

الملك لله دخل في حفظ عبده  
الحاجي بشير اغاء دار السعاليق  
تنتما من حشيش  
وماية وكف



هذه السجدة من وقف مولانا حمزة اغاء دار السعاليق  
الحاج نسروقه للمردس هو على كل سى قدره  
محمد بن المصطفى وادوا من المحرم  
عمره



Süleymaniye'de İmza

Kayı | Hacı Beşir Ağa

Yeri

Eski



الحمد لوليتهم والصلوة والسلام على نبينهم وآله وصحبه المجدين وبعد  
فلما قرأ على الولد الاعتراف عني بموحيته الله تعالى من لطفه الرباني  
بيريحني محمد الوانه كتاب الدرر والغرر درسا فدرسا صحت  
مالاج بقلبي وجاء في خلدي شيئا فشيئا من دفع الشبهات وبيان  
المبهات مع الاشارة الى ما فيه من زلل الشايخ م وخلل الناسخ  
وقبيل اتمام نقله الى بياض الاوراق م انتقل المرحوم الى رحمة الملك  
اخلاق م فالامول من كرم من نظرفيه ان يستغفره ولوالديه ولجميع  
المؤمنين والمؤمنات م الاحياء منهم والاموات م انه بحسب الدعوات  
**اما بعد** فقد قال صاحب الدرر في صدر كتابه اوالا استعانة النظر  
لفوا الى آخيه المفهوم من الكشاف وغيره ان يكون متعلق الياء على  
كلا المعنيين بخلق واحد وهو ابتداء او ما يقوم مقامه فجعل  
الظرف على تقدير الملازمة مستقرا على تقدير الاستعانة لفوا محل  
كلام وقد يفرق بانه على تقدير الاستعانة يكون ما بعد الياء موقوفا  
عليه لما قبله فيكون بمنزلة الصلة والتمه له بخلاف ما اذا كان الملازمة

واما بعد

واما تقديرهم في الملازمة ابتداء باسم الله فلا شعار بان الابتداء  
على وجه البزك على ما صرح به الشريفي الجرجاني في حاشيته فكشف قوله  
واضافة الاسم الله تعالى ان كانت للاختصاص وضعها الى آخيه الى آخره  
اي اضافة الاسم الى ما بعده ان اريد بها اقادة اختصاص الاسم بزمانه  
المستغيب بالصفات الجميلة تجب الوضع بقين لفظ الله لكونه مطلقا  
للوقت وضعها بخلاف سائر الاسماء فانها اما غير مختصة به تعالى او مختصة  
وكن لا يجب الوضع كالرحمن مثلا هذا ما وجد في النسخ المتداولة  
ورأيت في نسخة بخط المؤلف بعد شرح هذا المحل وضافة اسم الله تعالى  
ان كانت للاختصاص في الجملة مثل الاسماء كلها وان كانت للاختصاص  
وضعا لانه تعالى الى آخره فعلى هذه النسخة ينفع المرام ويندفع  
شبهة بعض الاوهام **قوله** فلا يدل على اتحادها كانه اشارة الى  
قولهم صفات الله ليست عين ذات ولا غيره ولكن هذا في مفهوم  
الصفات دون لفظها واما عينية لفظ الاسم للمسمى فتخرج عن  
طور العقل **قوله** لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب  
الوضع فيه من مظاهر فان الغلبة بالنظر الى نفس الوضع دون الاعمال  
الاثر ان لفظ الله من الاسماء الغالبة مع انه لا يجوز استعماله في  
غيره قال الكشاف وهو ان الرحمن من الصفات الغالبة ثم جعل  
في غير الله تعالى كما ان الله من الاسماء الغالبة انتهى **قوله** جريا على  
تقريب الامر في كل امر ذي بال المراد من الامر المستبط من الحديث انه

ارسل اليه لفظ من مفعول الله تعالى على الذات المقدسة او على عينه وصيغة قائمة به على اللفظ





الامور الواقعة على صيغة الخبر فان الخبر اكل على الوجوب لئلا يلزم  
تخلفه عما فيه **قوله** فان الابتداء بعينه في العرف ممتد اذا ابتداء  
الحقيقي لا يمكن فيه اجتماع الشئين **قوله** ولهذا يعذر الفعل المحذوف  
في او ابل التمايز ابتداءً بمعنى الابتداء العرفي حتى يفتح ترتيب قوله  
ولهذا على ما قبله واما قوله لان فيه امتثالا فعلة لتخصيص لفظ  
الابتداء بالتقدير فتدبر **قوله** بحسب المورد وهو اللسان والجموع  
والقلب **قوله** بحسب المعلق وهو النعمة قوله في مقابلة النعمة  
غالباً بل كلها ان كان في مقابلة نعمة القدرة على التصنيف **قوله**  
والتخصيص استفاد من حمل لام الحمد على الاستغراق فيه انه يلزم من مجرد  
الاستحقاق للجميع انحصار الجميع فيه الا يبرر ان كون زيد مستحق  
جميع الولايات في نفسه لا يوجب انحصار جميع الولايات فيه بخلاف  
ما اذا كان جميع الولايات مختصة له فانه يوجب انحصار جميع  
واما ما وقع في معنى اللب فهو ترجيح لام الاختصاص على لام  
الاستحقاق والتعليل اذا احتمل له منه المعلل فانه قال وبعضهم  
يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالامثلة  
وكقوله ويرجح ان فيه تعليلاً للاشتراك انتهى وان شئت فراجع  
الى بحث اللام منه **قوله** عند صلوه بالمعنيين تنبيه للصلاة  
بمعنى جابني مني الذنب من الفوسر وغيره **قوله** مستعبرت للمضار  
المضار بكسر الميم وسكون الصاد المعجمة بمعنى الميدان وفيه

انه لاحاقه الى جعله استقارة فان معناه الحقيقي ايضاً يناسب القيام  
بتشبيه العالمين المتقين بالافراس الممثلة للتباق بان يضاف  
اليهم كما يضاف التشبيه الى الشئ في قولهم لجين الماء **قوله** حلية العاني  
الحلية بكسر الحاء المهملة والياء المشددة بمعنى الزينة لكن كان حلية الكلام  
بان اسقطت من البين واضيفت حلية التي هي بالياء الموصولة اليهم  
كما وقع في ديباجة التوضيح على ما لا يخفى على السائل **قوله** وهي  
تمهيد الظاهر بالاعمال الى الحلية بالياء المشددة **قوله** وظهرت الضمير  
النصب كالمشتق في طهر الله تعالى وفيه من الاستقارة بالكناية ما لا يخفى  
بان يشبه المؤمن القاصد لوجه الله تعالى بالعابد الساجد فيكون ذلك  
النظر به واليتم تحميلاً واشتات مسح الانف على ارض المذلة ترشيحاً **قوله**  
اضافة الانف اليه لادنى ملاسته وفيه انه يحتمل ان يكون الابتداء استقارة  
بالكناية عن المراءى المذلل واشتات الانف له استقارة تخليطه بالجموع  
ترشيحاً لما قبله فتدبر **قوله** على ارض المذلة متعلق بمسح الى مسح انف  
الابتداء والحسين واضعاً لهما على ارض المذلة **قوله** عن انجاس الى آفة  
اضافة الانجاس الى الانجاس من قبيل لجين الماء او هو من قبيل  
اضافة الخاص الى العام بان يكون المراد بالانجاس بالحاء الصفات  
الذميمة مطلقاً وبالانجاس بالميم الصفات المملكة وهو الواقع للملأ  
الشارح اي العاتين من العتوب بمعنى الخوف فيكون قوله الخارجين  
صفة كاشفة للعاتين **قوله** والموصانيات المشهور ان الاحكام



الشرعية نوعان اعتقادية وعلمية وما عداهما من فروعها **قوله** من  
العبارة والاشارة والدلالة والاقتضاء الاستدلال ان استفيد  
منه من المنظوم بان يكون مسوقا له فهو الاستدلال بعبارة  
النقص والا فان لم يتوقف صحة النص عليه فهو بالاشارة وان  
توقف فبالاقتضاء وان استفيد المفهوم اللغوي بان يكون الحكم  
المفهوم منه موجودا في الشيء الآخر فهو الدلالة **قوله** مالم يظهر منهم  
الضمير المحرور راجع الى الصحابة ان صح قدر المجتهدين المستنبطون  
على استخراج مالم يصدر من الصحابة رواية **قوله** الى انواع العبادات  
الحسنة التي هي الاسلام عليها من العلوة والصوم والزكاة والجهاد  
والمجاهد **قوله** تفاعل من النداء ان على تقدير تخفيف اللام بحذف  
حرف العلة من آخره اكتفاء بالكسرة على ما هو المناسب للصفات  
واما ما قرى يوم التناذر بتشديد الدال فهو من الندود بمعنى النور  
فقوله يوم التناذر ظرف لنيل المراد **قوله** لطايف الضمير لعلم الغف  
**قوله** وهو من قبيل الاسناد المجازي ان اسناد السوق الى  
الزمان وكذا اسناد الرمي اليه فان السابق والرمي هو الله تعالى  
وما ربيت اذ ربيت ولكن الله رمى **قوله** مقام المعارف  
من قبيل الجبن الماء تشبيها للحركة الفكرية بالحركة الانسية **قوله**  
سمي به الصورتا والالان المتجاوزا لما كان غالبا **قوله** الموهوبة  
صفة للبقية وصغارا لكونها عطية من الله تعالى بعد ذلك الرض

الملوك في التعبير بالخلصة نوع اشارة اليه ايضا **قوله** الشريعة  
اللطيفة من قبيل اللف والنسب المرتب منهما فان الشرف مناسب  
للقبولة لكونه مبيها عن معنى الارتفاع والابجلاء واللطافة مناسبة  
للاشارات لكونها مشعرة للخفاء **قوله** محو يا يذا وما قبله وما بعده  
صفة بعده صفة لقوله مشا وبجمل ان يكون احوالا مترادفة او مترافلة  
**قوله** ملات من الامام بمعنى النزول **قوله** موقنا من الايقاف بمعنى  
الاعجاب **قوله** لا يخفى لطفه توصيفا الى آثره فان الغفاحة السليبية  
المعروفة بعلم العربية والغفاحة المجامعة لكمال العقل والفتنة  
مرغوبة مستحسنة بالمرية **قوله** والبس من خزائن رافقه حلة بالسلامة  
لا يخفى وجه تشبيه السلامة بالخلعة لانتساب الشرف والوصاية  
وكلمة من يجمل الابتداء والتعويض في الثاني اشعار بكثرة خزائن  
الرافة **قوله** دراعيت ما ذكرت ان قصيد رعاية ما ذكرت فان  
هذا صدر منه حين الشروع بالمقصود على ما يدل عليه السياق  
**قوله** بغر الاحكام الغر في الاصل جميع غره وهو البياض الذي  
في جهة الفرس فوق الدرع شبه الاحكام بها في وضوحها **قوله**  
مبتدلا ان متوقفا حال من فاعل شرعت **قوله** البريق الباء المحسن  
وبكسر الا حسان **قوله** بكثرة الشاهد بفتح الهم مواضع الجهر  
من شبه الرجل اذا دأبش **قوله** تقام الواح بالفا قبل القاف  
ان عظم المواضع يقال تقام الامر اذا عظم **قوله** من تلك الواح الغف



وعواقب العوباء وامثالهما **قوله** بسبحان زلال لطف السحاب بكسر السين  
 المثلثة جمع سحبل وهو الدلو التي فيها الماء قل او كثر ولا يقال لها سحبل  
 وهي فارغة **قوله** اللوعة الا حراق بنار المحبة **قوله** رجاء المؤمنين  
 التائبين الرجاء **قوله** جديرا حقيق وفي تقديم النظر فليكن التخصيص  
 ما لا يخفى **كتاب الطهارة** قبل اضافته من قبيل اضافته خاتمة  
 فضية ويجعل ان يكون بحسن الدام اعترض عليه بان كونها من قبيل  
 خاتمة فضية غير جائز فانه يلزم ان يكون المضاف من جنس المضاف اليه  
 وهذا لا يتصور برهنا فمن اما لامية او بحسن في انتهى ولكن ان يقال  
 ما ذكرنا من ان النظر الى المعنى فان المتعود ببيان احكام الطهارة  
 لا بيان ذاتها وافرادها على ما هو المتبادر من الاضافة الى نفس  
 الطهارة الا انه لما كان المضاف اليه قابلا مقام المضاف قال اضافه  
 الكتاب الطهارة ولم يقل الى احكام الطهارة ومثل هذا شائع في كلامهم  
 واما ما قيل من ان المراد من الكتاب الالفاظ من الطهارة المعنى فلا بد  
 ان يكون الاضافة لامية فغير سديد فان الابق بالاجابة قولنا  
 هذا كتاب الطهارة السائل دون الالفاظ **قوله** وقد مباحث الطهارة  
 لانها شرط افضل الاعمال واسترفها وهو الصلوة وخصها بالتقديم  
 من بين شرائط كثيرة مباحثها مع ما ورد به النص من كونها مفتاح الصلوة  
 بخلاف اليه وسائر الشروط ثم انه قال في الصالح الطهارة مصدر  
 والطهارة اسم وقال صاحب المصاحف انه ايضا مصدر يقال طهر

مولانا الشارح  
 زاد  
 منه

طهارة وطهرا **قوله** وخلافا الدنس قيل كان الحسن ان يقول خلافا لفظا رة  
 فان الدنس لا يخالف الطهارة فان الشئ يكون طاهرا مع ما فيه من الدنس  
 انتهى وفيه ان الكلام في المعنى اللغوي وهو النظافة ولا يقال الدنس  
 فيه دنس طاهر **قوله** لاكتفا في الاصل مقصود هذا يوم ان لا يكون  
 الطهارة بمعنى الاصطلاح ايضا مصدرا وليس كذلك فان الظاهر  
 ان يقول لانها مصدر والاصل فيه ان يتناول القليل والكثير **قوله** ومن  
 جموعا قصد التفرع به اشارة الى ان الاولاد وان كان فيه ايضا دلالة  
 عليه لكنها غير صحيحة ثم ان مصدر الشريعة قال برهنا اكتفى بلفظ الواحد  
 كثرة الطهارة ان المصدر لا يشتق ولا يجمع ككوننا اسم جنس مثل جميع انواعها  
 وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع انتهى فاضرب كلام شارحين  
 في قوله ككوننا اسم جنس فقال بعضهم انه علة لقوله اكتفى بعد تعقيد  
 بالتعليل الاول وبعضهم انه علة لقوله لا يشتق ولا يجمع واوّل  
 ضمير ككوننا بانه راجع الى المصدر ككونه عبارة عن الطهارة وفي كل  
 منهما نظر اما في الاول فان مقتضى مقام الاستدلال ان يكون قوله ككوننا  
 بيانا للمقدمة القائلة ان الاصل ان المصدر لا يشتق ولا يجمع لانها  
 المحتاجة اليه فقبل بيانها جعل دليله آخر لاصل المعنى ركيك جدا ولما  
 في الثاني فان المراد بالمصدر برهنا المصدر المطلق فارجاع الضمير اليه  
 باعتبار كونه عبارة عن الطهارة غير مناسب فالاولى ان يكون انه علة  
 للمقدمة المذكورة والضمير راجع الى المصدر بتأويل الصيغة فان الاول

فتاوى زاده  
 لعل مراد المصنف ان يجمع بين مصدرين  
 اصلية لا انهما اسم مصدر يستعملان  
 في الاصطلاح استعمال المصدر كاللبن  
 لانه مصدر متناول  
 كما يتناول التعليل  
 راجع الى الالفاظ  
 والارادة بالاصل  
 عندنا المصدر المتناول عنه

يعتقد بان  
 وفتاوى زاده  
 ملح



والشبهة والجمع من احوال المسببة وارثا بالتأويل بل بحالة المعنى خبرين  
 تركب مع فقد انما فاصل ان الطائفة مصدر والاصل فيه ان لا يثنى ولا  
 يجمع لان المصدر من قبيل اسم الجنس الذي لا يثنى ولا يجمع على  
 كذلك يثنى ولا يجمع فالمصدر لا يثنى ولا يجمع ثم اسم الجنس على  
 نوعين ما وضع للمعينة مثل الماء والذهب وما وضع لكونها اسم  
 جنس لا يجوز كون الشيء اسم جنس لا يقتضي ان لا يثنى ولا يجمع فان لا يقل  
 مثلا اسم جنس مع جواز جعله ثنية وجمعا فلا سداد لجعل قوله  
 لكونها اسم جنس تعليل لا يقول لا يثنى ولا يجمع مع انه على تقدير صحة هذا  
 المنع لا يجوز تعلقه بقوله كثنى ايضا فانه حينئذ الى آخره يكون المحذور والحق  
 رغبة باقيا على حاله ثم قال بعضهم المحسنين قوله لان الاصل ان المصدر لا يثنى  
 ولا يجمع كلام تلقاه العلماء بالقبول وهو مشعر بان المصدر يقع على الثنية  
 كما يقع على الجمع وهو بظايره يناقض قولهم ان المصدر اسم جنس اسم الجنس  
 فرد لا يقع على العدد المحض طول البحث واجاب بالآخرة بانه يمكن ان  
 ان يقال في التوفيق ان المصدر انما لا يقع على العدد المحض الذي لا يقترن بشئ من  
 أدوات العوم واما اذا اقرن به فيجوز وقوعه انتهى وانت خبير بان هذا  
 السؤال والجواب كلام شاذ من قلة النادر فانه لا يلزم من القول بجواز تغيير  
 المصدر الى الثنية والجمع بارادة الانواع المختلفة من القول بجواز ارادة  
 معنى الثنية منه بدون ذلك التغيير والارادة من يتوجه المحذور ويحتاج الى  
 الجواب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** فرض الوضوء فرض بمعنى

قوله باغى

ربوب الله تعالى عليه  
 منية

يعقوب باشا  
 منية

المفروض

مسببات

المفروض قبل هذه الاضافة ببيانها اذ المفروض قد يكون من غيره وفيه كلام  
 فان المحل غسل الوجه ثم غسل اليدين على الترتيب ليكون الاضافة  
 لامية اي مرفوعة الوضوء غسل هذا الوجه ثم غسل ذاك الوجه فلا مجال لان  
 تكون الاضافة ببيانها لعدم صحة هذا الحمل اذ المفروض حينئذ خبر  
 الوضوء لا ثنية واما اعتبار مجموع الاعضاء والحمل من يكون المفروض  
 حينئذ عين الوضوء فلا يخلو عن التكلف **قوله** الوضوء لغة النظافة الى آخره قبل  
 الوضوء بضم الواو اسم مصدر كالغسل ولعين مصدر لان فعله من الثلاث  
 لم يسمع فانه يقال توفوا وضوا ولا يقال وضوا وضوا كذا نقل عن بدر الدين  
 بن ماكر وفيه ان اسما المصدر كثيرة فيما يحى فعله ثلاثا ايضا كما ذكره  
 بهذا القائل من قوله كالغسل فانه يقال غسلا يغسل مع كون الفعل اسما  
 للمصدر فعوله لان فعله من الثلاث لم يسمع بثنائي ثم انهم كثيرا يقولون  
 في احد الشئيين من الثلاث انه مصدر في الآخرة اسم بمعنى المصدر فيوجه  
 عليهم ان الصادر الثلاثية غير محصورة في ابن بلزم الحرم بمصدرية  
 يزدادون ذلك ولعل السرخى هذا التعيين الاستعمال بان يعامل احداهما  
 معاملة كرفع فاعله ونصب مفعول مثله دون الآخر فتدبر **قوله** الله  
 تبارك وتعالى في الاول اورد عليه بان المراد المعنى الثاني واللامح عند مسح  
 الرأس والمحدود بالخلافة من فرض الوضوء كما فعله المصنف اذ لا يكفر في  
 شئ منها المجاهد بخلاف عبارة الهداية حيث قال فرض الطهارة غسل الاعضاء  
 الثلاث ومسح الرأس انتهى وانت خبير بان فرضية الوضوء ثابتة بالادلة

هذا الابرار من على اعتناء كل قبل العطف  
 واما اعتناء العطف ثم قبل كل ورواها  
 واما فاقاله من العطف ليس بشئ  
 وكثرة استعمال

في قول في الصحاح العاقبة  
 اسم جاء مع  
 المصدر  
 منية

كما قال في الصحاح العاقبة  
 اسم جاء مع  
 المصدر  
 منية

فرض اراد



القطعية من صدور الكتب بالآية القاطعة بفرعية فخر واختلاف بعض امور  
اجتماعية به لا يناسب جعله ثابتا بدليل قطعي فالاولى ان يجعل قوله فرض الوضوء  
على عموم المجازين مطلقا عليه لفظ الوضوء من بزرخ فيه كلاما معني الوضوء ولا يتم  
الخطا بثبوت الوضوء عن مرتبة وهذا ظاهر انه لا يحتاج في الجواب الى ان يقال **المؤول**  
غير المجاز فلا يلزم كونه بمنزلة بناء ويلزم مع ان غير المؤول اذا انكروا قال بعدم  
فرضية المجموع لا يكفر ايضا لان الثابت بالدليل القطعي ليس ذلك المجموع  
وهو ظاهر **قوله** لثبوتها بالتواتر لثبوت كون الوضوء فرضا بدليل كثيرة  
فيه وهو الآية والسنة واجماع الامة **قوله** آية الوضوء مرتبة قيل المراد  
بالمرتبة ما نزل بعد البهجة سواء نزل بالمرتبة او لا وبالمكي ما نزل قبل  
البهجة سواء نزل بمكة او لا **قوله** قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة  
فقولهم هذا يدل على ان الوضوء ثابت قبل نزول آية الوضوء وان لم يرد  
عليه عدم جواز الصلوة بلا وضوء في الشريعة السابقة **قوله** فيجوز ان يثبت  
الوضوء بالوصي الغير المتلوا والاخر الى اخره ترتيب هذا الكلام على ما قبل  
بالغابوهم ان يكون الامتناع عن الاعمال كلها الى ان يتطهر بصلوة من  
الشرايع السابقة وفيه منع لا يخفى **قوله** اذا ثبت فرضية الوضوء بهذه الطريقة  
فما فائدة نزول الآية وفيه انه لو لم تنزل الآية في ابن بؤم فرضية الوضوء  
في الشرايع السابقة ومن ابن يلزم تقريرها واما قوله صلى الله عليه وسلم هذا  
وضوء ووضوء الانبياء من قبل فانت حيرت به لا يدل على تلك الفرضية  
ولا على تقريره فتدبر **قوله** يخرج النزعين بفتح النون والراء المعجمة **قوله**

صل  
فان يدل هذا الكلام ان يكون  
الوضوء سنة فاشياء  
وهذا لا يستلزم  
الفرضية  
منه

هذا هو محل الاستدلال فانه يدل  
على ثبوت الوضوء قبل نزول  
المائدة واما نقل قوله  
ما استلزم الا بعد  
نزول المائدة  
فانكسر  
الحكمة  
ولا دخل في الاستدلال  
منه

المراد بالمرتبة ما نزل بعد  
البهجة سواء نزل  
بالمرتبة او لا  
منه

لان اذا ثبت الفرضية بالوصي  
تقدير الوضوء  
بالحكم

عمل الوضوء

هذا هو  
على نسخة  
السنة والام  
على ما راينا  
من النسخ  
حيث لم ينع  
فرضية الوضوء  
دفع في نسخة  
فلا يرد عليه  
سواء كثر

لان المراد

لان المراد بثبت الشريعة غائبا لا يقال هذا يعنى ان يكون قد غاب في قوله  
ما بين ثبت الشريعة تكرارا لانه يقول مراده بثبت الشريعة الواضحة  
في تحديد الوجوه قولهم الوجه من ثبت الشريعة اسفل الذقن لا البنت  
الواقعة في كلام المصنف من يتوجه ما ذكره ولين سلم فهو من قبيل  
التصحيح بما علم منا **قوله** وبه يتم تحديد الوجه بحسب الطول والوضوء  
يبدأ صريح في ان مراده بالتحديد بيان الحد لا التحديد المصطلح كما نعلم  
**قوله** خلافا لانه يوسف هو يقول ان البشارة التي تحت الشق في العذار  
اذ لم يجب غسلها او بلها فاوراها وهو البياض وان لا يجب وطها  
يقولان سقوط ما تحته لعذر السر ولا سنة فيها وراه ثم انه اوردوا  
منقذاه انه بعض الحكمة لانه ما فوق السرسل من الجانبين كالحكمة  
الحكمة في الحكم وهو وجوب الغسل في العذار والمسح في الحكمة **قوله**  
بل ينقل حكم ما تحته وهو وجوب الغسل اليه سواء كان ما تحته مرييا  
او غير مري وقيل يجب الغسل اذا كان مرييا ونقل عن شمس اللامية خلافا  
قول اخوه هو ان يتيم باصبه فان في غسل كلفة وشقة انقى ولا  
يخفى ان سيلان قطرة او قطرتين اذا كان في الغسل كافيا على  
ما نقل عن صاحب الذخيرة لا يكون فيه كلفة **قوله** الى ملا في البشارة  
المفهوم من هذا ان يجب الغسل بايصال الماء الى خلاله ودور ما تحته  
من البشارة ويجب غسل ظاهر الحكمة دون خلاها وما تحته من البشارة وقوله  
ثم قال اي صاحب المحيط **قوله** بخلاف محل العذار اي لا يجب غسل كل

وهذا هو الوجه في الطول من البشارة  
من الحكمة الى الزينة سواء كان  
عليه شعر او لا ولا يخفى ان  
تعيينه مبني على  
الحكمة ايضا يحتاج  
الى اعتبار بثبت  
الشريعة  
منه  
هذا هو الوجه في رواية فاضحة كما عرفت  
وهو ظاهر الرواية على خلافه والاولى  
في كتابه ان يقول اورد من غير  
بيان حكمه وراه والاختلاف  
مدرسة



وتقال جازا أفرادا وفردا شيئا غير متون الى واحد واحد  
صحيح

الفرد بالانفاق **قوله** فردا هي جمع فرد على غير قياس كانه جمع  
فردان كذا الصحيح ثم ان المراد كما مرنا تنبيه على وجوب الاحتياط  
في اداء الفروض فلا يردان مقام فكر ليس هذا العمل بل اشتراك  
والاداب **قوله** وبه يظهر فساد ما قيل الى آخره لافاد في كلام هذا  
القائل فانه يقول لا حاجة الى صب المياه من خارج بل يكفي بغيرها  
من بعض العضو على بعض والمعرض ايضا قائل بهذا المعنى على  
ما سبق من قوله ثم يدخل اليه في الاناء ويغسل اليسرى فان المراد  
بالغسل اسالة ماء غير مستعمل وبملاقاة العضو الظاهر لا يكون  
الماء مستعمل واما ما نقل من تاج الشيعة من عدم جواز نقل البتة  
فانوا لم توجد الاسالة وهو ظاهر **قوله** لا ما رواه هشام الى آخره  
لا يقال صيغة التثنية ثابت ما رواه فان الكعبين على رواية في  
كل رجل واحد لا نقول بجهل ان تكون رواية هشام في موضع  
آخر كما قيل ان رواية في قطع الخفين عن اسفل الكعبين في الصلاة  
رواية في ثقب هذه الآية حتى يلزم ذلك الالباء فيكون قول الشارح  
لا ما رواه لقطع الوهم لا الرد بهام ويحتمل ان يكون باعتبار  
الكعبين بالنسبة الى الرجل من كل شخص لكن اختيار صيغة الجمع  
في المرافق يحتاج حثيثا الى توجيه **قوله** غسل يدي ورجل ويكمن ان  
يقال المراد بانفس الامداد الى الاتحاد المناسبة بشأن المخاطب  
سواء كان واحدا صغريا او اعتباريا فكما ان وحدة الولد في قوله

ويكمن غسل الوجه  
بالماء المأخوذ  
باليد

نقله يوصيكم الله في اولادكم غير ملو بالنظر الى كل مخاطب بل المواد  
الحاصل له سواء كان واحدا او اثنين او ثلاثة كذلك وحدة اليد هذا  
غير رادة بل اليدان في حق كل متوص في حكم الواحد لا سواءا في  
استحقاق النظرة وعدم رجحان احدهما على الآخر فيه وكان هذا الذي  
ذكرناه مرلو من قال الشارع اوجب على جميع المخاطبين جميع الوجود  
الايدى والارجل وعند توزيع بالجمع ينقسم الاعاد في الوجود والثني في  
اليد والرجل ولا يتوجه عليه ان المراد في جانب المخاطبين انفراد وفي جانب  
الوجود والايدى والارجل الاجزاء فيكون مقابلة الاواد بالاجزاء ولم  
يسمع مثل ذلك قط على ان هذا الاعتراض مغالطة محضه وسقطت  
حرقه فان المراد بالافراد صيغة الجمع والميزة كل شخص فرد من افراد  
لفظ الايدى ولا يضر كما كوننا جزء بالنظر الى المخاطبين **قوله** يجوز ان  
يثبت غسل الاخرى بدلالة النص قبل الوضوء غير معقول المعنى  
والحكم بالدلالة انما يكون اذا عرف المعنى المقصود من الحكم بنفسه  
عليه ورد غير لازم في الدلالة فان الجماع ناسيا الحق بالاكمل كذلك  
في عدم الاضطرار بدلالة النص مع كونه غير معقول المعنى وتخفيفه  
ان المعنى المقصود في كل من الصورتين وهو غسل اليد الاخرى والاخطا  
بالجماع يعلم من صيغة النظر بلا توقف على الاجتهاد وهو المراد من دلالة  
النص اما في الاولى فلا سواءا اليدين في الاحتياج الى النظرة واما  
في الثانية فلا سواءا الامسك عن الاكل والوقوع في الركبة

قيل في زعمه

قافيه زاده

قيل في زاده



بقى هنا شيء وهو ان المشهور في دلالة النص ان يكون المذكور فيه ائرا  
 معينا في نفسه وما يدل شيئا مغايرا له وهما ليس كذلك **قوله**  
 او فعل الرسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم قيل موطنه على ذلك الفعل  
 اغا يغيد وجوب ذلك الفعل ان لم يترك احبانا فلا يكون دليلا على  
 فرضيته فكيف ثبتت الفرضية في غسل اليد الاخرى والرجل الاخرى انتهى  
 وانت خير ان معقود الشارح ليشأت فرضية في غسل اليد الاخرى  
 بجود فعل النبي صلى الله عليه وسلم بل مراده ان الآية مجمله وفعل النبي الحق  
 بيان له فثبتت الفرضية بالآية دون فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما قالوا في مسح مقدار الناصية مع ان ثبوتها بخبر الواحد وثبوت  
 ما نحن فيه التواتر **قوله** لان من قال بال مسح لم يجعل مغيا باللعين  
 اقول فيلزم ان تصرف قوله تعالى الى الكعبين عن ظاهره فيكون الجرح  
 بالجوار نفل عن شربات الدين انه خصص النحر بالجوار بالنعث وقد  
 جاء في التوكيد وليلا في ضرورة الشعر واما غيرها فغير مسوح  
 فلا ينبغي ان يخرج كلام الله تعالى عليه وفي معنى اللبيب الذي  
 عليه المحققون ان خفض الجوار يكون بالنعث قليلا كما مثله  
 وفي التوكيد نادرا ولا يكون في المنسق لان العاطف يخرج من  
 التجاوز **قوله** والونيم الوونيم بفتح الواو وكسر النون مسح الزاوية  
 كذا في الصحاح **قوله** اني لونه في الاحتياج الى ذكر لون العن كلام  
 اذ لا جرم له اصلا فنوليس محل شبهة كالا سودا بالشمس والاصفر

اسح ما جاء في المتن  
 اسح ما جاء في المتن

من المرض بخلاف الدورن والونيم **قوله** ومسح عطف الى آخره قال الامام  
 السرخسي في محيط العرف من قدر ثلاث اصابع في ظاهر الرواية وفي  
 رواية الراس وفي رواية قدر الناصية المفهوم من سنة الرواية ان  
 يكون ريع الرأس غير مقدار الناصية لان مقتضى العطف المغايرة  
 والمفهوم من عبارة الهداية وهي ان المفروض في مسح الرأس مقدار  
 الناصية ويورع الرأس ان يكون عينه ويكون دفعه بان المعنى في  
 الرواية نقل العبارة بعينها فالمغايرة في التعبير كما في العطف  
 ولا يحتاج الى المغايرة في المعنى **قوله** او قدر ثلاث اصابع اليد وفي  
 بعض نسخ الهداية ثلاثة اصابع بات وكل وجه فان الاصبع  
 بذكر ويؤتى على ما صح به في الصحاح ثم ان وجه اعتبار ثلاث  
 اصابع لاننا اكثر ما هو الاصل في آية المسح وهي الاصابع لان المراد  
 في مسح الخنق المخطوط وذلك انما يكون بالاصابع ولان الاصل  
 في اليد الاصابع اذ لو قطعها لكانت كجف اليد كما لو قطعها  
 مع الكف ولم يجب حكومة العدل في الكف لما يجب في الساعد اذا قطع  
 بعضها معها لا يقال لا يلزم من الاصل في اليد الاصل في  
 المسح لان الآلة الاصلية في المسح اليد فاذا كانت الاصابع اصلا  
 في اليد يلزم ان يكون اصلا في المسح فتدبر قوله وسنة الظاهر  
 انها على صيغة الاقرار بعينه اخبرنا من قوله فرض الوضوء مستحبة  
 وبقرينة قوله فيما بعد وسنة السواك وسنة غسل النعم الى آخره قال

ان في قول الامام  
 مسح

يعقوب بن  
 مينا



فان صيغة الجمع ماء باء يده التقديرات والمعطوفات الآية فتدبر  
**قوله** اليد بالنية لم يقل وسنة النية كما وقع في سائر الكتب لعلم  
 ان المعية النية الواقعة في ان الشرح لا ما وقع في اثناء الوضوء  
 مع ما فيه من الاشارة الى ان الاولى تقديم ذكر النية على سائر  
 وان كان ما في الهداية والوقاية خلاف ذلك **قوله** اي قصد القلب  
 بالوضوء تفسير للمعنى والمقيد مما اعني قوله البداء بالنية فلا يرد ان  
 قوله اي قصد القلب تفسير للنية فلا يلزم ان يذكر قوله في ابتداء  
 الوضوء فيه **قوله** وان كان في الهداية والاصح انها مستحبة  
 ووجهها ان السنة ما فعله رسول الله عليه وسلم على المواظبة فيما  
 لم يشتره الا ترى اي عمن وعليها رضى الله عنهما حكيا وضوء رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقل عنهما التسمية وما نقل من ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يسي قال الظاهر ان تسمية الاثر سنة  
 بالوضوء بل لانه فعل من الافعال كذا قيل **قوله** مختارا لعدوى الى آخرة  
 وفيما عنه الاول من التقديمين والثالث من المتأخرين **قوله** لانه من  
 مقدمات الوضوء اي عادة فلا وجه لما قيل بهذا غير مسلم لانه نظير البول  
 وهو شرط مستقل للصلاة كالوضوء انتهى فان كونه شرطاً مستقلاً لا في  
 كونه مقدمات له عادة وانما قال كذلك ليظهر وجه ذكره في اثناء ذكر  
 احكام الوضوء **قوله** وبهذه الصورة يقال سأل ما يعود بسوكل وما  
 اذا عالج به النظر كذا وجد مكتوباً في حاشية بعض النسخ من هذا الكتاب

يكون كالتأنيدي  
 اقتضاها بالوضوء  
 منع

ولكن لم يوجد في الكتب المعينة محييه على المعنى المصوري ولذلك ذهب  
 عامة شرح الهداية ومنها الى تقدير مضاف **قوله** او الا بطله لا الى آخرة فيه  
 كلام فان اليد بالايه في الافعال الشريفة غير متوارث فالظاهر ان  
 استعمال السوكل منها يؤيده تعيينه من جانبها وقال الحدادى ويبدى  
 في السوكل من الجانب الايمن نعم في مختصر الغزنوى مثلاً ذكره الشارح ثم  
 ان قوله يميناه لبيان كيفية السوكل خارج عن معنى النية بقربته قوله  
 فيملائية وسحبه التيامين **قوله** على الغم لم يقل المضمضة تنبهاً على ان  
 المقصود الاصل التطهير ويؤيد ما قيل من انه اذا شرب الحب المالح على وجه  
 السنة تحصل له فرض المضمضة ولكن المذكور في حكاية وضوء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستناف في التسبيح بها البركة بالرواية  
 الماثورة والعمل بالكيفية المنقولة **قوله** من الاسفل متعلق بجمع البداء  
 والختم فتدبر **قوله** الى المارن المارن ما لان من الانف من المرون يعني  
 النية **قوله** لا يكون الا بهذا الطريق الظاهر ان هذا المحصر اضافي فانه  
 بالعكس ايضاً يمكن الاستيعاب على ما نقل عن القصار **قوله** وايضاً  
 استغفوا ان الماء ما دأى في العضوم يكن مستعملاً لتأويل ان يقول فلا  
 يحتاج الى الطريق الذي ذكره الشارح اذ يجوز المسح ببيد واحدة  
 ايضاً فان قيل فيه اهتمام في امر التطهير والاهتمام فكيف الامتثال فيه قلنا  
 في تحاشي الكف ايضاً ذلك **قوله** والشرية للنصوص عليه الى الواقع في العلم  
 النص وانما في تركه لئلا يتوهم منه كونه ثابتاً بالنص **قوله** سبائية

نعم نقل عن قانون اللغة  
 السائل على المعنى المصوري  
 كان فيه ايضاً  
 كلام



قبل يكتفى في النسخ المشهورة ولكن الادب ان يقال بسببته وفيه انه مع  
 استعمال السبابة في هذا المعنى غير متعارف لا يستلزم ترك الادب لانه لظهور  
 الاسمية لا لفظ فيه الوضعية على ان السبب يكون بحق مع ان عبارة  
 السبابة وردت في الاحاديث النبوية فكيف يكون ترك ادب والعجب  
 ان هذا القابل نقل برواية ابن عكاس حديثا بعد سطر وفيه لفظ  
 السبابة قوله هو غسل الاعضاء ونقل صاحب الدراج والمحيط وغيرهما  
 في تفسيره لولا انه لا يستعمل المتوفى بفعل يمتنع فيني التفسيرين عموم  
 ومفهوم من وجه فالاحتمال في رعاية المعنيين **قوله** وادخل قوله  
 صحيح اذ فيه الصالح بالفاصلة سواء كوش فلا يكون في ذكره بعد  
**قوله** مسح الاذنين داخلها بسببته شيء من التناقض على ما توهم  
**قوله** وذكر يعرف بالسيلان عن موضعه اي في غير ما يخرج من السيلاني  
 فخرج من الخرج بالسيلان ان الظهور معنى الانتقال في السيلان لان  
 الخرج قد يستعمل في البدن في ثم انه قال بعض الافاضل الفرق بين  
 المسفوح وغير المسفوح ان السائل وغير السائل متى على حكمة غامضة  
 وهي ان غير المسفوح دم الفضل من الجاسات وحصل بغيره آخر في  
 الاعضاء وصار مستقلا لان جدير عضو فاخذ طبيعة واعطى  
 الشريعة حكما بخلاف دم العروق فانه اذا سال عن راس الخرج علم  
 انه دم انتقل الآن ويولد الدم النجس اذ لم يسلم علم انه والعضو انتقل  
 فسلان الشرح اذ حكم الطهارة والنجاسة على السيلان وعدمه فكما

فان ذكره في بعض الكتب  
 السبابة  
 منه

فانه يكون المسفوح بالسيلان  
 صفة الاذن  
 والخروج  
 من

سال حكم نجاسته سبب انتقاله عن العروق وكما لم يسلم حكمه بطهارة سبب  
 اتحاده بطبيعة العضو سواء كان رأس الخرج المخرج واستغواؤه لا فلا وجه  
 لما اورد عليه بانه بدون السيلان وعدمه على سعة المخرج وصيغة والحكم عليه  
 بانه كما سال تعين انه دم انتقل الآن عن العروق وكما لم يسلم تعين انه  
 دم العضو فكيف ظاهرا انتهى لان سعة المخرج وعدمه لا يكون باعنا **للسيلان**  
 وعدمه الا ان حوا واسعا انقطع عنه الدم ادعوا ومضى بحججه يخرج  
 شيء منه فهذا دليل على ان السيلان بمرارة المقارنة بالقوة السائلة اما  
 ذاتها او عارضا لا يسعه المخرج على انه بما ذكره هذا البعض يندفع **الشك**  
 الوارد عليهم فانهم يحسرون السيلان في الدم بل الانتقال في النجاسة  
 كذا مع ان الوجه ان يوجد الانتقال بالظهور فقط سواء وجد الانتقال  
 معه او لم يوجد فان علمهم في ان لا يجمع الطهارة مع نجاسة وهذا  
 المعنى يوجد بالظهور بلا توقف على اعتبار السيلان والانتقال غير ان  
 الظهور لا يتحقق في الدم الا بالسيلان لان نجاسة الدم لا تعلم الا به واما  
 قوله صلى الله عليه وسلم الوضوء من كل دم سائل فليفتد لسر من اورد هذا تحقيق  
 النجاسة والثاني تحقيق معنى الظهور فان الدم ما لم يسلم لا يتحقق ظهور  
 النجاسة وبهذا يعلم ان قول الفقهاء في تحقيق الخرج فيما يخرج من السيلاني  
 ان الانتقال قد وجد من الباطن الى الظاهر كلام مستغنى عنه مع ان النجاسة  
 على صلا لا حكم لها في الباطن فاعتبار الانتقال الباطني غير مناسب ان يحل  
 الخرج في قوله صلى الله عليه وسلم الحديث ما خرج من السيلاني على الظهور دون



الانتقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** ومنه يعلم ان الخروج في غير السيلين عين  
 السيلان ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة الى آخره قبل هذا الاعتراض ما فؤد  
 من كلام ابن الملك حيث قال رد اعل على صدر الشريعة الفرق بينهما ففي فان الخروج  
 الى موضع والسيلان اليه واحد وانبات احدهما دون الآخر تحكم يؤيده  
 ما ذكر صاحب المحيط من ان الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك  
 يعرف بالسيلان فخرج عن الخروج من غير السيلين واجاب عنه المحققين بان  
 الفرق بينهما كما به لانه يقال خرج ماء البئر الى وجه الارض وسال ما البئر الى  
 وجهها والانتقال كما به لانه يقال خرج ماء البئر الى وجه الارض وسال ما البئر الى  
 يقال خرجت الشمس من السحاب انكشف قد يستعمل في الانتقال يقال خرجت  
 من البصرة الى الكوفة فالمنع الذي اختاره صدر الشريعة هو الاول ولا مضا  
 في ظهور الدم عند خروجه الى ما يظهر في صورة القصد التي ذكرها وان لم يوجد  
 السيلان اليه فيما ذكره ذلك البعض من الفرق بين خرج ما البئر الى  
 وجه الارض وبين سيلانه انما يكون بهذا الاعتبار نعم الفرق واقع بين  
 خرج اليه وسال عنه **قوله** لان ما معهما من الجسم حيث وان حل بينهما  
 ان لا يكون نفس الدورة نجسة كما صح به في الفتاوى الشرعية حيث  
 حال الدورة المتولدة من النجاسة ظاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها  
 لا ينجس المثل الذي وقعت فيه وهذا مع بعد عقلا بخلاف ما ذكره الحداد  
 في شرح القرون ان الدورة التي خرجت من السيلين تحسب لانتقاله  
 من النجاسة والخارجة من المخرج ظاهرة لانتقاله من النجاسة **قوله** ولا

واعبار السيلان ما فؤد في العبارة  
 على ان يكون الانتقال  
 بجود الظاهر  
 مستح

سواء بعد السعة  
 مية

اي ان يكون المراد الظاهر  
 وانما الانتقال  
 مستح

اعتبر فيه ملاء في هذا التعليق نظر فان الدم الغير المايح ايضا لا ينقص ما لم  
 بملاء الغم لعدم السيلان على ما سمي **قوله** مع انه واجب الحل قول  
 الذي ذكره شئ من الحلال لان المراد من الخروج في قول صاحب الهداية  
 لا يخرج ظاهر الى آخره ان كان خروجا من المهدو الى الغم فقط لا يتم الترتيب  
 لان المقصود اثبات حقيقة الخروج على ما شرهه سوق كلامه حيث قال  
 في او ايله غير ان الخروج تحقق بالسيلان في الدم وبملاء الغم في البقي وان كان  
 خروجا من الغم يلزم المحذور المذكور سواء كان الخارج من قعر الحدة او لم يكن  
 فلا ولي ان يقال ودفع الاعتراض وفيما نحن فيه من الاطلاع ايضا فان  
 حال الغشيان حال مضايقة واضطراب وفي الخارج لكثرة غلبته وتشتاده  
 فيحتمل ان يظهر شئ ولا يطلع عليه صاحبه فان الانفصال والانتقال  
 في هذا النقض غير لازم فلذا الاحتمال نزوله المتحقق **قوله** فلا يكون محوما  
 للآية في من قوله تعالى قل لا اجد فيها اوصى الى محوما على طاعم يطعمه الا  
 ان يكون ميتة او دما مسفورا او لهم فيه رفاة رسل ونسفا الآية **قوله**  
 وان غلب البلغم لا ينقص لا يقال كل من الماء والطعام المدفوعين  
 على الفور يكون غالبا على ما يتصل به مع انها ينقصان الوضوء اذا كانا  
 ملاء الغم واللازم مما ذكر ان لا ينقص لان البلغم للرجعة لا تؤثر فيه  
 كيفية ما يجاوز بخلاف الماء والطعام فاما يجاوزهما ويتصل بهما  
 بنجسهما وان كان على الفور **قوله** نوم يزيل مسكنه قبل العمل بطريق  
 في نقض النوم الوضوء احدهما ان يكون عين النائم حذنا باسته المروقة

اي جعل الظاهر الغالب متحققا  
 ان يكون فيها  
 لا ينقص

بعقوب باشا



لان كون التوضي طائرا ثابتا يتبعه ولا يزول اليقين الا بيقين مظهر  
 وخروج شئ منه ليس بيقين فوفقنا ان عينه صحت والثاني ما ذكر في الكتاب  
 فيه ان النقص لو كان بعين النوم لما قال صلى الله عليه وسلم لا وضوء على  
 من نام قايما او قاعدا او راعيا او ساجدا ولما قال صلى الله عليه وسلم  
 العينا وكان السنة مع ان الاصل في النصوص التعليل وانتفاء الشئ انا  
 يكون بمقارنته ما يفاده وصحة الطائفة خروج النجاسة ولا عين النوم  
**قوله** او مكببا على احد وركبه يمكن في شئ رانيا كما وكنت الصواب ان  
 يقال على احد وركبه لان الورك مؤنث على صريح به في الصحاح لا يقال  
 لفظه احد مستوي فربما التذكر والتأنيث مثل قوله تعالى انك كاذب  
 من النساء لانا نقول هذا اذا كان الاصل اسماء لم يعقل وما نحن فليس  
 كذلك ثم انه نقل عن المفرد ان الاستكاء عام يكون باي شئ كان  
 وبأي جانب كان والاستناد خاص هو انكلاء بالظن لا غير انتهى فعلى  
 هذا يكون قوله على احد وركبه اكتفاء ببعض الصور ويجعل ان يكون  
 هذا البيان روال مقعده عن الارض فانه اذا كان مستقرا عليه  
 عليه يكون المسئلة خلا فيه على ما سيجي في الاستناد وعلى هذا يكون  
 ما نقل من شرح الغنية من ان التكلل من نام على احد وركبه لا يكتله  
 ايضا لما ذكر من ان الانكلاء على احد الوركين يستلزم الانكلاء على  
 احد المرفقين والايلازم ان يضع حينه على الارض فيكون مضطجعا  
**فتدبر قوله** وهو الاصح نقل عن صاحب الهداية انه قال بعد ذكر قوله

الطحاوي وروى خلفه عن ابيه يوسف انه قال سالت ابا حنيفة عن  
 استئصال سارية او رجل فنام ولولا السارية والرجل لم يستكمل  
 ان البيت مستوفى من الارض فلا وضوء عليه وبه اخذ عامة مشايخنا  
 وهو الاصح كما ذكرنا من الحديث بكذا نقل وفيه ان اعتبار بمسك  
 الاعضاء على ما اختاره صاحب الهداية وغيره من المحققين افر  
 الى الاحتياط فانه ما لم يزل عنه الاستسكان لا يذيل عما حدث منه  
 اما اذا زال فلا يرفع استوار الالية على الارض فان الزهري لا يبيد  
 محقق ومعلوم وخروج الحديث موهوم والا فبالاحتياط اصل فيه  
**قوله** وفي حال السهولة حدث لان مقعده حينئذ يكون سجافا  
 ظهر الية واورد عليه النقص بالذي سقط فانبته فان وضوء  
 لا يتحقق مع ذلك التجافي ودفعه ظاهر فان التجافي عند الانتباه  
 ليس كالتجافي السند نعم يرد عليه ان المعبر في عدم النقص بقاء  
 الاستسكان في الجملة على ما يدل عليه عدم بعض القوم قايما او راعيا  
 وقاعدا وحال الركب عند السهولة لا يخلو عن استسكان والتجافي  
 فليس يشترط التجافي في الركع والساجدة في فتاوى وقاض خان وان  
 كان على ظهره في شرج او الكاف لا يتحقق وضوءه استرخاء الفاعل  
**فتدبر قوله** والاغتاء قيل الاغتاء سر بغير ان الانسان من فتور  
 الاعضاء لعلته وهو الغشي واحده ثم ان الفرق بين الاغتاء والجنون  
 ان العمل في الاول معلوب وفي الثاني معلوب فلا يخفى ان هذا



الشارح فيرد عليهم ان اليتيم انى من الوضوء الذي في ضمن الفصل دوم  
 قالوا بانتقاض اليتيم بالعتمة فاستفاض في تلك الوضوء اولى لا يقال  
 بهذا حكمه ثبت بخلاف القياس فيقتصر على المورد وانتقاض اليتيم ليس  
 اصاله بل لكونه خلفا لاننا نقول خلفية اليتيم غير مطلق الوضوء ووظف  
 عن وضوء الفصل وانتقاض الخلف دون الاصل بعد جرد اعلى ان  
 كيفية وضوء من خلف الرسول في ذلك اليوم غير معلومة حتى يقتصر عليه  
**قوله** اي ذات ركوع وسجود في اصله وان لم يركع بسجدة عارض **قوله**  
 وسجدة التلاوة فيجوز على الاحتراز بقيد كاملة لكن لا يخفى انما يخرج  
 بقيد يهتلى اذ لا يقال سجدة صلوة يكذا قيل ويمكن رفعه بان يقال  
 صليت بعض الصلوة والسجدة بعض منها وان لم يطلق عليها الصلوة  
 مستقلة على ان قوله وسجدة تلاوة مع ما عطف به عليه محطوف على  
 قوله فيقتصر عليها اي على الصلوة المطلقة وجعله تقييما على ما سبق  
 من الاحتراز بقيد كاملة خارج سميت السجدة والدة المعاني الى سبيل  
 المرئى **قوله** فسرت نطفة بفتح النون وسكون الفاء والطاء واللام  
 ما يقال له بالفارسي **قوله** لان المستنحتم وهو اسم للمباشرة لم  
 يقل لان المستنحتم هو اسم الى آخرة مع انه المناسبت للقيام **قوله** ولا  
 رد العينين بتحقيق الال الى لا تحل الخباية العينين فلا تمنعها من النظر  
 الى المصحف انما لم يقل وتحل العينين لمناسبت بين المورد والعين يقال  
 الما وهو خلاف المصدر عنه على ما صرح به في الصحاح ثم انه لو قال

فان السجدة قد يكون  
 عند عدم معلومية  
 العمل

مولانا الشارح  
 بقاى زاده  
 فخر

ملاحظة  
 مستوفى في الوضوء والارشاد  
 معكم بالكتاب والوضوء  
 الذي استفتي في  
 صحة الفصل

الشارح فيرد عليهم ان اليتيم انى من الوضوء الذي في ضمن الفصل دوم  
 قالوا بانتقاض اليتيم بالعتمة فاستفاض في تلك الوضوء اولى لا يقال  
 بهذا حكمه ثبت بخلاف القياس فيقتصر على المورد وانتقاض اليتيم ليس  
 اصاله بل لكونه خلفا لاننا نقول خلفية اليتيم غير مطلق الوضوء ووظف  
 عن وضوء الفصل وانتقاض الخلف دون الاصل بعد جرد اعلى ان  
 كيفية وضوء من خلف الرسول في ذلك اليوم غير معلومة حتى يقتصر عليه  
**قوله** اي ذات ركوع وسجود في اصله وان لم يركع بسجدة عارض **قوله**  
 وسجدة التلاوة فيجوز على الاحتراز بقيد كاملة لكن لا يخفى انما يخرج  
 بقيد يهتلى اذ لا يقال سجدة صلوة يكذا قيل ويمكن رفعه بان يقال  
 صليت بعض الصلوة والسجدة بعض منها وان لم يطلق عليها الصلوة  
 مستقلة على ان قوله وسجدة تلاوة مع ما عطف به عليه محطوف على  
 قوله فيقتصر عليها اي على الصلوة المطلقة وجعله تقييما على ما سبق  
 من الاحتراز بقيد كاملة خارج سميت السجدة والدة المعاني الى سبيل  
 المرئى **قوله** فسرت نطفة بفتح النون وسكون الفاء والطاء واللام  
 ما يقال له بالفارسي **قوله** لان المستنحتم وهو اسم للمباشرة لم  
 يقل لان المستنحتم هو اسم الى آخرة مع انه المناسبت للقيام **قوله** ولا  
 رد العينين بتحقيق الال الى لا تحل الخباية العينين فلا تمنعها من النظر  
 الى المصحف انما لم يقل وتحل العينين لمناسبت بين المورد والعين يقال  
 الما وهو خلاف المصدر عنه على ما صرح به في الصحاح ثم انه لو قال



ولا ترد العين ولهذا اصل نظرها الى مصحف بلا قراءة كان الظن وكان يتغير  
 عبارة الخاطي او صحت ما اوردته **قوله** وغسل السرة والشارب والحاجب  
 الى آخره لو ترك لفظ الغسل وعطف السرة على القلفة لكان احسن  
 لانه حينئذ يفهم منه وجوب غسل داخل الشارب والحاجب والحية  
 صريحا ويتدفع شبهة التكرار المنفرد من قوله وسائر البدن **قوله**  
 لا يدخل القوف فيه الا يتكلف كان الظاهر ان يقول لا يدخل الماء فيه لا يتكلف  
 بدن لا يدخل القوف حتى يكون انسب وفي الكلام ولا يحتاج الى ان  
 يقال المراد بعدم دخول القوف الا يتكلف بيان شدة الانضمام وعدم  
 وصول الماء اليه بسهولة **قوله** ولا تنقص صغيرة ان حكم صغيرة  
 الرجل ليس بصغيرة المرأة لوجوب الاحتياط في صغيرة **قوله** وهذا  
 التقدير ان تغيب التعقيل بالاستعمال احسن فانه يعبر الغسل والمسهل بخلاف  
 ما قاله من شدة بقاء الغسل اعضاء الوضوء ويسح براسه الارجلية  
 ولكن ان تقول مراده ايضا ان تقول ان يغسل اعضاء الوضوء  
 برأسه الارجلية الا انه ترك ذكر المسح لظهوره واختاره هذا على ما  
 اختاره الشارح لان الاصل في الاستثناء ان يكون متصلا قال تعالى  
 كلما كان اشد كان احسن **قوله** يغسلها ان بلا تأخير **قوله** وليس  
 معنى لانهما جازان اخلا النظر فكل معنى للاستاء بهما لا حقيقة و  
 الاضافة مع ان في تغير الاسلوب نوع ايماء الى تغير الوضع في غسل  
 الرجلين **قوله** وهو كذلك ان تذكر كمال للفرص الذي هو الغسل **قوله**

وانما رايه باقرا بغيره  
 استثناء متصل  
 ان يغسل  
 فيه

صلى الله عليه  
 وسلم

معلق بقدره فيه ساحة فان من مقلوبها حال من قدره ولا يجوز تغلق  
 الحال المحرور لصاحبها فان المعنى او قد الحسنة حال كون ذلك القدر بعضا  
 من العضو المنقطع المحقة **قوله** على مكلفها الا يمين المذكور بن ضنى  
 احد ما بطريق الفاعلية والاخر بطريق المفعولية **قوله** لانه تفكر ان التكرار  
 المذكور تفكر **قوله** كما في النقطه ان كلما لو وجد في اللفظة بلا انزال عند  
 التكرار لا يجب الغسل كذلك النوم فلا يرد ما قيل في النقطه بلا انزال  
 لا يوجد الله فلا يصح قيل احد ما بطريق الفاعلية على الاخر **قوله** انه منى او وى  
 بفتح الواو وسكون الدال الملهمة ما يخرج بعد البول وكذا الوضوء بكسر الدال  
 وتشديد الياء **قوله** وينبغي انه وى الى كان المقام مقام ما يوجد بغسل  
 وكان تذكرا للاعتلام او دخل في هذه المعنى قد تم وذكر عدم الجانبين  
 الودى في ضمنه واخر احوال عدم تذكرا للاعتلام وذكر في استعانة بنقش  
 الودى فلا يرد انه انا لان الحكم عند بنقش الودى مع تذكرا للاعتلام عدم  
 وجوب الغسل فمع عدم التذكرا ولى مع ان السابق بالودى عند تذكرا للاعتلام  
 ووجود الالتباس قوى من السابق به عند عدم تذكره فتدبر **قوله** كذا  
 في المبني المبني بالياء الوضوء والعين الجوه اسم كتاب ما وقع بالنون  
 والقاف فغير صحيح كذا نقل عن ابن ابي رباح **قوله** خمسة سنة  
 كان القياس ان يقال خمسة سنة بل اناء فيها الا انهم لما كرهوا ان  
 علامتى الثابث فيها هو كلمة واحدة اوردوا علامة التذكير في امره  
**قوله** اختلف في وجوب سعي الممسحة استطرارية فان بوجوبها بالتقنية



قوله لا يجوز في الطواف الحج والعمرة وحاصل هذا الدليل كون حرمه  
النسبة مانعة من الطواف كما ان حرمه الساجدة مانعة عن الدخول فيها فكون  
قوله لان المسجد الحرام امر عارض دليلا آخر معطوقا على قوله لانه في  
المسجد لا على قوله لا يتوهم انه لما جاز لا يقال بل الدليل هو هذا لان  
حرمه سائر الساجد بالاستناد اليها شرعا والله تعالى لا يفتي لان يقال حرم  
الطواف لكونه في المسجد لانا نقول النذر في قول المسجد ثبت بصريح النص  
ولا يلزم من استنادها اليها وتعلقها بها ان لا يكون لها ايضا شرف في جهة  
اخرى **قوله** وحمله اشارة الى الفرق بين الجنب والمحدث فان المحدث  
مستغفر في المصحف سواء كان مستترا الى الفرق بين الجنب والمحدث فان  
او غير مستتر على الرواية الصحيحة او منفصلا على ما اختاره صاحب السلسلة  
**قوله** او الوسادة على الارض قبل هذا جميع ما رتبنا من النجس وهو غلط وصواب  
اذا كانت المصحفة او اللوح على الوسادة او الارض ويمكن توجيهه بان  
عادة بعض اللوح على الوسادة الصغيرة فان وضعها على فخذا فيكون  
وان وضعها على الارض فلا كراهية فيه **قوله** ويكره له اقراء التوراة  
الحج لان ما بدله منها بعض غير معين وما لم يتبدل غالبه هو واجب  
التعظيم واذا اجتمع الحتم والمباح على الحتم **قوله** ودفع المصحف المتي  
ذكره استطراد العموم الابتدائي وان لم يكن الهوى ممن يتصف بالجناية  
**قوله** في بيان ما يحصل ان به لا يقال كلمة للعموم والتميز ايضا مما يحصل ان  
بمع ان غير مذكور في هذا المصحف لانا نقول ذكره في فصل على هذه طريقة

قوله لا يجوز

المحصول

المحصول على انه محتمل ان يكون ما بالمد ولا بالقصر قوله والثالث انقلب  
ا طبيعة اخرى الى طبيعة غير ملائمة لها فيه وهي طبيعة الماشية فيكون  
ما حرمه بعد الذوبان كماء الذهب والفضة بخلاف الحمر والجار اذا انقلب  
ماء فانها ما يلبس بان طبيعة الماء على ما لا يخفى فلا يتوجه على مرأى الخارج  
ما قيل من انه لانه انقلب الى طبيعة اخرى ولو كان كذلك لم تصح عليه  
اطلاق الماء ولو مضى كما ان الماء اذا انقلب الى طبيعة البحار لم  
يطلق عليه اسم الماء **قوله** كالرنبور يغم الرى والبق ما يقال له بالانبار  
يشبه يترك والزباب ما يقال له مكس **قوله** والاوتار لا ور بكسر الهمزة  
وفتح الواو وتشديد الزاي المجهمة ما يقال له بالفارسي نزع الى يجمع  
على وزن كذا فيحتاج **قوله** وهي اللون والطعم بالفتح ما يؤيد الفرق  
يقال طعمه ورائحة الطعم بالضم الطعام **قوله** حتى قال اذا غير الوصفين اية  
قال المحدثي سئل احمد بن ابراهيم الميذاني عن الماء الذي يتغير لونه بكثرة  
وتغير الاوراق فيه حتى يظن لونه الورق في الكف اذا اعتزفه هل يجوز  
التوضي به قال لا لانه لما صار مغلوبا كان مقيدا ولكن يجوز شربه  
وغسل الاشياء به لانه ظاهر انتمى فانهم من هذه الرواية ان يكون  
المغلوبية من جهة الاوصاف مانعة من التوضي مع بقاء طبيعة  
الماء وهي الرقة فان غسل الاشياء لا يتسبب الا بالارقة **قوله** فلو غس  
في عشرة ارجل وما ليس بمربع ولكن مساحة عشرة وعشرون في حكم عشر  
في عشرة وبالحمل مساحة عشرة في عشرة ما لا يزرع لانه الحاصل من قدر عشرة

قوله لا يجوز  
والجواز ان كان الماء بعد الذوبان  
اخرى الى طبيعة اخرى  
من حال الذهب  
والفضة  
بنيته

سبحان ربك  
على قوله لا يجوز  
للمحرم ماء الغضنة  
قانه لظن عليه اسم  
الماء مضى في اسم  
ماء من الغضنة  
مستحبة

قوله لا يجوز  
في قوله لا يجوز  
في قوله لا يجوز  
في قوله لا يجوز



في عشرة فان باخ مساحة الحوض بغير جابيه للطول في جابيه الاقطر  
 ذريع يجوز التوضي منه والا فلا فان قيل يلزم ان يكون الماء النقي  
 عرضه ذريعاً وطوله خمسون ذريعاً في حكم عشرة عشر مع انه ليس كذلك على الوجه  
 المختار اقول لعل اعتبار عشرة عشر فاش من قياسهم الخبر ان الحوض في  
 على الخرفيا لا يطلق عليه اسم العذير ولا يكون في طوله وعرضه ستة كما في البحر  
 لا يكون مما نحن ان يفرق نصف القطر في نصف الدور فيما يحصل يكون مجموع  
 ساحة الدائرة فاذا كان دوراً ستة وثلاثون ذريعاً يكون قطره اربعة  
 ذراعا وخمسة ذراعا فنصفها يكون خمسة ونصفا وعشرة فاذا فرضنا في نصف  
 ستة وثلاثين وخمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة اقسام ذراع كذا في  
 الحدادي **قوله** كثر ارباب الدياسم يثبت له ساق ضخم خامض جدا  
 ثبت في الجبال بقشره ويكمل وانما اطلق عليه الشجر لان له ساق فكل شجرة  
 له ساق فهو شجرة وما لم يكن ساقا فهو نجس في غفل عما ذكر قال ما قال  
 والله اعلم الحقيقة الحال **قوله** وهو السيلان والارواء والاشبات  
 لا يقال كان المناسب ان يقتصر على السيلان فان الارواء والاشبات  
 لو كان كل منهما معتبرا ما خفوا في طبع الماء يلزم ان يكون ماء البحر  
 خارجا عن طبعه لعدم الارواء والاشبات لان في طبعه اشباتا الا  
 ان عدم اشبات لعارض كالماء الحار **قوله** او بغلبة غيره لو اكتفى به  
 ولم يذكر الزوال بالطح الا ابتعاه بان يقول او بغلبة غيره اما بالطح  
 او بالخط كان احسن لان الزوال بالطح ايضا لا يحل عن غلبة الغير على الا

هذا القول مقدم على قوله  
 في عشرة عشر ارباب الدياسم

يخفى

لا يخفى **قوله** ولما بكمال الامزاج او ببلغة المستخرج من هذا الحصر من  
 الاستعمال القوية او رفع حدث يزيل اطلاق الماء المطلق مع انه  
 خارج منها فتدبر **قوله** بغلبة العلية بالاشياء لقوله فالاول بالنظر  
 وفي بعض النسخ بالتفسير والاول اولى لفظا ومعنى اما لفظا فان التفسير  
 لم يوجد في كتب اللغة من باب التفعيل واما الثاني فلان الكلام في عدم  
 المحلقة لونا وطحا وراحة ذكر في التفسير اغلب الماء يستعمل معطوف  
 على قوله زال طبعه اي لا يجوز الوضوء لما زال طبعه واستعمل بوجه فكل ما  
 في محله من غفل عن هذا قال لفظه او لا يناسب بهذا قال الحسن ان يقال ولا  
 بما استعمل **قوله** لكون المقام للائحة لو قلنا لان عدم قبول الرباغة فيه  
 بالذات وفي الادبي بالعرض لكان احسن فان كون المقام للائحة  
 لا يتا فيه قوله واما الثالث فكلما **قوله** وما اي جلد اشارة الى ان الماء  
**قوله** لزم التفتك قلنا لانه لان مقتدر الكلام ما يظهر جلد به بالباغ يلد  
 جلده بالركوة فرجع الضمير الى ما بين عن الاول مع يلزم التفتك ولين  
 سلم فقيح التفتك عند لزوم اللبس وعدم ظهور المراد وذكر الهمزة  
 قرينة معنيته **قوله** فلان الحيوة لا تخلو فان قيل قوله مع قل  
 يحيد الذي اشتهى اول مرة بدل على صياغة العظام قلنا المراد باجاء  
 ردة الى حالنا الاولى بان يجعله غصبة طرته تصلح العودة البدن  
 كما في الكشاف **قوله** وناجحة المسك ظاهرة الى جلد الحية والقارة  
 نجس ان كان ذلك لان جلدها لا يحتل الرباغ وتقبل الحية طارئة كذا

عدم جابيه من قوله  
 راحة منه



في الحدادى **فصل** كرويس الابر الابر كبر الهرة وفتح الباب جمع ابره  
ان المراد برويس الابر الاطراف الحادة منها فان قول محمد اذا انتفخ على الانسان  
مثل لويس الابر دليل على ان قدر الجانب الاخر من الابر لا يغنى ومن  
المتاخر من قال هما سواء للجمع والشفقة ثم ان هذا اذا كان الانتفاح  
على الشباب والابان اما اذا انتفخ في الماء فانه يغنى ولا يغنى عنه لان  
الماء اكثر كثافة في الحدادى فالنيل يلم منه ان يكون رؤس الابر مخصوصة  
باجانب الحادة منها عرفا اذ لا يظن كون قول محمد دليلا على ان  
آخر كلام من قوله اما اذا انتفخ الحى دلالة على ذلك فتأمل وبما ذكرنا  
يظهر فائدة قول الحق وتقاطر بول كرويس الابر ولا يرو عليه ما قيل  
من انه لا يختص البئر بل يقع الثوب والبدن ولهذا ذكره صاحب الهداية  
وغيره في باب تطهير الانجاس بعم ان قوله وان عني جزء جامة وعصفور  
الحى يؤكل كونه جزء ما يؤكل وصدقانه نجاس ان جزءا لا يؤكل  
لم يظهر الامالة راجحة منتنة كجزء الدجاج والبط فانه نجس على ستة غلبة  
كذا في فتاوى قاطع فان قوله لان مكره يفهم منه الانتفاح بطريق الالة لوجبة  
اذا انتفخ لاج من الانتفاح غالبا الا انه لما كان في النجس اختلاط الرطوبة  
النجسة ذكره كتب القوم معاليل يتوهم في التفسخ وجوبه بالغ  
التطهير فوق الانتفاح بعد نزع جميع ما فيه مرة ثم ان المراد بالحيوان  
الدموى فان غيره لا ينجس بالماء سواء اوج او تفسخ **قوله** دلوا وسطا  
الى سبعين الط ان تفاوت مقدار الله بالنسبة الى اهل كل بلد فلهذا لم

يعينه الشارح ونقل عن صاحب العناية ان الصاع الكبير وما دونه قليل  
الى صغير وقال صاحب غاية البيان ان ما فوق الصاع كبير وما دونه صغير ولا  
يخفى ان النسبة الثانية اولى من الاولى لعدم تعيين الوسط في خلاف الثلث  
فانه يفهم منه الوسط ما سواه الصاع **قوله** وما جاوز الوسط اجنب  
ولو قال وما خالف الوسط اجنب يستلزم صورة النقصان ايضا فان  
المبادر من المجاورة الزيادة فقط **قوله** حتى اذا كانوا غسلا الشيب  
برالم يلزم الاغسل قال الحدادى يعنى اذا كانوا غسلا شاربهم من نجاسة  
اما اذا توضأوا منها ولم يتوضؤوا او غسلا شاربهم منها من غير نجاسة فلم يتم  
لا يعيدون اجماعا لان الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته واذا كانوا  
محدثين يتعين لم يزل حديثهم بقاء مشكوك فيه واذا كانوا متوضئين لا يزيل  
صلواتهم بقاء مشكوك في نجاسته لان اليقين لا يرتفع بالشك **قوله** فظهر  
ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي ويمكن ان يقال لما سوى بين الانتفاح  
والشفقة فيما سبق للحكمة السوية اكتفى بهذا ذكر الانتفاح لانه اكثرها في  
معنى النجاسة اقضاء التفسخ مدة الشرف لا يلزم به بدل الاحوال والازمان  
اذ يكون ان يكون متنجس بعض الحيوان في بعض الازمان اشنع ويجوز ان  
تفسخ في الخارج ثم يقع في البشر **قوله** بل غسل ما اصابه ماء فا قد علم الله  
في هذه المسئلة بما نقل من الحدادى انما **قوله** ولانه ثبت لا ينجس الى  
في السبيل او غيرهما من سائر اعضاءه حتى قيل ان الانسان ان كان مسنجا  
او مستنجبا لم يلزم نزع الماء كمالا **قوله** وسور الادنى سور مهور الغنى بقية



ما يشرب الحيوان ثم غم فاستعمل في الطعام ايضا لا يقال ينبغي ان  
 يكون سور الجنب نجس لسقوط الفرض به لانقول في امح الروايتين  
 عن الى ح ان الفرض لا يسقط به وفي رواية سقط لكن لا يصير الله  
 مستغلا **قوله** فورا كل الفارة يذم منه ان الحكم في كل طائر السور قد  
 ينحصر ان شرب على الفور يكون الحكم فيه ايضا كذا **قوله** وهذا يشرب  
 الى التثنية اي عدم التجاني عن النجاسة **قوله** والاول اي حرمة اللحم  
 لقابل ان يقول ينبغي ان يكون الامر بالعكس اذ الحرمة لا توجب النجاسة  
 كما في الشراب حتى يكون كراهية السور بها استدلالا يقال الحرمة قد يكون  
 لفساد في الغذاء وقد يكون لنجاسة فالترتيب فيل الاول وسيل  
 من قبيل الثاني لانا نقول فكان الانسب ان يحل العلة بهذا  
 اللحم على انه يحتاج الى بيان الفرق بين الخنزير وسائر البهائم  
 حيث مر حوا النجاسة العين في الاول وعدمها في الثاني وهو  
 ان الحيوان النجس على قسمين منه ما يكون ظاهريه وباطنيه نجسا  
 فهو نجس الغيب كالخنزير والكل على رواية ومنه ما كان ظاهريه  
 او باطنيه نجسا كالجوانات المحلوقة للاستعمال من البغال والحمير  
 وسيل البرايم فهو ليس نجس الغيب وفيه تأمل **قوله** ومشارب  
 الخمر اورد هاهنا وان علم حكما مما سبق **قوله** وسور الدجاجة  
 بفتح الدال فما افهم من كراهة الواحدة دجاجة ذكرها كان او اناث والاء  
 للافراد كحماة وبطة **قوله** اي الحائلة من الجولان **قوله** والوزغة

سقط الدجاجة بفتح الدال  
 او نحو دجاجة  
 بالوزغة

بفتح

بفتح الزاي والعين المجرى ما يقال له بالفارسية لرباسك **قوله** او التثنية  
 في الضرورة فان الحمار يربط في الدرر والافست فكان فيه الضرورة لثنا  
 دون ضرورة العرة فالغارة له فولا المضايقة دون الحمار فلو لم يكن  
 ضرورة اصلا كان كالسباع في الحكم بالنجاسة بلا اشكال لو كانت  
 الضرورة كضرورة رتبا كان مثلها في سقوط النجاسة وحيث ثبتت  
 الضرورة من وجه او سوان النجاسة والطهارة ساقتا للمعارض  
 ووجب المصير الى الاصل ويوشى ان الطهارة في جانب الماء والنجاسة  
 في جانب اللغاب وليس احدهما اولى من الآخر فيقي الامر شكلا كذا ايضا  
 نقل عنه وفيه بحث من وجهين الاول ان قوله وحيث ثبتت الضرورة  
 من وجه آخر كلام لا يحتاج اليه في اثبات التردد في الضرورة من وجه  
 فانه قد علم من اول الكلام والثاني ان قوله وليس احدهما اولى من الآخر  
 فان جانب الحرمة مرجح **قوله** وقيل في طهريته وهو الصحيح لان  
 ما توضحه او قد روي استعمال الماء المطلق لا يجيب عليه ابن الهمام  
 بان الموجب للفعل وازالة عن البدن وما كان نجسا يتعين لاما كان  
 طهارة ونجاسة مشكوكا فيها قال السرخسي في العناية بالستر  
 ما توضحه سور المشكوك اذا حدث فقد حل الحدث بالرأس ايضا  
 فاذا توضأ بعده بالماء المطلق وسح رأسه يكون بلمه الماء المطلق  
 على رأسه مشكوكا ايضا لاصابة اياه فلا يرفع الحدث للينق  
 لانه مشكوك والشك لا يرفع اليقين فيجب غسل رأسه لهذا الوجه

سقط الدجاجة بفتح الدال  
 او نحو دجاجة  
 بالوزغة



فلما يجب دل على ان الشك في ظهورية لا في طهارة انتفى وفيه ان  
مراد المستدل لو كان هذا يلزم ان يكون الشك في ظهورية ايضا فان  
هذا الدليل يخبر فيه ايضا بان يقول يقال فان مؤلفه بعده بالماء  
الطلق ومسح رأسه يكون بآلة الماء المطلق على رأسه مشكوكا في ظهورية  
فلا يرجع الحدث المتيقن اليه على ان قوله لانه مشكوكا والشك لا يرجع  
البقيين ان لم يلزم ان يلغى التوقي به في كل موضع فالاحسن ان يقال  
لانه مشكوك والمشكوك لا يثبت في دفع الحدث البقني وعند وجود ما  
هو انه منه **قوله** وقد روي الكتاب بحسنه ادفع طعن بعض الناس على  
له حقيقة وقال انه استعمال الراي في القادير ومثابنا قالوا فتواه  
في مكان علم بشوال اهل الذكر ان قدر خسه ادفع بمنع التعبد فلا  
يكون عللا بالراي كذا في المحيط **قوله** وهو ريثا في المصادر الاعراض  
برسبه براسه شين **قوله** والشغل الشغل النبوة اي ثقل صاحبها  
فلا يرد ان النبوة ليست من قبيل الاحكام حتى يصح انتفاها  
بالثقل ولا يحتاج الى الجواب بان ثقلها ثبت بالحدث فان  
معنى ايضا ما ذكرنا او مثله **باب النيم** قوله سمي به لورود  
الثقل عليه وهو قوله تعالى فتموا اصعبا مع كونه متاعا معنى  
لازم له وهو القصد والنية **قوله** استعمال المعبد في نظير الخفن  
قال الزيلعي ان استعمال المعبد في نظير مواضع المفود فلا يرد  
النقص باستعمال المعبد لنظير الخفن قال الزيلعي وفي الشرح عبارة

ان استعمال المعبد في  
مواضع المفود في  
نظير الخفن

عن استعمال جزء من الارض في اعضاء مخصوصة على قصد التطهير وفيه  
بحث وهو انه لا يشترط استعمال الجزء في الاعضاء حتى يجوز للجراح الممس  
انتفى والجواب ان قوله على قصد التطهير بيان لوجه الاستعمال وهو في معنى  
ان يقال استعمال جزء من الارض في نظير اعطاء مخصوصة ولا يخفى ان  
الجراح الممسح جزء من الارض يستعمل في نظير ذلك على ان المقصود في توفيق  
القدماء التمييز في الجملة ولهذا جواز التعريف بالاعم **قوله** ثلث الفرسخ  
اربعة الاف خطوة فيكون الفرسخ اثني عشر الفا خطوة بالمشي المعتاد  
**قوله** او يرد يوحى الى الهلاك او المرض يشهد الى انه يجوز للحدث ايضا  
حيث لم يشترط ان يكون جبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز  
فيه النيم كذا ذكره الزيلعي ثم ان جواز النيم في المصالح فوق عن البر وقوله  
وقال لا يجوز لان تحقق بينه الحالة فصيح به في الهداية والشروع  
وقد صح في الجمع غيره بان النيم في المصالح عدم الماء وان كان هذا نادرا  
في المصالح غير بالتفاق فالتفريق ما بين السليتين مشكلا يمكنه قيل ويمكن  
التفريق بين التدرين بان انقطاع ماء المصالح قرب احتمالا بالنسبة الى  
قتل البر وفيه اراء خصوصاً في المواضع المعتادة الانكساف **قوله**  
موت ملة الجنازة ممنول خاف في اذا خاف وقوله جاز له النيم جواب اذا  
**قوله** بغير بين مغلق ايضا بجاز الآتي الباء برمتا للاستفانة وفي  
بنية الصلوة للملاسة فلا يلزم بغير مغلق الخفين بمعنى واجبة تتعلق  
واحد كما قالوا في قولهم اكلت من بستانك من الصحن ان من الاولى  
الغيب

نادر في المص



للابتداء والاشارة للشعبه فيمكن ان يقال على تقدير الباء للملابسة فيها  
 يضره من متعلق بجملة المقتدر بملابسة النية كما ان نية متعلق  
 مجرد عن هذا الغير فلا يلزم اتحاد المتعلق واما ما قيل من ان  
 نية من حيث الملازمة السببية متعلق بضره من حيث الملازمة  
 الركنية ففيه ان اللازم منه ان يكون الباء للملابسة على كل من  
 التقديرين والاختلاف في نوع الملازمة لا يوجب تعارض معنى الباطن  
 ينزف به المحذور **قوله** والمراد البعدان المضروبان اما قال كذلك  
 لان الاستصحاب صحة اليمين لا يضره **قوله** حتى لو بقي شيء قليل  
 لا يخرجه نقل عن الحامول للامام المحصن انه سئل نصير من يترى ولم يلبس  
 جميع وجهه قال سمعت الحسن بن زياد يذكر عن ابي بصير عن ابي بصير وزفر  
 عنهم انه قال لو اذنتهم فخرج الاكثر من وجهه والاكثر من ذراعيه اجزته  
 وكذا في فتاوى ما وراء النهر عن النقيب له جوابهم قال وقد تكلف كل ما يرجع  
 الى ما بالبحر فاصاب الاكثر من ذكر جاز في الجود عن ابي حنيفة اذا سمع اكثر الكف  
 اكثر الحمل لان الاستصحاب في جميع المسوحات لا يكون الا بحج يجوز كجاءه  
 قال شمس الاثر الحلواني ينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البطلان فيه **قوله** وانما قال في رطله لانه لو كان  
 هكذا نقل ولكن وقال قاضيان في فتاواه واستصحاب العضوض الرواية **قوله** فنع هذه  
 شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين او العينين ولم استصحاب  
 يجوز الخاتمة ان كان صنيقا وكذا المرأة السوار لم يسجد **قوله** او اليد المرفوعة  
 على الارض ان لم يكن فان قيل فائدة تحصيل الاستصحاب باليد المرفوعة

مع ان الشك  
 يقتل ناره  
 منه

اذا لم يكن

اذا لم يكن بمانعه قلنا النفع غير لازم لان الله تعالى قال فيتم اصبدا طيبا  
 بلا فصل بين ما عليه الغبار بين غيره كذا في الكفاية **قوله** لم يتم اذا لم يرخل  
 الغبار بين اصابعه فعليه ان يتخلل لعل هذا بناء على ما روى عن ابي يوسف  
 ومحمد ان اليم لا يجوز الا ان يكون <sup>عليها</sup> اثره ارب مائة ريتين الغبار على يده مع ان  
 مقتضى قولهم ان الزاوية اليم خلف عن الماء صحة هذه الرواية فلا بد على  
 مصدر الشيعة ما اورده الشرح **قوله** الملح المائي لانه من ينس الارض احراغ  
 الملح الزاوية الذي يتكون في الجبل من الزيت فانه يجوز به اليم كما ذكره في البرج  
 وقال قاضيه فان اختلفوا في الجبل والصحيح هو الجواز عن ابي يوسف انه  
 اذا كان الماء لا كان محل تخلل هذه الرواية بعد قوله في السابق بعده  
 ميلا الا ان الشارح تتبع صدر الشيعة اوردها من اشعار ابيان ذلك القائل  
 وغيتا عن بصرى ما كان سببا لعمه اليم كان سببا لعدم وجوب الطلب  
 فيكون معنى قوله جاز له اليم بلا طلب من غفل عن هذه الحقيقة ظن  
 انه كلام صدر عن شيخه من غير تأمل **قوله** فلو صلى باليم اتم تغبر على  
 كون التاخير مندوبا فان المندوبية بعقوبة صحة ما يقال له في رطله الرطل  
 حكن الرجل وما يستحب من الاثاث **قوله** وانما قال في رطله لانه لو كان  
 في اثاره على ظهره يعيد اتفاقا **قوله** او اعطاه بكره من ثمن النخل اللاد  
 من ثمن النخل اتم ما يساوي ثمنه ونحوه فلا يرد عليه لانه لو كان الصواب ان  
 ان يقولوا واعطاه بالغين الفاضل لان الاكثر من ثمن النخل يتناول الغين  
 اليسير ايضا **قوله** ولم يخر اليم على ارض تخيب قيل الفرق بين اليم وما هو الملق

ن حوله

ن حوله



عليه ان الجفاف يقتل لاسما على وقيل لا يمنع التيمم دون الصلوة لان  
التيمم بغير الماء والماء لا يجوز استعماله مع سيرة النجاسة والصلوة تجوز  
مع سيرة النجاسة على ان في آية التيمم من المبالغة ما لا يخفى حيث قال الله  
تعالى فتموا صعيدا طيبا اذا طيب ما استغنى <sup>انصف</sup> بكمال الطهارة ما لا يخفى  
وكمال الطهارة بان لا يكون فيها اثر النجاسة **قوله** والقدرة على ماء كاف  
لظهور العلم ان ما جلت الحاجة من ماء زمزم للمطهرة يمنع جواز التيمم وما ذكر  
من الحلية ان يذهب الى رقيقته ثم استودع فليس شيء لعذرته عليه الصبح  
ويمكن اتمام الحلية باخذ العوضي ثم قبل نقلا من المستغنى لويتم للبرد  
ثم زال انتفى تيممه وان لم يجد الماء قالوا ان يقول وينقضه روال  
ما اباح التيمم ليشمل جميع الصور انتهى ولما قيل ان يقول ان الاصل في  
خلقية التراب عدم القدرة على الماء لقوله تعالى ولم يجدوا ماء فعند  
استمرار هذا عدم كيف يؤثر روال البرد او تبدل بعض المانع الى  
بعض في انتفاء **قوله** ينتقض تيمم بالنوم هذا بناء على ان التيمم لعن  
القدرة على الماء لقوله تعالى ولم تجدوا ماء **قوله** مشودة بالماء كمن يصل  
بالتيمم وبقية ماء ولا يعلم به فلا ينتقض تيمم بالمرور بل بالنوم لكن  
انتقاض تيمم بالنوم ايضا ليس على الإطلاق بل بالنوم المسجع لشرائط  
التنفس وهذا اذا كان تيمم للمحدث اما اذا كان للنجاسة فلا ينتقض بالنوم  
ايضا هذا على رواية عن ابي جريح وعلى رواية اخرى وينقض الندرة  
نوم المسافر على وجه لا يتخلله لظلمة مشودة بالماء **قوله** وجب اكره

اي اكره ما قصد نظيره من اعضاء ومن لم يمتنع من اعتد في نفس كل عضو وقيل ان هذا  
الاختلاف في اعضاء الوضوء دون الغسل فان الظاهر ان المعتد في الغسل  
اكره البذر من حيث المشاحة **قوله** ويعيده الى هذا بل في الملاقى قوله  
فيمسح بقلوصه باليتم في الاول الوقت ثم وجد الماء ولو وقت باق  
لا يعيده فانه بعد ذكر الموانع كذا يشعر بعدم وجوب الاعادة سواء  
كان المانع من قبل العيد او من غيره فذكر **باب المسح على الخفين** اورده  
عقيب التيمم لاتحادهما في كونهما رخصة وكونهما تفرقة وكونهما  
مستحا وكونهما بدلا عن الغسل واجرة لكونه ثابتا بالنسبة بخلاف  
التيمم فانه ثابت بالكتاب ولان هذا يدل عن المجموع وذاك عن البعض  
**قوله** حتى اذا تكلف وغسل رجليه من غير نزع اثم ولزوم الاثم لا بد  
فيه من وجه وسنذكره ويمكن ان يقال ان جانب صاحب الكافي ان  
الغسل لا يكون مشروعا مادام مستحقا واهلا للرخصة فكما ان الغسل اكره  
رجليه بعرض معنى نزع الحق فاذا وجد الشرع حقيقة او معنى يكون  
الغسل مشروعا على ان الغسل يتحققا غير مسح شرعا لانه لا يخلو  
من قلة المروءة كالمسني في فعل واحد الكلام في المشرع المحض ولو كان  
مراد الشارح بقوله اذا تكلف وغسل رجليه من غير نزع اثم هذا المعنى **قوله**  
ولو كان الماسح امرأة لعل وجه التعرض للمرأة دفع لما يتوهم من كونه  
معصوا على صورت كونه مخالفا للقياس فيكون مخصوصا بالذكورة **قوله**  
لان دليل جوازها لم يفرق بينها التي لاشترط اكرامها في الاحتياج الى الرخصة



بل هو اشتراط احتياجا للصنف انتهى **قوله** ثم يجب ان احب الرجل اذا صار  
 جنبا **قوله** لان المقصود بهنا الاشارة الى قبل كنه يفهم من بين  
 العبارة ان للشاخي اولاد من الامة حقا فالاشارة الى ما لا يفهم  
 من العبارة بوجه من وجوه الدلالة لا يتحقق بل المحضومة المقصود منها  
 بهصح القاعدة وجعلنا على وفق المذهب لا على مذهب الخصم  
 ويمكن دفعه بان الاشارة الفاء المعنى في ربي الفرياني طريق كان ولا يترك  
 فيها احد الدلالات الوضعية والكلام مع العالم بالمسئلة ولا يتحقق ان من  
 علم مذهب الخصم في هذه المسئلة وسمع هذه العبارة ينتقل منها الى الحقيقة  
**قوله** لو غسل رجله فليس فيه فائمه الوضوء لو قال لو توشأ على  
 الترتيب يغسل احد رجله فليس فيه ثم يغسل الاخرى فليس الاخر  
 لكان احسن واوفق لمذهب لان الترتيب لديه فرض فلا يمكن غسل  
 الرجل او لا ثم اتمام الوضوء عبر وقبل فيه الطهر بالتمام احراز عن  
 الطهر التام فلو كوفى العذورا بالبس الخفق ثم خرج الوقت ولا يجوز  
 المسح عليه **قوله** والمفيد للبقاء والاستمرار هو الاسم بهذا اللفظ  
 المشبه وفي امثاله صحيح مسلم واما في غير ذلك من اسم الفاعل وما  
 يشبهه على ما يدل عليه تعريفهم اسم الفاعل بما اشتق من فعل  
 لمن قام به المعنى المحذوث وقوله ليطرد كقول الصفة المشبهة الى  
 فاعل كحاسب وضائق عند قصد النقص على المحذوث ومن الظاهر ان اسم  
 الفاعل والمفعول من قرن واحد لا يشترط انهما في دخول لام الوصول

عليها وفي غيره من الامور المشعرة للدلالة على المحذوث **قوله** يجوز توضيحه  
 عبارة القوم بان يجعله على طريقتين كلام غريب فان حاله على طريقتين  
 متعينين اذ لا يجوز كونه صلبا لان الطهر عرض لا يناسب اسعاده وقوع  
 اللبس عليه وكذا انعلق **قوله** عند المحذوث بقوله تام متعين اذ تعلقه بقوله  
 ليس ما بعد المعنى اذ اللبس الحارث حال الطهر التام لا يمكن ان يحدث  
 عند المحذوث فلا وجه لجعله من قبيل التوجيه لان المحل الصحيح هو هذا  
 غيره **قوله** او يكون الظاهر منه اقل من الخلف ما يستلزم الكعب او ما يكون  
 نقصانه اقل من اقل الحرف المانع فعلى هذا يكون معنى قوله اما لو  
 خذره فلا يقال له خف **قوله** او جوبية التخمين وفي الحديث قال  
 ابو يوسف ومحمد يجوز المسح على الجوبين اذا كانا في التخمين لا يشقان  
 لا يرى ما تحتها من شرة الرجل في خلاهما من قولهم نشف الثوب  
 الى رقبته حتى ترمى ما وراءه فلي هذه الرواية يكون شرط مسح المسح على  
 الجوبين شيئين فان استلزم الثبانه التمسك بلا مشعور بوجه  
 ما تحت غير ظاهره **قوله** او المنغلين المنعوم من بعض كتب اللغة  
 صحة بجنيته من الافعال التفصيل على ما اشار اليه الشارح **قوله** المنغل  
 ما وضع الجلب على اسفله كالنعل فيه انكسار فان الجوب المنغل  
 ان كان تخمينا لا يكون في ذكره فائده ظاهره وان كان غير تخميني يلزم  
 ان يكون شرطه مسر الكعب في الخفق بل تعريفهم اياه بما يستلزم الكعب  
 على ما ذكره الشارح قبيل هذا القول **قوله** او المجلبين كان حذو ان



ان يذكر قبل قوله او المغلين كما فعل صاحب الوقاية الا ان يقال  
 الثخيان مختلف فيهما فالترتيب من الادنى الى الاعلى كما اختاره  
 صاحب الهداية **قوله** لانه لرفع الحج لان المسح معقول بمعنى سنن  
 القياس على ما مر ولم يرد المسح على هذه الاشياء **قوله** ولو اصاب  
 موضع المسح مرطاً لم فيه ان مقتضون المسح ثانياً على خلاف  
 القياس ان لا يصح المسح الا بامر الاصاب على ما ذكره في التيمم  
 حيث قالوا الوتر التراب على وجهه ولم يسمح لم يجز فتأمل  
**قوله** وايضا انتفخوا ان الماء اية ويمكن ان يقال اراد صدر الشريعة بيان  
 وجه كون الفرض مقدار ثلثة اصابع مع ان الظاهر ان يكون الماء الى  
 على فرضه ايضا لكونه مذكوراً في رواية المغيرة حيث قال ان النبي عليه  
 الصلوة والسلام وضع يده على خفيه ومدّها الى اعلى مما يقال  
 انما كان الفرض مقدار ثلثة اصابع لان شاة الفرض ان يوزن  
 بالماء الذي ليس فيه شايبة الاستعمال والمال الذي ليس فيه شايبة  
 الاستعمال في هذا المقدار وما بعد ذلك وان كان ظاهراً الا ان الاثبات  
 ان يقرر ذلك تكبيلاً للفرق لا ادله وما يكون تكبيلاً للفرض يكون  
 سنة فلذلك رتبة الفناء مقدار ثلث اصابع منه فرضاً وما عداه  
 سنة فان قيل ما معنى شايبة الاستعمال والماء لا يغير استعماله في عضو واحد  
 قلنا كفى دليلاً عليهم قوله في مسح كل الرأس وكيفية ان يضع يده  
 واصابعه حيث لم يكتفوا في بيان سببه بوضع كف واحدة احرازه

شايبة

شايبة الاستعمال مما يمكن ولا يبعد ان يقال الاصل في المسح التيمم  
 ان صاحبها مكان المسح ما مستحاجبها مع ان المقام مقام الرخصة  
 قلنا سبب الاكتفاء بما هو الاقل **قوله** حتى يجب البركة بقطعها بل ان  
 اي ان وقع القطع في اليد يجب دية الاصابع فقط ان اقطعت  
 بغيره ومع الكف ايضاً ولا يجب حكومة العدل في الكف كما يجب في  
 الساعا قطع بعضها على ما مر في اول الكتاب ويزاد دليل على ان  
 الحكم في الرجل ايضاً كذلك **قوله** ورواه كثيره تجب الساق ما بين الركبة  
 الى الكعبين في فم تحت يده الكعب الى مثنى القدم او يقال المراد يجب  
 نهاية الساق وهي الكعب **قوله** ما يدخل فيه سلة السكر كبر الميم وشرب  
 اللام ما يقال لها بالفتاوى جوال دور **قوله** لا يبعد اي بعد الوقت فان  
 بعده يخرج ويعمل عليه **قوله** فلا قال زقانه يقول لا يخرج الى آخره  
 من المسح ككون طهارة للمعدور كاملة في حقه ونحن بقول طهارة فزوجة  
 فاذا خرج الوقت تكون مستقيمة من اول الوقت **قوله** حتى اذا وجد  
 الانقطاع **قوله** وان كان القدم في موضع الظاهر ان هذا ليس  
 بالنظر الى ما روى عن ابي يوسف من ان خروج اكثر العقب ينقض  
 المسح ولا بالنظر الى الروايتين الاخرتين فانه ليس يحتاج الى البياض  
 بل ذكره كثرة وقوعه ولبين ان قول ابي يوسف في هذه المسئلة  
 ليس مختاراً للفتوى **قوله** ولو ابتل جميع القدم ناطراً الى قوله في المتن  
 قبل وبلغ الماء الكعب **قوله** انما اصاب الماء اكثر احدى رجليه ناطراً



قوله وقيل احابته اكثر القدم **قوله** على النواض الثلثة المذكورة ناقص  
للفوق ونزع الحنف ومضى المدة بعيد مسج الجرموق الاخرى الذي لم  
ينزع بعد **قوله** مسج الحنف الى الحنف الذي نزع من فوق الحموق  
**قوله** وبى عدد بجبرله وفي الحدادى عبدان كثرنا الكسوف في القساح  
ايضا مثله **قوله** العصاة بكسر العين المملة **باب** **في الحنف**  
**بالس** لما قدم ذكر الاحداث التي كثر وقوعها ذكر عقبيته حكم  
الاحداث التي نقل وقوعها **باب** الحنف والنقاس ولهذا  
المعنى قدم الحنف لان الحنف اكثر وقوعها منه لا يقال لو كان  
الامر كذلك لما قدم النقاس على الاحتكامه لانا نقول المراد بالكثر  
بحيث اقتضاء والاحتكامه ليست مقتضيان طبابع النساء **قوله**  
لانه مختلف فيسكاسيانه فلا وجه لافذه الى لا فز فيه فيد لا ليس  
في حد الحنف لان ما رآه الآية بعد سن الاياس بعيد حيفا على  
على المذهب اللاحق **قوله** ولون رآته في هذه سوى البياض الى كل  
ما رآته في مدة الحنف سوى البياض بعد من الحنف وان لحيط  
الدم مظهر فيا والطرا ايضا بعد منه ان احاط الدم بها ويعلم انه ان  
عد البياض الواقع بين الدمين منه اولى **قوله** لان من الزوم العارة  
**قوله** اذا وجب ان يكون الطرا مقام الطمر وتام الحنف **قوله**  
وليس كذا فانه يجوز ان يتجاوز بعض الطمر وبعض الحنف الى الشر  
بليه **قوله** مبتدأة رآته عشرة التي يكاد عبارة النسخ كتب القوم

وكان الظاهر ان يكتب بالباء على صيغة الفاعل فكأنهم جعلوها  
بمعنى من ابتداء بها الدم ثم انهم جعلوها من قيل نصيب العادة  
والعادة لا يكون عادة الا بالتكرار بهما ككوننا مبتدأة لعيت  
حالا بالنسبة الى طمر الحامل ثم ان قوله وستة انتهى طمر قبل الطر  
اتفاقى ليس دخل في خصوص الحكم اذ الوراثة عشرة ما نه استمر  
الدم فالحكم على هذا التقدير ايضا كذا ذكر على ما صرح به في الكتاب في قوله  
اعلم ان احاطة القوم للطرفين مربوط بقوله وطمر مفضل فيا حيفا الى  
**قوله** او اكثر ايام الى اربعة عشر يوما **قوله** فان وجد في عشرة فلك  
الطمر فيا ذك الطمر فيا مبتدأة وجزء الجملة التي هي صفة عشرة وقوله  
طمر آخر قائم مقام فاعل وجد **قوله** فانه يعد وما حصة يجعل الطمر الآخر  
الحج يعنى في هذه الصورة **قوله** ط ط ط ط ط ط **قوله** الطمر الثاني وان  
كان غائبا على الطرفين الا انه يصير مظلوما باعتبار كون الطمر استبقى وما حيا  
**قوله** والعشرة الرابعة الطرافا طمر لغايل ان يقول اكثر مدة الحنف عشرة  
الاخيرة ومن خمسة وثلاثين لا عشرة الرابعة من الاربعين كما ذكره الشارح وكان  
ايام واقل مدة الطمر خمسة عشر يوما فليزم منه ان يكون الحنف عند سن في عشرة  
الاخيرة ومن خمسة وثلاثين لا عشرة الرابعة من الاربعين كما ذكره الشارح وكان  
رفع بان الكلام في البتداء واذا استردم البتداء فالحكم فيه ان يكون عشرة ايام  
حيفا وعشرون وتكمل شهورا كانت الرواية في اول الشهر وفي آخره على  
ما اشار اليه صاحب الهداية وصرح صاحب الكافي حيث قال وعند عامة العلماء

بمعنى من ابتداء بها الدم



يبلغ من أول الشهر عشرة وعلى عشرة كماله بلغت ستا عشرة ان قولك كيف  
 في المبتدأ ليس على اطلاقه فان اعتبار اكثر من الحيض عنه في حق الزوج  
 حيث لا يطأ الزوج حتى يجمع العشرة اما في حق العلوقة والصوم والرجوع  
 فالمرتب في المبتدأ اقل من الحيض كما في الحداد **قوله** الآخرة هي في الآخرة  
 من خمسة واربعين يوما **قوله** وهو الاصل ولاد المرأة اذا وضعت يعني  
 يقال انفس المرأة تناسا اذا وضعت فالنفس كالتنفس يكون في  
 الاصل مشتركا بين المعنى المصدرين ان يكون جمعا **قوله** اما بيته  
 على انما من الرحم اي خروج الولد قبل ذلك القدر دليل على كونه من الرحم فيكون  
 الخارج دم النفاس وان اقل مدته بخلاف دم الحيض فانه لا دليل على خروجه  
 من الرحم فيحتاج فيه الى مبتدأ خروجه الى ثلثة ايام فغيره ارجح الى الدم  
 ولان حق التذكر لكنه انما قبل ان نفس النفاس **قوله** لان الحيض يخرج  
 الى الحديث عاشره وللزوم الجرح في قضائه لم يقل لان الحيض والنفاس  
 اكتفا بما هو للاصل **قوله** ان ترى يوما ثانيا ويوما طمرا الى مسئلة مخالفة  
 لا اطلاقه قوله الطمرا اذا تحلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالم دم المتوالى  
**قوله** فالعشرة التي بعد الثلثين استخاضه لم يقل فالعشرة التي بعد الثلثين  
 لاما فوفه **قوله** او على عشرة ولم يكن بما سبق من قوله والرايد على اكثر  
 ليل يتوهم كون الحكم في المبتدأ على خلاف ما يحتاجه **قوله** فيكون طمرا  
 عشرة يوما الظاهر انه على تقدير استمرار الدم او ان البلوغ مستحاضة في عرفهم  
 عبارة عن خروج الدم بحسب ما يعقبه طمرا تام **قوله** فلما عرفت من استبعاد

او دم النفاس  
 مخرج  
 مخرج

رحم المرأة اذا حملت **قوله** وانقضاء العدة مستعلق بالحيض في قوله تعالى  
 حتى يوضعن حملهن **قوله** بر بعض خلفه وان لم ير شيئا من خلفه فلا يجازى  
 ان يمكن جعل المسمى من الدم حضا بان تقدم طمرا تام جعل حضا والا فمرا  
 استخاضه كذا في الكافي ولكن في هذا الوجه كلام لان الظاهر ان العلوقة  
 لا يحصل الا في اكثر من خمسة عشرة يوما **قوله** وفي المجمل اسم كتاب **قوله** ويصل  
 به الاعتناء قبل القيام وبعده لان هذا مخالف لما اوردته قاضيان في  
 فتاواه حيث قالوا اعتدت الائمة بالاشهر فوضعت من العدة ثم تزوجت  
 اولولدت فعلى القول الذي لا يابس من مقتدر وما زل من الدم لا يكون  
 حضا لا يفسد كما صامع الشاذ وعلى القول الذي لا يابس من مقتدر وما  
 نراه من الدم لا يكون حضا يفسد كما صامع الشاذ ووجه المخالفة ظاهر فان  
 المعلوم من كلام قاضيه فان لا يفسد الشكاح بعد انقضاء عدة الاشارة على  
 قول من يرى تحديدا لا يابس ويقول ما رآته الائمة مثل ما رآته الصغيرة و  
 المعلوم من كلام الشارح ان يفسد ان رآته قبل تمام العدة وان يعقد لا  
 وكذا المعلوم من كلام صدر الشريعة ايضا ومع هذا اعتبارهما قبل انقضاء  
 العدة مخالف للامام صاحب الهداية وكلام صاحب الوقاية ايضا فتدبر  
 ان مختار صاحب الهداية ورؤية الدم ان نراه على العادة فان رآته  
 ولم يكن على العادة لا يبطل اناسا **قوله** لان المراد بما ذكر في تلك الكتب  
 ولكن ان تقول انما حمل الرضيع استمرار الواقع في كلامهم على حقيقتة  
 لا شتمه على انكسر المانع من ارادة المعنى المجازي ويروى قولهم ويؤوب



الوقت كله وقولهم ويكون الثبوت مثل الانقطاع في شرايطه لا يتغير  
 وبهذا يعلم ان ما نقله من قول الشارح لا يكون دليلا على ما ادعاه لانه  
 لا يكون تفسير الكلام بما لا يرتضيه صاحبه **قوله** لانه انما يظهر صاحب  
 عزه ابتداء الظاهر انه من قول الشارح ايضا **قوله** للاشارة الى دفع هذا  
 الاعتراض قلت اولا ولو صحت لا يخفى ان موارد الدفع قوله ولو صحت ففقد  
**قوله** لوجود دخول الوقت لا فوجه كان الاحسن ان تقول لعدم خروج  
 الوقت وان وجد قوله فان صحح الصلوة الى آخر الوقت عدم خروجه  
**باب** **تظهر الانجاس** عن البول اي عن المصلي وثوبه ومكانه في  
 المسائل المتعلقة بالأكولات والمزوبات في هذا الباب استرادية  
 وان امكن ارجاعها ايضا الى ما نحن فيه باعتبار حمل المصلي شيئا منها  
 في الصلوة **قوله** كما اذا قاموا اجزاء الماء مقام الغسل ثلاثا لوجود  
 تحديق الماء ثلاث مرات مع زيادة **قوله** كما سبقت في تظهير الباطن  
 بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة ان ما لم يبق انما لان الجرح لو وضع  
 فلا يلزم ان يكون حكمه التحقيق محالاً للعصر **قوله** ان ينفع الحنطة  
 في الماء الظاهر لا يقال لو خفف او لاء لم تنفع في الماء لكان اقوى و  
 التشرع لانا نقول في التخفيف او لا احتمال سنة تائتي النجاسة ايضا  
**قوله** ان ظهر رائش الحنطة في بعض الكتب رائش الذكر ولا يخفى ان  
 كلامهما قيد اتفاق والمراد عدم ملاقات المعنى المحل العجوة **قوله** حتى  
 انه لم يكن ظاهراً لم كيف العوك فان قيل ما الفاشرة في طهارة ويجري

المنى لورا البول فتجسس بطلان آياته لا محالة قلنا كانهم لا يعبرون بالنجاسة  
 الباطنية كما روي عن ابي حنيفة انه ان مات شاة بحري عرضها لغيره لم يحل  
 الكلب وشيئ به ولا يجس نجاسة الوعاء كذا في الحديث **قوله** وتظهر الخف  
 عن غيره واي نجس غير ذلك جرم قال في الكافي فان رزق به رزاق اوريل وجوز صار  
 كاللحم لجرم كذا روي عن ابي حنيفة واهل بيته **قوله** وتظهر السبق قال ابنه و  
 اذا اصاب السكين بول لا بد من غسله ثلاثا **قوله** مما غلط متعلق بقدر الورد لم الى  
 بيان له حاله منه **قوله** دفع لتوهم ان بول صغير الحية لانه يدل على ان الصغر مطلقا  
 لا يكون سببا للطهارة ولو قال في المتى ولو من صغير لم يؤكل لكان اظهر في اداء  
 بهذا المعنى **قوله** دورت وخفي السموت بفتح الراء وسكون الواو ما لم يمسها  
 النجاسة واخفى بكر الحلو ما لم يمسها وبفتح الحاء مصدر كذا في الصحاح وان كان يجب  
 المحدث لم يفرق بينها حيث كان الخفي في الحلو المغسولة لرجح اليقظة وكذا في قوله  
 المكسورة لهذا المعنى ايضا **قوله** لا بد من غسله بك اليد وسكون الحاء المجهدة  
 الصاد الممهلة بالفارسي ترين جابه **قوله** فان بول ما يؤكل مختلف فيه فانه  
 عدم ظاهر فيكون ما انتصحه منه عفو اولى **قوله** كالميتة اذا طارت بالخالو التي  
 بالافرن لكان اوجه فتدبر **قوله** والخز فلا اي اذا طارت فلا قوله فني اي  
 وقع النسيان اشارة الى انه من قبيل ترين المتعدى منزلة اللازم **قوله**  
 في حال اجمانة الاجانة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يقال لها بالفارسية  
 كرسان **قوله** بعد غسلا الاجانة **قوله** في عند ملاقات الماء آياته يعني الثوب  
 النجس اقل الملاقات بسحق الغسل برنس وعلى هذا بناء الشافعي



في الغسلات بين الرواية الاظهر وغير الاظهر ولكن يلزم على الاظهر ان يكون  
 الماء الواحد بالنظر الى المحل ظاهر او بالنظر الى ثوب آخر غير ظاهر فمثل قوله  
 بالاراقة اي بالارافة الكاملة وهي بانقطاع القطرات بالمسح او التحفيف  
**فصل** سن الاستنجاء قبل لو كان الاستنجاء سنة لكان تركه مكروها  
 اوجب بان القياس كان كذلك الا انه لم يترك الحديث الى ربه فانه قال  
 فلا يجزى وبقى الحج يدل على عدم الكراهية **قوله** والاستنجاء طلب الفراغ  
 عنه لو قيل طلب الفراغ عنه لكان اوفق باستعماله على ما وقع في  
 عبارة صاحب المذهب حيث قال اصله من الخوة وهي المكان المتسع لانه  
 شترنا وقت فضله الحاجة وقيل من الحلة اذا قشرة **قوله** كذا في التارخ  
 انما يد كلامه به رد اعلی صاحب الوقاية فانه قال والاستنجاء من كل حدث  
 غير النوم والبرج فان المتبادر من كلامه الاطلاق مع انه مخصوص بالحج  
 من النظر **قوله** ويدبر الثالث حيث قبل وكذا نكر عبارة الوقاية الا  
 انه سره ومنها فان يدبر في المرتبة الثالثة ليس بباء الموصلة بل بالباء  
 الادراية يدل عليه عبارة الفتاوى المتصديرة حيث قال كيفية استنجاء  
 الرجل ان يدبر بالجزء الاول ويعمل بالثاني ويدبر الثالث بلا ادخال  
 الباء في الثالث وفي الفتاوى الطهرية ايضا بدون حرف الباء قال  
 ابو جعفر كيف يستنجى بالاجزاء الى قوله وان كان في الصبي يدبر الاول ويعمل  
 بالثاني ويدبر الثالث لا يقال بجمل ان يكون يدبر عبارتها ايضا بالباءين ويكون  
 الباء صلة ادراية لانا نقول بمنعه قوله فيما بعد ويدبر بالثاني والثالث

هذا ينقله  
 شيخنا

شيا قوله بفصل بوضع موضع الاستنجاء قوله عن يقع اصعبا يمكن ان نسخ  
 راينا ان كل من ترك كلمة ان سره من الاستنجاء اذ هو استعمال عسى ان يكون بان لا يقال  
 لا يجوز حذف الهمي معول عسى به لانه لا يقال نعم يجوز فيما قدم اسم الفروع  
 على خبر المصدر بان مثل عسى زيد ان يجزى واما في مثل عسى ان يجزى زيد فلا يجوز  
 وما نحن فيه من قبيل الصور الثانية **قوله** والتكلم عليها اي بكلمة التكلم والكون  
 السنج عليها **قوله** على انقطاع العودى انقطاع السعاطر **قوله** ومع لمادة  
 المغسول بطر البدر اذ اظهر الشئ المغسول طر البدر ولا يحتاج الى غسل  
**جواب كتاب الصلوة** قوله اي متى سنة الاشارة الى ان الاضافة لا تدل  
 ملازمة قوله بجائز تخفيف يقال بمن مجونا ومجانته من الباب الاول  
 اذ لم يبال ما صنع **قوله** خلا فالتشخيص فان عنه لا يحكم باسلامه قبيلا  
 على الصوم والحج **قوله** لا خصوصية برهنة الا انه لو قال بوله لنا قوله عليه السلام  
 من صلى صلواتنا الى قوله في الكوفة ايضا لا ريب وجه تخصيص الحكم بالصلوة  
 مع جماعة وخلا الكلام من الكرام باخذه الظاهر والمراد بالآخر ما يقابل  
 الاول فثبت اول اشياء الوقت وانما هو قال الزليحي سبب الوجوب  
 آخر الوقت ان لم يعاد قبله والا فالجزء المستقل بالاداء **قوله** ان الواجب  
 قال الحدادى سمي الطهر ظمرا لانه اول وقت ظهر في الاسلام **قوله** وفي معنى  
 على خروج الوقت ان اخلا في اول وقت العصر منى على الخلاف في مروق  
 الطهر قوله وفي المبوط قولها اوسع وقوله حوط وقال شيخ الجمع  
 فيها نقل عنه قولها اوسع في العلم لان الوقت انتهى وذكر ان نقول معنى قولها

هذا ينقله  
 شيخنا



اوسع اسرها وارفق فان اخرجت الموضعا كان عزو بالمحرمه يكون اول  
 وقت العشاء اسرع في العيب والسقا والحق انه اهول لهم فان الاول زمان  
 النوم والغفلة والثاني زمان البرد والشفة ومعنى قوله احوط وجوبه  
 الشق قوله على اختلافهم في الاختلاف في الاثنية في معنى الشق قوله في بيان  
 الاوقات المستحبة اي مع ما يقابلها من الاوقات المكروهة **قوله** تأخير الظرف  
 للايراد لقوله عليه السلام ليدوا فان قيل الايراد لم يأت الا في لغة غير هذه  
 على نفس عليه الجوهري حيث قال يقال يرد الشيء ويردته انا ونوبه ورو  
 برده بزمرا ولا يقال ابرده الا في لغة ردية فكيف يحمل عليه قول سيد  
 الانام قلنا مراده عدم مجيئه مستعدا من باب الافعال لا مطلقا على ما يدل  
 عليه سوق كلامه في الحديث فعل الله فان المراد فيه الرضوخ والياء للعبادة  
 والمعنى ادخلوا الظرف في البرد **قوله** وبه يوفق بين قوله العتوى فيكون قوله بالنظر  
 الى ابتداء العشاء وقوله لا تقرب النظر الى انتهاء **قوله** اما ما ذهب من النار اكثر  
 كلمة موصولة مبتداه خبرا اكثر **قوله** اذا الوجوب بالخصوص في نظر لان يوجب الحضور  
 الوجوب المطلق لا وجوب الاداء في الوقت المحرم وكذا فضيلة الاداء وكرامته  
 التأثير معيدان بعدم المانع على انها لا تعاد لان محرمه الوقت فبذلك **قوله**  
 وكره بعد طلوع الخيل لورد والشر من التقل من حق ركعة الخ من غير تعيين انه  
 كذا في الزيل **قوله** فانه لا يكره كيف ذكر اية الغير لاجلنا على ما ذكرنا **قوله**  
 وكره الثانية عند خروج الامام وما نقل عنه وهذا التفرع من قول صاحب  
 الوقاية وكره التقل اذا خرج الامام خطبة الجمعة لانه اقصر على التقل فقص

لا تقرب النظر الى انتهاء  
 سواد الخيل فعدم المجاوزة  
 على ما وجه به سواد الخيل  
 ان يكون المجاوزة من قبل  
 الزيل

الخطبة بالجمعة ويمكن دفعه بانه من باب الاكتفاء وقال الله تعالى سرابيل  
 بقتكم الحراي والبرد وعلى ان ذلك المصنفين قول ابي حنيفة واختاره في  
 هذا الاطلاق نوع من اللغة لانه اذا اطلق الخطبة تناول خطبة الاستسقاء  
 ايضا مع انه لا خطبة فيها عنده وفيه تأكل **قوله** خلا قال الشافعي ومثله  
 به الشافعي هو الاحاديث الدال على الجمع فحمل على الجمع في الفعل الوقت  
 والجمع في الفعل يؤتى الظاهر مثلا في آخر وقتة والعصر في اول وقتة فيؤتى  
 اني على الاول **باب الاذان** **قوله** لانه ليس سنة اصلية ان ليت من السن  
 المشهورة لان الاصل في سنة الاذان حصول الاعلام ووضع الاضبع للبيعة  
 فيه فانما وجوب الاعلام يكونا بالوضع غير لازم **قوله** اذا كان المندبة بكسر الميم  
 الفارة **قوله** ان الكوفة بفتح الكاف وتشديد الواو نقب البيت والكوفة  
 بضم الكاف لغة فيه **قوله** ويكون كذا الحديث بالجاء والدال المراد به  
 على وزن النمر يقال صدره في قرأته وفي آذانه اي سرج قال الزيلعي  
 اي اهم التخي انه قال شيان بخبران كانوا لا يعرفونهما الاذان والاقا  
 يعنى على الوقت لكن في الاذان جعيفة وفي الاقامة ينوي الوقت  
 فان قيل ما الحاجة الى نية الوقف والمنقول في حي على الصلوة لانه  
 دون البناء قلنا كان مراده بالوقف قطع النفس بوجوبه اذا احدثت بانه  
 والاضافة في الجمع بين علامة الوقف والوصل كما قال صاحب  
 الكشاف في قوله تعالى واما آداب ما به الزنا والسك وقد اجابنا  
 مع الواصل بقى الكلام في ان الوقف والجمع من الامور المعطية فاذا

واما على اسم الكتاب  
 في الصلوة على كونه  
 اشارة



فاذ لم يوجد فيها الغائبة في نيته مع ان النبي عليه السلام جمعها في قرن  
 واحد بقوله الاذان جزم والاقامة جزم **قوله** اي من يؤذن قاعدا فسمع  
 عدم الاحتياج اليه لظهور معناه اشعارا بان الاسماء منه فقط  
 وتوطئة له **قوله** مراعاة سنة الاذان اي انما يؤذن لنفسه قاعدا راعيا  
 سنة الاذان وعدم الاحتياج الى القيام **قوله** واقامة المحدث وانما يكون  
 اقامة المحدث دون اذانه مع انها ذكر ان عظيماني بخف وعائمه بالفا  
 باقامة المحدث يلزم الفصل بين الاقامة والشروع في الصلوة بالتوضي  
**قوله** وانت خير بان المفهوم منه كراهية ترك كل واحد منهما للمساو  
 والمصلي لو قال المفهوم منه كراهية ترك المساو الاذان وهو ليكي  
 في حقه لكان اظهر في اطراده **قوله** لانه اجابة بالحضور اي اجاب  
 المؤذن على بحضوره الى المسجد او المراد من الجواب الاجابة وقد وجد  
 حضوره ومنه يعلم ان يكون الحاضر الى المسجد شي من قولهم كلام  
 ولا كلام عند الاذان بان محوره ذلك بلا باس **باب شروط**  
**الصلوة** **قوله** لان من قاله من جملتهم صاحب الهداية **قوله** صفة كاشفة  
 اي منتهى لحال الوصول محضته له وفيه مع ذلك اشارة الى وجه  
 تقديم على سائر الابواب ومنهم من جملة صفة محضته بان يقول الجواز  
 الصلوة شرائط لا يتقدمها كالعقدة الاخرة فانها شرط الخروج  
 من الصلوة ودك التحريم فانها شرط الدخول في الصلوة وليست  
 بركن وتركت الركوع على التواضع والسجود على الركوع فان

٢١  
 رعاية شرط جواز الصلوة وكذا مراعاة المقام مع الامام انتهى وفيه  
 انه يخالف قولهم الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه على  
 ما ذكره الشارح الا ان يقال هذه الامور غير داخلية ايضا في ما بينه الصلوة  
 وفيه الافعال المخصوصة والتحقق ان الشرط قد يكون شرطا للابتداء  
 وقد يكون شرطا للتمام والبقاء والمبادر من شروط الصلوة هو الاذان  
 ولذلك حمل الصفة على الصفة الكاشفة واما من نظر الى عموم مفهوم  
 الشرط جعلها صفة مخصوصة **قوله** لانه ليس من الشروط ما لا يكون مقوما  
 على المشروط من حيث انه مشروط سواء كان شرطا للابتداء او شرطا  
 للانتهاء **قوله** هذه العبارة احسن من عبارة الكثرة والوقاية قال  
 فيما نقل عنه في الكثرة ظهوره بكون المصلي من حيث حيث وثوب مكانه  
 ووجه الاصل ان قولها وثوبه ومكانه معطوف على البدن  
 وظاهره يقتضي ان يكون التقدير هكذا طهارة ثوبه ومكانه من  
 حدث وحيث وفاده لا يخفى انتهى وانت خير بان وجه انقضاء  
 ايضا اظهر من ان يخفى فان التواضع الحالية معينة للمراد وكافية  
 في رفع الفساد خصوصا فيما يكون الاختصار معبراً والابحار دأبا  
 ملتزما **قوله** ليكون استراح عادم ثوب في تنكير ثوب اشارة  
 الى ان شرط الصلوة عاريا انعدام الثوب مطلقا سواء كان  
 من حرير او غيره كذا في هذه القدر **قوله** لانه ليس من الشروط ما لا يكون مقوما  
 من السنة سنة العورة الخليفة في كون العقود مازاء رجليه الى

ولو قصد على كونه وقفا في  
 ثوبه وجعل الثوب خفيفا  
 في ثوبه لكان كونه اذنه  
 في ثوبه لكان كونه اذنه



الى القبلة استمر من العمود على الوجه المعتاد في الصلوة تأمل لا يخفى  
**قوله** ووجد ما لم يكن قال الحدادى لو لم يجد الا حله منه غير مبرح لا يجوز  
 ان يستمر به عورته ولم يجز صلوة فيه بخلاف التجسس بالبول ولزم وغير ذلك  
 لان نجاسة البول نزول بالماء ونجاسة جلد الميتة لا ينزلها الماء فكانت  
 اغلظ انتهى ثم ان **قوله** ولو لم يجز صلوة فيه عطف بقية لما قبله استمر  
 العورة خارج الصلوة فرض بانى طريق كان **قوله** نزل صلوة فيه وقال  
 محد لا تجزى الصلوة الا فيه لان خطاب النظر ساقط عند عدم الماء  
 فيكون قليل النجاسة وكثرة سواء قال في الاسرار وقول محمد الحسن كذا  
 في الحدادى **قوله** وفي كفيها زيادة مرودة بخلاف ظاهر افكذلك كانت جملة  
**قوله** ومن الحاشية معطوف على قوله من نزول الاشياء **قوله** ويضطر عطف  
 على قوله لا يجد **قوله** وظهر قوما اى انكشافها معطوف على قوله لا لا شئ  
 ذكر العورتين اى الغليظ والحقيقة قال وان صلت في مؤخر  
 وهي بقدر على الثوب المحذير فانكشف من شئ شئ ومخافة شئ ومخافة  
 ساقط شئ ولو جمع ذلك يبلغ ربح الساق لا يجوز صلواتها **قوله** امرار  
 عن التامى يركذا في عامة النسخ ولكن رواية الفقهاء في هذه المسئلة  
 بالال بدل الفاء فان الزهد والزهود بالالف سنان اذ قال في خلاصة  
**قوله** قالوا خابئة الخلاف تظهر الى آخره فيه كلام فان الظاهر ان من قال  
 اشترط استقبال الجهة مراده ايضا اشترط نية الاستقبال الى عينها  
 كما هو مقتضى تعليلهم اذ ليس التكلف الا بحسب الوسخ فان الوسخ في نية

من الظاهر ان النسخ لا ينافي على  
 مخالفة للمواضع حتى  
 يكون فيها  
 عيب

عين الكعبة فلا يرحم وجود كمال التعيين فبالقول بعدم اشتراطها والاعتناء  
 بمجرد استقبال الجهة مما لا يلحق قطعاً فالأولى ان يقال فائدة الخلاف تظهر  
 في اشتراط المبالغة في التحري وعدمه فان من يشترط التوجه الى عين الكعبة  
 يشترط عنده المبالغة في التحري بالمرحطة الى اهل الجبقة والسؤال من يوف  
 علم سمت القبلة وعند من يشترط الاستقبال الى جهة الكعبة يكن نية عين الكعبة  
 مع التحري في الجملة فيما يحتاج اليه ثم ان قوله بحيث يحصل قايتمان على اطلاق  
 مشكل فان الحظ الموقوف من جبين المصلي الواصل الى الحظ المار بالكعبة  
 بالكعبة ان اشترط تلاقيهما على الكعبة يلزم اشتراط على الكعبة وان لم يشترط  
 يلزم ان يكون التجسس متوجهاً الى الباطن مثل بنية الصورة الكعبة المصلى  
 فالأولى ما نقل من التفات زان من قضية ساقى الثلث واما محمد ونسب  
 الوجه ووقع الكعبة في جانب الوجه على ما نقل من الظاهر في غير مفيد  
 ايضاً كما يظهر في من يصل عند الكعبة متوجهاً الى جهة اخرى واصفى صفحتي  
 وجهه تلى جدار الكعبة فان عدم جواره مما لا يشك فيه اعدو بالجملة ان اراد  
 بالتيار والسياسة ولى احدى صفحتي الوجه يمين الكعبة بطريق المقابل  
 يكون غير التوجه الى ذات الكعبة وان اراد بها الاولى بطريق المجانب للوجه  
 الاستقبال فالامر الممكن للافاقى النية الى عينها والتوجه الى سمتها  
 بقدر الوسخ **قوله** او نظام الغمام وقع في النسخ بالظاهر للجهة والظاهر انه  
 من تبديل الساج الصاد للجهة بالظاهر كذا **قوله** كالى الى الجملة فانه  
 اذا وجد جهة للجهة لا يحتاج الى الشئ **قوله** والظاهر ان مراد صاحب الوفاة



بقوله و علم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع اقول بهذا حتى يلزم فطر العلم  
على بعض صور الجوارح لزوم خلاف المعروض من كون كل منهم متوجبا  
الى جهة فان الخلفية لا يمتنع اذا كان وجه المأموم الى ظهر الامام وهذا  
يعتني اتحاد الجهة فيهم الا ان يراد بكونهم خلفه ان لا يقعدوا الامام  
مطلقا لكنه يؤيد الى ما قاله صدر الزريعة لا يقال على تقدير كون المراد ذلك بل  
لا يبق اثر التاويل في عبارة صاحب الوقاية ايضا لكونه غير ظاهر في عبارة  
لانا نقول لالا ان التاويل ان لا يعلم الغرض من الكلام وبحاج في فهمه الى  
تقدير لفظ آخر وفيما نحن فيه لا يحتاج الى ذلك بعد ملاحظة السباق والسياق  
**قوله** نعم في قوله لاني علم ما لا يتاويل ان يقول لاني علم في هذا حاله  
المعروض في اول المسئلة وهي قول وان تجزى كل جهة ان يكون تجزى كل من  
المصلين الى جهة فيلزم ان يكون كل من المصلين صاحب كرا الامام ايضا فانه  
من المصلين ايضا فاذا علم حال الامام يلزم منه العلم بالصلاة بالخلفه  
للإمام بالامر **قوله** لانا غير العلم وفيه بحث فانه لا نقول العلم بالصلاة  
مطلقا لانه لا يلزم ما ذكر ويصح التفسير بعلم الكفر وعلم الاقامة بل نقول  
اذا علم المصل في اوان شروعه في الصلاة انه آية صلاة يصلي فنيته  
ولا يفتي ان الشروع والتوجه اليها لا يخلو من ارادة وعلم لازم فانه لا يجوز  
نية اذا عرفت هذا فقد عرفت ما في اعتراض الالف وجوابه بعد **قوله**  
واعترض عليه بان هذا شروع الى تنبيه النية بالعلم بهذا الاعتراض عند  
صاحب الهداية بان النية ارادة والعلم بالقلب شبه ط خارج عنا ضعيف جدا

**قوله** فني كل الاعتراض والجواب الى آخره لو قال فني كل من الاعتراض  
وجوابه الدخول عن قوله والشرط ان يعلم الى آخره لكان اظهر فان توجه هذا  
السؤال والاجابة الى الجواب انما ينشأ عن العقل عن هذا وجا بعده من  
قوله الى صلاة يصلي ان التي صلاة شرع فيها الان على ما سبق اليه الإشارة  
في الخامسة المقدمة **قوله** ولا يفصل بينها اي النية لا يقال لانه لا يفصل  
بين النية بالذكر وبين النية والالتفات الى المسجد والتوجه الى  
القبلة والشروع في الصلاة لا يفتكر عن النية بالقلب فكيف يمكن فصله شي  
آخر لانا نقول بهذه الامور مستلزم ارادة مطلق الصلاة ولما خصوصية فنيته  
فيحتمل ان تدبر عند الشروع في الصلاة **قوله** فنيته او صلاة ظهر ادركت  
وقتها ولم اصلا بعد فان قلت ما الغاية في قوله آخر ظهر الى آخر قلت غايته  
ان يقع ما يصلي بعد صلاة الجمعة عن فرض الظهر الاداء او فرض القضاء  
يعني ان وقع صلاة الجمعة عن فرض الوقت فيما يصلي بعد لا يكون عن  
قائت قبله والا فحين فرض الوقت مثلا اذا كسرت الوقت من الظهر شكل  
تعيينها في النية فليس بقية الا بان ينوي اما باكل طرفات عنه او افر  
ظرفات عنه فاذا قضى هذا الآخر فالظهر الذي قبل هذا الآخر يقع آخر ظهر  
فات عنه ثم يتم الى ان ينقضي الوقت واخبر بها النية باخر الوقت  
ليست لاداء الذي لم يصلي بعد وقد ادرك وقته فان قيل بهذا الاستدلال  
يمكن في نية يوم الشك ايضا بان يقال آخر صوم وجب على ولم اتم بعد فلم  
لم يجعلوا النية فيه كذلك قلنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصام الذي يشك فيه انه



من رمضان الا نكوتها هذا كله فيمن كان يلوغ في او اسلام قريبا اذا اذ الخ  
او اسلم في ذلك اليوم فالظاهر ان النية في هذه لا يكون كذلك **قوله** ولو نواه  
اي الاقتداء **قوله** حين وقف الامام بدون شروعه في الصلوة **قوله** ونعرف  
الى صلوة الامام اي ينصرف الى اقتداء بلا تعين الطلوع وهو الطريقة الاولى  
واما الثانية فيحتمل ان لا يحتاج الى ذلك فحصل التعريف بالنية <sup>مادة</sup>  
في قوله في صلوة الامام ثم انه لا يخفى في هذه الشرطية فان قوله الاصح انه  
يجوز لو قول وينصرف الى صلوة الامام داخل في غير الجواب فيكون التقدير  
ولو نوى الشروع في صلوة الامام تنصرف الى صلوة الامام ولا يخفى  
ما فيه من الركالة **قوله** وسباب ان افضل اي على قول الامام واما على قولها  
فالا فضل ان يكبر القوم بعد تكبير الامام بحيث تفصل بمرقة الله اكبر من كلامهم  
براء اكبر من كلامه على ما استدل اليه في النظومة فيحتمل ان يكون قول النبي  
بناء على قوله ما والله **باب صفة الصلوة** قال في الهداي اللام في الصلوة  
للعمدة في الصلوة المفروضة لان القيام بقوله في الفرض وهو احسن لان  
في العموم زيادة الافادة ثم قال في الهداي من هذا من قبيل اضافة الجزاء الى  
الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف تتم  
الصلوة ثم قال بعد اسطر ومعنى صفة الصلوة ما يميز الصلوة ولا يخفى  
ان قوله هذا بناء على قوله السابق لانه على تقدير كون الصفة عبارة عن  
الماضية لا يكون من قبيل اضافة الجزاء الى الكل **قوله** لان في فعله ان فعل  
رفع اليدين **قوله** والنفي مقدم اي كلمة التوحيد التي هي اصل التكبير و

ملاحظة الصلوة

والنتيجة **قوله** بل مشورة اي بسوطة **قوله** يجوز ان ينكح الى التهمة بما يدل على  
محض التعظيم فلا يفتني **الرداء** **قوله** وصيغة المشككة في الفارسية قال  
في المصنف والمعارضة على قوله معارضة حركة الخاتم والاصح فان قيل كيف  
يكون بهذا الحركة الخاتم والاصح ولا بد من استماع المقدر موت الامام  
في ابتداء ملاحظة حتى يعتد اية فيلزم ان يكون ابتداء الامام قبل ابتداء المقدر  
قلما يكفي الاضام والتشبيه الترتيب لا التعيين **قوله** شرط عندنا قال في الهداي  
التهمة شرط عندنا وفرض عندنا فيكون هذا مما اتفق لما في الكتاب لا يقال  
لا يلزم من التوضيحية الركينة حتى يكون مما اتفق لانا نقول بهذا لا يدفع الخالف <sup>طال</sup>  
قوله شرط عندنا فان المتبادر منه ان يكون شرط عندنا ايضا فان قيل كيف لا يلزم  
الركينة والوضي فرض داخل والجواب ان القول قد يكون بين الاجزاء على وجه  
الشرطية لا على وجه الشرطية كوضيعة تقدم الزاءة على الركوع وتقدم الركوع على  
السجود ومثل هذا لا يكون ركنا **قوله** القيام في الفرض وحده القيام ان يكون بحيث  
اذا قد يربح لاسال ركيبته كذا في الهداي **قوله** اي لا يفيهم الى الشاء لا يقال هذا الثاني  
قوله فان عنه اذا فرغ من التكبير فان مقتضى الاول تقديم الشاء على قوله لانه  
وجهت وجهي ومقتضى الثاني تأخيره لانا نقول قد يكون الضم بالتقديم بان  
يذكر المضموم اليه وان كان الشايع المتبادر ما يكون بالتأخير **قوله** لانه اثنان حال  
اقتداءه بهذا في حال جهر الامام ظاهر اما لو كان اقتداء السجود في حال جهر  
الامام منه ان ياتيه به اذا قام الى قضاؤه مسبقا على ما ذكره قاض فان حيث قال  
اذا ادرك الامام في الرواية التي يجهر فيها لا ياتيه بالشاء فاذا قام الى قضاؤه



ما سبق يأتي بالبناء ويتعود للقراءة **قوله** والزيادة عليه تجزى الواعظ بحج  
 لا يقال بل هو خبر مشهور نلتقه بالامة بالقول فتجوز الزيادة بمثل لا نقول  
 على تقدير التسليم انما تجوز الزيادة اذا كان محكما اما اذا كان محتملا فلا وبهذا  
 محتملا لان مثله يذكر في الجواز مثل الاصلوة الا يطهر ويذكر في الغفلة  
 مثل الاصلوة لجوار السجدة والصلوة الا بسواك **قوله** حتى يؤثر بالعادة بتركها  
 دون السورة وفي الحديث لو قرأ في الركعة الاولى او الثانية العائنة ونسي  
 عن السورة فنكر ذلك في الركوع او بعد رفعه منه قبل ان يسجد فانه يعود  
 ويقرأ العائنة وبعد السورة وبعد الركوع وعليه السهو ولو ذكر في الاخرتين  
 انه سارعن العائنة في الاولى فانه لا يقتضي ما في الاخيرتين انه عكس العائنة  
 فاذا قرأها فيها كانت عن تقصير ولا يكون قضاء عن الاولتين ولا يؤثر  
 بقرأتها مرتين لان قرأتها مرتين غير مشروع ولو ذكر في الاخيرتين انه سارعن  
 السورة في الاولتين فعليه ان يقضيها ما في الاخيرتين لان الاخيرتين  
 ليس بمحل لقراءة السورة انتهى وبما ذكر يعلم ما في قول الشارح من مخالفة  
 فتدبر طوال الفصل الطوال بك الطاء جمع طویل والفصل بفتح  
 الصاد السبع السابع سمي به كونه فصوله وهو من سورة محمد صلى الله  
 عليه وسلم وقيل من سورة الفتح وقيل من سورة ق الى آخره القرآن  
 كذا في الكافي نقول الشارح من الجمل طوال الفصل اما بتقدير الضائق  
 اي من اوجز الجمل فيكون اول الطوال سورة ق او بالنظر الى روايته غير  
 رواية صاحب الكافي وكذا الكلام فيما ذكر صاحب الوقاية ايها قوله فيكم

الواجب سنة الى آخره ومكمل السنة ادب كذا في الحديث **قوله** لا اعذر رفع يديه  
 من الركوع فانه كان يسمع او يحس منه **قوله** ورفع يديه وركبه الى ما بين وركبه  
 وما يقابل من الساق **قوله** ويديه هذا ادنيه لوقال وبه ضا اذ يديه المكان  
 من التكرار لان وضع اليدين مما قبله فلو كان منصوبا معطوفا على وجه  
 يعبر تكرارا وكاره نبح في ذلك لفظ الحديث المنقول من ابل والله  
 قدم الانف على الجبهة لقرينة من الارض ويحتمل ان يكون التقديم الارتفاع لان  
 في السجدة بالانف خفا بالنسبة الى الجواز لان التعارف في السجود وضع  
 الجبهة على الارض كما يدل عليه للاختلاف الامة **قوله** يقول صاحب الكفر  
 وكراهه ما هو متطور فيه لكن تعبد صاحب الابحاح كراهه السجدة  
 بالانف وجهه اشرك الاصول في امر العباد نعم الطرفين **قوله** عمل القوم من الاكل  
**قوله** وقيل اذا ربلت جهة الارض وجوب هذا الشرط قوله خارج عن السجدة  
 وكله حتى ما فيه من السماع فان مجرد الزوال عن الارض لا يحصل سجدة  
 بل لا بد من توضيح ثانيا **قوله** وقيل الاول اشارة الى آخره وقيل الامر الاول  
 في آخر سورة لقراء للسجدة الاولى والامر الثاني وهو اقتصر للثاني  
**قوله** كما ذكره السيد الشافعي رضي الله عنه مستدلا لا يفصل الرسول  
 ولنا حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في  
 الصلوة على صفة قديمة وما رواه بحول على حاله الكبري لان سنة قديمة  
 استمرارية الصلوة ما وضعت لها لا يقال لو كانت كاستمرارية ما جاز التقل  
 قاعدا ولما كانت التروحيات مشروعة في التراجع لانا نقول فرق

فيكون الملاحظة الواجب عليها  
 على سبيل التقليب اذا لم يرد  
 بين الواجب وبين  
 في الجواز  
 وهو قوله اذا سجد وضع  
 يديه هذا لا مشية  
 منه



بين ما وضع الصلوة عليها وبين ما عارضها الصلوة خارجها والكلام  
 في الاول **قوله** ترك السجدة الثانية الى آخره قيد الثانية اتفاقا لانه  
 الحكم في ترك السجدة الاولى ايضا كذلك قال في الزاني ترك سجدته من  
 اللزج ولا يعلم موضعها او على سجدة واحدة ويعيد التشهد **قوله** وتشهد  
 عقيب السجدة فيلزم ثلاث تشهدات تشهد رفعه وتشهد بعد قضاة  
 السجدة وتشهد بعد سجدة السهو **قوله** فيسجد لتسهيل الركوع عن محله  
**قوله** يحيد له دعاء وموجع عاكبه ملك **قوله** وقيل الادعية بتخفيف الياء  
 فيكون الوجه الاول ويؤكدنا بهذه الرحمة بالنظر الى الله تعالى وهذا  
 بالنظر الى العباد وما سوه وضع الركوع في السجدة وكان المناسب  
 وضع الركوع عن قوله وتعيين الاولين الا انه قوله لاحتلال الغرضية  
 على ما سبق والقوة والجل بعد الركوع والسجود **قوله** وقيل حرف معطوف على قوله  
 قدما يؤدي فيه ركن فهو بمنزلة ان يقال قدما يؤدي فيه ركن او قدما يؤدي  
 فيه حرف فيكون من قبل قولهم علقتا بتناول ما رواه **قوله** والتمام لا يكون الا التمام  
 اي في الافعال الاختيارية وكذا قوله وذا انما يعلم ببيان الشارع الى التمام  
 في الافعال الشرعية لتأويل ببيان الشارع ولو قال ولان العقود من تمام  
 الصلوة المفروضية ببيان الشارع وتام الوضوء يكون فرض الماء افسر **قوله**  
 اما اذا بين المحل به في ثبوت فرضية العقود انما هو بالايات الواردة في  
 فرضية الصلوة لقوله تعالى اقموا الصلوة والصلوة محتاجة الى البيان فيها  
 بحر الواو **قوله** كما ترى ثبوت تكرار السجدة مع ان الامر في اركوعا وسجدة والاهل

على التكرار **قوله** وهذا اولى مما قيل ودعا النفس لعمل مراده ايضا الصلوة على  
 وجه السنة ويروى عنه انه قال والجمع المسلمين **قوله** منه ان يقول لم يقل مثل ان يقول  
 كما قال في اخيه كذا كذا يترجم انه ليس عين المروي **قوله** ان كل ما يستحيل  
 سؤاله حتى لو قال اللهم اذا قمت لم يقلها وفنابها وقومها وعدسها وبصلها  
 لا تقدر ولو قال اذا قمت بقلها وفنابها وقومها وعدسها وبصلها تغد كذا في المروي  
**قوله** اذا لم يقدر في قيل صدور الفسر **قوله** ولكن المرادة تنورك اشارة الى ان  
 قوله والمراد عطف على ضمير كنه كذا فيما نقل عنه الاول ان يجعل المرادة مرفوعة  
 على الابتدائية لان في عطفا على اسم كنه ركائنين احدهما ان عطفا عليه  
 يومهم مقابلة التورك بتلك الزيادة فانه اذا قيل الرمي الغوم كني زيدا ضربني  
 وعمر استثنى شيئا منه عدم صدور الفرب من عمر والثانية ان كني في قوله وفيها  
 كالاول لكنه انما استدل من معنى الشيء فهو يقتضي ان يكون ما في خبر كني  
 غير موجود في العقدة السابقة فيناقض قوله فيها اي العقدة في تدبر  
**قوله** ووجدت في الاخيرين صحت الصلاة فيكون القراءة جزءا ماديا لا معنويا  
 مخصوص **قوله** مع ان الاول اعلى رتبة من الثانية وفيه كان المناسب  
 ان يقول مع **قوله** مع ان الثالث اعلى رتبة من الاول فان المراد بالنقص نقص  
 الزمان وهنا واما حمل الاول في قوله مع ان الاول اعلى رتبة في الاصل  
 بان يكون اسجودا اصلا في ثبوت السجدة وفعل الرسول فرقا ثانيا بالنية  
 اليه فغضب لا يخفى بما ذكرنا من قوله لان الشرح لم يعين له محله **قوله** بخالف  
 لما صرح به شيخنا الهادي فان قيل صرح شيخنا الهادي بالرد على شيخنا الهادي



فالاحتجاج عليه بأنه مخالف لما صح به شرح الهداية غير ما سبق قلنا مراده  
 انه مخالف لهم والحق معهم على ما صح عرفنا ما سبق اقول مستغنيا بالله  
 تعالى الذي يؤيد كلام صدر الشريعة امور ثلاثة الاول قول الفقهاء في  
 باب السجود يجب بعد السلام واحد سجدة ان اذ قد تركنا او اخره فان ظاهرا  
 يدل على ان موجب تقديم الركن مطلقا سجود السجدة الاولى والثانية  
 قول صاحب الهداية في هذا الباب فرائض الصلوة سنة التحيم والقيام  
 والواو والركوع والسجود والعقدة في آخر الصلوة وما سوى  
 ذلك فهو سنة اطلق السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة والضم  
 السورة اليها ومراعات الترتيب فيما والعقدة شرع مكررا من  
 الافعال والعقدة الاولى وقراءة الشهد في العقدة الاخرة والقنوت  
 في الوتر وتكبيرات العبدن والجهر فيها بجهر والخافه فيها بخافت  
 فيه ولذا يجب سجدة السجود بركا وتسميتها سنة في الكتاب كما ان في  
 ثبت بالسنة انتهى ملخصا فان من ينظر الى اسباق كلامه يحكم بان مراده  
 ما شرع مكررا في جميع الصلوة لاني ركعة واحدة والثالث بعينه علم  
 بما يتكرر فان مراده لو كان ما يتكرر في ركعة واحدة وتكرر فيها محضها  
 بالسجدة ولم يقل من الافعال حيث قال فيما شرع مكررا من الافعال ثم  
 ان صاحب الحاشي قال بهذا اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على  
 السجود فمفوض لان الصلوة لا توجد الا بذكره قال في باب سجود السجود لا يجب  
 الا بترك الواجب عنه منه تقديم الركن بان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل

ان يركع فلا بد من التوفيق بين كلاميه اما بحمله على الروايتين او بحمل قوله في سجود  
 السجود على العود الى ترتيب الركن بعد تقديمه بالتقديم والتأخر فانه اذا  
 ركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع فعاد الى الوأمة ثم ركع اوله اعاد  
 الركوع ثم سجدا لا تقدر صلوة بل يجب سجدة السجود قوله في صفة  
 مخصوصا اليه بين الركوع والواو **قوله** وتكبيره الافتتاح قد مر انه ليس بركن  
 وقد عرفت قبيل هذا القول ان صاحب الهداية فتح بوضيعة ما وعدهما مع  
 سائر الاركان **قوله** ليست بركن ودليل ان قال بعدم ركنيتها ان الصلوة  
 شرعت للتعب والنزال وذلك في القيام والركوع والسجود دون العود  
 وقد عرفت فيما سبق انه من تمام الصلوة بما روي عن ابي سعيد ولا شك  
 ان تمام الشيء خير من الشيء **قوله** لا تقبل فك الترتيب للخصم ان يقول يقبل  
 ذلك بالنسبة فانه اذا كبر بعد الركوع ونوى انه تكبيرة الافتتاح او تقبل  
 السجود ونوى انه العقدة الاخرة يوجد فك الترتيب لاحاله **قوله**  
 الصلوة بالفتحين بالفارسي لاف رذن والشعف بالفتحين والعين  
 المرمية المحبة وكذا بالبعية الخروج من الصلوة الا بالسلامين **قوله** وفي رواية  
 عنه بعد الامام قال فوق بينه وبين التحيم ان في مقارنته التسليم سرعة  
 الى الحروف عينا وبقاوه في حرمة الصلوة اول من الخروج **قوله** لا يرسل  
 الى الفرض الا لا لا يقل ان ترك الصلوة والواو منها كما ذكره لا يناسب  
 ان يكون من الواضحين ترك الصلوة والفتن على التحيم ليس بسبب نعلم  
 جازا ان يكون من الواضحين الصلوة لكان من فرائض الصلوة الآتية لا لانا

انه فرضية تكبيرة الافتتاح  
 والعقدة الاخرة  
 من



الموفقة عليه مع انه لم يقل به احد لا نقول الموفج عن الصلوة خروج عن عهدنا  
فلما ان اداء الربح والخروج من عهدته يكون من واجبات الدين كذلك الموفج  
عن الصلوة يكون من واجبات الصلوة **قوله** فنقول السلام عليكم ورحمة الله  
وفي الحادي ولا يقال وبركاته كذا في المحيط والسنة ان يكون الثانية اخفى  
الاولى فان قلنا السلام عليكم ولم يزواها وان قال سلام عليكم ولم يكن  
انها بالسنة وكذا لو قال عليكم السلام وبركته ذلك وفيه ايضا ان من اوصى  
بالصلوة فلما غاب عن الناس لا يعلمهم ولا يعلمونه وعند الفراع كانه  
رجع اليهم **قوله** اي بالتسليمين والمراد خطابهما على ما تر فيما سبق  
من قوله ناويا بخطاب السلام عليكم قال الحاكم الشهيد بنو بالتسليمين  
جميع المؤمنين والمؤمنات ومن شاركه في الصلوة ومن شاركه والاول  
اصح لان الخطاب المخيرين وله ان يقول الاصل في الدعاء التعميم للمحدث  
المشهور فالحمل على التخليب الاضمار في القلب اولى **قوله** اذ لم يصح سواهم  
في الصلوة فلا بد من كان صائرا ولا يكون شريكه في الصلوة لانه  
بمنزلة الغائب عن ذلك المجلس ثم انه لا ينوي من الحفظة عدد معين للآلاف  
في عدد لم قال ابن عباس رضي الله عنهما كل مؤمن خمسة من الحفظة يرفع  
عن يمينه يكتب الحسنات واخر عن ساوره ويكتب السيئات واخر عن يمينه  
يلقن الخيرات واخر عن ورايه يدفع عنه المكاره واخر عن يمينه يكتب  
ما يصل على النبي عليه الصلاة والسلام وقيل ستون ملكا وقيل اكثر كذا  
في الحادي **قوله** والى حجره في قعود الجنب في الحاء الهمة وكذا وسكون

الجيم

الجيم والراء الهمة بالفاء كذا في بعض النسخ بالراء البعثة بمعنى معقود  
لا تار والاول اظهر **قوله** بقدر ما يجوز به الصلوة اي بما لا دونه فانه لو اريد  
الاية في موضع الجهر او جهر في موضع الاشارة لا يلزم ترك الواجب **قوله** لانه  
مع كونه ليس بفعل الصلوة لو اقتصر على قوله لانه لو كان بغير عزز لفسد  
لكان احسن **قوله** باب فيما يجزئ الامام وما لا يجزئ الا في قوته ايضا كذا في لانه  
ايضا ما شور مشاورت من جهة المخافة فيه **قوله** المتقرون في الصلوة بغير  
اي في النجوى واولى العتائين فان ما عداها لا يجوز للمنفرد الا التراويح فارتا  
وان جازت الا ان افضل فيها ايضا ان تؤدي مع الجماعة **قوله** ففعلنا  
بعد طلوع الشمس لم يقل بعد طلوع النجوى وان كانت العشاء فاشتم في الوقتين  
اشعارا بان الاعتبار لوقت الاداء لا لوقت الغضا بالجهر لا بحجب بعد  
طلوع النجوى لان الدرر يشبه على الناس بل هي صلوة النجوى او غيرها كذا في نوايل  
الجامع الصغير **قوله** ان الحكم انما يتحقق اذا كان للجماع على جهر السببية في  
المكويين المحضين ان يقول كلاما متبني على الاستواء ولم يجز الجهر بحسب الاستواء  
الا في بعض الموضعين وهذا بمنزلة الاجتماع على الحصر وذهول النجوى عن مثل  
هذا الاستواء غير بعيد **قوله** معطل بما يفهم من الحديث وهو كون صلوة  
على رتبة الرتبة مستحبة لصلوة صفوف الملائكة **قوله** فينبغي ان يكون الجهر  
في قضاء المنفرد المجهرة ايضا افضل بدلالة الحديث وفيه انه على هذا التعزيز  
لا يكون الى الا حاق احتياج **قوله** لا بد يقرأ فاتحة الاخرين الى اخره  
ولو قيل لان قراءة الفاتحة في الاخرين واجبة فيها يقرأ بقية عن الواجبة

وذلك ان ينفذ القاربة الثانية  
بان يكون احدهما  
بالبيل والآخر  
بالحاء



لما كان **قوله** نطاول اولي النجوم اطالة وفي بعض النسخ نطاول المصباح  
 الاول **قوله** واطالة الثانية على الاول تكره اي في الفرائض اما في السنن  
 والنول قل فلا يكره كذا في الفتاوى وهذا كذا ايضا اذا كان اماما واما  
 اذا كان منفردا فراهله شاة ولو كرر آية في التطوع لا تكره وفي الفرائض  
 تكره لدا في الحديث **قوله** سوى الفاتحة للاستتابة من كونه الكافي **قوله**  
 وينصت لا يقال الاستماع فالانصات للتدبر والتفكر وهو انما يحصل  
 في صلوة الجهر واما في الخفية فلا فائدة في الاستماع لاننا نقول الانصات  
 لمعقود القراءة لان قراءة الامام جعلت كقراءة الاجل الاستماع كذا  
 قيل فليكون ذكر الاستماع لبيان فائدة الانصات في بعض المواضع  
 لكونه مقصودا بالذات فتدبر **قوله** وان قراء الامام الامة ترجيب  
 اما اذا صلى منفردا ان كان في النطق فحسب له الدعاء حديث عذبة في  
 الدعاء قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل  
 فقام بآية فيها ذكر الجنة الاوقف وقال الله الجنة وما قرأ آية فيها  
 ذكر النار الاوقف ويقود من النار **قوله** لا يقتضي ان يكون الانصات  
 واجبا قبل الخطبة بل يقتضي ان يكون الانصات قبل الخطبة اشده  
 وجوبا على ما هو مقتضى ان الوصلية بهذا اذا كان خطيبا معطوفا على  
 قراء اما اذا كان معطوفا من محل وان قراء بان يكون في تأويل  
 الحال عما قبله على ما هو شأن ما دخل عليه ان الوصلية على معنى لا يقرأ  
 المؤتمم بل يستمع حال كونه اماما فان آية ترغيبه في حال كونه خطيبا او

مصليا وكان الزيلعي اشار الى هذا المعنى بقوله ان ظاهر قوله او خطيب معطوف  
 الى آخره فلا يلزم ذكر السؤال ولا يحتاج في دفعه الى ما ذكره شارح من التفسير  
 نعم يلزم تعميم معنى المؤتمم الى ما شاة ان ياتى او الى من هو في حكم المؤتمم فان شاة  
 مع الخطبة وان لم يكن مؤتمما بالفعل الا انه بمنزلة المؤتمم لقيام الخطبة مقام  
 الركعتين من الظاهر **قوله** ولا تكرار الجماعة في سجدة خلافا لما في لان الزين  
 الشاذل يحاطون بالجماعة كالزريق الاول ولنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم  
 خرج ليصلي بين قوم فعاد الى السجدة فعاد الى منزله فجمع اهله فصلى بهم  
 ونواجز ذلك لما اختار النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة في بيته على الجماعة  
 في المسجد خلافا لادامتي غير اهل المسجد من حقهم لا يبطل بفعل غيرهم **قوله**  
 بانهم لا يباح تكرارها اي بالاتفاق **قوله** جازا بالاتفاق ايضا **قوله** الا علم وانما  
 الاول في الحديث وهو قوله يؤم القوم اقرهم كتب الله فان كانوا في  
 القراءة سواء فاعلمهم بالسنة لانهم كانوا في القراءة يتعلمون الزمان  
 في ذلك الوقت باحكامه ما روى ابن عمر رضي الله عنه انه حفظ سورة  
 الشعبة في اثني عشر سنة فالا قوا فيهم يكون اعلم **قوله** فالاصح  
 اي اكثرهم صلوة بالليل كان الظاهر ان يفسر قوله الاصح وجها  
 بصباحة الوجه على ما هو اللائق بسباق الكلام فان احسنه الخلق  
 واكبره السنن اذا كانتا من جهتين فالتناسب ان يكون وجها  
 الوجه ايضا من جهة فان حسن الخلق دليل حسن الخلق على ما قالوا بوجه  
 ما في البرزخية من انه اذا استويا في السيرة فاصحهم وجها وما شاع

لما قال النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام  
 اطلبوا اليها عند من الوجه  
 اطلبوا اليها عند من الوجه



اكمل الذين من ان المستحب التقديم ان يكون افضل القوم قراءه وعلم  
 وصلاها ونسبها وخلقها وخلقها على ان الاكثر صلوة في الليل يكون  
 داخل في الاوج فلا يحتاج الى ذكره ان كان المراد بالوجه <sup>المعظم</sup> بالصلوة  
 والتقوى على ما هو المشهور **قوله** وان استوى القوم فان الترتيب امر  
 مشروع وطريق مسنون **قوله** على استيعات الوضوء على استيعاب  
 اعفاء الوضوء **قوله** جماعة النساء وحد من وفي النهاية ان في صلوة  
 الجنابة لا تكرر لمن الجماعة ويقوم الامام وسط بين والوقوف ان  
 في الاول يلزم ترك السنة وفي الثاني ترك الوضوء والاقل ايهما وفيه  
 ان اللازم من هذا التعليل عدم صلوة الجنابة منفردا وفيه تأمل  
**قوله** قيام الامام وسط الصف باسكان السنين لا غير لان كل موضع  
 صلح فيه بين فهو وسط بالكون وكل موضع لا يصلح فيه بين فهو  
 وسط بتجريك السنين كذا في الحديث **قوله** وهو مكروه لانهم يعمل به  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله**  
 وهو ايضا مكروه في ضمنه لانه نوع اقلها مع ان الله تعالى امر بسترته  
 في قوله ولا يبدين بسترته واما الخشني بالشكل النساء جارية الآلة  
 يتقدم ولا يقوم وسط الصف حتى لا تغسل صلوة بالمحاراة لجواز  
 ان يكون رجلا واما امامته للرجال فلا يجوز لجواز ان يكون امرأة  
 واما من لمثل لا يجوز لجواز ان يكون الامام امرأة والعندي  
 رجلا وصلوة الامام تامة لانه يصلي صلوة نفسه وصلوة المعتدي

وسط الصف بالكون  
 وبالنجس

كذا قالوا

كذا قالوا **قوله** قرط سبهم الشيق بالسين العجوة والباء الموحدة للمفتوح  
 بالفارسي رزومند كشتن **بجاء قوله** والجبانة الجبانة بفتح الجيم وتشديد  
 الباء المعجمة **قوله** فلا يكره في الكافي الغتوى اليوم على الكراية في كل  
 صلوة لظهور الفساد **قوله** فيقف الواض عن يمينه ان كان قبل النزول  
 في الصلوة فظاهر وان كان بعده فيشبه بيده لحديث ابن عباس كذا  
 في الحديث **قوله** وعن محمد ان يضع اصابعه عند عقب الامام اي يوقفي  
 خط مستقيم من عقب الامام الى جانب المعتدي بلاق روس اصابعه  
 فيكون التقدم عليه مقدار قدم **قوله** واما الصبي فلانه متفلح  
 واما اقتداء الصبي بالصبي فحايه لان للصلوة متعة **قوله** اذا القراءة  
 فرض في ركعات النفل اي فرضية القراءة في جميع الركعات محصورة  
 بالنفل فان الفرضية لا تكون فيه القراءة فرضية الا في الشفع الاول فيما  
 نحن فيه يكون اقتداء المتفل بالنفل بالمتفل في قراءة فرضية الا في الشفع <sup>الاول</sup>  
 الشفع الاخير لو كان السابق مسبقا فان صلوة السبق تكون مغلوطة  
 اي الشفع الذي يصلي به بعد سلام الامام يكون بمنزلة الشفع الاول في فرضية  
 لقراءة فيه فالشفع الذي صلوة مع الامام تكون القراءة فيه تغل في حق  
 السابق السابق ايضا **قوله** فلم يلزم ترجيح على ما سبق من قوله لانه بعد  
 معهما في حق هذه الصلوة فلا بد ان كلام مستغن عنه اذا قصد تقديم  
 بما قبله **قوله** لان القراءة قد وجبت في كل الصلوة عتقيا او تقديرا  
 فيكون قدره القارئ على القراءة تقديرا كما ان اسلام الملاح عند سنان



البسطة تقوم مقام التسمية **بقوله** يعزب منى البالغون ولكنه الكنى باللقب  
 لأن تميز الرجال من الصبيان **بقوله** جازية قد يمكن بكفا في أكثر النسخ فلا  
 بهما من تقدير معنى الشرط ليكون قوله فست صلوة جوازها أي لو عازته صريح  
 في سقوط كلة لو من قلم الناسخ **قوله** والمراد كونها من أهل الشهوة أي المراد من  
 كونها قابلة للجماع كونها من أهل الشهوة والصغيرة والمجنونة ليست من أهلها  
 فلا يرد ما ورد بعض المحققين على قول صدر الشريعة أي أن وصلت على نسب  
 امرأة مشتبهة إلى آخره من أن ترك ذكر العاقلة مع أن محاذاة المجنونة لا تستند  
 إلى مندرجة في مفهوم المشتبهة على ما بينه عليه الشايخ **قوله** وقد يكون حكاه  
 كما في الواقع الفرق بين المدرك واللاحق على ما سيجي أن المدرك من أدرك الإمام  
 في الركعة الأولى أو تم معه الصلوة واللاحق هو الذي أدرك الإمام في الركعة  
 الأولى فقام ثم استيقظ قبل سلام الإمام مثلاً لو اقتدى رجل وامرأة  
 بإمام فامدثا وموضعا ثم جثوا وقد صلى الإمام فقاما ليغيبا محاذرة  
 فست صلوة لوجود الشبهة بخبرية وأدوا لأن لهما إماما فيما يغيبان تقدير  
 ولهذا لا يقرآن ولا يسجدان للسهو ولو كانا مسبوقين والمسئلة بحال لم تقصد  
 صلوة لأن الصلوة وإن كانت مشتركة بخبرية لكنها ليست بمشتركة لادامتها  
 لا إمام لهما فيما سبها به لا صفة ولا تقديراً ولهذا يقرآن ويسجدان للسهو  
**قوله** قد يوضع الرجل الرجل فيخرج الرأوسكون الحلة المملكتين ما يقال له بالفكرتين  
 بالان استواء الموضع على وزن الموضع لغة في آخر الرجل ولا يقال موضة الرجل  
 بالتشديد كذا في الصحاح **قوله** ولهذا لم يرد بالذكر أي الحابل لهم من الخلق في الحكم

٤٠  
 والحكم والنحو من قبيل الشك ولهذا لم يذكر مستقلة **قوله** وأدناها أي أدناها  
 المعبرة شرعاً وذكر الخبر لانتفاء عبارة عن قدر ما يقوم فيه أو نأ الفجيرة المعبرة  
 شخصي **قوله** لو كانت المرأة على الظلة والرجل على الظلة بضم الظاء المعبرة بالان  
 سايان وفي الحدادى لو كانت المرأة على الظلة ورجل بجذابا أسفل منها  
 أن لأن يجازى الرجل مناشئاً لنفسه صلوة وتقي في فتاوى قاضي خان أن المراد  
 بقوله أن يجازى الرجل عضو منها هو قدمه لا غيراً قال محاذاه غير قدمه شيء  
 من الرجل لا يوجب له صلوة انتهى ولا يخفى أن ما اعتبره قاضي خان أقرب  
 أقرب فأن اعتبارهم في التقديم على الإمام والتأخر عنه موضع القدم فالألب  
 في المحاذاة أيضاً أن يكون كذلك والظاهر أن من اعتبر الكعب أو الساق فمراده  
 أيضاً هذا المعنى فلو كانت المرأة طيلة فاستوى رأسها مع رأسها مع رجلي  
 الرجل في حالة السجدة وقدمها خلف قدم الرجل حال القيام لا يلزم المحاذاة  
 على هذا العقل وبالحكمة أن كان حلة منع المحاذاة وجوب تأخير النساء على  
 ما ذكره وأقرب هذا القول ظاهر ويلزم منه فلو صلوة الرجل إذا كانت  
 لزوم يتوشى صلوة الرجل بناءً على النظر بشبهة فوجه القول الآخر هو  
 منع محاذاة عضواً على التعيين يكون ظاهر ويؤيد اشتراط كون  
 اشتباه هذا القول **قوله** لا صلوة ما يعني أن لم ينو إماماً لا تقبل الامتلاء  
 ولا تقصد صلوة من محاذرة بعدم الاشتراك في الصلوة **قوله** ويختتم  
 قدماء أو طريق أي تحتهم ساء أو طريق بحيث إذا فرض خط مستقيم  
 في موضع قدمي المصلّي إلى جانب الخلف يكون تلك النساء أو الطريق قدام



ذلك المحط قوله على رفوف المسجد الرفوف رف وهو بفتح الراء المهملة معروف  
قوله تحري في الجمل الجمل بالعتقين ما يقال له بالفارسية كرون وقدر ما يكون  
الاصطفا في لا يمنع الاقتداء فربما يصح فيه منف في المحرقة قوله قضاء  
وانما على قضا واسع وفي بعض النسخ قضاء او شارب وفي فتاوى قاضيه  
فان هو الاول قوله لا يمنع اقتداءه بالمسجد اقتداءه بالامام في المسجد فهو  
من قبيل ذكر المحل ولزادة المحل قوله الثالثة بعد الثانية بان ادرك في الركعة  
الرابعة قوله لا بالمحاذاة ان لا تقصد صلاة السجود بمحاذاة المرأة لعدم اشتراك  
في الصلوة قوله حتى يؤتم من التاميم كالتأذين الا انه في كتب الفقه من التسهيل  
لم يوجد بهذا المعنى **باب الحديث في الصلوة** فغير مانع للبنا في النية انما يجوز لا ينال  
في الاحداث الخالصة من بدنه الوجهة للوضوء ونال الفصل قوله لا يستظهر بعد  
صحيحة بقوله وما نعلم مانع البنا الحديث العهد الى آثره قوله يستظهر خبر قوله اقام  
وكيفية الاختلاف لا يجوز تنويه الى المحرب فان كان الخليفة لا يعلم لم صلى  
الامام فان الامام يستتر باصبع اذا كان قديق ركعة او باصبعين ان  
كان الباقي ركعتين وسجدة التلاوة يرفع اصبع على جبهته ولسانه  
سجدة السجود على قلبه وقيل على يمينه وشماله كما في بعض ضواشي الديانة  
ولكن الظاهر ان في سجدة السجود يشير الى جهته ايضا بعد اشارته الى قلبه  
قوله حتى لو احدث الامام فان كان معرجا ولو كان اماما او لم يؤد قامة  
الامام او لم يغم قدمه الامام او لم يغم على يمينه قوله نفسه صلوة القوم دون  
الامام قوله كذا في الكافي ذكره في آخر الباب كذا فيما نقل عنه قوله يتأخر عروضا

الاص برباب بالفارسية كوز يستندن قوله ويتوهم انه امدغف الرعاف الدم الذي  
يخرج من الانف يقال رغف برغف من باب نضير نضير قوله فيقطع عنه الظنون  
اي ظنون ترك الادب قوله من المسجد فيه اي اذا كان في المسجد قوله وبين ما بين  
على ما مضى اي بين ما بين على ما أدى او يعود الى مكانه فان قلت المش وان  
حقيقة الا انه لم يوجد حكم لان رمة الصلوة تجعل الاماكن مكانا واحدا بربيل  
ان من صلى على الرتبة وتلا آية السجدة مراد الرتبة شير بكفية سجدة واحدة  
قوله فاختار باسائة فان قلت المتشابه في حكم الاماكن والفاق فيما يقضى كالله  
خلف الامام وان كان بينه وبين الامام ما يمنع الاقتداء من طريق او طيل  
لا يجوز صلوة اللاحق فينبغي ان لا يجوز للباني ان يصل في موضع وضوءه قلت  
هو كاللاحق ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فلا يراد في حينه ترتيب  
المقام بينه امام قد خرج من الصلوة قوله والاى وان لم يرفع امامه عادله  
ولو صلى في موضع وضوءه في صلاة الا ان يكون موضع وضوءه يجوز فيه  
الاقتداء ثم اذا عاد قبل فراغ الامام فانه ينبغي له ان يستقل او لا يقتدا  
ما سبقه الامام في حال ثغله بالوضوء بغير قراءة لانه للاحق ولو لم يستقل وتابعه  
او لا ثم قضى بسجدة بعد تسليم الامام جازت لان الترتيب بين افعال الصلوة  
ليس شرط عندنا قوله وان لم يسبقه معطوف على قوله سبقه حدث قوله فانه منه يغم  
الميم من الازنات الى تيمم للمناف قوله ولكنه يقع في او انه وهو بعد التشديد قوله  
والكلام في معناه اي معنى السلام قوله ولا الخروج اي كالكلام الخروج من المسجد  
قوله بان نام في صلوة نوما لا ينقض الوضوء لا يقال هذا قيد لا حاجة اليه فانه



اذا نام نوما ينقض الوضوء فالبطل البناء هو الاحتلام ايضا لان النوم من  
 غير عمد لا يكون مبطلا لانا نقول نعم الا انه اذا قارن بنوم ينقض الوضوء يعلم  
 ان مبطله ليس الاحتلام فقط بل بمقارنته هذا النوم فلهذا قل نوما  
 لا ينقض الوضوء حتى يظهر استقلاله في الابطال **قوله** اما به بول كثير هذا اقالم  
 يكن له ثوب آخر وان كان القى هذا الثوب وسر عورته بالثوب الآخر وفي  
 على صلوة كذا في الحديث **قوله** وسيلان الشجرة ولقا كان سيلان الشجرة  
 ما نفا دون سيلان الرعاف لان سيلان الشجرة ينشأ بخلاف الرعاف  
 فلا يكون في معنى ما ولد به التقى ومن يعلم عليه ما سواه واما الوضوء فلا  
 في معنى الكلام عند الحاجة ينقض الوضوء **قوله** احدى ركعتي مع الحديث الى  
 مع الحديث والشئ الا انه تركه لظهوره من النسق اللة قيد به لظهور  
 فساد الصلوة الى آخره ولو قال قيد بها لظهوره في الطلب والشرء بالكلم  
 الكلام اتم وفي المرعيان له ان يتق من البيرويني اذا لم يكن عنده ما آخر  
 وقال الكرخي لا يبنى مع الاستعانة من البيروني لا يقال يوجب قول الكرخي ما قلنا  
 وان حمل الانا الى موضع صلوة ان كان حمله بيد واحدة جاز البناء  
 وان ملا الانا وحمله بيدينا لا يبنى لانه صريح في ان الفعل الكثير مبطل  
 للبناء لانا نقول الفرق بينهما ظاهرا لان الاستعانة عند عدم ما آخر فعل  
 لا بد منه بخلاف حمل الاناء باليدين فتب **قوله** الا اذا كانا نائما كلمة كان  
 تامة الى الا اذا وجب في الصلتي نائما **قوله** كالصلاة والحجاية هذا بناء على  
 ان الحجاية غير الصلوة على ما مر واما البيت والدار الصغير فالظاهر انها

اذن من النوم ما ينقض الوضوء  
 الصلاة ايضا وبه  
 استدلوا

في حكم السجدة ان كونه المخرج من السجدة وما في حكمه شرط في منع اتمام الصلوة اذا  
 كان رجوعه من الصلوة على سبيل استقبال اما اذا كان على سبيل الرض كن من  
 انه افتح الصلوة بغير وضوء فانصرف ثم تبين انه على وضوء مستحسنة صلوة وان  
 لم يخرج من المسجد **قوله** مراد المقتضى التوفى المأ **قوله** ولم يذاعت تلك  
 العبارة ولو قال وقدره القضي المعتدى بالميتيم لكان انصب فلان المعتبر هنا  
 ايضا القدرة لا الودية فقط وكان الشارح فيه اعتبر بقول الربيعي لو كان  
 المتوفى يصل خلف ميت فمضى المعتدى الى آخره ولكنه ليس بحال الاعتزاز فان  
 كلامه هذا مبني على نقل كلام المصنف من قوله وينفذ بالميتيم الى آخره فتب **قوله**  
 وترجع المخرج عنه بعمل يسير كما تم لم ينزلوا العمل القليل منزلة الصنع المنقل  
 دالا فالقيل والكثير سواء في كونه اتم مسبوقا بالقصد والاختيار **قوله**  
 فان آخر صلوة قوتى لا مكان الاداء بلا ايا **قوله** ودخول وقت العصر في الجمعة  
 قيل قيد الجمعة اتعا فيه فان الحكم في الظاهر ايضا كذلك على ما نقلنا  
 المحاوية ثم ان سبب السكنة مبنية على ما روينا عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان الخروج والدخول يكون عند وقوع ظل الشئ متكر كما هو منبرها حتى  
 يتحقق الخلاف بينهما واما اعتبار الغفور بعد ما حققه الشهيد الثاني  
 ظل الشئ مثله فبعد لا يخفى بعده **قوله** لا مكان الا تمام بالاستزامة لان  
 المتأني للاداء وجد في حق العام لافي حق المؤتم **قوله** اخره رعا في مكث  
 الى انقطاع ثم توفاه وبنى اى مواضعه رعا في فلكت الى انقطاعه  
 توفاه وبنى ولا يلزم التأخير المنافع للبناء **باب ما ينقض الصلوة و**

قيد انارة ان كان الزمان قد  
 والاداء بالليل قبل قوله وقوله  
 وقد راس الشئ  
 حله



**ويكره فيها** ورده لم يقيمه الى آخره في الحديث لو اشارت الى السلام به راسه  
او بيده فان او مائتا صيغة لا تقبل صلوة ولو طلب منه شيء فامار برأسه او بيده  
فان صلوة لا تقبل قال الحلواني لا بأس بان يتكلم مع المصلي ويحسب بوجوب راسه  
ويكره السلام على القام والمصلي والمجالس على البول والغائط انتهى **قوله**  
او نسباً او قليلاً او كثيراً او ذكر كلمة او قبل قليلاً او كثيراً المان ظاهره فان  
قبل القليل لا يفرق باقية الاعمال فابان الكلام حيث يفرق في القليل والكثير  
قلنا لان الحجة لا يخلو عن حركات فلو كان القليل من كل عمل مفرد لم يخرج  
بخلاف الكلام فان قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم ورفع عن امره الخفا  
والبنان قلنا ينبغي ان لا تقبل الكلام سهوا ونسباً قلنا ذلك في حكم  
الائم لا في جميع الاحكام **قوله** تقديراً في الوجه وذكر الحجة والناظر **قوله**  
اما مصاب فقرية النخبة ربالرايين العجيين التقوية **قوله** بل كان المحبين  
الصوت في البسوط اذ لم يكن مضطراً الى التنجيم الا انه تنجح صلاح التواة  
فانه يهيئ من التواة الارشاد ان المشي لهما لا يقع الملوحة وانت تعلم  
بين يدين الكلامين فان التنجيم سحبي المصطفى غير التنجيم لاصلاح  
التواة فتنبه **قوله** تقطع عندهما الى عندهما صفة ومحمد **قوله** وسار بالمل  
قوله وسار مجرور معطوف على قوله سؤ ولا بد يوسف فيه خلاف ووجهه  
انه شلو بصيغة فلا يتغير غير لغة والغزاة عقد القلب على ما انت  
فاصل ثم انه لو سمع ذكر الشيطان فقال المصلي لعنة الله تقبل صلوة  
وعن ابيه يوسف ان لا تقبل لو قرأ الامام اية رحة لواءه فيقول فقال

ان حال النبي صلى الله عليه وسلم

المصلي صدق فقد استأذنه ولا تقبل صلوة **قوله** وان فتح على امامه تقبل  
واما جواز الفتح على امامه لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة **قوله**  
سورة المؤمن فترك منها كلمة فلما فرغ قال الم يكن فيكم ايه بن كعب قالوا  
ثم قال بل لا فحش علي قال قلت انما سئلت فقال لو سئلت لاناكم  
ولانه يكون لاصلاح صلوة الامام فيكون من اعماله **قوله** وكذا صلوة الامام  
ان اخذ بقوله وفي فتاوى وقافي قال اذا قرأ ما يجوز به الصلوة الا انه لو  
ولم ينتقل الى اية اخرى حتى فتح المصلي عليه قال بعضهم تقبل صلوة اذا  
اخذ بقوله وقال بعضهم لا تقبل وهو الاصح يعني لا تقبل صلوة الفاتح ولا  
الامام انتهى ويشكل هذا قالوا في الانتقال الى اية اخرى تقبل صلوة الفاتح  
وصلوة الامام لو اخذ به لوجود التلحين من غير ضرورة الا ان يقال في توقف  
الامام وان لم يرد التلحين نوع ضرورة الى الفتح فليس من الانتقال من  
اية الى اية **قوله** وكل عمل كثير الى آخره في الحديث رجل رفع المصلي عن  
مكانه ثم وضعه فبان يحول عن القبلة لا تقبل صلوة ولن وضعه على  
الدابة تقبل صلوة وان وضعه على الدابة تقبل فيه ايضاً اذا مشى خطوة  
وسكن لا تقبل وان كان متابعاً **قوله** لا تظعطف على قرانه  
وفيه ان المشهور في مثل هذه المخطوفات اما العطف على المعطوف  
عليه الاول لكونه اصلاً واما العطف على اقربا ولا يخفى ان المعطوف  
عليه الاول هو ما قوله عليه الصلوة والسلام عدا والاوب **قوله** وكل عمل كثير  
فتأمل قوله موضع صلوة في الصحاح قيد بقوله في الصحاح لان حكمه المسجدي



قوله وعينه اي لعبد العبيث والكعب كل منهما من باب طرب الا ان المنقول من نسخة  
المصنف المختار في العبيث وكسر العين في العب قوله على ما منه الزمان  
بتخفيف الميم بمعنى الرأس قوله لتبليد التبليد ان يجمع الشعر وبتقصو بعضه  
ببعض قوله لان فيه ترك سنة العمود ويصح ان يقع عليه كرامة الاقفا  
ايضا قوله بلا عذر يحتمل ان يكون قيد للجوع وان يكون قيد القول ويروى  
لقوله وكثرة وقوله والخصه في المرأة فيه ولفظ شر على الترتيب  
قوله يا ابا ذر مرة او قدر في هذا الحديث في الكتب المشهورة نقلان احدهما  
يا ابا ذر مرة او ذر والثاني مرة يا ابا ذر والا فذر وما هذا الكتاب  
تخالف بين النقلين فلان ما ذكره الشارح حاصل من تناقل النقلين الا  
ان الثاني قوله او قدر يحتاج الى توجيه فتدبر قوله لا قيامه في الخارج  
وسجوده فيساى لا يكره هذا المجموع قوله وكذا عكر في الامم وفي الفتاوى  
الخامية يكره ان يكون الامام في مكان اعلان التوم وعلى العكس لكره  
كذا في النوازل على عامة الشايع قوله ولا في اذرأ بالامام الاروراء  
افتعال بمعنى الافتعال قوله جاسر اراش الحاء المعجمة الكشف قوله  
او الريح منكب معطوف على اخيشين قلبي ثياب البذلة البذلة بكسر الباء  
ما يمتحن به من الثياب قيل هذا اذا كان له ثوب آخر وان لم يكن فلا يكون  
واعترض عليه بانه اذا لم يكن له ثوب آخر لا يكون ثوبه من ثياب البذلة  
فلا يحتاج الى ذكره انتهى وانت تعلم ما ذكره ثيابا على تعريف ثياب  
البذلة بما يلبس في البيت العمل ولا يذهب به الى الا كما يرى لا يبيع

ان يذهب به فلان هذا اعظم من يكون له ثوب آخر ولم يكن قوله وبصلى معطوف  
على قوله امر عكره قوله لانه امانة وتحقيق للصورة وفي الحديث انه يكره اذا كان  
خلقه ايضا وقيل لا تكرر الصلوة ولكن يكره كونه في البيت لان من كان  
كان الصلوة عما يمنع دخول الملائكة مستحب وانت خبير بان المعنى يشتمل ما  
يكون بحج القدم ايضا فيكره من حيث كونه في البيت ايضا وكذلك اذا كان  
في ترك هذا لا يجلب كراهته يلزم منه كراهته الصلوة في بيت فيه صورة  
مطلقا لان الصلوة في بيت يجوز دخول الملائكة فيه اولى واجب من غيره  
بلا مبررة قوله لا اي لا يكره ترتيبه بالحقق ومن الناس من كرهه لان مسجد  
النبى صلى الله عليه وسلم كان شفقة من جرب النمل وكان كيف من الطرحة  
كان النبي عليه الصلوة والسلام يسجد في ماء وطين ولما عندنا فلا يكره ذلك  
لان العبد يرضى الله عنه اول من اذن المسجد الحرام وعمر رضي الله عنه زاد  
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه في خلافة ولان في ترتيبه  
رغيبه للناس في الجلوس فيه لا انتظار الصلوة كذا في الحدادى قوله اما  
العمامة فان امكنه الى آخره الشط مع جأته وهو قوله فستر الرأس الى آخره  
بجواب اما قوله معقودة حال من ضمير العمامة قوله لا تكويرا التكوير بالفتاوى  
وستار يسجدن قوله لا بس شقة الشقة بضم الشين وتشديد القاف بالفتاوى  
بشمسين باب الوتر والتوافل وقدير الوقى بينه الى في اول كتاب  
الطهارة قوله وجب الوتر في الجميع احتياطا لان فيه احتمال النقلية والوقاة  
فرضه في كل ركعة من النفل فيجب فيه احتياطا قوله وفي الثالثة قل بوالله

هذا النسخة من نسخة  
المصنف المختار  
ونسخة زائدة



احد لا يقال بينه وبين قوله فيما سبق لا يفضل الركعتين سورة او سورتين  
 ترافح لانا نقول هو بالنظر الى الشخصين او هو مخصوص بالزواجر في القطعة  
 والوزير ليس على ما ذكر في الكتاب ونحن نذكر الحق بالحق والوجه العين  
 المهلة الحق والذكر كذا في الصحاح قوله ونحوه بالجاء والاداء المهلة في بعض  
 السعة وبابه ضرب والكسرة فتكون الهمزة للمعيرة مثل اجنب **قوله**  
 وتل ربه اغفر وارحم اورد لفظة قل مع ان الخطأ بالساقفة لله تعالى  
 اقنوا للنظم الشريف **قوله** الى ان فارق الدنيا الى ان انتقل من **قوله**  
 والتبرج بشفقة الراوي قال ابن مسعود اذ وقع من انس رضي الله عنهما **قوله**  
 فانه عاظر المحر بالجاء المهلة والطاء الوجه المنع وهو بهما شخ تلاوة  
 فتوت **قوله** شريك الراوي اي شريك الذي براء الدعاء **قوله** من تركه فساد  
 الصلوة اي من ترك التابعة **قوله** شرع في بيان احوال النوافل قال القاضي  
 الامام ابو زيد النفل شرع اجبر نقصان يكن في الفرض لان العبد وان  
 عليه رتبته لا يخلو عن تعصية ان احذر لو قدر ان يعلى الفرض من غير  
 نقص لا يلام على ترك السن **قوله** سأل سنة مؤكدة قدم سنة الفحلا  
 قريب من الواجب حتى قيل بجش على حاجتنا الكفر وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 في ركعتين حاضرين الدنيا وما فيها وما يبدل على رفته قدر ما روى عن  
 عابسة رضي الله عنها ان الصلوة فرغت في الاصل ركعتين فلما قام النبي  
 صلى الله عليه وسلم المدينة ضم الي كل صلوة منها غير المغرب فانما وبر النادر لان  
 هذا الحديث يدل على ان ركعتين الفجر اثنان منزلة الشفع الاخر من الفرض

الرابع فتدبر عن ابن جعفر انه قال اذا شئ ان تقوية الركعتان من الفرض ان صلى  
 ركعتي السنة فانه يعلى ان ادرك الامام في الشدة عند اية صيفة واية يوسف  
 ولا يتركها كذا في الحداد **قوله** وبالعكس يخرج وهذا يدل على العزة في الراج  
 بتليم واحدة اكثر فصيله على ما هو المختار عند ابن صيف رحمه الله **قوله** لانا  
 لتأكيد كذا علة لترك التقلية والاستفتاح معاقلة طول القيام اول  
 من كثرة السجود اي الركعتان بطول القيام افضل من اربع ركعت  
 بلا طول **قوله** وس يحية السجدة اذا كان نائبا عن السجدة اما اذا كان  
 جارا للسجدة لا يصليها كما لا يسي لا يهل مكة طواف القوم وقال بعضهم السن  
 تجزئ عنها كذا في الحداد **قوله** واداء والفرض ينوبها في نيابة الفرض عن  
 يحية السجدة مطلقا كلام فان ما اورد في الحديث ما اذا اجتمعت الصلوة  
 فلا صلوة الا المكتوبة ولا يجزئ من حصول التحية بالصلوة المفروضة انما  
 يتصور اذ اجتمعت حين الدخول فان في سائر الاوقات ما يمتلي كذلك  
 فان شئت فراجع **قوله** واجب في الاولين خبر بعد خبر لقوله يعني ان التواة  
**قوله** فيجب القضاء بالافاد بغيره على قوله نزل التقل اي يجب القضاء بالنز  
 سواء فسد بفعله او بغيره كالتيتم برب الله وما يشهد وكالراة اذا حاضت  
 في التطوع كيجب القضاء بخلاف الفرض **قوله** وقضى ركعات معطوف على قوله  
 قضى ركعتين لو نقص **قوله** كما سئل تحفته في باب سجود السهو وهو ان  
 التطوع كما شرع ركعتين شرع ايضا فاذا ترك العدة وقام الى الشفع  
 اثنان امكتنا ان يجعل الكل صلوة واحدة في الواحدة من دوات



الرابع لم يفرغ الا الفضة الاخيرة قوله ويتنقل قاعدا قال في الزاوية والسنة  
 الرواية نوافل يعني يجوز ان يعليها قاعدا مع القدرة على القيام واختلوا  
 في كيفية القعود قبل يتعد كيف يشاء والمختار ان يتعد كما في **الشهادة قوله**  
 ويتنقل راكبا وفي المستحق اذا صلى على غير قائم لا يسير يجوز لو صلى على رجل  
 قائم لا يسير حاز ولا يشبه الحيوان العبدان وفي الوجه اذا صلى الفرض في ستر  
 محل على دابة وركبت المحمل خشية من صار قرار المحمل عليها فانه يجوز  
 والنذور ما شئ في الاله ولو نذر صلوة ولم يقبل قائما او قاعدا **اشكل**  
 المشايخ فيه بعض هو بالخيار وقال بعضهم يلزم قائما قوله لا تنها الاكثري  
 غير ان الدعاء الفضة افضل من التاكيد **قوله** اكلمها وجب عليه منسوب الى من يقول  
 يوديه **باب التراجع** حار احد الغفيلين بالحاء المهملة والراء المعجمة  
 بمعنى ضم الى نفر احد الغفيلين لانه التوارث يقع الراء واللام في الجبر ويجوز  
 المحر قوله الا ان يمل من اللان **قوله** للاجماع ان لا انعقاد الاجماع عليه **قوله**  
 الا قيام رمضان الى التراجع **قوله** على سبيل التذاعي وهو بالفارسي با  
 يلويك دعوت كردن والمراد هنا الكثرة **باب ادراك الوضوء**  
 وللصلوة بالجماعة مزية الاول للحال وهو معطوف على قوله ان التقى  
 للامكان كما انه ايضا معطوف على قوله ان الاصل الى آخره **قوله** فاعلم ان من  
 شئ هذا بيان لفهم الشارع فيها واشارة الى ان اللام الداخلة على اسم  
 الفاعل بمعنى الموصول قوله لا تنال تحت القطع من الامتثال الى السجدة مانعة  
 للقطع الحائرين للامكان **قوله** ان لم يسجد للركعة الاولى لو قال قطعوا وان

حار التراجع

يجب ان يكون  
 في الصلاة  
 وكان احدهم  
 واب

سجد للركعة الاولى قوله وان فات عنه الركعة الاولى وعن ابن جعفر انه اذا شئ  
 ان تقوته الركعتان من الفرض ويذكر الامام في الشهادته بصل السنة عند  
 له حنيفة وله يوسف رحمه الله على ما مر قوله غداة ليلة التوسل النزول في آخر  
 الليل **قوله** فيبقى ما ورأه ان ما ورأه قضاء الفجر على الاصل وهو عدم القضاء  
**قوله** وروى عن ابن يوسف ان الاصح ايضا لا يكت الان مع للمفارقة ولم  
 يومه **قوله** لا اذا ضاق الوقت الظاهر ان الحال مع الجماعة ايضا كذلك لذكر  
 السنة اذا ضاق الوقت **قوله** فاته الركعة وفيه خلاف لفرجه الله لانه يقول  
 الركوع قيام حكى ولا يثنى في الاقتداء مع القيام الحقيقي بالقيام الحكمي لا يعلم  
**باب قضاء الغوايت قوله** ولا ترتيب بين الفروض من تمة دليل الامامية  
 قول طائفة من الختم فتكون الفرض التي عليه سنة واحدة الفايضة الاولى  
 والباقى الخمس صلوة بعضها الا ان الخامس من تلك الخمسة لما كانت في حصة  
 الى ان تغير النوايت التي يجب قضاؤها خمسة والاخيرة التي في وقتها الا ان  
 يجب اعادتها لا قضاؤها فاذا صلى بالسكسة يصير تذكر الخامسة ايضا قضا  
 فيصير الغوايت خمسة فلا بد ان قوله ان احد سادات الشيعة فلا لانه  
 بملاحظة الفايضة الخمس بعد يكون سابقا لاسادات ان يقول السكسة باعفا  
 الوجود والاداء الاعتبار ما عليه من الوجوب والقضاء **قوله** مع الكل ان لا يجب  
 عليه الاعادة وذكر في المحيط ان عدم وجوب الاعادة عنده اذا لم يعلم من  
 فاته وجوب الترتيب فساد صلته برونه اما اذا علم فعليه اعادة الكل  
 اتفاقا لان العبد يكلف بما عنده **قوله** وان يفتي معطوف على قوله ان يركب



لان عدله بهذا قوله ويبقى فليد معطوف على بقى قوله لم يبق الجزم جواب  
 فلما احتل قوله الواجب بستر النفس الى بين الصلوة قوله وبين اعتبار الوقت  
 الآخر قوله وعبد الله بن عباس رضي الله عنه اكثر من يوم وليلة يكناني بعض النسخ  
 وفي بعض آخر وعبد الله بن عمر والمصحيح هو الثاني على ما يحكي في آداب الصلاة المرفي  
 وكذا في خواشي الهداية ايضا قوله لان الترتيب على صلوة مستقلة بغير ما فرض  
 الترتيب بينها قوله وبقى الوتر ايضا لو قال يعيد الوتر لما كان اظهر لان الكلام في  
 عدم خروج الوقت قوله وهوذا اللفظ لان الكلام في عدم وجوب قضاءه او  
 جازيلا به لانه صلواتا وعنده انه لم يبق عليه فابته فصار كالثاني قوله لانه  
 مجزئ فيه لان الشافعي لا يبرأ الترتيب نوى اول ظهر عليه كاتر باب شروط الصلوة  
 في نيته آخر الظاهر قوله سقط القضاء اي لا يحتاج الى الاعداء **باب**  
**صلوة المريض** لان الاما قائم مقام ما الى مقام الركوع والسجود قوله او يركع  
 ان لم يقدر على الركوع والسجود او مستلقيا ان يقدر على السجود قوله فخذ  
 على ان التكرار معتبر لو تكرر وقت الاستلام اكثره قوله على ما رواه ابو  
 الجوز جازي تلميذ الامام محمد بن حسن لا ما يخافه اهل الجحيم فان خزايم يوسف  
 يوجد الزيادة بخروج من الساعة الجحيم ولو اعتبر ما خافه اهل الجحيم لم توجد  
 الزيادة الاجزاء من اربعة وعشرين جزء من يوم وليلة **باب الصلوة**  
**على استقامة** هو خارج عن ان مقام العزان بغير العين جمع علم مصاف  
 الى ما بعده والضمير في مقام الرجوع الى السافر قوله وفي القبة اذا سيرا الى  
 لا يجزيه الوضوء لا السجود فنهنا ثلاثة احوال الوقوف والسبر والتسبيح

الاول والثاني يجوز اذا لم يقدر على الباقي وفي الثالث لا يجوز لكنه بخلاف  
 ما تر من خلا من المستقي من انه اذا امتلى على بعير قائم يجوز لو امتلى على رجل قائم  
 لا يسير حار ولا يستب الحبولان العبدان فضلك بالتأمل والتوفيق قوله او بدنه  
 جوع الجوع بفتح الجيم والحالة المملة يقال له بالفارسي اسب كر كشي قوله  
 وعندهما لا كاسن لولا لا يترنل كما لا يترنل للسفن **باب صلوة السفينة**  
 عند الافراج وفي الصلوة للامن الطرفين متعلق ببيتوجه قوله لف وشرفه تأمل  
 فان مقتضى التق والتشكك كل جزء من الشرك محصوما بكل من التلف وفيما نحن  
 فيه ليس كذلك فان فينا مشترك بينهما قوله لان الغالب العجز واسوداد العين اي  
 الدوار اسوداد العين بهذا المعنى غير ظاهر اذ لم يوجد في اصول اللغة كذلك  
**باب صلوة السافر** جمع البيوت اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافرا  
 لا يقال في هذا التعليل نظر فان المسافر اذا جاوز ثلاثة بيوت من ممره  
 يفتح ان يقال جاوز بيوت ممره فلا يدين قرينة الاستفراق في صيغة  
 الجمع حتى يحصل المعنى المراد لانا نقول لفظ الجمع من الفاظ العموم فانه  
 اذا قال عبيدي او اربع جمعهم فنهنا ايضا جمع بيوت مقامه فيتم  
 الكلام ويحصل المراد قوله والجبل ما يليق به بان قيل في الجبل ايضا  
 المعبر سبل الابل او سبل الابل غاية الامر ان في الجبل يكون السيد بطامان  
 السبل ففي كل من السبل والجبل ما يليق بهما فلم فضته به قلنا لان في الجبل  
 مواضع صعبة يحتاج الى الثاني والوقوف في ذلك بعد من السبل ولا في السبل  
 فتأمل قوله وتكون الليل من اوقات الاستراحة تركتها في كون الدنيا كحصى







ظهر معذور بالرفع قائم مقام فاعل **قوله** متعلق بقوله ظهر فيه مسامحة لا يفي  
**قوله** لكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير مسح الخطبة وفي الحدادى لوسبعة  
 الحدوث بعد الشروع في الصلوة فقدم رجلا ممن قد شهد الخطبة او لم يشهد  
 وان لم يتكلم بهذا المقدم بعد ما دخل في الصلوة فانه يستقبل بهم الجمعة  
 سواء كان شهدا الخطبة او لم يشهد ولو ان الخطيب سجد في الحدوث قبل  
 الشروع في الصلوة فانه رجلا يصلى بهم ان كان المأثور شهد الخطبة  
 جاز وان لم يشهد لم يجز بخلاف الاول والوقوف ان في الاول والوقوف ان في  
 الاول قد انقضت الصلوة فلا يحتاج الى الخطبة في حال بقائه وورثه لم  
 تنعقد فصار كالامام بنفسه في غير خطبة وهذا التفصيل يعلم ان  
 قوله انما يجوز اذا كان ذلك الغير مسح الخطبة ليس على الاطلاق بل  
 مخصوص بما اذا سجد الحدوث قبل الشروع في الصلوة **قوله** بحدوث  
 على ملكه اى على كونه ملكا له لان الاعادة تملك المنافع من غير عوض  
**قوله** وان فعل جازى فعله بلا سبق حدث جاز ان كان كذلك خلافاً من  
 قبل السلطان على ما فهم ما سبق لكن مقتضى قوله لان الجمعة مع الخطبة  
 كشيء واحد عدم الجوز لم يجز منه عز في **باب صلاة العبد بين يقوم**  
 على صلاة الجائزة اى تقدم صلاة العبد على صلاة الجائزة **قوله** اغنوم  
 عن المسئلة اى لا تخبرهم الى السؤال وذلك يستلزم الاستعجال في الاعطاء  
**قوله** فالاضافة للبيان فقبل التسمية الى آخره في يدين التبريد  
 شمسوش على ما لا يخفى **قوله** ولا ترتب عليها الى الثلاث **قوله** بلا فضل

يمنع البناء على بناء الصلوة على ما تقرر في باب الحدوث في الصلوة من قوله ومنه  
 الحدوث العمالي آخر او امرأه او من اهل القرى اى امرأه منقولة او اما لم يلق  
 النساء واما امام هو اهل القرى او منقولة وهو منهم بقرينة ما يقابل من قوله  
 وعلى معناه ساو وقوى امرأه كمن بعض هذه المحطات فيهم من قوله  
 بجماعة مسخبة فذكر وان كان التخرج بقوله بجماعة فلا يجب الى آخره على الجمع  
 العبد بين من قوله بجماعة مسخبة وقوله على امام مقيم يكون قوله فخرج به جماعة  
 النساء مستدرك فتأمل **قوله** ومنه يعلم حال الاصل وهو انما ادرك الامام  
 في الركعة الاولى ثم لم يأت الى آخره على ما تقرر **باب صلاة الكسوف** قوله بلا اذان  
 ولا قامة بمنزلة التفسير بقوله كالقتل **قوله** وعند الشافعى بركوعين بحدوث  
 عابثة ان يعطى رضى الله عنهما والتوفيق بينه وبين ما نسكا بمقتضى  
 نفعنا ابن شبيب وعبد الله بن عمر انه يجزى ان الله البنى صلى الله عليه وسلم اذان  
 الركوع على قدر سائر الصلوة فخرج اهل المصنف الاول رؤسهم طائفتهم  
 اشد عليه الصلوة والسلام رفع راسه من راسه من خلفهم رفعوا فلما  
 نحن اهل المصنف الاول ان البنى عليه الصلوة والسلام ركع لم يرفع راسه  
 عادوا الى الركوع وعابثته رضى الله عنهما كانت في صف النساء واهل  
 عباس في صف الحسينان فتعلا على ما وقع عندهما **قوله** كالخوف  
 ليس في خوف الغر جملة لانه بالليل فيقعد الاجتماع او الخوف الغفلة  
**باب صلاة الاستسقاء** **قوله** لاجتماع فيه عناء حنفية راجع واما  
 عندنا فيصلى الامام بالناس ركعتين ويجهر فيها فان صلوا فاذى



جاز ولا يكره ثم اذا صلى عند له صيغة رجم قال تعالى بعد الصلوة وعند  
 الخطبة ثم اذا كان في المحراب **قوله** اي حية وهي التي لا تسقى في صرة  
 بليد العرب خالفا لجعل اسبيلان يجعل ما بين ما في جانب الظهر  
 وما بين جانب الصرة جانب الظهر **قوله** لا يلبس الا غزار الابلية باب  
 الواحدة الاقنا **قوله** او مرفوعة المرفح بالعارسي عليه بيوت ربه  
**قوله** ناكسي رؤسهم يقال نكس الشيء فانكس قلبه على راسه والمراد  
 به هنا خفض الرأس في الخشوع **باب صلوة الخوف** **قوله** لم يكره  
 اي صلوة الخوف مع الجماعة على الوضع المخصوص **قوله** اذا كان  
 الفرد او قرب منهم بالباء بمعنى في وبعض النسخ بالياء على صيغة الفعل والاول  
 بعينية مقابلة وهو قوله وان كانوا بعد منهم فان الظاهر ان يرجع خبر كانوا الى  
 العدة **قوله** يكره ان قال في الثاني ولم يقل في الرابع **قوله** ركعة في الثاني  
 ولو قال في غير الرابع يرد في الثاني يشتمل الثاني **باب صلوة الكعبة**  
 مع فيها النقل وفاقا والعرض خلافا لما في فيرى جواز الصلوة في الكعبة  
 وفرضا ونظرا فكان لفظ الشافعي بدل ما لغيره من الكعبة من الكعبة في الأصل  
**قوله** منزهة او الجماعة ولان اختلفت وجوبهم قال بعضهم الا فاصل راعى  
 تاج الشريعة في قوله لاني ظهره الى وجهه لاني تقدم قال صاحب البايح سواء  
 كان ظهره الى وجهه وان كان تجيبه الا اذا قرب من الامام الى المحابط الذي  
 توجهوا اليه انتهى قول صاحبنا انه كان الاول ان يقول لاني تقدم عليه يشتمل  
 صورتي التقدم احد ما يكون ظهره الى وجه الامام والثاني كونه اقرب من الامام

الى المحابط الذي توجهوا اليه فان صاحب البايح قال يجوز صلوة من كان وجهه  
 الى ظهر الامام و صلوة من كان يجب الامام لا صلوة من كان اقرب الى المحابط  
 من الامام فان قيل فلم لم يذكر الصلوة الاخرى وهو كون ظهره الى وجه الامام  
 قلنا كونه مضمونا من قوله الا اذا كان اقرب الى المحابط فان ظهره الى وجه  
 الامام يكون اقرب الى المحابط الذي توجهوا اليه بلا مبرر وبما قرناه به علم  
 فساد ما قيل المنقول المذكور محلي نظر الى وتأمل خارجا عن ضيق الامام  
 ووجهه الى المؤمن بعيدا اذا الظاهر انه تفصيل لقوله لاني تقدم عليه لجعل  
 به العموم وبظهر وجه الرقعة على تاج الشريعة وتغيير قوله فحينئذ لانه لا يستلزم  
 المذكور ولم يكن كلمة الا في كلام الحاشي في غاية الانتقام ونهاية الاتهام  
 كما لا يخفى على ذوي الافهام انتهى فانه فاسد ما وجهه اما اوله اعلان  
 التفصيل المذكور يحصل بما بعد الاستشاق على ما سبق وما قبله توطئة لذلك  
 فقط واما ثانيا فلان قوله لو لم يكن كلمة الا في الكلام الى آخره كلام  
 مبني على هذا المبنى الفاسد من كون الجمع تفصيلا لما تقدم نعم في قوله الا اذا قرب  
 من الامام الى المحابط نوع قرارة فان كلمة من لا يصح ان يكون صلا العزب  
 كونه صفة له في قوله تعال ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا تفصيلية  
 لانضمها بها بافعال التفصيل فكان الا حسن ان يقول الا اذا كان اقرب  
 من الامام الى المحابط كما وقع في عبارة البايح الا ان عبارة اقدم من عبارة  
 البايح وهي قوله واما صلوة من كان متقدما على الامام وهو ان تقدم  
 شئ على شئ اما بان يكون الشئ الاول قدم الشئ بان ظهر الاول الى وجه

تفصيل المذكور يحصل بما بعد الاستشاق على ما سبق وما قبله توطئة لذلك فقط واما ثانيا فلان قوله لو لم يكن كلمة الا في الكلام الى آخره كلام مبني على هذا المبنى الفاسد من كون الجمع تفصيلا لما تقدم نعم في قوله الا اذا قرب من الامام الى المحابط نوع قرارة فان كلمة من لا يصح ان يكون صلا العزب كونه صفة له في قوله تعال ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا تفصيلية لانضمها بها بافعال التفصيل فكان الا حسن ان يقول الا اذا كان اقرب من الامام الى المحابط كما وقع في عبارة البايح الا ان عبارة اقدم من عبارة البايح وهي قوله واما صلوة من كان متقدما على الامام وهو ان تقدم شئ على شئ اما بان يكون الشئ الاول قدم الشئ بان ظهر الاول الى وجه



الثاني ان يكون احد علمي اقرب الى الشيء الثالث من الآخر وهذا المعنيان  
 مقصوران خارج الكعبة واما في داخلها فلا يفسد الا الاول فان الاقربية  
 بالنسبة الى الشيء انما يكون بعد الاتصال منه واما الحايطة فليست بمنعينة للقبول  
 حتى يكون من هو اقرب اليه مقربا على من هو بعد وكان وجه اقتضار  
 تاج الشريعة على قوله لا لمن ظهر الى وجه هذا فتدبروا الله لعلم قولكم لا تخفوا  
 بهذه المسئلة انطرا دبه لان الصلوة تكون خارج الكعبة وعنوان الباب  
 في الصلوة فيها **قوله** كوفوفه في الحراب خبر ان هذا كلف ظاهر لكن بقي الكلام  
 في انه كان متوقفا في البيت الشريف هل يكون هو كمن قام في الحراب ووجه  
 او على ما قرئ في باب ما يغني الصلوة وما يكره **قوله** لانه يتأني تعظيما الى اداء  
 الصلوة فوقها في تعظيما انما لم يقل لانها مع انه هو الظاهر لان المتأني  
 لتعظيم اداء الصلوة وفعلها لا تغني الصلوة واما ارادة المعنى الصوري  
 من الصلوة فيغير متبادره **باب سجود السهو قوله** يجب  
 الى السجود ويرتفع عليه ان هذا شعر ان يكون فاعل يجب ضمير مستترا  
 راجعا الى السجود وقوله فيما سبانه سجدتان فاعل يجب شعر ان فاعله  
 اسم ظاهر فكانه دبر في ابتداء تحريره عما سيأتي من فاعل يجب ويمكن  
 ان يقال بادرا الى تغييره في الشرح ليتبين من اول الامر محل الخلاف  
 فهو في قوة ان يقال اختلف في هذا السجود هل هو واجب سنة وليس  
 مطمح النظر بيان فاعل الفعل حتى يلزم محذور التكرار **قوله** وما وجدته  
 في كتاب الا ما نقله صاحب معراج الدراية يغفل ان ما وجدت ما ذكره

صاحب المجموع في الكتاب الا في معراج الدراية وقد صورته هو ايضا بصيغة  
 التبريض وهي كلمة قبل وعلى كونها اي على كونها بين الروايتين قولها بصيغة  
 يناسب قبل فالتلفظ متعلق بقوله يناسب اعتبار ان متعلقه على وجه  
 المناسبة ارتفاع التناقض بين كلاميه في قوله كركوع قبل القراءة فان  
 تقديمها على الركوع واجب لا فرض فيه بحث فان شرح الهداية هو قوله بان يقوم  
 الركوع على القراءة لا يجوز ترك الشرط جواز الصلوة وفي الحديث ايضا  
 في باب شروط الصلوة ان تعقيم الركوع على القراءة يغني الصلوة وقد قالوا  
 ان سجود السهو ليس رفع فاد الصلوة بل مجرد نقصانها فيبين ما قالوا  
 وبين ما ذكره الشارح رافع لا يخفى **قوله** ويصلي على النبي عليه الصلوة  
 والسلام في التشهد الثاني اي في تشهد سجود السهو **قوله** والاحوط التماسه  
 الى في تشهد العقود الاخر وشهد بقود سجود السهو وقوله فيما فات عنه ان في  
 جزء لم يقدح مع الامام **قوله** ولو سئى هذا رسم اشترى بين الكتاب وان كان  
 مقتضى القاعدة سها بالالف **قوله** لان مادون الركعة ليس يحل الفرض اصطلاحا  
 بهذا وانغفت كلامي وجود كلمة ليس تكن الظاهر من الهداية والكافي غيرا  
 ان يكون العبارة ومادون الركعة يحل الفرض اي في موضع الرقاع  
 لا يلزم ترك الصلوة حتى من حلف لا يصلي لا يلزم الحنث بمادون  
 الركعة ولا تمام هذا المعنى زيدا بعض النسخ لا وقبل مادون الركعة  
 ليس يحل رفض الفرض وهذا ايضا غير شديد فان فيه رفض القيام  
 ورفض القراءة مع انها فرضان **قوله** لا يلزم رابعة بل يحل للتشهد

فكلية فاعل الغنى يجب الى السجود  
 ما يستلزم ايضا تعظيما  
 سجد فان قيل  
 سجد لا يؤخذ  
 \*



ويسلم عند هذا لكن يلزم منه التقل بثلاث ركعات والتقل شرع منقفا  
لاوترا واما عند محمد فيكون صلوة باطلة فلا يحتاج الى الخرج منها  
لان ترك العقدة على راس الركعتين في القعود مفسد **قوله** والنس  
عن التقل بعد العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه لا يخفى ان هذا  
يقعش في صورة الخبر ايضا مع انه هناك قطع بمحض الظن على ما مر اتفاقا  
وفي الحواشي باب الاوقات المذكورة ويكره ان يتقل بعد صلوة فجر  
حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس يعني قصد اتيه لوقام في العصر  
بعد الاربع ساعات او في النجلا بكرة ويتم لان غير قصد والظاهر ان  
ما قبل النجما بعدة فان دليل كراهية ما قبل النجما قولهم انه صلى الله  
عليه ولم يزد عليه ما اى على سني الفرج حرصه على الصلوة ودليل  
كراهية ما بعد قوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة بعد صلوة الصبح  
حتى تشرق الشمس لا بعد صلوة الصبح حتى العصر غير الشمس ولا بعد  
صلوة الصبح حتى العصر غير الشمس بل الدلالة على العسر الدليل  
الاول اقدم من الثاني **قوله** بتركها الضيق المقصود بتأويل العقدة **قوله**  
ولكننا فرضت للحتم لو قال ولكننا فرض لا اذا شرعت لحتم الموقفي  
وما شرعت لحتم الموقفي يكون فصلا كما في الوضو اذا كان المراد  
لما كان احسن **قوله** فلم يبق فرضا كما في الوضو اذا كان المراد من الوضو  
الرباعي يكون الشب قبل للنس وان كان الثاني يكون قبل للنس  
والا كان الثاني يكون قبل للنس فتدبر **قوله** ويؤذكر للسجدة الصليبه

هذا الزيادة في قوله لم يزد عليه ما اى على سني الفرج حرصه على الصلوة ودليل كراهية ما بعد قوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة بعد صلوة الصبح حتى تشرق الشمس لا بعد صلوة الصبح حتى العصر غير الشمس ولا بعد صلوة الصبح حتى العصر غير الشمس بل الدلالة على العسر الدليل الاول اقدم من الثاني قوله بتركها الضيق المقصود بتأويل العقدة قوله ولكننا فرضت للحتم لو قال ولكننا فرض لا اذا شرعت لحتم الموقفي وما شرعت لحتم الموقفي يكون فصلا كما في الوضو اذا كان المراد لما كان احسن قوله فلم يبق فرضا كما في الوضو اذا كان المراد من الوضو الرباعي يكون الشب قبل للنس وان كان الثاني يكون قبل للنس والاولى ان الثاني يكون قبل للنس فتدبر قوله ويؤذكر للسجدة الصليبه

حيث

حيث الى آفوه يعني اذا ترك السجدة التي ركن الصلوة وقعد للشهر ولم يركل  
تلك السجدة تفسد صلوة سجود السهو فانه اذا لم سلم بينة القطع ذكر  
اياه لا يقطع صلوة فضلا عن الالف **قوله** فطران النظر ان فرضه مرة  
بمع ان اللاد بالنظر فيما قبله ايضا من قوله صلى الله عليه وسلم على الركعتين ايضا  
فرض النظر لان استثناء صلوة الظهر السنة والوضو عند من لم يكن  
قريب العهدن الا لام بعيد جدا بخلاف من هو قريب العهد فانه يجوز  
ان يقضى سنة الرابعة ركعتين ايضا فاصحح الى التيسير والتيسير **قوله**  
لا سجدة السهو في الجمعة والعيدين بل لا تنوش غالبا جماعة الكثيرين ان  
صحح كثير وجميع غيرنا اما اذا لم يحضر فالظاهر السجود وعدم الداعي  
الى الترك لا انه لم يسه من السهو يقال سها بسجدة باب ساء بعدد  
الفكر الطويل مما يؤخر الادراك فان قيل الفكر بالقصد وما يكون بالقصد  
والعمل لا يوجب سجود السهو قلنا نعم الا ان موجب هذا الكفر هو الشرك  
ليس بعد فهذا الاعتبار وجب السجود **باب سجود التلاوة** فيها نسخ  
السجود ونقض به ذلك لم يتوض في سجدة السهو لان السجدة السهو تنقض  
بالصلوة فيعلم حالها من حال الصلوة بخلاف هذه السجدة فانها كبر نتج  
خارجا فيقوم ان حالها بخلاف حال سجود الصلوة **قوله** يلزم الصلوة ان  
يفرض عليه الصلوة **قوله** وان لم يقصد ان السجدة الظاهر ان المقصد في التلاوة  
ايضا ليس بشرط حتى اذا اراد قراءة سورة الاخلاص فجاء على سانه  
اية السجدة يحل عليه بدليل ما ذكره صاحب الهداية في اثنا الاستلال



بقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سجدوا وهي كلمة ايجاب وهو غير  
مقيد بالقياس بقوله ما قال في الحركات اذا سجدوا من سجود كيجب عليه السجود  
وكذا من التلويح الاصح الوجوب ايضا وهل يجب على التلويح فيه روايتان وسيصح  
به الشرح نقلا من فتاوى قاضي خان وبهذا يعلم ان المراد من ذكره في صورة  
التقي والاشبات الى قوله او نفسا وسيبين عليه الشرح ايضا **قوله** والصبر  
الصبر ما يجيبك عن كل صوت في الجبال وغيرها وفيه تأمل فان الصوت  
المتكسر في الجبال صوت سمع ايضا من التلويح كما ان الفيلة المتكسرة  
المرأة جدار البيت ضياء متكسر من الشمس التي ان يراى بالصبر غير ذلك  
من الصوت الحاصل بطريق بلا تلفظ المتلفظ ولا يخفى بعده **قوله** وهو  
الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد يزول ولكن نقول **قوله** المحزون  
على ثلاث مراتب مجنون سدا وفعاله واقله مغلوب وهو الذي ذكره  
قاضي خان ومجنون ليس في اقواله وفعاله سدا اصله بل يكون  
بجنونه الحيوانات وهو الذي ذكره صاحب التلخيص بل الاول بالاعتبار  
هنا لا فعلة لا مستاد وكثره كما ذكره الشارح **قوله** بركوع وسجود  
اي بركوع بحضرة التلاوة وسجود ايضا للتسليم فقول غير ركوع  
الصلاة على العور **قوله** اي لاف الصلاة ولا بعدة خلافا لمحمد بن  
عنه كجوابه عن الان السب قد تقرر ولا مانع قول محمد بن احمد  
سنة عقيب من قوله بخلاف الخارج من الصلاة اذا سمع من المؤمن فان  
المؤمن لو كان مجنونا عن الصلاة من جميع الوجوه كان قراة بمنزلة صوت

الطيور ولم يجب على من سمع مد من الخارج شئ واما قوله لان المجنون  
في حق المصلين ولا يعرفون فغيره تأمل لا يخفى **قوله** وهو تفرق في السب  
لا الحكم بل آثره يدل عليه انه لو سجد في مكان بتلاوة آية ثم تلاه في ذلك  
المكان مرارا لا يجب عليه سجدة اخرى على ما مر بخلاف الزنا فاذا زنى  
في مكان فحدهم زنى في ذلك المكان يسحق حد آخر اما لو زنى مرارا في المكان  
متكثرة وازمنة متغايرة لا يسحق الا حد واحد **قوله** واسد الثوب  
اذا عمل سدا **قوله** ومشى المخطوة او خطوتين بضم الحاء ما بين العديتين  
والمخطوة بغضها المرأة الواحدة وكلا المعنيين تحتلكن ههنا الا ان الله  
اظهر بالنظر الى اخواتها الآية **قوله** فاعتبر مكانه الارض اي جعل مكانه في  
اعتبار الشارع الارض لا ظهر الدابة **قوله** ابريانا لا يضاف اليه فليتم  
منه ان لا يجب ضمان الاتلاف على راكب السفينة **قوله** لانه يودي الى  
اشتباه الامر لانهم لم يسموا منه آية السجدة حتى ويتموا السجدة  
**قوله** ولان الجور فيه اكمل السقوط في القيام اتم **باب الجنائز**  
الجنائز بالفتح الميت على السيرة وبالكسر السيرة منه قيل الاعلى  
للاعلى واسفل للاسفل **قوله** لانه اسرف عليه اي قرصه  
**قوله** لان الاولى اي شهادة ان لا اله الا الله لا تقبل بدون شهادة  
ان محمدا رسول الله **قوله** وفيه تحسينه وفيما نقل عنه المراد التحسين  
ارادة القباصة فلا ينافي ما سئل لا يقضى ظفوه ولا شح بغيره لانه  
للزينة وقد استغنى عنها انتهى والنقص ان يقول فيما ايضا ارادة



القباصة قوله بسدر ووف السريكة السنين المملة شجرة تنبت بلبانية  
 يقال لها بالفارسي درجت كونا والمراو منها ورفا والحضي بالحاء المهملة  
 والصلو المجمة معروف قوله ما يلي التحت بالحاء المجمة قوله وغسل  
 لا يعاد فان قيل لم يمسح قبل الغسل صحة يحتاج الى الاعتذار بانه عرف  
 بالنقص قلنا كان بالغسل بالماء الجار يحصل كالمطر في الاعضاء فيكون  
 خروج ما يخرج ايسر قوله ثم ينشف بثوب يبل ينزل الكفاية في يوف  
 الماء الذي على جسده بالثوب الذي ينشف والتأخر بذلك لان الشئ  
 فعل الثوب يقال شفف الثوب الوق والحوض الماء اذا مشى فلا  
 يناسب ان يجعل الله فيه قوله ولا يشرح شوه السبح بالفارسي  
 ستانه ردي قوله ويجعل الخنوط على راسه ونحوه الخنوط بالحاء  
 المهملة والظاء كذا ما يقال له بالفارسي بوي مرد كان قوله من  
 المكتبيين المكتب بفتح الميم وك الكاف ما يقال له بالفارسي في  
 قوله بلاد حاريفي ولا يجب الدخاريفي بك الدال وسكون الحاء  
 المجمة والقاد المهملة وهو ما يقال له بالفارسي ترير جلد الحبيب  
 ما يقال له كريان قوله ولا تلتف اطرافه كما هو المعتاد في قميص  
 الاحياء وهي ليس الزرع من اللابس وهو يتغير الى الغفولين  
 يقال السنة الثوب قوله صغيرتين الصغيرة بفتح الصاد المجمة  
 وك الفاء السلام لا يخفى مناسبة السلام بالحياة ومناسبة الايمان  
 بالغيب فان السلام يكون بالاعمال المكلفة وذكر لا يكون الا

في الجملة



في الحياة وصحة البدن والايمان مداره الاعتقاد وذكر هو المعنى  
 الموت قوله لانه مشوح فانه عليه الصلوة والسلام كبر في آخرة  
 صلواته فنسخت ما قبله قوله لاستغفر الصلوة في التكبير الثالث  
 لم يمتي ويجنون الى آخرة لا يستغفر لها خاصة مثل ان يقول  
 اللهم ان كان محنتا فزني احسنه وان كان مسيئا فتجاوز عنه  
 فلا يلزم التناقض بينه وبين قوله بل لقوله بعد الدعاء للبايعين  
 على ما سجد الا ان الدعاء للبايعين وكفى لا يحتاج اليه فانه لم  
 يوجد للبقي استغفار فاي مانع يمنع الدعاء لعامة وليس دعاء  
 مخصوص في يلزم المخالفة قوله لا ينفذ من تفسير بالحاصل والا فالنوط  
 بالفتحة من سبق السافري لم يمتي لزم الحوايج في منزلة قوله في الشفاعة لا يمان  
 في الشفاعة بالصلوة تكون من اهل الايمان قوله وان اراد الجمع بها ان اراد الايمان  
 ان يجمع الاموات ان يجمع الاموات في صلوة واحدة جعلها مطلقا لا تأويل  
 العبارة اعلم ان الجمع ليس مخصوصا بهذه الصورة فانه قال في الكافي ولو اجتمع  
 جنازة يمتي عليها صلوة واحدة ويجوز عن الكل فان شئوا جعلوها واحدة فكل  
 واحدة لان الشرط ان يكون صدر كل الجنازة اماما وقد وجد ذلك كيف هو  
 قوله حيث يكون صدر كل امام وان لم توجد الجنازة في رؤسهم فكل  
 في قروهم تفاوت كالقبي الصغير مع الرجل الكبير قوله والقبي الختم على  
 العبد وفيه ان صف القبي ان موثر عن الرجال مطلقا سواء كانوا احرارا او عبيدا  
 او لهم قلاوان جال الجنازة في الصلوة معبرة بحال الصوف في السجود



ما قلنا ما وقع في الحدائق من انه اذا كان قرو عبدا فكيف صنعت ابواب لا تهما  
لا يخلطان في المقام في حال الحياة فكذا بعد الموت قول لان المقصود حاصل في  
الصلوة عليهم ولكن ان تقول ومقصود الترتيب ايضا حاصل بالقرآن من الامام وغير  
منه وقول قد سجد بين العام الى قدم الحسين سجد بين العام فاجب سجد بين يتعم  
تكاله لا السنة ما قدمته **قوله** اذا بعثت التوبة بعبادة السلام وعدم الخروج  
عن الصلوة **قوله** اولاد السجدة لمكنه بات لا لصلوة الجحارة بهذا اذ لم يكن  
صلوة الجحارة في المسجد المعتاد في تلك البلاد اما اذا كانت معتادة وعلم من بني  
المسجد من المعنى عند بناءه ما فالظاهر عدم الكراهية فان قيل مراد السجد ان  
وضع الساجد للمكتوبة فصلوة الجحارة تذكره سواء نوى الوقت ذلك او لم  
يؤه قلنا يلزم منه ان يكون سائر العبادات ايضا كروية فيها وليس كذلك  
**قوله** لما روينا من قوله عليه الصلوة والسلام من الجحارة الحديث **قوله** ولانه  
ابلى في الاعتناء برب الاتعاط افعال من الوعد **قوله** اي وضعاك بلبسها  
يعني وضعاك في القبر سم الله وسلمناك الله على ملته رسول الله صلى الله  
عليه وسلم **قوله** ما انت عامل وولد ما حتى يشق بطلا اطلق الكلام ولم يعمد  
انه يعش ام لا **باب الشهيد** **قوله** زملوهم بملوهم ودماءهم التزميل  
بالزاي المجزئة بالفارسي فذجاء محمدا والكلمة جمع كلمه وهو الجمع **قوله**  
والمقصود بهما يعرف شهيد هو بمعنى شهيد واحد وبعضهم يسمى بهما الشهيد  
شهيد احدهما لرب حكم الشهيد وغيره شهيدا حقيقيا لكونه شهيدا في الحقيقة  
والهوى واذا كان والتبادر بحسب العرف من الحقيقي الاكبر ومن الحكمي مادونه

دفع رأسه بالجرح الدفع بالغبن شق الرأس بحيث يصل الى الدماغ **قوله** الخشو  
في الاصل مصدر يحض الخشود وهو ما يقال له بالفارسي كنهه **قوله** ليتم الكفن علة  
للعلمين معا **قوله** اكراما ونظما جوب عن الشافعي فانه يقول السيف  
مخاضا يصل الى عليه ونحن نقول ايضا الدعاء قد يكون لرفع الدرجة وازدياد الرتبة  
وهو لا يمنع كون السيف سحبا الارز ان البني والقصي يصل على علمه طائفا  
عن الدين **قوله** اقول كانه لم يتأمل في عبارة الهداية ولم ينظر وسروره  
اقول كان صدر الشريعة تطر الى الاستثناء في قوله الا اذا علم انه قتل بحدوده  
ظلمة فان الاستثناء لا يكون الا بعد تمام الحكم والحكم لا يتم الا بعد قوله غسل و  
مقتضى قوله لان الواجب فيه العتامة كون الموءود غير معلوم فيكون تغيير  
الكلام من وجد قبلة في السر ولم يعلم قاتله غسل في جميع الازمان الا في  
زمان علم انه قتل سجد به ظلمة فيكون الاستثناء من غير غسل ويكون التتابع  
وهو عدم العلم معترضا فيه ايضا على ما لا يخفى لانه دينة في اسباب الكلام  
**قوله** وفي الكتاب إشارة اليه لانه انما كان ظلمة اذا كان القاتل معلوما  
في هذا المحرر من ظاهر فانه يجوز ان يعلم كونه القاتل ظلمة مع عدم العلم  
بالقاتل نحو كون المقتول طفلا مثلا **قوله** لا تنقله من الدليل وهو الواجب  
في الفاعل **قوله** يفهم من الدليل وهو قوله لان الواجب فيه العتامة وقد عرفت  
العتامة فيه بحيث يلحق النظر الى نفس القاتل لا الى معلومية القاتل سوف  
كلام صاحب الهداية باياه في قوله اولدنت الانثا فان يحل الجحارة  
وبه يفهم من الجحوة **قوله** او اواه الارثا ثلث على ما مر آنفا **قوله** لانه بذلك



خلقا موبقهما الحياء المحبة وسكون الائم مخالفة قوله وبنال شيئا من مراقف  
 الدنيا الظاهر ان الواو للعطف فلو عكس ترتيب الكلام وقال لانه بذلك  
 بنال شيئا من مراقف الحياء وبعبير خلقا في حكم الشراة لان الظاهر قوله  
 خوفا من نقصان الشراة علة لقوله ما نواعطاشا والعطاش بك العين  
 جمع عطش **قوله** عطف على قوله ويفصل فيه مسامحة فان الظاهر ان يعطف  
 على بفعل مع ان المعطوف عليه في عامه النسخ بفعل بالفاء تعريفا على الحكم  
 المفهوم من التعريف السابق لا بالواو **كتاب الزكوة** قوله هذا التعريف  
 يتناول اتم يمكن دفع هذا الاعتراض الذي اوردته الربيع بان السداد من قوله  
 غير شئ من عدم جواز التملك له على ما هو المعروف عندنا بل هذا العن فيكون  
 حاصل التعريف تملك المال بحيث لا يجوز للباسي ذلك قوله فقلت حرمنا لئلا  
 يرد الى آثره ويرد عليه النقض بصرفه العطف فان التملك فيه شرط مع انه مال  
 الشارع ولو اقتصر على قوله تملك بعض مال غيره الشئ كفي باعتبار قيد الحيز  
 على ما هو المتعارف في التوفيات فلا يرد النقض بالكفارة ولا بصرفه العطف  
 فان تعيينه باليس حيث انه بعض المال فان الواو في الكفارة ليس بعرضا  
 بالفظ الى النقط لاولي مجموع المال وكذا في مصرفه العطف بخلاف الزكوة فانه  
 اعم من ما وجب فيه الزكوة اوردت عشرة فذكر قوله حتى لو كفلا بينهما  
 وفي الصحيح الظاهر الذي يكفل اما انما بقوله ومنه تعال وكفلا تركبا  
**قوله** ولا مولا له اي معتق لما دعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل اجملا  
 صدقة قال لا ادرت مولا نا الله تعالى لان الزكوة عبارة فلا بد ان لا يقال

احترز

احترز ما يعطى من مال الزكوة في بلد شئ من مال او منفعة فانه لا يكون زكوة  
 وانما قال الله تعالى ولم يغفل بلا عوض استعارة بابتا عبارة فلا بد ان آثره للمال  
 اوجه قوله لا تملك لغيرك مرجح بقوله لغيرك وان كانا علم الملك كافي في عدم  
 الزكوة لكون التملك ما خودا في تعريف الزكوة قوله وان علة في الكثر شرط  
 لوجوبها ويكن التوفيق بينهما بان ما ذكر الاصوليون وعده سببا لزكوة  
 المال وما عده صاحب الكثر شرط كون المال نقشا با ومالنا ثانيا فانه قال  
 شرط وجوبها العقل والبلوغ الاسلام والحية وملاك النصاب حولي  
 خارج عن الدين ويؤيد ما قلنا ما ذكره في الحرام ان سبب وجوبها لئلا  
 لا يضاف اليه فيقال زكوة المال واجب يضاف الى اسبابها مثل هوام  
 شهر رمضان وملاوة النحر وانما شرطها ثمانية حصة في المال وهو ان يكون  
 حرا بالغا عاقلا مسلما وان لا يكون مريونا وثلاثة في المملوك وهو ان  
 يكون نصابا كاملا وجودا كاملا وانما المال اسما او للجماعة اتفق  
**قوله** خارج عن الدين يمكن ان يخرج به ما لا يلزمه بل احتياجا لا لغير ذلك  
 التام واعتراض عليه بانه مخالف بخلاف ما ذكره في باب الكفالة من انه يجب  
 الكفالة بالزكوة لانه ليس بدين مطالب بل الواجب من فعل محرم  
 وهو عبارة والمال محل اذ لا دين وله هذا الاية فمن تركته بعد موته الآء  
 بوصية انتهى ودفعه ظاهر فان الزكوة حرة من جهة كونها حق الله تعالى  
 فيما سأل الفقهاء اما نصاب العاشر وما خلف على الدفع فباعتبار كونها حق  
 الله للفقراء او مطالب من جانب الامام **قوله** وهرم المملوك لاصحاب المال



فكانهم تأييدون من قبل الامام في الاخذ الزكوة من مالهم ومصرفهم الى  
مصرفها فلذلك بالاموال الباطنة المستورة كالزبيب والفضة ولما اشبه  
ذلك بالاموال الظاهرة ما يقاربها كالسوام وما يخرج من الارض **قوله** بان  
يكون في يده او يدنا يده لان الاول ان يقول بان يكون مخافا فانه نام  
خلفه وان لم يوجد فيه الغنى حقيقة ان يكون بينه التجارة فانه اذا ملك  
مالا ونوى فيه التجارة وحل عليه الحول وجهد المأوى تقديرا وان لم يوجد  
تحقيقا **قوله** او مريون للعبد المعبود العباد فهو اقرب الى الدين  
الله تعالى **قوله** فلهذا كان له الضيقة فانه المديون ويحتمل ان يكون له  
للشأن **قوله** والواصل من مال الضمان بكسر الضاد الوجه ما لا يرجع من  
الدين والوعود وكل ما يكون منه على شقة كذا في الصحاح ولهذا وقع  
في عبارة بعض الفقهاء بطريق التوفيق وبعضها بطريق الاضافة كعلم  
الفقه **قوله** تخرج على قوله نام وتقديره يحتمل ان يكون الواصل من الضمان  
تقريرا على قوله الملك التام فلان فيه الملك رقبته دون بديل الاولى بهذا  
فان اعتبار التام بعد وجود الملك يداور رقبته وانما المال التام  
على المعراو الخلس فانها كما كسبه المديونين **قوله** فان بين الاموال اذا  
وصلت الى آخره وجوب الزكوة في الخلس قول ابي حنيفة رجم واما قول  
محمد فلا يجزئ فيه الزكوة في السن الماضية وهذا مبنى على اخلا فاما في  
صحة التخليس عندهما **قوله** وقال في الزكاة الا يهل بهنا غير مفيد  
ويكن ان يقال مراد صاحب الميراث من اهل الكتب طائفة ولهذا اضافة

الا يهل

الا يهل الى الكتب دون العلم حيث لم يقل وكتب العلم ولين سلم فهو بمنزلة  
وكتب اهل العلم لانه في قوله واللات المنحرفين وانما لم يقل اهل  
اهلها كما قال الشارح لان سوق كلامه فيما يستعمل الحاجة الاصلية ولا  
يكون فيه تما فانه قال وليس في ذلك كسبه ونياب البدن والنبات الملوك  
ودوات الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة لانها مشغولة  
بالحاجة الاصلية وليست بشايم وعلى هذا كسب العلم لاهلها واللات المنحرفين  
استثنى **قوله** وسبب وجوب ادائها توجيه الخطاب لا يقال بهذا مخالف لاقى الثاني  
في الحديث وغيرهما ان سبب وجوبها المال ولما ذهب اليه عامة الفقهاء  
في تطاير ما من ان سبب وجوب الوفاء ارادة المتعلق مع الحدث وسبب  
وجوب المكتوب لوقتها وسبب وجوب العقم شهر رمضان الى غير ذلك  
حيث لم يقولوا في شيء منها السبب توجه الخطاب فكيف يقولون ذلك  
ولهم قالوا ان توجيه القرب هو عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم فخر  
موشرفيه والخطاب موشر لانا نقول ما قالوا في سبب الوجوب وما قاله  
الشارح في سبب وجوب الاطاعة والوفاء واحج كيف قلنا الشارح فيما  
سبق وسببه ان سبب وجوبها الملك التام وانما موشرفه فلا ينافي السببية  
لان العلة قد يكون في معنى السبب على ما عرف في موضوع ثم تخصيصه  
بالحكم يحتاج الى مرجح فان الخطاب في سائر العبادات كذلك مع انه لم يتوض  
**قوله** اي كونها مؤاه فبذلك البيان ان الاضافة هي اضافة المصدر الى  
المفعول وليقع حلف قوله او تصدق كله على ما قبله فان تصدق الكل



مشرط كونها مودة وساقطة عن الزمة لا شرط لكانها فان اللعاء عمل يحتاج  
الى مقارنة النية بعد التفريط الى التأخير البالغ وهو في الاصل بمعنى الزك  
يقال لا يفرط حله بمعنى لا يترك كذا في الصحاح لان كان مدرعا لودنا يزل حال  
عليها المحول وان كان عروضا ونوى التجارة عند المتحركات للملك وانظر  
وجوب الزكاة ايضا على ما يشعر به قوله لعدم انفصال النية بالعمل فيكون  
في تحريمه نوع قصور لا يقال تركه في العوض اعطاء على المسئلة للنية  
لانا نقول في المسئلة الاية قديري حال الدراهم والونان ايضا **قوله**  
لعدم متعلق بقوله لم تكن للتجارة **قوله** لان المورث يفتح الراي في <sup>الزكاة</sup>  
لان المورث لا زكاة في اللان والمجوز لعدم ثمينها حلقه فلا يوجد الغاء  
التقديري **باب صدقة التوام** **قوله** بالكر الكلام وبالفتح المصدر <sup>والا</sup>  
انصب **قوله** في كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اي كتابته **قوله** بنت  
مخاض المخاض بفتح الميم والحاء والفاء المعنيين الحوامل من النوى  
لا واحدة لانهن لفظا فتقول الشارح لان اما تكون مخاضة بانها كل  
تأهل بل حق التعيين ان يقال لان لما تدخل بين المخاض ان يكون  
ذات مخاض يعني مصدر المعنى وجمع الولادة **قوله** او الفرابية الفراء  
اي جماعة النمل اياها سميت به لى هذا الاسم وهي الجرمية بغضتي بمعنى  
في استنائها الى حرفه ارباب الابل وقال ابو الليث في مبسوطه انما سمى المخاض  
لانها سقطت استنائها التي تلى النسبة وقبل سمي به لانه يستوفي ما  
ما يطلب الا بغير تكلف ويزيل بغيره الناقصة او جرسا عن علف

قوله

**قوله** جمع بينها لان حكمها واحد يفرق جواز ان يعطى بفتح في البقرة ثلثين  
جاموسا وفيه نوع من الغنم او ولو فتح مثل هذا الفرض قالوا في زكاة النمل  
من الغراب انما يخالف زكاة النمل حيث يجب في الغراب الرئيس وفي  
النمل النعم **قوله** وفيما شاة وفي مائة واصلح وعشرين <sup>الزكاة</sup> وبعضهم جمع  
هذا البيت بفتح فصايات النعم منه وفي زكاة الشاة الصحيح يا اخي النعم  
مستلزم لان نعيمهم ثم فليهم اشارة الى اربعين وستين الى شاة <sup>والا</sup>  
والقاف مع الكاف والالف الى مائة واصلح وعشرين والباء الى  
شائين وهكذا **قوله** لا المجمع هو بالفتحين ايضا كلف زكاة الابل **قوله**  
قال ابو جعفر مقول قول **قوله** لانا يتا مسل بانفعل المستفاد فيكون التقدير  
من جابته كن ملكا موال التجارة بينها ولم يخبر **قوله** الا يتعالى الا ان  
يكونا متاكيفاتنا نجيب وحمل الكل كبارا في انعقادها بفتا بفتح الكبير  
دون تامة الزكاة به حتى لو كان اربعون جملا او في مائة واحدة يجب  
شاة وسط وان كانت السنة وسطا او دون احد كذا في الكافي  
تقصيده على ما ذكره في الحاشية انه كان في الضاب سنة يجب في الكتاب في  
**قوله** اما ان عندنا انما يجب فيها ما يجب على الكبار اذا كان العدد  
الواجب في الكبار موجود في الصغار فان لم يكن يؤخذ الموجود لا غير  
تقديره بل له مائة وتسعة عشر جملا ومستان يجب فيها مستان في قولهم  
فان لم يكن الا مائة واحدة ومائة عشرون جملا يؤخذ عند الحقيقة  
تلك السنة فقط **قوله** في صورة المسئلة نوع اشكال لا يخفى ان الاشكال لقا



انما يرد اذا اعتبر تمام النصاب من الحملان فقط اما اذا اعتبر مع الكبار  
 ففي اشياء الحول بضم الباء ويعطى زكوة الكل بأكمله المسئلة للآية  
 من ان المستفاد في اشياء الحول من جنس النصاب يلزم اليه ومن الظاهر ان  
 من جنس الكبار في اعتبار اعتقاد النصاب على ما ذكرنا وفيما نحن فيه  
 لم يعتبر النصاب من محض الحملان بل منهما ومن الكبار على ما يشعر به  
 قوله لا ينفع في اثنين بركة الاشكال حتى يحتاج الى دفعه قوله فقيل في موطن  
 رجل اشترى في هذا الوجه اعتبار طبعه الحلية والغصيلة يكونان بالنظر  
 الى او ايل الحول حيث يكون محسوب مع ما بين الصفتين كما انه في الوجه  
 الثاني يكون بالنظر الى آخره فتدبر قوله وعشرين من الفصلان بضم  
 الفاء جمع فضيل وهو ولد النافذة **قوله** او ثلاثين من العجايل جمع  
 عجول بكسر العين وفتح الجيم وتشديد دال وهو ولد البقرة بمعنى العجل  
 بكسر العين او اربعين من الحملان الحملان بضم الحاء مع سكون الميم  
 جمع حمل بالفتحين وهو ولد اشارة جارد دفع القيم لان المقصود  
 سد خلل الفقر وهو في القيمة **قوله** وكفارة غير الاعتاق لان العترة  
 فيه الالة الرقي وذلك لا يحصل سد خلل الفقر **قوله** لان تركت بالواو  
 عطفا على قوله فلا جبر لكان انب **قوله** ورد الفصل لكان الظاهر  
 ان يقول واستد الفصل لئلا يلزم تكبير الضأير **قوله** فكانه اراد  
 الى اراد صاحب الهداية بقوله هذا **قوله** اذا سمحت به نفس عليه يعني  
 اذا رضيت باخذ نفس المذنب **قوله** انه يحتاج ما هو ارفق الى الظاهر

يرضى به

يرضى به على تقدير اخذ المصروف ما هو نفع الفقير وفرد في الجملة قوله حتى  
 يقول ان حتى يلزم ان يقول الواجب في اللذين في الجملة قوله قالوا يجب ثلثا  
 بنت لبون وربيع خبيث بنت قال بنت لبون يعبر سنة وثلاثين ستمها  
 ويخرج ثلثا ما وربيع شعاً وثلثا لربعة وعشرون وربيع شعاً واحد يكون  
 الجملة خمسة وعشرين كذا فيما نقل عنه رحمه الله قوله والحاج الارض قوله ان  
 لم يصفى كل من الزكوة والعنف في صدقة لم يصفى الشئ قوله ما دامت  
 تحت جملة العاشر فان الغنم مع العوم قوله فعلى ما لا عادة الى استحقاق  
 فيما بينهم وبين الله اي لا يجبر الامام على الاعادة قوله لان النفا  
 في حق الواجب لان الواجب في حق النصاب صراحة الى اوجه والله  
**باب زكوة المال** قوله المراد بالمال غير السوايم بخلاف ما في كلام صاحب  
 الوقاية فانه اخبر عن السوايم قوله واللام فيه الى المال المذكور في قوله باب زكوة  
 المال فلو قال باب زكوة الاعمال لكان في رعية لفظ الحديث في ارادة العوم  
 اظهر قوله والدرهم اربعة عشر قيراطا الى آخره فيكون المتعالم مخالفا لما تعارف  
 في البلدان فانه في بلادهم ونصف درهم قوله اعلم ان الدرهم قيراطات على هذا  
 رضى الله عنه قال ابن الرمام هذا يخرج في ان يكون الدرهم بهذه الرتبة لم يكن في  
 رتبة على العلوة والسلام ولا شكر وثبوت وجوب الزكوة في رتبة وتقريرها  
 واقضاء اعمالها بما حقه من كل ما بين فان كان المعين لوجوب الزكوة في ماله  
 الصنف الا على ما يحجر النفس وان كان ما دونه لم يحجر يعين منه لا تثار زيادة على  
 المقدر فوجب في الوجوب بعد حقيقة لانه على ذلك التقدير يقتضي في ما بين وزن خمسة



اوسته فالقول بعينه الوجوب مالم يبلغ وزن سبعة بلزوم لما ذكرنا انتهى القول  
يكن دفعه بان ما دفعه في السعة ليس مخالفا لما ورد به السعة فيكون مخالفا  
بل هو على ما فاته اخذ بالاوسط والافضل بالاوسط او مرسوم وطريق سنون  
حقوقنا في باب الزكاة من ركوة وغيره لورد النص فيه وهو قوله عليه الصلوة  
والسلام لانا فخرنا من مزية اموال الناس اى كرايمها وفخرنا من فوايشنا الى  
اواساطها فلما كانت الدراهم مختلفة في عصره اظهر الناس العجز في المعاملة  
العمال فصار ان يجعل الدرهم قدر اوسطا بين هذه الثلاثة فاخذ الثلث منها  
كل منها فحصل وزن السعة فان مجموع الخنة والسنة والعشرة وعشرون  
ونثشة وسبعة والآن اعلم **قوله** واذا سقى الدراهم وزن سبعة لى سقى الدرهم  
العوى وحليا الى الحلى بغير الحلو وكسر اللام وتشديد الباء جمع الحلى بفتح الحاء  
وسكون اللام **قوله** وهو ما ينحل به الضمير الى الحلى المذكور اما معرجا او منى  
ضمن الحلى التى هي جمعة على ما مر آنفا **قوله** فلا وجه هنا بجمعة مقابلة  
للذهب والفضة هذا رد لشارح الجمع حيث صح العوض هنا بفتح  
الراء ولكن الحق ان يحل على المعنى الاعم حتى لا يخرج الارض العشرية  
المشتركة للتجارة ولم يزرع والدواب المشتركة للتجارة والمكبلات  
المشتركة لها ايضا واما دق قول الذهب والفضة لا يبعد لظهور وجوبه  
بقضية المقابلة كخروج السوايم من عنوان هذا الباب وهو قوله باب ركوة  
المال بقضية المقابلة مع تناول المال لها ايضا **قوله** هذا الكلام منتهى غاية  
الاستبعاد اما من ان تعذر في الخائنة المتقدمة من انه لو لم يحل عليه يخرج

الحواشي المشتركة والمكبلات المشتركة للتجارة الى آخره واما الثانية فلان  
ايراد الزمعي على ظاهر كلامهم في شرط وجوب اداء الزكاة من انه الحيوان شئمة  
المال او لسوم او بنية التجارة او بنية التجارة لا تنقطع بزراعة الارض العشرية  
فان احتمال البيع من زرعها باق **قوله** بغير المسفاد الى المال المكسب انشاء  
الحول **قوله** ولا يظهر الاختلاف عند تكامل الارض لان قيمة ارضها منى انتفعت  
بزاد قيمة الاخر ليقابل ان يقول يظهر الاختلاف على هذا التقدير ايضا  
فانه اذا ملك مائة درهم وعشرة دنانير قيمة مخزون درهما بانه ان يكون  
قيمة ملك المائة عشرة دنانير فيكون الجمع ثلثين دينار عنده وعندهما  
عشرين فالاولى والتعليل ما ذكره الخزاز من انه اذا كان معه عشرة دنانير  
قيمة مخزون درهما ومعه ايضا مائة درهما وجبت عليه الزكاة عندها  
لكمال التقبيل مالا يبرأ وكذا عنده ايضا احتياطا لجهة القوة **باب**  
**العائز** **قوله** العائز ما جرد من عشر العامل اذا اخذ العشر فيكون من شئمة  
الشئ باسم بعض احواله فانه قد يافذ غير العشر ايضا لئلا ينمو من المسمى  
متعلق بنصيب بعد مقبده بكونه على الطريق فلا يلزم تعلق حرفين  
بمعنى واحد بعامل واحد فانه متعلق اللام في لافذ صرفة التجارة  
بنفس الفعل بلا اعتبار هذا القيد **قوله** لا يتبدل شئ منه فيما ورى التفتيح  
الشئ من اصل الحق من حيث شرائطه واحكامه فيما ورى التفتيح لانه اذا  
يتبدل شرائطه واحكامه في التفتيح يكون تغييره لا تضعيفا **قوله** لان كونه  
حريا لوقال لان اقراره بنسب من في به صحيح لان المحرمة لا ينافي هذا



الاقرار فكذا بابية الولد للكان وجرنا قوله بكذا المرعرض الله عنه سعابة  
 السعاة بضم السين جمع الشاعى قوله وان علم احد مثل لو كان ما اعتدوا بعضنا  
 مما افدنا على ان يكون لو وصليته قوله لحفظ المال لا لا سبيل  
 قوله ثم مر قبل الحلول ان لم يدخل الى اخره لو قال ثم مر قبل الحلول  
 لم يشر ان لم يدخل داره للكان احسن قوله لا يوفى منه شئ الى سوله كان  
 معه مولا او لم يكن لا يخفى ان قوله بهذا المعنى قد علم دلالة ما سبق من  
 بيان شرط وجوب الزكاة و هو كونه فارغا عن الدين لانه اذا كان الدين  
 مانعا في الارفاق العبيد اولى بغيره اذا تر على عاشر البغاة فسه لكان  
 عاشر البغاة في احد عشر او رد فيه وان كان العاشر مؤد باب  
 الركاز قوله الركاز هو المال المكتوم في الارض محلوئا او غير محلوئا  
 فتناول المعدن والكنز ويكون قول صاحب الهداية باب الزكاة و  
 المعادن من قبيل منزل الملائكة والروح قوله والنحاس النحاس يضم  
 الاول ما يقال له بالفارسي من كان الصخر بعد كذا نك ما يقال له رضى قوله  
 في ارض حراج او شئ لبست ملكاه للواحد قوله وان ووجه في داره او  
 في ارضه الى المملوك له سواء كانت عشيرة او خراجية فكانا من حيث  
 كونها ملكا يكون كاللاد ومن حيث كونها عشيرة او خراجية يكون  
 كغير المملوك قوله الا المالكه اي لا يعتبر صفة المجربة قوله بايجاف الخيل  
 الايجاف الاسراع قوله الركاب بكسر الراء بالفارسي يشر ان بار كسر  
 الواحد راحلة لا ولا صراطا من لفظه قوله فالصواب ان يقع وجر عاقلة

لانه يشر ان يشر ان يشر  
 داره وحق  
 النحاس  
 النحاس

الخ ويمكن ان يقال وجره عبارة الوقاية على صبغة الجوهول على ما قال  
 باعتبار ان يصل الى عسكر الاسلام و وجره بعض منهم ركازا منعتهم  
 فيه ولم يملك على صبغة الحكم مع الغير فيكون المعنى المتاع المذكور للكفر  
 اذا وجره بعض من عسكر الاسلام في ارض لم يملكها منا احد يوجب خسرنا  
 وفي عبارة الهداية ايضا كلام قال الظاهر ان المتاع على اطلاقه وكذا قال  
 وجره مكان الواحد ينبغي ان لا يكون على اطلاقه اما الاول فلا المتاع  
 لو كان متاع اهل الاسلام فالظاهر انه لا يفسر به وكذا لا يشر اذا لو كان  
 الواحد مستائنا والمكان دار الحرب لا يفسر ايضا **باب الغرب**  
 الغرب العبيد وسكون الراد الى العقيم من شكك يورسقى بالبقرة و  
 الدابة جميع طويل يركب كتركيب مدق الارض فرائشه موكنة كبيرة  
 يسقى بها قوله ولا يسقط عنهم العتق للمضا عتقا الاسلام لان التضعيف  
 صار عطفية عنه فتقتل الى المسلم ما فيها كالحراج قوله متعلق  
 بقوله ردت اشارة الى ان الرد اذا لم يكن بقضاء القاض يكون  
 اقالة معنى والا قالة بيع في حق الثالث فلا تعود عشيرة فتدبر قوله  
 عند حصوله في المحبة هي بالقاء المملة موضع التمر **باب المضاربة** قوله  
 لا تاد على النصف لان النصف من الانصاف قوله الى القراء منهم فلا لا ينقطع  
 القارة من لا يفر على الغزو والغزة لان انقطع عن الغزاة ولم يصل الى  
 ماله الذي في وطنه فانه داخل في ابن السبيل قوله الى ثلاثة من كل من كل  
 منصف قوله كانه يصدق على النعيم اي المديون وكان القام مقام الاضاراة

ينبغي



انه اظهر اسما ما يشانه وبيانا لا يحتاج **قوله** فيكون القابض وهو الرائي  
**قوله** ياتى هذا التعليق ان التعليق ان الفاعل في الهداية وهو قوله  
 مديون قوله ذكرت جوابا لما كان قوله والثانية ان مسئلة اعتق على الحمل  
 لاننا ان كانت فقرة او قال لانهما ان كانا فغيرين لا بعد ان يبار الاب  
 والزوج غنيين للكل غلة للمصم **قوله** وعقبيل على وزن كرم **قوله**  
 ولو امر بالاعادة بمجرد اذ هو في الاعادة يحتاج لا التحري **قوله** الى قوله  
 يحى بمعنى الاقرب اصح به في الصالح **قوله** لما فيه من الصلة ان من اعطاه  
 العطية لا فربا **قوله** ولا بسا لمن له قوت يومه بيان لما قبله كان قال  
 ونوب دفع بوجه **باب الغطر** **قوله** قد مر بياره الى بيان القاء  
 وصيغة **قوله** وقد سبق الى في شرح قول المصنف ولم ينو التجارة  
**قوله** بل من ماله ان من الطغل الغني **قوله** فانما لا تجب عليهم لانه يلزم  
 الشاواى بعد الواجبة لان الفطرة في حكم الزكوة **قوله** بختار احداهما الى  
 البايح والشرى **قوله** وان بيع المملوك المشتري بين اثنين هكذا في عمدة  
 النسخ ولكن المصنف ان يفسر المملوك الغير المشترك في الاحتياج الى  
 التأويل الآتي فان المشتري لا يجزئ فيه الفطرة على ما **قوله** فعلى من يعمله  
 لا بد من ان تقدر ان فالحكم من وجوب الفطرة وعدم وجوبها على من  
 يصير الى اخره فان احد الشركيين او كلاهما لا يجب عليهما الفطرة كما اتفقا  
 نعم لو فسر ضمير بيع المملوك الغير المشترك على ما اشير اليه لم يحتج الى ذكر  
 التأويل **قوله** المشهور ان التحلل ان لا يكون بين اجزاء الجسم شدة انفكا

وان لم يوجد التحلل في الصالح وغيره من اصول الفقه بهذا المعنى **قوله** بموت  
 وبلى عليه يكون من الموت وهي افعال نقل النفقة والكسوة ويحل نفقة  
 الزينة وبلى من الولاية **قوله** من نفقة الابل والعيال لو قال من شويش  
 نفقة الابل والعيال سلم الكلام من الاحتياج الى التقدير وبرن من يحنه  
 النفقة بين من جهة السلول والتقدير والله **كتاب الصوم** **قوله**  
 ليس من جنبة واجب ان واجب غير فلا يرد العبادة فانما وان كانت فرضا على  
 ما قالوا الا انما ليست فرض عين وانما قال ليس من جنبة الابل لو كان من جنسه  
 واجب صح النزك في التوافل من الصلوة والصوم ولما فائدة هذا التقيد  
 فعدم لزوم تجاوز العبد عن حد الشرع بالتزامه ما لم يوجب عليه الشرع  
 وهو العام المخصوص اذ في الآية المزبور تنبيه على ما هو مقتضى  
 المخصوص وبالمجمل انفقوا الانواع اللزوم في الجملة ثابت ولكن طريق  
 بثبوت غير معلوم هل هو بطريق التواتر او بطريق الشبهة ولين سلم انه  
 بطريق التواتر ولكن هذا لا يغتاد ايضا غير معلوم هل هو على فرضية  
 او على وجوبه ولما لم يثبت تواتر انعقاد الاجماع على فرضية تنق  
 الوجوب على بثبوت وبرر على صد الشريعة ايضا ان مقتضى لخصوص  
 اذا كان الواجب فقط بالاجماع على ما عرف في الاصول هذا واجب على  
 اصل الاعتراض بان الامر تنفيع عما وجب عليهم من السب فان كان السب  
 من الشائع كشهود الشريعة رمضان يكون ثابت بدفعا وان من العبد  
 يكون واجبا كما في المنذور فرقا بين ايجاب الرب وعينه ولا يخفى قوله



ان هذا لا يكون جوابا باعما واورده المقتض فان خلاصة اعتراضه انما  
 مثبت بالكتاب فرض فيلزم ان يكون المنذور فرضا فالجواب المطالبون  
 المشهور ان يقال ان ما ثبت بالكتاب انما يكون فرضا اذا ثبت بدليل قطعي  
 فلهذا ليس كذلك فانه يتخصص العام خرج عن افادة القطع لان فرغم  
 بين الفرض والجواب بذلك مع ان ما ذكره مستقضى بفرضية الجماد اذا كان  
 الخبر عاما فان السبب وهو نجوم الكفار من قبل العبد فكان ينبغي  
 ان يكون واجبا مع انه فرض عين **قوله** فان الاجماع المنقول ان على تقدير  
 ثبوت الاجماع على الفرضية **قوله** بهذا المعنى صفة الفرضية والمراد به الفرض  
 الاعتقادي الذي يكف به حاحده **قوله** كما في الحديث ان كان الحال في الحديث  
 لذلك ان كان متواترا بين القطع والآن **قوله** مع الصوم اشارة الى قوله  
 بطلان ما يتعلق بقوله مع صوم رمضان على وجه التخيير وفي بعض النسخ  
 صح الثاني وقع من كلام المتن في الاحتياج الى التاويل **قوله** ثبت لا يفتي  
 في وقت هذا صريح في ان المراد بالنعين خبر النعيني الذي مر في قوله  
 وهو نوعان معين كصوم رمضان اداء وقضاؤه فان النعين في  
 الثاني النعين يجب بوجوب الخطاب في صوم رمضان فرض معين على كل من  
 دخل تحت الخطاب سواء كان اداء او قضاؤه واما الكفارة ففرضية ليست  
 بمنعينة على كل مخاطب بل على ما يشرها فلا ترفع بين الملايين  
 على ما توهم **قوله** يقع عن ذلك الواجب لا يكون تعين التأديب  
 لا تعينه ليس تعين الشارع من يقع ما عينه او لا **قوله** لا تقوم الشر

بصوم

بصوم يوم ولا يبين الحديث لقائل ان يقول المتبادر من هذا الحديث من  
 التقديم عند تعين اول الشر وكلامنا ليس بل يوم الشك فمن اراد صوم  
 الشك وقال نويت ان صوم ما وجب على صومه وما ادبت بعد على الوجوب  
 افطر اذ كنت وفيه لا يكون في صوم يوم الشك لا على وجه التلوع اشكال الا  
 ان يثبت ما وراه صاحب الهداية من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم  
 الذي يشك فيه الا نوحا **قوله** صوموا الرؤيت ذكر قوله وافطر والرؤية لكونه  
 آخر الحديث لان له موقفا في اثبات المتعنى على ما لا يخفى لقوله صلى الله عليه وسلم  
 صومكم يوم تقومون وفطركم يوم تظفرون ولا يقال هذا معارض باخر الحديث  
 الاول وهو قوله وافطر والرؤية لانا نقول يحتمل ان يكون هذا منسوقا بذلك  
 مع ان الاختياط في جانب الامسك **قوله** لان القاضي قد شرهه بدليل شرعي  
 فيكون قضاء القاضي كما يجز عن صاحب الشرع والخبر يورث الشبهة فكذلك هذا  
 وانت غير بان هذا انما يكون دليلا في الكل عند رؤيته بطلان رمضان لا  
 من الكل عند رؤيته بطلان الفطر فان الشبهة فيه ناشئة من رؤية الهلال لا من رؤية  
 القاضي شهادة مع ان قوله وان افطر في الوقتين ففي قضية فطر بلا كفارة لان  
 الى آخره يوثق كونه دليلا للمصوتين معا وكان سريعا ولم يتوض صاحب الهداية  
 لانه ذكر المسئلة الاولى واوردها هذا الدليل ولم يتعرض للمسئلة الثانية والساج  
 جمع المسائلين واوردها هذا الدليل بعينه ولم يتأمل في انه يمل بكون دليل  
 في المسئلة الثانية ايضا **قوله** لم يكن ولو اكرر الى بطلان رمضان هكذا صورة  
 الكتابة في عامة النسخ والفقهاء ورأى سلال رمضان لقوت صورة العمرة



المكسورة ولا يثبت القاعل بالمصدر **قوله** وبعد صوم ثنتين بقوله عدلين حل  
 الفطر الباء متعلق بالصوم وبعد ظرف لقوله حل قدم عليها اشعار التخصيص  
 الى حل الفطر انما يكون اذا وقع صوم ثنتين بقوله العدلين لا بقوله عدل  
 واحد **قوله** لان الفطر لا يثبت الفطر بناء على ثبوت رمضان كاستحقاق  
 الارث بناء على الثبوت بشهادة القابلة **قوله** لا يجب افاقد وقتها كان  
 الظاهر ان يقول بطلان على كانه قصد الاشعار بانتفاء نفع الوجوب وقضائه  
 عن فاقد وقتها والله اعلم **باب موجب الافاد وموجبه قوله**  
 ان الكل او شرب او جامع ناسيا قبل الشافعي اعتبر الاكراه والخطايا بالنسبة  
 ولنا ان عند النسبان غالب الوجود وانه من قبل من لاحق فلا يقع التقية  
 الى الخطاء وهو ما لا يغلب وجهه والى الكره وهو من جهة غير صاحب الحق  
 الامر ان المقيد اذا حلت قاعدة للتقدير يفتي عند رفع العذر والمرسح لا يفتي  
 ما ملق قاعدة عند البر كذا في الهداية والظاهر وفي كلام ان النوم والجنون  
 من قبل الحق فينتهي ان يعتبر الفطر في حقها وان كان الفطر من قبل العبد  
 ان الفطر في الناسي من جهة الناسي وفيها من جهة غيرهما مع علم ذلك الغير بانها  
 صابمان ولا تهم الا هذا القدر من الفرق الموجب للافراق في الحكم انتهى وفيه  
 ان ما يكون من العبد تأنيذا كارت في باب التيمم سائغا فان عدم القدرة  
 على الملة ان كان من قبل العبد بعد الصلوة بالتيمم الصلوة وفي مسألة القيد  
 انتا وعدم نقطتين الاختلاف في هذا المعنى فانه لم يكن النوم في حكم النسيان  
**قوله** بكسبهم في الاول ونسختا في الثاني **قوله** من الغيبة بكسر العين قالوا

ان يتكلم

ان يتكلم خلفا لسان مسورة بما يغف لوسعه فاللهوم من هذا التفسير ان لا يكون  
 التكلم خلف غير السورة غيبة **قوله** نكته الزيلعي غرانة الاكل كان المناسب ان يذكره  
 قوله فيما سبلة في المن واقطر في اذنه اي ذهنا لان ما سبلة كرا الا صانه  
 وما ذكره هنا بالبيع **قوله** او اكل ناسيا وقل انه فطر فاكل عند انما فلا قلنا  
 انه افطر لانه علم ان الصوم لا يفطر بالاكل ناسيا ثم اكل عامدا يجب الكفارة  
 عندهما وعندنا صيغة رحم لا يجب كذا قيل **قوله** او فطر تشديدا الى ان التخييد  
 بطن ولم يوجد في هذا المعنى لان الثاني ولا غيره **قوله** يعني لواء اي اداء رمضان  
**قوله** في متك حرمة رمضان التمسك فخرق السر **قوله** فكيف صابمة وهي بخبره  
 فيه ان اريد بكونها صابمة كونها صابمة صوتا فوضا في حالة الجنون فهو غير مغفور  
 فيها سواء انوت الصوم من الليل او لم تنو وان اريد بكونها صابمة قبل  
 منه الحالة ثم عرض عليها الجنون فحقه النية من الليل غير لارته بل يجوز ان  
 يكون صابمة بالنية قيل الفحوة الكبرى ثم يعرف عليها الجنون في اواخر النية  
**قوله** صابا بلخ وكافرا سلم منسوب بدلا من الاجرين بدل البعض من الكل في  
 احد السيليين في وجوب الكفارة بالجماع في الموضع المذكور عن ابي حنيفة رواية  
 في رواية الحسن الكفارة عليه اعتبار بالجمعة عنده فانه لم يجعل هذا الفعل في  
 كاملته في اجاب العقوبة التي تنزل بالشهادة كالحدة وفي رواية البيهقي عليها  
 الكفارة وهو الامح لانه جنابة متكاملة بقضاء الشهود بل هو اشتراط صابمة  
 لان مثله ليس شرطه فافوا دخل في متك حرمة الشر **قوله** وطابا بان من  
 الغيبة **قوله** ولا خلاف في انه لا يفطر صوم الحاجم فيه ان احتمال الافطار



في الحاشية اقرب لاحتمال وصول شيء من الحجّة الى قوله او اعادة افطر بالاجماع  
 هكذا في نسخة رابنا لا تكنه بمناسبت للفقهاء فان المناسب وان اعادة بالواو  
 قوله لو جرد الادمال فيه اشارة الى اصل الحديث وهو وجه الصنع كما ان  
 المخرج اشارة الى اصل الاستقاء انما اوتت خبرا اذا كان السبب للطلب لا يحتاج  
 الى منه الزيادة واما ما في الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم من استقاء وعذرا يكون  
 تقربا بما علم ضمنا تأكيدا وايضا ما قوله او اقل من ملا فنه هكذا اكر السخ  
 ايضا وفي بعضا بالواو وهو ان يطلب ان يكون المعنى واستقاء اقل لا يفتقر على  
 الصحيح لا اطلاق ما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم من استقاء وعذرا فيبقى  
 قوله او اعادة فغيره روايتان في كلمة او في هذا المقام ايضا كلام الانبياء ان يقال  
 وان اعادة على ما قرره وفي اخرى يفتقر ككثرة الصنع هذا غير مشهور لانه مناسب  
 اصل الحديث على ما عرفت فربما على الاختلاف في انتقاض الطهارة قال في الحاشية  
 كان القائل ان لا يفتقر الى الصوم لانه نجس خارج من البدن كما اذا خرج  
 من البدن قبح اودم وانما افسد بالنجس فيعمل على الاكل وهو ما ينقض الوضوء  
 وهو ملاء الغم والحجزة صلى الله عليه وسلم على البطلاق  
 بالفعل وهو الاستقاء لا بما ينقض الوضوء وهذا يعلم ان قول الشارع بناء على  
 الاختلاف في انتقاض الطهارة فيدل به يوسف فخطا برك ما قيل ان  
 محمدا لا يعجز بانتقاض الطهارة وعدمه في النبي في باب الصوم بل يعمل بالطلاق  
 الحديث وهو من فلا قضاء عليه ومن استقاء وعذرا فعليه القضاء ولهذا يحكم  
 بافساد الصوم بما دون ملاء الغم من ابن بوق بن البلغم وغيره انتهى قوله

ولو كان السواك عينا او بعد الطهر قوله لانه يزول خلوف الغم الخلو في الغم الخلو  
 المعنى راحة الغم من الصوم **فصل قوله** خافت لي كل واحدة منها على  
 نفسي او ولدك اسوله كان الولد شيئا او رضا **قوله** والغنية نصف صاع  
 من برون نصف الصاع ما ذكر في الفطرة فسمائه وعشرون درهما **قوله** ما قدر  
 ما قدر عليه لي برؤال الغور **قوله** وان صام او صلى عنه لا معطوف على قوله فمعه  
 وليه لا على قوله وان سيج لان الثلث وان كان اقرب لفظا الا ان الاول  
 انبى معنى **قوله** كان له ان ينطوع قبل ان يعقضى قوله يلزم شيء فيه  
 اي يجب هذا اشارة الى انه لا يجب بحجزة النية **قوله** وهذا الحكم يشمل  
 المضيق والمضيق كما انما عذر للضيف كعذر للمضيق قوله ثم انه  
 اذا كان يتأذى الضيف والمضيق واذا كان لا يتأذى بل يرضى بمجدة  
 حضوره لا يفتقر وانما جاز الافطار اذا وثق من نقلة الغفلة وان لم  
 يثق لا يفتقر ولهذا قال صح في هذا التعليق تأمل فانه اذا لم يكن اعم  
 يفتقر ايضا **قوله** لان السفر لا يتأذى وجوب الصوم الى اخيه لقائل  
 ان يقول لو قدم هذا على قوله وان كان ذلك بان يقال صح لان السفر  
 لا يتأذى في اهل بيته وجوب الصوم ولا صحة الشروع وعمل قوله ولذا كان  
 ذكره في رمضان بعلة اخرى بان يقال الرضوخ في وقت النية  
 كما في الهداية لكان انبى واما جملة علة الاولى والجميع فلا يخلو  
 عن ركاكة ايضا **قوله** لو كان منكم ابعثاد الاكل في شعبان رمضان  
 كما قال حميد الدين في حاشية الهداية وكذلك اذا كان الرجل منكم ابعثاد



الاكل في رمضان كماله ولما جعل في شعبان باعتبار اكل رمضان فلا يخفى  
 ما فيه قوله وجوب السبب وهو شهوة الشر قوله واولية نفس العبد بغير  
 خبر بالذمة عن المعصية المجاورة اي الفارقة وهي اذا انزله قوله  
 على وجوه ستة اما ان لا ينزل شيئاً قبل ههنا اقسام ثلاثة ارفع  
 الاول ان ينزل بغيرها معاً والثاني عدم نية النذر مع نية العبد والثالث  
 عدم نية العبد مع نية النذر ان لا يخفى ان هذا الحصر بالنسبة الى  
 الصور الواقعة في الاستحالة فكيف ونفي معية معاً وجعل الكلام لغوا  
 فهو غير واقع محاورة العقلا ولا تنافي احد المعنيين بالتصديقي  
 الغول عن قرينة فتدبر قوله وههنا اشكال مشهور لعل الاشكال لروا  
 الجمع بين الحقيقة والمجاز فان النذر حقيقة لا يحتاج بثبوتها الى  
 القرينة لكن تعظيم قوله لانه نذر بصيغة يمين بوجوبه لا يناسب  
 سج لانه احد الاجوبة المذكورة في دفع هذا الاشكال قوله العدم شرطاً  
 الشافعي ان الصم ليس شرطاً لانه عبارة وهو في نفسه اهل فلا يكون شرطاً لغيره  
 ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم والعباس في مقابلة النفي  
 النقول غير مقبول قبل فيه كلام فانه يحتمل ان يكون قوله لا اعتكاف الا بالصوم  
 من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بالصلاة انتهى والجواب ان مدلول  
 منه الصيغة الشرطية عالم يعلم على خلافه دليل بعارضه كقوله تعالى فاقربوا  
 ما بينكم من القران في عدم شرطية الناحية فتدبر قوله فهو بعدون الكراهية انما  
 قال ابعد لان وجود تخلل الاكل في يوم العبد يستحق الشبهة في الجملة ويقضي الى

ذلك

ذكر اليوم فقط قوله لا يقع كذا يعني المخالفة في جزء اول من المخالفة في المجموع  
 قوله ففعل قبله لم يحز المفهوم منه عدم الجواز قبل وجود المعلق اما اذا وجب  
 فالظاهر ان يجوز التقديم على وقت النذر مثلاً اذا قال اذا جلا فلان فعل صوم  
 وهو يوم عتيق انصر فقام في الغد مجيبه في ذلك اليوم فالظاهر منه الجواز والله  
 سبحانه وتعالى اعلم **باب الاعتكاف في لغة اللب** كذا في لغة النسخ والبيان  
 ان يقال بولغة او الاعتكاف لغة اللب على ما هو المشهور في امثال واللبث  
 بفتح اللام وسكون الباء بالفتح درنكي كرون قوله في مسجد جماعة اعلى من الانبياء  
 في المسجد الحرام وبعضها ومن البه حيفة رحمة الله انه لا يقع الا في مسجد يصلي فيه  
 العتوب الخ لانه عبارة عن ان تحار الصلوة فيختص مكان يودي فيه قبل  
 في الجامع يجوز عنده وان لم يصلي فيه سائر الاوقات **قوله** ويختارها بالرفع  
 معطوف على ظاهر الرواية قوله وضم كل وشرب ونوى الى آية يحتمل ان  
 يكون البناء في هذه الافعال دخلاً على المقصود عليه اي المعتكف يأكل في  
 المسجد ون غيره لعدم الضرورة الى الخروج ويحتمل ان يكون دخلاً على المقصود  
 اي البيع والشراء في المسجد مخصوص بالمعتكف لا يجوز لغيره بلا ضرورة  
 فعل الاول يكون ضميره للمسجد وعلى الثاني للمعتكف ولكن المفهوم  
 من عبارة الهداية ان يكون الباقي في الاولين دخلاً على المقصود عليه وفي  
 الاخيرين على المقصود محبة فصل السنتين بانه فاستثنت فراجع اليها ثم  
 ان المراد بالبيع والشراء ما لا بد منه من الطعام ونحوه وانما اذا اخذ ذلك  
 مجزاً فيكون وقلاً الرزق الصريح هذا وقيل في قول صاحب الهداية



لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحواجه دلالة على هذا وانما تعلم  
 ان البيع للتجارة ايضاً من الجوامع لمن لا ينظم معاشه الآية **قوله** والنفق  
 بفتح الصاد وسكون اليم مصدر من باب نصر يفتي بجومه ان لا ينظم غير  
 المعتكف الا نجزة انقام هذا المحضر من هذه الآية تأمل فانه اذا قبل الحرم الذي  
 هو على له يكون الامر باكرام من انصف العلم ولا يلزم منه حصر الاكرام على العالم  
 لا يقال هو كقولك اعتق عبيد الدين ساوياً معنى فان الاعتاق فيه يكون  
 بحسب العرف مقصوراً على تلك العبيد لا نأخذ قول روي في جهة اعتبار الغنوم  
 في الروايات وذلك لا يعجز في النصوص على ما عرفنا **قوله** ان في غير الفرج سواء كان  
 من قبل او من قول حتى يفيد الصوم لا يقال فيكون فاده الاعتكاف في بعض  
 استثناء شرط الاعتكاف هو الصوم لا نأخذ قول هذا الا في تحقيق في القبل  
 ايضاً فيعلم منه ان الافساد بالذات على ما مر اليه الاشارة **قوله** ولان لم يزل  
 لا يفيد الصوم الظاهر ان هذا الكلام يناول المسجدين ايضاً كما اشار اليه بقوله  
 في المسجد او خارجه فيفهم منه كون اللبس خارج المسجد غير مفسد للاعتكاف  
 لغير الحاجة الانسانية **قوله** وان حرم الكل ما استلزمه ان الحوتية تنقضي الحرام  
 في الاعتكاف ولا تنعكس في الصوم قلنا الواطئ في باب الاعتكاف مخطور  
 بالنهي ومخطور الشيء يكون بعد تمام الشيء وحقيقة الاعتكاف اللبس المحض  
 خلاف الصوم فان الواطئ ينافي ركنه فيكون حرمه ثابتة بالضرورة وما يكون  
 بثبوت بالضرورة يتعدى بقدرته **قوله** لزمه بل بالبر لا يقال اذا ذكر اليوم بفعل  
 ممتد يراد به بياض النهار فقط لا نأخذ قول استناد الديالي بهذا صيغة الجمع

في الايام لانه لفظ اليوم فقط قوله وصحة في الصورتين ان مودة التنية والجمع  
 نية النهار بالضمين جمع النواكس **قوله** حتى لو ذكر ما لم يسم رمضان الذي نذر  
 فيه الاعتكاف **قوله** بقاء الاتصال بصوم الشهر لكونه قضاء بعينه **قوله** لقوله  
 صلى الله عليه وسلم علة للعود كما ان قوله للكمال متعلق به والله اعلم **كتاب**  
**الجمع** **قوله** لانه رابع العبادة الخارج بين العبادة المالية والعبادة الى آخرة قوله الخارج  
 بالرفع صفة رابع وفيه اشارة الى وجهي التأثير نقل وعقل اما النقل فكونه  
 متأخر بالنظر الى قوله صلى الله عليه وسلم لم يبق الايام على شئها دة ان لا الله الله  
 الله وان محمد رسول الله واقام الصلوة وابتهوا الزكوة وموم رمضان وجمع  
 البيت الا انه عبر عنه بالرفع وان كان غائباً في نفسه نظر الى ما ذكره بهذا  
 الكتاب واما العقل فلان العبادة الثلاثة المتقدمة الصلوة والزكوة  
 والصوم وكل منها اما بدنية حرف او مالية حرف بخلاف الجمع فانه مركب من  
 اومنية المركب مؤخر عن التسيط **قوله** زيادة مكان مخصوص في ذلك  
 مخصوص الى آخرة ولو قلنا زيادة مخصوصة معروفة لكفى لان خصوصية  
 الفعل تقتضي خصوصية الزمان وخصوصية المكان الا ان صحح بها اهتمام  
 بشارتها **قوله** ولا تعد له واتحاد السبب دليل اتحاد المسبب بخلاف  
 الزكوة فانها تجب مرة اخرى وان كان المال السابق بعينه لان باعقلا  
 حوالا الحول ووجود الفاء تحقيقاً او تقديرية يحصل مغايرة السبب **قوله**  
 بالغور عند ابي يوسف قال في غايه البيان المأمور لو ادعى في الوقت لكن  
 يكون مودياً للواجب اعترض بان هذا القامع اذا كان المراد بالزكاة الزكوة

فانما يذكر في كتاب الصلاة والزكوة  
 والصوم والجمع وانما الجمع في التنية  
 على العلويات والتشديد في الاعتكاف



في الوقت الثاني لا الاول ليس كذلك كما ان معنى القول ليس الوجوب في اول الاوقات  
 حينما يكون التأخير فيه فضاء انتهى وفيه ان المراد بالوجوب الفورى من  
 ومن لم يود لم يسقط قوله اذا اثر الصلوة عن الوقت الاول قيد للنفي فانه  
 لو اثر الصلوة الى ارضه الوقت فالت قبل خروج الوقت لا ياتمه قوله بل  
 جنة المعيار يبرر بوط بالنفي السابق من قوله لا يقول قوله صحيح يصير لو امكن تارة  
 صحيح ولكن وكان الصحيح به الاختلاف الاما بين قارئها يقولان الاعلى انما  
 وجد من يكفي مؤمنة يجب عليه ان **قوله** له زادوا حلة من ايج له الزاد والراطر  
 لا يجب عليه الحج كفا في الخلاصة **قوله** كالسكنى الى ان كان حق الترتيب يقال  
 كالشباب والسكنى واثاث البيت في الخادم لا يثبت دونه ليدون من  
 الطريق فعلى هذا يكون ان الطريق شرط الوجوب الحج وقيل هو شرط الاداء  
 لانه صلى الله عليه وسلم في الاستقامة بالراد والراطة لا غير وفائدة الخلاف  
 بطريق وجوب الاداء فعلى القول لا يجب **قوله** وهو موزع اختلفوا  
 في ان الزرع او المحرم شرط الوجوب ام شرط الاداء على حسب اختلاف الطريق  
 وفائدة الخلاف بطريق وجوب الوضوء على ما تروى في وجوب تنقية المحرم  
 ورا حلة لاداء الحج مع الا بالرادية والراطة وفي وجوب الترتيب عليها  
 للحج معه ان لم تجد حوتا في قال انما شرط الوجوب قال لا يجب عليها شيء  
 انما لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط الاداء قال وجب  
 عليه جميع ذلك وتجدر المصطفى البالغ احرامه فان قيل الاحرام شرط  
 فلم لا يجوز احرام المصطفى قبل بلوغه ان وهو قبل بلوغه صحيح في

اداها وجب عليه قلنا الاحرام وان كان شرط الا انه يشبه الركن من حيث انما  
 موجود في الوجود ما بها فندبر الا ان يقال المراد بالانصال الى القارة في الوجود  
 بل جواز تحليل الافعال المنافية للمقصود للفعل ثم استبعد المكان قوله والخلقة  
 بفهم الجلاء الملهمة وفات عرف بك العناني وسكوة الراوي الملتزم والخلوة  
**قوله** ويلزم على وزن سوزن **قوله** ان الحمد والنعمة نكر عن ابن سميعة  
 وقت محمد ما يجب اليك قال الكسبي لا يتأخر والفتح للبناء والابتداء اولى  
 البناء ووجه كونه لانه اذا كانت مفتوحة يكون التقدير لان الحمد والنعمة نكر  
 ووجه اولوية الابتداء لا يشعر عدم الشكر ولا تحقيق العبودية بل اطلاق  
**قوله** وعندنا يقتل الروم الى الخلفي يقتل الروم **قوله** وشهد طهيان  
 بكسر الراء وسكون الميم **قوله** على حقوه يفتح الخلو وسكون الفارسي  
 ازاروا كما بهندار يود **قوله** دراء الخليم وهو قطعة جدار تقسمه هو  
 الملتزم بفتح الراء الى هذا في شك يقال يبرز من باب ردي **قوله** بخر  
 البينة اطار الجملادة في المشي قالوا اقتسم حتى يترتب الامتنا  
 بالفساد المعجزة الاضغاف وبرز مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وبعده الى بني الحكم بقدر من الرسول الله عليه الصلوة والسلام على  
 مدينة بكسر الراء وسكون الباء الى على سبيلته بعد كل اسبوع الى بعد  
 كل سبعة اسواط عند المقام الى مقام ابراهيم عليه الصلوة والسلام لانهم  
 يردون الابل من الاداء وهو بالفارسية سيار كردن الابل غزاة  
 وهو بفهم العين وفتح الراء الملتزم بالنون وايد بعد العرفات كذا في بعض



خواتم شح الوقاية قوله هذا التبرع احسن من تبرع الوقاية تبرع الوقاية  
يكفي وشرط الامام والاعوام فيهما فلا يجوز العصر المنفرد في احداهما ولا في  
صلى الظهر جماعة ثم اوام الا في وقتة انتهى وللتحقق ان المقصود بيان عدم  
صحة العصر فقط وهذا لا يتعين بما اختاره الشارع من انه لا يجوز ان يجمع  
بين الظهر والعصر فانه يمتثل في باقى الزمان ان لا يجمع العصر فقط وان  
لا يمتثل ما لا يمتثل الجمع ففي التبرع بالمقصود على ما اختاره صاحب  
العقائد اولى **قوله** ودعا يجهد بالظم او الفتح الطاعة والسعي **قوله** الاول  
معتبر بضم الهم وفتح الحاء المملة وبكسر السين وتشديد ما موضع معروف  
عن سائر اللغات **قوله** عند جبل قريش هو بضم القاف وفتح الراء والحاء المملة  
غير متصرف للعدل والعلمية من قريش الشئ اذا ارتفع **قوله** برما جمع فيه  
في الوقت المتقدم فكذلك اصبح هناك الى اقامتين لينة القوم  
على اداء الصلوة التي لم يدخل وقتها بعد وهو العصر **قوله** بغلس الغلس  
بالفتحين والسين المجمة والسين المملة طلة آخر الليل يقال غلس الغلس  
اذا ادأ في الغلس **قوله** هو ان يقع طرف الابهام الى آخره وقبل هو ان  
ياخذ بين السبابتين **قوله** يكبر بكل اى بكل **قوله** ثم قصر التقدير ان تأخذ  
من شعراثة مقدار طلة كذا في بعض شروح اكثر **قوله** يعلم فيها التفرغ  
هو بفتح النون وسكون الراء المملة **قوله** بلا رطل بالفتحين والراء  
المملة **قوله** والا فبرما الى بالوقل والسعي **قوله** ورى الحار الثلاث عدد  
المحصاة في الايام كلها سبعون سبعة لليوم الاول واحد وعشرون

اليوم الثالث والرابع كذا نقل من الثابتة قوله مما يلي مسجد الحيف بفتح  
الحاء وسكون الياء ما اخذ من غلط الجبل وارتفع عن سبيل الله ومنه  
يسمى مسجد الحيف كذا في الصحاح **قوله** الى الخروج من متى الى مكة في اليوم  
الثالث من ايام النحر من نحر الحجاز نزلوا اخر جوان منى يقال يوم النحر النحر  
الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر على ما تروى يوم النحر النحر الثاني  
وهو آخر ايام التبريق وهو اليوم الرابع للنحر الاول ايضا كذا في الزيلعة  
**قوله** ذكره ايضا بضم ثقل هو بالفتحين وقد يروى بكسر الثاني وفتح  
القاف مصدر امن ثقل مثل صفر وصفا والاول هو الانسب **قوله**  
نزول بالتحصين بفتح الصاد المملة وتشديد ما **قوله** ثم طاف بالمصدر  
بفتح الصاد والراء المهملين وهو في الاصل اسم من قولك صدر عن الله  
وعن البلاء والله اعلم **باب القرآن والمنع** **قوله** حتى لو اومر بها  
من دويره انيله فيه ان الاهلاك من البقات موجود في هذه ايضا فلا  
يفكر كونه شرطاً لوجوب الاحرام من داخل المساجد كان ذكر انتفاها  
كما مر في المفرد بكسر الراء من تقابل القارن والمنع **قوله** فيه بحث  
لا تقبل اللفظ الى آخره ويمكن دفعه بان مراد صاحب العناية انه  
بتفسير الاعم على ما جوده المتقدمون لان المراد بالتفسير الفيزيائي  
عداه في الجملة وبهذا القدر يحصل امتياز المنع من القرآن والاواد  
فلا يجب ذكر الشرط فيه حتى تحصل الجمع والمنع على سبيل الجذب  
لشئ يقال قد يغتور من باب قل **قوله** مثله بضم الهم والثاني الثلثة



قطع عضو **قوله** انما كرهه اشارة الى كرهه ابو صيفة الاختيار لا شعاعا على  
 التخليد **قوله** حل من ارامه الى من ارام العرة ومن ارام الحج **قوله** لانهم  
 يرتفع الى لم يرتفع السكين والحراصة في سبيل الله وصلوة الليل ان حراصة  
 اهل الاسلام بلا ارجح صلوة الليل **باب الجنان ايات قوله**  
 يذنب او حل يذنب الخاء المهملة ما يقال له بالفارسي روعن كنج **قوله**  
 ولو طاف له جنبا فذنبه **قوله** يذنبه يوجب قوله ولو طاف له جنبا وجوبه لا انما  
 المنقذة المتعاطفة من قوله ان طيب عضو الحج او اخرج حاجبا لمسبق  
 من قوله وجب دم **قوله** ولا يلحق ما في دلالة اللفظ عليه من التكليف يمكن  
 الاعتداد عنه بان هذه الساحات اكثر من ان تخص بناء على ظهور المراد  
 فان التخليد للنج لا يتصور له معنى صحيح الا بمثل هذا المراد **قوله** الثالث ان  
 المعطوف عليه آتوه والظاهر انه معطوف على قوله فعليه دم تقدير الالة  
 بوجوب الكل على ما سبق فتقدير الكلام وان خلفا في حل الحج او مرة فله  
 دم لا على مخرج من حل **قوله** الثالث ان ظاهر قوله او قبل الاكراه  
 يدفع هذا التوقف سوق الكلام ونحاطف الانية وهي قوله او آخر الخلق  
 او قدم شكل على آخر فعليه دم **قوله** او صام ثلثة ايام يكفر في عامه  
 على صيغة الفعل ولكن لو كان او صام ثلثة ايام يكفر في عامه  
 المصدر المناسب على الجواب من قوله دم او تصديق **قوله** ان يعلل ان  
 يشارقا الى آتوه يعني ليس على الزوج ان يفارق زوجته فلا فائدا كره الله  
 فانه يقول يفارقا اذا فرجا من بينهما وعند زفرا اذا اوجعا وعند الشافعي اذا

بلغ المكان الذي وافعه له اتهما بتذكر ان ما لحقا من الشقة السريعة ب  
 لغة سيرة فيزداد ان نرثا ونحيز ان فلا معنى للافراق **قوله** طعام السكين  
 نصف صاع مبنيا وفرو المقصود توطئة لبيان ما فصل قوله وعرضه  
 انه يصير صيدا في بعض خواش المداية يقال هو على عرض الوجود الى على المداية  
 من ذلك اذا امكنه **قوله** بان صار يذنبه يفتح الميم وكسر الدال المعجمة كونا البيض  
 فاسدا **قوله** وحلبا حلب بالفصحى يعني اللبن ويعني المصدر ايضا  
 من حلب النافذة بجلا حلبا من حلب **قوله** لا يهضم في ذبح الحلال يكونا  
 في عامة النسخ لكنه يحتمل التصحيح المناسب بل الواجب ان يقول اي لا يهضم  
 في ذبح الحلال على لرح مفسره او صيغة الفعل لا يخلو خلافا للحلال يفتح  
 الحاء المعجمة وقصر الالف الرطب من الخشيش والاختلاف قطع الفلأء  
**قوله** ولا يقصد سوكرها من عضو الشجر من باب ضرب اذا قطعه والوكر  
 يفتح النون المعجمة ما يقال له بالفارسي خلد **قوله** والكاه يفتح الكاف و  
 سكون الميم واحد الكاه على خلاف القيلس هو ثبت في الفانات  
 والارض السبعة ما يقال له بالفارسي سلام **قوله** يقتل فله العقلة  
 يفتح القاف ما يقال له بالفارسي شش **قوله** واحدة الحلاه بكسر الخاء المهملة  
 وفتح الهمزة والهمزة طائر يقال له بالفارسي موش **قوله** ويعوض هو  
 يفتح الياء وهم العين ما يقال له بالفارسي شش **قوله** البرغوث بضم الباء  
 ما يقال بالفارسي كيك والواد بضم القاف ما يقال له بالفارسي كسو  
 بضم السين وفتح الهمزة وسكون الخاء المهملة ما يقال له بالفارسي شكر



ثبت قوله انه من الخارجة العضوية بالكون كما شبهه لان الاصل من  
الاكتساب **قوله** ذكره تاج الشريعة وسبغ مثل ايضا **قوله** يجري كل اى كل منها  
فانه جبر الفعل وفي بعض النسخ جبر الغفل والاول انب **قوله** لم يجزه  
اى لم يجزه عنه شيئا يقال جرى عنه هذا الا برأى قضى قال الله تعالى لا يجرى  
نفس عن نفس شيئا **قوله** كوصول الاصل فيكون لوصول الام الى الوصل **قوله**  
لم يشع في شكر صفة لقوله **قوله** واداءه من الحرم اى الحرم ايضا والله  
**باب محرم احصر** اولى من قوله الوقاية قبل خلق وتفسير يكن  
ان يقال كلامه هذا بالنسبة الى سائر الحاج الى الغفل في سائر الحاج الى الغفل  
والتفسير في هذا بالزج **قوله** وتنفيذ الوصية من حكم الدين الى  
فكارتها مقولان فوجبر التنفيذ تسليم المال كما في بناء المسجد اذا اوصى  
به الميت ثمان والوصى قبل تمام بناؤه كمن قول محمد رحمه الله اوفى  
بهما الاعتبار حيث اعتبر الاتمام فيما سبق بالمال المقدر للباقي من  
الثالث الاول كما هو قول ابي يوسف رحمه الله **قوله** الذي طواف فضا  
اضافة ببيانته ويكمل الامية الى الطواف لاداء شكر معروف **قوله**  
اقول ربطا وغيره ما يشاء الى ما قبله يحتاج الى تكلف وانت خبير  
في المساحات المبينة على وضع المراد اختيارها بحقق النظر بين  
يوم النحر وبين الحرم كما احتاج اليه الشارح في تفسيره بقوله اى يعين  
يوم النحر والله اعلم **كتاب الاضحية** **قوله** وهى اسم لما يذبح بها  
يجب على اضاحى بتعبد الباء فيها واما اضحى بفتح الهمزة وقصر

الالف فى جميع اضحاه كما يقال اضحاه وادعى ومنه يوم الاضحى **قوله**  
بسن مخصوص يكن ان يكون قوله حيوان مخصوص مغنيا عن هذا القيد  
عند وجود شرائطها كان المناسب ان يذكر او لا ذكرنا ثم سبنا ثم شرائطها  
الا انه نظر الى تقدم ذات الشرايط وهو الاسلام الى اخره **قوله** لغويت  
وصف القية في البعض وهى المرأة لان حصتها الثمن وهى اقل من  
السبع فيسرى بطلانها الى مطلقان حصته الابن ايضا **قوله** يشتراه  
ذلك الواحد الضمير للمدينة متاويلا الى الحيوان **قوله** ولا يجد الشريك وقصر  
الشراى فشيئا بلانية الاشتراك ثم يجد شركاء لانه لو اشتراها على نية <sup>الانفراد</sup>  
لا يكون مطلقا للقبلى **قوله** الا اذا هم معه من الكافى الكراخ بفهم الكافى  
ما يقال له بالفارسي تايمة ويحج على كرج ثم على الكافى **قوله** ويغوت  
بمضى الوقت فيكون الضيف في السبب والوقت **قوله** لا يطفله  
انما لم يقل يطفله باعادة الجاء لان مثل هذا يكونا لبيان الاستقلال  
والاجابة اليه بهنا دليلا يوم اختصا من عطفه على الضمير المحرور **قوله**  
وان ولد في اليوم الا فحجب عيسى على الاب اما بما له ان لم يكن للطفل  
مال او مال الطفل على رواية الوجوب فيكون معلق الوجوب بال  
الصبي لا بد منه كتعلقه بعن الخراج فلا يرد ما قيل من الطفل للملك  
ملكها بالزايح لا معنى لوجوب الاضحية عليه **قوله** تصدق بعنه اذا  
بام النحر تصدق بالاضحية من له احد من الحالتين اما النذر بان يقول  
في مال النذر فثبت ان ادخج منه الشاة الله تعالى واما الفقهاء



فان ذبح لا يجوز التناول منه بل يتصدق بكنة كذا في الثاني **قوله** والصوم  
 بعد الجهر فدية من قبيل العطف على محمول عاملين مختلفين والموجود  
 مقسم الجميع بفتح الجيم والذال الجمة والعين المزملة **قوله** ما يكون اليه  
 بفتح الهمزة وسكون اللام ما يقال له بالفارسي دينة **قوله** انضم بالفارسي  
 لو استفذ والمراد به ما يعلم العزايضا **قوله** ومنه الطالع بفتح الجيم وشبهه  
 الجيم ما لا قول **قوله** والحض بفتح الحاء الجمة وشبهه الباء فحبل بفتح  
 الحصة **قوله** والثول بفتح التاء النائية اول كاحر من النول بالفتح  
 ويد الجفون والجفاء والعباء والهورا والوجاء كذا وزنا واستفاق  
**قوله** شرط ان يكون قصد الكل الزينة يعني ان اختلاف الجهة لا يفر اذا  
 اتخذ المقصد في الزينة فكذا فيما نحن فيه **قوله** وموكل غيره من الابل  
**قوله** ونسب تركه اي ترك التصديق قال في الهداية ويستحب ان ينقص الصدقة  
 من الثلث ويكفي في سائر الثمن غير الوفاة فان العبارة فيها ونسب  
 التصديق بثلثا وتركه لذي عيال يؤتسعه عليهم انتهى **قوله** ويكن التوفيق  
 بينهما بان استحباب التصديق بالثلث وعدم النقص منه بالنسبة لانه يجب  
 عليه النفقة فانه بارافه الدم يوجد معنى الزينة ويترك التصديق لا يلزم  
 نقصان شيء من نفقة العيال كما قيل في الطحل الامح ان يفيض من ماله  
 وياكل من ماله ما امكنه ويتابع بما بقى ما يتفق بعينه ولا يتصدق منه شيء  
**قوله** كجواب الجيم والراء المزملة ما يقال له بالفارسي ابيان **قوله** استلما  
 كالاطعة تمثيل للنفي **قوله** اي ما يتفق به استلما سواء كان دراهم او شيئا

او كالجهر

كالجهر والحق **قوله** اذا غلط بكس اللام **قوله** ولا يضمن لانه وكبير فيما قيل  
 دلالة قيد لكبير ففيه شائبة التكرار على ما لا يخفى **قوله** ولا يحصل له نالة  
 اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالبيع فيه منع ظاهر قال الجهر والظهار الودع بوجه  
 الغضب لا يتحقق بدون ركنه وهو نالة اليد المحقة فاذا وجد في صورة الاتكال  
 قبل التصرف في نالة اليد فن ما نحن فيه اولى فالتعويض في دفع ما اورده  
 صدر الشريعة ان يقال ان الاصحاء وشدة الرجل بغير ما البيع فان مقتضى  
 الشيء قد تكون من الشيء كما قالوا انا دواعي الوطئ ورام على المعكف كونهما في  
 معنى الوطئ والدلالة على قتل العبد توجب الجناية على المحرم كونهما معني  
 القتل على ان الاصحاء وشدة الرجل غير لازمين في البيع فحقيقة الغضب  
 لا يتحقق الا بالبيع فذكر **كتاب العبد** **قوله** اورد بهما ذكره في كتاب  
 الحج والمواساة في الذكر مع قوله وطال الانجية بالزجاج واقرانه بهما في سائر  
 الكتب المتأخرة في المعنى **قوله** كغيب الا بركا يستعمل في الداهم الضرورية وكذا  
 الله بمعنى مخلوق الله **قوله** ولكن يطلب الغرامة بالغيب معطوف على قوله انه لا يباي  
**قوله** ولا يؤكل ما اكل الكلب فيه بحث فان يسه السئلة اذا كانت بالنظر الى  
 الاكل قبل التعلم فلا حاجة اليها لانها ما قبلها وان كانت بالنظر الى الاكل  
 بعد التعلم فالمسئلة الالبية وهي قوله ولا يؤكل فاء ويكون هذا توفيقا على  
 ما قبلها **قوله** والمحر في بيته اي الذي صان للكب قبل الله فاضر في البيت ثم اكل  
 صيده آخر وعلم حيلة فانه لا يؤكل من هذا المحر عنه **قوله** فانكر لا يندرك الا قتله  
 اداة الاستفهام محذوفة او هو بالية **قوله** لعلى يروا الارض الروام يشترطهم

نقول صاحب الهداية  
 بما قبلنا بالبيع بهما  
 الغضب منه



جمع كانه وهي سكن في الارض من الموزيات **قوله** والنبلجة النبلج بسكون الطاء  
والحاء الملهين بالعارسي **بسرردن قوله** وما نردب بطنه النقب **قوله**  
فروجه مسلم الزهر برنا يعني السوق يقال زهر البعول ساق **قوله** او هندي تغير  
ذات حنة ان ولو كانت ذات حنة **قوله** كما ورد في الحديث وهو قوله صلى  
الله عليه وسلم الا ان تحفة قد وقع في ماء فانك لا تدري الحديث **قوله** او قد يصفى  
العدس في القاف ويشرب بالال الشفط **قوله** وبها دان يجوز صيد ما يؤكل  
وبها دان غيره لو قال في تفسير **قوله** وغيره يجوز صيد ما يؤكل وصيد غيره  
لما كان الكلام على السن واحد وغيره ان يجوز صيد ما يؤكل وصيد غيره لما كان  
الكلام على السن واحد **كتاب الزباج قوله** وتدخل المزدبة والنبلجة  
هذا كلام لا طائل تحته فانه بعد تفسير النبلجة بقوله هي حيوان لينة واذبح  
السك والجواد لا يحتاج الى اذلال المزدبة ونحوها فان قوله الزكوة تحل  
لما كول بين ان المزدبة لا تحل وكانها انما اوردته بها لصد الشبهة  
ولكنه لم يصب فان كلام صاحب الوقاية يحتاج هناك الى مثل التوجيه  
فانه قال حرم ذبيحة لم يذكر فانه بظاهر لا يتناول حرم المزدبة لو اريد  
المزدبج بالفعل بل يختص المذبوح الذي لم يذكر اسم الله عليه بخلاف  
ما يذكره برنا فتدبر **قوله** فانما كما تفيد الحلل تفيد طهارة المأكول وغيره  
لو قال فانما تفيد الحلل في المأكول تفيد الطهارة في غيره لما كان الكلام طابا  
عن لباطنه خلا في الواقع وعدم استلزام الحلل الطهارة **قوله** ولا عمرة  
بالعمرة لان الاصل في هذا الباب انما الدم ولا تعلق له بما **قوله** والمرئ

بنفخ اليم وكسر الراء المصلة والهمزة في آخر **قوله** والودجان بالفتحين واليم  
تثنية الودج وهو عرف في عنق الانسان موقوف **قوله** من مدرك الحشية للرا  
بضم اليم والالف المقصورة جمع مدبر بضم اليم وسكون الال وهي الشفة  
وتحذف بجله اي يحل ما روينا **قوله** فانه الصاد في القطع بضم المنزوع **قوله**  
لو ردد الاثر فيها وارفاقا للمذبح لا يقال يذبح اليلين واحد فان المراد  
بالاثر ايضا الرقاق المذبح لانا نقول نعم الا انه موجب مستقل من حيث ذاته  
مع قطع النظر عن معنى الارفاق **قوله** وهو بالفارسية ولم يورد في  
حرمه ولم يوجد في الكتب ما يدل عليه **قوله** من فري الا ورجع الذي بنفخ العا  
وسكون الراء القطع للاصلاح **قوله** او اعلف قبل ان تصح يذكر الا علف  
مع كونه مفهوما من قوله او كتابيا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنهما  
فانه يقول منادة الا علف وذبيحة لا يحذف **قوله** لا يفر عليه من الزل **قوله**  
واما اذا قري بالجر والنصب فيحرم والفرق ان صورة الرفع يكون محمد  
مبتداء وما بعده جزاء فيكون كلاما منقطعاً عما قبله بخلاف الاخيرين  
**قوله** فوجبهما نحو العيلة التوجيه الى العيلة يكون بعد الاصحاح عادة  
فلا يناسب قوله قبل التسمية والاصحاح فتأمل فيه **قوله** ولي بالبدل  
اي شهد بالرسالة **قوله** والمشهور ان الاثر المشهور مبتداء خبره منقول  
وما بينهما منعتضة **قوله** اذا نزلت خارج المهر الداء الزار يقال نزل البقر  
نذا ونذا **قوله** وان نزل في المهر كلمة ان وصلية **قوله** والصبال كالنزال  
الصبال بكسر الصاد بالفارسية حمله كرون **قوله** لا ينزل جبينين بركوة امه



ما يؤخذ من قول صاحب المنظومة ان الجنيبي مذكور بذكر الله وها قول  
ابن حنيفة عندنا اذ لم يخلقه بذكر الله ويجعل الله الشرا ولم يشرف **قوله** السحابة  
من بغير السحاب المعلقة وفيه الامم وكون الماء المعلقة والغاز والالف الممددة ما يقال  
لما لا يارسي سكر شئت والسحابة بالهاء للمؤنث من ماء والجمع سحابة كذا في اللسان  
وفي الصحاح ان السحابة واحدة من فيجوز اطلاقها على المذكور والمؤنث وما وقع  
في النسخ من بناء الجمع فليس في حكمه لان السباق والسباق على الافراد **قوله** والعدو  
بغير الغين المجهلة وتخفيف الالاء المعلقة **قوله** لا ياكل الشكر ذلك الشئ **قوله**  
المجرب هو بكسر الجيم والراء وتشديد با نفع من الشكر مدور كالترس كذا في رسمه  
الصحاح وفيه في المذهب ولم يرد بالمار المار **قوله** وغير مناسب مما على ما لا يخل  
**قوله** وانما هو ما وصله تقول عدمه الشئ بكسر الهمزة اذا فقدت كذا في الصحاح فهو  
بما على صيغة المجهول لان المقصود من الاستدلال على الجاه لا يقال فيه نوع  
مخالفة لما فهم بما سبق من ان المقصود من الزكاة تبيين الثمن من الثمن الظاهر  
لانا نعلم هذا اذا كان البدن لحم نجس اذا كان جميع الرملة الطائفة في البدن مقوله  
الى طبيعة اللحم فوقع النجس في هذه الحالة لا يحتاج الى غار الدم وتبينه اللحم منه فغير  
**كتاب الجهاد** **قوله** يجب علينا ان يتداهم بالقتال ان بعد بلوغ الدعوة  
فانه واجب لا يقال **قوله** ثم امر بالتقاتل الذين ثم **قوله** ثم امر بالقتال ابتداء  
في بعض الزمان يومهم ان لا يجيب الدعوة لان يقول فرق بين بلوغ الدعوة وفي  
نفس الدعوة والواجب هو الاول على ما سيصير **قوله** بعد من العدو الى  
ملايين بالبعد منهم **قوله** فيجب عليهم اي على المرافعة والعبد فهو لثامن قبيل

فقد

فقد صنعت قول كما او باعتبار الجنس والافراد الموجودة تحت **قوله** خالي لي فتعلم  
الى آخره كان الاولى ان يقول خالي الرب لي فتعلم الياء بفتح الفاء والمجوز على  
ما هو المطلوب المشهور **قوله** هذا الحكم ليس على هؤلاء وكيف يحتمل ذلك في الكفار  
غير محاطين ومثله من بغير اليهم وكون الشاء الثلاثة على ما مر **قوله** للنبي  
عنه وهو **قوله** صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه ولا تغتال قومنا حتى ترعوم  
الى الاسلام لان يهدي الله امرنا على يد يكره لكرهنا طاعة على الشمس  
وعزبت ثم انهم قالوا اتقيم الدعوة الى الاسلام على العتال كان في ابتداء  
الاسلام حيث لم ينتد الاسلام ولم يستغن وأما بعد ما استشرق  
كل شرك الى ما يدعى محمل له القتال قبل الدعوة وتقدم ظهور الدعوة  
مقام دعوة كل مشترك وهو المراد ببلوغ الدعوة **قوله** فيه اولى اي  
في المال اولى **قوله** ان الصغيا اليه لو قال في المن وتناحهم ولو بالان اصغيا  
اليه كفى فان الاحتياج بشتم الصور بين كونه خيرا للمسلمين وكونهم مضطرين  
فيه **قوله** للواجب هو بكسر الهمزة المعلقة لعنه المجازية **قوله** ثم راي نقض للصحة  
يند اليهم فاصح مفعول ثلثة رائين ويند يوجب لو **قوله** حتى ينظر الى المسلمين  
في امورهم الى امور المرتدين او امور المسلمين ايضا **قوله** لا يبيع سلاح  
الحج وكذا الا يبيع الرقيق منهم لما كان او كافرا **قوله** بينا لما ان يند اليهم  
الامام لنقض الامان واوب الامام معطى الامان والامان **باب**  
**المقنم** **قوله** وقسبة **قوله** والا ما من ملوكه لهم اي لا يسلط **قوله** وهم من المؤمنين  
مصدر مضاف الى مفعول اي المن عليهم **قوله** وهم عترة امة العترة



غضب العبد **قوله** لا يبرأ أي صانعا النار **قوله** بخلاف ما شتره به وهو ما  
من مسئلة العتبة والسفينة ورم بيعه بنا وما قبله من قوله وحرم قسمه علم  
بوعلم ايجاب الاثم ولكنه غير ظاهر ولذلك قال في الهداية لا يجوز بيع المغنم **قوله**  
والرقاء بكسر الراء وسكون الدال المملة **قوله** ولا يبعها وتولاها أي ملكها هذا من  
المساكن المتفرعة على الأصل المختلف فيه بيننا وبين الشافعي على ما استدل به  
**أننا** **قوله** ولا عبده حتى قبل ان العبد إذا كان ما ذنونا بالقتال قاتل  
ينبغي ان يكون له السهم الكامل انتهى ودفعه ظاهر فان من أصله الكل  
ان يكون الرق مستقفا ونقفا فالرفع اولى بحاله على ان العبد ما في يده الله  
فيلزم زيادة سهم مولاه على سائر الغزاة وأما الرفع فهو تنقيح في معنى  
السلب لا يبرأ منه زيادة سهم **قوله** الرق بفتح الراء وسكون الصاد الجوهري  
المملة **قوله** اولى الذي على الطريق ذكر الذي اتفقا في فان الظاهر ان الحكم في  
العبد والعقبي أيضا كذلك **قوله** وقدم ادنه القيد وكذا ينال ذوي القربى  
وكذا ابن السبيل منهم والمراد بنو داغم وبنو المطلب **قوله** للبرك وقيل  
يقسم سهم الله الى الكعبة كما روى انه صلى الله عليه وسلم كان ما ومنه قبضة  
فيجعلها للكعبة ثم يقسم ما بقى **قوله** وهو مندوب اليه ان الخث مندوب  
اليه فان الارض **قوله** تعالى حرض المؤمنين للبرن **قوله** لا من أي لا يستحق الامانة  
التخل اذا قال الخ بكسر الخاء رانها ما ولكن الظاهر ان يكون في يده من أي  
لا يستحق الامام في قوله من قبله انما الى آخيه يدرن عليه كلمة في فيما قبله من قوله  
ويستحق الامام في من قبل **قوله** وسليمة ما مع آخيه وان كان حقه ان يذكره

**قوله** فله سلبه لئلا يكون هو وما يستبعد من قبله وهو للكل الى آخيه في خلل  
الحمل المتعاطفة **باب** استيلاء الكفار **قوله** نزلهم النار على ما  
**قوله** ملكوه خلا فالتفتي فان عنده لا يكون مالنا بالاستيلاء لان النبي  
عن الافعال بوجوب الفتح لعينه لا يغيره كما شرعنا وهو الملك لا يقال انهم يملكون  
مما طيبين بفتح الطاء وتنبت الخربة لانهم يحاطون بالخصمات كالزنا فتثبت  
الخربة في صومهم كالمسلم قلنا انما ملكوه لانهم مال غير معصوم في زعمهم لان العصمة  
انما يكون ثابتة مادام محرز ابرارنا فانما زال سقطت العصمة كذا قال  
صدر السيرة وفيه تأمل لا يخفى فانه **قوله** وزعمهم يوم بقاء العصمة في  
نفس الامر **قوله** ان العصمة الى آخيه نفيد استقلوا ما في نفس الامر ايضا **قوله**  
عبد امولنا لوانه مولدته قبل وفي الذي له **قوله** لان في المرتبة يكون اتفاقا  
كما في الحقايق انتهى **قوله** فيه ظهور به بفتح فله فظهرت يده على نفسه  
**قوله** ومكلم ان مالم الذي سوى الذكوة بين اي المدة وام الولد والمكاتب ولو ابرأهم  
في الملك لا يسلم ببعده الا انهم لما كانوا في حكم الاموال بالنسبة اموالنا جعلهم  
هنا كذلك **قوله** في وجودنا مله بوجوب لفا والشرط مع جوابه بران في قوله ثم  
ان الكفارة **قوله** قبل العتة المكفية للعامة الى بعد الاثر ابرارنا والا  
فقبل الاثر لا مكفية على اصلنا على ما **قوله** لو ما وقع في الجمع و  
مشرجه المصنف ودفعه ظاهر لما عن كلام المصنف فانه **قوله** قبل العتة لم يفرق  
لقوله قلت اي اذا اظهرنا عليهم قلت الاملاك لا يربا قبل قسمنا بيننا او لغوا  
الارباب بعينها بعد العتة ولما عن كلام الشافعي فان الفدية **قوله** فوجروا



اموالهم راجع الى اللدباب وفي قوله بايد يريهم الى المسلمين الا انه الظاهر في قوله  
لا ريب بان كان المقام مقام الاظهار برفع التمسك بمصت الحكم قوله لانه  
دفع العوض بمقابلته مقتضى هذا التعليق جواز الاخذ بما لم يدفع العوض  
وكنه يسكنه كذا على ما سبق في صورة الرهبة وان لم يكن شرط العوض الارش  
ان للواجب الرجوع ان لم يكن قبل العوض **قوله** لما مر من الوقت بين ما يكون  
بالعوض حيث يجب فيه الثمن وبين ما يكون بغير العوض حيث يجب فيه  
القيمة **قوله** لان حقه ال المولى **قوله** لان حقه في العين المستعمل عليها  
ولم يرد الاستيلاء على الارش عوضا عنه فالاولى ان يقال لان الاوامر لا يملكها  
شي من الثمن في الملك الصحيح لان المعقود فيه الاصل دون المالك به دليل ان  
قيمه اذا زاد على المسمى لا يجب بخلاف العوض والاشاء الفاسدة فثبت ان  
ما ذكر في الشرح الاما بين رحم وعنده من حقه ربح بافذه بقيمة اعم لان الطرف  
يعبر بمقصور بالتناول فاذا كانت بعض الاصل سقطت فحقت من القيمة كذا  
يظهر من شرح المجمع **قوله** تكرار الاثر هو الغرة مصدر اسير كسب بغير **قوله**  
احد ما ينفذ في قوله ابتاع مستان عبد مستمع بموايه وهو قوله عن عبد  
**قوله** اقامة التباين الدارين مقام الاعتاق لانه اذا زالت ولاية الجدة على  
البيع بد قوله وراهم لم يبق لتخليصه طريق سوى اقامة تباين الدارين  
مقام الاعتاق فاقم مقامه تخليصا للمسلم عن ذل الكفار **قوله** واظهرنا  
عليهم اي قد اسلم العبد **قوله** ولا يثبت الولاء احد صلى الله عليه وسلم لهم  
عقدا الله تعالى ولكن بثوت الولاء لبيت المال لم يشرع والله اعلم بالصواب

**باب المستائمين** لان المسلمين عند سروطهم اي موقوفون عند سروطهم  
لا يتجاوزونه ومنها **قوله** لانهم ما ملكوا شي من الكفار لم يملكوا شي **قوله**  
ولا وقت القضاة على المستائمين لانه ما التزم اليه لا يقال بهذا لايهم الطرفين  
لان المسلم ملتزم فلا يتم الدليل لانا نقول يمكن انما بال بطلان اذ لم نقض  
على المستائمين يجب ان لا نقض على المسلم ايضا سوية للطرفين وتعادلا بين  
الخصمين **قوله** لا التزم الاما الاحكام الاسلام فبانه ان اراد بالاحكام الاسلام  
الواقعة بعد الاسلام فلازم كذا وان اراد بغيرها ففقيه تامل لا يخفى **قوله**  
اي يعطى اليد شي في الاصل مصدر ودي يدي ثم شي بالمال الذي هو يد النفس  
ولهذا صح جمع **قوله** على اعتبار تركها اي بناء على اعتبار ترك العيب **قوله**  
وفي الاستبراء اليه فان قيل مقتضى طلاق النفس ان تحب الدية فكذلك لا  
انه حص منه مسلم لم يجر اليها فيخفى النافع فيه بالقبول والجامع كونهما معا  
في ايديهم **قوله** اي لا يدين من قوله دريت الغنيل اذ يديه اذا اعطيت دية  
**قوله** اذا قتل مسلم تاجر اسير او في بعض النسخ اذا قتل تاجر اسير وليس صحيح  
على ما لا يخفى **قوله** حصل الخطاب بالكفارة في السلم الذي لم يجر اليها على  
ما مر اتفاقا **قوله** يقال له ان ائت سنة او للامام ان يعطيه سنة اقل من السنة  
والامر فيه موكول اي الى رايه **قوله** فيها ونعت اي فوجها بهذه الحفلة ونعت  
الحفلة **قوله** قبل تمام السنة اي قبل تمام السنة المقررة بقوله ان ائت  
سنة **قوله** وللام ان بوقت هذا ناظر الى قول المصنف او شرا **قوله**  
وضع عليه خراجا المراد بوضع الخراج من يد على ان استشه بالخير



سواء كان بتقدير الامام او بمباشرة اسباب الزراعة او غيرهما **قوله** سقوط  
دين كان له قبل لا يخالفه قولهم صار ماله غنيمة لان الدين ليس بالانتمى وفيه  
ان الدين ايضا مال بدل انتم **قوله** الزكاة بانها مال مملوك للميت صافيا  
عن تعلق الغير والدين ايضا زكاة فالاولى ان يقال في التعليل لان المتبادر من  
المال المطلق المال الكامل وهو العيني والعيني غير الدين **قوله** واخذ المراد من  
اي كلمة للميراث اصل ان الوديعه تغير للمودع لان به سبق **قوله** ولو سبق الميراث  
مع انه قاته لو سبق بدون الام لا يظهر فايضة التبعه بالاب فانه يحكم  
باسلامه بتبعه الدار ايضا على ما مر في كتاب الصلوة **قوله** لا اتحاد الدار والموطن  
**قوله** ومعنى قوله اخذ الامام نقل بالمعنى فان عبادة المشق باخذ على ما مر  
انما وكان محل هذه المسئلة وما بعد كتاب الديارات الا انتم ذكروها  
هنا بملابسة ذكر الستائر وظاهر ان الدية انتفع في هذه الصورة وهنا  
على طلاقه مشكل فان القتل قد يكون انتفع والله اعلم **كتاب**  
**الوطاين** **قوله** فيكون بجواز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما يؤهل اليه فان  
مضاف العتق والخارج ما يقدر للانسان في كل يوم ويجعل ان يكون  
الوطيفة على العتق والخارج لكونها منيئة عن معنى التعيين فانما اصل من  
ونظمت التعريفات فبدو في كل تعيين نوع قصر عن التجاوز الى ما  
فوق المعين **قوله** او اجلا هم الامام الاجلا الاخراج والنفي **قوله** وموات اعياله  
الذي قلنا بعض المحققين الظاهر تأنيث الضمير لان الموات مؤنث لما لا يحق  
وفيه ظاهر فان في لفظ ليس علامة التأنيث وكونه مؤنثا سماعا غير

ثابت وكونه عبادة عن الارض لا يوجب ذلك **قوله** اذا قتل مع المسلمين اهل  
الحسين فاقول لا تنافي خواتم المسلمين اعانة لهم **قوله** وما جاء مسلم بعينه بوجه  
التي ينفى عنه عتبه ما اصابه المسلم واخرجنا تابعه لما قرب من الارض العتيرة  
والخارجة وعتيرة الارض واخرجنا تابعه للمسلم **قوله** اذا ملك عتيرة اي  
ملك المالك عتيرة **قوله** وقد اعتبر الطائفة في ذلك ما اعتبره رضي الله  
الطائفة في التوظيف حيث اعتبرها في دارها وتارة غير ذلك فحقن تعبها  
ايضا فليعلم بعينه **قوله** لان التصفيف غاية الانصاف والانصاف  
نصف الميراث **قوله** لا تستقله النساء التعبدية كاستغاثته في استخدام المرأة المستغاث  
**قوله** واما اذا بقى فلا يسقط اعلم ان المراد ان من يرب كل الخارج اما اذا ذهب  
بعضه فان بقى شئ من مقدار الخارج ومثله بان يبقى مقدار درهمين وبقية من  
يجب الخراج وان بقى اقل من ذلك يجب تنصيفه لان النصف عين الانصاف كذا  
قيل **قوله** لان خارج المقاسمة يتكرر الخارج لان تعاقب هذا الخارج ببعض  
الخارج على ما مر انما هو كالعتيرة المعنى **قوله** لان سبب العتيرة الارض التي  
الي آثره لا يقال منه وجوب الزكاة لانها مع العتيرة فلا تنحل الا بالاعتدال  
تحقيقا بمعنى الابتلا ولا اختيار لهم لعدم الضل لا يقال هذا انما يكون  
جوابا عن الخراج لان العتيرة ايضا مع العتيرة حيث قالوا العتيرة التي  
بالمسلم لما فيه معنى العتيرة على ما مر في اوائل هذا الباب لاننا نقول معنى  
الموت غالب في العتيرة لان سببها امر باق كالخارج وهو الارض النائية  
ولهذا لا يسقط بالدين كما سقطت الزكاة به والله اعلم **فصل** **قوله**



في الجزية قوله بان ملك عشرة الاف درهم قبل هو صاحب المال الذي لا يحتاج به الى  
العمل ولا يمكن ان يغير فيه شيء من المال فان ذلك يختلف باختلاف البلدان  
والاعصار انتهى وهذا اوتى لان نصف القادر بالمرأى لا يكون واما في  
الزكاة فقد ثبت بحديث معاذ رضي الله عنه قوله وبتوسط ملك مائة درهم  
وقيل هو صاحب المال الذي يحتاج معه الى العمل ايضا وقد مر الكلام المتعلق  
به فان ظهر عليه فقره وظهر في قبل كان الانسب ان يذكر هذا  
بعد المرتد فان حكمه ايضا كحكم **قوله** وصلى الى قوله فقير لا يكتب لان الجزية  
حلف على النمرة وعصوبة ولا يجب عليهم النمرة بالقتال ولو افاق  
المجنون وزال المانع من خيره وقيل وضع الامام الجزية عليهم وبعدهم  
لا بخلاف الفقير اذا اليسر حيث توضع عليه كذا نقل عن الزيلعي **قوله** لتعبد  
اليهود اسم ملكان من التعبد وفي نسخة الصيغة اشارة الى ما لا يخفى من معنى  
التكليف في اظهار ما لم يكن كاليتي والبناء **قوله** ولا يعمل سلاحا ولا يخلع  
**قوله** ويظهر الكسح هو بضم الكاف وسكون السين وكسر الياء التثنية  
**قوله** كافي بكسر الهمزة وتحقيق الكاف ما يقال به بالفارسي ما لان  
**قوله** على درهم اى ساكنهم لئلا يستغفروا بل لم **قوله** ونقص عنهم على  
اين لا يجهول **قوله** وظاهر انه ينافى بقاء التمسك التمسك اللهم الا ان يراد  
الحج واجتوب بعد تسليم بعد ارادة التأثير ان قيامه بدولة الاسلام بكسب قوله  
لا اعطى فلما ينافى الاتسار **قوله** يلحقه المعرة الامن اكره الله له يلحقه العيب  
من حيث انه بشر وان خص بعض افراده بالعصمة والكرامة **قوله**

والمسلم تعالى منزله عن جميع المعايير فظلال الحال بكذبه ظلاله تنفت الى  
**قوله** وكونه حق الغيابة كونه السبب حق الغير **قوله** حيث توفد منه  
الجزية اى ان كان كافرا **قوله** انما يعمل به في حق الصدوق اى في حق الخو  
الزكاة **قوله** في هذا الحكم اى حكم حرمة الصدقة ولما لمع الى الفقه فانما يحرم  
عن الصدقة لان حرمان لغناه لا شرفه ولم يوجد الغنى في مولاه **قوله**  
وهي ما يكون اى لا يكون في اجزاء استقلال كاجزاء المركب من معاجين  
بخلاف الخوخان اجزاء مستقلة بعضها ببعض **قوله** اما السجدة اذا رفع  
الغدة فذهب اليه هذا وما ينتميه كذا مبنى على كون ما حذر صلبة ومرة  
واما اذا كان اجرة فالواجب ان يسترد ويؤدى على الاشر والايام  
وهو ارفع في رعاية الجانبين ووافق بينة الواقعين خصوصاً في  
زماننا فان لا يحرر ان يعطى غلة التكف الوقف اللين ادى ما عين له  
من العمل والله اعلم **باب المرتد قوله** فكان ابقاءه على الكفر لا  
يخفى ان فيه نوع مخالفة لما ذكره في اول الكلام فان مقتضى **قوله**  
لا يجوز ابقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية او الرق ان يقال يجوز  
ابقاءه فليس المرتد فليس معنى الابقاء قياساً على ابقاء الزوج  
فانه اذا سلمت وعرض على الزوج الاسلام فان يكون بهذا الا بقاء  
**قوله** لعدم قبل الرد **قوله** وقضى دين كل حال  
كسبا اى من كسبه بتلك الحال فان الشئ انما يرتب على سببه وب  
كسب الاسلام المداينة في الاسلام وسبب كسب الردة المداينة



في الردة **قوله** لان كون المرتد مبتلا للحقوق بدار الحرب محتمل فيه في سبيل  
التحليل فلو لا يخفى فانه يلزم منه ان يكون سبيل الخلافات محتاجا  
الى القضاء ايضا وليس كذلك فالقول ان يقال انما اصح لا القضاء  
لقطع الاحتمال لان للحاق الى دار الحرب ليس بحكم لاحتمال العود  
فاذا انقل القضاء به يكون محكما لان الاصل في كل محتمل ان يرتفع احتمال  
بعضه والقاضي كافي المنعوق وغيره **قوله** لبطلان هذه الاحكام الى المقاتلة  
والسبي والشرء وان جاء الى مسلما بعده وماله مع وارثه اخذ الى اخذ  
ذلك المال لكن هذا الاخذ انما يكون برضي الوارث او بقضاء لانه دخل في  
ملك الوارث بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه لا بطريق **قوله** وليس عليه  
قضاء سائر العبادات المحجبة لتكررها وكثرة بخلاف الحج **قوله** فيغيره  
على انفاية ان يقال الاصل والحج الجنب كمن عول عنه في الرقاب دفعها  
لدار الحرب وللملح يتحقق بهذا المعنى في النوان بقى على ما هو الاصل  
وهو الاصل والجنب **قوله** وكسالة لورثتها لا يقال بشكل هذا على  
ابن حنيفة فان كب الردة لا يستبدل الاسلام عنه فيكون بورث  
المسلم من الكافر لا نافعول لا تقرر المرتد على كفره فيجب اتمامه بالقبول  
والجنب فصار وجوده كعدمه الا ان الرقب زال عصمة ماله كما زال  
عصمة نفعه بخلاف المرتدة فان العصمة باقية في ماله هكذا قيل وفيه  
ان مدار هذا الحكم ان كان عصمة النفس الحرة ايضا غير معصومة  
على ما نقل الشارح من النهاية من انه ان قتل احد لا بغير سبب فقاتل

**قوله** برث في السنة اي يرث الابن من المرتدان وللمن الزوجة المسيلة **قوله**  
قطع يده اي قطع يد المسلم لو قبل اي يد المرتد في حال الاسلام فارتد كان  
الكلام عاريا عن ثبوتية التعليق **قوله** حلت محلا غير معصوم فيه انه ان  
كان الاعتبار في السراية برمان الموت فهو معصوم في هذا الزمان لانه لم  
وان كان الاعتبار بما قبل الموت يلزم ان لا يكون معصوما في المسيلة  
الاية ايضا فبذلك طرد تأكيد نصيحتي **قوله** ما بغلت صفة لغلا  
ولكونه عبارة عن التكلم اكتفى بضم التكلم في الجملة الواقعة صفة **قوله**  
بالضمين وباسكان اللام ايضا ما يراه النائم والله اعلم بالصواب  
**باب البغاة قوله** حل لنا قتالهم بدلا قبل ان يقتلوا من  
السلمين **قوله** شخصي **قوله** لم يفعل ما ذكرنا من قتل الجريح وبيع الولي  
**قوله** اذ لم يجزوا بغير الهبة والركن **قوله** بخلاف ما اذا ابروا فيه احكامهم  
فانه انقطعت ولاية اهل العدل ومنعهم فلا يجيب شي وان ظنرت  
على ذلك المصرك في الكافة لا يقال انه بنا في اما ذكره باب المستائن  
من ان المستائن في دار الحرب اذا قتل احد ما الاخر يجب الوبة  
العصمة الثانية بالاراز بدار الاسلام لا يتطل بعرض الرقول  
لانا نقول البذل في المستائن في عارض الشخص ويتبدل لا يتطل  
العصمة الثانية بدار الاسلام وهرنا في عارض الرول وبه يتطل العصمة  
الثانية فافترقا **قوله** فلا يثاب الى لا يعلق **قوله** ولا يثاب مستحق نفع الخلا  
**قوله** ولا صارت عنه اي عن هذا الاصل وهو عدم الكرامة **قوله** فخرج السلمين



ان على وجه البقي قوله ان يعينوه ان ينبغي لهم الاعانة في دفع الغشة ان  
قدر واعلم **باب اجاب الموات** قوله كما اذا رثت نزلت كما نقل  
من المورث لكن الظاهر من القصاص ان يقال انزلت من الارزاق وهو بالفارسي  
زطاب شرمين والشجرة بفتح السين واكر الباء والحاء المعجمة زيني سور  
ستان **قوله** بحيث لا يسمع صوت من اقضاه والمروى عن ابي يوسف ان يوم رطل  
جهر من الصبح من اقضى العوان على مكان عال وينادي باعلا صوته فالصوت  
الذي يسمع فيه صوته يكون قريبا من العوانات وان الموضع الذي لا يسمع منه  
صوت يكون بعيدا **قوله** من غير ان يتم المساة ان يكون تحت او ان لم يوجد  
الاتمام والمساة بضم الميم وتشديد النون ما يقال لها بالفارسي سزاب **قوله**  
على ان التجر لا يغفل الفكر لو كان باذن العام ما يتحقق الاجاب **قوله** للعطن خبر  
مقيم لقوله اربعون يوما عنه وعند هذا للعطن اربعون وللشافعية ثون  
قبل ان التقير في العين واليبر عا ذكره لصلابة بها وفي ارض فيها رطوبة يزد  
كيتا يخول الماء الى الشاة **قوله** خمسة ذراع مست قبضات ويمنع  
العلمة **قوله** والتقدير بخسبائه بالتوقيف اي بالسما من قبل الشارع لا  
بالرأي **قوله** عللا وان يسه ان يزيل بالسد **قوله** وان يافذه بكبس اخفه  
يعني ان يسه بنفسه بلا تعرض للثأل وان شأه باخذه ويكره بالكبس  
بالاضمان الكبس ضد الفتح يقال كبس الثمر اي ضم طرفه من جانب من **قوله**  
ثم يكس بنفسه الى الحاف الاول يكس بعد تغطية النقصان الحاف الثاني  
وان اراد الثاني التوسعة عليه اي توسعة الحريم من الجوانب الاربعة

قوله

**قوله** وقاله ساه التمر ثم عن ابي يوسف ان حريم مقدار نصف بطن التمر  
من كل جانب وعن محمد مقدار بطن من كل جانب وهذا ارفق بالناس  
فمستاه مستاه موصوف خبره لصاحب الارض والجملة والخطاب اذ في ذلك  
لم يكن والله اعلم **قوله** واحدهما الشرب وبكر السنين وسكون  
الراء في اللغة التصيب من الماء في الشرح نوية الانتفاع بالماء سقايا الارزاق  
والآب كذا في العرب فيكون الشرب اعم من الشفة مطلقا لان الشفة  
مخصوصة بالحيوانات ثم قيل في بعض خواش الهندية والقيمة بين  
الغائمين فان الغائمين اذا ارزوا ملكوكا على ما سبق في باب  
المغنم في شبح **قوله** وورم بجمعه **قوله** يشترك جملة ابتداء **قوله** مكرى  
نهر الكرى بفتح الكاف وسكون الراء مثل الحفر وزعمه **قوله** كان بينهم  
جواب ان في قوله يعني ان كان آخ **قوله** لان المعقود الضرف الى المرور  
والدار الكبيرة والصغيرة فيه سواء **قوله** لان تقام العهد ليل  
اي تقادم العهد يكون دليلا وحجة فيحصل ان يدعي فيه الحق بعد زمان  
ايضا **قوله** وسبق شجر او قصر الى من نهر الغر او قنابة او بيرة **قوله**  
جمل الجار كبر الجهم جمع جرة بفتحها وهي ما يقال لها بالفارسي سبوي  
**قوله** على نفاة ظهره الطير بفتح الطاء المعجمة بمعنى الدابة التي يحمل عليها  
**قوله** وفي ملو مجور معطوف على مقدارين قابل الماء الذي في ملك الغني  
بارسلاج والله اعلم **كتاب الكراهة الاحسان** **قوله** لان سائلها  
تناسب بعضها تناسب التفاد كسائل الاكل والشرب بالنسبة



الى الصوم وبعضها تناسب الضمان كمال الكفر والارتداد بالنسبة  
الى الجهاد **قوله** عند هذا الى الحرام اوترب وفي قولنا هذه الرواية شاذة  
لانه ذكر محمد في المبسوط ان له يوسف قال محمد ابو حنيفة واذا قلت  
في شرح اكرهه فاما اكرهه قال التحويل ثم ان المكروه كراهية مستبينة عند  
محمد رحمه الله ما كان تركه اولى مع عدم المنع عن الفعل ويقابل الشرع  
اي كان فعله اولى مع عدم المنع عن الترك **فصل** في بطلان حرم لايه  
خلاف ما ذكره لو قال لتعارض الادلة فيه لكان اولى الا ان يراد بخلاف  
ما ذكره لتعارض بعض الادلة ايضا **قوله** اقول مشاوه عن عبارة الشيخ  
اقول هذه سقط لا طائل تحتها فان المنع استعمال الذرير العفنة والكل  
في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد ان محمدان على زكورا مني حل لانا ثم  
ولما بين ان المراد من قوله حل لانا ثم ما يكون حلها لهما في معنى  
على حرمتها سواء كان استعمالها بالذات بالواسطة وسواء كان مقارفا  
ولو كان الامر لما قال بهذه المسئلة في عبارة المشايخ برون كلمة  
مع اننا واقعة قال قاضيان وبكره الشرب والادمان في ائنة  
الذرير العفنة وكذا المجامر والمكاحل والمداهيل فالاولى ان لا يعم  
على هذه الرواية ويحتمل على ما قال ابو حنيفة رحمه في الاينة العفنة  
انه لا يابس بالشرب في الاينة العفنة والذرير اذا وضع فاه على  
العود في الكسرى والسبر يقعد على العود والخشب دون العفنة  
والذرير انتهى بان يكون الذرير غليظا او متحدا وياخذ بحب لا يبل

يه الى نفس الاينة **قوله** وكذا الاينة المضيبة بالذرير التضييب من العفنة  
واصله ما يجعل في اسفل الباء في الحديث على هيئة الضب ثم شاع  
واستعمل في غيره **قوله** فقال ان وضع فاه موضع العفنة ويلزم منه  
ان يجب الاتقان الخاتم عند شرب الماء بالكف ايضا **قوله** لان قوله  
بالحل والحرمة ما يحصل في ضمن المعاملات لقائل ان يقول هذا لا يرفع  
الا عن بعض عن ظاهر كلام صاحب الكنز فانه مقتود الزنج رجا له وما  
ذكرنا ماء التويل بل انما صح به صاحب الكنز فان اعتبره هذه وتقبل قول  
الكاف في الحل والحرمة والملوك والهيبة والرياسة والاذن والفاسق و  
المعاملة في الديانات فان مقتضى هذا السوفى ان لا يكون الحل والحرمة  
في ضمن المعاملات فانه جعل قوله في المعاملة مقابلا له **قوله** والجواب  
بعدم ما عرفت عليه انه قد عرفت وجه عدم جعله في الحاشية السابقة  
وقيل قول رفا الى آخره لوجعل المسئلة السابقة تفرقا على هذه المسئلة  
بان يقول فغير مجوسي قال اشترت هذا التيم من مسلم في الحل مجوسي في  
الحرمة لكان احسن **قوله** ما عرفت ان العبرة جربة العلة وفيه ان كان  
لما نقل عن النائية من ان حاصل المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يكون سواه  
جزرا وله غير حرير ويزال الابس بهذه الحب وغيره لان التيم يعبر  
مستورا بالحرمة حتى انه لو لم يكن مستورا بغيره والثاني ان يكون له حرير  
وسواه غير حرير وهذا يباع في الحب دون غيره والثالث يكون كل حرير  
وهو اليباع لا يجوز لب غير الحب بالاتفاق وهل يحل في الحب عند



عند له حقيقة لا يحل وعند ما يحل انتهى فان محمول ما ذكر ان لا يكون الا ان  
 للغة الاجرة على اطلاق فيها بل مع اعتبار السرة وعدمه على ما هو المناسب  
 لا اعتبار ليس له ربه عدمه في اطلاق المحل ان كذا ذكر النقان لا يتبادر الى آراء  
 ذهب والحققة فالمناسبة بينهما في سائر المواضع يقتضي ان يكون العقر على اطلاق  
 بالنسبة الى الله **قوله** ولو سلم انه نفس غير محتمل للتاويل لانه لا يعارض  
 قول الرسول **فعله** ولا يخفى ما بين الماخذ من التفاوت وما قيل  
 الرسول وعبرة الجماع الصغير المحتمل للتاويل **قوله** وجار حصة لوفو  
 هو بفتح الواو الماء الذي يقي على الاعضاء وعقب التوفى اذ لم يكن حاجبا  
 في نفوسهم في التفاوت من التكلم مع الغير ان الخطا بالعام البيت  
 اذ لم يكن في نفوسهم الغير والنية بتحصيل المطالبة فليس يتفاد احد  
 الزنايم **فصل** ان امر اي عا ند على ترك شئ **قوله** غنى بفر غنى  
 بضم العين والفاء المجهول من غنى غنى شئ اذا كغضه **قوله** صب  
 في عينه الانك وهو بفتح الهزة والمدح النون ما يقال له بالفارسي  
 اشرب **قوله** تحزنا عن المحرم بفتح الراء الشدة الى عن النظر المحرم **قوله**  
 ومن يريد نكاح امرأه يجوز محلا معطوف على قوله كقاض **قوله** ان بودم  
 بينكما الادم بفتح الهزة وسكون الال لغة والمحبة **قوله** وهو يصل  
 يد او يد معطوف على قاض ايضا **قوله** اذا كان عليه دين مستوف بك الاء  
**قوله** لا احتمال وقوله في ملك الغير ايضا فيه ان لفظه ايضا ليست في مقاما  
 بعد قوله موجود في الاول لا يخفى المتامل يستبرأ بشره من وخنة ايام

لانه عنة الوفاة في الآلة وفيه انه عنة الوفاة للماتم على الميت لا التوف  
 براه الرحم يدخل عليه وجوبا بالاشهر لصاحبه الاقرار وهو براه للموتى عننا  
 زوجها قبل الخلوة وغير ذلك **قوله** فان قيل لا يخفى ان هذا السؤال بعد انتقال  
 عنه براهها كان اظهر لان عند تمام العنة يكون الوطى محتملا **قوله** لا يتاخر  
 به سببه الطائر ان الملامن السبب بهما الملك وقد قال قيل هذا الاثر  
 وجدت قبل عليه وهي الملك والفرق بين العنة والسبب واضحة كسره  
 فيه **قوله** لا تكفي تلك الحقيقة عند الحقيقة رج خلافا لابل على اصحاب الذين  
 من ذكره قبل صحيفة **قوله** وبالثناء ووطى الى لو قال وبالثناء ان ووطى الى  
 لو قال وبالثناء ان لم يعلم عدم ووطى بايعه كان اشمل **قوله** والاشحاح  
 فهو مقدم عليه ذاتا وهذا العذر يكفي وسقوط الاستبراء فتدبر **قوله** ان زوجها  
 البايغ قبل العقبى او زوجها المشتري الى هكذا في نسخ راينا في الآ ان  
 المولى ان سقط قوله او بغيره زوجها المشتري قبل العقبى من البين فالتا  
 قوله الا بعد ثلاثة اسطر او زوجها المشتري قبل العقبى من يوثق به من  
 عن قوله بامية لا يجتمعان لما حاصفة امية فيه ان الجملة لا تنفع صفة  
 للمعرفة الا ان يزداد بالصفة المعنوية **قوله** ابغنى بعضنا بعضا اللجنا  
 بالفارسي دوتا شرن يثبت **قوله** تحلية المصنف هو بالفاء المملة يختم  
 دخول كل مسجد الشافعي دون المسجد الحرام لورود الزم فيه وقال ما كسر على  
 بالجماسة ضم الحكم **قوله** موب الى شيخ الاسلام اي منسوب الى عراه بالعين  
 والرائي الجملة اذا نسب **قوله** وملتقط اي برج اللقيط ويرسي **قوله** في بين



الاجازة قبل الانقضاء المنة لو قال لو اذكر الصغير والصغيرة قبل انقضاء  
 مدة الاجارة لكفى **قوله** اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز لان النفس من  
 المال واذا لم تجر الاعادة في المال ففي النفس اولى **قوله** فلا يكون فيها  
 ايضا كالامصار **قوله** احتراز الى احتياط عن الابق والتمرة **قوله**  
 ليجمع اليه المجاوزون علم الذين يرمون اسباب التفرقة ولكن المشهور انه  
 من باب التفصيل **قوله** لانه فرض قد جرت نفعها وهو وجوب الضمان على البطلان  
 ان ملك **قوله** وللمشركة كراهية الثانية يمكن ان يقال اطلاق معتق غير  
 على العرش كناية عن مملوكة الله تعالى لان العقود على السير بطريق  
 السلطة يستلزم التملك فيكون عبارة عن الملك والقدرة عليه كما قال  
 صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى **قوله** وكذا الحق انما  
 يحتمل ان يكون الحق مصدرا لا صفة شبيهة فالعنه حقيقة رؤسك فلا  
 منع حيث يكتفى قبل **قوله** مدة الجنس الى اخره اجنب العوة يعنى للعاقبة لا لغير  
 بعد اربعين يوما **قوله** ويجوز شارب من الافعا وهو بالحاء المهملة والفاء  
 الفارسية كرده سرقت **فصل** اذا اراد به نفي الشكر كن يقول الحق  
 فيكون من قبيل ويحتمل ان ينوي به لا اذن بل هو مقبول عند الله في المستلج  
 الثمرات واحتقاق الدرجات وان اعتقده وصلية وتقبل لا قول **قوله**  
 بديع سبب البشر لا بد منها من تاويل اما يجعله بدلا من قوله بهذا الدنيا او  
 بعد خبر لقوله فانه سبب العصمة اي هذا الدعا سبب العصمة مغلب يدعاستيد  
 البشر او مثل ذلك **قوله** لان الكافر اجتنى عذرا ف بالله تعالى وابتداء

اي مبتدأ ايما وعرفانا لا يقال البقاء في نفس الايمان دون الرجوع عن العصبة  
 فالحافو والسلم بيان في الابتداء بالرجوع عن العصبة اذا كفر ايضا معصية  
 لا تانقول السلم عارفة باللة تعالى وبما انزل ومقتدر بحكمة المحرمات ويجز  
 السيات فالبقاء بهذا الاعتبار لا يجوز معرفة الله تعالى وتوجهه على الابل  
 السمعى الوارد في حق كل منما كلف في الوقف بينهما وكذا ان تقول والوقوف  
 المقصود من الايمان العمل بقضيا واطاعة العبد ما ينشئ عنه قوله  
 تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فان وقع في زمانا يكن  
 فيه العمل يكون مقبولا والا فلا يكون مقبولا فمثل ايمان الياس شجر  
 عرش في وقت لا يمكن فيه الفناء ومثل مقبولة الياس شجر ثابت اثر في  
 الفناء عند ملاية الهداية **قوله** من يفر بالتوحيد ما عدا اليهود والنصارى  
 فان حكما يحيى بعد هذا **قوله** فان مات قبل ان يسلم بكفا عامة النسخ  
 وله كان يدل ان يسلم ان يسأل اي مات قبل ان يسأل لي سمي تير  
 الحق لكان اظهر ويمكن ان يقال مراده بقوله قبل ان يسلم قبل ان يقول  
 اودت به ركن دين النصرانية والدخول في دين الاسلام **قوله** قالوا ينبغي  
 ان يصير سائما اي في كل من الصورين **قوله** لم تقبل حجة اسبب ارتداد  
 وامراره بشهادة الكافرين وكذلك قبلت في المراءة لعدم وجوب القتل  
 فيه والله اعلم **كتاب النكاح** **قوله** اي يفهم ويجمع فيه ان يحتمل ان  
 يريد به الشاعر المعنى الاصطلاحي سحاره شبيها لخلقنا من فناء متعلق الرجوع  
 بنكوة بل المتبادر بهذا بقية ذكر النساء عقليه فلا حاجة الى زيادة قولنا

اي تعليل القول هنا فاما ويؤيد  
 ما نسب الى قوله عليه  
 السلام نعم انما  
 النكاح



في محله كما زعم في النهاية بجملة ان يكون مراد صاحب النهاية بزيادة الاشارة  
الى ما قالوا من انه يوجد الابركنه من اهلها هذا الى محله اي حكم النكاح وهو  
الاجاب والقبول المعز عنهما كما لا يوجد الا بالعاقدين المدلول عليهما  
بذكر العقد الذي هو النسبة بينهما وبجملة وهو الذي يمثل ذلك الحكم كان  
الحال في سائر العقود كذلك **قوله** ويندفع به ما يدعي عليه ان اعلم ان  
بعضهم لا فهم من العقد في التوفيق النكاح بعقد موضوع الى آخره العقد  
المعنى وظن العقد اللفظي اعني الاجاب والقبول آله خارجة عن  
حقيقة النكاح قالوا بعد البينة ردالة المراد بالعقد الارتباط لفظا ومعنى  
اما الارتباط اللفظي فتقول العاقدان زوجت وتزوجت المعبر عنه بالبيان  
والقبول والارتباط المعنى فالاعطاء والقبول من الجانبين من الجانبين  
بل قالوا لا بد في ذلك من العقد اللفظي فانه ركن في النكاح لا يتم الا به  
كما لا يتم البيع بمجرد مبادلة المال بالمال في الخارج بل ايدى ذلك من  
لفظ بيع واشتريت عند من لا يقول بالتعاطي فلفظه من هذا المعنى  
توهم ذلك البعض ما توهم وليس الامر كما زعم من هذا الصلابة ما ذكره في  
وانت تعرف انه ليس به عليه توهمات او ردك الشارح نعم وعبارة  
بخلاف محتاجان الى نوع بينه الاول ان المراد بقوله جزاء التصرف  
معنا الاجاب والقبول بقرينة قوله فيما بعد هو الاجاب والقبول مع  
في ان مراده بربط الابراء وربط معنى والاشارة ان المراد من الارتباط في قوله  
يربطان حكم الارتباط اللفظي بان يذكر احد بذكر احد اللفظين عقيب

الا انه لما كان الارتباط في جانب العقد  
فظهر بالنسبة الى اللفظ حكمه  
اصلا واشتراط الارتباط اللفظي  
الكلية الاشارة ان يقال كمن  
النكاح هو الاجاب

الاخرى مجلس واحد بقرينة ترتيب قوله فيحصل معنى شرعي عليه ان لو ريد  
منه الانباط المعنى يلزم ترتيب الشئ على نفسه ويحتاج الى تأويل **قوله**  
ثم فهم من قوله لفظ فهم مبنى على صفة الجوهل له فاعلم لم يسم فاعلم وهو  
قوله بعد سطرين ان يكون النكاح **قوله** ثم الفهم مبتدأ خبره قوله ان  
يكونا متعدي **قوله** لفظ تمييز عن النسبة التي في قوله الموضوع **قوله** في الاشارة  
متعلق بقوله يستعمل **قوله** او يبقى معطوف على قوله نفس اي كثر حيث  
بقى ان كان القابل غفيرة وهذا التعبير او بما اختاره الشارع فغير  
قوله يعني الامر فانه موضوع كاستقبال الاول ان يفتر الاستقبال باليوم الامر  
ولم يرد لانه صريح في النهاية بالنكاح بعقد بان يقول الرجل للمرأة انت زوجتي  
على كذا فتقول المرأة قبلت وذكر الامر تمثيل ليس بخبر كما لا يخفى اشارة الى  
ان وضع للاستقبال ليس من الاجاب والقبول فيه لان عدم كونه اجابا  
غير ظاهر فانه قال فيما سبق فالمراد بالاجاب ما تقدم من كلام احد  
العاقدين يسمى به لا يوجد العقد اذا اتصل به القول لا ينافي كونه المستقبل  
اجابا بل يوجب واما كونه توكيلا واثابة لا ينافي كونه اجابا على  
التفصيل الذي مر آنفا ويؤيده كما سيح من قوله نظر الاستعداد بالمائة  
والمتقبل ان يقول الرجل الى رتبة زوجك فتقول المرأة زوجت نفسي  
منك فان التوكيل والاثابة فيه غير ظاهر بل قوله رتبة توكيل فان  
قيل لو كان توكيلا لما اقتصر على الجاهل قلنا هو التوكيل في ضمن الامر  
بالفعل فيكون قوله يحصل الفعل في المجلس فانما قام قبله فقد قام قبل



العتول **قوله** ينبغي ان يقول المحاطب ان من يخطب المرأة في النكاح **قوله**  
 ويتضمن اقرارها بذلك انشاء الجار والجور متعلق باقرار متوسط  
 بين الفاعل والمفعول **يتضمن قوله** في حيانة الابضاع عن التمسك  
 الا بصلح جمع بضع الباء وهي ما يقال لها بالفارسي خرج نزع والتمسك بالثبات  
 المشاة خرق السر والمراد هنا الامانة **قوله** كريمة وتلك اعرض عليه  
 كيف يعتقد النكاح بلفظ كريمة والفرقة يقع به اذا قال الزوج وبيت  
 نفسك كذا اوجب بانه متضمن بلفظ التزوج فان النكاح يعتقد به  
 بالاتفاق مع انه اذا قال الزوج لانه تزوجتي ونوى به الطلاق تطلق  
 ثم قال ويمكن المحبوب بوجه آخر وهو ان يقول ان الرتبة انما تكون من القاطن  
 الطلاق اذا صدرت من الزوج والكلام فيما صدرت من المرأة ثم قيل في  
 يجب بان يقال الكلام فيما اذا كان المورث مغايرة للمورث <sup>الحقيقة</sup>  
 وفيما ذكره المثال ليس كذلك انتهى في كل ما ذكر بحث لا يخفى والصواب  
 في المحبوب ان يقال ان التزوج في الرتبة وما يشتملها الفاظ تنبئ  
 عن التملك ان نسبة من جانب الزوج يكون شافها وان كان الزوج الى  
 جانب الزوجة يكون طلاقا فان اضافة المملوك الى من يصل الى  
 مالكه تملكه اضافة الى نفسه يكون رد او هو ظاهر لاسته ثم ان ذكر  
 المهر والا بالنية واعترض عليه في مواضع الفقه ان النكاح يعتقد  
 بالالفاظ الموضوعه لتعميل العين حالا ان ذكر بانه لا بد من النكاح  
 من الشهود ولا اطلاق على البناء الا ان يقال لا يعتقد الا بالتصريح

بمن

بالنية

بالنية لكنه بعيد لا يخفى او يدعى كفاية وجود النية في نفس الامر ولا يشترط  
 علم الشهود بها او يوافقها فلا في الظاهر انتهى وهذا الكلام غريب فان  
 تملك العين في مقام النكاح مجاز عن التزوج بجانية بقضية الحال فبعد  
 بهذه المرتبة كيف الكلام عن النية وكيف يخفى النية عن الشهود **قوله**  
 لا تزا وضا لتعميل النفقة حكى عن الكرخي انه قال يعتقد بلفظ اللهاؤ  
 لان المملوك بالنكاح متفقه البضع والاجارة وضعت لتملك النفقة  
 والامح انه لا ينعقد لان الاجارة ما وضعت لتملك النفقة موقتا  
 والنكاح ولا ينعقد الا موثرا ثم ان صحة العقد برهن الالفاظ عبدا  
 يمينا واما عند الشافعي رضي الله عنه فالامح انعقاده بلفظ الرتبة  
 مخفى بالني على الله عليه وسلم فيه ان امكان المعنى الحقيقي شرط عندنا  
 وبيع الحق لا يبيع بحال فينبغي ان لا ينعقد بلفظ البيع عندنا ايضا  
 الا ان يكون سببا في صحة بيعا فكان الحق ما يبيع بغير هذا الاعتبار انتهى  
 وفيه ان بعد النية لا ينبغي الحجة وكلامنا في صحة البيع مع وضع الحجة  
 فتأمل **قوله** وشرط سماع كل منهما لفظ الآخر حقيقة او حكما كما اذا كتبت  
 رجل واشهد جماعة فاصولوا الكتاب الى المرأة فزادته عندهم فقبلت  
 ينعقد النكاح لان الكتاب كالمخطاب عند الغيبة **قوله** فاجاد عليه  
 صاحبه اي ان شاهد الآخر لم يجز لان التسليم من القاعد لم يوجد **قوله** وانما  
 الغاية مكرمة الاداء اي ان وقع الاثبات من الزوجين لا تقبل شهادة  
 هؤلاء في حق الاثبات والالزام **قوله** وان لم يثبت النكاح بهما وان لم



وان لم يثبت النكاح بهما وان لم يكتج الى ذكره بعد ما علم المقصود من  
المسئلة السابقة بقوله لان كلامهم اهل الولاية الا ان ذكره توطئة  
لقوله ان ادعى القريب وكذا الحال في قوله كما صح نكاح مسلم الخ ولمذا  
ينزفح بانه غاية ما قبل ان المقصود من الشهود اما الشاهد فقط  
والاثبات عند الاحتجاج او كلاهما معا والا فلا يجب ان يشترط  
الحجة والركورة اصلا والتكليف والاسلام في نكاح المسلمين ولا  
والثالث بوجوبان عدم الابعاد بشهادة المحدثين فالأظهر فيه  
قول الشافعي رحمه الله وحاصل الدفع ان المقصود بالاشهاد مع  
التعظيم بامر النكاح وذكر لا يوجد اهلية لتحمل اصل الشهادة اذ لا تعظم  
مخضو رجاء من الكفار والنسوة فقط **قوله** فان الاب الواهر  
انتقل عبارة الوكيل اليه وطولب الفرق بين هذه المسئلة  
وبين ما اذا وكل رجلا ان يزوج عنه البائع فوجه شهادة رجل  
والعبد حاضر فانه لا يجوز مع امكان جعل العبد مباشر للعبد كما  
لو باشر المولى عقد تزويج العبد عند حضرة العبد مع رجل آخر  
فانه يجوز واجيب بان العبد لم يكن موكلًا حتى تستقل الوكيل بخلاف  
ما اذا باشرة لا يقال المولى ليس بوكيل عبد يجعل مباشر للنكاح  
بنفسه فكيف يستقل مباشرة اليه لان العقد لما كان له كان بمنزلة  
الموكل بخلاف ما اذا كان العبد غاليا لعدم امكانه مباشرة اذ في  
العناية واعتراض عليه بانه اذا جعل بمنزلة الموكل لكونه العقد لا يتم

الفرق المذكور والظاهر ان سبق كون المولى موكلًا لا ينافي ذلك المجعل كما لا  
يخفى انتهى والجواب ان التصرف كله للمولى فاذا جعل المولى نفسه مباشر  
للعقد يستلزم هذا جعل عبد موكلًا وجعل نفسه وكيلًا واذا وكل رجلا  
آخر نفسه موكلًا لا يكون يجعل العبد بمنزلة الموكل مساع فيما ذكرنا يعلم  
قوله والظاهر ان سبق كون المولى الى آخره في خبر المنع **قوله** والوكيل  
مع الرجل والمرأتين شاهدان واذا وقع التجارة حدين الزوجين  
في هذه المسئلة فلم يباشرا بشهود وتقبل شهادة اذ لم يذكر انه مقف  
بل قال بينه امرأته يعقد صحيح وان بين لا تقبل لانه شهادة على فعل  
نفسه **قوله** وان لم توطا الام يمكن اعادة النسخ الا ان الام وقعت  
سروا من القلم النسخ فان الصلح بان بولي الزوجة على ما شاهده  
السابق والسياق **قوله** لما تقرر ان وطى الامهات يحرم الثبات  
فان قيل ما السب في كفاية النكاح في تحريم الامهات دون تحريم  
النبات قلنا كانه رجل الى اصل من تعلق الفرع باصله اقوى  
من تعلق الاصل بفرعه يعني ان سرية الحمة من النكاح النبات الى  
الامهات منبهة على شدة تعلق بين وعدم سرية ما من الامهات  
اليها بل توقعا على وطئ ما بينته على عدم شدته بالبينته الى ذلك قوله  
اصل المسئلة بشهوة ولو مساجبا بل ان وصل حرارة البدن الى  
يثبت الحمة والا فلا ولو مستفان ل لا يجب لانه يتبين بالانزال  
انه غير ذاع الى الوطئ كما نقل من شرح ابن الملك كنهه لا يخلو عن المثال



فان دواحي الشيء اذا اجتمعت مقام الشيء تكون في حكمه سواء اقصت اليه  
اولم ينقص حكمه دواحي في الامام والاعتكاف فانما وجم وجد الوطى والامر  
اولم يوجد كالنوم فانه ناقص للوضوء في الحدث اولم يخرج على انه يلزم منه  
ان لا يثبت حرمة المضاربة بين الرجل ونبت حنة اذا ست وانفتحت  
الشهوة في قلبه مع عدم احتمال الوطى **قوله** انها فرضت ذكر قبل ذكره  
في المجموع والزيادات ان الجمع بين الامة وسيد فاجاز لان المراد ان  
حرمة الجمع ان يكون موثقة وهذه الحرمة موقفة بزوال الملك انتهى وفيه  
انه لا صلابة الى التقييد في هذه الصورة فان حرمة الجمع مشروط بطل  
من الطرفين على ما ذكره صاحب الفتن قبل كلامه بهذا واذا فرضت  
استهذه ذكر الاجم سواء اعتبر عرض النكاح الغير المؤثر لا تحصل  
الحرمة **قوله** ان لا يحكم تزوج المنظور الى فوجا كذا في النسخ الموجودة  
لكنه يحتاج الى تقدير مضاف الى لا يحكم تزوج اصل المنظور الى فرضها  
على ما يروى الظاهر من سياق الكلام وكذا الحال فيما بعد من قوله  
يحكم هي تحم اصلها فان الزنا لا يوجب الحرمة في التزوج وكيف  
بالرؤية **قوله** في النكاح لصدره عن اهله الى آخره اعلم ان الفقهاء قالوا ان  
النكاح ووطى حكما لكن قولهم بهذا في هذه المسئلة مشبه بما قالوا  
ان من الشيء قد يكون رافعا شئ وقد يكون دافعا له والوطى الحكمي  
المتحقق في ضمن النكاح في معنى الراجع حيث يمنع الناس الحقيقي  
ولا يقتضي الفرق بخلاف الوطى الحقيقي فانه بمنزلة الراجع يقتضي

الفرقة بينهما فاذا وجد النكاح مع الامة الموطاة التي هي اختنا منع الوطى  
كما يمنع في غير الموطاة منكوبة كانت او مملوكة ولا يوجب الفرقة واذا اريد  
الوطى حقيقة فهو يوجب الفرقة بهذا في ملك الدين واما في ملك النكاح  
فالوطى الحكمي ان فيه لا يكتفيان ايضا كالحقيقيين ثم وبما ذنا الزرع  
مشبهات ورد منها بهما ما قبل اذا ثبت حل الوطى وكون النكاح قلنا  
نقاه الوطى بعد وجود النكاح لا يقع على تحريم الامة للزوم الجمع بينهما  
وطا وكيف ولو كان النكاح كالوطى الحقيقي في جميع الاطام لكان نكاح  
الامات كما فيه حرمة المضامين ولم يتوقف على وطى جامع ازا متوقفة  
عليه **قوله** لان المنكوبة موطوءة حكما فيه منقشة فان كون النكاح  
وطا حكما يوجب عدم صحة النكاح ابتداء على ما ترى في الاشارة للمهم  
**قوله** ولا يجوز التزويج في الزوج لا يقال بهذا مستند بالنسبة الى ما تقدم  
من قوله ولا وجه الى التعيين الى آخره لانا نقول قوله لا وجه بالنظر لابتداء  
الاحوال وقوله ويجوز بالنظر لابطا **قوله** لا يبعد نال لا يتجاوزا لانا لا  
يعاوضنا في دعوى المهر ثالث **قوله** ونصف مهر لوقبله وتساوي سببها  
اعني عند تساوي سببها فهو حال بتقدير قد او معونة معطوف على  
الشرط ان لو كان قبل الوطى وكان مهرها متساويين والثاني اظهر  
بقونية قوله وان اصلها **قوله** لا يتزوج الامة واحدة لانه عنده  
نكاح ضرورة فيقتصر على الواحدة **قوله** وتتحقق النفقة عند البلوغ كان  
المناسب ان يذكر الاختلاف في اسحقاق النفقة او لا كما نظرها



قوله او زنا هذه المسئلة لا يحتاج الى ذكرها لكونها متقدمة من قوله وجعل  
من زنا الا ان يكون توطئة لبيان عدم وجوب الاستبراء فكان اللابن  
ان يكون قوله انه ان بقاء من المتن ولم يوجد له علامة في النسخ **قوله**  
لان غير طبع اذا ضم الى البيع المراد من غير البيع الذي لا يكون مالا  
فان العبد اذا ضم الى متبر بفتح المبيع في العبد على ما يبيح في كتاب البيع  
**قوله** اي لا يبيع نكاح المولى امه لان ملك المتعة ثابتة للمولى قبل  
النكاح فيؤدي اثبات الثابت والنكاح المراءى عبيدا لانه يقتضي  
الى الجمع التافين لانه ما كره له فلو صح النكاح لصلح المملوك  
مالكا والمالك مملوكا واعتبر عليه لان هذا مناف لما هو ظاهر في  
فصل الاستبراء من انه لو شري امه بتر وجها احتباطا واجيب بان  
المقصود بهذا نفي الجواز مع ثبوت الاحكام كما ينهم من كلامهم فلا  
ينلف بمجرة التجوير للاحتباط مع عدم ثبوت الاحكام انتهى وهذا  
الجواب يرتفع عليه انه ان كان المراد بالنكاح المولى قبل استبراء  
على ما توافق الاستبراء فهذا النكاح السبب لانه لا يثبت له  
بعد وان كان المراد به نكاحا بعد الاستبراء فغا شبهة حرجتنا و  
احتياطنا عن الوقوع في الحرام فهذا ليس نكاح السبب لانه بهذه  
الحشية ايضا فندبر ولهمنا قيدت الكتابية بهنا بما ذكرنا في قوله  
لا كتابية لنا فان قيل للخاصة الى هذا التقييد فان قوله عايدة  
كوكب يفيد كوزنا مشتركة قلنا ان تكون عبادتنا له على وجه التعظيم

سجودنا الى جهة الكعبة على وجه العبودية **قوله** او نقول هو في موضع  
النفي فتبين ان الوطى بهنا على تقدير صحة عموم المشترك او صحة الجمع  
بين الحفينة والحجاز ولكنها غير صحيحة لان قول بجل النكاح  
على معنى اعم وذكر ان نقول نفي صحة النكاح والوطى لان الغاية من  
وطى النكاح ذكر فتبين الوطى في الملك البيهني يثبت بدلالة النص  
قانه مؤخر ايضا ثابت النكاح قبل الحمل مانع في الجملة الفاسد الضعيف  
مانع في الجملة ايضا فيقال لوجود المناهضة انتهى وفيه ان هذا الكلام  
شكوكون كل من يدين الشين على ناقصة للمنع وليس كذلك بل  
العللة الساتمة له الحمل ولا تأثير فيه لكونها فراسة ضعيفة لا تأثير  
لكونها فراسة متوسطة بل الحكم داير على وجود الحمل الثابت بالنكاح  
وعدمه فتنبه **قوله** او ضيقه لا يثبت يرتفع عليه من سبب مقدم زوجه  
وهارت واسلاما عقيب سبب **قوله** ويوان يقول لامر الله المنع بل  
كزامقة بكذا من المال اذا كان الغالب ان يعقباى تلك المدة فالشك  
صحيح لوجود التأييد معنى كذا روى الحسن بن ابي يوسف **قوله** لم يقل  
الموقت كما قال صاحب الوقاية بناء على ظهور المراد بناء على قوله قال  
معطوف على المضاف اي لا يبيع نكاح المتعة ولا الموقت منه والمضاف  
اليه اي فلا نكاح العقد الموقت على ان يكون اضافة النكاح اليه  
كأضافة علم الفقه على ظهور المراد فيه **قوله** وقال فلان قبلها لا يبيع  
النكاح بكذا في نسخ راينا لا ولكن لفظة النكاح ليست في موضعها بل



المعجب ان يقول لا يبيح التعليل لو يقال كلمة لازمة في لا يبيح والا يعلم  
**باب الولى النكح قوله** لانه علة الاحتياج اليه الى العلى **قوله**  
الا في مواضع مخصوصة وهي اربعة وعشرون موضعاً بقرينة على ما ذكر  
في الفصول العادية **قوله** ليظهر رغبته عنه يقال رغب فيه اذا مال  
اليه ورغب اذا تحول عنه **قوله** لا ينقض عن المهر الا الغرض فوقه اي فوق  
النقصان بقضى الاب والجد لا يكون الا عند فائدة اعظم مما ينقض  
**قوله** اي اذا قال الزوج للبكر البالغة قيد بالبلوغ لانه لو كانت  
صغيرة وزوجها الولي ثم بلغت وادعت ردة النكاح حين بلغت  
وكذبها الزوج كان القول قوله لان عقد الولي ناض عليها والظاهر  
وبقائه وهي بدعواها الفسخ زيدا بصله فلا يقبل قولها بالاجته  
وذكر الامام الترمذي انهما ان اقاما البينة فستأوى **قوله**  
للعلى نكاح الصغير والصفية خلافا لما نكح في ان ما لا يكون جليز  
اذا كان قال بعضهم الزيادة والنقصان لا يجوز اصل النكاح صحيح  
لان المانع بينهما من قبل التسمية وفاد لا يبيح صحة النكاح  
لو تركا املا وتزوجا بغيره وخبره والاصح ان النكاح لا يبيح عليه  
شتم اللئمة السرفسي وفخر الاسلام وصاحب الهداية وغيرهم من  
العلماء ولعلم من هذا ما في التلويح من انه لو تزوجها الاب والجد من  
كفو او بغيره فاحتمل ان يكون عدلاً حتى يكون لها الفسخ بعد العلم  
بالنكاح واذا تزوجها الاب او الجد من الفو بمهر المثل لم يكن لها الفسخ

لكمال

لكمال النظر ووضو الشفعة ولو تزوجها غير الاب والجد من غير كفو او بغيره  
فاحتمل ان يبيح هكذا قبل لكن ما في الشرح يوافق ما نقل في التلويح من جواز  
نكاح الاب بالغير الفاضل او بغير الفو واما ما وقع في كلام صدر الشريعة في غير  
بيان النكاح بالغير من انه ان فعل غيرهما فلها ان يفسخا بعد البلوغ  
فمنه الى صحة النكاح غير الاب والجد بالغير الفاضل وهو مخالف  
الروايات الواقعة في الكتب الا ان يحمل كلامه على الا نكاح ملا غير  
والكفو بعيد **قوله** والظاهر انهما قصدا بالقصد وفيه ان العقد  
لا يستلزم الوقوع والابا بقبح حال الصغير رعاية الشان دون الاول  
**قوله** اذا كان ذلك العقد بمهر المثل وكفو لم ينقض الظاهر ان هذا على قول  
ابن حنيفة فان عندنا لا يبيح النكاح بدون ما ثم قال ان المفهوم بما ذكر  
في الهداية لزوم على الاطلاق فان عبارتها هكذا كمالا الراي  
وافر الشفعة فيلزم العقد بما شرتهما كما اذا باشره برضاها بعد  
السلخ وكذا المفهوم فيما سبق من كلام الشارع مطلقا للزوم وهو  
قوله والصحيح ان الزوج اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكفي لانه  
لا ينقض عن المهر الا الغرض قوله وبالجملة لم يوجد نقل يدل على  
هذا التقيد الذي ذكره الشارع **قوله** صار الفسخ بالبلوغ في اشارة الى  
ان الوقعة بخيار البلوغ او العتق ليس بالقابل فسخ لانه يقع من  
الائنة والاطلاق اليها والامرة تظهر في الشان الاول عدم وجوب  
نصف المسمى لو فرقت قبل الرضول والثاني ملك الزوج بتطبيقا



ثلاثان نلج بعد **قوله** اذا اشترط الفقرة بالقضاء ومات احدها  
قبل بلوغ اولاد ورثة الآخر في هذا التقدير نوح فرزع فان المناسب  
ان يقال اذا اشترط الفقرة بالقضاء فلو مات احدهما قبل القضاء  
ورثة الآخر اختاروا ولا فان مضى الفادة في الترخيع بيان عدم تأثير  
الاختيار قبل القضاء فتدبر **قوله** ثم ان الزبلي قال يجب المهر كله  
وان مات قبل الدخول وقال في المحيط ان مات احدهما قبل التوفيق  
ورثة الآخر لقيام الزوجية وورثة فرقة بغير طلاق ولا مهر عليه  
ان لم يدخل بها وان كان دخل بها قلنا السمي وبينهما مخالفة  
ظاهرة والا قرب ما ذكره بكذا قبل والظاهر ان قول صاحب المحيط  
وهذه فرقة آخ كلام مستأنف بيان للفرقة والحياة فالمخالفة  
بين الكلامين غير ظاهرة فتدبر **قوله** فان قالت الحمد لله تعالى اخترت  
فهي على اختيار ما يعني ذكر الحمد لله لا يكون مانعا للاختيار كما يكون  
السلام على الشهود مانعا على سببي **قوله** ولا ينبغي ان يترك ما شئت  
الشدي بضم السين المرملة يقال ابل سئى الى مهلة قبل ترككم سها  
بان يكلف الا وليا بالتعليم لا يفيد عدم معذوبة المولية انتهى و  
الحجوب ان الظاهر من حال المسلم ان لا يترك امر او اجبا عليه فروع  
التفصيل البراءة على ان المعصود الفرق بين العبد والاحرار في الجملة  
وهذا بتعليق الوجوب في المحنة كتصلي ذلك **قوله** واضربوهم  
اذا بلغوا عتوا حاصل الاستدلال بالحديث الاكراه على الصلوة والامر

بطلان بطلان على وجوب تعلم سائر احكام الدين لكون الكل مشتقا من هذا  
المعنى **قوله** لا يبطل بلا صريح رضاء او لادلة وهو اظهر من عبارة الوفا  
وهي بلا رضاء صريح او دلالة فانما تحتاج الى التاويل بل يجعل قوله  
او دلالة بمعنى المفعول ويجعل معطوفا على قوله صريح **قوله** لا يثبت  
بأبشاث الزوج اي ليس كالشجر في الطلاق كما في قوله اختار منك  
ولست بكراحتي يبطل اختياره باده سكوت **قوله** فان التقويض  
هم المقصر عليه ان التقويض هو المقصر على المجلدات باعتبار تأثيره او  
بكونه بمعنى الغرض فتدبر **قوله** وهو ذكر ينقل الميت آخ الطائر ان العصب  
يرتد تناول النسبه والسببه على ما سيشرح اليه ومعنى العاقبة فيكون  
انني فنقول ذكر بان ان يكون خارجة عن التوفيق **قوله** ثم ونتم الى لومى  
الوصى الى آخ **قوله** ثم الولى بعد العصبه المذكورة الام ثم الاخت للاب  
وام الى لا يقال هذا مخالف لرواية قلن فان والاقرب عند  
ابن حنيفة الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن  
الابن ثم بنت بنت الابن ثم الاخت للاب وام ثم الاخت للاب  
ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العات والاحوال والحالات  
واولادهم على هذا الترتيب واذا اجتمع الجد الكبر والاخت فخير الجد  
الولاية للجد انتهى نعم قال في الخلاصة الاخت تعظم على الام حال عدم  
العصبه لانها من قوم الاب لكن يبق الكلام عليه ايضا بالبنت بنت  
وبنت الابن فانها قوم الاب لاننا نقول الكلام في اشخاص الصغير



والصغيرة ولا يبعد فيها ولاية بنت الابن ولذا قصر الكلام في الشرح  
على الام والاخت ولعل الكلام صاحب الخلاصة ايضا بالنسبة الى  
تزيوج الصفار **قوله** ثم السلطان ثم قاض في منشور هذا قبل هذا  
لا يخلو عن ركاكة لان حال السلسلة استقلال الولاية لكل واحد منهم  
على الترتيب لا بطريق النيابة والامر بين القاض والسلطان ليس كذلك  
انتم ويمكن دفعهما بان لا نسلم ان النيابة في السلسلة غير معبرة فان عينة  
المعنى ولاية بطريق الخلاصة على ان قوله ثم لوصيهما ثم ثم صحيح  
فيما ذكرناه **قوله** وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حضور المقصود  
بالخلف كالصلوة بالنسبة **قوله** فانما لا تعاد عند القدرة على الماء وان  
كان الوقت باقيا **قوله** فلم ينفى من ليس ابى بسم لا يكون لغوا  
له ذلك ومن له اب واحد لا يكون كفوا لى ابوان ومن له ابوان لا يكون  
كفوا لى له آباء **قوله** لان التعريف يقع بالا بوجه الى التعيين عند  
اثبات النسب وغيره انما يكون بذكر الاب والجد **قوله** فليس سق  
كفو الصالحة او بنت صالح لو اکتفى بالاولى كان احسن لان بنت  
الصالح اذا كانت قاسقة يكون كفوا وروى عن محمد اذا كان الناسف  
محترقا معظما عند الناس كاعوان السلطان يكون لغوا **قوله** للبناء  
القالحين وقبل عليه الفتوى **قوله** والسفقة ان يكسب كل يوم مقدار  
ما ينفق عليه كذا في الكافي وفي الزخيرة لو كانت الروجة صغيرة ولا  
يطبق الجميع فهو كفوا وان لم يقدر على النفقة **قوله** للجماع الغني ماء

عرفت ان العلاء غير معتبر يكون كفوا على هذا التقدير **قوله** كما اذا زوج  
امية مثلا لموضع التهمة **قوله** اذ لا وجه الى الزام كليهما وعن ابي يوسف  
اوانه لا يفتح شراح احدهما وعليه البيان كما لو طلق احد زوجية وبك  
قبل البيان فالمر واليه لهما وعليهما علة الوفاة الشهور ان  
تفصح الشراح في المجهول يتعلق بالبيان وانه لا يفتح بخلاف الطلاق  
لانه يكمل التعليق كفا في الكفاية **قوله** لا يشترط ان يتكلم بهما بل الواصر  
اذا كان وكلا منهما يقال زوجا اياه كان كافيا فان قيل لا يترقى الشراح  
من عقد العقد ارتباط فلا يترقى من شئ يحصل ذلك يتعلق باصرهما بالله  
قلنا بهما ايضا شيان يجب المعنى فان قول الوكيل زوجا اياه بمعنى  
اياه بمعنى زوجا من جانب موكلته قبلت من جانب موكله ولا لا  
اذا كان احد الجانبين خفويا لان العقد لازم اما صورة او معنى  
فتنب **قوله** ادنت امرأة لرجل او تزوجها الى ان يتزوج ذلك الرجل  
تلك المرأة **قوله** فلا يحتاج الى القول اي بالهبة وان وجد ضمنا على  
ماتر وان كانت رجلا تزوجها الى ولم تعين شخصيا والله اعلم بالصواب  
**باب المهر** **قوله** لى وزن كل عشرة سبع مثاقيل ذكر البحث  
المتعلق بوزن سبعة مثاقيل في باب زكاة المال **قوله** ونصفها  
وجب نصف المسمى بطلاق قبل الوطى والخلو قال محمد لو اذ بهب  
عدد مترا دفعا ثم طلقها قبل الدخول بها والجملة بكمل المهر لانه يعمل على  
الوطى فينا كدبه المهر وعندنا بنصف بالنصف لانه طلاق قبل الدخول



كذا في الثاني **قوله** وفي الشارح كذا في الثاني وبالعين المعجزة والراء المطلقة  
**قوله** فغير لا يستحق الحزمة من المثل **قوله** وترجع على الزوج بيمينه  
 حزمة وجب الزوج بين حزمة الزوج وحزمة حرازان حزمة الزوج لا يحق  
 بالعقد لا استلزامه قلب الموضوع وهو لزوم كونه خلافاً ما كونه  
 محذوراً لأن الزوم سلطان امراته فيلزم مهر المثل بخلاف حره وحر فارتأ  
 يستحق بالعقد فيلزم فيتم **قوله** فالصحيح ان يسلم لها اجماعاً ولا يلزم  
 قلب الموضوع لأن الزنى والزنا من باب القيام بامور الزوجية وليس من  
 باب الداء والرهان كالحزمة **قوله** وله كان الزوج عباً كذا لو وصلياً  
 لا يكون القيام موجباً للزيادة على نصف مهر المثل كما ان القول لا يكون  
 مستدعياً للنقصان عن نصف اقل المهر **قوله** ما فرق بعد العقد  
 او زيدا لا بنصف اعلم ان هذا الذي ذكره في بيان ما زاده الزوج واما الزيادة  
 التي اليه كذا في كذا تفصيلاً وسواء ان كان الزيادة متصلاً  
 وحدثت في شراً بعض البعض لا بنصف الزيادة لعدم فرضها  
 وعليها نصف قيمته الاصل يوم قبضت عنده حقيقة واليه يعود عند  
 محذور بنصف الاصل والزيادة لارتأ قائمة بالاصل فظهر التنصيف  
 فيما شئ للاصل بخلاف الزيادة المنفصلة كالولد فارتأ تمنع تنصيف  
 الاصل اجماعاً صارت اصلاً بنفسها يتبع غير ولها ان النصف يثبت  
 في المروض عند العقد والزيادة لم تكن موضوعة عند العقد فلا بنصف  
 وتنصيف الاصل بدونها لا يمكن فامتنع اصلاً وان حدثت قبل القبض

في يد الزوج

في يد الزوج تنصف اجماعاً سواء متصلة او منفصلة لان في القبض شبهة  
 العقد فكان المروض عنده مروض عنده مروض عن العقد فيلزم الزوج  
 بين الحادثة بعده كذا في الثاني والمحيط على ما نقله بعض المحققين فالظاهر  
 ان قوله فامتنع اصلاً بمعنى منع تنصيف الاصل حال الزيادة حتى لا يثبت  
 قول فيما سبق عليها نصف قيمته الاصل يوم القبض فتدبر **قوله** فيما بان  
 يستحق للمنفعة خلف عن الدر فلا يجامعه ولا شيئاً منه **قوله** لانه تعين  
 للواجب بالعقد وهو مهر المثل بهما غير قابل لذلك التعيين لانه لا ينصف  
 شيئاً **قوله** لان اقلهما حقاً الى مهر المثل حق المرأة في حاله البقاء بقوله  
 لا يكون عاقلاً ونقل عن جوامع الفقه ان جارية غير مائة من الخلوة كذا  
 جازيتها وعن الزخيرة ان كلب المرأة يمنع صحة الخلوة فيلزم منه  
 جازيتها ان قول الشارح لا يكون مع ما عاقل ليكن ينبغي واجبه  
 بان ما في الزخيرة يمنع صحة الخلوة وبينهما فرق انتهى **قوله** وانت تعلم  
 ان ملوكة الخلوة لا ينفذ الزوج غير ظاهر **قوله** عالماً بان امرأه سدا كالف  
 وما في البرازية من قول دخلت عليه ويونايه صحت علم اولم يعلم وما  
 في الشيخ اقرب دارية واشبه رواية لان النور ينبغي ان بعد من الموانع  
 الحسية او الطبيعية **قوله** يجب العدة في الكلام احتياطاً وذكر القدر  
 ان المانع ان كان شيئاً يجب العظم التمكن حقيقة **قوله** او موزوناً الى غير  
 الدراهم والدنانير **قوله** او عرض المهر او حب المهر الذي هو المهر **قوله**  
 ولا يزال بائناً في الاسباب عند سلامة المقصود واعتد في علمه بان اختلف

ان كان المهر امة متباعدة  
 ومن كذا كذا



الاسباب بمنزلة اختلاف العيني ولهذا قالوا وقال رجل وبيت لي جاريك  
وقال للول الا بل روفتك لا يجلي واني وان انتف على خلفه فكان  
القيس ان يرجع بنصف اللوف اجيب بان لا لم يجلي لانه لم يثبت ما ادعاه  
واحد منها لا تشارك الاخر وعدم المحبة انتهى برده انه يلزم منه صحة البرص  
واذا قالت اعطيتك وقال الزوج بل وبتى آياه قبل القبض ولم يثبت  
كل منهما مع اننا غير طاهرة فالاطهر في الجواب ان يقال عدم المسألة  
بالاختلاف الاسباب انما يكون اذا لم يكن بين كلاميهما تدافع كقول  
في الامة الاشكاري **قوله** وعندنا بثلاثمائة كانتا يعين ان نصف النسيان  
لانه جنس حقه ونصف الدين بعد قبض ستائة مائتان فيرجع بثلاثمائة  
بكمال خمسمية يعجز مجموع الدين وهو **قوله** الاول صحيح لا  
الثاني قبل الفرق بين هذا ما روجها على العيني ان كانت جملة على  
الف ان كانت قبضة فالسريان صحيحا بالاتفاق لانه لا مطر في  
التسمية الثانية في السئلة الاتفاقة لان المرة على صفة واحدة  
اما قبضة او جملة لكن الزوج لا يفرق وجهه لا يجب المحط بخلاف  
الخلافة لانه لا يدعي ان الزوج يخرج ام لا كذا في الكفاية وفي بعض  
الشروح وفي كلامه وروان هذا منقوض بما اذا تروجا على ارتاء  
ان كانت حرة الاصل فعلى العيني وان كانت مولاة فعلى الف  
ان لم يكن له امره اذ لا يخاطر فرها مع انهما خلا فبتان انتهى ويمكن دفعه  
بان الحسن والعجم وصفان قايان بالبدل منه يستبعدان ازدياد الرزق

94  
وانما محسوبان لب في صفة الثوب وعمه **قوله** وهو قوله وبالف  
نقل بالمعنى فان عبادة التين وعلى الف **قوله** لا تغافها ان المراد لان  
انتفاك الاقامة وانتقاما رخصت به لاجل الاقامة معا فليس  
**قوله** حكمه للزمن لثقل بعض باب التفعيل **قوله** اي فلما نصف الاوكسج لان  
نصفه لزيد من عاده ولان المراجعة الى المتعة عند فقدان المسمى قد  
وجد **قوله** اي اللزوم هو لا تجبر المرأة على اخذ العتمة وكذا اذا ذكره مضى  
الى نفسه بان قال انه وجبتك على ثوبه كذا ليس يعطى القيمة لان الاضافة  
كالاشارة والظاهر ان الفرس وغيره كالثوب في هذه الامكان **قوله**  
ويجب في النكاح والناسد بالوطي واعلم انه اذا وطئ في العقد العاقد  
مرارا فغلبه مر واحد وكذا لو وطئ مكانه وجارية ابنه مرارا اما لو وطئ  
ابن الابن جارية ابنة وبشبهة يجب لكل وطئ مر لان بشبهة الكفر  
فيه غير ثابتة وكذا لو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فغلبه لكل  
وطئ نصف **قوله** من وقت النكاح كافي النكاح الصحيح اعترض  
عليه بانه بعيد لان النكاح فليس بداع الوطئ ولهذا لا يثبت حرة  
الطاهرة بجمود العقد انتهى وفيه ان نكاح البنات يجرم الاوقات  
لان النيت شئ محتاط في اثباته احياء للولد فيرتب على من وجب  
على ما ذكر في الشيخ **قوله** وقد اضافة الى ما يقبله الى اضافة الالتزام  
وهو الدين التعلق بالمر **قوله** اي يضمن الثمن او يكفل **قوله** وهذا النوع  
التوهم الخ اي قوله بعد وطئ او خلوة له دفع توهم عدم صحة منعها



بعد الوطى لوجود التسليم **قوله** فتسليم البعض لا يوجب تسليم البتة  
اعترض عليه بأنه ينبغي في باب نكاح الرقيق أن الامة تزوجت بغير  
اذن مولاه فوطئا الزوج ثم عتقت يصح النكاح ويكون المهر كله  
للمولى فلو كان المهر مقابلا الوطى لكان المهر بين المولى والامة  
إذا وطئت بعد العتق ايضا انتهى والجواب عنه أن النكاح بغير اذن  
المولى يكون المهر كله مجهلا فلو طاعة الاولى بسحق المولى كله فلا  
يبقى للامة منه شيء كما لا يخفى للحرمة في مقابلة الوطى الامة شيء  
كما لا يخفى للحرمة إذا قبض بمجموع مهرها مجهلا **قوله** لانه التصريح اقوى  
من الدلالة اي وان كانت الدلالة دلالة العرف وعن ابي يوسف  
ان لا اى تمنع نفرا اذا كان كله موطئا ايضا وقال الصمد الشريفة  
احسن وبه يفهم والظاهر ان المنع بالقدر المتعارف ايضا **قوله**  
لان حق الجلس لا يستفاد السحق اي حق جسد المرأة لا يستفاد الزوج  
منها البضع ولا يستفاد بدون ايضا بوجه وهو المهر **قوله** افته به الفقيه  
ابو الليث رحم لا يقال هذا مخالف النص وهو قوله تعالى اسكنوا  
بين من حيث سكنتم من وجدكم فكيف يفهم به لانا نقول النص بعد  
بعد الاقرار بدليل سياق الآية وهو قوله تعالى ولا اقضوا ديونهم  
وفي النقل الى بلد آخر فظاهر وكذا الاقرار بالسكنى لانه ضلع النفع  
لانها من الحوائج الانسانية كالنفقة فلو كان مشتملا على الضرر يلزم  
قلب الموضوع **قوله** فيما يعود من تأخيرها الى البصرة او الموت او الطلاق

لواكتفى بذكر الموت او الطلاق لكان او فنف بالمشهور **قوله** واما اذا تم  
على تعجيل جمع المهر الى هذا الذي ذكره وان كان مفوضا مما سبق الا انه  
ذكره لافادة فائدة زائدة يترب عليه وعلى ما يتقدمه من بيان غاية  
التأخير واختلاف الاحوال باختلاف الزمان والبلدان الى غير ذلك  
**قوله** اقول فيه بحث لان هذه ليست مسألة النكاح اقول ممكن ان يقال  
هذه مركبة من دعوى النكاح ودعوى المال على ما اشار اليه صمد الشريفة  
في كتاب الدعوى بقوله اذا يرفع المال ولا يثبت به الحل عليها عند  
ابيه حنفية لان المال يثبت بالنكول لا الحل انتهى فالمنع من هذا التفسير  
ان يكون للمسئلة جريتان فان نظر المحكم الى جهة دعوى النكاح لا  
يختلف ويحكم بمهر المثل فان الكلام في الوطى وهو المهر المثل  
نظر الى جهة دعوى المال يختلف فان نكل يحكم بالمهر المسمى ولا يثبت  
به الحل على اصله وهو المهر فيها شيئا من كتاب الدعوى فليتنازل  
**قوله** حكم مهر المثل من التحكيم اي يجعل مهر المثل حكما **قوله** لان البيعة  
تقبل الرد البيعة وان كان من يعيم البيعة منكرا **قوله** حكم معة  
من التحكيم ايضا **قوله** ان شهد الضملي للستر راجع الى النكاح اما بتأويل  
الحكم المعنوي من قوله حكم او بتأويل المذكور **قوله** او بمهر المثل لان  
البيعتين اذا تعارضتا قاطا **قوله** الاير ان للمفوضة اي بكسر  
الواو التي زوجت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر **قوله** بهذا كله لانه  
تسلم نفرا وفيه ان قوله فيما سبق ولان طلعت قبل الوطى



معطوف على قول ان النكاح فقبضه المقابلة فتشترط المصروف عليه لصورة الوطى  
 في وجه التسليم لا محالة **قوله** والتم الشيء اشارة الى ان غير التام الشيء يصح للمهر  
 لانه يدرى ويباع عادة **قوله** وعلى الاب البينة قبل ان كان الا يستغنا  
 قالوا لانه ليس بعارية فلا يقبل قوله الا بالبينة وان كان فغيره اقبل الا ان يتم  
 المحض **قوله** فان احكام الاسلام جارية عليهم لا تهم الترموا احكامنا فيما  
 يرجع الى العائلا وولاية لا التزام محققة لا اتحاد الدار كما في الرهينة  
 وسائر الكتب واعترض عليه بان وليها يقضى عدم جواز تباعدهم  
 بالخمر والخمير لانه من المعاملات مع انه جائز اجلا انما ورعه ظاهر قلنا  
 عقد الدقة في حقهم اذا كان تركهم على كونهم كان الخمر والخمير مالا  
 بالنسبة اليه ومبادلة المال بالمال كما انه بيع في حقنا كذلك كان بيعا  
 في حقهم وعدم جواز في حقنا لم يكن حجة عليهم **قوله** ولا بخرافة ان في  
 المهر حق الله تعالى لو قال ان المهر حق الله تعالى لكان احسن لانه يوطن  
 يكون حقا لله تعالى مع انه ليس كذلك **قوله** فيجب مهر المثل لانه  
 عن الخمير كان المناسب ان يقول فيجب مهر المثل حتى يكون اعراضا  
 عنه الا انه وضع الظاهر موضع الضمير استقامتا لا يتوهم رجوعه من غير  
 الى ايجاب القيمة لا يقال بشكل هذا يعضيب لم ضمير الزمى فانه يضمن  
 قيمة وضمن الغاضب يوجب ملكه لا ان نقول الضمان لا يوجب التملك في  
 كل مادة بل في الامور الصالحة له الا ان الاشياء الرأب كالتبريد صانعا  
 على الغاضب مع ان المهر مغير قابل للتملك باب **نكاح الرقيق والمأثر**

**قوله** باذن المولى لو قال على اذن المولى لكان او فحق بالاستعمال **قوله** احسن  
 من عبارة الكسرة وهو لم يجز نكاح العبد ويمكن دفعه بانه بمعنى لم ينفذ  
 كما قلنا صاحب الرهانة لا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما  
**قوله** اي كان المثل في وجوب المهر ولو قال ان كان النكاح بغير الاذن لكان  
 اسلم **قوله** ايجابا عليه للمولى ولقائل ان يقول كان المناسب لمقتضى النص  
 ان يجيب عليه المال ولو بعد العقد فان الخطاب في قوله تعالى ان يتقوا  
 علم المؤمنين ومن في حكمهم وانما المرد من الاموال الا تم من الموجودات او  
 المقدرة الا انهم اذا تزوج الرقيقان الشخص فعق قبل رد المولى  
 نكاحها يصح العقد ويلزم المال ولم يكونا داخلين تحت الخطاب حين  
 العقد لما زعم ذلك وهذا يعلم انه لا وجه الترجيح الشايع بهذا القول الاول  
**قوله** فان ديننا يقدم على دين المهر الظاهر ان هذا التقدم ثابت في  
 صورة بيع العبد ايضا ولم ينعض له في السابق **قوله** او هو الذي **قوله**  
 لزم العقير يوجب العبد المملوك وسكون القاف مهمل اداة اذا وطيئت  
 شبهة **قوله** في مثل هذه الصورة انما يزوج المولى بالثمة ما امر **قوله**  
 كل تقريف فيه صيانة مبتدأ مؤخر وفيه خبره المقدم والمجمل صفة تقريف  
**قوله** ويسقط المهر تقبل امته وفي الزيلعي وغاية البيان ان الامة اذا قلت  
 نفسها فغيره روايتان **قوله** لو كان حرمان المولى من الارث **قوله** كان الاب  
 ان يقول من المهر فان الامة لا تملك شيئا حتى يكون مابق من امير انما اعلم  
 ان الاصل في كل نكاح ان لا يبيح من المال خلفا لزم المهر في مثل هذه نفسها



قبل الوطن وقيل الامة بنفسها كذا كذا وقتل اباها قبل هذه المربة معلومة  
 كما سبق لا احتياج الى بيانها وانما الاحتياج الى الفرق بين قتل المرأة  
 بنفسها وقيل المولى امة كذا كذا حيث يجب المهر في الاول والا  
 يحبس الثلث مع ان في كل منهما اتلاف المعقود عليه قبل القبض فلهذا  
 قال صدر الشريعة فقا بينهما في الثاني سائبة استعمال المهر محوز  
 بحرمته وان كان مقتضى النكاح وجوب المال بخلاف الاول فانه ليس بشيء  
 ذلك بخلاف قبل المولى الامة بعد وطني الزوج اياها فانه ليس بمهر فيه  
 القبض في الجملة لم يوجد استعمال فلم كان الحرام **قوله** واجبة الصورتين  
 اي في قتل الامة بنفسها وقتل المولى اياها **قوله** وبعد النكاح لم يرد  
 عليها ملك بخلاف النكاح وقيل القتل فان الملك فيه ناقص للادخار  
 فيه لا يملك بثلاث تطلعات بل طلعتين وبعد العتق يملك بثلاث **قوله**  
 او وطني بعده اي بعد العتق فلما كان قبل بيني ان يجب المهر  
 لسيدها الاستار الجواز الى الامل كما لو تزوجت بادن المولى ولم يزل  
 بها حتى اعتقا فلما حكم الاستاد بظرفها للختلف مستحق وهرنا  
 مختلف لان المستحق زمان الثوب الاستاد الامة وذلن العقد  
 السيد واذا كان المستحق زمان الثوب الامة يمنع استاد هذا الاختصاص  
 مال زمان العقد لانه لو استند هذا الاستحقاق الى زمان العقد بطل  
 هذا الاستحقاق زمان الثوب فيبطل الاستتار من حيث يثبت  
 كذا قيل وفيه النكاح وقع بغير اذن المولى وقد عتقا قبل الابارة

فكيف

فكيف يستحق المولى وقت العقد كما اذا باع فعول عبد فاحتقه مولا  
 قبل تجويز البيع لا يستحق الثمن فالاولى ان يجاب بما صفة الشارع  
 من الحكم دلالة على استناد المنفعة فان كان في ملك المولى فالبدل له  
 وان كان في ملك الامة فهو له **قوله** فولدت منه وادعاه بثبت  
 شبهة بشرط ان يكون الاب راسما حتى لو كان عبدا وكافرا  
 لا يصح دعوى **قوله** ثم ان كانت لاقل من ستة اشهر لا يصح فيها  
 وقفا ويصح استحقاقا كذا قيل **قوله** واذا ملكك جارية لا الهون  
 عن الصبيح يكون بملكك جارية اللب **قوله** لان حاجته ليست بكاملة  
 اي حاجته الاب الى المستولدة ليست بكاملة لا لثبته ليس بها ولو كان  
 بقاؤه بها بحجر الابن ان يعطى اياه لانه يستولده **قوله** لان الوطن وقع  
 في ملكه قال صدر الشريعة في هذا المقام ليلا يكون الوطن حراما واعترض  
 عليه بان هذا الدليل يقتضي عدم وجوب العتق بل الاولى في التحليل  
 ان يقال لصيانة الولد عن الرق انتهى ودفعه طاهر بن بنظر الى احوق  
 كلامه فانه اوجب ولادة بملك الاب مال الابن عند الحاجة فعقل  
 الوطن مكانه ليلا يكون الوطن حراما ولا يفتقر ان الحاجة لا تتكامل  
 الا عند الضرورة والضرورة لا تستحق الا عند احتمال صبيح جزء  
 الاب فالحاجة مثلا يكون الوطن حراما ولا يفسخ النكاح به فتبر  
**قوله** وعند زفر لا يفسد النكاح اي في صورتين **قوله** كونا معتقة بكثرة  
**قوله** والولاة اي للمولى لانه من اهل دار الاسلام كما مع ان له لدار الاسلام



في غير الخصة **قوله** يجب العدل بينهما فيه ولو اقام عند احديهما شرا  
 في غير التفرغ فاصمة الاخرى يؤمر بان يعدل بينهما في المستقبل وفيما  
 فهو يرد كنه اثم ولو عدل الى المور بعد ما نكح القاض عزوره اظها الشرا  
 الحية ولان حل الامة انقض من حل الحية فلا بد من اتمام النقصان في  
 الحقوق كذا في الهداية فقبل في بعض الخواش اما نقصان طهر فلا  
 نقصان نكاح الحية منقذة وعلى حرة يجوز ونكاح الامة منقذة يجوز  
 وعلى الحرة لا يجوز بكنها قبل وفيها قسمة لا يخفى فان تصرف بملك  
 الدين وملك النكاح يجوز تصرف الحق بملك الدين لا يجوز فيس او بان  
 ولك ان يقول حل الامة بنتي وحل الحية لا ينتهي الا بلاف طهر اتممت  
 فنقصان الحل من بينه الحية على اتم قالوا الرق نصف على كل حال  
**قوله** بمنزلة العارية فان العارية تملك المنافع بغير عوض والنافع  
 تحدث شيئا فشيئا فيكون الاسقاط فيها اسقاطا على ثم يثبت  
 بعد ذلك **كتاب الرضاع** اذا مضاهى او اذا مضاهى الشاة  
 وانتقوا على ان اجرة الرضاع اذا اطلقت المدة الى اخره لان قوله  
 تعالى والوالدان يرضعن اولادهن مولى كاملين يحول عندئذ  
 على مدة استحقاق اجرة الرضاع **قوله** لان اباعته فزورته  
 الى اباعته ابن المرفوعة ضرورة لصيانة الولد عن الضياع **قوله**  
 الابحس رضعات لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحرم الصفة  
 والمصتان ولا الاملاجه ولا الاملاجات فان لم يوجد التحريم بهذه

وبكسر

في غير الخصة **قوله** يجب العدل بينهما فيه ولو اقام عند احديهما شرا  
 في غير التفرغ فاصمة الاخرى يؤمر بان يعدل بينهما في المستقبل وفيما  
 فهو يرد كنه اثم ولو عدل الى المور بعد ما نكح القاض عزوره اظها الشرا  
 الحية ولان حل الامة انقض من حل الحية فلا بد من اتمام النقصان في  
 الحقوق كذا في الهداية فقبل في بعض الخواش اما نقصان طهر فلا  
 نقصان نكاح الحية منقذة وعلى حرة يجوز ونكاح الامة منقذة يجوز  
 وعلى الحرة لا يجوز بكنها قبل وفيها قسمة لا يخفى فان تصرف بملك  
 الدين وملك النكاح يجوز تصرف الحق بملك الدين لا يجوز فيس او بان  
 ولك ان يقول حل الامة بنتي وحل الحية لا ينتهي الا بلاف طهر اتممت  
 فنقصان الحل من بينه الحية على اتم قالوا الرق نصف على كل حال  
**قوله** بمنزلة العارية فان العارية تملك المنافع بغير عوض والنافع  
 تحدث شيئا فشيئا فيكون الاسقاط فيها اسقاطا على ثم يثبت  
 بعد ذلك **كتاب الرضاع** اذا مضاهى او اذا مضاهى الشاة  
 وانتقوا على ان اجرة الرضاع اذا اطلقت المدة الى اخره لان قوله  
 تعالى والوالدان يرضعن اولادهن مولى كاملين يحول عندئذ  
 على مدة استحقاق اجرة الرضاع **قوله** لان اباعته فزورته  
 الى اباعته ابن المرفوعة ضرورة لصيانة الولد عن الضياع **قوله**  
 الابحس رضعات لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحرم الصفة  
 والمصتان ولا الاملاجه ولا الاملاجات فان لم يوجد التحريم بهذه

في غير الخصة  
 في غير التفرغ  
 في غير التفرغ  
 في غير التفرغ

بطلعتين

الرضاع  
 الرضاع  
 الرضاع

الاباح



الاربعة يلزم ان يوجد بالحامسة ما لم تدرى الثالثة الى المرأة المذكورة  
 من الزوج **الشافعي** وهو ولد الشاة بالاتفاق على ما يجرى بعد هذا  
 في المتن **قوله** جواز نكاح الزوج اي الزوج الثالث **قوله** لوضعها في البنية  
 التي ارضعت من اللبن الثاني من الزوج الاول **قوله** فانه يجوز بذلك  
 الصبي **قوله** لما النيت لو السبيبة اي غالباً فلا يرد ان المحصر ثم  
 لانه اذا ثبت النسب من اثنين كما في دعوى الشريكين ولد الامنة  
 المشتركة كان لكل واحد منهما نسب من امرؤة اخرى كانت تلك النسب  
 اخت الابن منها مع انما ثبت بنت ولا يربى **قوله** او في  
 ازمته مختلفة بل يرفع احدتها في سنة والاخر بعد سنة **قوله**  
 بخلاف الشاة قيل لا يخفى ان قوله بخلاف الشاة غير واقع موقفاً  
 فانه غير مناسب ان يذكر بين ما بين المسئلة انني اقول ذكرها  
 دفعا لما يتوهم من شايه الحسية وبين الرضعتين المجتمعين  
 على تربي شاة واحدة محبة بروي افا الامام التجاري توقف  
 في هذه المسئلة **قوله** ثم يتعدى الى غيرها من التبين والنبات  
 والاخوة والاضوات **قوله** اذا غلب فيه خلاف الشافعي في التدبيرة  
 هو يقول انه موجود فيه حقيقة ولكن تقول المخلوب غير موجود فكما  
 حجة لا يظهر بها وبمقابلته الغالب في اليقين وفي خلط بين الرأيتين  
 خلاف محتمل وذكر لان الشاة لا يغير من حالها بخلاف الحمار المقصود بالبد  
 صيغة وابي يوسف رحمه الله ان الكل يغير شيئاً واحداً فيجعل

الأقل تابعاً للاكثر في بناء الحكم عليه كذا في الهداية والظاهر ان الحمنة  
 في المتأولين مرتبة احتياطاً ولانه غير معلوم فلا يكون معوقاً **قوله**  
 وعند هذا اذا كان اللين غالباً ولم تمسه النار ذكر في الهداية لها ان الغيرة  
 للغالب كما في المأوى للبد صيغة رحمه الله ان الطعام اصل واللين  
 تابع في حق المقصود مضار كالغلوب وقال صاحب العناية **قوله**  
 كالغلوب ليس شام لان الغلوب غير موجود حكماً اماماً لم يكن مغلوباً  
 فلا يتم انه ليس بوجوده الا ان يجعل الكاف رائية واجيب بان  
 التشبيه في الحكم لا في نفس المخلوط كما لا يخفى فلا حاجة الى جعل  
 الكاف رائية انتهى وفيه ان ما يرد في التشبيه الاول يرد في  
 التشبيه الثاني ايضاً فالصواب في الجواب ان يقال التشبيه قد يكون  
 لبيان المساواة يقال هذا اللون مثل هذا الى لافق بينهما من ما ذكر في  
 علم البيان وما يخفى فيه من هذا القليل **قوله** فلان الشاة لا يوجد فيه  
 اي فلا الشاة لا بد منه في الرضاع والشاة لا يوجد الا بعد الفداء و  
 الفداء لا يوجد الا من الاعلى **قوله** ارضعت من زنا حرمته لكنه ان لم  
 تدخل الكبيرة له ان يرضع الصغيرة لانه ثبت امرؤة الغير المرفوعة  
 بخلاف الكبيرة لانها ام لرائة ولا يشترط فيها الرضول بالنبات **قوله**  
**قوله** اذا اعتبرت الفداء وهو انما يكون اذا ارضعت بلا حجة ويعلم  
 انما متكوبة وان الاضلاع مفردة فان كانت شيئاً منها لا يكون متحدة  
 فالقوله في ذلك قولاً مع يمينها فان قيل علم بحكم الشرع لا بعينه فذلك



الاسلام فكيف يعبر عنها قلنا الحمل لم يعبر له رفع الحكم وانما اعتبرناه لرفع  
 قصد الفساد وقصد الفساد الذي يهيم به الفعل مقديا لانه لا يجب عليه  
 الضمان الا اذا قصرت الفساد وقصد الفساد لا يتصور مع الحمل  
 بالفساد هكذا قيل وزد عليه انه فعل يلزم منه اتلاف مال الغير فيجب  
 الضمان سوله قصد الاتلاف او لم يقصد وسواء علم او لم يعلم كمن اراد  
 الاخر بالفساد الى شجرة ما يهل بلزوم التعدي منه **قوله** في خبر بذلك  
 الى خبر ذلك الرجل بوقوع الرضاع بينهما **قوله** لانه اقرب ما يجري فيه الطلاق  
 قالوا وهذا ليس الاقرار بالزنا يعني اذا قال منه منيتي ثم رجع واراد  
 ان يتزوج بنتا لا يصدق لانه اقرب على فعل نفسه وهذا من غير حقي  
 فلا يجري فيه الطلاق بخلاف الاقرار بالرضاع فانه اقرار على فعل الغير فيجوز  
 ان يقع فيه الطلاق ويروى عليهم انه اذا اقرت المرأة بانه ابنه من الرضاع  
 ثم رجعت ولولدت ان تزوج تصدق مع ان مقتضى ذلك التعليل  
 لان لا تصدق وان اقرت به ثم الديت نفسها منه بالنظر الى اقرار  
 المرأة وما سبق كان بالنظر الى اقرار الرجل فلا تكرار مع اقراره بوطئته  
 لقوله وكذا ان تزوجها قبل ان يكذب نفسها الى آخره **قوله** وبشئ  
 بهذا لا ينافي ارتفاع حكمه بالكاذب والحكم في الملك كذلك فانه اذا اقر بان  
 ما في يده الرجل ونساده قاع ما ذكر يكون الرجل ووثقاذا بارتفع حكم  
 الاقرار السابق والله اعلم **كتاب الطلاق** آخر الطلاق عن النكاح  
 لان النكاح مقدم عليه طبعاً فافترعه وضماً ليوافق الوضع الطبع **قوله**

على ما سألنا من قوله وكذا اذا اقرت  
 بهذا اشتهر وانما  
 اوجب فيهما  
 حديد

رفع قيد ثابت شرعاً لا يخفى ان قوله شرعاً لا عابته اليه لان قوله بالنكاح  
 معناه فان ما ثبت بالنكاح لا يكون الا قيداً شرعياً **قوله** ولهذا ردت  
 قوله وذلك ان تقول المرأة بالرفع المضاف الى العبد الرفع المخصوص الى  
 الرفع بالفاظ مخصوصة فلا يتناول المخصوص الفسخ بغير ما قلناه  
 تفريعهم في بعض الكتب به حيث قالوا في عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي  
 يرفع القيد النكاحي بالفاظ مخصوصة **قوله** ولو كان ذلك الطلاق في مفسر فيه  
 خلاف زفر فانه يعبر عن الموطوءة على الموطوءة ونحن نقول ان الرغبة لا تنكح  
 في غير الموطوءة بالحيف ما يحصل معقودة من خلاف الموطوءة فان رغبة  
 يتحدد بالظهر انك اخطأت السنة اي قالوا **قوله** ان تطلق لرا النسالى منه  
 العدة **قوله** عللا بحقيقة الامر وهو قوله عليه الصلوة والسلام لعمر رضى عنه  
 من انك فان قيل لم يعم وهذا للبدل على وجوب الرجعة على ابنه قلنا فعل  
 النائب كفعل النوب اي عمر كالمرايى عليه السلام فثبت الوجوب ويمكن ان  
 يقال فليبرأهما ام لا لان عمر فيجب عليه الرجعة انتهى الحق ان الفأوى فليبرأهما  
 فان تفصيل لانه تفسير لقوله من انك قل له على سائر ليراجعها  
 فالاراد ان ليس بمغايير حقيقة فليتأمل **قوله** يقع عند كل طهر طلاق  
 يحتمل ان يكون هذا بالنظر الى موطوءة ذات حيف يعلم منه حال ذات  
 لا شرعاً بمقايسة ويحتمل ان يعم الظاهر الى الحقيقي والحكمي **قوله** ولو كانت  
 قبل استدل صاحب الكافي عن طرف الحنفية على وقوع طلاق المكره بوجه  
 احدها الملاقى الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام كل طلاق باين



الطلاق العتيق والمجنون وفيه كلام وهو ان الاطلاق يقتضي جواز التطلق  
 التام والمبرر يتم والبرهوش والمغنى عليه مع انه غير جائز فان وجهه  
 بانهم كجنون او صبي في قصور القصد به وبانه يقتضي ان يكون الكره  
 والسكران كذلك لقصور القصد فيها ايضا الا ان يقال مقصود له  
 الاستدلال بجميع الوجوه لا بكل واحد انتهى وانت تعلم ان كلامي  
 ملحق النقص ينفع اما الاول فلان الكره اهل القصد لا اختياره  
 بامور الشبهة والثاني فلان السكران زوال عقله بسبب المعصية فابى  
 عليه الحكم زواله حل ما حققوا في موضعه فلا يرد هذا السؤال ولا يحتاج الى  
 ذكر المحو لبقوله الفاء اني الطلاق ابو يوسف لان الزوجة وقعت بذلك  
 احد الزوجين صاحبه بتأين الدارين فخرجت المرأة من محلبة الطلاق والعدة  
 لا ثبت المحلبة كما في النكاح الفاسد وقيد بالتخدير والخروج لان الطلاق  
 قبلها لغواتفاق **قوله** ووقعه ان الطلاق محقق بقاء العتق والعتقة  
 محل الطلاق **قوله** لان ازالة الملك قول من القيد من ازالة القيد **قوله**  
 وليست اللفظ للذمة الثانية فان ازالة قيد العبد مثلاً لا يلزم عتقه وبارائه  
 للثانية المكرمة يلزم ازالة القيد لعدم بقاء الاستثناء عليه والله اعلم **باب**  
**ايقاع الطلاق** اي لفظ لم يستعمل الا في اعتراض عليه بان مثل قوله انت  
 طلاق ثلاثا مثلاً دخل في المصح وقد مر حوا ذلك في الكتب العشرة بل هذا  
 الكتاب باطل بذلك لا سيما في آخر الباب فالاول ان يتعرض اليه بهناه  
 بزيادة قيد ولا نقول ويقع به واحد رجع مطلق يقتضي بهذا انتهى قول

دخول الثلاث في التعريف المصحح لا يضر بهما لان سوق الكلام معين  
 لذلك فان قوله يقع به واحد رجعى او لا وقوله او نوى ثانيا او ثالثا يدل  
 على ان المراد بالمصحح الذي لم ينفك عن العبد **قوله** لانه غير مستعد في ذاته وانما  
 التعبد في التطبيق حقيقة فان قبل التلقين والطلاق كلاهما مصدران  
 والثاني اشارة للاول فينبغي ان يجوز التعبد في الثاني كما جاز في الاول كالكره  
 والا نكران فانه من تعبد كره يتعدا نكران بل لا يبره قلنا هذا اذا كان  
 التطبيق مريحا اما اذا كان اقتضاء فلا يعبء بقدره لان الثابت ضرورة  
 والمروية تتعد بقدره على انه لا يعبء في قبول التطبيق التعبد ثم  
 قبول الطلاق اياه كما قال ابو صيفة الاجتناف تقبل التجسس والعنف لا تقبل  
**قوله** ولا يستقيم لان الكلام آخ هذا خبر لقوله قول صاحب الهداية كما ان لا يستقيم  
 خبر لان في قوله ان قول الربيع **قوله** واما الباقي اما عدم قوله انت  
 طالق كمن ما سبكره في التعليل يقتضي في انت طالق ايضا لانه  
 اخبار المستعمل في معنى الاشياء كذا نكريل لا يجد الكلام فيصير لا مالم يعبء  
 في جميع هذه الصور تحقق صفة الطلاق اقتضاء لان كلاما اشياء في  
 صورة الاخبار فيقتضي تحقق مفهوم الطلاق في الجملة قبل الاخبار  
 فيلزم منه اعتبار ايقاع المرأة بالطلاق اقتضاء والاقتضاء ضرورة  
 يقدم بقدره فلا يجاوز التعبد وكانا المناسب ان يذكر منه الصور  
 كلها في قرن واحد الا ان الشارح يتبع صاحب الهداية وخص قوله انت  
 طالق بعبء مستقر غير ما ذكر كمن القبول ان يحمل كلام صاحب الهداية



وخص قوله انت طالق مرها امكن على ملاك ايضا حتى لا يرد عليه النقص  
 بطلتك فان التطبيق المعلوم منه ليس صفة المرأة بل صفة الرجل الرجل  
 انه لا يصح فيه الاية الواحدة **قوله** انما يصح بطريق المجازي بان يجعل  
 مجموع الثلاث واحدا اعتباريا لان ظاهر المراد علة القول اولم ينو شيئا  
 كما ان قوله وبينه الابانة علة لقوله سواتي واحد ابين فغيره فذكر  
 على التثنية **قوله** وبينه الابانة قيل قوله بينه عطف كسب المعنى  
 على قوله لانه ظاهر الى ولانه قصد نية الابانة الى اخره وهذا تعليل  
 لقوله باينا وقوله كذا في الثلاثة تعليل لقوله او كثر منه انتهى والظاهر  
 ان يكون الواو في نية الحال على ان يكون المجموع دليلا واحدا بحيث  
 يشمل على اثبات كل جزء من الدن على ما لا يخفى على من له دق سلم  
**قوله** قصد بفتح ما علة الخارج بانقضاء العدة حيث قال الله تعالى  
 وبعولتهن احق بدينه فان المراد به الرجعة على ما قالوا **قوله** كما اذا  
 سلم يريد قطع المأثورة وعليه سهو ولا حاجة في النظر الى قوله وعليه  
 سهو على ما لا يخفى **قوله** والمرأة كالتأني في عدم التصديق لاني جميع  
 ما ذكر مرنا فان خبر واحد عدل يعجز المرأة ولا يعجز عند القاضي لان شكا  
 التأني التعريف وشان والمرأة علم التمكن اختيالا **قوله** صدق مطلق  
 ذكر التصديق مرنا من باب المشاكلة مع قوله وصف في نية الوفاق  
 فان التصديق انما يكون في امر غير ظاهر والصريح كاي **قوله** وفي نية العمل  
 اي ان نوي في قوله انت طالق طالق عن العمل الى حال محتمل لا يصدق

سيد على نية

اصلا

اصلا **قوله** يقال يا وجه العبد اي وجههم واحسنهم **قوله** ويقع بنصف طلقة  
 وفي المحيط من العالم تجاوز عن المجمع امر تطبيقه وان جاوز كما اذا قال نصف  
 نطقية وثلاثا وربعيا فالمختار انه يقع شتان لانه زاد على اجزاء نطقية  
 فلا بد ان يكون الزيادة من طلقة اخرى وتكامل الزيادة واذا امسك  
 الاجزاء الى نطقية واحدة ولو قال انت طالق نصف نطقية وثلاث  
 نطقية وسدس نطقية يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى نطقية منكره  
 فاقطع كل جزء نطقية على حدة **قوله** فان الغاية الاولى اي المبدأ وهو  
 الواحدة من قبل تحت الغاية تحت الحكم وهو الوقوع لا الثانية من قبل  
 الغاية الثانية اعني التثنية تحت الحكم فانه اذا قيل من ستين الى سبعين  
 مراد ما بين العددين وهو الن اكثر من ستين واقل من سبعين ولا واسطة  
 بين العددين في قولنا من واحدة الى ستين فتستعين الغاية الاولى بالارادة  
 لانه داخل على كل حال وبما ذكرنا جعل في قول كذا الذي ان المراد من قوله  
 الاكثر من الاقل ما اذا كان بينهما عدد كما في قوله من واحد الى ثلاث ومن  
 قوله والاقل من الاكثر ما لا فلكم يكن بينهما ذلك كما في قوله من واحدة الى  
 ستين انتهى لان المراد بقولهم الاكثر من الاقل العدد الثالث المتوسط  
 بين الطرفين لا الحد الحائذين بالنسبة الى آخره وقول صاحب الهداية  
 بعد ذكر الطرفين وهو ما بينهما مريخا فيما قلنا ويعلم ايضا في تفسيره قول  
 صاحب الهداية ولو نوى واحدة يدين ديانة لا قضاء حيث قال ولو  
 نوى في قوله من واحدة الى ستين او ما بين واحدة الى ستين واحدة صدق

سواء كان في العدة  
 دار تطبيقه



على الاقرب من قولنا ان دليلا على  
قوله لا يخلو الفانيان كما اذا قيل  
الواحد في نفسه من قولنا الفانيان  
خلافه انما هو

ديانة لانه يحتمل كلامه لا قضاء او الصواب كان ايقول من واحدة  
الى ثلاث لانه في الشئتين يصدق قضاء وديانة على ما علم مما سبق  
وعندما نزل الفانيان كما اذا قيل خذ من مال من واحد الى مائة لا يقال  
اذا كان الفانيان داخلين عندهما ينبغي ان يقع الثلاث في قوله من  
واحدة الى شئتين فان الوصية مع الشئتين يكون ثلاثا لانا نقول الواحدة  
التي في ضمن الشئتين يحتمل ان يكون غيرا فلا نفعان بالشكر قوله وعند  
لا يدخل الفانيان فانه اذا قيل بعث من هذا الخابط يكون المحرر خلوها  
عن الحكم **قوله** حتى لا يقع في الاول بشئ لانه لم توجد الواسطة بين الفانيين  
فان قيل اصل له حقيقة اذ لم يوجد الواسطة يتعين الواحدة فلم يتعين  
بهنا قلنا لان اقل الفانيين داخل على هذا الاصل على ما مر في الإشارة  
**قوله** لان نصف الطلقتين طلقة قلت ايضا فالتلقتين يكون ثلث  
طلقات **قوله** او نوى الضرب لان عمل الضرب الى تكثير الاجزاء لا في  
زيادة المضروب وتكثير اجزاء التطبيق لا بوجوب تعدد وفي خلاف  
زفواني فاعني فان عند ما يقع الشئان وهو قول الحسن بن زياد  
فان عرف الحساب على انه اذا ضرب الواحدة في شئتين يصير شئتين وقيل  
او نوى الطرف يقطع شئان عند الجحيفة ايضا لان الشئ الواحد  
اذا جعل مطوفا في طرفين يصير شئين وبالجمله اذا كان المراد بثلث  
طالقتين في شئتين في حين مندرجين فيه يقع واحدة واذا كان المراد  
به في شئتين مستثنين عليهما يقع شئان فعلى هذا نزاع الطرفين

شئها

شئها بالنسبة الى المطلق فتدبر قوله وان نوى شئتين قبلت لى اذا  
قال انت طائف واحدة في شئتين ونوى شئتين يقع ثلث ومن  
بهنا يعلم اذا قال للموطوءة ائت واحدة شئتين صريحا يقع ثلاث  
بالطريق الاول فلا يحتاج الى تعميم قول صاحب الاقابة مثل واحدة و  
واحدة وشئتين للموطوءة ايضا كما اظنه المحققين حيث قال الظاهر ان  
قوله مثل واحدة وشئتين لا حاجة الى تخصيصه بغير الموطوءة بل بغيرها  
والموطوءة ايضا انتهى فانه لو عم قوله مثل واحدة وشئتين للموطوءة  
ايضا لبيان البيان فيما كان مستورا فتدبر قوله وان نوى مع شئتين  
فثلاث سواء دخل بها او لم يدخل لان في معنى مع كافي قوله تعالى  
فادخل في عبادى اى معهم قوله ويقع مرة اى بقوله هذا من عبادة المائتين  
حيث يفصل بين الحروف ومتعلقها بشئ من التفسير بعيدا في الاثر  
ثانيا **قوله** لانه وصف الطلاق بالطواف فان قيل لو صح ينكر الطول يقع  
رجعة عنده فالقول اوجب بانه اذا قال الى الشام كنهى عن الطول  
والكناية اقوى من الصريح لكونها دعوى شئ بينه ورتبان هذا خطأ  
لا يكاد ينهض في مقام الاستدلال كنهى في العصابة ويمكن ان يقال انها  
ليست من الخطابات التي لا يجري في مقام الاستدلال لكثرة استعمالها  
والسائل المستعليه انتهى ولا يخفى ان الادلة الغفرية اكثر فاطينه  
وكون الكناية ابلغ من الصريح بما لا ينكره احد لانه قبل زيد كثير الرماد  
يكون ابلغ من الصريح زيد جواد على الطول المقدم من قوله الشام طول



يستقيم وينظم اليه صفة الوضو اذا مخاطب يعلم ان المساقعة التي  
 بين التكليم والسام لبعض بليل لطوله وبالجملة ما يفهم من الكناية ليس  
 كما يفهم من الصريح مع انهم قالوا الزفر فيه روايتان في لا يبيح فيه اشكال  
**قوله** بل وصفة بالقصير وبك القاف وفتح الصاد عند الطول **قوله** وقصره  
 يكون رجيا الى الطلاق لا يحتمل القصر حقيقة وقصره كما اننا يحقق بكونه  
 رجيا فورا الحكم عليه **قوله** وفتح نية القصر في الشافعي فقط وقال لا يبيح فيه  
 ايضا لان فزوه وابثانه سواء لا يتطرق في الحالين وذكر في الكافي انه لو قال  
 انت طالق كل يوم يتبع واحدة ولو قال انت طالق في كل يوم يتعدد بلا  
 خلاف واعترض عليه بانه يشكل مذهب ابي يوسف ومحمد حيث لم يعرفا بين  
 ذكر في عدمه في سلة الكتاب وفرقا في سلة الكافي ويمكن الفرق بان  
 الغد ظرف واحد لا يتعدد اما لفظة كل فهو ايضا واحدا بالنظر الى الغطاء  
 متعدد بالخط الى معناه فظهر التخصيص لفظه فعليا بانه لفظ واحد وبجلافة  
 يغلب جانب المعنى فثبت **قوله** لان التعليق لا يقبل التجزئ الى المجموع كلام  
 واحد ان كان تجزئ لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تجزئ  
 ولا يراجع الى التقدير طلاق آخر لكونه خلاف الاصل وذكر اليوم لبيان  
 وقت التعليق وفيه انه اذا كان ظرفا لنفس الطلاق كيف يكون بيان الوقت  
 التعليق الا ان يقال وجب الحمل عليه طانا لكلام العاقل عن الاعفاء  
 واعترض بانه لو لم يجعل غدا ظرفا لطاق آخر لئلا يقع الغفوي في كلام  
 العاقل واجيب بانه ايضاح طلاق فيه يقضي الى الكراهة وهو ايقاع

الطلقين

الطلقين دفعة واحدة مع ارتكاب التبرير **قوله** وقدر حكمه ان يثبت  
 قصد الطلاق عقيب السكوت في مئة لم اطلقك وذكر ان تعيده قبل الموت **قوله**  
 قبل ان يقع عنه اي قبل ان يتلفظ بالقاف من طاق في قوله انت طالق  
 فان هذا الزمان من عدم الطلاق **قوله** لعلم ان اليوم اذا قرن الى آخره  
 اقول بهذا التقدير مع الشارع فيه ضرورة لكن ليس بخال عن الركائز فان  
 الحرم في هذا المقام ان يقال اليوم اذا قرن بفعل مستبرأ به الزنا وانما  
 قرن بفعل غير مستبرأ به مطلق الوقت لان الفعل اذا كان معتركا كال  
 امر باليد كان الوقت معيارا معتمدا به وان كان غير معتمد لوقوع الطلاق  
 كان الوقت معيارا غير معتمد لاسباب الطوفان ثم ان بعض المتأخرين  
 اعتبروا المضاف اليه بما لا يختلف فيه الجواب وهو اذا كان المظروف  
 والمضاف اليه مما لا يمتد الى انظر الى خطو المقصود وهو مبتدأ  
 الجواب حيث مرصوفي قوله يوم اكلم فلانا فامراة طلاق بان القرون  
 وهو الكلام واللام مما لا يمتد وفي قوله ان تزوجتك فانت طالق  
 فترجوا لئلا طلقت لان التزوج مما لا يمتد والمعبر به المظروف  
 في هذا البادون المضاف اليه كذا في الكفاية وباقي الشروع **قوله** لان  
 اعتاق المولى شرط اعتراض بانه على هذا التقدير يجب ان يقع طلاقه  
 طلاق الاجنبية انت طالق مع شراح لانه يكون بمعنى ان نكحتك  
 لكن لا يقع واجاب صاحب العناية بان العدول من معنى القران الذي  
 هو حقيقة كان ضرورة هيمنة كلام مملوك لا تصرف في ذلك تجزئ لوعظنا



مطلقا وفيما ذكرتم ليس كذلك فانه لا يمكن التخيير ولا التعليق الا بالنكاح  
 الصحيح الشرط ولا يلزم من صيانه كلام الغار مطلقا صيانه كلام ليس  
 كذلك وزيف هذا الجواب بان فحظة الصيانه مما لا يعلق لها بهذا المقام  
 وقيل بل الجواب ان يقال ان الطلاق والنكاح متا فيان فلا يقع  
 التعليق الا بصريح الشرط فلا يمكن حمل كلامه على التعليق فبلغه انتهى  
 وفي كل من تزيف وجواب كلام اما الاول فلان صيانه الكلام انما يكون  
 في مرتبة تعلق حق وهو قوله انت طالق شتين مع عتق سيدك ظاهر  
 لا تحت شكاحا الا ان بخلاف قوله لا جنية انت طالق مع شكاحك  
 فانه لعدم تعلق مقدره لا يكون كلاما مصونا حتى يحتاج الى تأويل وتوجيه  
 واما الثاني فلكونه في غير المنع واليجاب انه لا يجب تصحيح كلام من يقول  
 لامرته انت طالق مع شكاحك مع عتق سيدك قوله لان العتق امر  
 وقوعا وذكر في الكافي وجه آخر وهو ان قوله انت حرة او حرم  
 قوله انت طالق شتين وطا الى الاعتاق والتطليق بوجدهن  
 بهذين اللفظين في زمان واحد فيقدم او اخرها في الوجود وقوله  
 انت حرة فنصارها التطليق وهي حرة فيملك الرجعة عليها وقال  
 صاحب العنابة ان قوله في زمان واحد ينقض قوله فيقدم اخرها  
 واجيب بان مراده بالزمان الواحد الغر وبعد امتدادها معاني  
 اول الغر مقام او جزها اسبق وعنده منزل حكم فلا تناقض انتهى فيه  
 ان الواقع عند الغر مقام او جزها معناها فقط والاو جزية باعتبار

يعتقد  
 به

اللفظ

اللفظ الا ان يقال المعلق عند وجود الشرط كاللفظ منقح اقتدر فيه وسجي  
 تفصيل قوله فانه انقض المناجات قيل يمكن الجواب على البرعة من حيث الاتباع  
 ليست بحال اذا قال انت طالق للبرعة او طلاق الشيطان في طهر لا وطى فيه  
 ولا يثم الدليل الا ان يقال لا يجب في صحة الحمل كونه محتملا في نفس الامر  
 وجيز الوقوع فيها بل يكفي صحة الارادة من اللفظ غاية ان يكون انقوا  
 انتهى لقائل ان يقول اذا قال انت طالق بطلاق يكون بدعة ان وقع  
 عند الجفير يكون معنى صحيحا في ارادة الرعي فكيف ويكون لغوا **قوله**  
 او طويلا او عريضة ذكر السرخسي انه في صورة التقية الطول  
 والعرض لا يقع الثلاث وان نوى لان الطول والعرض يكون للشيء  
 الواحد **قوله** لتعين احد المحتملين الى الرعي والبيان اما الرعي فظاهر  
 واما البيان فلان الطلاق في الاصل موجب للبيونة في الحال لا بشرط  
 لرفع النكاح الا ان التزم به بالتأجيل في صريح الطلاق فان قلت  
 فعلى هذا يلزم صحة نية البيان في انت طالق لانه احد محتملي قلت انما لم  
 يصح لان وصفه بكونه ذا بيونة بمنزلة بيان التغيير لما ذكرنا ان الرعي  
 صحيح كذا قيل وفيه تأمل **قوله** لان فيها اشارة الى اطلاق المذكور  
 بخلاف فيما قال عبارة الوقاية ولكن هكذا ومن طلق ثلاثا قيل الوطى  
 وقص ولا يخفى نعم قولنا انت طالق ثلاثا وقولنا وقعت عليك  
 ثلاثا تطليقات محال فحل الخلاف فيما لا يشار عن محل الوقاق ولكن  
 دفعه بان كلامه مبني على ما يعرف بين الانام وتبادر اليه الافهام فلان

يعتقد  
 به

وجبات ثلث ان جعل محتملا اليها  
 او لا وجعل ثانيا  
 ثانيا لا يخلو من  
 التام



المتبادر من ايقاع الثلاث قوله القائل انت طائف ثلاث دون او ففت عليك  
 ثلاث تطبيقات مع انه يحتمل ان يكون مقصودهما بيان الفرق بين ايقاع  
 الثلاث دفعه وبين التزيين ولا يكون الاشارة الى خلاف الحسن البصري  
 مقصودة لعدم الانضمام به **قوله** لان الوقوع بلفظ الى بلفظ الربط سواء  
 كان مقارنا لغيره او لا **قوله** فلان الواحد الاول قبل يمكن ان يقال ان المطلق  
 قصد به جميع المطلقين معا فطريقه ان يحتمل الثابتة على الحالية والواحدة التي فيها  
 واحدة اخرى يقع معا كما في قوله وهو فيجوز ان يحتمل اللفظ عليه احراز اعم الالفاظ  
 الا ان يقال لما ادى هذا التصحيح الى ايقاع الطلاق البعدي لم يحتمل عليه  
 بحجز الاحراز عن الالفاظ بدون افتقار جميع اللفظ انتهى والصواب في الجواب  
 ان يقال الكلام في غير الموطوءة فبايقاع واحدة تخرج عن عملية الطلاق الا ان  
 يستلزم وقوع الاخر قبل وقوعه كما في الصور الآتية واما اعتبار الحالية فلا  
 يفيد هذا المعنى فانه اذا قال انت طالق واحدة حال كونها قبل واحدة  
 يكون موقفا بقبليته الاول فلا يقع ما يقدر وقوعه **قوله** بحرف الكناية  
 فهي كلمة الضمير **قوله** لان العلق بالشرط كالبحر اعترض عليه بما اذا قال لا اراة  
 التي يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل شتين  
 فدخلت الدار فطلق ثلاثا ولو بحرف هذا اللفظ قبل الدخول لم يقع الا  
 واحدة فاجيب بان لا بل لا استدراك العطف باقامة الشك في مقام  
 الاول وقد صح ذلك لبقاء الحمل بعد ما نعلق الاول بالشرط فخلقنا بيانا  
 بلا واسطة كالاول فصارت كانه كان اعادة الشرط في حق الشتين عملا بحرف

في قوله  
 لا اراة

لا بل بخلاف ما اذا اخبر بقوله لا بل لا اراة بانت الاول ولم يصح التكليم بالنتين  
 لعدم المحل انتهى خلاصة الجواب ان التفاوت انما نشأ من المحل لكونه غير  
 مدخول به لا لعدم كونه التعليق كالتمثيل في ذلك عدم التفاوت في  
 المدخول به فتدبر **قوله** اذ لا سبق للثاني والثالث محل لان الكلام في غير الموطوءة  
 فيكون قوله وقال لغير الموطوءة نصحا بما علم وتكريرا له **قوله** لان قول انت طالق  
 ايقاع لو ذكر هو التعليق فيسبق في ريل قوله قال لغير الموطوءة عقيب  
 قوله اي الثلاث وترك قوله بهما من طلق امرائه لكان انسياقا لغيره وعن  
 جهة التكرار اعمى **قوله** الا ان ينوي قسمة كل واحد يمكن فطلق كل واحد  
 ثلاثا لا يخفى ان هذا في قسمة الثلاث او الاربع لا فيما قبلها قوله ولو  
 قال يمكن فثلاثيات يقع على كل واحدة طلاقا ان لا على نية قسمة  
 كل واحد بينهما على ما مر قوله عوام الاعراب اهل البادية والمراد بهما الاغم  
 منهم واحدة اولى وليس الا بجمع عرب كما في المذهب **قوله** والمراد خالي  
 مرادف هذه المذكورة قوله ما بين السنام السنام بفتح السين المراد ما يقع له  
 بالفارسي كونه **قوله** واذا وجدت معطوف على قوله بدون النية يجب  
 المعنى **قوله** ويحتمل غير كلامه اي غير الامر بالحساب وفي بعض النسخ ويحتمل  
 ان يراد اعتدى نعم الله تعالى على عليك واعتدى من النكاح وهو تكرار استغنى  
 عنه **قوله** فاذا نوى الاعتداء من النكاح زال الابهام في وقوعه به الطلاق و  
 الطلاق يعقب الرجعة وفي بعض النسخ بهما ايضا شتي من التكرار الصحيح  
 ما ذكرناه بهما **قوله** واحدة رجعية قال التلويح والحاصل انه لما خارا اراة



المعنى الحقيقي جعل اللفظ كناية وما تعذر ذلك جعل مجازا واعتبر عليه  
بان الكناية لا توقف على جواز المعنى الحقيقي بل يمتنع حيث يمتنع كما  
حقق في التلويح انتهى الوفاق المشهور بين المجاز والكناية لجواز ارادة  
المعنى الحقيقي في الكناية وفي بعض المرات فالمراد جري لانه كناية وذلك  
لا يضر على ما عرفت في موضع قوله لانه يصح بما هو المقصود من العدة وهو  
براهة الرحم قوله فكان بمنزلة اي كان مستكبرا بمنزلة اعتدى وفي بعض النسخ  
يحمل الاستعارة ليلطف الى آثره ولا حاجة اليه بهذا على ما عرفت قوله وانما  
واحدة لانه يحتمل فاما زال الابرار بالنسبة كان دلالة على التصريح للعامة  
بوجوبه والصحيح يعقب الرجعة وفي بعض النسخ ايضا بهذا شئ  
من التكرار المفهوم مما سبق والاصح ما ذكرناه ان المراد بالموجب في  
قوله للعامة لا بوجوبه معنى البيوتة كما سيأتي في سائر الفاظ الكناية  
فالمعنى فاما زال الابرار بنية المصدر المحذوف صار هذا الكلام والاعلى  
الصحيح والمستدعي الرجعية ولم يوجب البيوتة كما بدوا فواتنا قوله  
فان قيل المصدر لما كان مفعلا حاصله انه لا يتم ان المصدر لا يتبع به الاوثر  
على الاطلاق بل اذا كان المصدر مصدرا يتبع به نية الثلاث قوله قلنا  
التفسير على الواحدة ينافي نية الثلاث فيه بحيث من وجهين الاول  
انه يكون المانع من ارادة الثلاث التفسير على الواحدة دون الاخر  
الثاني ان التفسير بالواحدة ايضا لا يكون مانعا من ارادة الثلاث  
فان الواحدة الاعتبارية قابلة في الثلث ايضا فتأمل قوله ويدرك عليه

ايضا ان

ايضا ان الصحيح ملحق البايين بهذا تابد الكلام السابق بطريق آخر زائدا  
على افادته الحزمة الغليظة ثم انه قيل قولهم والباين الغير الصحيح ينبغي  
ان لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق الصحيح البايين الاحتمال الجريه عن الاول  
الكناية الرجعية مثلا ان يقال انت واحدة لا يلحق الصحيح والباين  
لاحتمال الجريه انتهى اما الاول فظاهر واما الثاني فلا احتمال ان يراد  
بالواحدة البايية فتدبر قوله ومعنى قوله انت طالع مبتدء خبره انه  
يفيد الحزمة وحاصله ان قوله انت طالع ثلثا وان افادت البيوتة  
الغليظة لكنه يلحق البايين لان مرادهم بقوله البايين لا يلحق البايين  
الذي مستقادم الكناية ويحمل الاضطرار البايين السابق قوله طلع  
لمرأة قبل الدخول هكذا في بعض النسخ ولكنه تكرار وكانه اغاذه بكونه  
نوطية لقوله اقول الى آثره الا ان الناس ان يذكر اقول انما  
عقيب قوله قال لغير الوطوء لست طالع ثلثا ما مر قبل ثلاث  
صعيف ونصف صيغة والله اعلم **باب التلويح في قوله**  
لا متاعه في حق نفسه الى الامتناع في كل المراه في حق نفسه المراه  
لان تصرف التوكيل لنفسه لا يجوز قوله فلا يخرج بالشك اي عند  
القيام عن المجلس لعدم تعيين الشرط كما يخرج في ان شئت بالقيام  
عنه تعينها وبالجملة يقال الامر في يدك بعد المجلس لعدم الاعتبار  
بالشك عنه لا لتعيين طرفا كما هو لتعيين الطريقة عند ما ثبت  
بالصيغة ان شئت قوله وما ذكر من المشبه ليست كذلك وانت خبره لا يكون



جوابا عن قول زفر فصار كالوكيل بالبيع اذا قال بوان ثبت فان هذه  
 المسئلة مستترة بالصفة ايضا فالصواب ان يجاب بالفوق بين الطلاق  
 والبيع بان الطلاق اسقاط يحتمل التعليق بخلاف البيع فانه لا يحتمل  
 التعليق فان قيل ما لا يحتمل التعليق نفس البيع لا التوكيل بالبيع وكذا  
 في التوكيل قلنا اعتبر التوكيل بالبيع باصل البيع فذكر قوله لانه قوض الب  
 البيع الغير الموكور قوله اذ لا يكون ان يجعل حكاية معنى تطبيقا الى قوله  
 ولا ان يحتمل على انشاء لعدم استعمال المضارع فيه على ما علم من قبل  
 قوله غير متزوج الى الغليظة والحقة كالطلاق وقد للمنفى لان الطلاق  
 متزوج لهما فلهذا كصح بانه الثلاث في طلق نفسك قوله بخلاف البيعة في  
 ذكره بعد قوله كالطلاق تامل لا يخفى قوله ملكا الطلاق من التملك فلا يملك قبل  
 التملك لم يرد بالرد وفدانه يقال رد الوصية مع انه لم يوجد التملك بالفعل عينا  
 ردة الارث ان الابطاح عليك التفرقة بعد الموت مع ان الوصي رده عند  
 حضور الوصي على ما قالوا قوله جردا على موجب التخيير لقائل ان يقول كان  
 المتناهي ايضا ذلك عند وجود بنية الزوج كما في لم تثبت قوله لان ما حكم  
 في العوم المحكم ما احكم المراد به عن احتمال الفسخ والتبديل وسك وجوب  
 العمل به من احتمال قوله وفيما استشهدا به وهو قول القائل كل  
 من الطعاني ما شئت قوله لدلالة اظمار السامعة الى الجود قوله العوم  
 الصفة جوب عن استشهادهم بقوله طلقا من شئت من شئت وهي  
 المسئلة المستترة الى كلمة العوم وهي كلمة من في من شئت قوله حتى وقال

ما فعل صاحب  
 المسئلة

من شئت

من شئت يكون على هذا الخلاف اي يبيع عند ما تطبق الثلاث من التمسك  
 مثلا وعنده لا تطبق البعض منهن لان المسئلة مستترة الى ضمير الجواب  
 فلا تكتب العوم واما نسبتا الى العوم حقيقة كلمة من الصفة المسئلة على  
 ما يفهم من قوله ولعوم الصفة وهي المسئلة بخلاف المرفوع السليم فان  
 القيام لعدوة شخص للمشورة اولطالب الشهود ومبطل فيما قوله لاستقاء  
 الشرط وهو ذكر كلمة النفس احد الجانبين ولان قولها امرت بحتمل اقرب  
 الروح فلا يبيع الطلاق ويحتمل اختيار النفس فلا يبيع بالشك قوله قال  
 صاحب الزانية اعلم ان المرأة اذا اختارت نفسها بعد ما خيرا الزوج  
 فالقبول ان لا يبيع عليها شئ وان نوى الزوج الطلاق للذ التقوى  
 اليها انما يبيع فيما يملك الزوج مباشرة بنفسه وهو لا يملك ايقاع الطلاق  
 عليها بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسي وامرت نفسي منك  
 لا يبيع شئ فلا يملك التقوى في اليها بهذا اللفظ ايضا ولكن استحقاق  
 باجماع الصحابة ثم قال اعلم ان الرجل اذا جعل امرأته يدها فاحكم فيه  
 كما حكم في الخيارات في سائر ائله الا ان يرضا صحيح قياسا فاسحا  
 لان الزوج ما كمل له فاما يملك بهذا اللفظ ما هو مملوك له فيبيع  
 منه ويلزم حتى لا يملك الرجعة عنه اعتبارا بايقاع الطلاق واعترض  
 عليه صاحب العناية بانه ذكر في الاختيار انه لا يملك الايقاع بهذا اللفظ  
 وفي الامر باليد كذلك فيبغي ان لا يبيع قياسا كقي الاختيار واجيب عنه  
 بان الامر باليد يكون في الطلاق وغيره لهذا صح جوابا بطلقت نفسي

يعتبر



فأدأوى الطلاق صار هذا المراد بالتطليق وأما التخيير فليس المراد  
 بالتطليق ومقابل هو امر باختياره نفسا كما صرح بذلك في الكافي والزوج  
 يملك الإيقاع بلفظ التطليق ولا يملك الاختيار فيتم كلام صاحب  
 النهاية انتهى لقائل أن يقول لصاحب العناية أن يعود ويقول كان قوله  
 امرك ببيدك بلفظ اعم من الطلاق وغيره بحضور المعام موم منه  
 تقويض الطلاق بحسب العرف كذلك التخيير بحسب المفهوم اعم منه ومن  
 غيره وبقرينة المعام لا يفهم منه إلا تقويضه فلا فرق بينهما من حيث  
 المحنية والمنافع كما برز قوله ثم أن قوله حتى لو قال اخترتك من نفسي  
 أو اخترت نفسي شك كلام ظاهر غير مفيد فإن كون اختيارا تقويضا  
 للطلاق كونه في معنى اختيار الطلاق لنفسك فلو كان المقصود  
 من اخترتك من نفسي اخترت طلاقك من نفسي فالظاهر وقوعه لما أن  
 المحجب بقوله ولهذا صرح جوابا لطلعت منقوض بحسب اختيار  
 فان جوابه أيضا يصح بطلعت قوله اعلم أن كون ذكر النفس شرطاً إذا  
 لم يصدر في الزوج انما اختارت نفسها إذا صدقنا فانه يقع الطلاق  
 بتصادقهما وأن خرج الكلامان منهما بجملة كما وضع في خواص الهداية  
 أيضاً لقائل أن يقول يحتمل أن يكون وقوع الطلاق بنفسه قاصداً  
 على اختيار النفس لا مدين الكلامين الجملين كما إذا نفا على وقوع  
 الطلاق بينهما ولم يسبق كلمة الطلاق منه على فذكر قوله وإفتا رداً  
 نفسه هو الذي إلى أثره يعني أن المراد من ذكر النفس كون الكلام مفرداً

بيان وقوع الاختيار في جانب الطلاق لا في جانب الزوج وجانبها الشك  
 وهذا يحصل بلفظ الاختياره فلما اعتبر الوصية والتعبد انما يكون في  
 جانب الطلاق قوله ان كان لا يفيد من حيث الترتيب أي من حيث الصفة  
 كالاولية والوسطية لعدم الترتيب بين الطلقات في نفس الامر  
 يفيد من حيث الاولاد من حيث الوصية فمن اولية الاول اذا كان  
 لغوا فوجوده وانزاده متحقق في نفسه قوله والكلام للترتيب لا لافادة  
 الترتيب في أصله وصفه الواحدة بآية له في معنى البتة في حق التامع  
 وهو الوصية قوله لانه صار جواباً للحل ما فوض إليها فانه ان كان هذا  
 كون صفة الانفراد لغوا فالجواب الاول وان كان قبله فلا يتم صيرورته  
 جواباً للحل فتدبر قوله بلانية من الزوج وكذا وقال في الهداية ولا يحتاج  
 الى نية الزوج فقل هذا يخالف ما في الباب والمحيط فان النية شرط  
 فيها ويمكن التقويض بينهما بان مراد صاحب الهداية من عدم الاحتياج  
 الى النية عدم الى تفضيل الحاكم عن نية الزوج لا عدم النية في نفسها فلما  
 تكرار اختياره على النية ويشهد بما قلنا بتعليل صاحب الهداية بحيث  
 له لالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يكرر كما ان الغرض  
 من عبارة الشارع ايضاً هذا قوله فقبل فذكر وابتان هذا هو الصحيح فان  
 الحمل على غلط الكاتب في لفظ لا مع تعليل بقوله لأن هذه اللفظ يوجب  
 الطلاق بعد انقضاء العدة قوله بعد هذا قوله وهذا صحيح في وقوع السؤنة  
 أصح لقوة دليته فان ذكر لفظ الصريح انما يفيد الرجعة اذا لم يقول بشئ

يعتقد



يغيبه للبينونة وقد قرن به ههنا وهو الاختيار الموقوف اليها فان الاختيار  
 البينونة المكونة من قبيل الكتابات وهذا وكفى نقابل ان يقول  
 اخادة الاختيار البينونة انما يكون اذا لم يكون شئ يدل على الرجعة  
 اما اذا قرن شئ يدل عليها يكون للرجعة كما اذا قال لها امركي بيدك ينول  
 ثلاثا فقالت اخذت نفسي بغيره بغير واحدة ولا يتبع ثلاثا وهذا  
 يعلم ايضا ما في قول صاحب الكافي في تغليب هذه المسئلة الزوج ملكا  
 الاختيار وهو من الكتابات فيكون التقويض تقويضا في البين فملك  
 الاباية لا غير لان الغنوم يتحقق جواز مخالفة الرجعة لما يوجب الزوج  
 بارادة الادخ منه والرجعة ادخ فتدبر قوله فتكون الصفة المذكورة في التقويضا  
 وهي البينونة المذكورة في الجواب فان الامر باليد لا يقتضى الا البينونة  
 اذا لم يكن لكون امرنا في يدنا مع جواز الرجعة والفرق بين هذه المسئلة  
 والمسئلة التي تقدمت في انه يقع في الاول بين الثلاث دون الثانية  
 ان الواحدة في الاوصاف الاختيار والاختيار تغليب الثلاث وفي  
 الثانية الواحدة صفة المطلقة فاذا انصفت المطلقة بالواحدة لا يكون  
 لارادة الثلاثة مجال **قوله** لم يتناول الامر صفة لقوله وقت قوله باختيار  
 الزوج اي باختيار المرأة الزوج دون الطلاق فقوله باختيار الزوج  
 يفسد الرد بلا ريب **قوله** بخلاف الرسالة الى المسئلة التي لم يتبع فيها  
 تغليب **قوله** والطلاق لا يتبع الا المشيئة الثلاث فلا يضره وقوع  
 كتابا كونه امرأة غير مدخول بها **قوله** واما الثالثة اي قوله ولا يتبع بعك

ايضا

ايضا بغيره اذا قال طلقت منك واحدة ان ثبتت فطلعت ثلاثا **قوله**  
 بثلاث على ما تقدم ان اتباع الثلاث ايتبع للواحدة عندها **قوله**  
 وابتدأها الايمان بههنا افعال من الايمان يقال لا يبدى الهرة بغيره  
 قال الله تعالى اثنتا عشرة مائة ايتناه **قوله** بالا بغيره اي بما لا يبا **قوله** اذا المشيئة  
 بني عن الوجود لان اصله من الشئ بغير الوجود فتبين قوله ثبتت حصلت  
 او وجدت وكفيل الطلاق واجباده باقتناع بخلاف قوله اردت لان الارادة  
 عبارة عن الطلب قال النبي صلى الله عليه وسلم الحق زايده الموت الى طالبه  
 وفي الخبر لا يكذب الزايد ايله الى طالب السلام انتهى ويحتمل ان يكون الزايد  
 في الحديث ايضا بمعنى طالب السلام لا طالب المطلق على ما يشعر بغيره  
 فيكون من قبيل التشبيه التلخيص شيئا الذي من يرسله الغنوم يهتدي لهم  
 صلاحا ومنه لا ثم ان اتحاد الارادة والمشيئة بالنسبة الى البار تعالى  
 على ما قاله المتون لا يستلزم اتحادهما في العباد لان ما اراده يكون  
 لا محالة بكذا قيل وفيه ان البينونة المتخمة لما ارادة الله تعالى بعد  
 تعلق ارادته له والكلام في الارادة والمشيئة من حيث هي فيجوز ان  
 تقتضي المشيئة مطلق الوجود والارادة بعد تعلقه للمراد قائم **قوله**  
 وكنا كل تغليب بغيره وفي البسوط لو قال اذا طلقت امرأة فطلق  
 ثلاثا قيل لا تطلق اذا قال انت طالق لان الحق اوقع عند تحقق  
 الشرط اذا تحقق الجواب وهو الثلاث لا يتحقق الشرط فلا يتبع وسمى هذا  
 بهذا اطلاقا دوريا لان تحقق الثلاث هو موقوف على تحقق الطلاق

بغيره



الواحد وتحقيق الواحد موقوف على عدم وقوع الثلاث وهذا ما يجب  
 حفظه وما اعترض عليه بأنه ينبغي ان يقع الطلاق لان الزوج لا يعتد  
 الا بواقع فيما مضى كما اذا قال لا مراثة انت طالق امس قالوا مطلق في الحال  
 فاذا طلق واحدة يقع شئان بعده فطلق ثلاثا فليس شيء لان ما نحن  
 فيه تعليق بالحال فهو قوة قولنا ان او فعت الحال فامراة طالق  
 ثلاثا قبل الامرة مادة النقص ليس كذلك كان الوقوع في الامس عبارة  
 تنبئ على التحقق التام **قوله** فانما لو قالت قد ثبت ان كان كذا الله  
 قد مضى طلقت وفيه ان يخالف قوله فيما سبق من ان ايتا كذا بالعلم  
 اشتغل بما لا يعيننا فيوجب خروج الامر من هذا فان مقتضى هذا  
 الكلام ان يكون التعليق ما تعالي تعليق كان والداعية بالجهول  
**باب التعليق قوله** شرط صحة ان صحة التعليق قوله مخفيا من  
 الاضافة قوله في تخمير الخمر بالفارسي خوسن رادريتا هي واشتق  
**قوله** وفي الثالثة الاضافة الى الملك **قوله** فلا معلق تفريع على قول شرط  
 صحة الملك **قوله** ونعلق بعد الشرط هذا وما بعده اعاده ما ذكره في المتن  
 معنى قوله اذ الظاهر عدم ما يحدث وهو الملك بعد زوج آخر **قوله** واليمين  
 نعمد للمنع الاثبات كان فربك فانت طالق والحمل في النكاح كان لم امرتك  
 الى آخره **قوله** واذ كان الجزاء ذكرناه الى طلقات هذا الملك **قوله** وقد فانت الى  
 طلقات هذا الملك تنجيز الثلاث **قوله** وهذا يعلم ان قول صاحب الوقاية و  
 التنجيز الثلاث **قوله** وهذا يعلم ان قول صاحب الوقاية والتنجيز بتطبيق

ابن بكير

111-  
 التعليق لا يتلوه من مسامحة ومه السامحة ان بطل التعليق ليس كل تنجيز  
 التنجيز الذي يكون بالثلاث ولكن صاحب الوقاية لما قال قيل هذا السبيل  
 وروى الملك لا يبطل اليمين اعتمد عليه ولم يعيد التنجيز وهذا مقتضى قوله  
 قد طلقت في العدة ثلاث مرات لا عند قيام امر الشك في عدم الدخول الواجب  
 قبل الشروع في العدة **قوله** وتغنى عدتها بوضع الجارية فعلى هذا  
 لو علمت ثلاثا بولادة فطلقا متخراجا واحدة فعند الولادة ينبغي ان لا يقع  
 الثلاث لان وقوع الشرط فيه قادر على انقضاء العدة والطلاق  
 لا يقع قبل انقضاء العدة لما اذا قال انت طالق مع انقضاء عدتك  
 فتلك فيه **قوله** باستصحاب الحال اي بمقارنته حال الخلق وبالنسبة  
 اليها **قوله** والحال فيما بين ذلك اي بين التعليق وبين مرور الاجر **قوله**  
 اذ يفتاوه اي يتاخر الخلف بحمله ويؤذنه المخالف **قوله** لان الادخال لا يروا  
 في اللبث وذلك في الادخال **قوله** لا يدخل بضم الباء **قوله** والموت في الوجوب  
 كما في قول الرقيل انت طالق واحدة فمات قبل موته واحدة فانه لا يقع  
 لان الموجب للوقوع هو العدد وقد ذكره وهو ميت والموت ينافي في صحة  
 الطلاق الموجب لانه ينافي في المحلنة والامتنع للتعريف دون محله **قوله**  
 لا يبطل لان الابطال لا يحتاج الى محل يثبت فيه حكم التعريف **قوله**  
 ولها ان الموضوع لا يرتبط بالجمليتين هو الفا فاذا انتفى الارتباط فاني  
 الغائبة في صورة التعريف والتأخير معا فانه اذا قيل انت طالق الى  
 شاك الله وان شاء الله انت طالق لا يوتي بالغاء فانه يستلزم لهما



به قلنا اذا اخرج اكون المقام ايراد الفاعل يكون تركه مشورا للاستقلال  
الجليلين بخلاف ما اذا قدم الجاء على الشرط فانه ليس قول الغاء فيه متعارفا  
بل الارتباط المعنوي فيه قديم مقام الغاء فتدبر قوله في اضافة المذكورات  
من المشبه وغيره الى العبد عليك قد مر الكلام المتعلق بالفرق بين البيع  
والطلاق امثال هذه المواضع في او ابل باب التوقيف **قوله** يقع الطلاق  
في الحل الى الوجود العشرة يعني ان الاربعة الاولى امتلعت بالباء يكون  
تعليقا ان اضيفت الى الله تعالى وتكون تمليكا ان اضيفت الى العهد  
وان السنة الاخيرة ان استعملت بالباء تكون تنجيها اسو لو اضيفت  
الى الله تعالى وان اضيف الى العهد يكون الاربعة الاولى منه تمليكا والباقي  
تعليقا **قوله** ولا يلزم ان لا يرد الا عراض على قوله الا في العلم بالقدرة فانها  
بمعنى التقدير حتى لو كانت القدرة بمعنى دايما كالعالم بان يراد بها صفة  
تؤثر على وفق الارادة وجودا او معدوما يقع في الحال **قوله** فطلق الله  
معه اي امراته المذكورة **قوله** وهي في العدة اي والحال ان المذكورة في العدة  
**قوله** ولم يوجد اي حال تلحق الاخر **قوله** لا يرد الا ثلاثا ثلاثا ولا  
مادون لان الصواب ليست بمنعيتها في الثلاثة الباقية بل الصواب يشمل  
لهن وبضين من الاقرباء والاجزاء والله اعلم **باب طلاق القاذرة**  
من غالب حال الهلاك مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول **قوله** فمن يقضي في  
البيت وهو شكى لا يكون قاذرا هكذا في علمه النسخ وفي نسخة في يقضي  
في خان البيت وهو الصواب لان الوجوب في الفار ان لا يكون في البيت قاذرة

اصلا لا القدر مع الاله والاستثناء على ما لا يخفى **قوله** ونفي فيه ان السبع  
**قوله** فان اخذنا الطلاق المطلق بفتح الغاء المملة وسكون اللام وفتح  
الولادة **قوله** فترث منه مطلقا سوله كان هذا الطلاق برضى الزوجية او بلا  
رضاء **قوله** فانما السبب لارتثا اي سبب الارث بين الزوجين قيام  
الزوجية في مرض الموت وقد جرت كمن كلام الشارح بهذا لا يخلو من شوش  
فان قوله فان الرقيح قصد ابطاله فترث عليه قصده يشكو كون قوله لبقا  
الزوجية علة لقوله ترث في صورة البيان وقوله ولهذا يرثها هو اما انت  
بخلاف البيان يشكو كونه علة لقوله فترث منه مطلقا في صورة الرقيح  
وحمله على الشك اسهل من الحمل على الاول وان كان مقتضى ما في البداية  
وامثالا ان يكون علة للاول فتدبر **قوله** وكذا اي ثلاث لو طلقها  
واحدة بانية بل هو اولى لانه اذا لم يوثق البيونة الكاملة فحكم ثابته  
القاصر اولى **قوله** هذا ملحق بفعل الى آخره يعني اذا قال ان اكلت قلت  
طالت يكون الرجل فان او لا يكون صدورا جزاء من المرأة رضى منها فكل ذلك  
الملاحمة لا يكون رضى منها لكونها فعلا لا به منه لدفع العار **قوله**  
وان كان الايلا وايضا في المرض يترث تكرار ترثيه انما لا نسب  
ان سقط هذا من بين وبينه بربط قوله لان الايلا بقوله المرأة على ما لا يخفى  
**قوله** على ثلث الصقة اي على طلاق ثلث في الصقة وعلى مضي العدة **قوله**  
فلما الاول منه ومن الارث كذا بيانه وليست صلة للاقل على ما تقدمه  
القاعدة وبشبهه المعنى والضمير يرجع الى ما قبله وقالا يهتج اقراره



لانها لما تصادقا في الطلاق ومضى العدة صارت اجنبية وله اذ من  
 فيه لاصال ان يجعل اقراره وسيلة لا يصال منه اكثر من مرة فلا يعجز  
 قول المزمع **فجعلها العدة** من وقت اقراره وعليه الفتوى ثم ما يغفل  
 حكم الميراث حتى اذا نوى بعض الزوجة نواها على كسب الميراث وله حكم الميراث  
 حتى كان للورثة ان يعطوا من غير الزوجة اعتبار الزوجة لا تقتصر ان  
 تأخذ من عين الزوجة فلو ورثت ان يعطوا من مال آفلهم **قوله** وان باقر  
 واما الوجه الرابع وبالجملة مدارك المرأة اما التقصير من قبل الزوج  
 او في ابطال حقها او شبه التقصير ومدار عدم اللزوم اما عدم التقصير  
 قبل الزوج او وصدا الرضى من قبلها وهذا كله ظاهر سوى شبه التقصير  
 وهو ما اذا كان الخلق في حال الصحة وكان بفعل الزوج الرضى  
 لا بد منه وكان وقوعه في الرض فانه شبه بالتقصير وان لم يوجد التقصير  
 حقيقة على اشارة الى الشارح **قوله** من وقت الشرط فيثبت مستندا  
 كذا في اكثر النسخ ولكن المصوب ان يكون من وقت التزوج برأى من  
 وقت الشرط على ما لا يخفى **قوله** هي استدامة القايم في العدة الى طلب طم  
 النكاح الموجد قبل مضي العدة متعلق بالاستدامة اذا المضي تدارك  
 دوام النكاح قبل زواله **قوله** لان الاستدامة الى استدامة النكاح انما تحقق  
 مادامت العدة باقية الى انما تحقق وقت بقاء العدة **قوله** وبما يجب  
 حرمة المضاربة من الوطى وغيره وقال الزيلعي لو قبلته او لمسته او تكرر  
 الى فرجه شهوة وعلم الزوج ذلك وتكررها حتى فعلت ذلك فمضى رجعة

وان كان اصلا من امرها لا تمكنه فكذا نكره عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
 لا يكون رجعة واختلفوا في الوطى في الدبر قبل ان يمس رجعة واليه اشار  
 القنوري والفتوى على انه رجعة والاول عزيز فان المس بالنظر شهود  
 يكون رجعة فكيف يتأتى ان لا يكون هذا الوطى رجعة وان تزوجها في  
 العدة لا يكون عندنا رجعة لان اشياء النكاح في النكوة باطل  
 لغوا فلا يثبت ما في ضيقه وعند محمد يكون رجعة وعن ابي يوسف وبيان  
 والفتوى على قول محمد كفا في شئح الزيلعي **قوله** فلا يجوز عنده الوطى عنده  
 فيكونا شبه للحمل ولا يجرم عندنا فيكون استدامة للحمل كفا في الكافي  
 وغيره **قوله** فقد تركت الثلث فوعدت في المعصية فبما شكك فان  
 فان الزوج مع ظهور الفعل المغفوض من قبله وعلمه بان يتزوج المرأة  
 بعده زوجا آخر لا يكون الاعلام واجبا عليه ولا يكون هو عاصيا  
 بتركه كما قالوا في ترتيب اعلاما كيف يكون المرأة الاستفلام  
 عاصية مع ان الظاهر عدم الظهور اذا عدم هو الاصل كما قالوا في  
 عن الوكيل وكان مراد الزيلعي لقوله وهذا متكلم من حيث انه اوجب على  
 السوال والمعصية بالعمل باظهار عنده فلا يرد عليه ما قيل من ليس بلام لان  
 معصية ترك النكاح على ما ذكره الشارح **قوله** فيشتمل التفادير الى حاله  
 الطوع وعلى عدمه **قوله** لان الناس عرفوه مطلقا بكسر اللام وتشديد دالها  
 عرفوا الزوج انه قد طلق امرأته **قوله** وان بشره معطوف على قوله ورتب  
 الاشارة **قوله** لتأبست التأبست بالفارسي ساخن **قوله** صادق



بالغاء **قول** انقضاء العدة مفعول صادق **قول** اقرب احواله الوالده الى  
والضمير راجع الى الانقضاء **قول** حتى لو بين من الوقت هذا الشارة الى  
ان تكمل عشرة ايام لا يلزم ان يكون جريان الدم فانه اذا جرى الى ان يبقى  
مقدار مذكور ثم مضى ذلك اليوم يحكم بانقضاء العدة بهذا ما يؤمن من الام  
الشائع ويرد عليه انه لا ينقطع لاقول من عشرة ايام ويكون من قبل  
شق الشاة فتأمل **قول** والقياس فيما دونه ان يحسن لم يعمل بالقياس  
لعدم ظهوره فانه في تمام العضو يقتضي ان يبقى لعدم تمام الاعتناء  
وكون الحكم غير مخير فعلمنا بالاحتسان **قول** فضاء الشارة الى ان  
المقصود تكذيب الشرح اياه سواء كان الولادة في مدة الحمل او في كره  
الا ان المصنف اتفق باقتل مرتة فقال قولت لاقول المدة ومن يراها يعلم  
ان مراد صدر الشريعة ايضا مني على هذا الاكتفاء فلا يرد عليه ما قبل فيه  
كلام فان الحمل يعرف بالولادة باكثر من ستة اشهر ايضا ولا يحتاج الى  
الجواب بان منه السئلة محمولة على اقرارنا بمعنى العدة فند **قول** وهذه  
العبارة الحسن من عبارة الوقاية الى آخره حاصل المستبين انه لو طلق  
امرأة منكروا طهرها لا يخلو اما ان يكون طلاقها قبل الولادة فلو كان  
راجعا في مدة الحمل يعمل صفة الرجعة بعد الولادة لوقوعها في  
العدة ولا يفرق وانكار الوجود تكذيب الشرح اياه بثبوت النسب  
وان كان الطلاق بعد الولادة فيجوز له ان يراجع قبل انقضاء  
العدة يفره انكار الوطى بوجود التكذيب من قبل الشرح هذا لكن

لا يخفى وجب ارتكاب صاحب الوقاية ذلك الطريق فانه لما جمع المستبين  
في جوابه واحدا مما للاختصار قال فله الرجعة ليعم الجواب لها مع معنى له  
الرجعة الواقعة فيما مضى وفيما سبقت **قول** اي بعد ما حلت بطرف **قول**  
لان طلقا الآتية والجموع تفسير لان طلقا السابق مع اداة لتفريع المعبر  
عنا بوجه **قول** الولد يبقى في البطن منه المدة لان اكثر مدة الحمل ثمان  
لعول عايشة رض الله عنها الولد يبقى في البطن اكبر من سنتين وتكون  
موت **قول** لا رتا حائل من ذوات الاقر الحائيل بالهرة صد الحاصل وفي  
عامة النسخ باليم والظاهر من تصحيح الكتاب حتى لو وطئ بالرجوع  
قبل الوطى **قول** لا يزوم العتق كيف الوطى هو الرجوع عندنا **قول** ومنع  
الغيره العدة باستثناء النسب والاستثناء في عتق قبل الظاهر ان  
التعليق باستثناء النسب بيان الحكم وحكم الحكم تراعى في الجمل لا في كل  
فرد لا بيان العدة لوجود التحلف كما في الزفيرة والابسة وعدة  
الوفاة بحث فان الحكم فيها فضاء من النكاح لا التعريف او كان  
التعريف لما شرفت بالنسبة وهي اربعة اشهر وعشرة ذوات الاقر  
ثم لغرض صاحب العناية على اصل التعليق بان يكون استثناء النسب  
ما منع من جواز النكاح في عتق الغير مسلم واما انه يلزم جوازه اذا لم  
يمنع المانع فليس يلزم لجواز ان يكون له مانع آخر وهو جهة التعبد  
اجيب بان مجرد جواز المانع كقصد التعبد بدون اعتبار الشارع  
لا يمنع صفة التزوج كما لا يخفى انتهى اقول لحصل كلام صاحب العناية

على الرجل او معة والجيفة  
الثانية الثالثة انتهى  
وقد قد وعدة  
الوفاة  
بها



ان الزوج يشبهه لتبعية مطوعة فلا يفيد التحليل بعده في صحة الزوج  
 الزوج مبينة بلا علة لجواز وجود مانع آخر لقصد التعبد مثلا فحجب  
 المحجب يكون كلاً ما على الشر فتنبر **قوله** امره غير الخ قبل ومن لطائف  
 المحلل عند صيرته كالتكثير ثم يملك بسبب من الاسباب بعوما وطهارة  
 يفسخ النكاح وبزها انتهى وفيه ان الظاهر من هذه الكلام ان يكون تحرك  
 الالة ولكن المفهوم من عبارة الرمدية وغيره ان لا يكون لا بد من محام  
 الاشتاء على ما هو الظاهر من حديث الغلب واستلزام تحرك الالة **قوله**  
 ممنوع كما يشاهد من الاطفال **قوله** او مفي عدة هذا من قول صاحب الهداية  
 والواقاية ثم يطلق او يموت عنها لشمول عدة الزوجة بختار البلوغ والعق  
**قوله** ان حكمه اشارة الى تقديره في الكلام اي يهدم الزوج الثاني حكمه ما دون  
 الثالث وهو الحمة الخفيفة على ما يستدل به الشارح ولكن ان يقول  
 ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثالث بحيث لا يصلح ان لا يكون جزاء  
 للثالث بان يرتب عليه طلاق او طلقان ولا يخفى ان هذا الاعتبار غير  
 لعبارة الحمة الخفيفة فتنب **قوله** ويهدم الزوج حكم ما دون الثالث من  
 الحمة الخفيفة حتى تطلق امراته بتطليقتين فتزوجت زوج آخر فطلقا  
 الثاني ايضا وتزوجت الزوج الاول فان طلقا بتطليقة واحدة لا يجاز  
 فيه الى التحليل عندا به حنيفة وله يوسف خلا قال ثم يقولون الزوج  
 الثاني غايه الحمة بالنقص قال الله تعالى فان طلقا غلا نخل لمن بعد  
 حتى تنكح زوجا غيره فهو منه ولا استناء قبل ثبوتها ولهما قوله عليه

الصلوة والسلام لعن المحلل له ووجه الاستدلال به ان الزوج الثاني  
 اذا كان محلا في الحمة الخفيفة ومن ملامها قار الينا في الحمة الخفيفة  
 اولى فيكون بثوت يهدم ما دون الثالث بدلالة النص ولا يرد عليه  
 ما قيل من انه لا يجوز ان يكون الحديث في الحمة الخفيفة فالزوج الثاني  
 انما يسمى محلا فيها فقط ويؤيده قول صاحب الهداية ان يحمل الحديث  
 الزوج ما يشترط التحليل وكون النكاح مكروها انتهى **قوله** لكون البضع  
 مقوما عند الرضول وهذا يشعر بعدم تقومه عند عدم الرضول وفيه بحث  
 لا يخفى فان وجوب نصف المهر عند عدم الرضول يوجب تقومه مطلقا والله اعلم  
**باب الايلك قوله** خلف على ترك قربانها قيل الاولى ان يقال في  
 تعريف الايلك منع النفس قربان النكاح اربعة اشهر فضا عدا مشا  
 موكل الشئ يلزم وهو يثبت عليه حتى لو قال ان قريبك قاله على ان  
 اصل ركعتين لا يكون مولى كذا استدل عن الزيلعي وغيره **قوله** مدة الى  
 مدة الايلك وهي اربعة اشهر على سبيل **قوله** وحكمه طلاق باينة ان يرى  
 ان لم يقرب اربعة اشهر مثلا **قوله** وانما حكمه كذلك لانه ظاهرا يمنع حقه اربعة اشهر  
 وهو الجماع في المدة فجاره الشئ بوجوب الطلاق وانما قلنا كذلك لانه  
 يرد ان حق المرأة قضاء الجماع مرة فيلزم ان لا يحكم القاضى بالطلاق  
 انه وقع الايلك بعد الجماع مرة فتنب **قوله** والكفارة والجزاء ان حنثان  
 قرب قبل المدة ثم ان الكفارة في اليمين بالله فان قالوا لا اقربك  
 اربعة اشهر واليمين غير اليمين بالله قال ان قريبك فعلى حج او فهدى

يعتقد



حر على ما سبناه ثم ان الزمان كناية عن الجماع بحري البحر الصريح فلا حاجة  
 الى النية وفي الكنايات المجازية بحري البحر كالدور والتمس الابتنان وكذا  
 لا يكون موليا الا بالنية كذا تقبل من الزمان **قوله** وسقط الابلان  
 حكم الابلان وهو البيونة **قوله** فلو تكلمنا ثانيا وثالثا الى آخره استأنف  
 الطلاق لا يتكرر ما لم تزوجا لانه لم يرد منه الحق بعد البيونة وذكر  
 صاحب المحيط انما لو بان بجمعة اربعة اشهر الابلان ثم مضت اربعة اشهر  
 اخرى وهي في العدة وقت اخر ولم يحكم خلافا فيه واعتراض عليه بان وقت  
 الطلاق والنظم وليس لبلان حق فلا يكون طالما كما لا يخفى انتهى ودفعه  
 ظاهر فان العدة اثر الشكاح فالنسخ الذي وقع فيها يكون اثر للنسخ السابق  
 على ان قولهم الطلاق في النظم وهو منع الحق يحتمل ان يكون بيانا للحكمة  
 ولا يكون بيانا للعلل الا ترى الاطراد في الافراد على ما مر ابتداء ثم قبل ذلك  
 في الهداية وغاية البيان والكافي ان ابتداء مدة هذا الابلان بعجز  
 من وقت الزوج وذكر في الهداية وغاية البيان ان تزوجا في العدة  
 بعجز ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق الاول ولو تزوجا بعد ذلك  
 بعجز من وقت الزوج واعتراض عليه بان هذا لا يستقيم الا على قولين قال  
 ان الطلاق يتكرر قبل التزوج وقد بين ما فيه انتهى وقد عرفت  
 ايضا جوابه اتفقا على ان المختص في قوله لا يستقيم الا على قول من قال بمنوع  
 على ما لا يخفى **قوله** وان وطئنا كزنا في البين بالله وعليه الجواب في غيرنا  
 فنقول ان كان الحلف بغير طلاق لا يخالو عن مسامحة **قوله** لما عرفت

يعقوب  
باب  
ثاني

يعقوب  
باب  
ثاني

ان تنجيز

ان تنجيز الثلث يبطل تعليقا وقد وقع التنجيز حتى لو ارجع الى التحليل  
 تزوج **قوله** وشهد بعد هذين الشهادتين قيل قوله بعد هذين الشهادتين  
 فيد اتفاقا لانه لو قال شهادتين وشهد بان كان الحكم كذلك انتهى ويحتمل ان يكون  
 بعد هذين الشهادتين الاستنفاذ بوقوع الشهادتين الاخيرين عقيب الاولين  
 بلا فصل بينهما وهذا التفسير ليس في قوله شهادتين وشهادتين ثم الاصل  
 في بيانه انما من عطف من غير اعانة حرف النفي ولا تكرار اسم الله  
 يكون يمينا واحدا او لا اعاد حرف النفي او كرر اسم الله يكون يمينا **قوله**  
 لا قوله بعد يوم والله لا اقربك شهادتين كان الظاهر ان يقول لا قوله بعد يوم  
 وشهادتين بعد الشهادتين الاولين بان يكون معقول العقول وشهادتين وقوله  
 بعد يوم طاقا له وبعد الشهادتين الاولين صفة لشهادتين ليكون الكلام سلا  
 من التكرار **قوله** والله لا اقربك سنة الا يوما وهذا الاشكال وهو انه لو قال  
 لغفر والله لا اكلمك سنة الا يوما قالوا يتصرف اليوم الى آخر السنة  
 في انه مستثنى منكروا اجاب عنه صاحب النهاية بان الحامل له على ذلك البيان  
 مغايضة والمغايضة في الحال قايمة ولذلك صرف اليوم المستثنى الى آخره  
 السنة واعتراض عليه بان الحامل على اليمين الابلان عيظ قايما في الحال  
 فلا فرق انتهى ويمكن دفعه بان متداد الغيظ في الابلان الى آخر السنة  
 في الاوجه فان الشئ قد البيونة بعد اربعة اشهر المجازية لا وجه للغيظ  
 بترك القران معلا على ان الطلاق البعض المباحات ما لا يصح دفعه  
 ما امكن قوله بالبصرة ظرف للقول وضمير راجع الى الكوفة **قوله**

يعقوب  
باب  
ثاني



المطلقة الرجعية كالزوجة فان قيل المطلق الرجعية لا حق لها على زوجها والطلاق في الايلاء جزء الظلم بمنح حقوقا في الجماع قلنا ان الحكم في النصوص مضاف الى النقص لا الى المعنى والمطلقة الرجعية من سائر ما بالنقص وقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وبالعقل هو الزوج حتى انتقض عدتها قبل مضي مدة الايلاء وبطل الايلاء لعدم المحل كذا قيل وفيه ان اطلاق البعولته يحتمل ان يكون باعتبار ما كان فلا يبرر على المراد قطعيا مع ان اعترض البعض المعرض بترييق مناط وهو قولهم هذا بيان حكم لا بيان علة كما اشرنا اليه **قوله** لان محله ان يكون من سائر ما بالنقص وهو قوله تعالى للذين يولون من شأنهم بتراض اربعة اشهر **قوله** ولو يوجد بعد معنى الزمان في مدة الايلاء يلزم البينة وان وجد فيها لغرضين يمينه فقول فلو وطئها معطوف على ما قبله بحسب المعنى فتأمل **قوله** ففئت قوله فيت اليماي بوجوب الفاء بهذا القول الا ان يلزم الكفارة لا بحقيقة الوطئ لان المحل لا يوجد بالقول **قوله** كالميت اذا زاي الماء الا ان المقصود في الميت يحصل العقوبة الا بالزمان مادام الوقت باقيا **قوله** فكان بيانه الى المحل بكسر الميم الشاذ **قوله** فاذا نواه صح لانه يحتمل ان يكون هذا الكلام لتضمنه الحرمة يحتمل الظاهر وفي اكثر النسخ لا يحتمل وليس يجب بل هو تصحيح **قوله** الكتاب **قوله** وثلاث ان نواه فقول انت على حرام يحتمل في شيئا الا ان الاظهر من بينها كونه طلاقا لتبادله بحسب العروة لذلك هذا

مختار العتق **قوله** ولهذا لا يخلف به الا الرجال الظاهر انه تأييد لمجان الطلاق فكان الاحسن ان يقال ولهذا لا يخلف به الا في مقام التخليعة الطلاق لان الايلاء والظاهر من خلفات الرجال والاعلم **باب الخلع** **قوله** الخلع طلاق بين عتقنا ونسج عتقنا شافعي معنى الله عنه في قوله العتق دليلنا فيه ان الشكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه الا ترى انه لا يفسخ بالملك قبل التسليم لانه الملك الثابت ضروري لا يظهره من النسخ وانما يظهره من الاستيفاء والفسخ لعدم الكفارة وخيار العتق والبلغ فسخ قبل تمام العقد انتهى ودفعه ظاهر لمن يتأمل قوله الملك الثابت به ضروري الى آخره اذ مقتضى هذا ان يكون كلامه بالنظر الى من يتصور فيه بتعاقب الملك والمرتب بس كذا كذا فانه حكم المعتول **قوله** بما يصلح مهربا بيان لقوله بال **قوله** ان يكون عوضا لغير المقدم وهو الله الشكاح مهربا **قوله** مادون العتق فانه لا يكون مع انه يصلح ان يكون بدل الخلع **قوله** وشرط قبولها اضافة الشرط الى القول بنا فيه اي هو تعليق الطلاق بشرط هو قبولها **قوله** فقال الزوج قروصم بانه لو قال يقع الخلع لكان اسبابا حثيثا يكون المسئلة الآتية عقيب بينه المستثنين اتم فائقة وهي قوله والواقع طلاق بين **قوله** وعوض الطلاق فلا يبطل يكون رجعتا والسريمان في الخلع معني الكساية وفي الطلاق على المالة كذا الطلاق مخرج على ما سبناه لا يقال هذا اذا لم يقارن ذكر الطلاق شي بوجوب البينة اما اذا



اذا قارنه فان الفرق بين المخلع والطلاق على الحال حينئذ مشكل مثلا  
اذا قال انت طالق مثلا فاعلم ان كذا فالظاهر وقوع الثلاث حين بطل  
العوض لا نأقول مقصودهم الفرق في الجملة فالفرق في بعض  
المواد كالف **قوله** كذا في المحيط وكذا في الهداية **قوله** في شيء من الصور للزوج  
يجب ان يجب ان يكون مجموع البيع والشراء صورة واحدة ويكون المخلع  
داخل في هذه الصور الاربع حتى لا يشك **قوله** والا صدق في المخلع  
والمبارات وبطل عليه اقتضاه على لفظ البيع في قوله ولا يصدق  
في لفظ البيع والطلاق **قوله** بحيث لا يتخلف عنه اصلا وكرنا نقول  
المخلع بمعنى النزع والمباراة من البراءة فهما يجتمعا ان قطع الخصومة  
والنزع ولما بيع مفسرا منها فلا بد على ما يخلص النزع ازالة الملك  
وكذا الطلاق بمقابلة المال ولهذا صار امر محين دون اخو **قوله**  
فلا تأخذوا منه اي من القطار شيئا **قوله** ولانه اوحشا ما لا يستل  
اي بالطلاق واختاره في التفسير كالمال في النظم السيرة في قوله تعالى  
وان اردتم استبدال زوج مع ما فيه من رعاية **قوله** لان الطلاق  
المكره واقع في هذا التحليل سهوا لا بخفي فان المكره بهما المرأة  
وهي ليست من اهل الطلاق والتوجه بان فيه تنويع الطلاق  
المرأة ضمنا فانه انما يقع بقولها وهو بعيد لا بخفي بعده فانما على  
هذا التقدير يكون وكيل من جانب الزوج ورضي الموكل بدفع اكره  
الوكيل بلامرية **قوله** والمراد باليد ههنا اليد اعمى لا اليد بمعنى

117  
الملك **قوله** فيبطل هو ان الاشتراط دون المخلع **قوله** نجعل على الشرط  
عندنا صيغة رحمة الله بهذا الخالف ما صحح به في البسوط في اكتب الاصول  
حيث ذكر فيها ان على حقيقة في الشرط الفقرة واستعمل في المعاوفا  
المحضنة بمعنى الباء مجازا جمعا بقى ههنا كلام ويروى انهم قد مر قولهم ان  
الشرط ابطال الثلاث والشرط وجوب الالف فاما ما قالت طالق مثلا فاما  
فعلى الالف فكيف تفتح هذا مع دخول كلمة الشرط اعني على الالف  
وهو يقتضي ان يكون الالف شرطا بشرط عدم الاشتراك في قوله تعالى  
يبايعنكم على ان يشركن بالله شيئا وقول الشارع والطلاق يفتح  
بالشرط صريح فيه ويمكن ان يجاب بان التزام الالف شرط وقوع الطلاق  
ولزم الالف مشروط بالطلاق فتدبر **قوله** واجز الشرط لا تنقسم على  
اجزاء المشروط فان غسل عضو من اعضاء الوضوء مثلا لا ينقسم على جزء  
من اجزاء الوضوء ولا يكره تقديم الشرط على الشرط في الاعتبار **قوله**  
الا بدلالة الحال اي بدلالة المقام والابرام ليس بمقصود فان قوله  
فان قوله ولادلالة يناسب فيه ان يقال الطلاق بماله يمين من جانب  
والقبول شرطا محنت فالاقارب لا يكون اقرارا بالشرط ويكون  
المرأة مستأنفة في دعوى تحقق الشرط والزوج منكرا او القول  
للمنكر **قوله** ولا صحة لاحدهما بدون الآخر فيه تاما فان هذا اذا كان  
مراد القاتل بقوله بعت بعتت البيع معك ولكن مرادة تلفظت  
بكلمة الايجاب ولم يصدر منك القول على ما يشهد به سوق كلامه



فأشبه من تلك المأذنة نعم لو ذكر قوله ولم يقبل منفصلا يكون ذلك  
كما ذكر إذا المتبادر من بعث العقد قوله جعل كل منهما مرفوع خبر المتبادر  
مخبر في قوله وأما نفقة العدة فلا تسقط إلا بالذكر لأن البهانة  
إبراء لما ثبت ونفقة العدة لم تثبت بعد قوله بأن كانت تعقل أن  
الخلع سالب والنكاح حالي كان مقتضى هذا المقام أن تقول يعقل أن  
أن الخلع سالب للنكاح المتعنه من جانب الزوج وقبول البطلان في ذلك  
النفس من جانب المرأة طلعت لوجود الشطب بلا بلا شيء ولا يلزم  
من عدم وجوب المال عدم وقوع الطلاق لأن الخلع بالخمر  
يقع به الطلاق ولا يوجب شيئا **قوله** ليست من إيل الزاوة ولا يقطع  
مهرها لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب بل يبقى الكل أن دخل بها  
والنصف الذي لم يدخل بها والله أعلم **باب الظاهر قوله**  
أعلم أن الظاهر مأخوذ من قولهم أنت لظنهم أن كان السلام وسلم  
مأخوذ من قولهم السلام عليك وبيان ذلك أن أحرم في الحايضية كان  
إذا أراد أن يطلق زوجته جعلها في التحريم على ذلك الواضح التي لا يطلع  
عليها من أنه كالنخز والظن وبطن والفرج ثم نظروا فلم يجدوا موطئا  
أحسن في الذكر واستمر من الظاهر أصابة العنة الذي أرادوه فاستلوه  
دون غيره فالظاهر كان طلاقا في الحايضية فقرر الشرح أهل ونقل حكم  
إلى التحريم موقوف بالكفارة غير مزيل للنكاح وإلى ما ذكرنا أشار الجوهري في  
الفتح حيث قال والظاهر قول الرجل لامرأته أنت على كذا حتى وإذا

عرفت بهذا أنه لا حاجة إلى ما ذكره الشارح في تفصيل معنى الظاهر لغة  
فتدبر قوله ولا من نكحها بلا مهر إذا يطلق عليها النكوة ما لم يقبل  
النكاح وهذا مأخوذ من قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم فإن  
المطلق ينصرف إلى الكامل قوله من عضو محرمة بتكيب الظاهر **قوله**  
وحكم حرمة وطئها وركنته قوله أنت على لظنهم أو ما يقوم مقامه  
وشرط أن تكون للمرأة منكوبة والرجل من أهل الكفارة حيث يقع  
ظاهر الذي **قوله** فيقع بعد وجوده لي وجود الحديث **قوله** كذا الدين و  
أصابة الزوج الثلثة قال قاضي خان في فتاواه إذا ظهر من امرأة ثم طلقها  
ثلاثا تنقبا بعد زواج آخر كان مظاهرا لا يحل له وطئها قبل التكفير وكذا  
لو طاهر من امرأة وهي ثم اشتراها لا يحل له وطئها قبل التكفير **قوله**  
في جانب المحرم بفتح الميم والراء **قوله** وقد ورد أي الشرطان **قوله** وهو  
الأخرس الظاهر أنه معطوف على قوله بأن ولداهم فيكون إشارة إلى  
آخر من الأسماء لكن الآخرة مانع مستقل فلا يكون للأصحية في صحتها  
في المانعية **قوله** لأنها يكون تجارة لا حاجة إلى ذكره لأن المقصود بيان  
استغناء الخلوص وهو يتحقق بالأخوة الجملة بل بمجرد الاختلاف في  
النسبة فلا يحتاج إلى بيان كونه تجارة **قوله** أو وطئها أي التي طاهرها قبل  
أنما قيد بذلك لأنه إذا جامع غيرها فإن كان قطنا بين الصوم كالجماع  
بالنهار عامدا قطع التسابع فيلزم الاستيناف بالاتفاق أنت وهو  
سواء طاهر فلان مقتضى المقام أن يقال لأنه إذا جامع غيرها في النهار ناسيا



يعتقد  
بوجه



او في الليل عامدا لا يقطع الشايح بالاتفاق فتدبر قوله ليلا عند اقبل  
 قيد عند الاتفاق فان العدة والبيان في الليل على السواء على ما نص في بعض  
 فواشي الهداية وقال الشايح المجمع وقيد الليل بالعد والنسيان بالنار  
 لانه لو وطئ ليلا ناسيا سنياف اتفاقا ولو طئ انهارا عامدا سنياف  
 اتفاقا لان السلة خلا فيه فهداه يوسف لا يستأنف لانه لا ينعى الشايح  
 اذ لا يفسد به الصوم ولما ان شرط في الصوم ان يكون قبل السجدة وان يكون غلبا  
 عنه ضرورة بالنسبة وهذا الشرط يتقدم به فستأنف ولا يلزم ان يكون النسيان  
 معدورا في عدم الرجوع بعد الوطئ لان النص انما ورد في عدم الاغتسال فقط  
 بهذا وانت تعلم ان مقتضى دليلهما ان يجب الاستيناف سواء وجد الوطئ  
 بالليل عند او نهارا فنقول شايح المجمع لو وطئ ليلا ناسيا لا يستأنف  
 اتفاقا ليس بمتعين روجه ذكر العدة في الليل والنسيان في النهار بناء على الاكتفاء  
 في دليل ايه يوسف روجه فان عدم الاغتسال في يومين الصوريين مشهور  
 وان العدة في الليل والنسيان في النهار سواء في عدم النص وما سواه  
 هي معلوم لا يحتاج الى البيان ثم انه لو اشترط بالاولم اجزاء وان  
 كانا قاصيين كما في الربيعي ولو صام المظاهر الشريين متتابعين  
 ثم قدر على الاعتاق في آخر يوم من الشهرين فان كان قبل غروب  
 الشمس وجعل عليه العتق وصار صومه نقول لا فتدبر على الاصل قبل  
 حصول المقصود بالبدل كما في العتابة وسيجي في الشرح ايضا ولا يخفى  
 ان كفارة القتل والاغتسال ايضا كذلك فليس المراد التحفيض بقوله ومن

لان مقتضى القيد الاعتقاد بان  
 الحكم فيها يقتضي عدم رجوع في  
 من طمس منه في مقابلة قطع  
 الشايح الاستيناف فانما لا ينعى  
 عدم القطع

ضرورة كونها قبله اخطا واما عنه اذ وجد الوطئ في استلزامه لا يوجد القبول  
 بلام به قوله اعلم ان ما شرح بلغظ الاطعام والطعام جعل الغرض انما  
 الى الخلا لان حقيقة طعم الطعام الكلبة والرهرة لتغذية الى المعقول الثانية انه  
 جعلته الخلا واما نحو اطعمتك هذا الطعام فانما كان بيته تملكها بقرينة  
 الحال لانه جعل طاقا قالوا والضايط انه اذا ذكر المعقول الثاني فهو  
 للملك والالا قالوا باحة هذا والمذكور في كتب اللغة ان الاطعام اعطاء  
 الطعام وهو اعطى ان يكون تملكها او اجابة قوله ان المنصوص لا ينعى  
 اخاه ان اذا كان احد طما اقل مقدار الا ينوب عن الاخر وان كان هذا  
 اكثر قيمة من ذلك الاخر او خسر شغرا بالادام وفي بعض النسخ بادام على  
 التنكير وهو السب قوله فلان نصف صاع برون نصف صاع شغري  
 اذا جمع ربع صاع برون نصف صاع شغري بلح كالكيل نصف صاع  
 برون وكذا من برون مني شغري بلح بحسب الوزن نصف صاع برون وكذا  
 وبالجمل كيجوز تملك احد طما بالآخر كيلا او وزنا لا يجوز قيمة قوله لا ينفك  
 من عدم جواز ادائها هو الاعداد المنصومة فيتم لو سقط قوله قيمة لكان  
 اولى لان قوله وان كان اكثر من الآخر ومثله قيمة يعني غناه فتدبر  
 قوله كلامهم يدل من الغيب المنصوب في اطعمهم وتفصيل له قوله لان الجنس  
 في الظاهرين مخد فلا يجب التحيين فان قيل اذا نوى ظهري من يومين  
 فانه لا يجوز عن واحد فان اخذ الجنس فكلنا انما احتيج الى نية التعيين لكل  
 يوم لان وقت الظهور من يوم الثاني غير الاول حقيقة ومكانا



حقيقة فظاهر وأما حكمه فلان الخطاب معلق بوقت محض بل علق  
 بدلوك الشمس لو كان في اليوم الثاني غير الأول انتهى وفيه سبب الطائفة  
 أيضا يحتمل أن يكون لفظين مختلفين في وقتين مختلفين ثم انهم  
 ابي يوسف ورواية عن ابي حنيفة يقع عن الظاهر لانه اقوى ولو  
 صوم القضاء والنفل والزكاة والصلوة يكون تكوينا عن مجرد العمل  
 لان النيتين بقاءا بالعارض في مطلق النية فصار نقلا وعند محمد  
 ابي يوسف يقع عن الاقوى كما في الاول كما في الثاني واعتبر عليه بان  
 في قول محمد متافعا لا يخفى انتهى ويمكن دفعه بان قوله لم يصح شارعا  
 لا ينافي كون ما صلي نقلا ايضا فان غايته ان لا يقع النفع عن النفل  
 الذي عينه وهو لا يوجب بطلان مطلق النية ونعم في قوله اصل ابراهيم  
 كذلك لكن المقصود واضح **قوله** وان اعتق عن قتل او ظهار لم يجز في  
 فان كانت كافره جاز عن الطائفة استحسانا لان الكافرة لا تسلم لكفره  
 القتل فتعين للظاهر قوله بعدم شرعية اعتبار العقوبة اي بنصف كفارة  
 الطائفة من العبد كما بنصف سائر العقوبات اذا اترك نصف قوله لا يحسن  
 من اهل المللك لان هذا شبهة ان يقال لم لا يجوز ان تتعلق كفارة  
 الطائفة برفقة كتحلف المهر بما عدل صدق الشيعة عن هذا التعديل وقال  
 لان الكفارة عبارة ففصل الآخر لا يكون فعلة الداعية **باب اللعان**  
 مقام حد القذف في حقه يفتى الى آخره لوجع التفسيرين وقال مقام حد  
 القذف في حق وجد الزنا في حقها بمعنى انهما اذا اتفعا عن سقط عنه حد القذف

يعقوب  
 بن  
 حنبل

وعنه

وعنه حد الزنا كان احصوا **واحد** **قوله** المحدث يخرج المجيم وسكون العين  
 المرحلة ما يقال له بالغاربي مولى ركني **قوله** حالي الجمالي بضم الجيم وتخفيف  
 الميم الشخص الذي يكون عظيم الخلق كالجمل **قوله** البري من الزنا حال او ما  
 ضيا فيندرج فيما من است في كونه فانه لا حد في قذفها كما صرح به واصلها  
 لاحاد الشهاده فان قلت يشكل على هذا جريان اللعان بين الزوجين  
 الاعيين او الفاسقين كما ذكره قاض خان مع ان لا يصلح ان الشهادة  
 قلت انهما من اهل الشهادة الا ترى ان القاض لو قضي شهادة يهول  
 جاز كذا في الزنا والكافي واعتبر عليه ان القاض لو قاض شهادة  
 المحذور في القذف ينفذ القضا عنه ايضا ويجوز اللعان بين المحذرين  
 في القذف انتهى وانت تعلم ان اهلية الشهادة في الفاسق والاعمى ليس  
 كالمحذور في القذف فان اهلية ما في حد الزنا ثابتة وعدم القبول انتم  
 الكذب وعدم التمييز واما المحذور في القذف فعدم قبول شهادة منصوص  
 عليه وتنان حكم القاض بقول شهادة على تقيد التسليم لا يوجب الاهلية  
 التامة واما الجواب عنه بان الفاسق اهل لاداء الشهادة غيره الا انه  
 لا يقبل في بعض المواضع لثمة الكذب وهذه الشهادة لا تروى لثمة الكذب  
 لانها مشروعة في موضع الزمة كذا الا على الا اهل لاداء الشهادة الا انه  
 لا يقبل منه سائر الشهادات لانه لا يقرر على التميز وهذا يقتدر لانه  
 بين نفسه وزوجه فانت تعرف ما فيه قوله كمن يكون معا ولا تمثيل  
 للزمة فيكون قيد للمنفق **قوله** ولا يبين كافر ومسلم الى بين كافر ومسلم

يعقوب  
 بن  
 حنبل



او كافر ومسلمة وذلك في صورة اسلام للزوجة ووقع القذف قبل منى السلام  
 على القذف كما ينبغي قوله ولانه من شرط اللعان فيه ما لا يخفى قوله فبطلان الحجة  
 او لا فقوله لعنه الله عليه قائم مقام الحجة وليس بحجة حقيقة حتى يكون معتد  
 عن تخليف النكر قوله او نفقة ان نصف المرأة الزوج فسقط اللعان قوله  
 وهو النسب من الولد قوله ويظهر عدم صحة قول صدر الشيعة فينبغي ان يكون  
 اي ان كان له ولد صدر الشيعة وبه يظهر بهنا وجه معقول وهو ان اذا  
 كذبت المرأة على ما ذكرناه في اللعان قول الزوج وجعلت على امرها  
 في هذا الكتاب ينبغي نسب الولد في صورة التصديق ينبغي ان ينبغي  
 بالطريق الاولى وانما كون النسب من الطر فكلما لا يخفى في صورة اللعان  
 كذلك ينبغي ان يغيب بهنا ايضا قوله او صبي او مجنونة قيل ذكر كون المرأة  
 صغيرة او مجنونة في البداية والكا في مكر او لم يظهر لي وجه التكرار  
 انتهى اقول وجه ذكر الصغيرة المجنونة من عبارة الشارح ليس بعبارة  
 المصنف ذكره تمثيل فلا تكرار وعبارة هكذا وان كان هو من اهل الشافعية  
 وهن امه او كافرة او كافرة او كتابية او محدودة في قذف او كانت  
 مما لا يجزى قاذفا فلا مد عليه قال بعد صحيفة فاذا قذف امرأته وصغيرة  
 او مجنونة فلا لعان بينهما ويدل على ما ذكرنا عبارة العذر والافشاء  
 قوله فلا مد عليه وفي النهاية لانه يجوز لاحاق الشين بقوله فانه من  
 علة لاختيار الغصب واللحن في الخامس قوله العيشة العيشة المهلكة  
 ما يقال له بالنارسي لمسلم قوله وسقطت معطوف على قوله تستعمل

بطلان ما كانت صغيرة او  
 مجنونة بعد قذفها  
 لا يجب فيه

اللحن قوله يختار اللحن من الاختيار قوله والحقة بانه اي بغرق القاض  
 بينها ويقول قد التزمت اتم اخرجته من سبب من لم يغل ذلك لا  
 ينبغي التلابة ليس من ضرورة التوفيق قوله وشبهه ان يكون العلوق  
 حاصل حين جريان اللعان بينهما قوله حتى لو علفت بك اللام من العلوق  
 وهو بالفارسي استن شدق قوله حد لا قراره بموجب الحد عليه اي حد  
 القذف فلا يرد ان المرأة اذا صدقت الزوج لا حد فكيف لا يحد الرجل  
 بكذب نفسه نعم انتم قالوا ان التصديق ليس باقرار فصدقا فلا يعترف  
 حق وجوب الحد ويعترف بدينه فينوبه عليهم ان التكذيب ايضا ليس  
 باقرار فصدق في ان لا يعتد به ايضا في وجوب الحد قوله وانما لم يقل  
 اورنت فحدث يمكن ان يقال قوله فحدث ليس لبيان توطن سقوط  
 اللعان عليه كافي جانب الرجل بل لبيان بقاء المرأة بعد الزنا صبيحة حتى  
 يمكن للزوج بها كانه قال اورنت وكان موجب الزنا فيها الموطون  
 الرحم ثم للزوج ان يتزوج بها روى عن النقيب المكي انه كان يقول زنت  
 بالشد يد لا يخفى بعده فان الظاهر حثيث ان يقال ايضا او قذفت  
 لانه يلزم فوت مراعات الاصل في كل من الجانبين فان جنابة الرجل  
 كانت من جهة العنق فنقرت بهن ايضا الجنابة بقذف شخصي آخر  
 جنابة المرأة كانت بالنسبة الى الزنا فتخففت بهن ايضا بالزنا مع  
 الغير قوله مع وبعده لا جواب لقوله من فانه بتقدير حرف الشك ان لو بقي  
 الى اخره كما في اول التوثيق ويجوز ان يكونا مبتداء وخبر قوله كما لو تزوجها

لانه الاول حد الزنا لا يثبت  
 باقرار وخفا  
 حد القذف



بعد ذلك ان بعد الطلاق **قوله** لا يستطاع اللعان والدليل **باب**  
**العين** وغيره ولا يصل الى المرأة واحدة بعينها الى سجو او عارض آخر  
وان كان يصل الى غيرهما من السواك **قوله** وهي خطبه الابل الخطبة بالحاء  
المهملة والهاء المعجمة ما يجعل لحفظ الابل او الغنم **قوله** ولا فرق في هذا  
اي في الحب **قوله** او ضيفا يعني اذ لم تنته الله فان انتسخت  
يصل الى النسوة فلا خيار لها **قوله** وثلاث عشرة يوم بضم الشاء والعين  
فيها الى ثلث العشرين يوم **قوله** واحد **قوله** في رواية الحسن بن حنيفة  
انه يوجب سنة شمسية وهو اخذ بالاختصاص اذ ربما يكون موافقة  
العلاج في الايام التي يقع فيها التقاوت بين الشمسية والعربية **قوله**  
وذلك في ثلاث مائة وخمسة وستين يوما وربع يوم وفي الثاني الى  
الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وربع من مائة  
وعشرين جزءا من اليوم والعربية ثلاثمائة واربع وخمسون يوما  
وما في هذا الشرح مخالف له فتأمل **قوله** ظهر انه خلقه اي من لم يولد  
كان دانيا او عارضا فتدنيا **قوله** فان وطئ فيها اي فمحييا بملك  
الحالة **قوله** اي تزويق القاف بينهما وعن ابي يوسف ومحمد انهما كما اختلفت  
نفسا يقع الزوجة بينهما اعتبارا بالجزئية بتجربة الزوج او بتجربة الزوج  
**قوله** وهو رفع الظلم عنها اي عن المرأة **قوله** فتجبر اي تجبر الزوجة  
بشروط شرها وترهم **قوله** اجل الزوج سنة فان لم يجبل يكون في موضعين  
احدهما بعد اقرار الزوج بعد الوصول والثاني بعد انكاره بعدم الوصول

**قوله** لكننا حرت هنا حيث اجل الزوج ثم يعني الواجب في السنة  
التجبر في صورة وجبت فيها التاجيل قبل مضيق **قوله** والبرق والون  
والريق كلنا على وزن واحد او يمكن للزوج رفع الضر واعتذر عليه  
بان هذا يشكل بصورة تحفظ الغلام وقت البلوغ عند عداها  
يمكن دفعه بانه لا فائدة لتجبر الزوج بهذا لانه طلاق سواء كان يتزوج  
القاضي او باستقلال الزوج في الزفة بخلاف فيما سبق فانه منج  
وليس بطلاق وهذا بناء على الشك في الاول بالتزام الغيرة  
الثاني بالتزام الزوج واختياره فاخرقا والدليل **باب اللعان** **قوله**  
ملك بطلاق تاكيد بالموت اي انما ازعم عالم يتأكد بأصدا فانه لا يوجب  
فيه العدة وان وجد فيه رفال الشك كافي الطلاق قبل الوطء  
**قوله** موطئة غير مسئولة لورثك **قوله** غير مسئولة لكان اظهر فانا  
ام الولد اذا تزوجها مولا فقبل الاعتاق لا تحب العدة **قوله** لما مر  
من مجازي اثر الشك **قوله** ثلاث حيض كواحد قال صاحب الثاني  
حمل الوء على الحيض اولى عندنا لان الاثلاث اسم خاص لعدد  
مخصوص معلوم لا يحتمل غيره والطلاق والمسون في الطهر فلو  
حملنا على الاظهار لانقضت العدة بتوطين وبعض الثالث  
واعترض عليه بانه يجوز ان يحل على الاظهار ولا يعبر الطهر الذي في  
فيه الطلاق كما قالوا في صورة الطلاق في الحيض استدلالا بعدم  
التأني في التجبرية للتجبرية في جبر العمل بموجب الخاص فيها فلا

العدو



فلا يدل الدليل المذكور على الأولية المحل على المحيض انتهى **وهذا كلام**  
 غريب فإن مراد المستدل تمهيك ثلاثة قروء بلا كسر مع ابتاع  
 الطلاق على وجه السنة في حالة الطهر فإن اعتبر ذلك الطهر يلزم كسر  
 بالكسر بالنقصان فإن لم يعتبر يلزم الزيادة فإن اعتبر ابتاعه في حال  
 الحيض نقصان علينا يلزم ترك السنة وكلامنا في ابتاع الطلاق  
 رعاية السنة **قوله** وهو ما يتحقق فيهما في الطلاق والفسخ **قوله**  
 أي عشرة أيام فيه إشارة إلى أن حق التقنين يقال وحشة لا تقا  
 عبارة عن الأيام إلا الفقاء قالوا كذلك صوتاً للنظم الشريف عن التقير  
 وتبركا بذلك وإنما وقع في النظم كذلك زيادة إلى الليل وأيام  
 داخل معاملة لا تراهم يستعملون التكفير فيه زاهبين إلى الأيام تقول  
 صحت عشر أو لو ذكرت خربت من كلامهم كذا في الكشاف وقيل فيه  
 أن العرب يعتبرون الشهور القمرية والدليل مقوم في هذا المعنى لأن  
 رؤية الهلال في الليل والشك يقوم مقامه في موضع النقص  
 جواز دخل مقدرويه وان الشك لم يكف في حق الصبي في ثوب القرب  
 والمحال أن الشرفية إذا ولدت من مؤنث يثبت نسبته فأجاب  
 عنه بأن قيام الشك مقام الحمل في موضع النقص لأننا يجب  
 مع الشك دون الارث دون حال معي فيه يجب **قوله** مضرت  
 كالمطلقة رجعتا أي حال كون الزوج غير فاد بان طلقا حال العدة  
 رجعتا فأت **قوله** فإن المواجه حينئذ عدة الوفاة فكذلك في الفارق **قوله**

أن لا يوجب مع النكاح  
 مفارقة الارث في  
 طهر الحائض

فعل

فعل من هذا التقدير أن ما وقع في عبارة صدر الشريعة **قوله** ويكفي دفعه باق  
 ذكره إشارة إلى الاستيناف بما يكون قبل تقرير حكم عدة الاشراف  
 إذا تقر فلا لأن الخلف لا يبطل بعد حصول المقصود به وبالمجمل  
 وهذا روايتان ففي رواية اذا زادت الايسة وما بعد العدة بالاشهر حكم  
 الاستيناف وبهذا النكاح لأن الاعتداد بالاشهر بعد خمس وخمسين  
 سنة يثبت بالأجزاء والاعتداد بالحيض يثبت بالنقص فإذا وجد  
 ما ثبت بالنقص بطل ما ثبت بالأجزاء وفي رواية وهو الرواية عن الصدر  
 الشهيد أنه يغني بطلان الاعتداد بالاشهر أن كانت رأت الدم قبل تمام  
 الاعتداد بالاشهر ولا يغني بطلان الاعتداد بالاشهر أن كانت رأت  
 الدم بعد تمام الاعتداد بالاشهر كذا نقل عن الكفاية وبهذا مع موافقة  
 للمسئلة الآتية من قولها كما استأنف بالشهر من عاضت حبيضة ثم أبيت  
 كونه فخره مع لأن الاستيناف فيها قبل تمام العدة يناسب المسلم  
 المذكور من أن الخلق لا يبطل بعد حصول المقصود به كالعدة على الملو بعد  
 العلوة باليتم فأنما لا تغلو وأن كان الوقت باقيا مع **قوله** والعجب  
 من صدر الشريعة أن عبارة الهداية بعد ما وقعت كما نقلنا إلى آخره  
 ذلك أن تقول في دفعه لا عجب فيه فإن كلامه بالنظر إلى ما يتبادر من  
 الاستيناف من عدم احتساب أيام الحيض وأما بالنظر إلى مرادهم  
 فلا أشكال فإن الجمع المحذور إنما يتحقق باق العدة من أيام النكاح  
 وأما إذا اعتبرنا أيام الحيض باعتبار أنها ثلثة أيام أو خمسة أيام ثم البقاء

وهي النسخة الأصلية أي بكسر الميم  
 انفصلت عنه قال معتدلة  
 اشهر وعشرون يوم لان العدة  
 وثلاثة اشهر مذكور او جمع الدار  
 بغير يلفظ الشكر بلفظ الثانية  
 فعل قوله ثم بعد العدة بليان  
 واحدة وهذا وقت لان الاجل  
 كذا نقل عنه قاض خان مشه

مطلوب  
 وقد دللنا على صحة  
 صدر الشريعة

في قوله استأنف بالشهر  
 من حيث  
 يفتنه



بما يتم الاشر فلا يلزم الجمع المذكور لانه يكون كالمعتق بالاشهر اذا رأت  
 في بعض اوقا شادام تحاد واما عبارة الهداية فليس فيها ما يؤثر اعراض الشارح  
 وهي سيرة ولو كانت حيزيين ثم ايسر فعدتها بالشهور تحزرا عن  
 عن الجمع بين البدل والمبدل منه والحاصل مرادهم بالاستيفاء لا استيفاء في  
 الايام دون ذواتها فتدبر قوله وتداخلت العدتان اعترض عليه بانه لو جاز  
 التداخل في اوقات عدة واحدة حصل المقصود ونفي شرط طول العدة فيها  
 واجيب بان المقصود الاصل وان حصل بالحجة الواحدة لكنه علم الاستفاد ان  
 الواحدة للتعرف والثانية لمحة الشك والثالثة التفصيل للحجة ولو امكن ما ذكرناه  
 لم يحصل منه القاطعة وانما تعلم ما في هذا الجواب من الضعف فالاول يقال  
 ان كان التعرف مقصودا أصليا الا ان العمل بالفعل ايضا مقصودا مما يمكن  
 فلهذا ذكر في كل من العدتين اكمال قوه وتكمله بقدر الامكان ولذا تم للعدة  
 الاولى ولم يكمل الثانية بهما ركاكة لا يخفى فان انقض بعض الثانية فوجه  
 اذا فلا يناسب طيف قوله ولم تذكر الثانية على الشرط بل الاصل ان يقال ولذا  
 تم العدة الاولى وانقض بعض الثانية ولم تذكر فعليا كما لا يلتزم  
 اي ابتداء عدتها عقبها اي وان جهلت وفيه ان السئلة الثانية معنية  
 عن الاول لا يجوز العزم معطوف على قوله بان يقول الى آخره الى يحصل  
 الفرقه والابتداء بالعدة بمجرد العزم بل لا بد من الاضمار والاعلام حقا  
 كان بصيغة الخطاب او الغيبة لان العزم امر بالظن لا بوقف عليه التاخير  
 لان في بطلانها ولو ثابت التسبب بثبوت شب الورقة البطلان يمنع جواز

صاحب  
 الفتاوى  
 بقوله  
 في

الشكاح

الشكاح وعلى الوطى وعدم ثبوت نسبة بينه والثاني دون الاول كما مر قوله ان يترك  
 وما يدعون الواد فيه معنى مح وبجمل العطف والله اعلم **فصل** في الاصول  
 الحمد المنع يقال ادرك المرأة اذا ركت الرتبة قوله وكفاية مؤنثا المؤنث على  
 وزن المفعول بفتح الفاء التقل في امر العاشر يمكن في النسخ المتداولة وبجمل  
 ان يكون العبارة بينهما مؤنثا بفتح الميم وسكون الواو مع يناسب لفظ  
 صورتها يقال بانه مؤنثا اذا فعلت فعله وبجمل ان يكون بالضمين جمع مؤنث  
 كعرب وعرب وهذا اقرب معنى وانما كان ما قبله التفسير قوله اذا فتح  
 فيها راجحة الطيب يقال فاجز بيع السكر بنوع اذا اشتر قوله لدور النسخة  
 وكذا في النسخ المتداولة والصحيح لدور بالرائين ويروى في الاعمال سبلان اللين  
 من الضرع ثم اطلق على تعاقب الشيء ودوامه **قوله** لا بد من سيرة بهم  
 السبق وسكون التاء ما يستزبه **قوله** وبعد اي بعد صلولة السيرة قوله  
 وبيننا وبينهم مائة ثلثة ايام رجعت وكذا عبارة الهداية والمنوم من  
 ظاهرها او لولية الرجوع سواء كان جانب المقصود او مساويا اخرها  
 من استدامة السفر بلا تحريم وصرح به صاحب الفتاوى وسائر الشارح فيقول  
 صدرت شعبة بعد ابراده هذه السئلة بقي هنا فسر ان احد طامما كان من كل  
 جانب اقل من مسبة سفر ينبغي ان يخرج يحتاج الى توجيه وكما ان يقول  
 مراده بالمراد الذي وقع في عبارة الوقاية والهداية المراد من منزل الرجوع فيه  
 والمراد من حيث بين الرجوع اليه وبين التوجه الى المقصود الذي رجعت  
 منه بعد اقامه فيه في اشتاء التوبة بوجه انه قل في الاول ليكون الاعتداد

هذا

فيكون المراد الاول والوطى  
 في قوله  
 لا بد من



في منزل الزوج دون الثلثة **قوله** مع انه مرجح مانع للتجيز هذا غاية ما يمكن  
 ان يقال في توجيه كلامه ولكنه بعد لا يخفى **قوله** مضية الى العدة  
 لو كان الاخره اي لو كان مضيا بحض فاقول ما يصدق المرافة فيه الى اخره ولا يعلم  
**باب ثبوت القرب** ولو بملك مغزل هو بملك المهر وسكون الغنم  
 المجهنة شبه مستقيمة بضم بتدويرها الخيوط وبعض الروايات ولو بطل ملك  
 مغزل او عتار دورا لانه اسرع الحركات **قوله** فلا يهبر مراجعها بان كركان  
 فان قيل ينبغي ان يعبر مراجعها لان الطلاق الرقعي لا يحرم الوطئ **قوله** وقال  
 في الجواهر ان تضاق الاقرب الاوقات قلنا الرجعة بالفعل خلاف سنة  
 وكلا لا يظن بالعقل المسلم الاقدام على الحرام لا يظن الاقدام على خلاف السنة  
 كذا في الكافي والكفاية ولعمري ان عليه بوجهين الاول انه مستوفى المسئلة المذكورة  
 في فصل الرجعة ومن انه لو قال ان ولدت ولدا قانت طلاق فولدت  
 ولدا من بطنين يحل الثلثة رجعة كما لا يخفى الثلثة ان كون الرجعة بالفعل  
 خلاف السنة محل بحث بل المفهوم من كلامهم في فصل الرجعة كونها  
 سنة عندنا على انه يمكن ان يحل انه راجع قوله ثم وطئ كما لا يخفى انتهى  
 اقول كل من الاعترافين مدقوع اما الاول فلان اعتبار المراجعة في  
 مسئلة الولدين لفروية ثبوت التسبب لفروية فيما نحن فيه واما الثاني  
 فلان السنة في ما نسب العقل اظهر بؤيده قوله **قوله** واشهد وادق على منكر  
 قلنا فنافع القدرين **قوله** ولا يدل على ان الاشهاد واجب او مندوب  
 انتهى ولا يخفى ان الاشهاد يستلزم المراجعة بالقول ثم ان قوله على انه يمكن

لا بد من تسليم كونه  
 جازحا الى اعتبار المراجعة  
 في منبسط

بعضه  
 في  
 سنة

ان يحل

ان يحل على انه الى اخره ركيك جدا فان اكر ارجعة بالفعل يدل عليها الولد  
 المراجعة بالقول فلا تسنى يدل عليها فيكون بكونها فيها وكلامنا في انه  
 لا تثبت الرجعة بالشك لانها الزمان فان قلت بهنا وجه اخر غير  
 ان يلزم الزمانا وهو ان يحل امرها على انها تزوجت بعد انعقادها  
 زوجا اخر قلنا نعم كذلك الا ان الحكم بايقا النكاح الاول عند الاحتمال  
 اسهل من الحكم بانشاء نكاح آخر فوجب القول به كذا في النهاية اقول هذا وجه  
 سليم ويمكن ان يقال بهذا الاحتمال وان امكن حمل امرها على الصلح لا يلزم  
 الفساد بوجه اخر وهو يفتيح نسب الولد وبعد ذكرى هذا الجواب هو  
 ما يوافق في بعض الشروح فحدث الله **قوله** لا بدعوة المراد بالمبثوثة  
 خبر المطلقة على مال لان وطئها من قبيل الشهرة في الفعل وفيها لا يثبت  
 التسبب ما سب كذا في كتاب الحدود لا يقال المطلقة ثلاثا ايضا لا يثبت  
 نسب ولذا لان وطئها ايضا من ذلك العتيل لانا نقول الكلام في البيان  
 وهو ليس ببيان بل مرجح كما مر به في بعض الكتب هكذا قيل وفيه  
 بحث فان الكلام في مقابل الرمي وظاهر ان اشتر الثلاث البيوت  
 النامة لا الرجعية وكونه صريحا لا يجوز ان يفتح هذا المحذور قالوا  
 ان يقال الكلام في المبثوثة التي يفتح ثبوت نسب ولذا على ما يدل  
 عليه عنوان الباب ويشهد به سياق الكلام ولم يعقد بها اعتقادا على  
 ذلك ونقول على ما ينبغي من بيان احكامها وحمل الحمل معطوف على  
 حكم قوله وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار ولانه



سرون التاسع الاول لانها لو اقرت بعد ثلاثة اشهر من وقت الطلاق  
 مثلا بغير العدة ثم ولدت لاقل ستة اشهر من وقت الاقرار كمن  
 ونصف مثلا لا شك ان نسب ولد ما يثبت من زوجها وتفسيره يكون  
 في اقرارها شرعا لا يقال يمكن ان يوجه كلام صدر الشريعة بطريقا وهو ان  
 المقصود الايم بهما بيان بطلاق اقرار العدة بكذا بفتح ايماء واعلام  
 من ريث الاقرار بثبوت نسب ولما في هذا المقصود يحصل سواء قل من  
 وقت الطلاق او من وقت الاقرار لانا نقول يلزم على هذا ان لا يثبت النسب  
 لاذ اقرت بغير عدتها في ثلثم ستة اشهر من وقت الطلاق مع انه يثبت  
 النسب جـ بل على ما صرح به في سائر الكتب ثم انه قال في بعض المصنفين  
 واما ما وقع في اكثر نسخ صدر الشريعة من قول من وقت الطلاق ففي نسخة كلام  
 لانه اذا ولدت نصف ستة من وقت الطلاق بعلم بطلاق الاقرار في  
 العدة كما يعلم في صورة الاقل كما لا يخفى الا ان يقال يمكن بفتح اللام  
 يحل امرها على الزنا فلا يلزم بطلان فيصح الواقع في اكثر النسخ كما لا يخفى  
 انتهى فليعلم اذا كان مدة الولادة في نصف ستة واقرت فيها بغير العدة كيف  
 يمكن حل امرها على الزنا اذا لا يمكن الولادة في اقل من اربعة اشهر فيصور فيها متى  
 العدة والولادة من الزنا معا تأمل فيه قوله ولم يكن معها احد ولا في البيت  
 اي لم يكن فيها احد سواها قوله كما يتبين في الصغيرة من انما ان ولدت لاقل  
 من ستة اشهر ثبت نسب ولما والا لا قوله وما ثبت بها الا يراعى فيه  
 شرائط الاصل عند ثبوت الاصل في ان قوله ما ثبت بها الا يراعى فيه شرائط

خلاصة  
 في  
 النكاح

بمقتضى  
 قوله

الاصل عند ثبوت ثبوت ضرورة كافي العبد والجنى ولا ضرورة فيما نحن فيه قوله  
 ليلا يلزم كون اللعان الى جهة يلزم ثبوت ما يقوم مقام الحد بشهادة **قوله**  
 ووجهه ان لو اقرت بالوجود والوجود الخارجي ولكن ان نقول في توجيهه ان السائل  
 ان العدة في المطلق الموجود في ضمن العقد بالولد كان في لزوم اللعان سواء  
 كان الولد موجودا او لم يكن فلا يرد عليه ما اوردوه بقوله انا لا نسلم الى آخره  
 حتى يحتاج الى ما ذكره من الحوجب **قوله** لا يثبت من الادراك والشرايط الا ما  
 يحتمل السقوط لقائل ان يقول الذي نحن بصدده لا يكتمل السقوط ايضا فان كان  
 الاول من المعلقة ومن البين ان لا ينشك وجود الشرط عن وجود الشرط غاية  
 الامر ان هذا اللزوم باعتباره المحل وذلك لا يفر كما لا يفر في كون الايجاب  
 او القول ركنا كوننا جعلتين على ما لا يفر كما لا يفر لا يخفى **قوله** اقرار  
 بما لا يخفى اليه لقائل ان يقول من قبلها سلمنا ان الولادة لا بد من تحققها  
 لكن في تعيين زمانها لا بد من جهة فانها قد تنع مفرقة وقد تنع  
 مؤخره الا ان يقال الكلام في نفس الولادة مع قطع النظر عن وقوعها  
 مقدمة ومؤخرة **قوله** فطلقتا فسرهما اي طلقا بعد الخلوة على ما سنبينه  
 بقوله لان والد في الوجه الاول ولد العدة وانما فسر بذلك لان قبل الخلوة  
 لا يلزم الولادة الا ان يخفى لاقل من ستة اشهر من قارفا ولو كان الطلاق  
 شقين ثبت النسب الى مستين من وقت الطلاق لا تارة من غليظة  
 لا يحل وطنا بملك البين مالم تنزوج آخره كالحق **قوله** الى اقرب وقت  
 عبارة الرهابة ايضا ولكن المناسب ان يقال الى اقرب او قاية فان الاصل

فيجعل الاصل من قطع  
 العدة عن التعليق  
 لا يحل نكاح  
 تنضم



في مثل هذا المقام ان يضاف فعل الى الجمع او ما في معناه **قول** لو لطف الله ليس  
 بغيد اعز ان كان الحكم في الكبير ايضا كذلك اذا كان مثله بولد الا ان في  
 الكبير يحتاج الى تصديقا الاب في هذا الاقرار حتى يرث منه على ما ينهم  
 من كلامهم **فقد بر** قوله زوج امته من عبده فجاءت بولد فادعاه الحول  
 لا يثبت نسبة الظاهر ان عدم ثبوت النسب اذا لم يلد في اقل من ستة  
 اشهر على ما سبب اليه قوله لان ثبوت النسب يقتضي فسح النكاح وقد  
 ثبت ان النكاح بعد ما صح والله اعلم **باب الحضانة** قوله وانما كانت  
 لربها لاجتماع الامته عليه هذا يؤمهم عدم ورود النص فيسح ان قوله عليه  
 الصلوة والسلامات احق بهما تنزوي مشهور وقوله بلا جبر مطلق  
 بمعنى الاختيار من الموقوف من قوله وفي اللقم **قوله** السرس بالنسب يدل على  
 ميراث **قوله** لانه تدل على اولي الولد اذا دسله والمراد بهذا الانتساب كانه  
 يرسل نسبة اليه **قوله** وان حق الحضانة نزع ولاية في هذا الدليل نوع  
 ضعف لان للزمية حضانة في ولدك على كل شيء مع انه ليس لكاف على السلم  
 ولاية **قوله** وهو يحصل بالاستخدام الى التعليم اغا يحصل عادة بالاستخدام  
**قوله** اي بالبنات منها يعني المرأة التي غير الام والمجدة من محارم النسب  
 احق من الاب والمجدة وكان المناسب ان يزد القيد بان يكون راجعا الى  
 الاب كما في قوله والاب والمجدة احق بالاي بالنسبة من الاب كونه كما كان  
 آخر الاصول دون دبرج فيه الحمد مع الاب ليعم الكلام مع المرام **قوله**  
 هذا اذا كان بين الموضعين تفاوت اي بناء **قوله** لان الاستغال من معسر

لا فية بصيرة على ما قبله من قوله لا لا فية من معسر وما وقع في بعض النسخ  
 فيما دونهما من قوله لان الاستغال الى قريب بمسئلة الاستغال من محلة  
 الى محلة في لغة واحدة فكأنه من ملحقات الاقلام لانه لا يفيد شيئا  
 سوى مشوش في الكلام قوله الا ان يكون وطئا ووقع العقد فيها  
 فيه تأمل من حيث ان كيف يكونان وجبانه يكون ضرر الولد **باب**  
**النفقة** قوله هي اسم بمعنى الاتفاق وصيغة جعلنا فقا اي الكا  
 يقال نفقت الدابة اذا سلكت وذكر الزحشي ان تركيب الكلمة  
 على الكلال والركاب فان ما كان فاؤه نونا وعينه فافهودا على  
 ذكره الزحشي الا ان يقول **قوله** هي الطعام والكسوة لا بد منها  
 تقدير مضاف الى اتفاق الطعام والكسوة او حمل قوله هي اسم بمعنى  
 الاتفاق على احد معنى النفقة حتى لا يلزم التناهي بين سابق كلامه  
 ولاحقه **قوله** لانها اصل النسب لان اللام لما نحن فيه من كتاب الطلاق  
 هو منه النفقة **قوله** او صغيرة يوطئ الوطئ بهما بمعنى الاختراع  
 يستعمل الصغيرة المشتهاء ولم يتحمل الجمع **قوله** ومع قيام المنع  
 من قبلها لا يستحق بالنفقة لان الاصل في استحقاق الثمن يسلم البيع  
 فاما يوجد التسليم منه لا يجزئ المشتري على الاداء سواء كان قويا  
 قادرا على القبض لم يكن فلا يرد ما قال صاحب العناية ان الدليل يقبل  
 القلب بان يقال المنع جاء من قبله فغاية ما في الباب ان يجعل  
 المنع من قبلها كالعقد **قوله** في البسار الاعا راي سواء كان مورثا

على النسخ



او موثرين او مختلفين ثم ان مقابل الاعمال ليس له في كلامهم  
 ذلك **قوله** وان لم تترك ما لم يوجد منها الامتناع بفرض **قوله** او مرض  
 في بيت الزوج المراد من مرض في بيت الزوج بعد التسليم سواء  
 كان حقيقة في بيت الزوج او لم يكن حتى ينافي لما سبق من يجب  
 النفقة **قوله** وان لم تترك الى بيت زوج **قوله** وبيننا بقوله اي بيننا  
 بقوله زوجت من بينه فيكون زوجت صفة كاشفة **قوله** وان لم  
 يكن منا بان كانت عاهرة اي ليس من اهل بيته طلة وليست بمفردة  
 في لاداء الدين ولكن فوت الاجناس ليس من قبل الزوج حتى يجب عليه  
 النفقة **قوله** لا فسخ فيما اي منه الصورة وهي عدم ابقاء الغائب  
 مع بقاء فيكون هذا ترك الاتفاق وترك الاتفاق ليس سببا للفسخ  
 هذا الكلام من شرح الهداية وقد عرفت ما فيه من انهم قائلون بالفسخ  
 عند عدم الاداء مع القدرة سببا للفسخ عند لم كان الامر عند  
 الزوج **قوله** ايضا كذا في هذا يؤيد ما قال به شرح الهداية لانا نقول  
 لهم اي نقول عند حضور الزوج بقدر الحاكم على الجبر وبه يحصل  
 المقصود ونؤكد بالاستدانة قالوا فائنة الامر بالاستدانة  
 انما اذا كانت بامر القاض فليست الدين ان يرجع بذلك على طاعة  
 كماله ان يأخذ من السدنة واما بكون الامر يرجع على السدنة  
 ترجع على الزوج **قوله** وما قضيه به بتقدير النفقة لم يجب فلا يلزم  
 المطالبة واتماما ابطال القضاء استبق **قوله** لانا اي النفقة

يحتاج في تقديره القضاء الى فرض القاض **قوله** بخلاف المرفقة  
 عوض ملك البضع فلا يحتاج في تقديره الى القضاء يعني اذا عجلناه  
 نفقة مثلا فيه اشارة الى ما روي عن محمد انما اذا قبضت نفقة الشهر  
 او ما دونه لا سبب من سبب لا بد لا يغير قضاء في حكم الحال **قوله** لانا ملته  
 وقد فصل بين الغرض لا يقال يشكل هذا بنفقة القاض وامثاله فانه تترك  
 اذا مات مع انما ملته لانا نقول ولاية القاض نظرية والنظر في اتفاق القاض  
 بالاستدانة واما اتفاق الزوج فاختاره فافترقا **قوله** بخلاف ما اذا كان اللان  
 عليه سبب آخر كالمرفقة ببيع لاجل وفيه ان هذا يوجب ان يكون ملكه  
 الغير وكذا المرفقة الخامسة لمن لا ربح تساوي غير طالع لا يجوز تزوجه  
 مع انه لم يقال به احد الاول ان يقال صدق الثلث على اصبحت رضاعا **قوله**  
 صغيرا او اثنى بالغاية او ذكر عاظم يكون في النسخ الشابعة وفيه ان الباء  
 ان يترك علامة النصب عن قوله صغيرا وينصب البوالة ايضا ولكن  
 الحرة على الوصفية او البدلية فتدبر **قوله** فقرأوا حال عن المجموع ومن  
 العبارة اول من عبارة الوقاية اي منه ونفقة كل زوج محرم صفاؤه  
 بالغلة فغيره فتدبر **قوله** مشور عليه فكان الارث عليه كالحق في النفقة  
 فيقدر بقدر الارث لان الحكم يثبت بقدر علمه **قوله** وفي غير الوالد  
 يعتبر اي غير قرابة الوالد فلا بد من النقص ببيت وابن الابن فان النفقة  
 على البنت مع الارث بينهما نصين فان ابن العم ليس محرم فلا نفقة  
 عليه فلقائل ان يقول يلزم منه اذا كان على قولهم لعنه قدر الميراث



في غير الوالد بن رواية واحدة على ما ترآنا **قوله** صحح بالشك  
 القاسد ولا الوطن بشبهة فيعلم منه ان احتباس من قبل الزوج على  
 اطلاقه لا يكون سببا للنفقة بل لا يبرح ذلك من عقد صحيح **قوله**  
 بيع الاب عرض ابنه لا عقاره لنفقة كان الاولى ان يعيد الابن بالكبير  
 لان الابن اذا كان صغيرا يجوز للابن عقاره كما صحح به في الهداية وسائر  
 الكتب **قوله** ولا كذا العقار فانه لا نظرية اعترض عليه بانه على هذا  
 منه ان لا يبيع الاب عقار الصغير لاجل نفقة مع انه ينبغي كالتفاه في  
 الهداية وسائر الكتب على انه لا نظرية تمكنه من بلارضاة امته ولكن  
 دفعه بان البيع ليس للامتناع في ابتداء الحال بل للمنع الان البيع عقار  
 الكبير لم يخرج لوقوع الانتفاع بينهما بالبلوغ مع ان انتحاب الاب ايضا  
 من جملة ما يبره **قوله** ولا يلزم من كون الاولى اجماعية كون الثانية كذلك  
 ويمكن ان يقال جواز بيع الوصي المنقوض بالاجماع يدل على ان بيع الوصي  
 ومن في حكمه المنقول من باب الحفظ بالاجماع ايضا لان بيعه ذكر الحفظ  
 لا غير قال قاض وللوحي ان يبيع غير العقار بغيره انما لا غير العقار غشي  
 عليه القول والتلف فكان البيع وحفظا وتخصيصا ثم قال ولذا لمكان  
 نصيب الخاف ايضا في قول ابي حنيفة في ذكر الخلاف في المسئلة الاخرى  
 يدل على الوفاق في المسئلة الاولى **قوله** فالما من البيع بالنفقة  
 عندها كونه منافيا للحفظ وقد عرفناه فلا فيما ليس كذلك فان بيع الاب  
 والوطن اذا كان للحفظ بالاجماع كيف يكون بين البيع والحفظ منافاة

عندها بل خلافها لانقطاع الولاية بالبلوغ كما هو القياس وبالجملة عندنا لا من  
 القياس الحلي ومختار ابي حنيفة لانا القياس على العقار وله اثر وهو انتفاء  
 الولاية بالبلوغ وفساد باطن وهو جعل الاب كغيره من الاقارب والقياس  
 الحق فله فساد ظاهر انتقطاع الوقاية بالبلوغ وانما باطن وهو ولاية الحفظ  
 ما لا الغائب اذا عرفت هذا فاعلم ايضا ان مبنى ولاية الاب والوصي  
 النظر للصبي او الغائب فان كان الى الحفظ احتياج يجوز البيع خصوصا  
 اذا انقم اليه صفة النفقة فان اتفقا الاب في تأخير نعم اذا بيع لفورة  
 الحفظ ابتداء ثم طفر بكس منه لا يكون فيه مخدور فاما احتياج بنت  
 الدين الى القضاء فلا يكون وجبا للفرق فانه اذا كان الدين مثبتا ومغفيا  
 على الابن قبل عيئه فلا يظاير ان المسئلة بطلانها وبما ذكر من تحقيق المقام  
 يندفع ما اورد به من الشبهات والا وكم **قوله** اذا باع المنقول  
 فالتمس من جنس منه قبل واجيب عن هذا بان ما جاز بيعه للحفظ  
 حقيقة فيقصده الاتفاق لا يتغير تلك الحقيقة اذ لا تأثير للفرقة في  
 بعبة الحقيقة انتهى وفيه اتمركت فانه لو لم يكن للفرقة تأثير لما  
 اختلف الحكم بين اعطاء الفضة بينة الرهبة اذا الزكوة ثم قبل عارض  
 جهته الحفظ جهة الاتلاف بالاتلاف واجيب بان الاتلاف وبعده  
 وجوب النفقة وفي الحال لم يجز ذلك بخلافه وزيف هو الجواب بمنع عدم  
 وجوب النفقة في الحال انتهى ويمكن دفعه بان المراد بالحال البيع بينة الخاطئة  
 ففي هذه الحال ليس وجوب النفقة موجودا في نية وايضا وجوب الاتفاق



الما ينفر اذا جئنا بالبحر الىه وذلك يكون بعد البيع والاعلم **كتاب**  
**العتاق** قوله اثبات القوة لو امكن بما ذكره المصنف من تعارض  
واحال بيان معنى العتاق على ما علم في ضمنه كان كلامه صلا عن شأينه  
التكرار **قوله** او ازالة الملك مطلقا لا يناسب وقوع كلمة التشكيك في  
التعريف فان التعريف التمييز والتشكيك ينافيان في الغيبة لا نأقول حاصل  
تعريف الاعتاق على الاتصالين فانه اثبات القوة بازالة الرق كما هو  
كذلك عند طاعنا على ما سبق تفصيله في عتق البعض فلا يلزم التشكيك  
في مفهوم واحد بان يكون الاعتاق عبارة عما يجمع المفهوم التشكيك  
فيه **قوله** لان للملك لا يملك اي لا يصدق بالمالكية وان انصف بوقوع  
الملكية عليه **قوله** اعتقت وانا صبي ذكر استلادى **قوله** ولهذا لا يملك الحق  
والوصي عليه كان المناسب ان لا يذكر فيه لا يملكه ويكتفى بقوله عليه  
فان امكن الوجوه بارجاع الضمير في قوله الى العتق **قوله** بلانية اي بهيئة  
الكائن بلانية فهو صفة لما قبل او حال منه وان كان متعلقا بقوله  
يصح يحتاج الى التاويل الذي ذكره في تكرار عتق حرف واحد في التيم  
**قوله** فانه لفظ الاخبار عليه لقوله كانت حرة الى قوله او باموال في  
الف والشرع على الترتيب على سبيل بوصف بملك انشاء اي بقدر  
احداث **قوله** كان حقيقا لذلك وصف اي يقتضي النماء حصول هذا  
لوصف في المنادى كما يقتضي الانشاء في صورة الاخبار ذلك تعجبها  
لكلام القائل بقدر الامكان **قوله** كذا راى اسكر حرة الهادية انه لو قال

راى اسكر حرة او ذلك بدون حرة او فرك حرة عتق ولعل الوجه فيه ان الاول  
يحمل التثنية بخلاف الثالث **قوله** كذا ملك لي عليك ونوى بهيئة عتق  
وان لم ينو لا يعتق وكذا كتابات العتق التي يظهر ان الراد وكذا ما في  
كتابات العتق فلا يرد ما قبل ان لا ملك لي عليك من كتابات العتق كما  
صرح به في الوقاية والحافى وغيره والفهم من عطفنا عليه عدم كونه  
كما لا يخفى **قوله** وان نوى لهذا الوجه اشارة الى قوله فانه ملك الرقة  
الى آخره وباتى بضم الباء وكذا يا بنه نفي المذكر والمؤنث من غير اضافة  
لذا الباء فيهما البست باء التكلم **قوله** ونوى لان السطآن بهذا  
اشارة الى ان النسبة في المسئلة التي قبلها لا تأثر في العتق فانه صرح  
في غاية البيان بان في نحو بلاني وباتى بفتح العتق بالنية وذكر الكافي  
ان نحو يا سيدا ويا مالك يعتق بالنسبة **قوله** ولو نوى عليه اي بقوله  
لا حجة لي عليك **قوله** بخلاف ما اذا قال هذا ابني للاكبر ستم منه او لا  
فيل المفهوم من كلام صدر الشريعة كون هذا ابني ولسطة بين الصريح و  
الكنائية لانه صرح بعدم كونه كناية وعدم كونه صريحا بضم من العطف  
كما لا يخفى مع انه من الكناية كما هو مفهوم من الكتاب وصرح به في الكافي  
والنية لا تجب في جميع الكتابات بل يقع في بعضها الحكم بلانية لا تجب  
في جميع الكتابات بل يقع في بعضها الحكم بلانية بقرينة دلالة القام انتهى  
ذكر ان نقول هذا ليس بصريح لانه ليس بلفظ مخصوص بالعتق ولا كناية ولا  
يحتاج الى النية بل هو مجاز عن العتق على ما صرح به الشارح فله اخبار



على قول من قال بكونه واسطة بين الكتابين قوله وفيه خلاف الامامين والشافعي  
ودليلنا بثبوت الهجرة بهذا اللفظ خلف عن ثبوت النبوة به الاصل كذا في  
التوفيق وسائر الكتب الاصول واعترض عليه بان هذا لا يمتنع بالنسبة الى  
مذهب ابي يوسف لان الكفاية خلف عن البرمجة انه لا يشترط امكان البر  
في ايجاب الخلف اعني الكفاية بالبرمجة كما سيجيء في كتاب الايمان  
انتمى لقائيل ان يقول لا نسلم انه لا يشترط امكان البر في ايجاب الخلف  
عنده لان محل البرمجة للمستقبل سواء كان الحالف قادرا عليه او لا  
كالبرمجة على مس سماء وتحويل الحجر ذوقا فاما كان البرمجة يتحقق بمجرد الحجر  
وان لم يكن قادرا عليه من حيث انه خبر وان كان بعينه محالا بالنظر الى الواقع  
وهذا بناء على ان البرمجة لا يعقد الا للبر فصوره امكان البر كاف  
عنده **قوله** بعض مجهول النسب في مولدة اعلم ان هذا قيد زائد على ما يفهم  
من عبارة الهمدانية وقافي خان وسائر المعبرات فان المعنوم من مجهولية  
النسب في ظن الموقر وهو اوفق للعقل والنقل وارقى للخلف فلا بد  
من الفرق ثابت النسب معلوم النسب فيبينها حق وحض من مطلق  
فان كل معلوم النسب ثابت النسب وليس كل ثابت النسب معلوم النسب  
كحل السبية فانه ثابت النسب بغير علم نكاحا وليس معلوم النسب  
بدليل صحة اقرار مولد في حقه بانه ابنه نعم قد يستعملون ثابت النسب  
في معنى معلوم النسب فنثبت الامر على التبعيض الناظرين وبما ذكر  
يعلم فحذف ما سبكه الشارح من قبل وقال والله اعلم **قوله** فاذا ثبت

نسب المحل الخارج من الحرب الى اذنه لقائيل ان يقول كونه ثابت مسلم ولكن ليس اس  
معاني معروفة حتى يخرج من دعوة الغرض **قوله** لانه صحة دعوة المولى  
باعتبار الملك وجاهة الملوك الى النسب هذا ما قاله صاحب الكافي ويؤيد  
لما ذكرنا آنفا **قوله** ولما يستعمل من صاحب الكفاية فيه تأمل لا يخفى **قوله**  
ولا موجب بهذه الكلمة بفتح الجيم اي لا حكم لاني الملك **قوله** وقد يراد به  
الاخوة في الدين ففيه ان الابوة والامومة ايضا كذلك **قوله** يقال خبر الامن  
عليك نساء النبي صلى الله عليه وسلم امرات المؤمنين **قوله** قلنا مثل هذا الحال  
لا يعارض الحقيقة يعني ليس النبوة من قبيل الشراك بل قبيل المحل في تم التمام  
بين السوال والجواب لقائيل ان يقول الاخوة ايضا في انما المؤمنة اخوة  
يحتمل ان يكون محادا لا يعارض ما يراد به معناه الحقيقي **قوله** اذ لا موجب له  
في الملك الاله ذكر الضمير الراجع الواسط لكونه عبارة عن الاله **قوله** ذا  
محرم منه اي نفسه وشخصه **قوله** اذ ليس ملك بغيره **قوله** بقدر من الافعال  
كذا في شيخ الهمدانية مضبوطا بمعنى يفرضه قادرا على الاعتناق وان لم يوجد  
في عامة كتب الكفاية الموجودة بقدر من الافعال ولان التخصيص بهذا  
المعنى **قوله** اذ يتعلق به حق العبد اي يتعلق بالعتق حق العبد **قوله**  
فانما التفتة كما يجب على الصبي والمجنون ثقة الابوين وولد المجنون  
وكل ذي رحم محرم منها فكذا كذلك العتق عبد الملك **قوله** ووصف  
الولاية في اللفظ الاول اي في قوله اعتقته لوجه الله **قوله** ولا يشترط في الاعتق  
الرضا بهذا الكلام بشعره البراء الملك المكره مطلقا مع ان ابراهيم المكره



مديونه غير صحيح **قوله** اذا ولدت بعد عتقا لا قل من ستة اشهر او رد عليه  
 بانه لا يخفى ان قوله اذا ولدت بعد عتقا لا قل من ستة ليس من المتن لان  
 الحمل يعتق لانه مطلقا كما صح به في هذا كتاب وغيره فحقه ان يكتب  
 بالمداد الاسود لكونه من الشرح ولعله وقع سهوا وقد وقع في نسخة  
 المصنف بكذا من المتن انتهى ويمكن توجيهه بان المقصود الا بتمام الحمل  
 عند الاعتاق ولا يعلم القيام الا اذا ولدت الامة بدون العكس وبهذه  
 المرتبة لا تحصل الا بتمام الحمل عند الاعتاق ولا يعلم القيام الا اذا ولدت  
 في الاقل من ستة اشهر فتدبر **قوله** لان ظاهره مخالفة عبارة القوم حيث  
 قالوا الى احوه لا يخفى ان المراد بالتبعية في عبارة صدر الشريعة تبعية  
 في عبارة القوم فلا مخالفة فان المقصود من التبعية في عبارة ما يقتضيه  
 الى جبر الولد لا العتق بواسطة الامة مطلقا لما هو المقصود من عبارة  
 فتدبر **قوله** بل العبارة ان تكون بكذا وانت خير بان كلمة منتهى لا تنفع  
 موثقة موقعا كوقوعها في عبارة صدر الشريعة فان مقتضى الافادة  
 في هذه المسئلة والتي بعد عتق الحمل اصاله وعتقه تبعية من ذكر الامانة  
 فان ذكرت في عبارة الشارع بعد قوله بان ولدت لا قل يكون ركبا على  
 ما لا يخفى وان قدمت يلزم بين الفعل الغاية والمفعول وهو ايضا ركبا  
 ثم ان هذه المسئلة تشهد بان ام الحمل اذا كانت حرة بالامانة لا يجر  
 ولادته الى جانب الاب اذ وان وصي ذلك على بعض العلماء ومنه  
 الباقي من تلك المال لموالي فيمن خلفه امة الحرة وموالي ابيه وماله

وجه الركاكة ان ذلك في قوله بان ولدت  
 بيان حقيقة معنى الامانة  
 فائنة ان يترك  
 المقصود  
 ولا  
 يخرج

السداد وعليه المتوكل والاعتقاد **قوله** لان فيه قلب للوضع خلاف الاصل  
**قوله** والام لا تشتر فلا يكون واسطة التعريف **قوله** واول ما يؤخذ من المأثور  
 كلمة ما عبارة عن الاستبراد غير عنه بما لكونه في حكم الجهاد وسائر الحيوان  
 حيث يباع ويستبدل بمثل هذه الاشياء ومن المأثور بيان لا يوافق  
 والمأثور قبل الاخراج الى دار الاسلام ينصف بالرق دون الملك لكان  
 احصوا واطل **قوله** والملك يؤخذ في الجهاد فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه  
**قوله** يزول ملك المالك لا الرق ذل قائم بالرقى مع الله تعالى لا يترك  
 عنه مادام رقيقا **قوله** لا يجوز اعتاقه عن الكفارة والملك فيها بكذا  
 في نسخ رايها كمن العول ان يزول الفدية فيها لكونه رابعا الى ام الولد  
 فقط الا ان يقال ذكر المالك ايضا حكما وان لم يذكر مبرحا لكونه مبرحا  
 في عدم جواز الكفارة الظاهر بها على ما مر في باب النظار **قوله** لا يدخل تحت  
 قوله معطوف على نحو وجه المعنى انما لعدم دخوله **قوله** بالاجماع عليه ان  
 للاجماع على ان الولد يبيع الامة في هذه الامور **قوله** ويدخل في البيع ناظرا  
 الى قوله لانه من روجها ملك سيدها لتعارض المابين ويخرج جانب الامة  
 مالور الحفانة وفيه نظر لان حق الحفانة انما يثبت بعد الولاء فلا يجوز  
 ان يكون مرضا ما هو قبلها ومنها ان الولد مادام حبيذا فهو بمنزلة العفو  
 من اعتقها بما يهدى ورجلها الى ان ينفصل عنها وشرعا انا حشانا فانه  
 بنفسه يتصرف ويتقل بانتقاله حتى يرضى بالقراض عند انفصاله منها وانما  
 شريفا فانه يعتق وفيها نظر لان الكلام في اثباته فلا يستدل به عليه كذا

حكما **قوله** فولد صح



في العتابة واجيب عن الاول بان الحفانة حق ثابت للام سوا كانت  
قبل الولادة او بعدها فيجوز ان يكون مرضي بجانب الام والكل في شريعتهم  
وعن الثاني بان الكلام اشبات كون الولد من الزوج مملوكا كالسيد  
الولادة والاستدلال بعنف الحمل يتبع العتق الامة فلا اعتبار بالاستدلال  
انتمى والحق ان العتق من اشبات مملوكية ولد الزوج ايضا اشبات  
كون عتق الولد تابعاً لعتق امه لان اصل الكلام فيه وايضا كون حق  
الحفانة للام فرع كونه تابعاً لها من جهة شقة اتصالها بها فثبتت حق  
الحفانة لها غير مناسب وبالجملة الاصل في هذا الباب شقة اتصال الولادة  
والجلاء من فروعه لا يقال فيما ذكره وان كان رعاية حق اللام الا ان فيه  
اضاغة الاب لا نأقول بعد ثبوت رجحان حق اللام لا يتضرر الاب  
لانه بالتزوج بالامة فقد رضى بالضرر اللاحق به من جهة الجبرية التغير  
يندفع ما قيل من ان العلم يكون الولد رقيقاً بتزوج الام انما يكون  
بعد ثبوت هذه الحكم في الشئ وكلامنا في شرعية **قوله** وولد الموزور  
حر بالقيمة وفيما نقل عنه المراد من القيمة يوم الحفنة **قوله** فلعناية  
جانب التبعية الاصلية اي التبعية التي هي الاصل بالنظر **قوله** الى قاعدتهم  
يتبع الام والله اعلم **قوله** والا يلزم تخلف المملوك عن العتق فانه  
اذا وجد باعتاق البعض عتق الكل يلزم وجود تمام المعلوم ببعض  
عليه ويوعى التخلف **قوله** وعلى كل من الاولين يلزم تخلف المملوك  
عن العتق اما الثانية وظاهرهما على الاولى فلما ترأفنا فان قيل

لم اتفق

لم اتفق بالشفق الاخر وقال وعلم لا تجيز ان بالاتفاق فكذلك اعتاق والا  
يلزم تجزئ العتق لكان اولى فان في قولهم فاما ان يثبت باعتاق البعض  
اعتاق الكل في يلزم تخلف المملوك عن العتق ابطالا لقولهم بعينه  
فان اعتق الكل باعتاق البعض ثابت عندهم فكيف غير قابل التجزئ  
بحيث كلما وقع بعض منه يقع تمام طلعة واحدة ولما قولهم بهذا  
فبنى على الفرض والتقدير بعينه اذا فرض انه لا يلزم من اشتراك بعض الاف  
اشراك كله يلزم التخلف المذكور اذا العتق غير متجزئ بالاتفاق **قوله** وكل  
ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف الا بخلق هو منقوض بالطلاق  
فانه يقع طلاق تام بايقاع جزءه منه على ما ترأفنا لا نأقول ملك  
الكراع غير قابل للتحرر كملك الهين ولما انقسام الطلاق بحسب انقسام  
الالف في طلعة ثلاثا ثبتت الالف فلا يوجب ذلك على ما لا يخفى قوله وبه  
مقاليد الضعيف المقادير الميم فيما يقال له بالفارسي عليه والجمع  
المقاليد والمقاليد ترك الياء وابنا **قوله** المعانة الجارية الى الحقيقة الخ  
حاصل ما ذكره الى آخره كلامه لثما يحصل بالاتفاق احصائي مالية بعض  
العبد عند لازالة الرق منه فبقى الكلام في انه هل يقال لذلك الاحتباس  
عتق ام لا فان قيل له عتق يلزم انصاف العبد بالعتق الذي لا يتجزئ  
فيثبت قولهم والا فتعلق العتق به على وجه لا يلزم انصاف العبد كيف  
يتصور لان بيانه حتى يشك عليه فتقول وبالله التوفيق ان انصاف العبد  
بالرق قد يكون بزوال بعض ما فيه من الحكم مع قيام صفة الرق



بتمامها كما يقال المكاتب معق يزا وقد يكون نزول التام ونزول التام  
بمجموع الملك والرق يقولان اذا زال البعض نزول الجميع لا يلزم نزول الجزء  
في هذا الباب وقال الكل كما في الطلاق وهو يفعل اذا زال بعض الملك  
لا ينزل الجميع كالمكاتب على ما ترغاية ما في الباب ان الرأيل ههنا  
سقط بالنسبة الى كونه رقال الرق دون قوله رقال الملك فيكون ما لا يتجزأ  
حقيقة الرق دون العتق وبالمجمل ان كان مراد الامام يتجزأ الاعتاق  
تجزئة بناء على كونه بمعنى ازالة الملك على ما عتق به الشارع يكون  
العتق بهذا المعنى ايضا متجزيا فلا يكون لان يقال الاعتاق متجزئ  
وان كان العتق غير متجزئ فاما العتق الذي في معنى الاعتاق بمعنى  
ازالة الملك يكون بمعنى رقال الملك لا مريته قوله فان صدوره عن العبد  
محال فيه ان مغرور العبد التلطف بكلمة اعتقت واراده حصول الفعل  
القول القول الشريعة بأي طريق كان كالقتل فان مقتدره فيه  
اتحاد فعل وارادة اذ تعلق الزوج وان كان حالف للوث فيه هو  
الله تعالى فمعنى اعتقت اذا كان او جدت القوة الشرعية في ابدان  
الله وحلقه اياها في المحذور في هذا المعنى يتركب الى المجاز  
مع انه يلزم منه ان يكون جميع الفاظ الاعتاق مجاز او لا يخفى ما فيه  
من التعسف التام قوله اعتبار مالبة بعض العبد والاجناس من الجنس  
يقال احبته ارجو ويحب ويغدر ويلزم قوله لان الصفاة  
الى البعض الى اضافة العتق الى البعض قوله يوجب ثبوت المالكية للعبد

لنفسه كقوله غلا في الكناية المقصودة الى المرفوعة لا الضمة كما فيما نحن  
فيه قوله وليس في الطلاق والنفاس حالة متوسطة بوجوب دخل بوجوب  
عليه من جانبها قوله وفي العتق اي غير المدبره قوله لو كان المعق سوى  
المزول والحادم والمتاع البيت وثياب المحمد ويعتبر بقيمة العبد في  
الضمان والسعاية يوم الاعتاق فان قال اعتقت وانا معي وقال  
السكوت بخلافه نظر اليه يوم طهر العتق كذا في الكناية قوله او تضمنه  
اي شبهه ان يضمن لم يقل وللمعق اي ضمنه ورجع فلا يخفى ما فيه قوله  
سعي للموسر لا للموسر في بعض النسخ وفي بعض نسخي للموسر  
والعقوب هذا على ما يخفى قوله ففحش الجمالة قالوا الاصل في ان الجمالة  
ان كانت من الجانبين اعني جانب المقتضى له والمقتضى عليه واما اذا امتكت  
من جانب واحد لا يمنع قوله عتقت حقيقة العتق ههنا بمعنى نزول الملك  
لان العتق الذي بمعنى رقال الرق لا يتجزأ بالاعتاق قوله اي سواء علم  
تعلق بتركه او لا قوله حيث شاركه في غلة العتق لما شاركته في  
الصورة الثانية وهي اشتراكه في ماله من ماله الذي هو اؤثر يكون  
فان اشتراكه في ماله على وجه الاشتراك او لا يتحول عن هذه المشاركة فان  
المشترى الثاني وهو الاول قائم مقام المشتري الاول فالحققة من الثاني  
كما حققة من الاول قوله وفي المدبر معتقة ثلثة مدبر فان المانع ثلثة  
انواع الوطى الاحرام والبيع والحافى بول الوطى فضا والذين بعد  
موت المولى وهو اولى لان يقع الوطى مختصا بالمجارية والعموم



اولى وفي الكافي ايضا ان الفتوى على ما مالى اليه المورثين وبيان قيمة  
 الدبر نصف قيمة الفرض لانه يتفرع بعين المملوك ويبرل الى ثلثه وبقية الثلث  
 في المدبر دون الثلث ولا يقسم الثلث لانه يفتى بان ملكه  
 ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظلم في حق التفرع  
 قوله او رد عليه ان احد الشريكين اذا اعتق نصيبه ويومئذ يرضى بالسكن  
 قيمة نصيب ويرجع المعق على العبد ان الملك يثبت مستند له وهو  
 ثابت من وجه دون وجه والوجه ان يقال ان المدبر قام مقام الساكن  
 الثالث والساكن باداة الضمان وكان الساكن ولاية مستقلا  
 كان للمعق ايضا تلك الولاية انتهى وفيه ان المراد بقيام المدبر  
 ان كان قبل الضمان فلا سلم ان الساكن لا يرجع على المعق في دينه  
 الحالة وان كان بعد الضمان فالساكن ايضا لا يرجع على العبد بعد  
 الضمان **المعق قوله** لكنه تعالى فخرج افادة الحجة ان قوله على الله  
 عليه ولم يعد الجزية بنسب معارضة قوله الاخر **ايام قوله** ولا معارض  
 في حق نبوت المعق معارض في حق نبوت المعق بلامه **قوله** بان  
 ولما فادعاه هكذا في الفسخ المتداولة ولكن الصواب فادعاه على صيغة  
 الشبهة اذ الكلام في ادعائه معا وان امكن تأويله وبغرض من التلويح  
 فقوله فان ولدت مطلق بقوله مشتركة قوله عند الجيفة وانه يجوز  
 وعند محمد رجع من دخل قبل يسخي ان يعق كل واحد منهم ولاق  
 في شيء لان الاعتاق لا يتجوز عندهما فلما انه لا يتجوز اذا كانت

محلا معلوما واذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لامة  
 يثبت ضرورة والثابت بما يتجوز بقدره انتهى وهو كلام غريب  
 فان ما لا يتجوز في حد ذاته فكيف يتقبل التجوز عند الضرورة فاجوب  
 الصواب ان يقال التعيين جائزهما باعتاق النصف وغيره لبيان مال  
 مال السعابة والا فهم احرار عندهما على الكمال وبلزوم السعابة بطريق  
 التوزيع لا يلزم كوزنهم عتقا وبطريق التوزيع وبشرط ما ذكرنا  
 مسئلة الطلاق الآية الواقعة بين ثلاث زوجات فان نفق الاملا  
 بينهم لا يوجب انقسام الطلاق في نفق اما ما قيل من انه يمكن ان يتخذ  
 ان الاعتاق لا يتجوز عندهما مطلقا ولا يلزم ما ذكره السائل من عدم  
 السعابة اذ العبد اذا لم يخرج من الثلث صار في حكم المشرک  
 بسبب التجوز في مرض الموت فان حق الورثة يتعلق بالتركة فان  
 يخرجوا لا ينفذ تصرف الميراث الا في الثلث واحد الشريكين اذا ورث  
 نصيب من العبد المشترك بهتلمز عدم السعابة بل يستلزم الضمان مطلق  
 والسعابة فتعين السعابة بهذا لعدم الخرج من الثلث كما كان معق  
 حق من المشترك معه **قوله** فلا يلزم عدم السعابة عندهما ايضا كما لا يخفى  
 وانت غير باء خارج عن مقصود السائل فليس الاعتراض بعد لزوم  
 السعابة بل مقصوده القول بالسعابة على هذا السؤال يستلزم القول  
 بتجوز الاعتاق مع انه خلاف موها فاجوب الصواب او ردناه ان السعابة  
 في الثلث والربع بناء على تجوز الاعتاق بل بناء على لزوم المال عليهم



منها كاتم احرار مزبونون بين مشرك بين فتبر قوله لا يصور في مسئلة  
 حظ اجتماع نصفين وربع قبل النصفان والربع يكون ثمة وهي المرتبة  
 الادنى في قول الاربعة فيكون اكتفاء بالادنى والآ فالقول المناسب للمعتم  
 يكون باجتماع النصفين وثلاثة ارباع وسهام العتق العبيد كذكر قوله  
 ونحن من دخلت الظاهر ان هذه المسئلة على قول مجتد كما في صورة  
 العتق وقيل بالاتفاق فيلزم الفرق بين الطلاق والعتاق **قوله** فاجاب  
 الايجاب الاول لا يبق محلا للايجاب الثاني فان قيل يلزم من اشكال  
 وهو انه اذا قال للثانية والثانية احدكما طالق ينصف الا الطلاق  
 بينهما والطلاق لا يتغير فيقع لكل منهما طلاق كاملة وهو قبل الاصل  
 فلا يبقى محلي الطلاق فكيف يعبر الانقسام بين الداخل والثانية  
 قلنا حوازا لانقسام من عدم يقين المحل فان المطلقة يجمل ان يكون  
 في المرة الاولى الخارجية دون الثانية فتبر **قوله** ثم انه اعترض عليه  
 بان مسئلة سقوط في المدفوعة لان تمام مخرجها يتأكد بالموت السابق  
 في الموت بلا بيان والموثوم من عبارة الشرح جواز فوضها غلبة  
 ان يكون كالعتق في الحكم وفيجب ظاهرا فليأمل فيه **قوله** فالوطى  
 دليل على الوطوء انه اعترض عليه بان البهيم غير المعين على اصل كاهن قوا  
 به فلا يتم تقدير كالايجب الا ان يقال المراد من قوله فالوطى وطء المنكحة  
 دليل على ان الوطوء ليست مرادة بطلاق لان السقوط منه الولد  
 وهو انما يحصل بقاء النكاح فوطوءة بدل على استيفاء صيانة للولد

من الضياع انتهى ولا يخفى ان قوله الا ان يقال المراده من قوله فالوطى وطء  
 المنكحة مستدرك بقوله لم يكن مراده بالطلاق فان ذكر الطلاق يستلزم  
 ان يكون مراده بالوطى وطء المنكحة وهو ظاهر **قوله** اما في الحال او بعد  
 انقضاء العدة الاولى في الطلاق قبل الدخول والباين والثاني في الطلاق  
 الرجعي **قوله** وبه وصرفه مسلمين ذكر التسليم قيد اتفاق لان  
 التعيين يقع بالاقدام على تصرف بالملك فلا يتوقف على الدخول  
 فكله لم يقيد في البيع ولم يوف بين البيع المطلق بشرط الخيار كذا  
 قبل في بعض مشروحي الهداية في نقض في المحيط والابيض الا ان يقال  
 التسليم والقبض من تمام الرهبة فلا يؤيد النفي التام الا به فهذا لا يخلو  
 بجمل ان يكون في كلام المصنف اشارة التقييد **قوله** فيستعين الاخران  
 في قوله فان من حصل **قوله** ولان العتق آية علة لقوله ان الملك  
 ثابت فيما ظاهره ان يقول سلمنا ان العتق المبرم معلق بالبيان  
 الا ان الوطء بيان لان وطى المعتقة بلا نكاح راجع والفرق بين الوطء  
 في المنكحة بيان وفي المعتقة غير بيان مع استكمالها في الحصة  
 في نفسها لا يخلو عن اشكال وما ذكره للفرق لا يخلو ضعف وان  
 شئت فراجع اليه وتأمل فيه ثم ان عدم كون الوطى في الامة اذا لم  
 تعلق منه بولد واما اذا اخلعت منه كان بيانا لاتفاقا لا تباين ام  
 ولد ومن ضرورة صحة امية الولد بقاء العتق المخبر عنها **قوله** ان يكون  
 الوطى بيانا لعتق مناهم قال مشروحوه لان الاعتاق لم يوضع لان الله اطلق



انما يزول بتجته زوال الرق او زوال ملك الرقبة ولم يزل شئ منها  
 انتهى الى من المعين بل من غير المعين واعتض عليه بان الاعتقاد لو  
 فرض كونه لازالة حل الوطى بناطى بهذا الكلام قبله ففى الشارح  
 ذلك انتهى اقول مراده ان وضع الاعتقاد ليس للزالة حل الوطى  
 بالذات حتى يكون الوطى معينا فيه كما فى الطلاق وانما هو لازالة حل  
 بالواسطة والواسطة غير ثابتة وبما ذكرنا بعلم ان قول المعترض لو  
 فرض كونه لازالة حل الوطى بناطى بهذا الكلام الى آخره ليس بضع  
 لانه لو كان لازالة حل الوطى كان وجود الوطى والاعتقاد عدمه لان حال  
 الشئ يتكشف بضمه يدل عليه مسئلة الوطى فى الطلاق اليهم قوله  
 اشار بزيادة لوفى العبادة الى ان عبارة الوقاية لا يستقيم بدونها  
 ودفعه ظاهرا فان وجه عدم الاستقامة ان كان دخول الفاء فى استحقاق  
 على ما هو المتبادر من زيادة لوفى فانت خبير بان المبتدأ النكرة اذا  
 انصفت بالجملة الفعلية يجوز دخول الفاء فى خبره غاية الامر معذر  
 فهم عابدين الى المبتدأ او اول ولد تدينه ابن فانت حرة عند الالة  
 وهذا القدر تابع لا محذور فيه وان كان الوجه التصاب ابنا لحوار  
 كونه حال لالته على نية تمام الكلام الى فى جانب قوله عتق نصف  
 الامم ونصف البنت كذا فى الهداية وذكر ليس جواب هذا الفعل بل  
 فى هذا الفصل لا يحكم واحد منهم ولكن يحلف المولى بانه ما يعلم انما هو  
 الغلام او الاقان بكل عين البين فيكون له كاقاره فان حلف ولم يرق

وقال

وقال صاحب النهاية ما ذكره الكلبى انبات هو الصحيح لما ان الشرط الذى  
 لم يتحقق وجوده وهو ملافا كان فى طرف واحد كان القول من انكر وجوده  
 بين كما اذا قال لعبد له دخلت الدار عندا فانت حرة قضى الغد لا يملك  
 انه دخل ام لا لا يعنى لانه وقع الشك فى شرط العتق فلهذا كرهنا  
 وقع الشك فى شرط العتق وهو ولادة الغلام او لاداما اذا كان  
 الشرط مذكور فى طرفة الوجود والعدم كان احدهما موجودا والاحالة و  
 يحتاج الى اعتبار الاحوال كما فى مسئلة الكلبى ايضا انتهى وكون الشرط  
 مذكور فى طرفة الوجود والعدم كما اذا قال لعبد له ان دخل زيد الدار عندا  
 فانت حرة ولا ممة ان لم يدخل زيد الدار فانت حرة ولم يعلم دخوله وعلم  
 دخوله بنصف العتق بينهما قوله فالتل الشهاداة على عتق العبد لا تقبل  
 بل دخول العبد اعلم ان الرواية عنده استلزام دعوى فى العتق العائى  
 متنفذ عتقا وانما فى العتق الاصل فمختلف فيما لانه قال بعضهم  
 انها تقبل بدول الدعوى عند الحقيقة ايضا لان الشهاداة على  
 حرة الاصل شهاداة على حرة امه والشهاداة على حرة امه والشهاداة  
 على حرة امه شهاداة على تحميم الفرج وذكر صاحب المحيط ان الصحيح هو  
 الاستلزام عنده فى الشهاداة على الحرة الاصل ايضا قوله لكن الشهاداة  
 عتق بالبرهم مردودة لا ينفى ان هذا الدليل يكون دليلا للصورة  
 الاول ايضا بناء على ان العتق البرهم لا يحسم الفرج فلا يجب الشهادة  
 لرفعها وانما عندها فالابرام لا ينافى الشهادة فيجب ادائها خصوصا



في دفع امر محطورك في طلاق احد الزوجين **قوله** ليس الا فيما اذا  
 شهدنا في صحة المولى على انه اعتق احد عبديه كان المباسط يقول  
 وقبر احد عبديه على ما يقتضيه السابق على الموقوف من كلام الشارح ان لا يخرج  
 هذه الشهادة الا بعد مائة يوم لكن نقل الكفاية انه انما يحصر على البيان اذا  
 انكر لاصق غيره وتعلق بقوله فجعل بعبدا لئلا يكون دعوى العبد شرط وجعل  
 مدعى عليه حتى يحصر على البيان توفير التعيين كما لا يخفى انتهى وهذا يدل بظاهر  
 على صحة هذه الشهادة في حياة المولى الى آخره والجواب ان قول صاحب  
 الكافي والزيلعي ايضا يؤيد الى كون المولى مدعيا ومزعيًا عليه تقدير عليه  
 بنكر تقليده بقوله لان وجوب تنفيذ الوصية محقق الى آخره فيكون المراد بقوله  
 وانكاره مردودا كاره في مرض مائة او انكاره حلف بعد مائة **قوله**  
 واما ثانيا فلا يخفى الدعوى الى آخره والجواب ما مر في ان دعوى  
 الوارث يكون تقديرا من جانب المورث وان كان هو متكررا من قبل نفسه  
 والدعوى التقدير لا يكون اقرا كما حقيقة قبيل هذا والله اعلم بالقول  
**باب الحلف بالعق لعم الاضافة الى الملك مثل ان ملكك**  
 او الى سبب مثل ان اشتريت او ورثت هذا الذي ذكره الشارح  
 ان لم يكن في كلامه لفظ يؤيد اما اذا كان فكما فهم من كلامه يؤيد  
 صفة بملوك فيكون المعنى في ذلك اليوم وهو يوم الدخول الى الملك  
 يوم الحلف قوله حيث تناول العقق والتقدير ان يتناول هذا الكلام  
 المتضمن للعق والتبر **قوله** في ملكه مفعول يتناول **قوله** فيكون

المقصود منها حال الموت فيكون المقصود منها حال الموت فيكون بعد مائة  
 بمائة يوم في السئلة السابقة نظر الميت وان لم يكن ان يكون فوفقا  
 للملوك مثله والله اعلم بالصواب **باب العقق على جعل قوله** يجعل بفهم  
 الجيم وسكون العين المملة اسم لما يجعل للعامل على عامله فالمراد  
 بما في قوله ما يجعل الانسان بالنسبة الى ما كان فيه المال الذي يعطيه العبد  
 والانسان وبالشئ والثاني العقق **قوله** ملدون اي عبدا ملدون  
 قال بعض المحققين ولا يقال ان الارل يكون مقيدا بالمجاز في التعليق  
 فيكون بغير ما ذونا بالتجارة في الصورة المذكورة لان الايجاب يمكن  
 في المجلس القول بان الاذن كما لا يخفى فيجوز ان يكون ما ذونا في التجارة  
 ويعتبر الاداء على المجلس القول بان الاذن يكون صورة اذا دبت  
 ومتى ادبت كما وقع في العنابة تكلف يفيد الاجابة اليه انتهى القول  
 الجواب الذي اختاره المحقق من كونه العناية ايضا الله انه آخر هذا  
 الجواب واورد به بصيغة التريض بناء على نكرة وقوعه ولان التبادر  
 من كون العبد ما ذونا كونه ما ذونا في عامة التجارة وهذا في المجلس  
 الواحد بحال عادة **قوله** لا التكدي لانه حليم مذموم ثم انه قيل في  
 التفسير التكدي بالفارسي كراي كردن فيكون موباهل مخصوصا بالطلاق  
 الفتاة او لم يوجد في كتب اللغة الموجودة التكدي بهذا المعنى **قوله** يعني  
 ان العبد اذا احضر المال الخ لو قال يعني اذا احضر المال وظل بينه وبين  
 المولى بحيث يتمكن من قبضه لكان اظهر **قوله** ونزله قابضا تفسيره للاختصاص



ونوضح كماله ادى بحال الاجنبى **قوله** والا ان وان لم يقبل العبد الى ارض  
 له ان يجبر بان ينزل منزله القابض **قوله** رجع به المولى عليه ان يملكه كما  
 لو ادى بحال الاجنبى **قوله** والا ان وان لم يقبل العبد الى ارضه قال صورته  
 ان لا يعق بالماله المذكور قال وانما قيدت بذلك لئلا ينوهم من قوله  
 والا فلا عدم هو لعنفه باعتاق الورثة مجازا واعترض عليه بان يحتمل  
 ان يكون المراد بقرينة المقام ان لم يعتقد الوارث ولا يعق بجزء القبول  
 بعد الموت فلا حاجة لانقييد العنق بالماله المذكور انتهى وانما جبر  
 بان قوله والا معطوف على قوله ان قبل فحمل على معنى ان لم يعتقد يكون  
 خارجا عن السوق فكان له هذا المعنى لم يلتفت الى الشارح المذكور  
**قوله** وان جاز ان يعتقد الوارث مجازا براد ان الوصية دفع لما ينوهم  
 من قوله فلان كون عتقه موقوفا على ما علقه الولي فلا يتحقق عتقه  
 الا يتحقق من بين القبولين **قوله** لا يعق ما لم يعتقد الوارث لا يقال انا  
 كان العنق موقوف على اعتاق لوارث يكون عتقه يتصرف الوارث  
 فلا يكون في تعليق الولي فائدة لا نأقول فائدة ان لا يحتاج الى  
 اعادة العتق مع الوارث وان اخرج الى ايجازته فيكون العتق الفصول  
**قوله** وانما اذا قال اخذ مني كذا مئة فيكون كعتاق باءاء الما حيث  
 لا يعق ما لم يوده على ما **قوله** يجب قيمة عليه ان قيمة العبد  
 يحتمل ان يكون المراد وجوب تمام القيمة فيكون المراد من قوله قبل  
 كل المدة يعني ان مات المولى من ساعة قبل ان يحكم العبد ويحتمل

ان يكون

ان يكون المراد وجوب تمام القيمة فيكون المراد من قوله قبل قبل كل  
 المدة يعني ان مات المولى من ساعة قبل ان يحكم العبد ويحتمل  
 ان يكون المراد وجوب اعتبار القيمة مطلقا كذا وبعضا وهذا  
 الى السو له الصور سلمه معا واعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يسلم  
 الخدمة الى الحلف الوارث والجواب ان الخدمة عبارة عن النفقة  
 لا تورث فلا يمكن ابقاء عين الخدمة بعد موت المولى فلهذا كان  
 المعبر بقيمة الخدمة على الا خلاف **قوله** على ان تزوجها الفاعل  
 ضمير المخاطب والضمير ان الاخير ان مفعول **قوله** لان الاشتراط  
 البذل على اجنبى جائز في الطلاق لا العتاق لان العتاق ازالة  
 مالة العبد عن ملك المولى فبشبه البيع واشتراط البذل في البيع  
 على الغير لا يقع فكنا في العتق والطلاق ازالة ما ليس بالان ملك  
 النكاح ملك ضروري بطريقه حق الاستطاد دون التملك من الغنم  
 يشبه البيع **قوله** فقد قال بل اي الامر **قوله** فيكون من وجبا فيه ان يكون  
 البيع من وجبا في العتق **قوله** فلا يراد فيه اشتراط البيع لان ما ثبت  
 باقتضاء ثبت ضرورة وما ثبت ضرورة يتقدر بضرورة فلا يعتبر  
 اشتراط **قوله** لو كان فاسدا لو كان هذا العتق فاسدا **قوله** وهو ثلث  
 الالف انما كان ثلث الالف لان المنافع ثلاثة منفعة البيع ومنفعة  
 الاستعمال ومنفعة الوطن واللازم بعقد النكاح الاخره فقط **قوله**  
 مخصوصا بالنكاح بغيره انما كان بالنكاح بغيره والله اعلم بالصواب



**باب التبرير قوله** فخره عنه الى الحق بعد المولى قوله فليس الى  
 اليس فيه وليس فليس رجوع لا تعدد الوضع **قوله** او موت غيره كاستلزام  
 في الدبر المقيد لقوله هذا هو ظاهر فان التبرير مطلقا من اقسام الوصية  
 والتعليق بموت الغير كيف يكون وصية وكان منشا سرهوه قول صاحب  
 الجمع وان مات فلان اولوا وانت حر ان المرأة المسئلة في باب التبرير  
 باعتبار الشئ الاخر اعني قوله او ان لا باعتبار كل من الشقين فذكر  
**قوله** وبنيت احكامها من التبيين **قوله** فعلم من هذا ان قول اكثر الى قوله  
 مقيد فقول صاحب الوقاية في عنوان باب التبرير اشارة الى المعنى الاعم  
 المشترك بين القسمين المطلق والمقيد هذا غير القول بالاشتراك بالمعنى  
 غاية الامر انهما لم يعتبر التبرير مطلقا بناء على ظهوره وانما من تعريفي  
 القسمين وتمثيلهما فكان الشارح دبر على الفرق بين مطلقا التبرير  
 المطلق فقال ما قال وليس بعد الحق الا الضلال نعم الامر كما ذكره الا  
 ان قول صاحب الوقاية من اعتق عن دبر مطلقا يتبادر منه المعنى  
 الاعم فحصل الكلام ولا يتبين منه المرام لانا نقل ايراد قوله عتيبه  
 وبسج ان قال ان مات في سفرى هذا تعني المرام من قوله من اعتق  
 عن دبر مطلقا المعنى الاخر المقابل للمقيد **قوله** بان يكون ابن خاتنين  
 سنة الى حين تكلم بهذا الكلام **قوله** وسعى في ثلثه اعلم ان الشارح  
 اختلفوا في ان المراد من قيمة الدبر ههنا ماذا فقال بعضهم المراد قيمة  
 قنا وقال بعضهم قيمة مبرا والحق هو الاول فانه لو كان للراعية

مبرا يلزم اعتبار الوصية مرتين مرة في حالة التبرير بان يكون قيمة  
 قنا ومرة في حالة الاستحالة بان يسقط ثلث قيمة مبرا فيلزم طريقتان  
 الوصية على الثلث وتوضيح انه اذا كان قيمة العبد ستة دنانير حصل  
 مبرا فيكون قيمة ستة دنانير فيلزم ان يكون الوصية زائفة على الثلث  
 على نافية لا يقال التبرير الذي يكونه في حال الصحة من تصرفات العتقة  
 فكيف يكون وصية لا نأقول تعليف بالموت يوجب كونه وصية لا نأقول  
 انه لو لم يكن وصية كما زعم السعابة في كل القيمة اذا مات المولى مبريا  
 مسوقا فان تقوم الدبر انما يكون على الوصية دون تصرف الصحة  
 ثم ان ما نقل من قاضي خان وتعارفان وصاحب الزخيرة والمجسطي  
 بان قيمة الدبر ههنا ثلثا قيمة مبرا افضل سلم فان ما وجدنا في  
 قنا وى قاضي خان يمكننا فان اقر الوارد بما كتاب الوصية عن العبد  
 اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزم السعابة فيما رآه على الثلث اذا  
 كان لا يخرج وكذا اذا كان على الميت دين محيط برقبه يعتق وسعى  
 في جميع قيمة ثم اختلفوا في قيمة قال بعضهم قيمة المذكر لو كان قنا  
 قال بعضهم قيمة الدبر ثلثا قيمة لو كان قنا وقال بعضهم ينظر بكم  
 يستخدم مدة عمره من حبس الحرز وظن ويجعل قيمة ذلك وقال  
 العنقية ابو القيث قيمة الدبر نصف قيمة لو كان قنا انتهى ولا يخفى  
 ان قوله ثم اختلفوا اشارة الى الاختلاف الواقع في قيمة الدبر في ذاته  
 بالنسبة الى الضمان اللازم من اختلاف مثلا بالنسبة الى المستلين

هذا ما استدل مولانا يعقوب  
 بآية على صحتها وعما  
 وكان لا يدل عليه  
 على ما يستدل به  
 من  
 خلاف



التبعين من وجوب حيازة الميراث في بعض قيمته فانه يلزم بالنسبة الى  
 المسئلة الاولى زيادة الوصية على الثلث على ما تروى بالنسبة الى النية  
 تقدير الوصية على الدين منه ايضا غير ما يرد فوجب ان يحل اختلافهم  
 هنا على ما ذكرنا وان تؤتم خلافة هذه العبارة الحسن من عبارة الوقف  
 مما يمكن غالباً وفيه ان عبارة يمكن بمعنى لا يجب غالباً هذا الاعتبار ينظم  
 الكلام بخلاف ما ذكره الشارح فانه يحتاج الى كلمة لا فان عدم العنق  
 به غالباً في الاستثناء المذكور بالنسبة الى وقوعه وما عثرنا من الشيخ  
 حال عننا فتبين قوله ويعتق من الثلث ان وجود الشرط وعبارة الوقف  
 وهكذا وعق ان وجود شرط كعق التكرار اعترض عليه بان التبرير اذا كان  
 مطلقاً ولزم السعاية يقوم القيمة مدبراً وان كان مقيداً بينهم قنناً فلا يكون  
 عتق العبد كعتق المطلق كما لا يخفى الا ان يقال الشيعي في مجرد  
 اعتباره من الثلث مع قطع النظر عن اعتبار القيمة عن اعتبار القيمة  
 مدبراً او قنناً لكنه بعد انتهى وقد علمت ان قيمة التبرير (ايضا) فلنا قيمة  
 قنناً بعد وفاة الولي والا يلزم زيادة الوصية على الثلث على ما تروى  
 آنفاً وانما ما نقل من قاضي خان فهو قيمة العبد في حياة مولاه فانه يجوز  
 ان يورث في هذه الحال فكذلك يقوم قنناً فتبين قوله يعني رجل صحيح  
 قدير لانه لو قال ذلك في مرض موته يعتق من ثلث ماله وقال في الخمس  
 لو اراد ان يورث عبيده على وجه يملك بيعه يقول اذا مت انا وان شئتم ملكي  
 فانت حر يكون مدبراً مقيداً بملك بيعه واذا مات وهو في ملكه عتق وفيه

من قوله فقال  
غالباً  
منه

يؤيد قوله فان الموت على  
ملك العبد ليس  
كأنه لا يملك  
منه

ان الناس

ان المناسب ان يكون هذا مدبراً مقيداً بصورة مطلقاً معني كما قالوا في اذا  
 مت الى مائة عام فانت حر لاكون في ملكه مملوكاً في كل تدبير مطلقاً  
 مت فانت حر فانت حر فانه في تدبير انت في ملكي على ما لا يخفى  
**قوله** لا انتقال الولاية بعده اليهم وفي قننى قاضي خان لو قال انت  
 حر بعد موته يوم لا يكون مدبراً وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو  
 في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الاعتاق  
 الوارث انتهى في ان قوله بعد موته يوم بمنزلة ما لو قيل حر بعد  
 كونك كالا حرفي مثله التفرغ للوارث لا للوصي لا للعاقبة اللهم  
 الا ان يحل كلامه على انه انت حر بمعنى وينفذ اعتاقه في من يملكه  
 بعد يوم من بقاء حياته للملازمين اللغو مما امكن **قوله** قيمة  
 المدبر المطلق نصف قيمة آخ هذا بيان قيمة المدبر على الاطلاق وهو  
 يورث ما قلنا في توجيه ما نقل من قاضي خان من الاختلاف في قيمة المدبر  
 والمدبر والله اعلم **باب الاستيلاء** قوله لو طلب المولى الوارث منه  
 بالوطى لو قال ادع الودع عن امة لكان احضر ويشمل قوله ان حكم  
 المتولدة مطلقاً **قوله** والمدبرة من الثلث كونها وصية **قوله** حتى لا يملك  
 ابطاله بالتزويج ان يبطل الزنا من ملكه كما هو يمكن في الآفة  
**قوله** فان وطئ وحفظا من حفظا عن العبد **قوله** ولو ادعى الولي  
 لا يثبت ان سواها كانت امة ولد ان لم يكن ام ولد قبل هذا **قوله** لان  
 سبب وهو العلوق لا يتحرى ولان الاستيلاء من قبيل العنق فلا يتحرى

اما احضرت كما في الكتاب  
فكان الوطى حقيقياً  
لازم في الدعوى  
منه



مثل قول نصف عرق العقب بهم العين وسكون الخاف من المثل وقيل آفة  
 الزنا لو كان ضلالا **قوله** فيعتقه الملك في نصيب صاحبه الى يتعقب الاستلاد  
 الملك الحاصل في نصيب قبل هذا قول بعض الشايع والاصل ان مقرن  
 العلة مع حكمها على ما عرف في الاصول **قوله** لانه علق حر الاصل كان الاصل  
 ان نقول لانه علق حر حصل في ملكه حتى لا يرد الاشكال بولد المعزود  
 فانه علق حر الاصل مع انه يحجب فيه القيمة **قوله** ان الولد ثابت النسب  
 منها وفي المحيط هذا اذا كان الشريكان اجنبتين اما اذا كان احدهما ابنا  
 والاخر ابنا وكان المتي واحدا الى ولد الامة المحبلى فانه يكون  
 كاعتناق العبد المشترك وكانه لا شغار بان وجوب النصف ليس على  
 اطلاق بل عند كون المتي واحدا وصفتها متا و **قوله** وورثانه  
 منه لث اب وولده قيل ان مات احدهما يرث الثاني جميع الميراث ولا يكون  
 نصفه للباق ونصفه لورثه اليها كذا قالوا وفي كلام وهو انه على  
 انه على هذا ينبغي ان يكون انه ام ولد للباق فلا يعتق بشئ منها  
 بموت احدهما او لا كما لا يخفى ولم اجد التخرج بهذا في الكتب المتقى  
 اقول الولد لا يخلون الماين فاعتبار الابوطى كان ضرورة عدم  
 التزوج والضرورة تنقذ بعزها فاذا لم يتجاوزا ابوة الى  
 غيره من الورثة فالظاهر ان الحال في كونها ام الولد كذا **قوله** وانه كتب  
 كسبه الضمير الى الامة بتاويل انما كتب **قوله** ومات من الحق كافي لقوة  
 الاستلاد وهو كسبه ورواى حق الكاتب محو معطوف على

محلى

محلى قوله لان الاقرار باق **قوله** فان قال اى الواطى اصل مولى الجارية الى  
 الجارية **قوله** الا يصدره فيه لى في هذا القول **قوله** وفي ان الولد منه معطوف  
 على الضمير المحو وفيه **قوله** ثم ملكها يوما ثبت النسب بربها المحلى  
 ورواى المانع كذا قال او قيل ينبغي ان يكون له ولد له ولذا ملكها  
 لان الامة اذا ولدت من رجل بلا زنا ثم ملكها فانه تصير ام ولد له  
 كما هو حوايه ولم اجد التخرج بهذا ايضا انتهى وفيه انه كان المناسب  
 ان يقول اذا ولدت من رجل شهيرة وكان الولد ثابت النسب فانه  
 اذا ملك الولد قبل ان يملك الولد صورة التكذيب والظاهر انه  
 لا يكون له ام ولد له ما لم يملك الولد ثم ان قوله بلا زنا يشعر ان لا يكون  
 هذا الوطى في حد ذاته زنا يوجب العزو وان لم يوجب الحد والله اعلم  
**كتاب الكتابة** **قوله** انما يقال بذلك كتاب المالك كتاب الكتابة  
 لينا سائر الكتب واما في سائر المتون فانه اعترض جزمه **للكاتب**  
 اللغظى حتى قالوا ان التجنس عن المتقدمين من البتة كان غير موزع  
 ثم ان حق كتاب المالك كان ان يذكر عقيب العتاق كذا ذكره  
 الصمد الشريعة الكافي كذلك لكنه اورد عقيب الاجارة لان الكتاب  
 تخصيص منافع العبد به ليتمكن من تحصيل بدل الكتاب كما ان  
 الاجارة مع المنافع وتخصيصها بالسائر ليصل الى مقصوده **قوله**  
 جمع جزمه الرقبة بالامع حرة اليد والاول قبل لانه لا يخلو من كتب  
 وينبغي عادة **قوله** فان ادبت فانت حر لا بد منه لان قوله

من كتاب المالك  
 والعتاق  
 في كتابه







**فصل في معرفة الحائز والمالك شيئا منها مضارب وشريك**  
 يمكن في نسخ المداولة ولكن المصحيح من قبله لان مرجع الفقيه شيئا  
 المذكورة من قوله لا التزويج آخره **قوله** سعي على نجوم ابويه فان لداه يحكم  
 بعقده ويعتق ابيه قبل وفاته على ما سيجي في باب الموت والعجز والولاء  
 يورث يورث الكتابة حاله بشئير المأم فيعتق يورثون ابيه **قوله** والوراثان  
 يرثان كما مات الحاف للمادة كما يقال سلم كما دخل وصل ما يدخل الوقت  
 نفع عليه في معنى عليه في معنى اللبث **قوله** وانما كان كذلك ان انما بقي عقد  
 الكتابة في حق الولد مطلقا دون حق الوالدين **قوله** لان الولد الولود في  
 الكتابة اذا لم يورث واكتفى بقوله لان الولد بتبعه ثابته كان احسن شيئا  
 يتوهم اختصاص الكلام بالولد المولود في الكتابة دون الولد المشتري نعم  
 لو قال حقيقة البعوضة وكففتا في حال العقد اقتضى بقاء العقد في حق  
 الولد المولود في الكتابة بعد وفاة بعد وفاة ابيه وعدم كتحقق في حال  
 العقد في الولد المشتري اقتضى عدم بقاءه في الوالدين انب بقوله فافلتن  
 الاكلام على ما سيجي في آخر هذا الكلام **قوله** فيختص الوجوب بحله وهو قرينة  
 الولد **قوله** لان لم يكلمه اذا المالك نفسه مملوك **قوله** فيمنع بيعا بتبعه  
 الولد الحديث دفعا لما سورد وان انه غير مقبول لانه قلب الموضع **قوله**  
 يزرع اي يزرع المالك انما مرة **قوله** اذ لولا الشراء لم يقطا الشرايب  
 سقوط الحد وسقوط الحد سبب وجوب العقر فاستدوا سبب وجوب  
 العقر فاستدوا سبب **قوله** جوابه انا سلمنا ان آخره مكفي **قوله** فيكون الاثنا

بالشراء اذنا بالوطى محمل كلام لانه لا يلزم من كون الوطى مشبهة ومن سقوط الحد  
 كونه مادونا في الوطى وقيل وجوب العقر من على سقوط الحد وسقوط بيت  
 على المالك والمالك من على الشراء وهو مادونا فيه فيكون مادونا فيما يخلق به كما  
 لا يخفى انتهى وفيه بحث ايضا فان الاذن بالشئ انما يكون اذنا بما يقال مستندا  
 الوطى في الاول الشراء وهو من باب التجارة ومستند في الشاغل النكاح وهو  
 ليس فافترقا **قوله** نكاح الوطى وانما بلا شبهة لانه انما ملتبس بعدم الشهادة  
 الدارية للحد **قوله** العقر بعد الاداء **قوله** وعند ابي يوسف سعي في الاقل  
 اذ لا فائدة في التخيير اعترض عليه بان حكمه بدل الكتابة واجله ان يبقى بعد  
 الموت اولا فعلى الثاني يبيح ثلثا القيمة وعلى الاول وظهر فائدة التخيير  
 اذ الزايد ليس مع العجل من ناقص حاله واجوب ان العقر مستحق لانه غير مختار  
 عندنا فالشئ الثاني هو المتعين لكن ثلثا القيمة انما يتعين ان كان اقل  
 من ثلثي بدل الكتابة وانما ان كان ثلثه اقل فاللأدم هو ذلك **قوله**  
 والحياة عدم فرع التجري وعده فغيره يمينه رحمه الله يعق بعضه من الثلث  
 ويبقى الآخر مملوكا فيختص به اداء المالك كغيره والحيوة الجملة ان كان قيمة  
 المدة اكثر وبين اداء المال القليل والحيوة النجوة فيتعين الاقل لكن  
 عند محمد المحسوب ثلثا بدل الكتابة لانها لما خارت بالتبديد صار كالنبيذ  
 والعارض على الكتابة اذ لو خرج العبد من الثلث سقط مجموع بدل الكتابة  
 في كل من الصوريين وعند ابي حنيفة له يوسف المحسوب مجموع بدل الكتابة  
 لان المدة لا يلزم المال بمقابلة كما يحق عقده وهو الثلث فالتميز لا ينفي



بمقارنة التبرير **قوله** لا بد لا يقرر على الاداء اذا لاداء باعادة العذر  
ولا حكم للمنادر فلا يرد ما قبل ان الاستواض جاز وبذلك الاعتبار  
صح الكتابة الى **قوله** فلا يجوز التأخير في ثلثة يكفى في النسخ الوثوق  
ولكن الصواب في ثلثة على صيغة التثنية لا حاصل دليلهما ان حق الوثوق  
بالبدل كما تعلق بالاهل فلا يجوز تأخير الموروث في ثلثة البطلان  
اجاب تأخير ثلث القيمة ذلك لان قيمة اذا كانت ست دنائير  
فكانت على اثني عشر ديناراً فعند محرم يجعل في اربعة دنائير ووض  
الباقية وهو ثمانية دنائير وعند ما يجعل في الثمانية ويؤخر في الباقية  
وهي اربعة دنائير **قوله** في تعليق عتقه باداء القابل المرد من التعليق  
كون عتقه متعلق بالاداء في النفس الامر فلا يرد ان الفرض في عدم  
**قوله** ادب اليك فهو **قوله** وقيل المحاضر القادر انه لا حاجة بعد  
قول القائل كاتب بالث الى آخره فان قول القائل هذا وفعل  
المخاطب كلف في الاجاب والقبول يدل عليه كلامه في مقول السئلة  
السابقة **قوله** الى تخليص فيه كفا في النسخ الوجود والصواب بكفيل  
رهبه كانه تصحيح الكاتب **قوله** وقول الغائب لغوا يكون  
لما جارة المكفول عنه اذا سمح كفاية الاخر عنه بل امره كونه يحتاج الى  
الفرق بينا بين السئلة والمسئلة السابقة فانه قال هناك اذا قبل  
العبد صار مكاتباً فبدر **قوله** وان لم يكن مطالباً به ان لم يكن الغائب  
مطالباً بالبدل وان لم يعلم **كتاب العبد المشترك** **قوله** واحد مشترك

125  
اي احد الشريكين في العبد **قوله** وفائدة الاذن **قوله** فيكون له متبرعا  
في نصيب على الغائب ان يكون متبرعا على العبد بالبدل من مكاتبته بل اذ  
فيكون البيع حقيقة على العبد **قوله** ما استكمل الاستيلاء وفي بعض النسخ كما  
بالكاف فيكون له مبادرة على ما مر مثله **قوله** وهو بمالك القيمة ان التملك بالاداء  
تملك بالقيمة **قوله** ومن نصف قيمة قتا وهو قول ابي الليث فان النسخة  
نوعان منفعة البيع ومنفعة الاستخدام على ما مر وبعضهم عد منفعة  
الوطى من جملة النافع فقال قيمة الدية ثلثا قيمة قلنا وكان ابا الليث  
على الوطى ايضا من قبيل الاستخدام والاعلم **باب العبد** كالمالي الختم للرفع  
الى المرافعة في مجلس الشيوخ **قوله** فلا بد من القضاء والرضا الى لا بد في نسخة  
من القضاء **قوله** بمرّة قيد للفقير والكبير ان يحكم بعنف من كوثب معه  
واحد سواء كان كبيراً او صغيراً **قوله** وان لم يترك وقاؤه ولده كتابه  
او كان في معناه على ما مر **قوله** لانه احده رعوها عن العتق زمان  
الاخر زمان منصوب طرف للاخذ المقيد **قوله** وقد عذر دفعه الى دفع  
العبد المكاتب **قوله** وان كان الارس اكثر كرامة ان صليته **قوله** حتى يخرج  
بطلت الى صحة الاقرار **قوله** جاز لا بكتابة اذ لو كان عالماً به بصير  
مختاراً للغر **قوله** ولكن الكتابة مانعة اعلم ان المكاتب اذا جاز به خطا  
فانه سعى في اقل من قيمة ومن ارسل الجنابة لان دفعه مستقر كافي  
جنابة المدبر وام الولد بيت على المولى الاقل من قيمته ومن ارسل جنابها  
لا احق يكسرها كذا في العتابة وسبب حق المراء وهو الحجة به **قوله**



يخلفونه ان يخلفون المولى **قوله** ان لا يجوز ان يتكلموا بكذا في نسخ النسخ وله  
 لكن الظاهر ان يقول ان ابطاله وانما قلنا كذلك لانه يمكن ان يحمل النسخ  
 على معنى الوطى واذا كانت الامنة تحت الحث فالحكم ايضا كذلك قال البرزلي  
 طلق الامنة شتين ثم اشتراكا لا يحمل له قبل التزوج آخر فلا يكون  
 هكذا من الاحكام المخصوصة بالمطابق **قوله** فان النكاح من المحمول على  
 العقد الصحيح في ارتباط هذا الكلام وما بعده فخرج خراجه فلو قال صحت  
 بقاء ما غيره بنكاح صحيح فان النكاح في الالة محمول على النكاح الصحيح  
 والوطى شرط بحديث الفقيه الحان والله اعلم **كتاب الولاء قوله**  
 حاصل من العتق لم يقل من الاعناق مع ان المنصوص عليه في قوله على الله  
 عليه وسلم الولاء لمن اعتق وذكر لان الاعناق لا يوجد بدون العتق والعتق  
 قد يوجد بدون كاعتق التوسيد الداخل في ملكه املا بالشراء والعتق او  
 بالدرث او غيرهما فاختاره الشمول على الصورتين معا **قوله** وقال  
 الرزاعي الظاهر ان هذا كلام مستأنف لا يتعلق بالاخلاق السابق **قوله**  
 صورته ان يزيد الى المولى والعباد بالقرعة اعترض عليه بانه قال في الالة  
 وشروها واذا اذن الكاتب عتق و ولاؤه للمولى وان عتق بعد  
 موت المولى لانه عتق عليه بما ياشرون السبب وهو الكتاب بغير  
 قدرنا في الكاتب وكذا لا يفيد الوصي بعته وشرايته في عتق بعد  
 موته لان فعلى الوصي بعد موته كفعله وتكره على حكمه ملكه وقد  
 وقع العتق في العبد فهو على ملكه فيكون ولاؤه له وان مات المولى

عتق

عتق مدبرة وامانة اولاده و ولاؤهم له لان العتق حصل بالسبب  
 السابق من المولى وهو التبرير والاستيلاء ولا يخفى انه يعلم من هذا ان  
 في جواب الشارح بما ذكره فصور انتهى وانت خبر بان الصورة التي ذكرها  
 الشارح مشهورة الفقهاء خصوصها اصحاب علم الزايف ولعلمهم انما  
 احتاجوا الى هذا التصور ليعبروا وتعلق الولاء بالميت تحقيقا للاحتياج  
 الى الظاهر في الورثة قال تعلق الولاء بالميت امر مجازي عبارة عن  
 تعلقه بورشته فلما هذا المعنى المعنى قال صدر الشريعة في مدبر يرضى  
 ذلك مرتين فلا يرد عليه ما قيل من تقدير الاحتياج الى الصورة المذكورة  
 لاحاجة بهما الى الوصي وذكر مرتين بل يكفي ان يدبر ويلحق برار الوصي  
 فيحكم بحرية ثم يخرج ويبدل الالة ويؤت الاول ثم يموت الثاني فان العتق  
 المجيب عموم في الوجود اقطار التحقق الولاء حقيقة ودفع الاستعانة  
 التايل تحققة حقيقة **قوله** هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية  
 لقابل بل عبارة احسن فان العبد اذا كان لمولى الالة ايضا فيه مرا  
 الولاء بحسب الاعتبار فعبارة اشمل فله ولاؤه الولد بلا نقل هذه المسئلة  
 منصوص عليها في البداية وغيره في مكره في ان الام اذا كانت حرة اصلية  
 لا يغير الولاء الى الجانب الاب بالطريق الاولى لا يقال المتولد قبل سنة اشد  
 يعق مستقلين كان كذلك يكون ولاؤه الالة للمعتق بخلاف ولد الحرة  
 فانه ليس لمعتق مستقلا لاننا نقول مدار الوطى طرمان الحرة اما بالذات  
 او بالواسطة لان الولاء العتاق ولاؤه النعمة لمن لا يكون فيه احتمال طرمان

فان قول الولد على المعتق فانه  
 اعتق او ينجس الالة ام ذكره لا على  
 ايضا من جهة ابيه لاننا نثبت  
 اليه لان من جهة ابيه  
 غير طرمان فانه  
 ابيه ولا  
 لم ينجس



هذه النعمة لا بالزات ولا بالواسطة لا يكون عليه ولا لا حد وولد الحق  
 الاصلية كذا **قوله** لا نأبىنا الى آخره لاننا نبتغى ان الاول كان موجودا  
 وقت العلق فاذا تناول الاعناق تناول الآخر لا نأبىنا بها فمات حملت  
 بها حملت لعدم تحلل اقل مدة الحمل بينهما **قوله** جئى له مولى موالاة نكح معنة  
 ولو قال جئى له وارث دون الارحام لكان اقرب اذ درجة ذوى الارحام  
 مقدمة على الموالاة مع ان الخلاف الا جاز فيهم ايضا وان كان لقوله  
 فيما بعد والنسب من المجمع منع النسب **قوله** حتى اعتبر في الكفاية بان  
 يكون معتق التأخر كقول المعتق العطار دون الدباج **قوله** فاغت عن  
 الولاء لى اعنت الانسان عن الولاء مطلق **قوله** والاب اذا كان كذلك  
 اى الام معتق **قوله** بعد مضى ظرف لقوله **قوله** اول من اصله رقيق معطوف  
 على قوله من معتق اى او تولد من امراة ليست معتقة للغير ولكن فى اصله  
 رقيق **قوله** وان الولاء معطوف على قوله ان لفظ **قوله** بالمعنى الثالث  
 اى ما لم يجز عليه رفق **قوله** وان علق الظاهر ان اصلية وعارضية المراد  
 بعارضية ان يكون الامة معتقة بالميزاث لا بوطنة اصل **قوله** بقرنية انه  
 جعل الولاء بقوله وان علق حر الاصل **قوله** اى شخص باخذ ما بقى من صاحب  
 العرق اى جميع اصحاب الفروض بل مع احد الزوجين فقط **قوله** اى ذكر لا فرقل  
 فلا يدخل فى نسبة الى الميت اننى فذكر لا فرقل جئى تناول ذكر ذوى الارحام  
 وقوله لا يدخل الى آخره فصل بخرجه من ذوى الارحام كلام خرجوا اى يورثون  
 مطلق العصبية فلا يحتاج الى اخرجهم من يورثون افساه ايضا فلو قال

١٢٧  
 بهذا العصبية بنفسه الذكر من العصبية لكن **قوله** وقد ردت العصبية الى العصبية  
 السببية **قوله** او حر ولا معتق ولا بالنسب مفعول جر ومعتق من  
 بالرفع فاعلم **قوله** بالوجهين اى بصورة الحقوق بدار الحرب او بان يراد  
 بالولاء الوارث فلا يبع بدون ذلك اى بدون العقل والبلوغ **قوله** مجهول  
 النسب مفعول بعد مفعول لقوله حر وقد عرفت معنى مجهول النسب اول كتاب  
 العتاق **قوله** فاغتن عن الولاء الظاهر ان المراد من الولاء المقيد وهو الولاء  
 الموالاة **قوله** باذن ابيه من هنا يؤم ان ذكر مجهولية النسب سبيل العلة  
 على سبيل الشرطية **قوله** اذا ثبت نسب كذا فى نسخ رابعا ولكن ليس ذكره  
 حدودى الا ان يكون تغيرها بعدم اشتراط مجهولية النسب على ما انشا **قوله**  
 وقاضى يخرج المعتاد عرض عليه بان لصحة الولاء شرط من ان يكون  
 المولى من غير العوب لان العوب له بنفسه الى قبلية وذلك الكبر من نكرة  
 الموالاة منها ان لا يكون معتقا ومنها ان يشترط الميراث والعقل وثالثا  
 ان يكون لم يعقل غيره ومنها الاسلام على يده عنده البعض والصحيح  
 ان اول شرط كفاية الكفاية وغيرها ويعلم من هذا ان قول الشارح قد  
 اخرج منجج العادة لا يخلو عن قصور انتهى لكن لا بد من الاعتذار فانه عبارة  
 وقع فى كلام من ذهب الى عدم شرطية فان المتون المشتملة على اصح الاقوال  
 المقصودة على ما مشتملة على هذه العبارة فمنها يعنى الاعتذار بكونه غاربا  
 منجج العادة **قوله** لان الموالاة عقد مما فلا يلزم غيرها كان الاولى ان  
 يقول ولم يرد فيه النص حتى لا يتفق الزوجين فان واد اشترها وان كانت

فتح بذكره فكذا في النسب  
 على الشرطية في النسب



بالعقد ايضا الا اننا ثابتة بالنص **قوله** للاسفل السفل عنه الى غيره لان العقد  
غير لازم كالوصية ثم الوصية بالحق الفسخ فكذلك هذا يمكن في الفسخ التزاول  
ولكن للصواب ان يكون الغير راجعا الى الاسفل على ما بشره به السابق واعلم  
**كتاب الايمان** او التحليل يحتمل ان يكون معطوفا على التقوية و  
والاول انشأ معني وان اصح في بعض الصور الى تاويل فان قوله ان ذلك  
الدار فانت طائف يحتاج الى تقدير ان يقال لا يريد دخولك ووجه الانسية  
رعاية المعنى اللغوي وهو القوة على التقدير الاول ولزوم كون كل تعليق  
مبينا على التقدير الثاني مع ان اليمين للتعليق الذي يكون لتقوية الجؤ  
**قوله** اي الايمان الذي اعتبر به الشئ وربت على الاحكام لا يقال الايمان  
الصديق ايضا بما يرتبط به الحكم لا نقول المراد بالحكم الحكم المصنعة  
الحاج الى البيان ومن البين ان حكم البين للصديق غير محتاج الى  
البيان فلا حاجة ان يقال المراد من اعتبارا تسمية باسم خاص و  
التسمية ليست بوجوده في الخلق المذكور وان يقال المراد النص يرتب  
الحكم ولا نص في الخلق المذكور قوله فلا حاجة الى تحلف اربعة مصادر  
الى آخره دفعه بان بلدن كلام مصدره بالظن الى الكلام صاحب الوقاية  
وهو قد قسم اليمين الى ما يتعلق بالزمان الالة واعتبار الزمان يستتبع  
اعتبار الفعل وهذا يدفع ما قبل من انه لا حاجة الى تقدير كلمة كان  
ان يكون لان نبوت الجز للمندولة مضمون فعلي ولذلك يجوز واعلم  
في مثل زيد قائم في نفس الامر فلا اشكال انتهى **قوله** على ان اعتبار الحال

١٢٨  
او الاستقبال يمكن في الفسخ المشهورة لكن الصواب ان يقال على اعتبار  
الحال او الاستقبال لان المذكور ان لطيف بين الماض والمستقبل بحيث  
يكون نهاية الماض وبداية المستقبل فهو ليس في الحقيقة برهان مستقبل  
وبهذا قصر صاحب الوقاية كلامه على ما تنفعه مصدر الشريعة وسيجي التحقيق  
المتعلق به نقلا عنه على الشئ ات في المستقبل المفهوم من هذا التعميم ان  
ان يكون مثل والله لا رموات او لا تطلع الشمس عند مسقط مع ان  
المبتدأ من عبارة القوم ان تكون النفقة بفعل الخالف لما قال في  
الهداية النفقة ما يخلف على امر مستقبل ان يعطى او لا يعطى ويكون  
ما ذكره اشباهه من قبيل والخمس على تقدير شرطية كونه ماضيا على  
ما فيه عليه الشارح بقوله على كاذب يعلم كذبه فانه يعلم الماض والمستقبل  
**قوله** بل الصواب والجواب ان يقال لا يخفى بعد هذا الجواب فان الظاهر ان  
الايمان لا يخلو عن الازمنة الثلاثة ففي ذكر الماض للمستقبل وترك  
الحال زائدة من مكنته فالاولى ان يقال الخلف على فعل حال خلق  
على التحقق والخلق لموس فلا اشتراك الماض والحال في هذا اللفظ  
اكتمى بالماضي ولم يذكر الحال ويمكن حمل ما ذكره مصدر الشريعة على ما قلنا  
فتدبر **قوله** التمسك بفتح الراء وسكون التاء الحق او ناسيا بخطا  
تفسير الناسي الخطي يشوب عدم الفرق بينهما ولكن ان يفرق بانه  
ان جرى على اللسان حال كون القلب عازما على ترك الخلق  
يكون خطاء وان كان حال ذهول القلب عنه يكون نسيانا فتجب



الكفارة بالحنث كيف ما كان لا يقال الكفارة لرفع التوب والاذنب  
 في أكثر هذه المواضع بل كذا لا نأخذ قول نعم إلا أن الحكم هو عليه بيله  
 وهو الحنث ولا يصحفة الذنب **قوله** وهذا إذا كان الحلف به متعارفا  
 وأما إذا لم يكن فلا بد من مخالفة ما نسب إلى الظاهر من الذنب من أن يبع  
 أساء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به أو لا على ما مر **قوله**  
 وعند البصريين من ادوات القسم فهو عدمهم بمعنى اليمين لا يمين الله قسمي  
 وليس يحرم بقرينة كون صفة هرة وصل وأما الآخرون فجعلوه جمع يميني  
 وقالوا إنما وصلوا هرة تخفيفا لكثرة استعماله كما يقال في لم يكن **قوله**  
 ثم قال ولا ينقض بالفساد الجملة **قوله** وإن لم يصف الله تعالى الظاهر إنما  
 الإضافة بالنظر إلى الظاهر لفظ فان الإضافة بحسب المعنى لا بد منها  
 إذا اليمين لا يكون يميناً إلا بالاضافة إلى الله تعالى وإن فعل كذا فهو كافر قيل  
 وإنما يكون قسمي لأنه لما علق الكفر بذكر الفصل حرف الفعل وتحريم الحلال  
 يميني وأعرض عليه بأن هذا محتص بصورة المباح المستقبل والسنة نعم  
 المباح كما لا يخفى انتهى ويمكن دفعه بأن ما ذكره صاحب الميزان ليل بيان جملة  
 الكتاب من صيغة القسم وهذا لا يوجب الاطراد **قوله** سوكنه فوهم بحدا  
 قيل لا يكون يميناً هذا إشارة إلى المسئلة خلافيه فيكون قوله قيل في مقام  
 التعليل إن فانه قيل **قوله** وإشارة إلى أن لفظه بالآخرة ويمكن دفعه بأن المحل  
 عنه لأن كلام المصنف يفهم منه أن كل جزء أيضاً لا يكون يميناً لأنه لو كان  
 كل جزء منه يميناً لم يكن كلمة أو بينهما مفرقة لعدم اليمين الاشارة أنه إذا قيل

والله أهله لا فعلن كما يكون يميناً **قوله** ثم لما فرغ من بيان موجب اليمين أي  
 الالفاظ الموجبة لا عقاد اليمين **قوله** لأن اليمين لم تشرح الكفارة بل تشرح  
 للبر فلما لم يحصل انقلب اليمين **قوله** ولأن الكفارة شتر الجناية هذا عامة  
 النسخ ولكن العبد أن يكون بدل شتر يستبرأ بالآدم على ما لا يخفى دون الإثم  
**قوله** بخلاف الخرج لأنه مقتضى الموت لتأويل أن يكون أن كان المراد بالآدم  
 الله على المعنى فزودة فليس الخرج أيضاً ذكر وإن كان المراد أن يكون ذلك  
 في الجملة فليبين أيضاً دخل في الجملة أو لو لم يكن اليمين لم يوجب الحنث ولا يجب  
 الكفارة والجواب أن وجوه اليمين لا يناسب أن يكون اليمين معقبات إلى عدم  
 استعاضة بخلاف الخرج فان الموت ليس به **قوله** ولا يبرأ الكفارة لأن الجناية  
 وفيه أن الكلام في الحنث في ماله أو لاهله والمسلم أهل الكفارة فالحلقة وهي  
 ما ذكره ولا وهو قول أن الكافر ليس أهل اليمين لأن العقد لعظم الله  
**قوله** من حرم ملكه لا يحرم أي ماله ولا شك في الحرمة لأجل اليمين فلا يكون  
 متافياً لقوله وإن استباحه يكره ولا يخفى أن المراد من قوله حرم الحرام الاعتناء  
 وهو قوله لا يحرم الحرام الشرعي فالمراد بالاستباحة طلب المحل الشرعي ظاهر  
 أن المحل الشرعي لا ينافي الحرمة الاعتبارية الجمالية **قوله** والتك على الأقل  
 ظاهر أن على تقدير كون سب النزول تحريم الفصل فأن المتبادر من المحل  
 والحرمة ما يكون في العظومات والمشروبات فيكون ما عبارة عن الفصل  
 فيع فيه منه **قوله** واعتبر على التك من هذه الآية بأنه عليه الصلوة  
 والسلام يحتمل أن يأتي بلفظ ونسبة الآية بناء على ذلك وهذا لا يدل على كون تحريم



الحلال **بينا قول** ولغلبة الاستعمال ولو لم يرد قرينة وهي كون ارادة العموم مشككة  
 لانه بعض الافعال البهامة لا يمكن الاستكراك عنها البعض الغير المهيمن غير مهيمن  
 مع شيوخ الخلف بالطلاق فيما بين الناس فاعمل على البيونة كان اقرب **قوله**  
 اي عليه الوفا في الصورتين في النز المطلق وفي العلق شرط برب **قوله** وبنيته  
 قال من شرطه بدم وهو بظاير يمين المراد بالصحة الصحة وراية وهو قولهم  
 لان كلامه بدم بظاير يمين بمعناه انه فلا يرد ما قيل من انه ان اراد مصر  
 الصحة فيمن حيث الرواية فليس يصح لانه غير ظاهر الرواية وان اراد مصر  
 من حيث الرواية لرفع التعارض بين الحديثين اوردنا قوله على الله عليه وسلم  
 من روى الوفا بما سمي والثلة قوله عليه السلام كفارة اليمين فالرفع ممكن من  
 حيث حمل مرادها على المرسل والاخر على المطلق **قوله** لان اللفظ لما كان شرا  
 من وجه وبينا وجه لزم ان يجعل **قوله** اعترض عليه بان استايل ان التخيير  
 مرتب على وقوع ذلك الفعل الحرام ما صرفه بعده والتخيير تخفيف لان يرتب  
 على الحرام انتهى وفيه ان غرض الجواب ان يقول المحذوف كون فيه الحرام موجبا  
 للتخفيف والموجب هنا ليس كذلك بل كون اللفظ شرا من وجه التمسك لا  
 يستغنى الزوجين وبينا من وجه وهذا معنى نعم المولد كلما حال كانت او لم  
 ثم ان قول المعترض ويلزم ما صرفه بعده لعله تخفيف من قوله وبهزم ما  
 فيه بعده فتدبر **قوله** رجع اليه الى هذا الوجه قبل الشافعي قوله لانه قصر  
 المنع علة لقوله يمين بمعناه فميل الى الجر من بين الى آخره تفرع على  
 قوله كلامه ربه بظاير يمين بمعناه **قوله** لان التخيير تخفيف لقابل

ان يقول

101  
 ان يقول لو كان في كل تخيير تخفيف لما خيرا الكفر في الكفارة معنى العبادة  
 فلا استحقاق التخفيف من هذه الجهة قلنا فغير ما نحن فيه الامر كذلك  
 كفارة اليمين والوفاء للنفذ سيان في هذا المعنى **قوله** لما روى عن العبادة  
 الثلاثة العبادة جمع عبد الله ابن عباس وعبد الله عمر وعبد الله بن مسعود  
 رضي الله عنهم **قوله** موقوفا ومرفوعا الحديث الموقوف ما روى عن الصحابة  
 من اقوالهم وافعالهم ولا يتجاوز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه  
 قول الله او قول الله **قوله** فادان يقول الخليفة عليه ان يفضيه على ابيه في  
**قوله** ابلغ من فتدرك ان تحتلف هذه كلمة في رائية وقدر كفاعل بلغ  
 والله اعلم **باب الخلف بالفعل** وعند الشافعي على الحقيقة و  
 الظاهر ما اختاره ائمتنا فان المعنى الوية وهو الاكثر حظورا بالبيان  
 اعتدنا في هذه الاقوال **قوله** يخط من جانب واحد بناء على الاعمال الغلب  
 فان كون الدخول من الجانبين بان يكون البيت بابان لا ينافي معنى  
 البيونة قال البيت اسم لشق بيتي للبيونة لكن **قوله** وقدر بيان  
 معناه ان البيعة المنهارة والكثيرة لليهود **قوله** ولا يكون قوة  
 بناء ولو كان فوقها بناء لا يقال له ظلة فقيم قوة للظلة بناء و  
 الشق او غيره **قوله** يقال دار على طارة الفارة بالعين المعجمة  
 ضد الحامر بالعين المهملة ثم ان في دلالة هذا الدليل على المطلوب  
 خفا فان اطلاق اسم الدار على الحجرة لا يفيد كون اسم الدار الوضعية  
 فقط فانه يجوز ان يكون هذا الاطلاق باعتبار ما كان الامر ان لا يقال



للموصفة قبل التبادر الا ان يقال ان اسم الموصفة بعد ما يتعلق بها البناء  
**قوله** اما اولاً فلا ان قوله **قوله** هذه العلة لا آثره لا يخفى ما فيه على احد  
**قوله** ان قول صاحب الهداية ان الدار عبارة عن ذات الموصفة والبناء  
 وصف فيها والوصف في الحاضر لغو صحيح ذكره من الفرق بين العرف  
 والمنكر الا ان يكون الوصف في الحاضر لغو ليس على الإطلاق فانه على  
 ما حققه على نوعين وصف لا يكون دعياً الى اليقين وصف  
 يكون داعياً اليها فكونه لغو في النوع الاول دون الثاني فانه لو  
 حلف لا ياكل من هذا الرطب لم يحث بالكل بعد ما كان نذر الان  
 الرطوبة نفعه ان يكون دابة اليها على ما سيجي **قوله** على كل حال  
 ناشئ من عدم التفرقة بين البيت والدار نعم ما قيل في الفرق  
 بينها الدار دار وان رالت خوايط **قوله** والبيت ليس بيت بعد  
 ما انزلنا **قوله** بل هي علة خاتمة لبنائه كان المصوب ان يقول  
 جزء من مفهومه فان المقام مقام بيان انتقاء البيوت والشئ  
 لا يتحقق بانتقاء غايته **قوله** لان المراد تعلق على الموصفة المجردة  
 بهذا يشوب ان يكون الدار اسماً للموصفة بلا ملا فظة البناء معاً  
 وليس كذلك فان الدار مشتق من الدود فلا يتعين ان البناء بابا  
 معورة كانت او غير معورة ولو كان اسماً للموصفة المجردة يفتح  
 إطلاقاً على كل عرفة **قوله** او بيت لعل كون الدار بيتاً بان  
 يجعل عرفة مستغنة والا فالدار ايضاً مشتقة على بناء مشتق

كما يدل عليه قوله كذا الوقوف على سطحها في باب ادوار خلق كان الاول  
 ان يقول في باب يفتح في باب من نكر الدار كعبارة الوقاية  
 لان الدار موصوفة في اول الكلام فتشكك في بعده غير مناسب بل  
 غير جائز **قوله** لا يخرج وجه ثم دخله وعبارة الوقاية الا ان يخرج ثم يدخل  
 قال صدر الشريعة بهذا استلزامه من قبل الطرف فان قوله الا ان  
 يخرج معناه الا يخرج ثم المعتذر يقع حيث لا يتكسر خقوق  
 اليهم ان وقت معوقه فتقدير الكلام لا يحث في وقت خروجه  
 ثم دخوله واعتبر عليه حذف حرف الجر عن ان كثير وتقدير الكلام  
 الا بان يخرج وهذا اولى ما ذكره الشارح كما لا يخفى انتهى وفيه  
 ان وجه الا ولولية غير ظاهر فان هذا يحتاج الى مثل ذلك التقدير  
 ايضاً فانه في تقديره لا يحث بحال ان يخرج فتأمل **قوله** لا بد من  
 خروجه بايمل هذا اشارة الى ان الخالف لو كان في عيال غيره ولم  
 يكن مثله يلا او كان امراه لا تحث بترك التلذذ هذا اذا كان اليقين بالوجه  
 فان قال بالفارسية من يدين خانه انذر باشم فخرج بنفسه بعزم ان  
 لا يعود لا يحث وان خرج بعزم ان يعود بحيث كذا في خروج الدابة  
**قوله** حتى لو بين وترا لو نذر بفتح الواو كسر التاء ما يقال له بالفارسية  
 ميج وفتح التاء ايضاً فتشكك في الكافي ان الشارح قالوا انقل كل الشئ  
 اما بعزم عند ابيه صيغة رجاء اذا كان ما يعجز به السكنى واذالم يكن للكون  
 وقطعه المحصر فلا ثم انه لو حلف لا يدخل داراً الا بداد به شبه السكنى بدالة



العادة الا ان السكينة وقد تكون حقيقة ويبدو ان ظاهر وقد يكون دلالة  
 بان يكون الدار كماله فيتمكن من السكنى فيها فيجب بالرجوع في مد  
 يكون مكان لخلان ولا يكون هو ساكن فيها سواء كان غيره ساكنا  
 او لا كما في الحانية وذكر شمس الانبياء ان غيره لو كان ساكنا فيها لا يثبت  
 الا لقطع النسبة بفعل غيره والظاهر بهذا على ما لا يخفى **قوله** لا لظلال  
 يكون بالامر لا بمجرد الخروج لو قال لانه الخروج لو قال لانه الخروج يكون  
 بالاستتال الاختيار او بما في حكمه لا بالرضى به لكان الظاهر اننا المراد  
 بالاكراه هنا مله بصر منه فعل الخروج اما اذا هدره غيره فخرج هو  
 بنفسه خوفا من الكره حيث لو جرد الفعل منه لما لم يوصف لانا كل  
 بهذا الطعام فالمراد كراهته وان اوجر فلفه لم تحت كذا في الزاوية **قوله**  
 ولانه سهو من النسخ الاول توحيده بان قوله ثم الى امر آخر لا يتعلق  
 بالخروج بل بالتوجه ونحوه غلفتها بتعا واما بارة الى ثم توجه الى  
 امر آخر ويحتمل ان يكون المراد الخروج من حالة الى حالة اي ثم خرج منه  
 من حالة التشيع الى حالة افرق **قوله** وهو الاصح هذا الاختلاف فيما  
 اذا لم ينو شيئا اما اذا نوى فعلى ما نوى لانه محتمل كذا في الكافي **قوله**  
 ودين منه الحقيقة وفي بعض النسخ بين الحقيقة وهو ايضا محققا  
 فان التصديق كما ينبغي الى الكلام فان المراد ودين قوله في مية  
 الحقيقة **قوله** كما تغرر في الكتب الكامية فان عندهم لا توجد الاستقامة  
 مله توجد الشرايط ولم توضع الموانع **قوله** لا بعدا ولا تهاجرا غائبا فان

قد شرك

قد شرك لعقودها وانما اولها من بل لبعض سكتنا بالغبين العمة  
**قوله** قائم مقام مقام مفعول شرط يمكن في النسخ المتداولة والمبطل  
 قائم مقام شرط **قوله** اذا نواه اي اذا نوى ملك زبد صورية وان يتعلق  
 به حق الغير **قوله** وقال محمد بحيث وان لم ينوه لان البيع فيه الى اليه  
**قوله** ويريد بهذا البرقصة الغنم بفتح القاف وسكون الصاد البهية  
 بالفارسي بكسره وبيان فوردن **قوله** قبل انما وضع المسلم في  
 الخطة المعينة لانه لو عقد عليه على الكل صفة لا بعينها ينبغي ان يكون  
 المطلوب على قول له صيغة رحالة كما تجوب على قولها له معنى حقيقي  
 مستعمل ومعنى مجازي متعارف قلبه صيغة رحالة يرجع المعنى الحقيقي  
 وهذا المعنى المجازي فان هذه القاعدة لا يكون على اطلاقا على هذا  
 التقدير **قوله** معنى حقيقي مستعمل في الجملة بان لا يكون به وجود الكلمة  
**قوله** ولا يصح قول صدر الشريعة لا يخفى انه من قبيل الاكتفاء وكذا ذكر  
 صدر الشريعة اذا المراد تقييد بكل خبره وما يشبه ذلك امثال الكفر  
 من ان تحصى فيظهر ان قوله اذا قيد بعين الى اخره ليس شي لان التقييد  
 ح يكون بالنسبة الى المجموع لا بالكل الجز فقط **قوله** بالطبع طبع اللحم  
 وان الكل من مرقه بحيث اذ فيه من اجزاء اللحم ولانه سقي طبعا وكذا  
 في الدابة ويلزم منه الخسب بما يلحق بالاطلاق بالطبع عليه في هذا الزمان  
 عرفا كذا قيل **قوله** عند له حقيقة دم الله لان شحم الطير يتولد من الدم  
 فيكون لها حقيقة **قوله** وعند ما يتناول شحم الطير ايضا لو وجد خاصية



الشحم فيه وهو الدوب بالنار **قوله** لا العنب والزمان الى آخره لان مخالفة  
 ما يؤكل بجود لشم والتكثير وهذه الثانية بتعديها كغير **قوله** وعند ما العنب  
 والرياح الى لا الشحم بها اقوى بتعديها ولا ينقص معنى التفكير بالاستحالة  
 للتعدي في **الحل** **قوله** ويراد بالشرب من نهر وانما قيد بالشرب لانه لو شرب  
 لا اشرب من يده البير ينصرف يمينه الى الاعتراف ولو تكلف وشرب  
 بالكرج الاختلف المشايخ فيه والصحيح ان لا يحث لان يده حقيقة  
 موجودة ولما انصرف اليه الى الاعتراف سقط اعتبار الحقيقة كذا  
 في شرح الهمداني لكن ينبغي ان يكون هذا عند ايه حقيقة رحمه الله وانما  
 عندهما فالظاهر الحث كما قال في مسئلة اكل البريكنا قيل وفيه ان كان  
 لما قلنا ان للمعبر عندهما الجواز المتعارف فانه اذا كان الاعتراف  
 في البير الجواز المتعارف كحيف يحث بالكرج من البير فتأمل فيه **قوله** فشر  
 منها باناء لم يحث لان كلمة من التبعض حقيقة في الكرج **قوله**  
 خلافا لما لانه المتعارف **قوله** او شرب الشرب بكسر السين الجوز  
 الزاى في آخره اللبن الذي يستخرج ماؤه وحزفصار كالوزج **قوله**  
 فان اعتبار صفة السوء ببناء اعتبار كون السوء نحوه من آساء الاجناس  
 فيه منه ظاهر **قوله** يحث في الاكل لاني الشاؤ فيه ان الشعر المخلو بين  
 الحنطة يكون وقت الاكل ايضا كذا في معلوما من حياتنا بخلاف  
 الرطب والبسر يؤيده ما قبل ان الخلاف بينهما وبين ايه حقيقة رتبة  
 اذا لم يميز عند الاكل ولو ميزه والحل يحث اجماعا كذا في الكافي وسائر النسخ

انما يشرب  
 انما يشرب  
 انما يشرب

فتأمل قوله البسر الذي يرب بكرة النون وتشد يد من ذئيب البسر بفتح الدال  
 تدنيا في مذهب كذا في الصحاح **قوله** فيكون اطلاق الرطب والبسر عليه  
 الاجزاء والاطلاق المذهب باعتبار ما في ذنبه من اثر النخج **قوله** في لايا كل الحيا  
 ثا كل كيدا وكشرش الكيد ما يقال له بالفارسي حكم وكشرش ما يقال بالفارسي  
 سكينه قلنا ذاك الماء ليس الماء الذي انقعد عليه العين فيه ان إعادة الماء للفقير  
 ليس اصعب من ايجاده بالنسبة الى قدرة الله تعالى فلتنعتد العين نظر الى  
 المكان تلك إعادة **قوله** قلنا شرط انعقاد القرب الى آخره المراد باللفظ  
 يميني وبالمخلف المعنى المصدق وبالاصل البر فيكون قوله نعم المكان البري  
 قيل وضع الظاهر موضع الضمير **قوله** نعم المكان البري لا يقال ان البري  
 في يده القوة لان إعادة الفطرات المرافقة ممكنة فكان منصورا فحجب  
 ان يحث عندهما لاننا نقول البري انما يجب في آخره من اجزاء اليوم يحث  
 فيه غيره ولا يخفى ان زمان إعادة الماء غير زمان شربه فلا يتصور المكان  
 اكبره اقبل ولا يخفى ان اعراض السائل بالنظر الى تصور البري مطلقا لا بالنظر  
 الى تصور بعد الوجوب مع يكون الجواب جوابا مستند **قوله** لان البري عليه  
 اذا فرغ من التكلم اعترض عليه بانه ينبغي ان لا يحث على وقت الاراقة  
 لانه يمكن ان يقيد الفطرات المرافقة فيشرب كما نقل من العناية آغا ولا يفي  
 الجواب السابق بهذا لان الكلام في غير الوقت بما لا يخفى انتهى وقد  
 عرفت ما فيه فتأمل ثم ان نسخ الموجود في الحاشية المبتدئة الى العرف  
 يمكن او لكن الانسب حال وقعت الاراقة بل حال وقت الاراقة لان



لان الحال بمحض الزمان فيها اضافة الى الوقت لبعض الاخبار جمع خبر  
 بكسر الهمزة الشدة قوله او براد صيغة قتل بعد احياء الله تعالى بخلاف  
 مسئلة الكوز فانه اضاف بحينه الى الماء الذي في الجبال وليس فيه ما لا لا الله  
 بحديث الله فاذا احدث الله فيه ماء كان غير ذلك الماء لا حال فلم يكن محل  
 البين مشهورا فلم يفهم البين سواء علم ان ليس الكوز ما اودم بعلم كذا في  
 شرح الهداية و لم يشر عليه بما يحتمل ان يكون المراد لاسيرين الماء الذي يكون  
 الله تعالى ان احدث والاشارة الى الكوز لا الى الماء فلا ياتى هذا المعنى كما  
 لا يخفى فينبغي ان يفرق بين العلم وعدمه كافي مسئلة القتل انتهى وان  
 تعلم بان هذا الاعتراض بعد قوله لا لا الذي بحديث الله تعالى مشكل مانع  
 في ان الكلام على تقدير ان لا يكون المراد المحرث هذه الاشارة الى الكوز  
 عليه ان الاشارة الى الجسد بلا روح مع العلم بعدم يكون الاوثر  
 ملحوظا في الكوز بلا مانع العلم بعدم لم يكون الاوثر ملحوظا لا  
 ان يقول المراد باحداث الروح اعادة اذ هو عين الاول و باحداث الماء  
 ايجاد من كم عدم ولاجل ذلك كان الثاني غير الشار اليه ولم يقو  
 امكان البرهانه في الكوز الذي لم يدخل الماء ظاهرا **قوله** والماء كان مبتدا  
 كان ذكره حقيقة لا يقال اذا كان احياء ممكنة بالنسبة الى الله  
 تعالى لا يكون ذكره مستغنى لانا نقول الامتناع في ازالة احياء السابقة  
 على هذا الموت فتدبر **قوله** فعلى او اختلف نفع آية كان الظاهر ان يقول  
 فيقع الخلف على ايدى الآ انه قصرا في فصل الفصل من عبارة المتن

وهو الفا فاختار هذا الاسلوب وقد مر امثاله في ذلك سبب ملكه فيه ان  
 العزل مؤخر ملك النفع فيكون <sup>يكون</sup> شيئا لم يكن ونية له دليلا على عادة  
 وهذا تحت الى للاضافة سبب الملك تحت **قوله** لان القطن لم يذكر العلم  
 بوجود ذكر القطن ولا تقييده بعينه فجعل على ما هو المعتاد في تعليل الحث  
 بقوله لان القطن لم يذكر نفعه وكما هو كونه موطما لان يكون ذكر القطن  
 موجبا لعدم الحث وقد عرفت انه اذا ذكره ولم يصفه الى شخصي تحت  
 ايضا فلو قال هذا لم يذكر القطن اما اذا ذكره بان لضافه الى نفسه آية لكان  
 اهدى **قوله** عقد لؤلؤ وخاتم ذهب على يد بفتح الحلو وكون الآ  
 ما يقال له بالفارسي ميراثه على بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء **قوله**  
 اشارة الى ما وقع في الهداية الى آخيه والمحطوب ان عبارة الهداية وكذا  
 لو حلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوقه سباط او حصر حيث لانه  
 بعد جاسا عليه والجلوس على السرير في العادة كذلك بخلاف ما اذا جعل  
 فوقه سريرا آخر لا مثل الاول فتقطع النسبة انتهى فمن معنى النظري  
 كلامه يعلم ما فيه فانه طريق غريب واسلوب عجيب شمل على مسئلتين  
 من احديهما على ما والاخر خاصة فذكر او لا العامة بقوله لا يجلس على  
 سرير فان الحكم فيه على السواء نكر السرير او عرفه ثم استغنى عن المسئلة  
 الخاصة بقوله بخلاف اذا فعل فوقه سريرا آخر لا مثل الاول اذ لو كان  
 الثاني مثل الاول لا يكون الآ عنه يقين الاول فكلما مبهني على ايجاز  
 وكناية وليس بخارج عن مع الاستغناء كما توهم الشارح **قوله** فانه



على رضي الله عنه الى ما نثر على رضي الله عنه قوله **بقر** بمقصود التوب يفهم  
القاف في فتح الراء جمع قريب لكن في قوله على المشي الى المسجد الحرام اختلاف الاما  
بين لهما ان الحرم شامل على البيت وكذا المسجد الحرام وله ان الالتزام لا  
بمنه العبارة غير متعارف قوله لكنه مختلف لما تقرر في الاصول قال صاحب  
المعنى في فصل المغاضاة والاصل في ذلك ان النفي متى عرف به يلد بعارض  
المثبت والا فلا كالغداة على الزوج انه لم يستثن في الطلاق اوله قبل  
قول النصارى عند قول المسيح ابن الله لان هذا في محيط علم الشاهد قال  
قيل ذكر في البوطان الشهاده على النفي سمع في الشروط ولهذا لو قال  
لعبه ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فشهد الله بطل الدار اليوم قبل  
وما نحن فيمن قبل الشروط قلت هو عبارة عن امر ثابت معا بكونه  
خارج الدار كذا في الكافي واعترض عليه بان الفرق بين عدم الدخول وبين  
عدم الحج مشكل انتهى ولا يخفى ان من قال لا يتميز بين نفي ونفي بنهر  
الا يقول باستلزام الشهادة على النفي في الشروط كما لا يقول بل خارج  
الشهادة فيما يحيط به علم الشاهد قوله واقلنا ركعتان الظاهر ان  
القعدة الاخيرة ايضا من ثمة الركعتين فتدبر قوله عتق الحى وفي  
عبارة الهداية عتق الحى وحده فلفظ وحده بيان للواقع او الاثر  
عما يولد بعد الحى ولا يرد ما قبل من ان لفظ واحده لا يخلو عن  
ركاكة لان الميت ليس محل الحرية قوله وكأنه شرط القبض ليعتد  
القبض لان الثمن بنفس البيع وان وجب على المشتري ويكون

196  
قضاء عن الدين ويحقق بالبر لمعنى السقوط وتقرر بالقبض فشرط لهذا  
كذا قالوا وفيه كلام وهو ان البر المحقق لا يرفع بطلان الثمن وانتفاء  
المغاضاة فلا وجه لاستراط القبض بكذا قيل ويمكن ان يقال مرادهم بقوله  
لنقض القضاء في جميع انواع البيع الفاسد لا يجب الثمن بمجرد العقد بل  
لا بد من القبض ليحصل التملك بحجب القيمة على الغائب **قوله** للمنفى عن  
النسيان لهم التاء تصغير بلامونث ابن **قوله** لان المولود كذا في نسخ  
راينا كما ولكن الظاهر ان يقال لان الميت ولد الا ان يقال المراد  
الكل مولود ولد حيا كان او ميتا لكن آخر كلامه بالثمة عنه نوع اباه  
قتل قبله بخلاف حر الطلاق وحرية الام على عاتق الثامن قوله بان  
ولدت فانت كذا بحيث بولدت **قوله** زيوفا او برهنة الزيف  
ما يبره بيت المال والبرهنة ما يبره البقار **قوله** ولو كان ما قضاه  
سوقه قبل السوق موجب فادسية ستو بمعنى ثلاث طاقات وهو  
ان يكون داخله نجاسة وحارضة فضة وهو اراد من البرهنة هذا  
اذا كان الحمل اولاد كذا كذا اما اذا كان الاقل كذلك فلا تجتنب لان  
الغبرة للغائب كذا ذكره الزيلعي **قوله** لا اى لا يبر كذا في النسخ الموجبة  
لكن الظاهر ان يقول ان لا يبر من البراءة حضورا في صورة البرهنة حاصل  
ثم عدم البرهنة من الخنثى وبطلان البعدين فيجعل على الخنثى  
بالنظر الى السوق والرقاص ويجعل على بطلان البعدين بالنظر الى البرهنة  
لانه اذ وهبه له قبل مضي اليوم فقد عجز عن تحقق محي وف الخنثى



وهو آخر اليوم فيطل اليمين ولا يثبت قوله حتى لا يجوز التجوز بهما في المرفق  
 والتسلم اي يقبض الا يتم عقد المرفق والتسلم لانها ليس من جنس الدراهم  
 حتى يقوم مقامها **قوله** لانه اضافة القبض الى دين يعرف بالافادة  
 اليه حتى لو قال ان قبضت من دين درهمين دون درهم حث يقبض البعض  
 لان الشرط قبض ثوبا فوجد **قوله** لانه اسم لما لا سابق له اذ هو يخرج  
 منه منه مع اعضاء واواراق بلا سابق والله اعلم **باب**  
**حلف القول** وكل ذلك لا يتحقق الا باستماع من كل الاعلام  
 والوقوف في الاذن لا يحصل الا باستماع وهذا في الشاغل عاير وامتنان  
 الاول فما على الاعمال الاغلب فان الاعلام قد يكون بالاشارة  
 وقد يكون بالكناية قرابة الذات الى ذات صاحب الثوب **قوله** وحث  
 في هذا ان بيعت الخ ايراده في باب حلف القول غير مناسب ولكنه  
 ذكره تبعا لصاحب الوقاية **قوله** وان باعه بيعا بائنا لا يعنى معطوف  
 على قوله فباعه على انه بائنا يعنى **قوله** وحث بالفاسد والموقوف  
 وفي بعض النسخ وحث في الفاسد والموقوف والاول اظهر لانه  
 معطوف على قوله بالخيار وهو معلق بقوله ان عقد فتنه **قوله** لوجوده  
 الى حصة البيع وهو المليك والتملك لا يقال هذا بنا قول الربيع ايضا  
 لاننا نقول هو حاصل الحق لا عينه مبادلة المال بالمال **قوله** لا بالباطل  
 لاستقاء الحق لان الجانبيين فيه غير مال **قوله** فاعتق ودبر يعني عاوض  
 التحليل على هذا المكروه قد انتفى بهذين الامرين فلا يرد لحوق المبرر والمبررة

يمكن المانع وحث ان عقد  
 بالعقد الفاسد  
 فالوقوف  
 منه

بدر الحرب ثم سببها لان الملك بعد التسليم هذا المكروه اما جواز  
 قضاء القاضيه مع المبرر فلا يدفع بهذا العجز فان القدرة بالعين  
 غير معتبرة كماله المبرر **قوله** عدم الاستقراض هنا مشكل اقول لا اشكال  
 فيه فان الوكيل اذا اضاف الاستقراض الى الموكل صح قال قاضيه خان وكل  
 بالاستقراض ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلا  
 ما يستقرض منك كذا او قال افرض فلان كذا القرض للموكل **قوله** وحث  
 في الاموال فيه ان الوكيل على محي تقويض التصرف الى الغير ويوأم  
 من التصرف في المال وغيره والاب قادر على التصرف في الولد حيث  
 التأديب والتزوية الاثر ان القاضيه في السلطان ويخمين بفبر  
 الوكيل فالاولى في التحليل ما ذكره الهداية والكافي وهو معظم منفعة  
 منيب الولد عايدة الى الولد وهو التأديب فلم ينسب فعله الى الاب  
 ضرب العبد فان منفعة ومي الايقار بامر المولى عايدة الى المولى  
 فيضاف الفعل اليه **قوله** في حلف البيع والشراء وفي الغيبة اذا كان  
 شريفا لا يباشر منه العقود بنفسه بحيث وان باشر تارة قال لا يباشر  
 بالغيبة **قوله** وعندنا شافعي بحيث وهو القياس ولكن ان تقول في  
 الشافعي بحيث بناء على اهل المسرور وهو ترجيح المولى الحقيقي  
 على العرفي **قوله** مع وجود الاحتمال الى احتمال النهي لغيره **قوله** قال الله  
 تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر روى انه تعالى لما خلق آدم عليه  
 السلام وصورة كان في بين مكة والطائف اربعين سنة لا يدري



ملاسه وما يراد به الا الله تعالى فكان بين تصويره تفتح الزوج فيه  
 اربعون سنة **قوله** فيمنع من ان ينفق ما يذكر بلفظ الجمع واقضى ما يذكر  
 في لفظ الايام عشرة ولا مقارنا الى آخيه لا يخفى ان قوله الاول فرد  
 يعنى هذا القيد لان المتبادر منه الانفراد انا ووضعا فيكون ذكره  
 لزيادة الاكثر **قوله** لان الاول لا بد له من الاول فيه مناقشه وهي  
 ان الاول فالاول متفاجعا فكما لا يكون اعتبار الاول الا بالاول  
 دون الآخر على ما قد تم والوجه ان قوله اول عبد اشترية بمعنى  
 عند اشترية ابتداء وقوله آخر عبد اشترية بمعنى عبد اشترية  
 ثانيا فتدبر **قوله** عتق الآخر اتفاقا هذا يوهم الاختلاف في السئلة  
 السابقة مع انه لم يعلم فلا خلاف ولما كونه توطئة للاختلاف  
 مع الا في فليست سبب على ما لا يخفى **قوله** لان الشرط ان شرط صحة  
 الكفارة قران نية الكفارة فعلة العتق وعلة العتق ههنا قوله  
 ان اشتريت الى آخيه فان العتق عند الشراء يضاف الى اليمين  
 السابقة وهي قوله ان اشتريت والاضافة دليل العلية ولا  
 عليه ما قبل التعليق عند تأييد العلية فاذا وجد الشرط يصير  
 المعين علة حثيث فيكون اليه مغارته لعلة العتق لان المنوع  
 بالتعليق العلية وهي تأخير العلية والشرط مغارته ذات  
 العلة ومن تأخر التأخير لا يلزم ان لا يكون العلة علة ويؤيده  
 انهم شرطوا الارلية حال التعليق لاحال وجود الشرط حتى لو جن

حال وجود الشرط بحيث قوله بان شترت من السرية بضم السين وتشديد  
 الياء وهي الجارية التي للفراش سواء طلب منها الولد او لا وقيل من  
 التشر من الشر وطلب آخر الزات ياء كافي تقتضى البازي وقيل  
 طلب الولد شرط في التشر حتى وطئها وعزل عنها لا يكون شريا  
 قيل هذا قول ابي يوسف كما ان الاول قوله ولنا الملك بغير  
 مذكور ضرورة التشر قبل المقصود من التشر التحصن ذلك كما  
 يكون يملك اليمين يكون بملك النكاح فكان اللازم ملك المتعة ولت  
 جيبا فيه فان اللازم المتبادر من التشر ملك اليمين لا غير **قوله**  
 والمعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام وهو احداهما فان قوله  
 هذا احداهما بمنزلة احداهما **قوله** فالمعطوف ان بعث كذا ثوبا اي  
 اي لا جلت معناه بالفارسي اكر فوشتم ارمهر موام حله وانقل من الخاتمة  
**قوله** فباعه ولم يعلم الخ لم يكن الجرح عذرا في مثل هذا لانه من الامور التي  
 يكون مركزا جلا هذا منظر التعليق بالعين الى قوله ان بعث ثوبا كذا  
**قوله** متعلق بالطعام معنى بان يكون صفة على معنى ان الملك طعنا  
 كائنا لكان المراد بالتعليق المتعلق المعنوي هذا وفي جعله متعلقا بالكل  
 صورة كلام فانه لما لا يحتاج اليه الا ان يكون لربط اخر الكلام لاوله  
 وهو قوله وان بعث اللازم بعين او فعل لا يتقبل فان المتعلق بالشي  
 متعلق بذلك الشيء والاعلم **كتاب الحدود** لانه الرال على  
 فعل الحرام لو قال في التعليق لان الشايع رب ووجب الحد على



لفظ الزنا في قوله تعالى الزانية والثاني كان استدلال في الشريعة اذا  
 صرح بالفعل الحرام وقيل وطئ وطلاء واما ولا يجب الحد لاحتمال وطئ  
 ايلا في حال الحيض مع كونها في ملكه قوله اما يفيد معناه معطوف على  
 قوله بلفظ الزنا قوله لا الاسلام اي لم يشترط الاسلام قوله لاحتمال كونه  
 في العتي او حال الجنون قوله نذب تلفيئة رجوع المصدر مضاف الى  
 مفعوله الا قول والفاعل متروك اي نذب تلفيئة الامام المقر وجه قوله  
 وثانيهما احصان القذف والشرط فيه النقص عن الزنا سواء وجد الوطئ  
 او لم يوجد **قوله** فان الاحصان يطلق عليها اي على تلك صحيح ذات  
 الحق **قوله** واشترط الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم الشب بالثيب للالة  
 على الدخول بشك صحيح لا يخلو عن تكلف فلو قال المراد باشرط  
 الشك الصحيح اثبات تكامل النية ونحو الشك لا تكامل الا بالدخول  
 لكان وجها على ما سبقت اليه بقوله لان الدخول انما شرط لكونه بشك  
**قوله** اي متوسطا بين المباح هو بكسر الهمزة وتشديد با وبالجاء  
 الهمزة الشديد الموت **قوله** انك الومر والداكبر هي جمع الذكر بمعنى  
 العضو على خلاف القبل واما جمع ذلك للوقوف بين جوارح وجمع  
 الذكر مقابل الانثى واما جمع مع اوله قرينة لان المراد الذكر وما  
 حوله كما يقال ثابت مفارق رائه كذا في الصحيح **قوله** قا بما قال من الحدود  
 لقول علي رضي الله عنه يضرب الرجال في الحدود قيا ما والنساء فعود  
**قوله** وصق الشرج ساقط عنه لوقوع العتي **قوله** وما مل رنت تبرهم

الى آخرة

الى آخرة وعن ابي خنيفة بن نوفل الرجم والجلد الى ان يستغفر وولده عذرا اذا  
 اذ لم يكن احد يقوم بقرينة وان ادعت المرأة اننا جلي لا يقبل قولها  
 القلي بغيرها النساء فان قلن اننا جلي جلي الى حولين فان لم تدر جريا  
 والله اعلم **باب وطئ يوجب الحد** **قوله** المستفاد من قوله تعالى  
 وودع عابلا فلفظ قبل يهنا كلام ويؤاذه فراجع على ان نسبة  
 الاغتصابية مجازية صرفه بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك  
 لا يكر على ان هذا التفسير متعين كما ذكر في كتب التفسير مع انه يفتي  
 المحض صلى الله عليه وسلم انتهى وانت خبر بان هذه الامور غير مانعة  
 لا يراى الشهادة الدارئة للحد مع انه قال والكشاف فلفظا فاغناك بال  
 حيد **قوله** ان الكنايات راجع ولونوى الثلاث **قوله** مظنة لا اعتقاد لم  
 خبر لقوله فان احتاج العبد الى آخرة **قوله** هي تثبت بالعقد لو قال في  
 المتن وبالعقد فلم يحد من وطئ محماتكم ولا من وطئ اجنبية زفت  
 اليه فعلم هي سر كره عليه مهر لا ولا من زنا بمسيرة له ولا المهر  
 والحبيبة ولا من وطئ بمهنة او انة في دبر او ذنا في دار الحرب او كان  
 الزنا غير مكلف وفي عكسه حد فقط كما حد من وطئ امه اخته او عمه او  
 اجنبية وودع على فراشه ولو هي اعى ودمية زنا بها حرة وذمى زنا  
 بحرية لا الحرب والحبيبة لكان اخرى وعن مجته للكرار لمرى لما الاول  
 فلتثبت المسائل المتجاسة بعضها على بعض حينئذ فان المسئلة  
 الاولى والثانية والثالثة من المسائل التي سقط فيها الحد بشبهة



العقد او بنوده فالتناسب ان تنفع على ما قبله في قري واحكاما فرج في  
اجوبة من الشهادة في الفعل والشبهة في المحل واما الثاني فان قوله ومحمدا  
نكحنا بعد قوله في وطن محرم نكحنا نكرار يستغنى عنه على ما لا يخفى قوله بنج ثم  
نكرهنا لا قوله لئلا يعبر القبل وفي بعض الكتب وجه الذبح دفع تولد حيوان  
في صورة النساء وفي كل من الوجهين تصور فان في الاول رفع العار  
ممكن بالبيع من السابقين وفي الثاني يلزم ان لا ينج حيوان ليس بشاة  
الثوبه كالبغل مثلا الا ان يقال انما حكمه ولو لم يستعمله لم يدره قوله اوانه  
في دبر قبل الخلاف في الغلام اما لو وطئ امرأته في الموضع المكروه بجدر بلا  
خلاف والاصح ان الحكم على الخلاف ولو فعل هذا بعينه او اشته او مكوثه  
لا يجزى بلا خلاف كذا في الكفاية وغيره **قوله** فغدا به حنيفة ومائدة يعز  
بامثال هذه الامور الظاهر ان المراد بالغير ليس التغير المصطلح فانه لا يبلغ  
مرتبته الحد ثم ان المفهوم عن عبارة الهداية وجوب التغير المصطلح لا التغير  
باجد هذه الامور فان عبارة هذه وليس بزنا لا خلاف الصحابة في  
موجبه من الاحراق بالنار وهدم المولد والتكليس من مكان مرتفع باثنا  
الاجار وغير ذلك ولا يهون في معنى الزنا لانه ليس اضافة الولد واستنباه  
الانسان وكذا هو انزرو قوقا لانعدام الداعي الى الزنا من الجانبين  
ومارواه محمول على السياسة او على التمثل الا انه يجوز عنده لما بينا انه  
التركيب جريه ليس في حد مقرر فان ذكر هذه الامور في اثناء دليله بيان  
انه ليس في حد مقرر لا بيان وجوب احد هذه الامور فقدر قوله لانما لم تنفقد

موجبه فلا تنقلب موجبه انت الضمير الراجع الى الزنا بنا في دليل الفاشية  
وذلك بان ما لا يوجب العقوبة في الابتداء اولى ان لا يوجها في الانتهاء  
ولا يبرئنا غير مكلف بكلفه العتي والمجنون فانها لا يجا طعون بالمجرمان  
فلا يكون فعلهما زنا والتكليف من غير الزنا ليس بزنا والله اعلم **باب**  
**شهادة الزنا والرجوع عنها** ولو اقر به اي بالحد يكلف في اكثر النسخ ولا يخفى  
ما فيه الا يقول بما يوجب الحد وفي بعض النسخ ولو اقر به اي بالسرقة  
وهو ايضا غير صحيح لمخالفة سوق الكلام على ما تقدم من قوله بخلاف  
الاقرار كما سبأه **قوله** او اتفق بجهته في وقته واختلعا في بلده بان شهد  
اربعة بزنا في وقت معين ولربعة اخيرين بزنا في ذلك الوقت في بلد  
آخر فلا حد عليهما **قوله** اما عدم الحد في الاول وهو قوله فان شهدوا كذلك  
**قوله** لان الواحد لا يكون بطوعا وكرها فيه انه يحتمل ان يكون في او ايله كرها  
وفي او آخره طوعا **قوله** واما ما لا يوجب الاصل في الاستكس  
والتابع ولم يات بكلمة فيما كان في اخواتها اشارة الى ان مرتبة اذون  
مرتبة ما سبق في احتمال الكذب **قوله** باعتبار الشوب ان باعتبار ما يليه وهي  
كما فيه في الشهادة كما في في ذكر حد الزنا على الشهادة عليه وغيره كافيته في اثبت  
حد القذف على الشهود **قوله** لان ما يشهد في تلك الحادثة قد ردت الى قوله  
وشهادة في حادثة تاروت هذا الشعر بان شهادتهم الوقع يكون رد الشهادة  
الامول مطلقا ولكن ليس كذلك فان شهادة الامول في الاموال تكون مقولة  
اذا كانوا عروقا لان الاموال لا تنذر بالشهادت صحح به في حواشي الهداية



قوله لا الشهور عليه ان لم يجد بعيد قوله لان كلامهم قد فرق في الاصل هكذا  
 في نسخ ديانا وكنى الصواب لان كلامهم بقرينة آخر الكلام وهو قوله  
 نحن قد خافنا قوله ويجب الرتبة في ماله ان مال القاتل هذا مبروط بقوله نخل  
 القاتل الرتبة لا بقوله بخلاف ما اذا قتل على مؤلم قوله وانما ما نفع من  
 الزنا القاتل ان يقول مراد هذا القاتل ان يكون الاحصان شرطاً في معنى  
 العلة بالنظر الى الرحم لان تكامل التوبة عند تكامل التوبة وتكامل النعمة  
 بالاحصان وقوله وهو في المانع غير معقول اذ ليس كلامه الى الزنا  
 ينجم ما قال والله اعلم **باب حد الشرب** قوله يعني ان مجرد شرب  
 الخمر يحتاج فيه الى تنبيه خبر لا فلو اقتصر على قوله ولو كانت خطرات  
 او قال يعني انا وقع مجرد شرب الخمر لكان اسهل ان يشرب الخمر  
 او الشك بفهم السبي وسكون الكاف **قوله** مرة احتراز عن قول  
 له يوسف فانه شرط الاقرار مرتين اعتباراً بالشهادة كما في الزنا  
 قلنا يثبت ذلك على خلاف القياس فلا يقال **قوله** فلان حد الشرب  
 ثبت باجماع الصحابة اعترض عليه بان مفهوم الشرط ليس بحجة  
 عند الحنفية واجب بانه اذا كان مشروطاً بوجود الرابطة لا يكف به  
 عند انتقامه فثبت **قوله** كالبخ هو بالفارسي ما يقال له سكر كذا في  
 الهذب **قوله** ولبن الرماك بكسر الراء جمع ركة بالفتحين وهو ما يقال  
 له بالفارسي اسب ما ديان **قوله** لان كسر من باب الاعتقاد فان  
 فان قيل على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان لا يصح اسلام الكافر قلنا

السكر يخلط العقل ولا ينفيه لانه غير حال عن نفع تمييزه بدليل بوجه  
 الخطاب وصحة وقوعه طلاقه وعناقه وسائر تصرفاته ولما كان كذلك  
 اعتبرنا ذلك المفسر في صحة اسلامه دون كونه واعترض عليه بان دعوى  
 وجود نفع تمييزه يجوز عدم مفرقة السكر ان شاء الله حتى الارضى من السماء  
 كما اعتبره ابو حنيفة رج من السماء كما اعتبره ابو حنيفة رج من السماء في حق وجوب  
 الحد فكلف لا يخفى انتهى وجوب والمجيب ان اعتبار ابو حنيفة رج من السماء  
 في السكر ليس على اطلاقه فانه انما فسر السكر ان به للاعتقال في ذر الحد  
 واما في سائر المواد فالظاهر ان قوله كقولهما من هذا الزمر يردس ويخلط  
 كلامه يشهد به كعبارة الهداية حيث قال ولو انه موصوف في اسباب  
 الحدود باقتضائاً ودلاء للحد ونهاية السكر ان يغلب السواد على العقل  
 فيسلبه التمييز بين شئ وشئ وما دون ذلك لا يوجب عن شبهة السهو  
 والله اعلم **باب حد العتق** قوله بصريحه احتراز عن الكفاية قال  
 الرجل محصن بانه فقال الاثر صدقت وكذا لو قال جامع فلانه  
 حراماً اما الاول فلانه لا يقال له في الوفاء حد في المحصن والرضا  
 المحصنة حيث لا حد فاذنهما لا شرطان لقصور الزنا من العتق في حد  
 بلحقاً استثنى ولا يعتد في الرجل المحصن او المرأة المحصنة اذا كان آخر سببي  
 حيث لا حد فاذنهما لا احتمال التقدير منهما لو كان بطعان فلا يحد مع  
 الشبهة كذا في النهاية واعترض عليه بان عند الاخرس للكل شئ اشارة بحقيقة  
 معروفة منه فينبغي ان يحذفوا فهم عليه باشارة المحصنة ورفع بان

قوله عايد السكر يخلط العقل  
 في سائر المواد  
 احتراز عن الكفاية  
 قوله عايد



بان الاخرس يكون امم غالباً فلا يقدر ان يسمع فزق بعينه ولو سمع وقدر  
 على النطق لاحتمال ان يصرفه وهذا القدر من الشهادة كفي في الحجة والاشارة  
 منه لا تقوم مقام العبارة في جميع الجهات في غضب متعارفة زناات في نوع  
 مسامحة فان تعلق في غضب بالقول الذي زناات في الجبل مقول فان الغدير  
 اذا قدق بهيرجة او بان يقول زناات في الجبل **قوله** جبل من الناسي بكسر الجيم  
 بمعنى طائفة منه **قوله** او ولد بنت معطوف على قوله بحر وتالا على كانوا اولاً  
 التحليل بقوله فان ذكر الاختلاف في خبره يشوان بذلك لان المخلص في الحجة  
 عندنا حق الله تعالى لعرض عليه بانه لا يلزم منه يكون حق العبد غالباً اذا اجمع  
 الحقان املاً وهو خلاف الاصول والمنقول فان المقصود بما اجمعنا في حق  
 العبد غالب بكونه انقل عن العبادية ويمكن ان يقال في دفعه لما كان الاصل في الحجة  
 غلبوا في حق الله تعالى على حق العبد لئلا يتصور بالتواخل فتدبر قولنا قوله  
 باخذه بكونه في النسخ ولكن الظاهر ان يكون الضمير في قاره من ملحقات  
 النساء وان كان فهو راجع الى من يحضره لاجل الجمل **قوله** حده من غيره  
 صفة حده على صيغة الفعل بقرينة **قوله** والى بين الحدين وسل سونكم  
 مقدر مضاف الى مفعوله **قوله** لان معناه لا بل انت زان لا يقال يحتمل  
 ان يكون التقدير لا بل انت زانية وفي العتق الرجل يلفظ الزانية لا يلزم  
 الحدة لانا نقول صيغة التكبر في انت بانه هذا التقدير لان المطابقة شرط  
 على ان هذا الكلام خرج بنحو الجواب للكلام السابق والمذكور فيه بازانية  
 فهو موجود مثل هذه القرينة لم يسقط الحدة بذلك الاحتمالات **قوله** لان

احصانه لا يبطل الاتعان ان لعان الملاعة لا يبطل احصان روجه  
 روجه فيجوز لعنهما اياه **قوله** فناء الشك فلم يكن العلم بامر الطرف **قوله**  
 او من زنت تخصيص هذه السبيلة بالراوة اتفاقاً ان الظاهر ان الحال  
 في الرجل ايضا كذلك **قوله** وقد التزم ان المستامن التزم بلشيثانه  
**فصل في التغير** **قوله** او الصنف هو بالقاد المملة والقوة  
 العين المملة ما يقال له بالفارسي روى وبالقاف برسر رذن  
 او نظر القاضيه وقد يكون بالاعلام وهو بلغني انك تفعل كذا وكذا  
 وهو يغير اشراف الاشراف كالقواء والعلوية وروى عن ابي  
 ان التغير من السلطان باخذ المال جائز كذا في الشروح الهداية **قوله**  
 فح يكون كذا شحة الى حين اذا كان التغير بالضم **قوله** لا تهم  
 الاصول وهم يقولون الاصل في الحدة الدنو والتخفيف مما امكن وتغير  
 من توابعه **قوله** لا يفرق الضرب على الاعضاء قبل في احوال الاصل  
 بفرق التغير على الاعضاء وفي اشربة الاصل بغير التغير في  
 موضع واحد ومن يمكن التوفيق بان يكون المراد من التغير المذكور  
 في اثناء الحد ودالحدة المناسبة بين معيبيهما وقيل الاول في اثناء  
 الجسم كبح التاريق المال بلا اصرار واصابة الاجنية بلا ابلح  
 والثاني فيما دونه والله فتدبر **قوله** وتغير الاشراف كالدافقة الدافقة  
 كبار اهل البرية وقيل ما كذا من ده فان بمعنى امير القرينة فهو  
 فارسي موب **قوله** لان مادونا لا يقع به الزجر هذا بيان في قوله



فيما سبق الصنف او تحريك الادق **قوله** اذا شرب سكر يقال سكر سكر  
 من الباب الرابع **قوله** وعلى المختبر من ان الغارقين **قوله** لاحتمال كون الظن  
 صادقا في قدومه ولانه جرم فيه التعليل من الوصف كذا في الهداية ويزيد لكل  
 اول ما ذكره الشارح لانه ينبغي على مقتضاه ان لا تبطل شهادة الحرد للوقوف  
 على التأييد اقول بطلان الشهادة على التأييد بالنقص فلا يعارض الوجه  
 العقلي على ان بطلان الشهادة من حيث عظم جرم الاقرار عجز الله تعالى  
 ينافي تخفيف الغيب من حيث احتمال الصدق بالنسبة الى الحكم **قوله** لان صدق  
 الشرب الظاهر ان هذا غلظة لا ضجالة متفرع على ما سبق من ضمن الشرب  
 جنابين دون العقد المناسب ان يقال لكونه متضمنا للجنايتين من بعاثته  
 كونه صدق العقد تابا بالنقص فلا بد من ترجيح لانا نقول المرجح كون الشرب  
 جنابة متعينة فغلبة فاضل متفرع على محمول العلتين لاعلى العلة الاخيرة  
**فقط قوله** اللهم الا ان يقال في كلامه اشارة على الضعف فلا نسب ان  
 ينظر الى عرف البلد الا ان يقال له اختلاف في معناه في توكلاف في ذلك الحين  
 بن الاشكال يقول نسب لا يبيك فانه فانها من الغيبة يوجب الحد وان  
 كان محتملا لمحنة **قوله** لاحتمال ان يكون من غيره بالوطع بالشبهة  
 فيه ان احتمال الوطع بالشبهة كما يكون في جانب الاتم ايضا فكيف يلزم  
 نسبة الاتم الى الزنا **قوله** براديه الخبث اللبهم الخبث بفتح الخاء المعجمة  
 وكسر تاء وتشديد الباء الموحدة الرقيل الجناع **قوله** ومن حد او عور  
 فمات يدرجه ههنا اختلاف روايات فان وقع فيه شكال في

فان كان من الشرب فغلبة  
 مرة من التفتيح  
 او كونه لا يقال  
 سؤنة  
 مع

ههنا المجزئة فالنقص عنه بالحمل على ذلك فتدبر **قوله** لانه فعل بامر الشرع  
 الى الحكم اي فعل بامر الشرع اي الحاكم اي فعل بامر الشرع **قوله** فان دما  
 لا يكون يدرأ فان قيل شكل على هذا ما اذا جامع الرجل امراته فمات  
 من الجماع او اقضا فلا ضمان عليه عندنا حنفية ومحمد خلافا لابي يوسف  
 قلنا انما لم يجب الضمان هناك لان ضمان المهر قد وجب في ابتداء ذلك الفعل  
 ثم وجب الدية بموته لان فيه ايجاب الضمانين بمقابلة مضمونا وافر  
 وهو منافع البضع وذكر لا يجوز كذا نقل عن الكفاية وفيه ان المهر في  
 مقابلة منفعة البضع والضمان في مقابلة تلف النفس افع الفصو  
 فكيف يجمع الضمانين مضمون واحد **قوله** وهما مطاوعتان يمكن في نسخ  
 رايانا لكن الصواب ان يقال وهما مطاوعتان لان الاصل ان يقتلب الكفر  
 على الانثى واما ارباع الطيب الى المرأة والمحم فغير مناسب لان الكلام في  
 حل قتل الفاعل والمفعول والله اعلم **كتاب السرقه قوله** وقال  
 اصحابنا المجن الذي قطعتم اليد فيه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 يسوى عشرة دراهم وقيل قتل منا وقيل ما روى فيه ثلاثة دراهم  
 اقول كان في اختيارنا في يضاب السرقه عشرة دراهم من وزن سبعة  
 نوع خفا اجنبه هنا الى بعض تدبيره فنقول وبالله التوفيق اما اختيارنا  
 تمينا العشرة في نصاب السرقه دون الثلاثة على ما ذهب اليه الشافعي  
 وما كرهه رضي الله عنهما فلان الحكمة في قطع اليد في السرقه منع تناول  
 ايدي السراق عن احوال المسلمين والتناول يكون بالرغبة يكون في الكثرة

الجناب كسر السرقه في النسخ  
 ما جاء به بالكتاب  
 وبما في الجناب متقيا في  
 العطف كما يفهم من كلام  
 الشيخ رحمه الله تعالى



كما في مسئلة عشرة ومئة اكثر من خمسة الجبض مغزو كرم ما فيه من رعاية  
 الحائنين فان قطع عضو من الاعضاء الانسانية لكل امرئ فانه  
 مما لا يستحق العقول مع فيه من دوى الدم ما يمكن لا يقال في اعتبار القيمة  
 على العشرة وبن قيمته الدينار لو لم يلزم القطع بالنظر المسلمواني  
 اكثر الاحوال باستقاء الانساج والادوية مع القطع على ان قولنا عليه سلم  
 لا قطع الا في دينار وعشرة دراهم توجب القطع في العشرة قطعا  
 فالذكر الاقل في مقابلة الاكثر وجب الاهتمام بشأن الاقل لا بحاله  
 الاثر لئلا قيل لا غلب الاغلب الا في اكثر او الصعبان يلزم بالعصيان  
 استحقاق العذاب بلا مربة فيكون نصاب السرقة حقيقة نحن فيه  
 ذلك الاقل وهذا يظهر سقوط ما قيل الحديث الذي رواه اصحابنا قوله  
 صلى عليه وسلم لا قطع الا في دينار وعشرة دراهم فيما لم يعثر  
 القيمة الدينار مع تقويمه في الذكر والاحتيال في الدف فيه اشتد ولم يبق  
 جنس الذنب بالدينار وجنس العفنة بالدرهم وعجزها باجرها ايا ما كان  
 لم اقف على وجهه الى الان في كتبهم ولعل مستندهم ان تقويم الجن وقي  
 بالدرهم في الرواية التي اخذوا بها وفيه تأمل انتهى واما ما قال بعض الشارحين  
 الهدي في ترجيح قولهم ان العن منسوب يستلزم العمل بمذاهبها  
 ففيه ايضا ان من يذهبها وجوب القطع في الثلاثة ومن الظاهر ان القطع في  
 العشرة على وجه الوجه يلزم القطع في الثلاثة على هذا الوجه **قوله** لا قراره  
 مرين لانه احد المجتئين فيعتبر بالافريسيين بنية كما في الزيادة **قوله** كما في

وجه القول ان مقتضى الدليل  
 بتقديم الجن على الانسان  
 استنادا الى قوله  
 وعنه في دراهم  
 لا سيما ان  
 على اقل  
 عليه

سائر الحقوق قيد الاقرار والشهادة **قوله** ومنه من يعلم انما متاوت  
 او في حالة القنينة والحجوان ام لا وبهذا يظهر ان السؤال بمعنى هو لازم و  
 الاقرار ايضا لا يقال لا يكون التقادم مانعا هنا لان الشاهد غير منهم  
 بالتأخير لانه لا تقبل شهادة بدون الدعوى قلنا ان الدعوى شرط للمال  
 لاخذ فالتقادم يمنع القطع **قوله** لا المال **قوله** ومن سرق ليعلم انه من ذي رحم  
 محرم قبل هذا المعنى مستغنى عنه لان المروق مد حافر والشهود مشدد  
 بالسرقة منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك وهذا كلام عجيب فان المراد به هذا  
 السؤال ليس تعيين شخص المروق منه حتى يكون حضوره مفيدا بل المراد به العلم  
 بكون دارج بل يعرفه الشاهد ام لا **قوله** قطعوا لان الاول ان يقول قطعوا  
 ان دخلوا الحوز كلامهم حتى لا يناقض باسبانه من قولنا ودخل بنا وتناول  
 من خارج البيت حيث لا قطع عليها كما وقع في شئخ الجمع كذلك لا يقال فتح  
 المسئلة في الاشتراك في السرقة لا يتحقق هذا لا بعد القول في الحوز لا انقل  
 يقال بمعنى السرقة سارق في العرف سواء دخل الحوز او لا وسواء اخذ  
 المال ولا على ما قدمه الشارح **قوله** حيث يقوم ان ذوقه **قوله** وكان  
 خفيفا لا يتحمل على الواحد فكانه انما قال كذلك لانه اذا كان ثقيلا  
 لا يقصد احرازه وان كان في مكان محرز **قوله** ومرة العزة بفتح اللام  
 وسكون الغين العجة ونحوها ايضا لغة **قوله** ونثر على شجر الظاهر انه  
 ليس معطوفا على قوله وفاكهة رطبة لعدم كونه محللا بسعة بل على قوله  
 ما يفسد سريعاً فلا يجمع الامور الثلاثة اعني قوله ونثر على شجر وطح



وزرع لم يحصد وقال لقدم الارز فيها لانه احضر ولم يحجج الى زيادة قوله  
لعمد الارز **قوله** وباب سجدها كان موضوعا في داخل السجده او منصوبا  
على محله من الجملتين بخلاف ما سبق من باب الدار فان الحكم فيه مختلف  
على ما ترأنا فلا تكرار نعم لو قصر الكلام على باب الدار لا ينضم حكم بالسجده  
منه بالطريق الاول من جهة عدم وجوب القطع واخذ بتناول الزاوة فيه حال  
من مصحف فيكون فيه ما قلنا **قوله** محلين هذا التقيد في اكثر النسخ بالباء  
ولكن الصحيح ان يكون الباء واحدة على ما يخفى ودخالة غير الحساب  
لان المقصود ما فيها وهو ليس كالفيه انه يلزم منه ان يكون الكتب مطلقا  
من قبيل المال مع انه ليس كذلك **قوله** ان المراد دفاتر مع حسابها ما فيها  
او لم يكن المال احسن وكانت اتم فبسط لان ما لم يعين حاسبه يكون  
لدفتر الاشعار والمقصود ما فيه لا وراقه لكنه ليس شئ ولان المقصود  
مقصود التارق لان مقصود صاحبه والتارق لا يأخذ الا وراقه  
لان نفعه لا يتجاوز صاحبه **قوله** فلم تتم السرقه من كل واحد قيل كقطع  
لفظ الكل وقال فلانتم السرقه من واحد لان احسن في تاديبه المقصود  
لان الغرض اثبات النقصان للكل فعدم القيام لكل واحد لا ينافي  
القيام لواحد انتهى فيه ان معنى فلانتم السرقه من كل واحد وهذا كلام لا يخفى  
عليه وبالجملة قوله من كل واحد يتعلق بمعنى النفي لا بمعنى القيام الواقع في خبر  
النفي والنفي ظاهر **قوله** او دخل وبنا وتاويل من هو خارج حيث لا يقطع  
قال صدر الشريعه هو عندنا واما عند لي يوسف والشافعي ان اخراج يدناه

الى فعلية القطع فان دخل الآز فيه وتناول فعلية القطع فان ادخل الآز  
بيده وتناول واخذ فعلية وفي الوهمين ان وقع فيما بين الداخل والخارج  
فاخذ الآز لا يقطع وفي رواية قطع ببرهما انتهى اعترض عليه ان المقصود  
افراد الضمير وتغير المسئلة كون القطع على احد الخارج فقط صورة ادخل  
اليد مع ان القطع عليها في بيده لصورة عند لي يوسف والشافعي كما  
صرح به في جميع الكتب يمكن ان يقال فرق بين ما ذكر صدر الشريعه وبين  
ما في سائر الكتب من المناولة الايصال وذلك قد يكون بالا عطاء يدايد  
وقد يكون بالتسليم بان يضعه بحضرة بحيث يقبل اليه به فكلام صدر الشريعه  
بالنظر الى الثاني وكلام سائر الكتب بالنسبة الى الاول بدل عليه سوق كلامهما  
على ما لا يخفى لمن راجع **قوله** والمراد به ما نفس الكيم بان موضع الدراهم على شئ  
من الكيم فيبط فان وضعت في خارج الكيم يكون الرباط في الداخل فان وضعت في الداخل  
يكون الرباط في الخارج **قوله** بنعكس الحكم الى وجوب القطع **قوله** لا يغفل عليه  
وهو الاخذ فان الرباط ان كان الخارج تنفع الدراهم بالحمل في داخل الحكم فالأخذ  
منه يكون اخذ من الحزب وان كان في الداخل يقع في الخارج فالأخذ منه لا يكون  
في الحزب **قوله** او شق الجمع الحمل واخذ منه شئ قيد به لانه اذا شق فمقتطع  
منه شئ فاخذ لم يجز فيه القطع على ما مر في خبره الكيم فان قيل الجواب  
ان كانت عند صاحبه لا يكون الحزب لا بالجواب الا فلا حرر بالجواب قلنا  
اذالم يكن صاحبا عندنا ولكن حق لجموعه ويكون حرا على ان يحضر  
حضور صاحبه لا بعد حررا بل يجيبه ان يكون الارز مقصودا ويكن



الحربة كالعاقدة السابق على ما ترأفنا **قوله** او حله جاز فساد آخر قيد  
 به لو خرج بغير سودة لا يقطع ولو الفاه نرد فاجبه الماء بقوة جريم  
 الاصح انه يلزمه القطع لان جرم المايه بسبب الغابة في الترفيع  
 الاخراج مضافا اليه **فصل** فلم يجد له الاثارة كان الاشارة الى الاشار  
 المذكورة في كلام الصحاح والاصح ان مقتضى بقوله اصلا كما ان اصلا مفعول  
 لقوله لم يجد **قوله** ولو صح لي الحديث الذي استدل به الشافعي رضي الله عنه  
**قوله** حمل على السياسة الاثر انه قال في المرات الحاشية فان عاد فاقطعوه  
 كذا في الخلاف **قوله** يجب هنا الشرط قوله الاثر لم يقع يوسا فظ من  
 من النسخ الموجودة ومحل بعد قوله او لم يطالب المالك الا ان لم يوجد  
 يمكننا الا في نسخة **قوله** او تعقت فتمت من النصاب قبل القطع اي  
 وان وجد القضاء وفي بعض النسخ قبل القبض والصحيح هو الاول  
**قوله** لان المفهوم من العبارة غير مطلوب والمطلوب غير مفهوم مانع  
 ان يمنع ان يمنع كلاكين المتدعين على ما سبق وجه **قوله** فالف  
 او سرق سارقا فادعي احداهما وهو ليس بمطلوب او قول بل المطلوب  
 هو ذلك فان ادعي دعوى الملك كما تقرر في الدرر في صورة الاقرار بوثق  
 ايضا في صورة الاثبات بابينة فان فعل السرقه واحد فاذ انذر الجدة  
 من احد السارقين بنذر من الآخر لا محالة وتأثير دعوى الملك في صورة  
 الاثبات قد مر بيانه في السارق الواحد وظاهر ان الحكم لا يختلف اذا كان  
 السارق اثنين فالاصح ما افتراه صاحب الوقاية من تعميم الحكم الصوري

**قوله** فلان السورق لا يمكن فلا تظهر السرقه اي من حيث القطع لان  
 الخبيث يكون اجنبيا من دعوى القطع والاصح ليس المحصنة  
 وانما ما يقال من ان له حق خصومة في الجملة في حق السورق اي نكرهه  
 ولا تتم بينه الخصومة الاثبات اخذ ماله من حرقه ان يخام به هذا السب  
 ويثبت السرقه فيمكن دفعه بان المال الذي لا يذلل تحت الحكم لا يقيد  
 اثباته القطع **قوله** او لم يطالب المالك قال صدر للشيعة ان لم يطالب  
 ماله السرقه **قوله** اه السورق فلا قطع وان اقر السارق بالسرقه  
 قبل المفهوم من هذا جعل قول المصنف فلا قطع قيد المسئلة الا في  
 مع ان مراده جعله قيد الجمع المسائل المذكورة بعد قوله فان كان مراده  
 السير الى آخره وهذا كلام عجيب فان قوله فلا قطع يجب للسلطان  
 المتعاطفة كلها فكيف يجعله قيدا للآخر وجعل الموقوف الا في صورة  
 الشرط والجزء لا يقتضي كونه قيدا للاخير فقط بل مراده تعميم الظاهر  
 فان الاول منهما راجع الى السرقه بعين السورق والثاني السرقه بعين  
 المصدر **قوله** ولان احتمال دعوى الشبهة اي دعوى المالك لعدم لغية  
 بلا معاملة شرعية **قوله** والقابض على سوم الشراء هو من يعين الثمن  
 ولم يعقد العقد **قوله** ويستضع وهو من ينقل ثمنه الغير الى البلد  
 لبيعه ويرفع ثمنه الى صاحبه **قوله** من سرق على بناء الفاعل قوله معطوف  
 مقصوده ويجعل ان يكون مفعولا قائما مقام فاعل قطع فخبث  
 لا يحتاج اذا ذكر السارق في قوله وقطع السارق فترفعه لانه ثبت



انه مال يذرفع لما يقال من ان اقرار على اقرار على العزلان باقراره  
يتوجه القطع وبه يتقرر المولى وحاصل الرفع الى اقراره من حيث انه  
اذا صحح لابرمة فيه يتعدى الى اقراره من حيث انه مال فيتقرر المولى  
ليس اماله بل **تعا** **قوله** الى بدون الاضافة بل ينوي سارق قال في  
الفتح بقا لسنة حواج بنت اقد بالاضافة اذ اكن وقد جئنا وان لم  
يكن قد جئنا قلت حواج بيت الله فقتل البيت **قوله** ترك  
في الوقاية والكثرة قول طريقا طريق الاجاب وجوب وجود  
نصاب السرة والاخراج عن الحرم او بالنصاب السرة في  
وجوب القطع علمنا سبق ومما سبانه من مسئلة ذبح الشاة  
فلذا لم يلتفتوا الى التقييد بذلك والله اعلم **باب قطاع**  
**الطريق** متعلق بالضرب البارز في قصده والتعلق بالضارب اذا كانت  
راجعة الى المعنى الفعل كما قال في معنى اللبيب في قوله البياض  
في النتائج استدل منه في العطن ان في العطن متعلق بالضرب منه ولو قيل  
على معصوم متعلق بالقتل المقيد بالقطع لم يجر **قوله** حتى لو قطع  
ان قطع الطريق لو قال بدمه حتى لو قصده لكانه اوفى بالسباق  
وسلم الضارب من التكليف لو اقر منهم او اكثر لو ترك قوله او اكثر لم يجز  
**قوله** وان قتل بلا اذن شئ قتل من الاقتضا ما يجب الحد فيلزم  
من كلامهم ان يكون القتل وعده موجبا للحد ولا يكون مع اذن شئ من المال  
موجبا مع ان الشاة اغلظ من الاول واجيب بان الاعتبار الى المقصود

فاذا لم ياخذوا شيئا يكون مقصودهم القتل من ابل مقاصها وقولنا ظاهر  
اشارة الى دفع ما يقال من ان في قولهم فاذا لم ياخذوا المال وعرفنا ان  
مقصودهم القتل نحن لاننا انما نعلم اذا قتلوا على اذن المال ولم ياخذوا  
واقتصرنا على القتل **قوله** قطع لم قبل بعينه للامام احد الامور الاربع  
القطع ثم القتل والقطع ثم القتل فقط والقتل فقط **قوله**  
ان يجار بون الله كان الناس يقول عباد الله او يجبلوق الله ليوم  
الدينين الا ان قوله في يجار بون الله ورسوله اخص بهذا التعبير لكنه  
اشد مناسبة في اسناد الفعل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو في  
تقديم يجار بون اولياء الله ومن في حكمهم وعلى عهدهم **قوله** ولان السافر في  
البرزاز جمع برية بالشديد **قوله** والعبا في جميع فينا وفي الفارسي  
بها بان كره ورواب سودا كانه قال ان يقتلوا ان فتكوا بفتح الهزة في  
الاول وكسر في الثاني **قوله** ردا للبعض حتى اذا نزل قل انهم اخافوا  
اليهم الرءاء بكر الرءاء وسكون الدال المهملة بين المعين ورفن الزلل  
والاقدام بفتح الهزة جمع قدم والاختياز بانحاء المهلة والرائي العجمة  
للاصم **قوله** وان يرح فقط او رد عليه بان مجرد الاضافة بوجوب الحد  
فكيف يمنع مع الزيادة فيمنع ان يجب حد الاضافة انتهى اقول  
معتقده فتم فان اخذوا قيل ان ياخذوا لالا وبقتلوا انتا جبرهم  
الامام حتى يحدوا ثوبه الثور والجس دون الحد سواء وجد الاضافة  
او لم توجد **قوله** او قتل عمد احديهم اذا انما اورد قوله لجديده ثم قيل الغول



به المولى القود على ما سبأه ولكن قوله ومجره حتى لهم كالسيف يقتضى  
 عدم الاحتياج الى هذا المعيد كما في عبارة الرهابة والوقاية وغيرهما قوله  
 فلا سقط حق العبدى اذا لم يكن فيما عدل لا سقط حق العبد لان سقط  
 في ضمن الحق قوله فالملك القصاص لو قال فلم يجرم القصاص لكان اظهر لان  
 الجرح حتى لا يحتاج الى تصرف الولى ولما نعيم الولى بجله على معنى صاحب الحق  
 فيعبد على ما لا يخفى قوله والعفو في غير الصورة الاولى فهذا يؤيد ملكنا  
 من الولى لا يتصرف في صورة الجرح وان لفظ الى الولى ليس بحول على المعنى  
 الاثم قوله مصدر خفف من الباب الاول قوله وضمن المال بتدبير النون  
 لانه جمع مؤنث لا يقال هذا منى الف لما سبق من ان الفاطم اذا قتل  
 لاضمان عليه لان قتل من ليس حاد بل قاصا فيكون قتل من المارة  
 لقتل العاصم الغضوب منه فانه يقتل قاصا فيكون ويؤخذ ما غضب  
 ويؤيده عدم قطع اليد الرجل منى والله اعلم **كتاب الاشربة**  
 ولا يخفى وجه مناسبة الكتاب الحدود اقول فعلى هذا كان الانسب ان  
 يؤخر الشرب عن حد الشرب عن حد السرقة في التكرار على كتاب الاشربة  
 باب حد الشرب مع الخطا رتبة في نفسه لعدم ثبوته بنص الكتاب على  
 ما مر قوله وسرعا ما بقي بكر كان الماسب ان يقول وفي استعمال اهل  
 الشرع كما قال صاحب الرهابة كيد لا يرد المحذور بقوله تعالى وسقاهم  
 لربهم سرا يشربوا طهورا قوله اعلم ان جميع ما يستخرج من التيسين  
 وامثاله ايضا قوله في ومطبوخ البنى بكسر النون والفرقة بعد الهاء على

١٦٧  
 وزن النج خلاف للطبوح قوله وقذف الزبد هو بالعنقين ما يقال له بالفارسي  
 كذا قوله وكذا الطلاق هو بكسر الطاء وتخفيف اللام ومد الالف قوله وقال في  
 المحيط الطاء اسم مرون للمثلث فيكون الزبد في الطلاق لفظ الطلاق  
 فان المصنف اطلاقه على المحرم والاعلى الجاح على ما سبى قوله وغلطا  
 فعل من الباب الخامس قوله ووردون الاحاديث المتواترة المعنى  
 فيه إشارة الى ان التواتر في المعنى كاف في مثل هذا الموضع وان لم يرد  
 التواتر في اللفظ قوله وورد السرا سكر النصفين من ذكره المصنف قوله  
 الا ان يكون الذي الاستثناء من مجموع الامر من اى عدم جواز البيع وعدم  
 الضمان قوله لى حل اتحاد الشبهة الذي يرويه المآل والهاء الموصلة  
 والمدة ما يقال بالفارسي كذا قوله والختم بالحاء المهملة والنون جمع قوله  
 والامتناع هو بالفارسي ثوب ثانه كردن والله اعلم **كتاب الجنائيات**  
 لا يجمع وجه مناسبة هذا الكتاب الحدود والاشربة اما مناسبة لكتاب  
 الحدود فظاهر واما مناسبة للاشربة فلان الشرب من الجنائيات  
 ونشأ الجنائيات قوله والا فالقتال انواع كثيرة كالرجم والعقال  
 وقتل الحبث والقتل الحبث والقتل صليا في حق قطاع الطريق فيه  
 ان هذه الانواع في نفسها غير متفرقة عن الاقسام الخمسة التي ذكرها ابو بكر  
 الرازي غير ان هذه القتل لم يترتب عليها القود ولا الدية لكونها باذن  
 الشرع بحسب اسبابها المختلفة قوله ولا يخفى ما في قول الوقاية الحائز  
 ذلك ان تقول انما احتاره صاحب الوقاية لعلم من قول الامر ان القتل العترة



في هذا الباب ما يكون بالقتل لا بفعل آخر مع سوله ان تمام المعنى المقصود  
 لأن ضمير خبر راجع الى المقتول ان القاتل ومنه يفهم ان المراد بالقتل  
 الفعل المقتنى الى اذ في الروح **قوله** بصيغة صيغة الصفه ما يقال لها  
 بالفارسي **بشترن قوله** وكون المقتول معصوم الدم الظاهر ان هذا الهم ما يكون  
 قبل الحكم وما يكون بعده لان اعتلال عقول الاولياء باق بعد الحكم ايضا فيكون  
 معصوم الدم بالنظر اليه فلا يكون كقطع يد السارق فتأمل فيه **قوله** في كل  
 من الدليلين اشكال الى قوله فتخصيص الخطاء بالدار لا يدل على قصر الدية  
 اقول حاصل الاستدلال ان المراد بالقتل في آية القصاص العبدية ذكره  
 في مقابلة الخطاب وموجب القصاص فقط لان التخييل بين القصاص  
 والدية يكون زيادة على الكتاب وغير جائز الا انه اختصر على ما ذكر  
 لوضع المراد وليس منى هذا الكلام على ان التخصيص بالذكر يدل على  
 نفي الحكم عما عواها حتى يتوجه عليه ما ذكره **قوله** والثاني فهو من القواعد  
 المقررة الى آخره فيه بحث فان الحديث دليل مستقل في بيان موجب  
 العبد وليس لتخصيص ما في الآية حتى يرد عليه ما ذكره فلانه لمن ان قولهم  
 ولانه قال النبي صلى الله عليه وسلم معطوف على قولهم لانه اوجب الحج  
 وليس كذلك بل هو معطوف على قوله ولنا قوله تعالى بحسب المعنى **قوله**  
 بل الوجه ان يقال ان الايات التي فيه ان الذي ذكره انما يستقيم اذا كان  
 التخييل بين القصاص والدية في جانب القاتل وليس كذلك فان التخييل  
 بينها في جانب اولياء المقتول وهذا لا يفر ذلك الارشاد كما لا يخفى

178  
 احتلال الصلح بالمال فتدبر **قوله** بسبب ترك التثبت التوقف قوله والسكوت  
 في الاطرافه اي لطاف الرضا فانه فان لم يعلم سلامة سانه وسعه  
 وسائر اعضائه مع ان السلامة شرط في رقبته الكفارة الا ان الظاهر  
 ولكن الظاهر ان يقول بآية غير خافية لتعريف معنى شبه العبدية قوله  
 صدر الشيعة اي ضربه قصدا بغير ما ذكر فيما دون النفس عند المراد بالذكور  
 تفرق الاعضاء **قوله** ما برأى فيه على البناء للجهول اي برأى في الحج  
**قوله** كرمته غرضا الغرض بالفتحين ما يقال بالفارسي سبانه **قوله**  
 بان يرى آدميا بظنه عبدا فاصاب غيره فيه ان الخطا بجهة القصد لا يكون  
 باصابة الغير بل باصابة قصده على ما ترأنا في قوله فاصاب غيره من  
 الناس لا يوجد الخطا في القصد مستا وما معطوفا على قوله ان يقصد  
**قوله** على فارغة الطريق اعلاه قوله والحق به الخطا يمكن ان يسخر رايها  
 ولكن الصواب والحق بالخطا على ما لا يخفى **قوله** ولا قتل بهالات  
 حقيقة القتل مباشرة فعل يوجب رد ثاق الروح ولا مباشرة لذلك  
 والله اعلم **باب ما يوجب الفود او لا يوجب** وغدا شافعي  
 رضي الله عنه لا يقتل الحر بالعبد وما نسب اليه رضي الله عنه **قوله** وايضا  
 الغزال فانه رما في سمي مقابلة سحره ولا تقتله انما انا عبده وفي مذهبي  
 لا يقتل الحر بالعبد لان الشافعي يحث عنه بانه تفاوت الى النقصان  
 او يقول انه ثبت برؤية النص فانه اذا قتل الحر فقتل العبد بالحر **قوله**  
 لسياسة ولاذرعهم فالمراد من العبد من الدمة لا العبد الشامل للدمة والسياسة



**قوله** ولا يقتل استحيانا اي لا يقتل المستأمن بالسنان لغرام مخرج القبل  
 ويؤكد من اول دار الحرب وكو علم **قوله** للمعومات ومن قوله النفس بالنفس  
 وامثاله **قوله** وعبد ولده الضليل للسبيل للوالد المقر اي ولا ولد بعبد  
 ولده ولو قال ولا ولده برهم كان لهم واحضر **قوله** لانه لا يستوجب نفسه  
 القصاص على نفسه ولا ولده عليه لو قال ولا على والده لكان الظاهر على  
 ما ذكرنا **قوله** ان القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا قيل هذا قول محمد وهو  
 رواية عن ابي يوسف ووجه ان الميراثين يداو للميراثين ملكا فضاف بملكه  
 الى هذا من وجه والى ذاك من وجه فلا يثبت الاستيلاء وان اجتمعا عليه عبيد  
 المالك اذا قتل لا يجب القصاص اذا اجتمع العلى والمالك بملكه في الشريك  
 حيث يجب اذا اجتمع المولى لان لكل ملك منهما ثابت في النصف من كل  
 وجه **قوله** فيكون التالف ان المتلف **قوله** كالحمل القابل من العورة  
 ومن الجملة والرجوم **قوله** او شارب عتي بلاء المفهوم من هذه العبارة  
 ان بشرط كون القاتل المشهور عليه لا يلزم من القتل شئ بخلاف المسئلة  
 السابقة فلا يلزم ان المسئلة الثانية بعنه عن الاول **قوله** يقتضى يخرج  
 يثبت عيانا لا يقال لا فرق بين القليل والكثير في السهو اذا بلغت  
 نفاثا فما معنى مرتبة المسئلة وتسمية الاولى بالبوت عيانا لا لا تقول  
 المراد بالجمع ثبت عيانا القتل الذي وقع بحضر جماعة المسلمين **قوله**  
 وتجذب الميراث بفتح الميم وتشد براء المملة انه يحضرها الارض بدفعها  
 بالرجل **قوله** وهو بالفارسي كلنك بالبدال والنون قبلها لا باللام

والكافي في آخر **قوله** مصدر فوكك صفة تخفيف من الباب الاول على ما مر  
**قوله** وقد بينا بالظاهر والباطن ان الحال ان قيام البيعة بالظاهر  
 والباطن **قوله** مضى بالحد يد من التضييق بالضاد المعجمة ما يؤخذ  
 من النصب وهو ان يجعل على شئ جديده مثل النصب **قوله** كافي ولاية  
 الانكاح اي كما ان احتمال عدم قبول الولى الاقرب منقطع اذا كان في  
 موضع بعد **قوله** لا يثبت ان القصاص بنا وبليل القاصمة او العقوبة **قوله**  
 ورثة على ابيه الجار متعلق بورثة والجملة صفة فور **قوله** وبموت  
 القاتل عطف على ما قبله من حيث المعنى اي سقط العود بولرثة الابن  
 وبموت القاتل **قوله** في الفصل الاول اي في قتل جماعة واحدا **قوله** ولنا  
 ان كل واحد منهم اي من الارباء قاتل اي مستوفى حقه على الكمال **قوله**  
 في قيل اجماع جماعة لان المصدر مضاف الى مفعوله **قوله** ففي احداهما يكفر  
 في عامة النسخ ولكن ولو كتب عقابا لالف كان على رسم الخط  
 فانما منقوبة عن الواو وقال في الثانية واما الثالثة فانما كانت  
 عن ياء كسبت عن ياء كسبت ياء والالف لالف ومنهم من يكتب  
 الباب كلمة بالالف **قوله** ادعنا البعض لا يسقط القصاص لقائل  
 ان يقول اذا كان يخبره فيه يكون سببا للورث العود ولو كان القاتل  
 عالما بالمسئلة ففقيه بعلم العلم يكون مستدرا **قوله** ولا يقتل  
 بالبيعة عليه يكفر في العود ظاهر واما في الخطاء ففقيه كلام فان  
 قوله حينئذ يكون معنيين من الثالث اثبت الارباء بالبيعة العاطفة



على ما يبيح بعد رقة ان شاء الله تعالى **قوله** وقال اصحاب ابن مسعود في  
الله عنهم هذا تاويل قبله وقوله وانما كنه بالسيف من مقول هذا القول  
والله اعلم **باب القود فيما دون النفس** ولما دون هو بالراء المملة ما  
يقال له بالفارسي ندمه اسي **قوله** اي بكسر الميم وغيره بالكسر مع ان المناسب  
ان يقال اي بعض ليناسب **قوله** ان كنت **قوله** ولما اذا لم ير الوفاة برتبة  
لانه اذا لم يبرأ فان سرت وجب القود والا لا يمكن القود لان البراءة اجابة  
نادر فيجوز ان يعرض الى الهلاك لئلا انقضوا حسن **قوله** بان اخذ مسكنا  
واحد من جانب لا يقال في التقييد بحاجب شاربانه ان كان من جانبيه  
كالشارب لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك لاننا نقول المراد من الجانب  
اليه المقطوعة لا جانب الشكيبين بعينه ما سبكره من مقابلة **قوله**  
فان الشرط فيما المساواة في العصمة امر معنوي لا يقبل الزيادة و  
النقصان على انه ثبت باجماع الصحابة على ما **قوله** فلزم بالضرورة اعتبار  
ماله الاطلافي ليس بهذه الضرورة بل هي في حكم المال على كل حال **قوله**  
ومن عمن فتقدسه لورده تظهير المسئلة السابقة وان لم يكن  
من الجناية فيما دفع النفس **قوله** كالعقد عن القطع عنده لوقال  
يعني ان العفو عن السب لا يكون عفو عن النفس عنده وعند ما يكون  
لما كان اوضح **قوله** عن اليد او القطع اي عن موجب اليد وهو الدية  
او قطع القاطع وانما لم يكتف بما ذكر او لا يكون توطئة لقوله ما يجزئ  
منه فان ترتب حدوث ما يجزئ على القطع اظهر **قوله** وهو وجوبه على

171  
القاتل على القاتل ان يقول لو كان وجوب الدية على القاتل ابتداءً من كل  
مسئلة الوصية فيما سيجي وفي قوله والراء في الاقل وصية لهم و  
تصح لانهم من الاجانب او على تقدير كون الوجوب على القاتل ابتداءً  
تكون الوصية له ايضاً وهو غير جائز فنسب **قوله** والعمل على النزاع  
معطوف على قوله الحكم فيما **قوله** كان ينبغي ان يورث حكم القاض  
حي هو المعطوف ثانياً والمقبول المقطوع اولاً ولم يلاحظ بقطع حكم  
الحاكم من يورث شبهة **قوله** فيكون المدين في حكم المكر للقاضي وهذا  
الجواب ايضاً فاسد لانه مني على استواء المذكور لانه منقوص بل لا  
من انه اذا كانت الشهادة على العمد فقتل به ثم جازى بجيرة الودعة  
بين مضمين الولي الدية الشهود فانه لو كان وجوب القصاص شرعاً في مثل  
هذا الموضع لكان الموجب على المدين القصاص دون الضمان **قوله**  
لكن لا يجب القصاص اي قصاص اليد على الولي في قطع يد القاتل  
والله اعلم **باب الشهادة في القتل واعتبار حاله** **قوله**  
بسبب العقدة حق المورث فيكون الخلاف بالنظر الى هذا الاستعداد  
**قوله** ودرك النار هو بالغاء الثلثة والهمزة على وزن الغلغلة  
**قوله** لان القصاص ملك الفعل في المحل يمكن ان يقال من جانبيه  
ان ملك القصاص يجوز ان ثبت للبيت بطريق الاستناد فانه  
اذا مات منه ذلك الحج يعلم انه ملك لقصاص من وقت الحج كما ان  
الحالة في الدية شكة الصبر كذا **قوله** فان احاطا عفو للقصاص



منها الى فراغتني القصاص واصار للمال كالمخاط للمحق بالكلية على  
ملكه **قوله** واما افعال القاتل فكذب الشريك بآية بانه قد عني وليس عليه حق  
**قوله** بل اضاف الوجوب الى غيره فان حاصل تصد بغيره الى عفوت وانقلب  
القصاص مالا للقاتل ان يقول قول الشريك قد عفوت اسقاطا لحق  
عن ذمة القاتل فيكون ساقطا ولا يضره تكذيب القاتل ولا يكون  
هذا القول منه اقرارا بان ما في ذمة القاتل حق المجرم حتى يكون  
كسلة الاقرار بالدين ويكفي دفعه بان اخبار المجرمين للاشعار بان  
صغرها قد انتقلت مالا كما ذكرنا وهذا عين الاقرار بان لها على ذمة  
القاتل حق فتدبر **قوله** والطلاق ليس يحمل المطلق ما يتل على واحد  
غير معين كاسم المنكر الذي يعلم معناه وان كان غير معين والمحمل  
ما حقي المراد منه بحيث لا يترك بنفسه اللفظ الانبياء من المحمل كالا شتم  
الذي لا يعلم معناه الا بقرينة **قوله** واذ ان يقتل بكر اياه والولى يقتل  
قتل زبده يكره معناه **قوله** لان تكذيب المشهود له وهو الولي **قوله** لا يقتل  
معهود على شهادة الاصول **قوله** اعلم ان الاصول ان العبرة لو اكتفى بقوله  
اعلم ان العبرة الى آخره لكن **قوله** مرثيا يكون الى غيرى مثلا اذا كان  
قيمة لتامة اذا كان غير مرثي وما به مرثيا يكون الضامن في الماديين  
لان جنابة الراي تكون في الماتين ويؤاخذ به والد اعلم **كتاب**  
**الديات** اختلافات بفتح الحاء وكسر اللام وبالفاء بمعنى احوالها  
بالوقوف الى الاستماع من جانب الشريخ **قوله** وقد ورد هذا اللفظ موقفا

171  
الموقوف ما يضاف الى القصاص من افعالهم وافعالهم والمرفوع ما يضاف  
الى النبي صلى الله عليه وسلم بالانذار الوسايط من الروا **قوله** دية لآدم  
في عنقه اي ما دلم على عمله **قوله** لرجل على رجل اربع ديات فيكون من  
الغايب التي يثال عنها ويوانه لشيء يكون الجنابة بازائه بعضه اعظم  
من الجنابة بازائه كله **قوله** وكذا الشغار العينين هي جمع شعر بضم الشين  
المجتمعة وبالفاء وهو ما يقال بالفارسي جاني مرة **قوله** الا اذا جرت  
عن منفعة البطش والاذن الا ان اخصه ومن الذي يقال لها بالفارسي  
صدقة كوش **قوله** الراسنة بالسبب البعثة والامة بمدا لاف وتشد بيزيم  
والجائفة بالجيم والفاء والحارصة بالحاء والراء والصاد المهملة كل  
واحدة منهما والبا صفة بالياء الموصفة والقضاد البعثة والعين الرملية  
والسحاف بكسر السين وبالحاء المهملة من ومعا في هذه الكلمات تركبة  
في الشج وقل شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لكنه لا يخلو عن عثرة  
على المعنى والمستغنى فلعل اخبار القول الآخر للفتوى في **قوله** عشرة  
لاصح بكذا عامة النسخ ولكن الاظهر توقيف الاجماع **قوله** وبكرته  
ذكره كان الظاهر ان يقول وبكرته في التولية كما في اخطاياه الا ان اظهر  
ليلا يتوهم حركة العين ولسان **قوله** وارسل الموصفة يجب  
بغوات جز من الشعر هنا شروع في اثبات دخول الموصفة وشعر  
الرأس ولكن فيه كلام وهو انه لا يجب الدية اذا كانت  
في غير منبت الشعر نعم يؤيد ولم يبق ان لا يجب الدية سواء كانت



في مثبت الشعرا ولا **قول** يطلب المدعى بالهيئة ان على ضرب المجازة عيان  
 المجنى عليه **قول** بل دية المفصل لانه مقدر شرعا فقط في ظاهر هذا الكلام  
 بعد لا يخفى فالصواب ان يحمل قول بل دية المفصل وما بقى ويضرب قوله فقط  
 الى حكومه العدل ان يحبس فيه دية الاصبح بالاعتبار بحكومه عدل  
 ويؤيد ما ذكرنا عبارة الحاشية المسماة شبابا كان من خواشي الهرة  
 حيث قال وذكر في الطحاوي والجامع الصغير البرهان والجامع الصغير  
 لقاضي خان انه يجب دية الاصبح اذا سئل الباقى من الصبح ودية  
 اليد اذا نكث اليد وذكر في الامام البردوسي في بسوطة اجمعوا على انه  
 لو قطع مفصلا من اصبع مثلا الباقى فانه يجب في الكل الارشى بحمل  
 كلمة جنابة واحدة نعم في قول الشايع لانه مقدر شرعا نوعا ابا  
 عما ذكرناه لان الملازم خيئذ يقال لانه جنابة واحدة **قول**  
 اذا فأت منفعة المضاع بهذا الى قوله وعلى يده ان عبارة الخلاصة  
 وان كان عليه على عامة النسخ علامة المتن **قول** افاد يعنى  
 نزع رجل من رجل فافزع من نزع سنة سنن النازع بطرق  
 العقود فيثبت سبه بعد ما نزع النافع **قول** ان يرد بالبرد هو بكسب الميم  
 يقال له بالفارسي سوباب **قول** فالصبي وهو اعذر جلة معروفة  
 بين المتبادر وغيره واعذر للمفعول من التوارد **قول** ولا ريب  
 لانه سنة الى سنة الكفارة آياه **فصل** وهو ايضا خمسين  
 درهم ويظهر فائدة اعتبار عشرة دية المرأة مع اثنا عشر مائة ايضا

في قيمة الامة على ما سبق فتدبر **قول** ودينان ان الفت جباى  
 القسمة الام بعد ما نجاها **قول** عشر قيمة اي قيمة الجنين لو كان  
 حيا **قول** مؤخر مطلقا لفظا ورتبة لان السيد فاعل وصق القاتل  
 المتقدم مطلقا ويمكن التأويل باية الضمير راجع الى الامة بتأويل  
 القاتل او نحوه مع ان نسخة التائيف ليست باقل من نسخة التكر  
**قول** لا مورد منه يكفى في عامة النسخ والحق انه ينعقد من قوله  
 لامن ورثة **قول** ولو امرت امروات ففعلت لان ضمن المأمورة الظاهر  
 ان عدم الضمان بعد اذن لها ورجحنا الاستطاط على ما يدل عليه حق  
 كلام صاحب الخلاصة والآخرة امر الام لا يكون سببا لقوط حق الاب  
 وهو ظاهر والله اعلم **باب ما يحدث في الطريق وغيره**  
 او جرحا بغير الجرح وسكون المرأة المملة وفيه الضاد المملة لانه موجب  
 حربي **قول** فوفيه بما ذكر الجرح فيه نائل فان العتور ليس في حال التمس  
 حتى يلزم الجرح بالنسيب بسلامة في حال السقوط **قول** لان الاشارة من  
 وجه على المولى بهذا بالنظر الى ما اشترط في التهم او الاشارة غير لازم على  
 ما ترأنا **قول** فعلى حامل المولى لا يقال كان المناسب ان لا يلزم على  
 العاقلة شئ بهذا كما لا يلزم في قتل العبد خطا بل على رقبته العبد  
 لانا نقول الفرق بين ما ظاهر فان السب القريب في الخطا فعلى العبد  
 وتشرك تبية وهذا ليس كذلك فتدبر **قول** فلم ينقص من ثلثه عطف  
 على قوله وطلب بنفسه مسلم الى آخيه وفي ايرادنا لتعقيب اشارة الى وجوب



الشرعية بالنقض **قوله** وعاقلة عطف على ضمير ضمن فيه سريها بر فانه  
معطوف على دوحايط في قوله وضمن دوحايط ما بل ال طريق العاقل  
**قوله** نفست مفعول ضمن القدر فيه تأمل فانه ليس من قبيل من اتم  
عامله حتى يحتاج الى التقدير والتأويل بل هو من قبيل ضرب زيد عن اوبكر  
حالة انعم العطف في حكم تكرير العامل معني الا انه لا يقال في ضرب زيد  
وعمر فاعل فعلي فقدر على ما هو المشهور **قوله** وقبضه المشتري اولا  
الظاهر ترك الواو في قبضه بالنسبة الى نسخة كتب فيها اولا للنسخ الثاني  
**قوله** وليس الهدية لفظ اولا فعلى هذا يلزم الضمان على البائع مادام  
المبيع في قبضه سواه باع او لم يبع **قوله** ولا ضمان على ضمان المشتري  
جواب مقدر والله اعلم **باب** جناية البرية والجناية على ما هو  
مفتوح الى الحال ان باب التعريف مفتوح **قوله** والمباشرة لا يشترط الى  
لا يشترط التعريف **قوله** برجلها وذبحها فمكون معني بمعنى مطلقا الضرب  
**قوله** حتى لو وقف في الطريق لو قال حتى وقفنا لكان احسن لان وقفنا  
يجي متعديا يقال وقفه فهو موقوف وان اوقت لغة ردية كذا في  
المغرب وكانه شبيعه في معني لازم وكثرة استعماله فيما بيننا **قوله**  
ذلك او قفنا كذلك معطوف على راشت اي او عطف بابقاء حاله يكون  
ما مصدرية في بمارايت **قوله** وعليه اي على الركبة في صورة الابطالا  
مطلقا على ما مر آنفا **قوله** وهي حكم الباشرة اي الكفارة لا يكون الا  
بالباشرة **قوله** اي يجب بصفة البرية في العمد فيه مخالفا لما سبق من ان

العاقلة لا يثبت العمد على ما مر في مسألة قطع ابرة برجل عند اغنى ما هو  
المشهور والثابت بالحدوث المأثور **قوله** قطار سير الجملة الفعلية صفة  
لما قبلها **قوله** فيما يصلح الة اي فيما يصلح الكره ان يكون الة للكره **قوله**  
ولا ولاية منفصلة الانفلات بالغاء التماسا **قوله** صبح الجها جبار يضم  
الجيم وتخفيف الباء الموحدة **قوله** نطح الثور وعقر الطلب النطح  
والعقر كلاما تنفع الحرف الاول وسكون الثاني **قوله** وضمن في  
فقا عين شاة القصاب الفقاء وسكون القاف على وزن القطع  
فكان مقتضى الرسم ان يكتب بلالف مثلا **قوله** فلا يعين فقا  
النقصان الالبسة الظاهر ان المراد بالنقصان ما يشتمل النقصان  
الحاصل بالنذر الى فقا العين وغيره **قوله** بنوات احدما وفي بعض  
النسخ بنوات احدما وكل وجه وكان القيل في بقر الخزاء وعين البر  
قيمة النقصان كما في الشاة الا انه تركه بناء على ما روي عن علي رضي  
الله عنه ان الله قضى في عين البقرة والبينة بالرجع ولا تها قد تنفع  
برها بالحمل عليه فلم يكونا في معنى الشاة والله اعلم **باب**  
**جناية الرقيق** **قوله** وبين الحكم اي حكم مادون النفس سواه كان  
عما او خطا لكون كان عما او خطا لكون العمد فيما دون النفس لا يجوز  
القصاص في العبد بل يوجب المال وان كان الحمي عليه عما ايضا **قوله** حالا  
اي كائنا كل من الدفعا في قيده به وان كان المتأثر ذلك لكونه املا ثيلا  
يتوهم ان اذا القفا يكون مالا يمل كما في العواقل **قوله** وهو الدفيع لي



انما الفعل الحقيقي وجوب الرفع وهو في ذمة المولى قبل الرفع فلا شيء  
 له ان لا قبل اعتناق المولى ولا بعده **قوله** وانما استحق الدية على العاقل  
 اي ان كان له على قلة فرضا والا فالعبد اعرج ولا عاقلة له الا ان يكون  
 عاقلة وسبب ان شاء الله تعالى في آخر كتاب المعاقلة ما يتعلق  
 به **قوله** فتراده بقوله قتلته قبل عتق يعني ان مراده انكار لزوم الضمان  
 الايجاب شئ على المولى **قوله** من قيمته ومن الدين هكذا في عامة النسخ  
 لكن الصواب ان يقول من قيمته ومن الدين **قوله** لانه مختار في دفع الزيادة  
 اي العبد الامر بعد عتقه غير مضطر في دفع الزيادة **قوله** وهي عشرة اشياء  
 درهم اي باعتبار كونها نصف ديني المقتولين او مجموعها عشرة ودين الف  
**قوله** قبل عتقها فربما وعنى احدها كان الصواب ان يذكر في صورة  
 المسئلة ما نقله صاحب اللمعة عن الزيادات من ان عبد اقتل مولاه وله  
 ابنان فعنى احدهما ارتباط آخر الكلام باوله فان قوله والمولى يستوجب  
 على عبده ديناً فلا تخلف الورثة يقتضي ان يكون المقتول مولى العبد فله  
**فصل** دية عبد او امه قيمة ولو كانت القيمة اكثر اي ينقضي من دية  
 الحي او الحرة ولو كانت قيمة العبد ضعف دية الحيان حطت  
 الى رتبة ما لم تنقصت منها عشرة **قوله** والوقوف ان البيان الى آخره  
 والتحقيق ان البيان انشاء من وجه لان قوله احد كما هو قاعده الدلالة  
 عن احدهما بقبته وكل واحد منهما كان عبداً فوقه الشك في عتق  
 كل واحد منهما بعينه فلا يعتق احدهما بعينه فمن هذا الوجه كان البيان

اظهارا ولا كان وضع الضيفة يجب الشئ للاستاء فادام المحل صالحا  
 للاستاء يحل عليه البيان والابحار على الاظهار وان كان المحل قائما وبين  
 فانيا يوضع الاستاء بينهما ضرورة **فصل** ولاحق لولى الجناية اي  
 اذا كانه يجنب بين الرفع والعتاق لكن اختيارا لا قلة في الجنبه امر متعينا  
**قوله** لانه تثبت عليه اي الجناية تثبت على المولى **قوله** سعي في قيمته  
**قوله** لا يستلزم يديه اي يد المولى على العبد **قوله** ودفعه الى الاول يربها  
 سهو ظاهر فان الصواب ان يقال ودفعه الى الاول ثم مرجع به مرة اخرى  
 الى الغاصب ليكون للراد بقوله فيما بعد وبالعكس لا يرجع الرجوع الثاني  
 فان الرجوع الاول مؤثر في كل من الصورتين بقية ما سيجي من قوله  
 فاذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني للوان  
 استنبه عليك المقام فعليك المراجعة الى الردية **قوله** يرجع الفصل  
 الاول اي فيما جنى عند الغاصب ثم المولى فانه هناك يستحق النصف  
 الى المولى يستحق منه النصف **قوله** واومات بصا عتقا ورشيرة  
 بهذا اذا كان على اطلاقه لا يناسب تعليله بقوله الى مكان فيه الصولعة  
 والحيات فانه يشعر بان الضمان انما يكون اذ كثر فيه منه الشبهات وان  
 كان مبنيا على الكثرة لا يكون بمجملها مقابلة للحي وجه فان الحي ايضا  
 عند كثره وقوعا يكون كالصواعق وفي الفتاوى البرازية لو حمله  
 الى مكان تكثير فيه الحي او الويلان كان المكان مخصوصا بذلك فحقن  
 ايضا لا بسبب العروى لان القول به باطل لان الره هو الخلق الله تعالى



مؤثر في بني آدم وغيره كالحدا **قوله** كما في صبي اودع عبدا بنا للهجهول  
 وعبدا مفعوله الثاني كما في صبي اودع رجل عبده والله علم **باب**  
**القسم** **قوله** بين ايمان تقسم على اهل المحلة الى آفوه قال في اللوز  
 القسم البين يقال اقسم بالله افاما وقولهم حكم القاضي بالقسم  
 اسم منه وضع موضع الاقسام من القسم لانه القيمة وان كان مقتضى  
 نحوى كلام الشارح ذكر **قوله** فالذي يخرج عنكم الى شئ يخرج من الغنم  
 عن عهدكم **قوله** او تحتاج معطوف على محل من **قوله** ما قتلت وما علمت  
 وفي الوقاية وما قلنا او علمنا الاول بالنظر الى انوار الخالف والثاني  
 بالنظر الى كونهم جماعة فان عارضنا سكتنا خلف جنون رجلنا قلنا  
 فيكون بمقابلته الجمع بالجمع بمعنى وانقسام الاضداد الى الاضداد كلفي  
 كل واحد ما قتلت مع ما فيه من رعاية نظم الحديث جيف قال صلى الله  
 عليه وسلم فيخلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان قيل ما  
 فائدة ما علمناه مع ان شهادة اهل المحلة غير مقبولة قلنا فائدة  
 تعيين محل الخصومة فان الولي قد يعجز عن تعيينه وقد يظن غير  
 القاتل قاتلا **قوله** اذا كان يشارك لوشاء وسيجيء تفسير اللوث  
 او ظاهر معطوف على قوله علامة القتل **قوله** كما سائر الدعاوى  
 بفتح الواو كالفقار **قوله** وقرب العمدى قرب عهد العداوة  
 او قرب عهد القتل قوله فلهذا اوجب الريبة في الجديد الى الشافعي  
 رضي الله عنه في قوله الجديد **قوله** بقاء باليهود في قصة خيبر **قوله**

وان منهم

ومنهم فلا لا يقال ان الدعوى على اهل المحلة شرط في القسامة فاذا كانت  
 الدعوى على واحد منهم كيف تجب القسامة عليهم لانا نقول  
 الدعوى على اهل المحلة بانهم يعلمون القاتل والقاتل منهم الا انهم قتلوه  
 جميعا حتى يلزم الثاني **قوله** يدل عن اصل حقه بالدال المهملة وقوله  
 يبذل الدعوى بالدال المعجمة **قوله** لما اقر بالغيب اي لما اقر على واحد منهم بقتل  
 صدر ذلك الواحد فاجاب عن التخليف وبقى من سواء فيختلف لاجلهم  
 وهو ظاهر **قوله** فمنوا اي ضمن عواقبهم والقسامة عليهم **قوله** حتى لو كان  
 به اي بجدة اليد **قوله** لما قلنا ان الدار في يده حال ظهور القتل يمكن في نسخ  
 المتداولة ولكن الظاهر ان يقول حال صدور الا ان يقال المراد بظهور القتل  
 حدوثه فيكون بمعنى الصور **قوله** خط بخط عمله فعليه صفة لما قبله  
**قوله** ولما باحه المشي اي نزل من مراحمة المشي ولا حكم المناور **قوله**  
 اي نزلهم عنده اي عند الجوف لانه يقول بالاشارة بين الملك والملك  
**قوله** فهي على الرؤس فيكون كالشفعة بالاشارة بين وبين والاعتناء  
 في الشفعة ايضا الى الرؤس دون الانصباء **قوله** من الركاب بضم  
 الراء وتلويح الكاف جمع راكب **قوله** والمالك فهو لو كان في الفكر  
 فلو احدى الركاب والا فلا شئ عليه **قوله** وكذا الجملة وهي بالفتح  
 ما يقال له بالفارسي كروون **قوله** لان العزم بالضم لانه لو مات عن  
 مال ولا وارث له مثاله بيت المال **قوله** في تحت الرابعة هي بالراء  
 والعين العجيتين من الزنج وهو اليل **قوله** يمكن ان يعلم الى آفوه



كانه دفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم حيث قالوا بوجوب الدية في الشك  
 تارة وعدمه اخرى ولكن عند التفتيد بشايع المحلة والشايع الاعظم  
 يرتفع هذا التناقض نعم بيان شايع المحلة ونورق وبينه وبين شكا  
 الاعظم ما يحتاج اليه **قوله** هذا وقيل المراد بالشايع الاعظم ما يكون تابيا  
 اي خارجا عن الحال اما الاسواق التي يكون في الحال فهي محفوظة بحفظ  
 اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق الشاذ  
 اذا كان من يسكن في البالي او كان لا احد فيه ادار مملوكه يكون القسامة  
 والدية عليه لانه يلزم صيانة ذلك الموضع فيومف بالتقصير فيجب  
 التقصير عليه كذا نقل في الزاينة عن مسوط في الاسلام **قوله** اجلاو عن  
 قتيل الاجلاء من الاجلاء وهو الاكشاف **قوله** ولو كان القتل  
 محبتا بفتح الباء وكذا لان احبس يتعدى ويلزم **قوله** او على واحد  
 منهم الظاهر ان هذا ايضا داخل في الاختلاف المذكور على ما بينى عنه  
 عبارة شرح المجمع فلم يفصله عما قبله وقال بطل شهادة اهل المحلة  
 تقبل خبرهم او واحد منهم ثم ذكر الاختلاف ودليل الجابيين لكان احسن  
**كتاب المقادير** **قوله** العاقلة علم الدين بقسم عليهم دية القتل خطا  
 هذا التوفيق بالاعم على جوره القدر ما حلل بد النقص بحاصه قتلوا  
 رجلا خطا ثم اقروا به فان الدين تقبم عليهم مع انهم ليسوا بقتل  
 لكان يوزن بالمساوي **قوله** كالعلاء والخلف الظاهر ان المراد بالخلف  
 تخالف القوم على التام **قوله** وسبائة امثلة لى اوله لى شكا الله

**قوله** وكان سهو من الناسج ويمكن دفعه بان الضمير راجع الى ما سبق من  
 كلمة من في قوله العاقلة اهل الديوان لمن هو منهم والمعنى ان العاقلة اهل  
 الديوان الا انه اظهر في مقام الاضمار رعاية للنسبة بينه وبين كسبي  
 من قوله من هو منهم **قوله** لانه انما قصير بقوة فيه لى القاتل انما سبق  
 قصير في الثبوت في الاحتراز عن القتل بقوة في نفسه وتلك القوة  
 بنصرة العاقلة فكانا مقصدين بنك المراقبة في هذه **قوله** فصاعدا  
 الدية لى نصف عشر الدية اذا كانت حطاعلى ما مر **قوله** لان التحول للخور  
 عن الاستيصال في القليل كما وقع في عبارة الزمخشري ومنه فلان النكل  
 التور عن الاجحاف والاجحاف في القليل **قوله** لالعاقلة اهل العجم الظاهر  
 وان كان المراد بالعاقلة من جهة الحى والنسب والا فالعاقلة التي من جهة  
 الديوان متحققة في العجم ايضا واما تخصيص التامر على الاطلاق  
 بالعرب في الاوجه له اذ يلزم ان لا يجوز كعصوبة والولاء في العجم  
 لان مبناهما التامر ايضا والى الله اعلم **كتاب الايق** **قوله**  
 ولعامة منصوص معطوف على اعياء **قوله** ولهذا لا يوجب ان كان له  
 منفعة ان كان للمولى في الاجابة منفعة فان وصيلة الا ان يستفاد  
 بلا واو غير مشهور **قوله** اي القاضى تغيبا على خلفه كما ان قول المولى تغيب  
**قوله** علم مكانه وقيل وان قيل ينبغي ان يكون بمنزلة ايضا الى ما لك  
 وحيف تلقه فان منقول الغايب لا يباع اذا علم مكان الغايب **قوله**  
 وان لم يعدل قيمة الايق اربعين درهما لان تغيبه ثبت شرعا بلا



لنقصانه **قوله** وان لم يخرج فكذلك عندنا كان الظاهر ان يقول وان لم يخرج  
بذلك عند الكل اما عندنا فلا تتردبون الى آثره واما عنده فلا تتردبون  
الى **قوله** باصابة العبد بكذا في القسح العاتية ولكن الظاهر ان باصابة  
ماله العبد فدية **قوله** وان كان مديونا بهذا معطوف فان على ما قبله  
بجسب المعنى ان كان العبد مديونا فالحكم كذا وان كان مديونا الى **قوله**  
فعل لا يجعل له قال فاجعل على المولى لكان انسب وقد تر امثاله ارضا  
**قوله** اجبى ماله ان ماله العبد للمولى **قوله** وهو ترك التصرف الى التصرف  
المتاخر من الرتبة كالبيع وغيره واعلم **كتاب المفقود قوله** غايبك  
انسان غايبك **قوله** لان الاختلاف في نفس القضاء المفهوم من الرتبة  
وهو ان يشترط ان ينفذ هذا القضاء باعتبار ان الاختلاف في سبب القضاء  
وهو ان البينة عند عيية الخصم هل يكون بينة ام لا في نفس القضاء كالمفقود  
في قضاء المحرود في القذف فانه اذا حكم المحرود في القذف شي لا ينفذ  
حتى ينفذ قاض آخر لانه يختلف باختلاف البلاد لان الموت يختلف  
باختلاف الاكن بجودة الهواء وردائه لان الهواء تأثر الكائنات من  
الغناوى البزارية قبل ثلاثة اوراق **قوله** الطرف متعلق بماله فيكث  
فان الطرف متعلق بتحكم لابل بقرنية ما يقابل وهو قوله وفي مال غيره  
من حين فقد فانه متعلق بتحكم لا محاله والمعنى يحكم موته تمت المدة في  
حق ماله ويوم فمعه في حق مال الغير واما تنقيح المال بكونه ماله  
يؤم تمام المدة فلا حاجة اليه لان هذا المعنى يستفاد من الاضافة في مال

فتدبر **قوله** الى من يرث مورثة الى مورث المفقود باعتبار ما وقف له  
**قوله** عند موته الى بعد موت المفقود وقد حكم بموته من موم العقد واعلم  
**كتاب اللقيط قوله** شرعا مولى لود طرحة اهل هذا بناء على الاكل فانه  
للقيط ايضا اذا فقده اياه **قوله** خوفا من العلية بفتح العين ويكون  
الهلكة النافلة **قوله** لان فيه لطا را الشفعة الى آثره علة لقول نرب **قوله**  
وهو دفع اللقيط عند خوف الهلاك فرض كفاية لان باقامة البعض  
سخص المفقود **قوله** لان الاصل في بنى آدم الحية كونهم اولاد آدم  
والرق امر عارض فالاصل عدم **قوله** اي بنسبة ذاته الى الزنا لا يحصل  
من الزنا لانه يرجع الى قذف ام **قوله** كما اذا قضى ديننا على شخص  
انما اذا قضى شخص دين شخص بامره فانه يرجع الاول على  
الثاني فكذلك امر القاضى لانه ولله عامة فيكون امر القاضى كالمفقود  
فلا يرد ان مقتضى العباس ان يكون الرجوع على بيت المال فان القاضى يدين  
من جانبه **قوله** فانه لا يرد ما قبله كان الانسب ان يقول فبعد ما قبله ان  
وصفه القاضى وقد تر امثاله مرارا **قوله** لانه للقيط ظاهر افيه ان الظاهر  
بانى للرفع لا للاسحقاق فلو ثبت الملك لهذا الظاهر كان الظاهر  
حجة مثبتة وليس كذلك فتأمل **قوله** لشتم المال الى التحصيل امر زائد على  
المال **قوله** والموجود في كل منهما احداهما الى في كل من المستقط والامانة  
يدين الامر بين فانه في المستقط الرأى دون الشفعة وفي الامر الشفعة  
دون الرأى **قوله** ولا ان كتمه الخشن بالفارسى عنت كردن والاعلم



**كتاب النطق** وهو ما يوجد على الرض والارض له ماكر وهي على وزن  
 الفصحى في اللغة في الفاعل وفي كونه ما لا غنى فيه جعلت احدا يجاز الكون بآب  
 الاخذ من راء كذا في شرح الجمع ولكن في الصحاح النطق بالفتحين بالنطق  
 من السخ ولم يوجد فيه وفي غيره النهرين بضم اللام فتم **قول** يعني اني  
 اخذ لا يرجع على الغير لانه ملكا في وقت التصديق فيكون متصرفا بماله  
**قوله** وان ضمن الغير لا يرجع على الاخذ لادعوى ما وصل اليه **قوله** وبه  
 اي باذن ديني على صاحبه لا يقال الظاهر من هذا الكلام ان يكون ما انتفق  
 على النطق دينيا على صاحبه لا يجوز اذن التامع مع ان الحال في الايق ليس  
 كذلك فانه لا يترجم ذلك على ان يكون دينيا على صاحبه فانه يجوز  
 الاذن بجملة ان يكون للحدث على التوب وبالاختلال لا يجزى على ما تـ  
 لانا نقول ملحق في الايق معتبر بها ايضا الا انه لم يخرج به في ابتداء كلامه  
 اعتمادا على كلامي من قوله وشرط الرجوع اليه **قوله** وعرفا عقاصره  
 القضاة من العين المملكة والقفا والقفا المملكة ايضا جلد بلده وش  
 القارورة والمراد به هنا العلامة واعلم **كتاب الوقف**  
 الوقف في اللغة بالقارسي باواشش والوقف باقاسه **قوله**  
 فمن قال بانه لا يبقى على ملكه بلزومه القول بالجنس الى آخره وفيه انه انما لم  
 يبقى على ملكه الواقف كيف يلزم الجنس على الترافيق الله تعالى لانه يكون  
 كالبيع او الهبة في حال حياته **قوله** ليس شيء في الصحيح فان الاعتبار حكم  
 الحاكم في محل مجتهده في هذا المكتوب **قوله** لان الوصية بالمعدي

وقضية العين على ما يشهد به قوله ففتح عليك وانه والرجوع عنه الا  
 بالقضاء او الموت او اعلق به لانا نقول الاصل في الوقف عند جبر العين  
 ملك الواقف والتصرف بالمنفعة فيكون الرجوع في التصديق بالمنفعة اصله  
 وفي جبر العين يتعاضد في الكلام في انه اذا كان التعليق بالموت وصية  
 وخرج العين من الثلث لم يخرج من ملك الواقف كابر الوصايا فان  
 كان الوقف من جهة عدم القابض والمصدق يكون له وسعي للشارع ايضا  
 كلام يتعلق به فتم **قوله** بل لا بد من الموت لانه يرجع الى الوصية  
 ولا تنقض الوصية الا بالموت والاذن للناس اي شرط الاخر والاذن  
 لان المخلص الله تعالى لا يكون الله بالتسليم وتسليم كل نوع بما يليق  
 به فكل من هذا دخل في المخلص لله تعالى **قوله** والصحيح ان التابيد شرط  
 اتنا على اية التابيد شرط عند فلا بد ان اقسام الشرط في  
 عرف في الاصول وفي كل من هذا مفرد على الشرط والتابيد امر بترتيب  
 على الوقف كترتيب الملك على البيع فكيف يكون شرطه **قوله** ولا بعد  
 مطوف على قوله الله تعالى **قوله** لانه للحيانة اي لان القبض للحيانة  
 وهي بالحياة المملكة والراي المجتهد دون الوصى بها لا يقال بهذا انما لا يجزى  
 الى ذكره فان المقصود بيان الوقف كالصدقة النجوة والملك لا يزول  
 فيما يجزى القول بل بالتسليم وانا الوصى باقدم روال الملك قبل التسليم  
 ظاهر فلا يشك في ذكرنا لانا نقول ان الصدقة الوصى بها بعد وفاة الوصى  
 بل تدخل في ملك الوصى له ام لا ففيه اختلاف فتعيل يخرج عن ملك الوصى في



تلك الوارث ولا في ملك الوصي له فبقى موقوفاً وقبل يدخل في ملك الوصي له ولكن  
الرد فحاشية بهذا العقد يظهر بالنسبة الى هذه الرواية فتدبر قوله اي غائبا  
اي الصدقة النسخة قوله لما من قوله لا استثناء الله تعالى عن ذلك **قوله**  
لا وقت العقد اي وقت القول والتلفظ بلفظ الاستثناء وقوله وقفت فان في  
العقد لا بد من ايجاب والقبول ولا قبول بهذا الا ان يقال القبول التدرج من  
جانب الوقوف عليهم موجود **قوله** لانه وجه الشئ اي لانه وجه الشئ حال استثناء  
الا انه لم يوجد **قوله** ومثلاً يشهد للشهور في كتب الفقهاء وان يكون الزمان  
بمعنى التفاوت وان لم يوجد في كتب اللفظ التي عندنا قوله لما ان القسم في علة  
لقوله وعندنا القسم ومنه الشئ معطوف على قوله وعدم اشتراط السجد  
بخاف سائر الاوقات في منع الشئ وفيه عندنا يوسف رحمه الله وان جاز  
سائر الشئ **قوله** وجاز اي جعل الواقع الولاية بهذه المسئلة  
لعموم ما سبق بعد رقه قبيل قوله فصل فيما يتعلق بواقف الاول  
فلما ان يظهر منه ويكنى بما سبانه **قوله** فانه يجوز على حمة ينقطع  
الى آخرة لقائل ان يقول هذا صحيح في جواز الوقف بدون التاخير عند  
المفهوم مما سبق لزوم التاخير حيث قال وآخه للفقهاء ولكن دفعه  
بان لا يوسف رواه في رواية اشتراط التاخير وفي رواية عدم  
اشتراط وهذا في رواية اخرى على ذكره في الهداية فلا تدافع **قوله**  
اكرهه من بالمتعينين جميع الكاكره في الصحيح فالكاكر من يقال له بالكاكر  
يذكر قوله في المتعارفين وقفتين بالرفع قائم مقام فاعل المتعارفين

قوله كاتعأس بفتح التاء ما يقال له بالفارسية سية شية **قوله** والعقد  
بفتح القاف آية للتجارة ويقال لها بالفارسية شية **قوله** والمشاريع وما يقال  
له بالفارسية ديكروين **قوله** لانه مما يثيب ولان اول الواقفين خليل  
الرحمن صلوات الله فانه وقف الكعبة عبارة عن الوصية العينية شرها  
الله تعالى **قوله** وذكر في الجملة حاله **قوله** لانه لعسفة جار غلة لان  
الوقف صار غلة مستحقة للموقوف عليه دون غلة الزيادة فايوف  
الى الزيادة يكون خارجاً عما يعود الى الموقوف عليه فلا يجوز **قوله**  
علة مستحقة بفتح الحاء **قوله** لرضاء به لرضاء بالطلاق ان اطلق بيع  
وقف غير مستحل اي ان اجاز الحكم ببيع للوارث صح والآ فلا **قوله**  
ووارثه يعلم خلافاً اي بخبر بخلافه من الاعلام **قوله** ينفسخ الكل كلام  
الثالث من الكل **قوله** كالريالات والمخانات الرتباط بالكل الذي  
يربط فيه الدواب والخافي الذي يمكن فيه التجار **قوله** ينسخ شرط  
الواقف من ابتاع بشئ مما التاء **قوله** يعني ان الارض وعلى هذا  
التفسير كان على المصنف ان يقول بدل قوله وبثلاث سنين في الارض  
ويتم زراعة واحدة في الارض فتدبر **قوله** لزيادة واحدة تغنياً  
لتفتت طلب الزكاة **قوله** ان زادت عند الكل اي زاد اجازة  
الوقف عند الكل اي زاد اجازة الوقف عند جميع الناس **قوله**  
بحوث المؤخر اي المتولى **قوله** لان العقد لعين وهو الواقف والموقوف  
عليه اي ان كان اجر المثل **قوله** وبيان المصنف مبتدأ وخبره من الاصل



والجمله معطوفة على قوله ولقبيل قوله وبيان احوال وقفه على بشد  
 اليك قوله ولو قامت الجنة اي لو قامت البيعة مع عدم المنع  
 لسقوط بالتاقيض قبلت لكونه حق الله تعالى قوله من اهل الواقف  
 اي اقربت ورثته دون الاجانب قوله ولو من امته ولو امته ليس  
 للحاكم تنزيه عند الوقف ولو من امه الوقف **فصل** فيما يتعلق بوقف  
 الاولاد قوله ولارائه يكون ولو ولد له يمكن في النسخ الموجودة لكن  
 الانسب فمن ولده ابنة بالغاء قوله لانه كما ذكر علة لقوله يستوفي  
 فيه بكثرة والوساطة يرتفع صفة الخصوص فيبقى اعتبار معنى انساب  
 لتشمل الكل قوله ثم جاءت العلة ان حضرت وان حصلت في حال حيوة  
 الميت قوله سهم الذي عنه الواقف يكون التوزيع والعبد سواء قوله  
 والنصف الى الغرة لان الوقف شرط في حرف العلة الى ولا ولا ينفذ  
 معا ولم يوجد قوله وكل وارث معطوف على ولد واحد اي هذه  
 وله هذا وبين ولا ذاك فيكون الاعتبار الى الابدان الى الوصول قوله  
 وقف بين الاطوين مبتدأ خبر القبلة بتقدير الفيراي تقبل البيعة فيه قوله  
 اي الوقف مطلقا عليك وعلينا اي ليس بتقدير بيطينا بعد  
 بطن فبيته مدعى الوقف بطننا بعد بطن اولي لكونها مشية والله اعلم  
**كتاب البيوع** وتكون المفعول الثاني لا يقال المراد بالمفعول  
 الغلة ههنا ما ذكرنا والاول والضمير في منه ليس مفعولا ثانيا حقيقة فانه  
 عبارة عن المشتري وهو يجهل الفاعل لانه اخذ معنى وما كان في معنى

مطلوب من الوقف  
 بيطا بعد بطن  
 روى

الضم والنقص قوله لا قيم الا ان يزوج تكرر لفظ العقد خبر لقوله في الدابة  
 بحتم ان يكون ما رد وادى صاحب الدابة وقولها فان عندنا لا يجعلا  
 على ما سيجي في آخر هذا الكلام قوله نداء على انه اعتبر في عبارة السيرة  
 ذكر الثمن فيه بحيث فان السلام القدرى مبنى على تزيين الصفة تزيين  
 الضعفة انما يكون عند عدم تجديد العقد فبقا نحن فيه ان اعتبر اعادة  
 الايجاب والقبول لا يكون تغيرا للضعفة وان لم بعد رد محذور  
 البيع با محضه كما ذكر المعترض قوله ولهذا قلت اي لو رد هذا  
 الاعراض على ظاهر كلام القدرى والاحتياج الى التوجيه في دفعة  
 قوله سبه واحدة اي سبب المجلس واحدة منبسط على ان مفعول نداء  
 لعقد قوله الظالم يكن الخلع والعقد على مال اتج الى صورة الخلق  
 مثل ان يقال ان اذبتى الف درهم فانت طائف او تر والافق صورة  
 للمعبر فالظاهر انهما ايضا يتقيدان المجلس برشدك اليه قوله  
 انهما استخلا على العين قوله الى الساعى الى العامل فيكون كالمكبل  
 من جانب الفقير لا امتناع محضا قوله لان حقيقة الملك علة لقوله  
 لا ينقض قوله فعمل حق الفقير اي انه قوله بقيام ايها فيه ركاه  
 لا يخفى لان اي يادة على خمسة اوجه للشرط كوايا با تدعوا فله الاستمارة  
 الحسنى والاستفهام كوايتهم من ادب ههنا ايماننا والوصول كقولنا عن  
 من كل شعبة ايتهم استمدى هو اشهد والدلالة على معنى الكمال كوزيد  
 رجل اي اى رجل ولو صلة النداء كوايا ايتا الناس المناسب ههنا

لا تكرر ان خضعت  
 بغيره الخلق  
 روى



ما يكون للاستفهام او الموصول وكل منهما لا يفتح الا بفتح الهمزة لا بقدر  
 شيء بعد طاء لقيام ايها لعدم كفاي عبارة الهداية **قوله** بل كان وجوده  
 وعدمه سواء للحصم ان لقول حصول الملك بالخيار فابنية حاصلة بالقول  
 فوق **قوله** التمسك اذا لا يحتاج الى عقد جديد **قوله** بوجود التجارة ان التمسك عن  
 الزايف للحصم ان يقول قيد سبحانه وانما التجارة عن راضي ولا يتم الرضا  
 من الجانبين الا بعد تمام الخيار المجلس بعينه **قوله** عليه السلام المتبايعان  
 بالخيار الحديث **قوله** وفي الثالثة حقيقة الحصم ان لا يقول لا يقع ان  
 يقال لها المتبايعان الا بعد صد العقد منهما فمجرد الايجاب من الطرفين  
 لا يحصل هذا المعنى **قوله** يعني لقراء من او آخر المعنى واو ايل المستقبل  
**قوله** لا ما قبلنا في قبل الباشرة **قوله** او يحملنا اي يحتمل الحال فهذه الجملة  
 معطوفة على قوله في الحال **قوله** لا يلائم ابطال الحق الاخر للخصم  
 ان يقول هو اول المسئلة **قوله** فان قيل الحق قال فيما نقل عنه بهذا  
 الاعتراض اوردته بعض شراحي الهداية ومنشأ الغفلة عن القاعدة  
 مقدرة فيه بحث فان كلمة ما لم في الحديث بالي هذا المعنى فان حاصل  
 المعنى ان يقال للموجب بعد ايجاب الرجوع عن البيع ما لم يفرق  
 بلا اجتماع فان افترقا بلا اجتماع فلا خيار لهما ولا يفتي فساد **قوله**  
 ثم الركبة هي بفتح الراء المهمله وتشد بالياء المشناه **قوله** بخلاف  
 السلام قال بخلاف ما لم يكن مشار اليه كما في السلم كان اعم واستعمل  
**قوله** لم يعرفا حال من الضمين اي والحال انه غير معلوم القدر لهما **قوله**

الفاعل فهو الالهي بان يكون المفعول الا وكما قالوا في اعطيت زيدا ورما  
 لا نقول نعم ان فيه نوع مرجوئته باعتبار اللفظ كونه بوسطة الخوف  
 وان كان راجعا باعتبار المعنى **قوله** وسي مقابضة بالقافي والتقدير  
 من قابضة اذا عارضته بمشاي **قوله** كونه اشهر الانواع على نسبة البيع  
 المطلق لان المطلق من حيث انه مطلقا ينفى الى الكامل **قوله** سمي  
 وحقيقة من الوضع بمعنى الخط **قوله** وشرا مبادلة مال بمال ولو ذكر  
 قوله ولما جمع كونه انواعا الى قوله وانما جمع كونه سمي وضيعة  
 بعد تعنيه معناه الشئ لكان اظهر لان ما جمع بهذا البيع الشئ  
 دون اللفظي فتبين **قوله** لم نقل على سبيل الترخي قال في الكافي وفي  
 شروع الهداية ان البيع يوم مبادلة المال بالمال بالتخي واعتراض عليه  
 بانه اراد به تعريف مطلقا البيع الشامل للمصالح والفاسد فليس بمجامع  
 لعدم تناوله بيع المكروه فانه فاسد وان اراد به تعريف البيع الصحيح  
 فليس بمجامع الدخول اكثر البياعات الفاسدة فيه انتق ويمكن دفعه  
 باعتبار الشئ الثاني بان يقال المراد بالتخي ان لا يكون انتفاكه عن  
 الرضا وفي البيوع الفاسدة الحاله الانتفاك بان يدعي احد العاقرين  
 فساد العقد فتأمل **قوله** ولا وجه الاعتراض عليه وكذا ان يقول  
 عبارة الهداية مشتمل على آخرين احدهما تحقق انعقاد وبالايجاب و  
 القول للذين هما صيغا اختيار والثاني كونه ذكرا بصيغة النفي فثبت  
 الاول بقوله لان البيع اشتاء مقترن واشتت الثاني بقوله فلا يفتد



بلغنى احداهما المستقبل بخلاف الشك وقدر الفرق هناك فتدبر **قوله**  
واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر فية تأمل فان المناسب ان يحل المستقبل  
على ما يدل على الزمان المستقبل هو سواء كان مضارعاً او لمراً **قوله**  
الى معناه نعم ينعقد البيع اذا قارنت النية اى ينعقد بلفظ المستقبل  
سواء كان مضارعاً اذا اراد بالاجاب والقبول الحال محالاً وكون المضارع  
عنه الغنى وحقيقته في الحال لا ينافي النية بناء على ان عمل النية في المحققات  
لا في الموضوعات الصلبة لان ذلك في غير السوء والحققة الشرعية فيها  
يولفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية انتهى وهذا كلام غريب  
فان الاجتناب الى النية في كونها لا يشاء البيع لان كونها للحال صفة  
يحتاج الى ذلك للاعتبار فتأمل **قوله** اى رضى بين الذين احدهما بعث والآخر  
امشريت فلا بد ان رضى واعطيت ايضاً ما ضبان **قوله** ينافي ما  
من ان البيع لا ينعقد بلفظي احدهما المستقبل وهو الامر بهذا **قوله** اذا لم  
يمينا اى الشريكان جميع ما ينعقد الشركة فلم يحجج الى القول الى الصحيح  
وان كان القول التقدير محتاجاً اليه فان الانقضاء لا بد من شئين  
لا محالة **قوله** فاذا اذم عليه الثمن يعنى لانه مقتضى النيابة يكون الثمن اما  
انت عند الاب الا انه لا يكون امانة الا بهذا النظر **قوله** وكذا لو قال بعث  
منك هذا بدينهم يعنى ذكر الاجاب لا يستلزم ذكر القول فان ترك الطرفين  
اذا جاز في النعاطل فجاوز ترك احدهما اولى فيكون الانقضاء بالطرفين  
التقديريين **قوله** ونحو القابل اى من له القول ترويج الردى متعلق بحجج

المداوله كمن الظاهر ان يقال كان خمسين ثوباً من احد وخمسين **قوله** او يحكم  
حق البائع وان لم يكن مقصوداً بالتناول **قوله** او لحق المشتري بقريته  
المقابله اذ ان يكون الشارع يقضي الشارع بمعنى المشتري  
**قوله** فكان نفعاً وهو زيادة البيع **قوله** بثوبه اى يختلط به الضرر  
وهو لزوم زيادة من تابعة في الحقيقة يحتمل ان يكون ظرفاً لقوله تابعة  
كما هو الظاهر يحتمل ان يكون ظرفاً لقوله وجداً في قوله ينعقد البيع حقيقة  
**قوله** لا يضره الفصل اى التفريق كما لا يضره التفريق في الموزون **قوله**  
ان قوله ما مفعول لعله ذكر **قوله** اذا كانت الدار مائة ذراع الظاهر ان  
هذا ليس بخفض الدار في مائة ذراع فاتها اذا كانت الف ذراع فاللزم عشرة  
ذراع من حل مائة بها ايضاً **قوله** فاذا اراد به شرط جوابه قوله الا بطل  
العقد شرط جواز اى العقدان تقدير **قوله** في العقد متعلق بالقدم  
ويحتمل تعلفه بالاستثناء ايضاً وهو اظهر **فصل** بالآخرة ما  
بالفتحين بعضها اثيراً قال في المصالح يقال ما عرفت الا بالآخرة اى اخيراً  
**قوله** يذكر ما اى يذكر الحقوق والمرافق **قوله** لا يدخل العلوم هو بضم العين  
وسكون الواو وبكر العين نقيض الفصل **قوله** اذ بناء فيه مرافق  
السكنة بنوع فتصور لان المنزل ما يكون فيها بيتان او ثلثة بيورة  
بنعش فيها المتأهل ولا يكون الا مرتبط الدواب **قوله** يباب الدار  
فتدبر لاني الظاهر ان العلق المتصل بباب البيت يدخل في بيع  
البيت ايضاً **قوله** الظلة وهي بضم الطاء المجهمة ما يقال له بالغارسي



سأيه وان **قوله** والشرب كسب السمين المجعة المحظ من الماء **قوله** الشجرة  
 أي الشجرة التي للزوار وأما لا لشجار الصغار التي للخارج والبيع ففي  
 أيضا في حكم الزرع **قوله** تحلبه المشتري أي تحلبه المشتري الأرض فالمعنى  
 معاف إلى تعلمه والمفعول منه منقول **قوله** فح يفتح وان كان معافا  
 بالشرط لأن هذا الشرط ليس ظاهرا كونه مقتضى العقد **قوله** لأنه  
 أي البايع بالنظر إليه إلى شريكه كالأصل أي المستقل في عدم ترتيب الزرع  
 الاشتراط ملكها **قوله** فحار بيع النصف لأن لا يكون مسحقا القطع  
 فيكون كما باع فادرك وقد الحصاد والأرض بفتح الفزة وتشديد  
 الراء المعجمة والتسميم كسب السمين صامع **قوله** وكان **قوله** وكذا الجواز والكوز  
 والغسق الكوز بفتح الراء المعجمة والغسق بضم الطاء التاء ما يقال  
 لها بالفارسي مادام ويسمى **قوله** فاشبه تراب الصناعة الطاهر  
 أن المراد تراب الصناعة التراب المختلط تراب الدب تراب الفطنة  
 حتى يترى اللونان الأحمر **قوله** مفهوم الغاية إلى ما يستفاد  
 من المفهوم اللغوي وهو ما يسمى بمفهوم المخالفة الخارج فيه  
 بينه وبين الشافعي **قوله** فالدليل بغير خلاف المدعى ويمكن الجوز  
 عنه بأن مقصود المستدل أي التبريد مشروعة الأصل وفساد  
 الوصف وجه الاستقاط الحكم عارواه فيلزم مشروعة بعده  
 لانتفاء الفساد عند وجوده حتى فتدبر **قوله** من قبيل الإشارة  
 أي إشارة النص إلى ما يستفاد من النظم بحيث لا يكون سوقا

فانه ما يشر بالنظر إلى عقد البيع منع بقاء خيار الرؤية **قوله** وما يحصل فيها  
 أي في الفنة بهذه الأشياء المتنوعة **قوله** والتأجيل من صفاته أي فيه  
 مخاطفة لما سبق من أن المطلق وهو المعرض للذات دون الصفات  
**قوله** وأما تعين وقت الاجل فليس من صفات البيع فيه أن اشتراط  
 معطومية فذر البيع أيضا يكون زيادة على النص بالنظر إلى هذا  
 الإطلاق مع أن الجواب اللة لا يرفع كونهما وادخلين في البيع  
 فتدبر **قوله** أي بالنسبة إلى هذا الأمر وهو تعين وقت الاجل  
 أن تجزأ افتعال من التجزأ **قوله** إذا لزم عدم الاختلاف في  
 المالية وأما احتمالا للزعم بأن يطلب البايع الأحادي مثلا لأنه  
 أيون للضيق أو الطلب الثلاثة الثلاثة لمصلحة رأيا وسلم الشري  
 خلاف ما طلبه فلا يعين في الصحة وعدم التفرع من جهة المالية  
**قوله** ما ليس منوعا من الترتيب والفضة كان المراد به التقيد  
 ما لم يقارن صنعة الضيافة ولم يكن بيعة المخصوصة معقودة  
 كل لفلادة والمنطقة الترتيب والفضة فأنشج يكون متعينا  
 والغلويس النافعة يقال نفق البيع أي راح لأنه يقع عليه ما في  
 الطعام يطلق على المنطقة ودقيقا **قوله** والحقيق كسر الحاء في  
 اليم وتشد يد **قوله** جزاء فابضم والراء المعجمة **قوله** فالبيع في القدر  
 المسمى الأصل عند الجعفة ربح أن كلمة كل مئة أصيف إلى ما لا يعلم  
 مستناه يتناول أدنا ما هو الواحد كما لو قال لفلان على كل درهم درهمين



درهم واحد وعندهما يكون كذا فيما لا يكون متناه معلوما بالاشارة اليه  
 واعتبر على اصل الابنية الثلاثة باشتاد اذا قال كل امرأة استزوجها والى  
 كل بعد تشديد فينبغي ان لا يجوز هذا ذكر الاصل واجيب عنه بان نحن  
 يدعى ذلك فيما لا يري فيه النزاع وريق هذا بان في عدم جريان النزاع  
 في صورة النقص كلام فاجيب ثانيا بان النكره في صورة البعض  
 منصف بصفة عامة وهو الزوج والشراء فيكون المعنى معلوما باعتبار  
 الصفة بخلاف ما نحن فيه فظهر الفرق انتهى وان تعلم ان هذا الجواب  
 ايضا لا ينبغي غلبا فان البائع اذا قال كل صاع ابيعه فهو بدرهم  
 فالظاهر ان المسئلة بحالها فالجواب الحق ان يقال ان صورة النقص  
 وهو التبيع الاشراء لا التناول اداة السورة فيما لا ينتمى والحال  
 في المسئلة ليس كذلك فافتقار قوله كالثلثة هي يضم التاء وتشديد اللام  
 بالفارسي كروه **قوله** يعني بعد ما سمى الجليتين ولم يفضلها فانما باع  
 كان الظاهر ان ترك الغاء في قوله فان باع البقرة فان كلمة  
 بعد الواقعة في التفسير عبارة عن معنى الغاء فيلزم اجتماع الافتقار  
 والفتق في **قوله** لا يتفاوت الحكم جملة مستأنفة  
 وليس مطوف على قوله مع البيع لان جزاء وشرط اخذ فيه قيد  
 عدم التفصيل وهو قوله فان باعنا **قوله** بل هو ان الوصف **قوله**  
 كما سبأه بعد سطور سبعة **قوله** صار معانا فيه صار راجع الى الجملة  
 بناويل المجموع فيصير كانه باع ثوبا من احد وجهين يمكن في النسخ

له ولا صحة موقوف عليه **قوله** وشرط ابقائها على الشئ بعد لانه شرط  
 لا يفضى العقد وقبل ولانه في منه اعادة او جارة في بيع كذا في الهبة  
 في امر انضى بانه قدس في فيما وصفته بطلان اجارة الفخيل في الزينة  
 وان يقول ان ارادت بالصفقة في قولك ليست بصفقة الصحيحة  
 فمسلم ولكنها ليست بمزادة وان ادوت بها الاثم فلا ثم انما ليست  
 بصفقة فان فساد العقد لا ينافي صير الثبات ظهورا في فساد العقد  
 المسرل بل ينفعه لانه صدر اثبات الفاد **قوله** فيما غيا ان يشترط  
 النون بعد الياء والمشددة **قوله** وهو العلم حقه في الفسخ ذلك الطرف  
 متعلق بقوله حقه وهو مبتدأ وفي فسخ **قوله** لانه لو علم عند القبض  
 انما سؤفه يكمل في عامة النسخ لكن الصحيح ان يقال انما زبوف لان  
 المذكور بعد قوله ثم علم وقبله الزبوف دون السؤفه اللهم الا ان  
 يحل على المبالغة **باب خيار الشرط** والبقين كلاهما  
 من قبيل اضافة الحكم الى السبب الى الخيار الذي سبب الشرط وبطلان  
 التعيين **قوله** لا حلال الخيل الخلابه بكسر الخاء المعجمة والياء  
 الموحدة الحديقة باللسان **قوله** على الخيار في البيع والشراء لان  
 بياضه في قوله عليه السلام اذا بايعت للمشاركة بين الطرفين  
 ضي مثلا على الخيار في الشراء كولا لهما على الخيار في البيع **قوله** علم  
 جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الحق فكنا في  
 النسخ المتداولة ولكن الظاهر ان يقال دون الحق بان يكون بخلاف



القياس متعلقا يثبت ثم ان الحمل ما سبق اليه الافهام والحق  
 ما لا سبق اليه الافهام بل الظاهر بعد تأمل ما **قوله** جواز الحاق علم ثبت  
 على خلاف القياس لغيره كما قيل ان يقول فيه مخالفة لما سبق من  
 فيكون ملحقة بل للواقع ايضا فان ما ثبت على خلاف القياس  
 اصل الحق به غيره وهو وليس هو ملحقا ما لا غير الا ان يقول المراد بالحق  
 التعبدية جواز تعبدية حكم ثبت على خلاف القياس الى غيره **قوله** وكل  
 منها يحمل هنا اما دلالة النص فلان الحمل مع قبل الثمن اذا كان  
 مشروعا دفعا للتأخير فعدم قبض الثمن او لا واما القياس  
 الحقي فتقدم علم من تعبدية المشايخ فتدبر **قوله** على الرسوم الشراء ان على  
 الشراء **قوله** ان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن  
 سمي حتى اذا قال ذئب بهذا الثوب فان رغبة الشريفة فذهب  
 به فهلك لا يقضى ولو قال ان رغبة الشريفة عشرة فذهب  
 فذلك ضمن قيمة **قوله** فان الهلاك لا يجلو عن مقدمته عيب لو قال  
 الهلاك وراه العيب يمنع الرد فللهلاك اولي لان شاملا عامه ملك  
 بغية **قوله** انما شاع نظر المشتري على ما ورد به حديث صان بن  
 منقذ **قوله** لم انصرم ولد للمشتري بل بغيره ولم بعد تمام الخيار من  
 حين دخول في ملكه **قوله** لانه لو ولد في يد المشتري لا يقال  
 قد ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالطوق الحاصل الحمل فلا  
 فلا يكون متعينا للعلية فتدبر **قوله** لان الولادة عيب لا يقال

الولادة سبب للتعيب والملك مع الغيب والولادة سابقة عليه كونه  
 سببه فتقدم علم مع اعني الملك فلا يكون الولادة واقعة في ملكه فلا  
 بصيرته ولوله لا نأقول يستند الملك الى عين العقد فيكون الولادة  
 في ملكه **قوله** وقال ابو يوسف ربح والشاخي قبل الخلاف اذا كان  
 الفسخ بالقبول واما اذا الفسخ بالقبول واما اذا كان بالفعل  
 كالاختناق والبيع ولو طئ وغير ذلك فيجوز بلا علم الا في المقتضى ولا  
 يورث عن انصرام لا يجلو عنه بقا غير يورث بغيره في المقتضى وفتحة في  
 المفارح **قوله** الى اخبار من يشتق به الى اختيار من يحتاج الى المشورة  
 مع ان كان شراء لنفسه او مطلقا **قوله** او من يشتريه ان كان شراؤه  
 لغرض قائمة بتأدي بغير النزاع ووجود الحاجة **قوله** كالوكالة فيه  
 انه قياس مع الفارق فان خيار المشتريين لاجل نفسها لا الثالث  
 بخلاف وكالة الوكيلين فانها لاجل الوكيل لا لنفسه **قوله** كالمخبرة  
 اي كالتجربة في تطبيق نفسه **باب خيار الرؤية** **قوله**  
 متعينة من التعيب والاستقاء وهو ما يقال له بالغارسي نقاب  
 بغيره **قوله** وانفق انه موجود كان احرازه ان يكون بيعا للمعروف  
**قوله** عدد رعا المظاهر ان الزرع ان جميع ذراع لكن الجوهرى قال نأفلا  
 عن سببوه الزرع مؤنثة وجميعا ادفع لا غير فاقول فيه بحث واقول  
 في هذا البحث فان مراد الفقهاء ان الخيار موقت بوقت والرؤية  
 فلا يثبت قبله فان اذ في الحديث المجدد الوقت وقوله فلا خيار جواز



من اشترى وهو ظاهر **قوله** لو لم يرضه العتد الرضا له ولا يخفى ان هذا الوجه  
راجع الى توفيت الشرايح الخبار بوقت الرؤية وهو راجع الى ما ذكرناه  
انما التقي برؤية واحد من صاحب فان لم يتفاوت والمجموع جوب فان  
كان **قوله** وعلامة ان يعرض بالعودج بالضمتين وفتح الدال للجمعة  
ثوبه بموته **قوله** وكفلا الكفل بالفتحين ما يقال له بالفارسي بس  
سعود **قوله** كوخ شاة الغنية هي كس القاف وسكون النون من  
الاقتناء وهو الاختيار في الخبار للنسب الى الخبار **قوله** اما اذا كان  
في باطنه يمكن في علامة النسخ المكتبة ان يكون اما مصدره بالواو  
على ان يكون الواو من المين اذا لم يكن كذلك لا يكون ارتباط عبارة  
المشتق **قوله** موضع علم معلما لما قبله ظاهر اما بالواو يكون العبارة هكذا  
والظاهر ثوب فطون غير معلمة وموضع علم معلما **قوله** فانما لا يكون  
رؤية الرتين حقيقة الظاهر انه بعد العلم بطوعه فان لمجرد الكون  
لا يخفى المراد ما بعد الشرايح **قوله** وما رابثة جملة حالية عن فاعل  
اشترى وما نافية **قوله** ولما غيره لو وقع اي لوجود **قوله** وفيه  
وضع المسئلة اي في الحال ان وضع المسئلة في القبض والله اعلم  
باسباب **قوله** العيب **قوله** كالا باق ولو اذا مادون الترسوء كان  
من المولى او من رجل كان عنده من اجارة او عارية او ديرة اذا خرج  
من البلد بخلاف اباقة من الغاصب الى العمل او الى غيره او لم يعرف  
منه المولى او عرف لكنه لم يعز الرجوع **قوله** والسرقة سواء من العمل

او غيره الا اذا سرق من المولى شيئا فلا كل فانه يكون غيبا **قوله** فان  
عادده المعاودة الرجوع الى الامر الاول يقال عادده والحق **قوله**  
فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر الخ بهما مسئلة  
عجيبه مذكورة في الكفاية وهي من اشترى عبدا صغيرا فوجده لبول  
في الفراش بعينه عيب او كان له يرجع بنقصان العيب  
فلو رجع بنقصان العيب ثم كره العبد فزال فللبائع ان يسترد  
ما اعطى من النقصان لروا العيب بالبلوغ **قوله** لا خلا في سببها  
لان سببها في التصغير حب اللعب المشائنة وقتل الهالة في الكبرية  
في الباطن وواة في البطن **قوله** راحة الابط وهو يكره النمرة وكوه  
الباء المراد ما يقال له بالفارسي بغل **قوله** دون اللام الغلام فانما  
ليست بعيب وذكر في الخلاصة ان البحر في الغلام الابرد عيب  
من اراد الشراء واحد البائع على ما سيجي امثله **قوله** اوله ان يقول اذا  
اغذاه هذا الالف وضمها الخ **قوله** خلت السون التت الخلط **قوله** الا  
ان الشبهة بمنعها عن الرد الفسخ لحصول الرتوا وفيه ان رتبة الرتوا  
بالفرد والجسر وفيما منعوا ان بهما فاقائل **قوله** فانه قاطع بملك  
البائع الى غيره لامة من الانشاء فاعمل اطلاق **قوله** لانه لم ينفق  
ذلك الملك اي المشتري البيع لوصف السلامة فخرج على البائع ما نفق  
من وصف السلامة **قوله** وان عجز المكاتب الخ ولو اشترى المكاتب  
اياها وابنه ثم اطلق على عيب لا يتردد ولا يرجع بالنقصان لو عجز



المطالب برده مولاه ولا يتولاه العبد لانه هو الذي اشتراه فكان متوقفة  
اليه **قوله** وليس الشوب فنجوده اعترض عليه بانه قد سبق اي في صورة  
القطع يرجع والفرق بين القطع والتسريح في ليس بظاهر انتهى  
ويمكن الفرق بينا بان الحرف فصل مضمون بخلاف القطع فانه امر معتاد  
واما بشر للقطع فافترق **قوله** واما بشرى للقطع في الغنم  
بعده اي وما في حكم **قوله** بالنظر الى الدواب لو قال واو بالنظر الى جهة اول  
غير المال لانه ان اتم **قوله** الا اي وان لم يتفقه به اصلا فكل الثمن وان  
كان الغنم كثيرا لا يبيع في الكل يرجع لكل الثمن عند ايه حنفية ومجمع  
المال وغيره كالمجمع بين الحرف العبد وعندهما يبيع العقد فيما كان صحيحا  
لان هذا المعنى المفصل فان الثمن في نحو الحرف ينقسم على الاضراء لا على  
القسم **قوله** متعلق بقوله او بعد ما تعلقا به قوله يعيب المراد من  
هو هذا التوجيه وقع لزوم تعلق الحرفين بمعنى واحد بمقتضى هو  
واحد ولم يوجد في كلامهم ذكر حتى قالوا ان من قولهم الملت من  
سناكر من الغنم لا يتراءى في الاول والتعريف في الثاني فعلى هذا  
يمكن ان يحمل الباري بعيب السبيته وفي بقاء على الملازمة ايضا  
فتدبر **قوله** رد على بايعه قيل بينه المسئلة فيما ادعى المشتري الثاني  
على المشتري الاول ان العيب كان في يد البايح الاول في المشتري  
الاول ان الخلف البايح واما اذا ادعى ان العيب كان في المشتري  
الاول ليس ان الخلف بايعه قال فيه نظر لان اذا ادعى ان العيب

في البايح الاول واقام عليه البيته وقضى على المشتري الاول فلهذا التقى  
على البايح الاول وبيته البيته لم يبق على البايح الاول ولا على ثانيه  
وان ما يدعى على الغائب ليس سبيبا ما يدعى على الحاضر وحيث عليه  
بان مراد صاحب القبل المذكور ما نقل عن صاحب الحاقب من ان موضع  
الخلاف دعوى وجود العيب عند البايح الاول اذ لو اقام بيته على انه  
كان عند المشتري الاول ان الخلف بايضا تقا فانه ما جعل مكذبا في اقراره  
بكونه سليمة عند البايح انتهى وفيه ان خلاصة اعتراض صدر الشريعة  
الكان تعلق الدعوى بان العيب كان في يد البايح فانه على تقدير اقامته  
البيته لا يفيد شيئا من الثبوت واما الاقرار بكونه سليمة عند البايح  
بفحمله بتكذيب الشرح اياه كما بفحمله اقرار المشتري بكونه سليمة في بيته  
مع ان هذا الاقرار والغرض من دفع الخصم عند الحاجة لا يعتد به كما لا يعتد  
باعتذار ربه عند عدم دعوى السوء عليه فتأمل **قوله** لا يبطل حقه  
لان الشارع كذبه بالحكم من يدعي الاستحقاق **قوله** فيمنع القضاء  
يدفع الثمن **قوله** قد تكلفوا في توجيهه فانه يؤهم خير المشتري على التسليم  
عند اقامته بيته العيب مع انه غير صحيح **قوله** تقديره يحل المشتري على  
دفع الثمن بهذا على تقدير عيب او يقيم دفعه يكون معطوفا على الجواب  
وهو قوله يحل والمعنى ان المشتري عند ادعى عيبا لا يرجع على دفع الثمن  
الى خلف البايح او المشتري يقيم بيته في هذه الصورة فيرد في هذا  
التوجيه اختاره صدر الشريعة ولكنه يحتاج الى تقرير فون فيرد فيه



موجب آخره على تقدير النفي حاصل عند اقامة المشتري بينة بغير عزم  
 الجبر في النفي الواجب بالبيع وهو فان وجوب الثمن اذا انتفى انتفى الجبر  
 الجبر بالنسبة اليه وفيه توجيه آخر وهو ان عدم الجبر كفاية عن التوقف  
 والانتظار فيكون المعنى ينتظر في الحكم حتى يخلف البايع او يعجز المشتري  
 النية وهو توجيه بعيد لكن ردة بفتح بانه الاشكال بالنظر الى مفهوم  
 الغاية والحقا وليس يلزم انتفى وفيه ان مراده بقوله يلزم ان كان  
 عدم لزوم مفهوم الغاية وليس يلزم انتفى وفيه ان عند الفتاء عدم الاحتياج  
 الى دفع الاشكال المبني عليه فان نعم ركاه بالنظر الى السياق والبقاء  
 واما السياق فابراه التوجيهات المنقولة غير فائتها تكون زيادة بالنظر  
 الى هذا المعنى والمعنى واما السياق فاختاره في آخره كلام اورده شرح  
 يكون ايضا غير محتاج اليه مع يكون مخالفا لما اورده في بيع المسئلة من  
 ان يفرم الغاية مستقلا عليه وان كان مراده عدم لزوم مفهوم الغاية  
 للانتظار لكنه عنده فركا كما استدل لان المعنى الكفائي سابق على الغاية وليس  
 بدخل في غير فائتها يتوهم ذلك قوله لان القول وان كان الحق ولو قال  
 لان انكار البايع انما بعش كفى الا ان يكون القول قول البايع لما كان  
 موهبا لكن انكاره معبراً على كل حال قال كذلك قوله الى ما مضى بنفسه  
 وهو سلامة البيع قوله ولا بالتد لغير باع وسلم وما به هذا العيب قبل  
 الا ان يقال وما به هذا العيب فليطروا جوف عليه بان هذا الاحتمال ثابت  
 في قوله هذا ايضا فانه يمكن ان قد ابق عند وجود التسليم الى البيع واجب

بان كانه قط ينافي هذا المعنى لانه موضوع لعموم السلب وذكر المعنى هو  
 سلب العموم ورد هذا المعنى الجواب بانه يجعل ان يكون غير السلب  
 في الخاص بالنظر الى مجموع العيدين فلا منافاة انتهى وفيه ان وضع قط  
 للاستقراض لمر زمان ماض ذكر قبله فان وجد شي من الفعل المنع في  
 جزء من ذلك الزمان لا يكون فطابقا لوضع قط فيلزم منه ان لا يبيع  
 ان يقال ما ابق قط في زمان البيع وتسليم لادب في زمان التسليم  
 قوله عند قيام في احدى الحالتين الى ايسر هذا العيب في مجموع الحالتين  
 حالة البيع وحالة التسليم بل في حالة واحدة وهي حالة التسليم بان ابق  
 بعد البيع قبل التسليم قوله لا بعد قيام العيب اي عند المشتري فلا يمكن  
 اثبات هذا بالخلف لانه وعد والمانع ان يمنع لزوم الدور فان النقطة  
 للرد بالعيب القديم موقوف على خلف البايع بانه ما يعلم الا باق عند  
 المشتري وحلقه هذا الطريق لا يتوقف على الحصة من تلك الحصة  
 بل على الحصة لوجود العيب عند المشتري ثم انه حال صدر الشريعة بهما  
 والفرق بين الخلف واقامة البينة ان وجود الخلف ضرر فادلم يمكن  
 خصما فلا وجه للازام الضرر عليه ان لا يجاب الخلف عليه وبهذا  
 التفسير يعلم فساد ما قبل من انه اذا كان وجوب الخلف نفس الضرر كيف  
 قوله لا لزام الضرر الا يحتمل على ان الاضافة للبيان لانه بعيد لا يفتق  
 او يقال وجوب الخلف لزومه ومعنى الزام الضرر افادة الضرر قوله  
 وفائده دعوى البايع جرت نفع تخصيص الثمن الى جرة البايع نفع تخصيص



الثمن بالعيب حين حين قال المشتري بعينه وصده فانج يكون  
 ما قبضه البائع من الثمن الاخر في ذمته المشتري ان يثبت **قول** الا اذا  
 قضى بالرد على البائع لو ترك يده الاشياء واكتفى بما نقل من الخلصة  
 من مراوأة المعيب بعينه مراوأة العيب رضا العيب الذي يدان به  
**قول** وشراء العلف في الخلصة لو حمل على حلف دابة اخرى عليه  
 فهو رضا وسواء ركب او لم يركب **قول** ولم يعلم اي قول القائل هو  
 في الجامع الصغير على ما نقل في حواشي الهداية **قول** او ديتي او ولد  
 بمعنى حان وقت الولادة وبحيته بمعنى استولد على تقدير شوته  
 غير مشهور **قول** فاذا ثبت عليه اي على الخصم المنسوب من قتل  
 الامام **قول** من اربعة الاخماس اي من حصته الغزاة وان كان من  
 من الخراسان من حصته بيت المال **باب بيع الفاسد**  
 والفاسد ما بيع املا لا وضعا اعترض عليه بان ما ذكره فوق  
 بين حكمه ما كان يوقع من الكذب فلا وجه لبيان الفرق بين حقيقتهما  
 بذلك يتبينهما والا بالفرق بين الحقيقة ما بعوارضها مما لا ينكره  
 احد فلا يرد هذا على الشايع ومن سلك مسلك **قول** فاعتقه بعق  
 ويجوز على المشتري قيمته مثل الموقودة ومن الخ ما نت بهرب  
 الخسبة مثلا **قول** ومنه حق النعل قال في القحاح يقال نعل اي  
 علك في علة والمراد به هنا علو صاحب العلو فانه اذا سقط علوه لا يجوز  
 بيع حقه لانه ليس بملك ولا هو حق تعلق بالعين بل هو متعلق

بالهوا ويجوز ما يتعلق به **قول** على ما سيكون من الثمن الواقع في  
 الرحم قبل ان يكون علقه او مصغه ما يصدق عليه اسم الحمل **قول**  
 وهو جيل الحبل بالفتحين جناس فيهما بمعنى بنافى التناج وانت  
 الثابتة فيها **قول** ويجوز فيها البذل والمنع اي بذل الثمن لا يحصل  
 ومنعه بلا بذل الثمن **قول** وهذا الظاهر من قولهم في نفسيه المال  
 ما يجي فيه التناخي والابتدال **قول** والتقدم كلام مستأنف و  
 ردة للفق بين القدم والمالية ولبيان عدم استند الاول الثاني  
 الا ان المتعارف من التقدم كون الشيء اقيمته على ما ينشئ عنه  
 الاستتقاق وهذا المعنى لا يحصل بمجرد الاستتقاق فتدبر **قول** مع كونه  
 مخالفا لما مضى في النهاية في المسئلة بيع الملب مع المالية بالملك  
 والنوم بالوفرة ولجنة مال لا يتقدم **قول** بخلاف الشافعي فانه طلال  
 عنده واقول حج فيه قوله تعالى قل لا احد فيها اوصى الى محمدا لقوله  
 او فسقا اهل لغير الله دليله في قوله تعالى ولا تاكلوا مما ذكر  
 اسم الله **قول** والاصل ليس بملك للملك وهو المبيع وهو الثمن  
 وان قولنا يعين اي المتنازع غير الثمن فان كان يفهم واجارته لهم بالراء  
 المملوكة اي بيع الاب والوصي والقاضي مال اليتيم وانما كونه بالرأي  
 المبيعة فيعبد لا يخفى بعده فقد نفى الزكوة ان الركن الايجاب  
 والقبول وكعن الطرفين مالا شرط في محله على ما اشار اليه صدر  
 الطائفة في اول كتاب البيع نعم يتوهم من ظاهر تعريف البيع



بمبادلة المال ذكر وليس كذلك نظر الى سائر العقود **قول** وحكم  
اي حكم البيع الباطل ان المبيع به لا يملك فيه نوع تكرار بالنسبة  
الى ما سبق من قوله ولا يقيد الملك بوجه فيكون ذكر الشئ شرطاً  
**قول** مقول اذ يجب بهذا فان رحيث انه اشتريته بحمل الافعال  
المكتمل والخطاب **قول** ووجبت قيمة الوض لا الميز بالرفع معطوف  
على القيمة **قول** ونسب سكرم يصدر قبل الشكر للمسلم بطيخ  
بمال وكذا الطير في الهواء لانها ليس بمال بل البيع فيها باطل كما في  
النار يورى ويمكن دفعه بان المال ما من شانه ان يبيل القطع ويجلا  
فيه لبيل المنع فيما في قدره انهما مال لكنهما ليس بملوكين وعلم  
الملك لا تقتضي بطلان البيع **قول** وبعده غير معتد والتسليم ان  
غير معتد والتسليم **قول** فلم يمتح اذ يلزم مخالفة الفزع للاصل  
**قول** لاحتمال كونه انتفاعاً اعترض عليه بانه على هذا ينبغي ان  
لا يجوز بيع الشئ للنفوس الموصوف لا بحتم ان لا يوجد شئ او  
وصفة المذكور مع انهم صرحوا بجوازه افتقروا والفقهاء بها  
فان المبيع في هذه الصورة للبائع بل للمشتري ايضاً فان  
مدلول الخير الصدق والكذب احتمال عقلي بخلاف الدين فانه  
غير معلوم للبائع والمشتري معاً **قول** فالبيع لا يجوز جواب  
اذاب **قول** فيتمكن من الرجوع بتحقيق المناقضة لو انقضى بقوله  
فيتمكن من الرجوع لان كافياً في بيان فساد البيع لان يتمكن

الرجوع شراً لا يتحقق المناقضة بل تقطع **قول** وحرية القابض  
بالقاف فساد والنون والقاد المهملة ما يقال به بالفارسي بحكم  
**قول** والمراتب من الرين وهو الرفع **قول** وضابطه الخاء الجوه  
وسكون الراء والقاد المهملة تغير على التحليل وحرية بيعه الم  
فعل بهذا قوله والملازمة وما قبلها من قوله والمراتب معطوفاً  
على قوله وبيع عرض ويجمل ان يكونه معطوفة على المضاف اليه باعتبار  
الاضافة البيانية او سداً اليه البائع اي زناً **قول** فان  
بيعه لا يجوز عند له صيغة رحم الله كما في بيع النخل مع الكواكب  
انتهى وفيه ان علاقة النخل بالكواكب ليس بعلاقة الغرر  
بالدودة بعد ظهوره في الشجرة لانه من علاقة معتد بها قال  
**قول** المحج بفتح الجيم وسكون الخاء المهملة ولا حار والمهرض  
الميم وسكون الهاء ولا الفرس **قول** بها ضمة اي ضد الرق ونخل  
لقوة الحى ولا حبة الحى ولا حبة في اللبن فلذلك قال ابو حنيفة  
رحم الله ان مات شاة فخرج عرضاً فهو ظاهر محل المذ وشبه  
ولا يتنجس است الرعاء لا تعلق لا بحل الموت وقال ابو يوسف  
ومحمد بن يوسف في نف ظاهر لا بحل الموت الا انه يتنجس است الرعاء فلا  
يحل الطير وشبه كذا في الهدايا **قول** للوز بفتح الخاء الجوه وسكون  
الراء المهملة بالفارسي دو حين **قول** كفو وكل صانع اسكاف كذا  
في المذهب **قول** وجلد الميتة قبل الزرع لما كان حال الاطباء المذو



وكان الخبز قد علم مما سبق ان اذا كان بالثمن يبطل واذا كان بالعوض يفسد  
لم يفصل بينهما اعتمادا على ما سبق **قوله** وان كان الشاة فتوزع حقيقة  
اختلاف في السن يمكن في الفسخ المتداوله ولكن الصواب ان يقال فتوزع  
الحقيقة اختلاف السن بالثمن المتداوله حتى لا يلزم الركاز في ارتباط  
الجزء بالشرط فان المعنى يكون هكذا وان كان الاختلاف في مقدار  
السن فتوزع في الحقيقة الاختلاف في السن ولا يخفى ركازا وان كان  
على اللقي ولا يخفى ان هذا يكون علة للصورة الاولى فتدبر **قوله**  
ثم ان التل بالثمنين وفي بعض النسخ بالباء الموحدة قبل الباء الساكنة  
والاول اوفق على ما يشهد به السياق **قوله** وهو اول يوم من الربيع  
اي عند ميل النجوم والمصادف بفتح الحاء وكسرها في الجراد ايضا اشارة  
في الصحاح **قوله** متحل في الكفالة لان مبنى الكفالة على التسامح  
لكونه عقد تبرع **قوله** والجمالة في الديون متحل كما اذا اشترى  
عبدين بالقب ولم يسل الثمن فانت احدهما قبل القبض فان ثمن  
الحي يبيع بغيره ولا يفسد العقد بهذا المعنى **قوله** وقد وجب بالشرط  
بالبيع بالشرط فيه لما في البيع فكان ان الشرط زبادة مستحقة حاله  
عن العوض **قوله** وهو يوم بفتح الصاد المهملة وسكون الراء والجلد هو  
فارسي معرب كذا في الصحاح **قوله** وهو سبيل سبيل بفتح السين ويكون  
الياء الذي تقديره الجلد **قوله** وقد قالوا هذه الوكالة مكرهية اي التوكيل  
من جانب المسلم مكره اشكر كراهية **قوله** لتناف بينهما اي بين التمر في النسيئة

**قوله** ولهذا لا يفيد ان لا يفيد البيع الفاسد الملك قبل القبض **قوله** حاد  
تقدير الفاد بك الحال المهملة اي حاد عن تقدير الفاد **قوله** ولا واجب  
الرفع الي الف والرفع الاستدلال بعد التقابض مدفع قبل التقابض  
بالامتناع عن المطالبة **قوله** والمبيته ليست بحال الخ جوب عن قوله  
الشافي وصار كما اذا باع بالمبيته او باع الخ بالدراهم على ما مر آثار  
**قوله** ويعتبر قيمته يوم القبض لانه دخل في ضمان بالقبض فلا يعتبر <sup>كالعوض</sup>  
وقال محمد قيمته يوم الف لانه بالاستدلال تقدير عليه قيمته ولعله غلبه  
بان قول محمد بطلان بعض غير المثل فان الواجب ثم قيمته المعصوب  
يوم العصب فاقامع ان قيمته ثم يتوزع بطلان ايضا فلا بد من الفرق  
من طرف انتهى ويمكن الفرق بان يد المشتري بهما يد قايمة لان قبضه بطلان  
الملك بخلاف يد الغاصب لم يفل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ  
ولما قول صاحب الرضوخ وصاحب النجديد على ما سيجي وقول صاحب  
الرهانية والكل واحد من القاعدتين فسفه باللام فلام بيان مرتبة الجواز  
كاف في القام الفرق بين البيع الصحيح والفاسد فكانهم قالوا يجوز  
الفسخ في البيع الفاسد كما لا يجوز في الصحيح **قوله** لم يقل ان كان الفاسد  
في صلب العقد الى آخره اي لم يورد يرد من القيدين كما اورده صاحب  
الوقاية كل واحدة منهما وانما قلنا كذلك لئلا يتوهم كون لمن له  
الشرط معطوفا على قوله في صلب العقد كما يوهم عبارة الشارح بذكرها  
مستوابا **قوله** والكتابة والترتين كالمبيع اي هما ينظر البيع اذا اشترى







هذا المعنى محتاج التفرقة بين صغير وذو رحم محرم منه قبل حبيته  
 مع صحة ادعاء ان ابتداء لا يثبت نسبة من لا تراثا بحيل التسبيل  
 الغير لان قول الواو مقبول في الرقيات خصوصاً فيما يرب على الاختصاص  
 كذا نقل عن الكافي اقول يثبت نسبة من لا تراثا بحيل التسبيل  
 لصبي منها يواين من غيرنا وقالت ابنه غيره فلو ابنه ما يثبت  
 نسبة من زوج المحرم بمجرد اقراره عليها قوله ومروى اردد دوراى  
 رد الثمن واقل البيع فهذا الحديث يعلم المراد من الوالد والولد  
 في قوله عليه السلام من فرق بين والده وولده الحديث اتم فلكل  
 في احصاء النسب على موودة بالام ولا يحتاج في دفعه الى التمسك  
 بدلالة النص قوله ولو كان التفرقة الظاهر ان معطوف على قوله حتى  
 اذا كان فلكان الانسب ان يقول فيما سبق ولا بد من ايقاعهما في  
 ملكه وان كان بلا موجب حتى يكون ارتباط اخر الكلام باقوله احسن  
 قوله لا الاضرار به اي النظر في دفع النظر عن الغير لا في الضرر بالغير قوله  
 لا الاضرار به بمعنى الاضرار به نفسه قوله هذا مقتضى الفساد الى الحد  
 عن تقديره **باب الاقالة** قوله خور مقال المشتري اي على فور قول  
 المشتري اقلن قطعه البايح تمبها قوله من موجبات العقد بفتح  
 الجيم اي احكام العقد قوله لما اذا اشترى بالدين الموكل اي بالدين  
 الثابت للمشتري على البايح قوله ولا يربو في الفسخ لان الشرط  
 القابل للربو لا في نفسه نفعاً لاحد المتعاقدين وهو يجوز بعقد

للمعاوضة حال عن العوض والاقالة ليس فيها معنى البيع حقيقة بل فيها  
 شبهة البيع ينسخ به من البيع فاذا النسخ البيع لا يمكن البيع حتى  
 يقدر على تحمله وظاهر هذا ان اتمام البيع اذا قيل البايح ورضى قوله  
 اعلم ان الموضوع للقول بخلاف لفظة الاقالة فانه لم اعتبر واقية معناه  
 الشئ فلا يرد ان المعنى الموضوع له في الاقالة ايضا الازالة فلا تغاير  
 المتاسخ والمباركة في هذه الجزئية وانما حصول بانه نور ودرش  
 بذلك قوله لان المويوب له في حق الوايب اي بالنظر الى العناية  
 كالمشتري من المشتري منه ضميره راجع الى المشتري الاول فان كان  
 كان المويوب له مشترياً بذلك المتاع في اقال معه لا يكون للوايب  
 حق الرجوع كونه اجنبياً منه قوله باشتراؤه منه قبل نقد ثمنه لى  
 اي اشترى البايح من المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول  
 جاز بمجولة بيع بينهما وهو البيع الموجودة في ضمن الاقالة لانه بيع  
 جديد في حق الثالث وهو النقص قوله يعني يكون عروضا للتجارة مالا آخر  
 باعتبار كونه قوله من النصاب حتى تحفظ زكوة لان يهلك بعض  
 النصاب بعد الحول سقط حصته على ما مر قوله ولو تقابضا جاز  
 الاقالة بعد هلاك احدهما القابضة بيع العين بالعين فكل منهما  
 بيع من وجه وثن من وجه والتاعلم **باب المراجعة والتولية**  
 والوضعية قوله لم يقل بيع المشتري بفتح الراء وان لم يكن  
 فيه شئ لانه وان كان في الحقيقة مبادلة مال بمال الا انه ليس وجه



الاكتساب على ما تر في تعريف قوله وقال بجعل ما قام عليه ولم يقل  
بجعل منه الاول لان في قوله ان يضم اجر القصار ويشمل صورة الغنى على  
ما تر آنفا قوله بزيادة على ما قام عليه من المشتري قوله او الوضو  
الظلام في كون العوض فيها قوله بسبب من الاسعار مثلا اذا اشترى  
زيد من عمرو ثوبا بعينه فاراد بكثر ان يشتري ذلك الثوب من زيد بجهة  
لا يمكن ذلك لانه لا يقدر ان يعطى عين الغنم لانه ملك الغير ولا مثله ليس  
بمغنى فتعيب القيمة وهي بحسب ما ان يملك بغير سبب من الاسباب  
ذلك الغنم من قبل عمرو فيعطى فابعد مع زيادة شيء قوله واما اذا اشترى  
بزوج معلوم على قوله فاشترى بجهة زوج معلوم يعني اذا لم يشتري  
زوج معين بل يشتري بجهة زوج ده بارده من ذلك الثوب فانه غير جائز على  
هذا التقدير ايضا للجملة لانه اي بعض القيمة قوله وبالكسر ما يضيغ  
وكذا الحال في بعض البواقي قوله وبالجمله كل ما يرد في البيع فعلى  
هذا يكون عطفه على القصار من قبيل علقنا بتنا وعلما بانه الى وعن  
الصبيح شيئا بالاجر او ينقد الثمن لا يعمل البايع للفتح يكون  
من قبيل اصلاح النافع للترغيب والترويج ثم انه قيل على هذا التفسير  
ان لا يضم اجر السائر لانه لا يزيد شيئا في البيع لاني عينه ولا في  
قيمة الا ان يقال للتسار عطف في الاصل بالاقول فيكون هو في معنى  
الزيادة في القيمة قوله ونفقة نفق البايع قوله وان كان  
الزوج اكثر مما ظنه كلمة هي وصليته والغاؤه بعده جوب شرط مخذوف

اي اذا بقى ذلك العقد راجحة فلا يتغير في قوله وسقط خياره اي خيار المشتري  
الذي سقط سحبا به البايع قوله بالعقد الثاني يتعلق بالحصول يعني  
ان الزوج الاول كان على شرف الزوال باحتمال رد المشتري عليه بالعيب  
فهذا الزوج لما تكرر بالبيع الثاني فلما حصل به فلا بد من اعتبار فيه قوله  
لم يبيح اي لم يبيح البيع فضلا عن ان يكون راجحة السيد على ما تراه العبد  
فجائزه لما علم من شراؤه العبد المديون قوله متعلق ببيع يكلف في النسخ التثنية  
ولكن الظاهر ان يقول بزوج على صيغة المضارع قوله لان العبد ملكه  
بالرفع وخبر ان العبد ملك السيد قوله في الفصل الاول اي في صورة شري  
السيد قوله في الفصل الثاني اي في صورة العكس قوله لانه هذا البيع ايج  
خبره قوله ففيه شبهة عدمه فان لم يوجد شرط دخول الغاؤه في الخبر قوله  
كما هو كذلك اي الزوج مقدم فيما نحن فيه لان الزوج لا يتحقق الا عند البيع  
الاجنبى للرب المال قوله الا اذا كان مقصودا بلا تلاف اي الا ان  
يكون المقصود من العقد تلافيه قوله المراد لهم بجهة راجحة بلا بيان  
يكلف في عامة النسخ لكن الظاهر ان يكون كلمة بلا بيان تكرارا على ما  
يحق على المتأمل الا ان يقال احدهما مطوية في الكلام فان قوله المراد  
بقولهم بجهة راجحة بمنزلة ان يقال الى قولهم بلا بيان فتدبر قوله  
لان العذرة هي بفتح العين المهملة وسكون الراء المعجمة وهي بالفتح  
دوسمك قوله حتى يراوه في المبيع اي يجعل المبيع في حكم الزيادة بالنظر  
الى بجهة بفتح زايته قوله يعني ان كان ولادة اي ولي المشتري المبيع قوله



لم يعم قبل العلم والله اعلم **فصل** في صحة البيع العقار قبل قبضه  
لا المنقول فلا يقال على المنقول وتخرج على قوله ويؤخذ العقار  
نادر **قوله** وقع التعارض بينه ما روي أنه قال الحديث الدال على  
نهي بيع ما لم يقبض مطلقاً يدل على عدم جواز بيع العقار قبل القبض  
وحديث العزير يدل على جوازه **قوله** وبينه وبين أول الجواز أي جواز  
البيع **قوله** وذلك يستلزم الترك أي التعارض يستلزم إهمال العمل بحيث  
بيع ما لم يقبض **قوله** وجعله أي جعله هذا الحديث معلوماً لا يجوز البيع  
يستلزم الإعمال لا مكان التوفيق والأعمال خبر من الإعمال **قوله** خلاف  
القدر في المكسب **قوله** وقد يكون المكسب مبيعاً معطوفاً على قوله  
ذكر الشر وان كان التقييد ضمناً **قوله** حتى لو باع ابلأء فوق  
بين الأبل والبعض لا يران الأبل للجماعة والبيع لو احدى مناه  
فتلأبل **قوله** وجاز مطلقاً بايع عنه أي عن الثمن سواء **قوله** قام  
المبيع أو لم يعم **قوله** أخرج البذل أي الثمن عما يقبله من الثمن **قوله**  
فإن ادعى المستحق بحد المراء عليه وابنته أخذه أقول بل بأخذ الزينة  
معه أيضاً فإن زينة الشر مثلاً من عشرة اقتره من بر ولم يقبض  
المبيع وغاب فخاره يكره وقال أنا المشر فاعطى كل المبيع فله  
مع زيادة كيل فخار بحد فادعى على يكر أن المشر هو بنفسه دونه و  
اشتبه عليه بقبضه المبيع مع زيادته بحكم المتحاشا بأصل العقد  
وكذا الحاصل في جانب الثمن هذا إذا كان الزيادة عند غيبة المشر

وإذا كان عند حضوره فالأمر كما هو قوله لأن صحة تعلق بالعقد الأول  
فإن قيل إذا تعلق حق الشفع بالعقد الأول يلزم أن لا يعتبر المحظ في  
حق المحظ أيضاً مع أنه معتبر على ما أشار إليه بقوله والشفع بأخذ  
بالأقل قلنا مدار الأخذ بالسففة النظر في حق الشفع فوجب العمل بما  
هو هو واقع له **قوله** يبيع داره من غيره يمكن في عامة النسخ إلا أن  
أن يقول عبده يدل قوله داره ليس سبب آخر الكلام أوله لأنه **قوله**  
يبيع داره المبيع يعني أنه معاوضة انتهى فيصير الدار لهم بالدرهم ولما رة  
وابتداء فلا تقبل التأجيل لا ابتداء ولا انتهاء وأما الأول فظاهر  
وأما الثاني فلا لأن بيع الدارهم بالدرهم نسبة رتبة **فصل** لأن  
الحالة مبرئة أي الحالة مبرئة ومقتضى لصفة الفرضية فيصح التأجيل  
ثم إن المقصود من هذا الكلية التأجيل فإن كان دين المستفرض  
على المحال عليه من العوض أيضاً والله اعلم **باب** الربوا **قوله**  
فصل أحد المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعي بهذا التعريف  
لا تناول الرب بالنسبة إلا أن يجعل بالمعيار فامشراحاً من  
أحد المتجانسين إلى فصل أحد المتجانسين على الآخر ملائماً بالمعيار  
الشرعي ولا يخفى أن التقدير فصل ولا يبقا بل العصف العين خفوا  
في باب الرب حتى يقال يجعل تقدير النقص عوضاً الزيادة غير النقد  
حتى لا يلزم الفصل الخالي عن العوض **قوله** تعرف الجنس إلى خلاف الجنس  
بأن يباع كزيد بكر شعير وكسر شعير بكر **قوله** شرط لأحد العاقدين



جمله شرط اما من فضل هذا التجا شين او صفته له ان كان الاضافة في حكم  
الانفصال الى هو فاضل على احد المتجانسين قوله اي يبعو امثلا بمثل  
او بيع المحط الى الاول اشارة الى الامر صورة ومعنى والثاني اشارة  
الى كونه فخر في معنى الامر وهو اذ كان على الابواب كما في قوله احد علم او كمال  
نسبة فيه اذا كان التا وفي جانب واحد فثبته الذي ظاهرة لان  
التقدير من النسبة وانما اذا كان من الجانبين ففي غير ظاهرة مع بيع  
القدم بالقدم غير جائز على ما سيجي الا انه من باب الرب اذا الكلام  
فيه فتدبر فانه سيجي ما يتعلق به قوله فان احد اجزئ العلة يريد ان  
احد اجزئ العلة كان موجودا فيه الا ان الجزء الآخر معدوم قوله وحل  
عطف على حرم الخ قبل ذكر في الكافي ان قوله عليه الصلوة والسلام  
لا يبعو الطعام بالطعام الا سواء بسواء يدخل على امالة المحل والتمس  
عن الشيء الا بصفته وفيه كلام وهو ان هذا لا يدل على امالة  
المحل اذ غاية انه عليه الصلوة والسلام نهى عن بيع متفاضلا والامر  
مبيع متساويا ولا يلزم منه امالة احد علم كما لا يخفى انتهى وانست  
خير ان قولهم النهى يقتضي مشروعية اماله يدل بهذا على اماله المحل  
ان الاصل في كل شيء العدم والحكمة يفتي عن المنع وهو وصف  
عارض والاصل عدمه فيلزم امالة المحل فتدبر قوله حل ايضا لوجود  
الجنسية لا يخفى ما في التقدير من الركائز فان حق التعبير قوله بانحالها هي  
بضم النون والحاء المعجمة ما يقال له بالفارسي بوس قوله تخالخل صلب

البرمعة التخالخل مشهور في العرف والام لم يجد في كتب اللغة ما يدل عليه قوله  
بالشيو به هي بالفارسي يريان كردن قوله والرتادة بالشجر هو يفتح  
الشاة المنلثة وكسر الجيم يقال لكل شئ بصير قوله كالبيض بفتح الباء  
جمع بيضه اعلم ان بيع العدد المتقارب بخ متفاضلا كبيع البيضة  
بالبيضتين والمجوزتين جائز ان كانا موجودين لا لعدم المعيار وان  
كان احد هاتين النسبة لا يجوز لان الجنس يانفرد بحكم النسبة فان قيل  
البيض والمجوزين قبيل المتليات في ضمان الاستلزامات فكيف يجوز  
الواحد بالآخرين اجيب بان التماثل انما هو اصطلاح الناس على اسرار  
التفاوت فيعمل ذلك في ضمان عتوم وهو ضمان العدو وانما الربوا  
منه حق الشئ فلا يعمل فيه اصطلاحهم انتهى لبيت ستوي كيف يكون  
لهذا الكلام وجه بعد اعتبار الشرع في الربويات الكيل ووزن والعدويان  
ليست شيئا منهما نعم لم يجز البيع نسبة على ما بعد المعترض كغاية  
اتحاد الجنس في الحقة المبنية عليه قوله كانه انتفع بالعين ورده  
رده على صيغة الفعل معطوف على الفعل الاول او من امن معطوف  
على قوله جري والله اعلم وللعل من الباعه يجمع  
بابيع على وزن فعل قوله لكونهم عبده وظفاه في الاضي والعرف  
عليه بان بناء عموم الحقة وفروعا على اتنا صفة تعايشكل على قوله  
البرمعة رج لان الحقة عناق عارض حق العبد عنه بلا استقلال  
المشاخ وتشرط الدعوى في الشراة بعققة كما صح به في جميع الكتب



الآن يقال ان عموم حكم الحية وفروعا على قولها لا على قول ابي صيفة  
رحم الله لكنه بعيد من ظاهر الكتب انتهى اقول ليت شري كبلغ بوقف  
بين كلاميه بحمل الحية في مسئلة عموم حكم الحية الاصلية وقد قال  
هذا المعنى في او ايل كلامه ان الحية الاصلية وحق من حقوق  
الله تعالى لا يشترط فيها الدعوى عنده فتدبر قول حق التحقيق منسوبة  
على المصدرية قول لا يجمع عنان احد لما اخذه من الباب الاول  
ثم انه كان قد ان يذكر عقيب قوله عليه الشري الاخر في ذلك طلب  
اي طلب الشري بين الباب قوله وقد فرغ عليه اي على قول ثم ارفع  
انما يكون الخ قوله لاستقلاله به الزوج فيجوز ان يطلقها ولا تعلم  
الزوجة قوله دفع اشكال من اول الامر وفيه ان الاشكال من دفع  
بقوله التناقض يمنع دعوى الملك لا الحية قبل هذا التفرع قوله  
او كان المسحق شيئين فربما كان وشي واحد صفة شيئين قولك السبق  
بالعز الغد بكسر العين المعجزة والميم ما يقال له بالفارسي مقام  
شمير قوله والقوس بالوزن الوزر بالفتحين ما يقال له بالفارسي  
وه كلفن قوله او صبر حط او حله وذن العبد بضم الصاد الميملة بالفتحة  
كود كنوم والجملة وسكون الميم قولاي لا يجوز بيع المشتري من  
الخاص بعد ما اجازته في تعلق الطرف لما قبل كلام فانه ان  
يتعلق بقوله بيع المشتري لا يبيح لا يبيح قبل اجازته لا بعدا على  
ما يشهد به السباق يدل عليه كلام صدر الشريعة وهو انه لو باع

المشتري من الخاص ثم اخذ البيع الاول وكذا المفهوم من عبارة الهية  
وان تعلق بعدم الجواز بوجه خلاف المراد وهو الجواز قبل الاجازة  
وعدم الجواز بعدا لان المقصود من هذا التفود ثم ان هذا الحكم  
غير مختص بالبيع من الخاص فتدبر قوله لاستحالة اجتماع الملك  
البات والموقوف في محل والبيع بعدها بطل لا يبيح الاجارة  
قوله للمشتري ان يشاعده عليه اي ساعد البايح على هذا الاقرار  
قوله وانك المشتري واما قال كذلك لانه لو اقر يوم يطلع البناء فعلى  
هذا التفسير يعلم ان قوله وادخلها المشتري وقع اتفاقا يمكن ان يقال  
انما ذكره لان المسئلة خلافة فاعطى العمار لا يجوز عند بصيرة  
وايه يوسف وعند محيي يجوز والغضب ازالة اليد المحقة وابثبات اليد  
والمبطللة فلتحقق معنى الغضب قال كذلك ليظهر اثبات اليد والحقا  
وارا التنا على قول من يراه والله اعلم **باب السلم وتأجيل بعد**  
**بعد الحول** اي يشتمل تأجيل الدين بعد حلول الاجل ايضا قولنا ان  
محمد بن الزكي العين الماملة وشديد الراس المجته قوله يكذالم برو  
من احد من الصحابة رضي الله عنهم فيه انه يحتمل كونه نقله لمصنوع  
الحديث بالمعنى قوله وشق بايع الشئ الخ لو اوردته في او ايل الباب  
قبل قوله سمي به بهذا العقد لكان نسب قوله يمين معين الملبين  
بكسر الميم وفتح الباء الموحدة ما يقال له بالفارسي قال حشمت قوله  
غير مفيد بوقت دون وقت اي من الشهور والايام والا فهو معتبد



بوقت وجوده **قوله** جميع فتنه بضم الحاء المملة مسكون الرائي المجبة **قوله**  
حرز بضم الحيم وسكون الراء المملة والزاي المجبة بالفارسي دستبره  
اي قبضه من الثبات **قوله** كسبه ونجيه السقي بفتح السين وتشديد الياء  
فعليل بمعنى مفعول والنجى بفتح الباء الباء الموحدة وسكون الحاء  
المجبة ومنسوب الى نجس من الارض التي سقيها الماء سميت به لانها تنجس  
الحظ من الماء قبضه رايش له قبل الافراق قيل رايش المال ان كان  
من المنقود يكون الافراق عن دينه وبين وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن  
الكافي بالكلى وان كان عينا فلان السلم اخذ عاجل باجل الاسلام  
انتهى وفيه ان هذا الكلام يوهم ان غير المنقود لا يكون دينيا مع انهم  
صرحوا بان نقل السلم دين على ان دليل السقي الثلث بعينه عن الاول الاول  
الا ان يقال المذكور نقل ما فهم ضمنا عقليا ثم ان المراد بالتجديد اللغوي  
فلا يرد ان التجديد يوجد بالاكل من شرا او من ثلاثة ايام او من نصف  
يوم على اختلاف الاقوال فلا يقتضي القبض قبل الفارقة **قوله** فكان  
المردود وعين الماضو مطلقا حكما اقول عبارة صاحب الراهية في هذا  
المقام ايضا كذلك فليست شئ كيف يرد عليه ما قيل من ان ما ذكره صاحب  
الراهية يخالف للذكره في التلويح وغيره من كتب الاصول من ان المولى  
في النقص مثل الحق لا عينه بحقيقة واعتبار الشريعة لا يكون ادل وبل  
فضاء بل معقول انتهى فان ما ذكره صاحب الراهية بالنظر الى  
كونه غيره حقيقة واعتبار الشريعة عدم العينة وبعض الاحكام

لا يوجب عدمه في جميع الاحكام **قوله** من البغاء في الاولى اي في صورة اللغاة  
قبل موت الامة **قوله** والصحة في الثانية اي في صورة الاقالة بعد موت  
الامة **قوله** لعدم محلا وهو البيع **قوله** عطف على ضمير صنفه ان ضمير المنزه  
**سائل** شئني علمنا ولا اي سواء كان بينه السباع والحواري معلمة  
اولا فلهذا الكلام بظاها يرد على ان بيع الكلب مطلقا صحيحا لكن  
مدلول الحديث ان يفتح منه بيع نوعين فقط حيث روى انه نهي  
عن بيع الكلب الا كلاب صيدا وما سته ونقل عن الزبانية ان كلبا  
غير معلوم ان كان يقبل التعليم يفتح فان ظاهر هذا الكلام ايضا يرد  
على عدم جواز منع بعض النوع على ان بيع الكلب العقول لا يجوز  
في رواية عن ابي يوسف كافي به في الراهية **قوله** فاعلم ان مالهم الى  
افهم بان مالهم وكان الخطاب لكل من جعله امر العكر **قوله** طينه  
رفع المشتراة قبض لانه استبلا على المحل بالفعل بحسب كما اشتهر  
جارية وفعا عينها او قطع يدها فان يكون قبضا كفا في الزبانية  
**قوله** اشترى عبدا ووضعه المشتري في المنقول لان بيع العقار لا يجوز  
على الغائب **قوله** فبرهن البايع على بيعه فان قيل يقبل البرهان  
بهنا لاستكنا في الحال اولانه يدعى بثبوت ولاية النظر للقاضي في هذا  
المال بسبب غيبته حاجبه قاض ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه والحاجة  
الى النظر برضا حاجته ماسته لهما جميعا اما للمشتري فلان العبد ملكه  
وهو محتاج الى النفقة واما البايع فلا يعرض الهلاك في يده وملكه



وبسقط حقه في الثمن فلذلك قبل البيعة كذا في النهاية واثبت تعلم ان مقتضى  
 يرد من الجوابين مع شرط حضور الخصم في استعمال بالبيعة ولا يخفى ما فيه  
 ولو اجيب بان القاضى فيه خصما من جانب الغائب فتصح البيعة  
 عليه لم يبعه قوله حتى يعقد شريكه اى يؤتى من النقد وهو في اصله تميز  
 صيد الدراهم من رد بها ثم استعمل في معنى اللدأ قوله كعبه الرتين وهو  
 من يعطى متاعه آخر يجعل ريشا عند دابة بالغ متغال من الذهب والفضة  
 تنصفا وبعض النسخ متصفا قوله حتى لو يجوز به لو كس الزئوف فيما  
 لا يجوز الاستبدال فيه من بدل الصرف والسلم لان التبدل فيما لم  
 قوله لانه يجب له عليه اى اجاب ضرر على الراين من رد من مثل الزئوف  
 لاجل نفع عايد له من احد الجياد فيما لا احتياج اليه بخريان التجوز  
 بين الناس في مثل قوله نعم لو لم يجز فيه التجوز لكان لهذا الاجاب  
 وجه على ما ذكره صدر الشريعة هو تحصيل الجياد برز الزئوف ولما اتى  
 الاخرى فليست قصودهم بان تؤلف الشايع حتى يتبعه بعض المحققين  
 وقال ان الضرر فيها وينوى والنفع اخرون للعبد ترك النفع الاخرى  
 وكانهم طنوا ان مراد صدر الشريعة من قوله فان جميع تكاليف الشئ  
 من هذا القليل اجاب ضرر قليل لاجل نفع الاخرى وليس كذلك  
 بل مراده النفع الذي يؤول اليه لان الحال في التجاريل والمعاملة واقامة  
 الحدود والعقاصى وغير ما وكذلك فتدبر قوله حتى يعلم ان الغفلة في اى  
 جانب ثم اعترض عليه بان الظاهر من قوله اى خوف الرد بالاختيار

ويذكر عليه وقع ما وقع في بعض الكتب ان له ان يرد مثل زئوفه يرجع  
 بدارهم كما لو كان المقبوض قابلا له ان يرد ويرجع بمثل حقه فلا يوجد  
 اجاب عليه فلا يتم الدليل انتهى وفيه ايضا ان الاجاب عليه غلطه  
 الجياد من حصه لا قبله حتى يقال انه بالاختيار دون الاجاب فتأمل قوله  
 او تكليس الاظلمة التكليس مثل الكسب بالفارسي على ساقين ابو شبن  
 راو لم لا جبال لم يرجع الثوب الذي وقع فيه الشكر ثانيا قوله وكذا اذا  
 لم يعد لكن لما وقع فكذا صار بهذا الفعل له قوله كفه اى جج الثوب  
 لا قبله وقوله صار يوجب اذا والمراد بهذا الفعل ما كلف قوله ادخل  
 الغل في ارضه التفسير بالفارسي تؤشده ما دن بالكيسين برورون  
 قوله لانه عدم انزال الانزال بفتح الهمزة تل بضم النون والراى المعجزة  
 وهو ما يقال له بالفارسي او ترونه كذا اخرى حاصل شور وضمير انزال  
 راجع الى الارض بتأويل المكان قوله يفكره بتعا لارضه يمكنه في النسخ  
 المتداولة ولكن الاشبه يكون فيتملكه بالغالان لا التملك من رتب طاعة  
 الشئ من انزاله فتأمل قوله كالشجر الثابت بالنون قوله كذا دارة سرار  
 سدم اريد دارة قوله والمرارة والمعاملة اى الساقاة على ما سيجئ  
 فيكونان معا وفسه مال بال يكلف في عامة النسخ مالا بمنفعة  
 لان مقتضى كونها اجارة عند من يجزها قوله في الاجابات الى العقود  
 الاشارة قوله والتحكيم ويوجب جعل شخص حكما بين الخصمين ليحكم بينهما



والتيكلم يوجعل شخص حكما يترافى الحاضرين ليحكم **قوله** قال الزبيلي الكتاب  
انما نقدر بالشرط ان يكون في الفسخ المتداولة لكن الصواب ان يقال انما  
نقدر بكلمة لا على ما شهد به سوق الكلام فتبدل الشرط في القول اي في  
قوله فانا تبطل بالشرط **الفاسد قوله** دون الثاني اي قوله الكتاب بشرط  
متعارف وغير متعارف **قوله** بشرط ان يوقت اي يوقت اذن العبد  
في التجارة بشرط او سنة كان يقول ابطلت خيارك اي ان لم ارد عليك  
اليوم فقط ابطلت خيارك **قوله** لو قال ابرك في اري بينه رأس كل  
شهر يكذا جان في قوله فيه ان ما ذكر في النهاية الجواز في اول شهر  
وعدمه في البواقي وعبارتها بينه من استأجر دارا كل شهر يدرهم فا  
فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر والا ان سمي كل  
شهر مرة معلومه فان سكن ساعة في الشهر الثاني صح العقد فيه  
لانتم العقد بترافيهما بالسكن في الشهر الثاني وقال في قبيل  
بينه المسئلة الاجارة تقدر بالشرط كما يفسد البيع لانه بمنزلة  
الاثر في اتمه عقد يقال ويفسخ انتقيا فالمعنوم من هذا الكلام  
ان يكون جواز الاجارة في الشهر الثاني على وجه التعاطي كافي  
البيع ويكون وجه الصحة فيما نقل عن فتاوى ظهر الدين بهذا  
الطريق ايضا كما ذكرنا علم حال النسخ ايضا وعلم عدم وجه  
صحة قوله اذا جاء رأس الشهر فقد فاسد فاستحسنك وبالجمله الفرق

بين البيع والاجارة ان وجود البيع بجميع اجزائه لازم في البيع  
بخلاف الاجارة فان النافع يحصل فيها ساعة ولعل وجه  
قوله لم يجوز الاجارة مضافة بهذا وانما جواز الاجارة في السنة الثانية  
في شهر كذا فصحته باخر ثابتة بل ما يفهم من الهداية وسائر المعبريات  
خلافا فتدبر **قوله** فان تصرف الضارب والوكيل قبل العقد الى اقره  
لا يخفى ان هذا الدليل يجري في سائر العقود ايضا من البيع والاجارات  
فان تصرف المشتري قبل العقد البيع في البيع كان موقوفا  
بالبيع حصل الاستقاط والله اعلم **باب الصرف** يولغة  
بمعنى الفضل ومنه سميت النافلة حرقا قال صلى الله عليه وسلم  
ومن انتفى الى غرابيه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا اي نافلة  
ولا فرقا **قوله** يحرم النساء دون الفصل على ما ترى في اوائل باب  
الربوا **قوله** او امشك اي لم يعطيا المحقق عين ما حقه بل مثله  
**قوله** وقد تقرر الفساد في كل العقد **قوله** يعني في المسئلة السابقة  
قبل الاختراق **قوله** لظهور ان الالف الخ ومنه قوله تعالى يحرم منهار  
اللولؤ والمرجان فان المراد البحر الملح دون العذب لظهوره عند  
ايده كذا في الهداية وفيه ان لفظة من يمنها باباه الا ان تحمل على  
البيان **قوله** في مقابلة الله الفضلة يكذا في عامة النسخ ولكن  
المناسب ان يقول في مقابلة الطوق لان الكلام في طوق من  
ذهب على ما صرح به في اول المسئلة **قوله** بطل العقد في الخلية



لا يقال اذا بطل العقد في الحلية يلزم بطلان كل العقد كما في بيع الامنة  
مع طوقا نسبة لان قول البطلان يرمي للفساد الطارر وهو عدم القبض  
وقد سبق للفساد الاصل وهو اعتبار التمسك في اول العقد واعلم  
ان عبارة صدر الشريعة ووقعت بالفساد دلالة صريحة في باب البيع  
الفساد انما يجزئ البيوع الربوية فاسدا بالكل وقد صرح في جميع  
الكتب بان التقابض شرط في الطرفين ينبغي ان يبطل لغوانه لان  
المشروط بغيره بانعدام الشرط ولذلك وقع لفظ البطلان في جميع  
الكتب يمكنه قيل وانما ان البطلان الباطل ما لا يكون احد الجانبين  
فيه مال والاموال الربوية ولا شريكه ما يلزم فالوجه ان يكون  
البيع فيها فاسدا واما الشرط انه شرط الصحة فباستقايه تستحق  
الصحة لاصل العقد فثبت قوله ودرهمين غلة بفتح العين المجهولة  
تثنية اللام كذا وجه الرواية في الكتب المصنوعة قوله ويعتبر فيها مال  
في غالب الذنوب وغالب الغنم ما يعتبر في الجهاد من حصة الفضل  
**قوله** فلا يقع بيع الخالص اي بالخالص فان مقتضى التفريق  
ذلك ما لا يخفى بمن له دوق سليم **قوله** والامنة ويا فتد مجموع ما في  
قوله لا يقع **قوله** فباحث القليل بالدرجات هو لا ينتج لما قبله من  
الدليل بهذا لان النفوذ لا يخلو عن قليل غش بالرداه الفطرية  
اي **قوله** ان الخالص من الدراهم مثلا اكثر من الخالص الذي في ضمن  
المغتوس **قوله** حتى لا يجوز البيع بها المتساوي بناويل الاثمان والنفوذ

**قوله** فان احد مال واحد المتساوي قوله بنصف درهم فلو سئل بنصف  
درهم فلو سئل او نصف دانق فلو سئل ان كان الدانق معطوقا على  
درهم ويحتمل ان يكون معطوقا على النصف والدانق بفتح النون وكسرة  
سوس الدرهم والغير ان نصف الدانق **قوله** ولو كرر اعطى بان قال اعطى  
الح ظاهرا ان في الكلام مطوقا بناء على ظهور الرواية لو كرر اعطى فاجابه  
الباب بما يعتقد به البيع ولا يرد ان قوله اعطى مساوئته بتركه ما  
لا يكرر البيع فان من قال بعينه لا يعتقد البيع الم بطل الآخر اشترت  
واذا كان لا يعتقد بتركه مساوئته فكيف يكرر بتركه ما انتهى تهذيب  
من شعبة المروزي لزوم تسمية وتامل فان كلامهم مطلقا في صحة بلفظ  
الربية **قوله** لان كلام من ما عقد مستقل شرعا قد علم الجواز عنه من كلام  
الشيخ النقي حيث قال الغيرة في التصرفات للمقاصد والمعاذ دون الاثبات  
والثاني **قوله** فيجعل هذا الجواز لا ينافي الحاجة الناسي ظاهر هذا الكلام  
يدل على ان يجبر على الوفاء ان تركه ولكنه اذا كان بعد العقد في تأمل  
**قوله** كتاب الشفعة سميت بما لما فيها من ضم المشتري الوفاق  
بين لغة الضم وشرعا تملك العقار الى آخره لكان احسن وقد تقرر  
والصنف بفتح الصاد المجهولة ما يقال له بالفارسي بين حواشي اي  
بعد ما ساء بسبب الخلط الى الحق في الشفعة او لا للشريك في عين  
البيع ثم للشريك المبيع وسيجي تمام بقاويه **قوله** اذا كان طرفهما  
واحد من بنية الحديث **قوله** بانه في شكه اخرى صفة جار **قوله** لان



المتبادر منها تغايرهما فيه ان عبارة الوقاية بكذا ثم بحار ملاحق بانه  
 في سكة اخرى كواضح جنيح على حابط ولا يخفى على المتصف ان المتبادر  
 منه عدم المغايرة فان وزاته قوله ثم للخليط حق البيع كالشيك  
 في شرب الماء الا انه حصل في التمثيل تذكر وضع الجنيح لا يتوهم انه من  
 قبيل الخليط **قوله** ويملكه بالاخذ بالتراضي او بمقتضى الظاهر  
 ان المراد بالاخذ القبول دون القبض فان القبض في النسخ غير لازم كما  
 قالوا في الرجوع عن الرتبة فان قبض الواجب بعد الرجوع غير لازم  
 وحكم الحاكم بالشفعة قبل القبض المشتري حكم بالنسخ فالناسب  
 ان يحتمل الاخذ على معنى القبول بعم الصورتين ويندفع المحذور  
 من كلام صاحب الهداية نعم يكون كلام اسرار حين يقرر فاعبر للاختصاص  
**قوله** متعلق بالعلم فيحتاج في تعلق البابين اعني باب البيع وسماحة  
 بمختلف واحد الى التاويل اما يجعل لكل واحد على معنى يغاير صاحبه  
 او يجعل متعلق الثاني مفيد بالاول على ما مر مرارا **قوله** كان  
 الشفع يثبت من الوثبة بالفارسي حين **قوله** وانما الاستناد  
 بخالفه الجود وذكر ليندفع بطلب الاستناد فيقال لا يحتمل  
 ان يترك الخصم طلب الموازنة حين سماعه فكان الاستناد في الاثر  
 لانا نقول فيه خرج طائر فانه يجب طيه على قوله سماعه بشرط  
 البايع ان كان الدار في يده هذا اولى مولى من قول صاحب الوقاية  
 او على من معه يوم من مانع او من مشرو لو على العقار معه فان

اليد انما بشرط في البايع دون المشتري على ما صرح به في الهداية  
 وسائر الكتب ويحتمل ان يكون المعنى يشهد الشفع على من عند  
 الشفع على من عند الشفع وهو ان يحضره وهذا ايضا لا يخلو  
 عن قصور فانه يوجب جواز الاستناد على البايع مطلقا **قوله**  
 صادر بنقطة من جهة الشفع اي خوفا من نقض البيع من جانب الشفع  
 لا يقال بهذا الاخير هو الاوار بالمشتري لازم على قوله ابد صيغة  
 رج فان الشفعة لا تبطل بالتأخر على قول لانا نقول الاخر ان  
 اخراج الغير واجب ما لم يتقرر هو بنفذه في بطلان حق بعد  
 تقرر فلكر فتأمل **قوله** لانه انما فيقول ان ينوي مذهبه **قوله**  
 والعمدة على البايع اي ما يثبت على البيع من الاحكام على  
 البايع **قوله** فثبت له الخيار اي خيار الرؤية وخيار العيب **قوله**  
 كما اذا اشترى من اى البايع والمشتري **قوله** على من اصد منه  
 قبيل البايع فيكون معذورا به **قوله** الا ان يكون مقصودا بالانكاح  
 اي الا ان يتعلق بالتلافه قصد واو اختيار **قوله** وقت الاخذ بالانكاح  
 اي وقت اخذ الشفع **قوله** بالانكاح متعلق بقوله الانكاح  
**قوله** اذا اصدده المشتري اي قطعه واخذنا في نجيم والدال المعجزة  
 وفي النسخ بانجيم والرأي المعجزة والثاني لان الاول المطلق بالقطع  
 والكبير والثاني خاص بقطع الثمر والاعلم باب ما في ما يبطل  
 اي باب ما يبطل **قوله** لا يثبت الشفعة قصد الاتف عفار **قوله**



لا تبا عند دفع من العتة ان فيما ثبت فيه الشك اذ لا شفعة  
عنده في الجوار **قوله** وعند نالدفع من الجوار ان فيما ثبت فيه شفعة  
الجوار او من لا شفعة في شفعة الخليل **قوله** بتعا اي البناء  
الخليل قصد **قوله** بلا شيوخ فيما يكاد في عامة النسخ من المتن ولكنه  
مما يحتاج الى ابراده فان صاحب الهداية اورد في اشياء اثبات  
الرهبة بعوض بينه ابتداء حيث قال الا ان يكون بعوض شرط  
لانه بيع اشتراء ولا بد من القبض وان لا يكون لموسى ولا لغيره  
شانه بينه ابتداء وكلام المتن يشعر ان يكون قوله بلا شيوخ  
فيها قيد للابتداء وليكن كذا على لا يخفى فانها ليست بمعاوضة  
مال بمال اي ليست الرهبة من باب المعاوضة الماطية حتى  
يجري فيها الشفعة وكذا الصدقة **قوله** او جعلت ابرة في جعلت  
الدار ابر من ستارة **قوله** سبيل من فسخه كان الانسب ان يقول  
لانه يجب على كل من المتعاقدين فسخه حتى يوافق كلامه  
في البيع الفاسد **قوله** ما وقع في الوقاية الا ذراعا بالنصب  
كانه سهو من الناسخ فيه ان المستغنى منه ما اشترى قوله بيع  
وليس كلام نفي فيكون الكلام موجبا تاما وفي مثل يجب النصب  
والرفع على البدلية مخصوص بغير الموجب كان الشارح توهم ان  
يهما بالنفي المفهوم من قوله كذا اي لا يثبت الشفعة فيما بيع  
الا ذراعا لا يكون غير موجب وليكن كذا فان الكلام لا يشترط فيها

وقع في خبر المومل فقط لا مع ما قبل **قوله** الامتياز عرضه ذراع عرض  
ذلك المقتار ذراع فوجه اسمية بمقتار **قوله** وبينه جيلة لا بطل  
الى اخره الى الحلية الاضية او كل من الحلية الثلاث المذكورة الثمن  
يؤ بالحق فان الثمن معلوم حال العقد الا بالغدا والاشارة بحولي  
حال الشفعة للتفصيل بعدم علم الغدا ولا يخفى ان بينه الحلية بثمن  
في الدلالة المحققة ايضا بل المقام الفلوس بان شارة البنا ثم نصيب  
الا ان يكون معلومة الثمن مقصود من يحتاج الى ضم الفلوس  
**قوله** ولا باخذ ما في الشفع بعد اثبات الشفعة **قوله** متعت  
اي على طالب زلة لنفس **قوله** لا يجوز من المجبة **قوله** اعلى طالب  
الموازية لو قال اي على طلب الشفعة لكان اوقف بما ذكره شافعا  
من الاشتداد في طلب الموازية غير لازم **قوله** بمنزلة الزايل عن  
ملكه انما قال كذا كذا بناء على رواية ان الوقف جنس العين على  
ملكه الواقف **قوله** والا يخلف المشتري بانه لم يترك او طلبه  
في عامة النسخ ولكنه سهو والصواب ان يقال والا يخلف الشفع  
بقضية السياق والسيقاق على ما لا يخفى على دفع المراق  
متنكر بالظاهر **قوله** يهين الامر بين مبين على الظاهر فان  
شبه كون القول له امر يعلم من قبله وبسبب عدم تكليف اقامة  
البينة ما امر يعلم عدم المكان الاشتداد على فوريته على لبا  
لان الاشتداد لئلا ينكر اي لنفي انكار المشتري طلب الشفعة لانه



انما يافز بقيمة كونه فيما بخلاف الحظفة والشبر ولا يخفى اذا المثل  
 يكون اسهل بالنسبة الى بعض الاحوال **قوله** صحت للاب والوقى تسليمها  
 هذا عند له صيغة وابه يوسف وقال محمد وفرو وهو على شفعة اذ ابلغ  
 وعلى هذا الخلاف اذا بطل شراذم جوار دار الصبي فلم يطلب بالبحر وفرو  
 انه حق ثابت للصغير فلا يمكن ابطال كدية وفوده ولا في شرح  
 لدفع الضرر فكان له امر اربه وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بالشفعة  
 اقراره بان موكله استلم **كتاب الرهبة قوله** لا ان عدم العوض  
 بشرط فان الفرق ظاهر بين لا بشرط عوض وبين بشرط لا عوض  
 لان مقتضى قوله لا بشرط عوض ان لا يجعل شئ شرطاً في عقد  
 الرهبة بشرط العوض وذكر نعم لا يفرض بعد العقد كونه امر آخر فكان  
 الظاهر ان يقول بالرهبة بالعوض فتدبر **قوله** وتختلف بالنون و  
 الحاء المهملة من باب الثالث **قوله** دل على المراد التمسك بل على ان  
 المراد الرهبة فان المحتاج الى القبض عقد الرهبة والتسليم بالقبض  
 يشترط **قوله** يقال حمل الامر فلا ناعلى الفرس ومنه قول العبد  
 مثل الامر حمل على الادلم في مقابلة قول الحاج لا سلتك على الدرهم  
 فان المراد من الاول الفرس او من الثاني القيد دارى كى تحلى التمسك  
 بضم النون على وزن خبلى العطية اى دارى لك حال لا يجوز الرهبة  
 الا معوضة كذا في الهداية واعترض عليه بان آخ صحة هذا الحديث  
 بحث والاولى ان تنسكه في كون القبض شرطاً للحديث له بكره في الحديث

الاذكرة في شرح الاثار انه قال ما قال بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولم يذكر  
 عليه صلح محل كل الاجماع كذا نقل عن غاية البيان **قوله** تباعداً لك  
 المواهب اى يحذف **قوله** لا مشغولاً به اى فارتجاً مخيراً فيه من الواهب  
**قوله** في يجوز بالحاء المهملة والراء المبعوضة من جاز الشئ افاضه الى نفسه  
 والمراد هنا المضبوط المخرج من ملك الغير **قوله** وزرع وتخل بالجار  
 المبعوضة **قوله** بخلاف المشيع وما في حكمه **قوله** في جرابه هو بكسر الجيم والراء  
 المهملة والباء الموحدة ما يقال بالفارسية ايتاه **قوله** لان المظروف  
 ويستقل الطرف اتى ولعل الشرفية ان المقصود الاصل غائباً  
 المظروف والطرف تابع له فهو بالنسبة الى المظروف كالحاء المشيع  
 بخلاف العكس وانما نقل من المنظم انه لو قال ان يكن جوال كنتم  
 براكب اللام من الحوال فالرهبة في الطرف مشغولاً بالمظروف على ما لا يخفى  
**قوله** التسليم اى سلم الدار بما فيها او لا فانه غير صحيح انما القبض الرأى  
 يوهن تمام الرهبة وقع مشاعاً غير محمول **قوله** بخلاف الرهن فان  
 الشيوع الطارى يفسد وفي بعض مفسد والثالث اوفق بنسخ صدر  
 الشريعة وان كان الاول اظهر في معنى المحوثة واقل تعديراً **قوله**  
 لان الاحتقاق بالينة قال قاضى خان في فتاوى ويحب من رجل  
 داراً فاسحق فصرها بطلب الرهبة في الباقى فلا بد ان يول كلام صدر  
 الشريعة بمثل ان يقول مراده بالاحتقاق الطارى كان ويحب رجل  
 مائة دراهم فاودعهم الموصوب له عند رجل له على الموصوب له عند رجل



رجل له على الموهوب له ثمنون درهما فاذا اظفون نجح حتى اسحق ان يافض  
مقدار حقه فهذا الاحتقاق لا يطل الرتبة **قوله** الفاسدة كرامة المشاء  
مثلا يفيد الملك للموهوب له بعقبه **قوله** لكن بعد الزفاق بعقبه بعد  
شليمها الى مثله يجوز لتفويض الاب امورا اليه دلالة بخلاف ما قبل  
الزفاق ويملك مع حصة الاب بخلاف اللام وكل من يقول غير ما  
حيث ولا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبة غيبة منقطعة في جميع  
لا تصرف هؤلاء للمفوضة لا بتفويض الاب ومع حضوره ولا ضرورة  
يكن في الهداية **قوله** لا اي لا يقع عند اية شقة رحم اما اذا قبضت  
لها الملك على قوله وبغية كرامة الدفينة ويعلم منه ان المراد بعد الفحة  
الفساد لا البطلان **قوله** يتناول قدر درهم منهما اي في ضمهما وقدر  
الدرهم الصحيح امر امشاع لا يحتمل القسمة فلا يقصر كونه بغضا  
منها **قوله** فمنع ظهوره بعه تملككم اي تملك اهل الحرب ان دخل الابن  
باختياره في درهم ولو وريه الاب لطفه بعد دخوله في درهم لم  
يجز لظهوره بالعبد على نفسه بالخروج من دارنا فالعبادة عامة الشيخ  
بالقاء ويوشع ان يكون المراد باليد في قوله ظهوره بعه يد المولى  
وليكن كل بل المراد يد العبد فلو كانت يدها بالواو وفي قوله  
ولو وريه بالقاء لكان احسن فذكر **قوله** وكذا يجوز بيه الينادو  
العرضة اعلم ان الضابط في هذا المقام ان الموهوب اذا انقل بملك  
الواهب ابصال حلقه وامكن فصله لا يجوز بيه مالم يوجد الانفصال

والسليم كما اذا وريه الزرع او القربون الارض او الشجر او بالعكس  
وان انقل اتصال مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم  
يجز كما اذا وريه الشجر على الدابة لان استعمال الشجر للدابة كانت للواهب  
عليه يستعمل فيجب نقصان في القبض وان لم يكن مشغولا جاز  
كما اذا وريه دابة مسروبة دون سرجها لان الدابة تستعمل بدونها  
ولو وريه الدابة وعليها حمل لم يجز لانها تستعمل بالحمل ولو وريه  
الحمل عليها دونها جاز لان الحمل غير مشغول بالدابة ولو وريه دارا  
دون ما فيها من مناعة لم يجز وريه وسيلها دونها جاز كذا في المحيط  
**قوله** لان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى اي بملك المالك والاعلم  
**باب الرجوع فيما قوله** ولنا ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم  
الواهب اتق بهيمة قبل يومين كلام على رضى الله عنه لامن كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم على ما نقل عن غايه البيان لا يقال كقول ان  
برقه ما قبل التسليم فلا يكون حجة لا نقول لا يكتمل لان قوله اتق  
يدل على ان لغزه مما ايضا ولا اتق لغزه قبل التسليم ولانه يبيع  
قوله مالم يثبت اذ هو اتق قبله وان عوض اتق ولكن ان نقول  
القبض من تمام الرهبة فلا مطلق الرهبة الا على القبض وفي كلام  
الشراح اشارة الى ما قلنا فتدبر **قوله** مالم يثبت عنها من الاثابة  
وهي اعطاء العوض **قوله** على ان هذا الحكم غير مختص بالخصم ان يقول  
المبتدري من قوله صلى الله وسلم الا لعالم فيما يريه وله جواز



الرجوع من حيث انما يثبت يكون في مجموع ما هو سواء في الاحتياج والوالد  
وزايد عليه من قال الولد رايه لا على قدر الاحتياج غير جائز على ما سيجي  
به الشارح فكيف يكون المراد رجوع الوالد فيها ويثبت الولد بهل التثنية  
في قوله صلى الله عليه وسلم الا الوالد فيها يربى لولده منقطع اي تكن الولد  
يستغنى بما هو به لولده عند احتياجه اليه واما تاويل صاحب الهداية  
في جعله متصلا بان يقول المراد بما روي في استبداء الرجوع وابثابة للولد  
فانه يتلكم للحاجة وذلك سمي رجوعا فستغنى عنه ثم يربى في مقابلة الخضم  
طريقان احدهما ان يحمل النفي وقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع على الخقيم  
بالاستعداد في الهداية لا يستعمل احد الرجوع بل يحتاج العطاء والرضا  
الا الوالد وثانيهما ان يحتمل النفي على الكراهية اي يكره الرجوع لكل  
ولجب الا للوالد وكان مراد صدر الشريعة بقوله ان لا ينبغي ان يرجع  
الواجب الثاني وظن بعض المحققين خلافه فتدبر قوله يرجع كل هامة  
فقبل يربى كلام وهو ان الاصل ان الموقوف كالمفوض لما خرج به  
في الكافي وفي العرف بقصد التقويض لا يذكر خذ بدل شك ونحوه  
استحيا فبين ان لا يرجع اذ العوض يحتمل اعطاؤه على التقويض  
انتهى وانت جدير بان العرف انما يوجب ذلك اذا كان مقبلا فيه  
اما اذا لم يكن مقبلا فيه فلا يوجب ما قلنا ان كل امرئ فيه يكون  
عوقا لامر لرغوب اذا عتق للمفوضية فلا يلزم واعطاء الاول  
بلا تعين العوضية كونه عوقا للثاني وبالجملة الحلق المتحقق

لا يسقط بالشك قوله وكل عقد فاد مقصوده يلزم فيه منع ظاهر قوله  
وزيادة متصلة قال صاحب الغاية في اصله ضعف لشبهة على  
خلاف القياس لكونه تصرفا في ملك الغير ولذا يبطل بالمواضع انتهى  
والظاهر ان ما ذكره بيان حكمه في بطلان الرجوع لا بيان علة فلا  
يرد ما قيل ان البطلان مانع لا يدل على الضعف فافان الرد  
بعيب النفس ضعف لانه قد يتصور بحجود عيب آخر عند المشتري  
واما اذا كان الزيادة متصلة فلا يمنع الرجوع كالولد لكن لا يرجع  
حتى يستغنى الولد كما نقله صاحب النهاية فان قيل الوقف بين الرد  
بعيب والرجوع في الرتبة حتى منعت الزيادة المتصلة الرد  
الرجوع والمتصلة على العكس قلنا انه لا يجوز رد العين فقط لانه  
الزيادة المشتري بجازا وهو ربا ولا مع الزيادة قصد ورود عليها  
والفسخ يرد على مورد العقد لا يتبعها اذا لول لا يتبع الام بعد  
الانفصال بخلاف الرتبة لعدم الرجوع فيها والرد في المتصلة حصل في  
حصلت الزيادة على ملكه فكان اسقاط حقه برضاه بخلاف الرد  
لعدم حصوله برضاه ذلك منه قوله وغرس سمن بغنيتين  
سمن من باب طرف هذا مقتضى ما ذكره في مختار الصحاح ولكن  
الصبيط في الكتب الصالحة بكرهه ثم انه نقل في النهاية على البسط  
ان الزيادة في الشجر لا يمنعه لانه ليست في العين وعن الرضا  
ان يعلم الانسان والوان والكنانة لا يمنعه خلافا لمحمد وعن الغاية



انه يمنع حدوث الزيادة في الشيء **قوله** يرجع في الاصل الى الزيادة  
استثناء منقطع من الاصل **قوله** فامتنع الرجوع اصلا بحيث على  
امتناع الرجوع **قوله** فان بدل الملك ليشبه العين كما في البيع القاسم  
**قوله** بلا حجت وبطلان الثاني عطف تفسيري للاول والمراد بالاول  
حجت بنقصان وبالثاني حجت مرمان **قوله** فكله شبه الدمع  
بالبيان قيل الحارفي ايضا سهرم يصيب العذق يقال حرف السهم  
بحرف اذا الاصابة وتشبيه الدمع احسن فخره مرفوع على انما  
صفة دفع ان جمع حازف اسما على حرفه لان الدمع ايضا جمع دفع  
معنى والا ففعل ومفعول والجملة صفة دمع ايضا **قوله** وفي اهل  
وكا الى في اصل الرجوع عن الهبة ضعف لانه يثبت بخلاف القبال  
لكونه شرفا في ملك الغزو في المذهب وبالملة خطأ وانما هو العن مصدر  
بنى الجمل ويبدأ بالياء اذا ضعفه كمن عبارة الهداية بالالف ايضا **قوله**  
لان الرجوع في الهبة يختلف فيه قيل لان الشافعي يخالفنا فيه واعتض  
عليه بان خلافة متأخر فكيف نهى الحكم المتقدم على ما لم يحقق بعد  
الاولى على اختلاف الصحابة رضي الله عنهم لو ثبت انشئ وفيه ان اختلاف  
الشافعي وان كان متأخرا الا ان ما تمسك به المتقدم والاعتبار على ان  
اختلاف الشافعي رضي الله عنه على نعم هذا القائل ليس مستقلة فان  
عبارة الهداية يكمل لانه يختلف بين العلماء وفي اصله وفي حصول  
المقصود وعدمه فاختلاف الشافعي في قوله يكون بيانا للاختلاف

المبنى على الصل وان قد بر **قوله** يوجب الضمان في الامانة لكونه غفيا **قوله**  
لا يثبت للواهب كيف والهبة يرجع لانكون كجبر القاض **قوله** لانه عتق  
والعوز انما يكون سببا للرجوع في ضمن عقد العارضة لم يوجد كذا في غاية البيان  
واجب ان بان الموضع عامل للمالك في حفظه فيرجع له الا للعوز واما  
الموجب له فغير عامل للواهب فلورجى للعوز والعوز لا يكون سبب  
الرجوع في غير عقد المعاوضة فلا اشكال انشئ وهذا انما يتم اذا لم يوجد  
العوز في ضمان المودع لكنه محل كلام فانه لو علم ان الوديعة ليست للمودع  
لما اخذه للحفظ فان اعتبر به ورتب عليه الضمان المستتب للرجوع بطل  
الحرف في قوله العوز لا يكون سببا للرجوع الا ضمن عقد المعاوضة **قوله**  
ويثبت لكونه هذا الثوب بعدك هذا او بالغ رغم كان الناس سببه يقول  
بان تقوضني هذا العبد او بان يعطيني هذا العبد عوضا لما ويثبت لك  
حتى يطر العرق بين الحرفين المذكورين **قوله** كوننا تملكك بلا شرط  
وهذا مع ظهوره قد ضفي على الشايع وقد وقع مثله في اول كتاب الهبة  
نعم اخذ العوض بلا ذكره في العقد لا ينافي كوننا تملكك بلا شرط **قوله** فقهر  
الموجب له يقال قصدا لثوب بالتحقيق من باب نظري وقد يجوز التشديد  
ايضا **قوله** وكذا ثم ويجب بعد ادخله المودع له اعترض عليه بان ذكر  
في المستفي لو نقل المودع له من مكان الى مكان بالتراضي ازدادت بقتة  
يرجع عندنا يوسف لان الزيادة لم تحصل في المعاني ولا يرجع عندنا  
لان الرجوع ينقض ايصال حق المودع له في الكرا كذا في شرح الجمع ومنه



يظهر ان تعليله بقوله زيادة متصلة في قيمة الموهوب ليس في انتفى وفيه  
 ان ما ذكره الشارح اوقف بقولهم مواضع الرتبة حروف ومع حرفة قال  
 ابطاله حقه الغير ليس بعد ودمنا بل هو في المعنى لتعلم الصنعة في اذ  
 القيمة مع انه يلزم مما ذكر للمعرفين جواز الرجوع لو حمل بلا كرا هو خلاف  
 الظاهر والله اعلم فصل قوله ولا يجوز استثناء الذي يقتضي بمنزلة الشرط  
 ورتبة الام وانما لا يجوز لكونه فلا في يقتضي عقد الرتبة اذ يكون للموهوب  
 مشغولة بملك الواجب ويؤاخذ له فيبطل الشرط ويكون الموهوب  
 له كما قالوا في رتبة الدار على ان يرد منها شيئا وبهذا القدر يعلم انهم لو  
 اكتفوا بغيره في مثله اللام بطلان الشرط كما في اخواتنا لكني كنتم  
 قصودا التصريح بطلان الاستثناء في معنى الشرط بطل الفاسدة  
 اذا الملك في الرتبة تعلق بفعل حتى وهو يقتضي له والفعل الحسبي  
 لا يبطل بالشرط الفاسدة وهي انما تؤثر في العقود الشرعية الحسبية  
 واذا وجدت لا مرد لها فلا يمكن ان يجعل عدما انتفى ويرد عليه يقتضي  
 بالرتبة فانه من العقود المحل للشرط القبط ايضا مع انه تقتضي الشرط  
 قال في الهداية الكتابة والاجارة والرتبة بمنزلة البيع لا ان تبطل  
 بالشرط الفاسدة فتدبر **قوله** لا قول بخيار الشق الاول اي كون المراد  
 الرتبة بشرط العوض هو جوب سبعة صدر الزينة فيه حيث اذا وجبه  
 شرط ان يعوض شيئا فالشرط باطل بشرط العوض انما صح اذا كان  
 معلوما فعمل ان قوله او يعوضه يرجع الى الرتبة والصدقة معا انتفى

**قوله** وانما يجوز اذا كان العوض معلوما فيه انه يشوبه لو كان بعض  
 الدار الموهوبة عوضا عن كذا يكون شرطا صحيحا اذا كان معلوما ولكنه  
 ليس كذلك صرح به في غاية البيان حيث في غاية قال اذا وجب دارا وخمسة  
 دارا لم بشرط ان يعوض شيئا معينا منها او درهما واحدا من تلك الدار لم  
 يقع الرتبة والشرط فاسدا على ان هذا الجواب لا يناسب تعليلهم بكونه  
 الشرط مخالفة لفتى العقد كما عطل به الشارح ايضا وقد علم بعض  
 المحققين للهداية ايضا بان مقتضى الرتبة بثوت الملك غير يوقف  
 فاذا شرط عليه الرد او شرط ان لا يتبع به كان باطلا فان المتبادر  
 منه ان يكون فساد الشرط لكونه مخالفا لمقتضى العقد لا لكونه  
 في نفسه ما لا يخفى فالصواب ان يجاب بالغرق بين الرد والتعويض  
 فان في الرد معنى العوض غير ما حفظ فكانه قال ويستكره ان شرط  
 ان يرد الى بعض اصحابنا او عوضا عن بيتي اما كفاي الرتبة الجارية  
 على ان يرد له عليه فالحق ان يختار الشق الثاني ويمتنع لروم التكرار  
 اذا عرفت ان ما قيل انه ليس بشرط محض بل بيان الحكم في يدين  
 اللفظين واحدا لا يتغير بشرط محض التعليق بالشرط يتغيرها  
 راجع الى عدم الفرق فيما بينها **قوله** لانه تعليق بشرط محض التعليق  
 بالشرط يختص بالاستا طات المحضة التي يخلف بها كالاتفاق  
 والعناق فلا يتعد **قوله** العري ان يجعل داره لاؤتمنة عمرة  
 فمري على وزن جلي اسم في هذا المعنى والاصل فيه قوله صلى الله



عليه وسلم من امر رجلا عري له ولعقبه فقد قطع قوله حقه وهي من امر و  
لعقبه قبل الضمير ان الجور ان لمن صورته ان يقول امر تكسر منه الدار  
فلا امت عادت الى والي ورثته انتهى قال بعض علماء العصر الضمير ان  
الجور ان لمن خطاه فان قوله صلى الله عليه وسلم له ولعقبه حالان مفرد  
بان من فاعل امر والمعنى من امر رجلا عري مفرد رجوعه لنفسه ولعقبه  
فقد قطع قوله حقه وهي المعمول ولعقبه فيكون هذا صريحا فيما ورد  
في هذا الحديث فيه من رد بادت عليه العادة الجاهلية وذلك ان يجعل  
العمري للمعول لورثته بعد وفات المعول وبالجملة الموجب لرجوع الضمير  
الى من امور منها ما ذكر من حراصة رد ما جرى في الجاهلية على ما شئت  
اليه صاحب اليه صاحب القبل بقوله وصورة ان يقول امر تكسر  
منه الدار فاذا امت الى آخره ومنها رعاية حسن المقابلة في ذكره  
ولعقبه في اول الكلام وآخره فان حاصل الكلام حينئذ من امر رجلا  
على ان يعود الى نفسه الى عقبه في نفس المعول ولعقبه وظاهر ان هذه  
المقابلة نفوت على تقدير رجوعه الى رجلا ومنها حسن ارتباط قوله  
فقد قطع قوله حقه بما فيه فان بيان انقطاع الحق انما يحتاج اليه  
اذا كان له نبوت في الجملة وذكر على تقدير رجوع الضمير الى من  
فان حاصل حينئذ من امر رجلا بشرط ان يرد له ولعقبه فقد بطل  
شرط وانقطع ومنها انه لو لم يكن له ولعقبه حالين مقدرين  
لكان الحكم الظاهري ان يقول صلى الله عليه وسلم من امر رجلا وعقبه

عمري والحاصل ان بلاغة الكلام لا سيما كلام سيد الانام لا غروا  
ان يتضمن مثل هذه النكات ويندرج فيها انواع لطائف الاشياء  
قوله وهو لا نقاب ذكر الضمير لكونه في عبارة عن الارثاق **قوله**  
بناء على انه تكليل للحال فيكون الانتظار عنده من جانب الواجب  
الى ان يموت للموهد به او يعود ملكه اليه على طريقة العمري كما ان  
الانتظار عنده كما من جانب الموهد به الى ان يموت الواجب وبذلك  
الموهد به اياه وبهذا يعلم ضرورة ما قبل ان ملاحظة كون الدار  
في يد الواجب يؤيد مذهب الامام **كتاب الاجارة قوله**  
وهي لغة فقال من اجر باجرين با يطلب وضرب الى آخره بخلافه ما قبل  
ما نقل عن النهاية من انها فعالة من اجر بواجر يؤيد الاول كونه اسما  
كما قال سيدي في النقاية هي بكسر النون بنقب وبالفتح مصدر  
والاجارة اسم وليست بمصدر فلا ضرورة في ارجاعها الى باب الظل  
ثم انه قال بعضهم الاجاز لم يجز في كلامهم وقال بعضهم الواجر لا يعمل  
الا في موضع فيج وكل من ماليس شيء اما الاول فلما قال في تخار  
الصحاح الاجزاج الثواب يقال آجره بالمد اجار واما الثاني  
فلان استعماله في موضع بواسطة بعض القوانين لا يستلزم عدم استعماله  
في معنى آخر على ان في المعربات من كتب اللغة لم ينقض الاختصاص  
بذلك المعنى **القيح قوله** كذا كعين او دين الدين كالنقدين والكبيل  
والموزون والعين كالشباب والعبيد قال في الهداية ما جاز ان



ان يكون غنا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة ثمن  
المنفعة فتعتبر بمن المبيع وما لا يصلح ثمن اجرة ابطل كالايمان  
المعينة التي ليست من المتطلبات كالحيو ان انتى ولا يخفى الحيوان لا  
يصلح ثمن اصلها فيها لا يكون البدل الاخر عينيا وفيما نحن فيه كذلك  
فالجانب الاخر فيه المنفعة وهو ظاهر فلا يرد ان اعيان لو لم تصلح  
ثمن في المقابل بل لا غنى ولا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد ما يصلح  
للقيمة فقد بدون كون اعتباره مبنيا **قوله** ويعلم النفع بيان للثمن  
قال في الهداية لان المنفعة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة  
فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت وفيه اعراض عن التجار  
الارض للزرراعة الى مئة معلومة حتى لا يصح العقد حتى سمي ما يزرع  
فيها يتفاوت كذا قيل اقول وكذا لا بد في الدار ما يوضع فيها حتى  
يتعين النفع واذا اطلق المصنف كلامه وقال وبيان العمل قوله  
ولا يلزم الاجر بالعقد ان لا يجزى ان يكون ثمنه الوجوب الاداني  
لا يجوز اعتاق غير عين الاخر مجرد والعقد **قوله** اذا غلبت الغايب  
من به سقط الاجر لان تسليم المحل انما يقال مقام تسليم المنفعة  
للتكمن من الاستفاد فاذا كانت التكمن فالتسليم وانفج العقد  
وقال العتابة وقاض حان لا تنفج الاجارة لكن سقط الاجر  
مادامت في يد الغاصب كما لو انهدمت الدار كما نقل لا يقال  
يمكن التوفيق بينهما بان الانقيل يحتمل ان يكون في استيعاب

الغضب مئة الاجارة وعدمه في عدم استيعابه فان في او آخر كلام صاحب  
الهداية ما ينافيه حيث قال وان وجد الغضب بعض المنفعة سقط بقدر  
اذا الانقيل في بعضه الا ان يقال كلامه هذا ينظر الى استيعاب  
بقية المنفعة ايضا والافن الظاهر ان المراد بالغضب سعة لا يحتاج  
الى تجديد العقد فتر **قوله** لانه اذا اختلف قبل الاخراج فعليه الضمان  
في قول اصحابنا جميعا اقول هذا على إطلاقه مشكل فانه قال في القصور  
الاخر المشترك ضمن ما است يده بالاجماع وكذا ما يملك في يده بلاصة  
عندما لو امكن التخرج عنه كسرة وغضب لا يمكن كحق غالب غالبة  
على ما سيجئ مثله في باب الاجر المشترك من هذا الكتاب ايضا فلما  
انهدم التوراة ومنه الخيار من الاخراج فاحترق كيف يجب الضمان  
على قول ابي حنيفة فيمكن التوفيق بين كلام صاحب الوقاية  
وصاحب الغاية البيان فان المراد بالاحترق في الاول ما لا يكون  
بصيغة وفي الثاني ما يكون بصيغة والثالث ما يكون بصيغة كما  
يدل عليه قوله بالاجماع **قوله** من الاجر المشترك يضمن ما تلف بعلمه فيه  
ان كان مراده بقوله بصيغة فوجوب الضمان مسلم ولكن كلامنا  
ليس في وان كان ما تلف من غير صيغة واختياره كما في التوراة المنهزم  
وجوبه غير مسلم بالنسبة الى قوله ابي حنيفة رحمه على مله **قوله** وغيره بالبيان  
المهلة والراي المعجى ان صاحب النهاية وهذا التول الى الجاه  
الصغير **قوله** لا يعال لقط بكر الوقاف وشهد يد الطاء المهلة ما يقال



له بالفارسي تامة **قوله** لانه المقصود ان نقل القط هو المقصود  
او وسيلة الى المقصود هو النقل **قوله** وقد نقتضيه بالعود الى يرد  
الكتاب بلا تسليم الى اهل البيت **قوله** او بسم الله من صدقته  
او حادثة وفيه بحث فانه يخالف ما في شرح الجمع من انه قال اوركي  
الكتاب ثم ليوصل اليه بسحق تمام الاجراء اتفاقا ويمكن التوفيق بان  
المراد بمن يوصل من بعينه المتأخر بان يقول ان كان المكتوب اليه  
غالبا فيوصل الى فلان ليوصل اليه **قوله** وجب الاجر بالكتاب بالاجماع  
وهو نصف الجركان اللابقي بهذا التقدير ان يقول في اول المسئلة  
استأجر رجلا لا يصال خط واثبات الجواب لم يذكر في العقد اثبات  
الجواز يجب تمام الاخر صرح به في شرح الجمع **قوله** كالفساد فيضم  
الفاء وسكون السين المهملة والطاء في المهملة بين بيت من الشعر  
ويكون فيه فسقاط وفساط تشديد السين ففيه ست لغات  
يجوز ضم الفاء وكسر الفاء واما ما وقع في اكثر النسخ من قوله كالفاء  
بالحال المهملة فلم يوجد في كتب اللغة ما يدل على صحة **قوله** ككثير  
بضم اللام وتشديد الراء المهملة بالفارسي دواودة وسق سس  
صاع كذا في المذهب **قوله** لا الاجر وفي بعض النسخ لا الاخر بالفساد  
والثاني اقرب **قوله** فيجب عليه جميع الضمان اي ضمان الجميع **قوله**  
ثم تنقفت النقول الهلاك تنقفت البراءة من الباب الاول اذا يهلك  
**قوله** واوقفه الا يكاف بالفارسي بالان نادون برستور **قوله** اي

اي بعض ايضا اذا يهلك بملوك طريق لا يهلك الناسي بهذا الم يكن بين طريق  
تفاوت ومقدار على ما ترا اليه الاشارة فلا يرد الاسلوب طريق  
لا يهلك الناسي لا يخلو عن تعدد الظاهر **قوله** حيث يستغل الارض  
اي صارت مشغولة بغير ما اريد به **قوله** قبل معناه القطف بضم القاف  
وسكون الراء المهملة وضم الطاء المهملة والفاء ما نقله بالفارسي  
سيوس والله **باب الاجارة القاسية** فيجوز ان يبيع المبيع  
لحصول المقصود فيجوز في الاجارة **قوله** وجهالة المسمى المتبادر  
من عطف به وسبوع الاصل مفسد للبيع ان يكون ما سيذكر بعد  
البيع الاصل مفسد للبيع مع ان جهالة المسمى مفسد للبيع  
ايضا فكان اللابقي ان يعم ان الكلام ويقول بالامر المفسد للبيع  
ليعم جهالة المسمى كذا عدم التسمية ايضا لكنه اقردهما بالذكر  
المخيرة حكما لما سواهما على ما يجمع **قوله** بالقامابلغ بالفعال  
من فاعل وجب والموصول مفعول بالقامابلغ **قوله** او بشره وهو العهد  
القاسد ووجب الموجب الاتي وهو وجب العتمة لا يقال بهذا يخالف  
**قوله** لان النافع لا قيمة له لان النافع وان لم يكن له قيمة في  
نفسه الا ان العقد الشبه بالعقد الصحيح يوجب ذلك **قوله** ولا  
لما بين الادنى والكل اي ولا لما سوى الاقرب وهو الشر الاول  
لعدم الاول لعدم الاول ولوليه فتعقبت الاقرب قوله وكذا كل شر  
في قوله لو قال وكذا سائر الشهور كان كلامه خالفا عن شايه



شابه التكرار **قوله** لان الشاقي منهما بالعقد بالسكنه فيكون بمنزلة  
 البيع بالتعاطي **قوله** متعلق بالمستلزمين متعلق بالسنة الثانية  
 وهو قوله اجداد اكل شئ بكذا صحت في احوالهم واما متعلقه بالمستلزم  
 الاول فيغير ظاهره وحمل النسبة على تعيين كل جزء وتعيين المجمع معا  
 بعيد جدا وعجاجة يكاد الآ ان يستحق حمل شئ معلوم لان الامل  
 ان كلمة كل اذا دخلت فيما لا شأية له تنصرف الى الواحد لتعذر العمل  
 بالجمع انتهى **قوله** جبرالة بعض الاجزاء اي بعض اجزاء الاجر **قوله**  
 واعطى اجرة ولو كان الاجارة فاسدة لكان الاجر حراما ولما اعطى  
 البني صلى الله عليه وسلم **قوله** لانه ايجار يهود اجرت المصطفى بالجمع  
 المجمع والراء المملة اذا صبت الدوا في وسط فم **قوله** على الاطراف  
 جمع ظيرو يقال لها بالفارسي دايه **قوله** من ابطال حقه ابطال المستأجر  
 حق الزوج **قوله** من بشينة السنين بفتح السين البعثة والباء  
 ضيد الدين يقال شانه **قوله** او عدته بالعين والذال المجعول  
 يقال عنفت المصبي بالسين اذا ربيته به فان الارضاع لما كان  
 على الاب لما كان اجر الارضاع كان شرك الارضاع حرمانا  
 عن الاجر لما كان اولى **قوله** فيقولون فان ارضعة يكون من  
 قبيل المشاكلة وهي ان تذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه في صحته هذا  
 يشعر بان لا يكون الارضاع حقيقة في البهائم فيكون مخلصا  
 لما ذكره فيما سبق في كتاب الرضاع الرضاع من انه في اللغة

الشئ مطلقا فيكون المعنى اللغوي اعم من معناه الشرعي واعتباره  
 المشاكلة بين الاعم والاخص فيغير ظاهره بل غير واقع نعم قوله  
 صاحب النهاية ايجاز وليس بضرع اشعار لذلك ولكنه بالنظر الى  
 المعنى الاصطلاحي وقوله ايجاز اشعاره تغييرا لوضع لبن الشاة  
 في فم المصبي بوضع الدوا وفيه **قوله** والاصل ان الاجارة لا يجوز عند العمل  
 الطاعة اعترض عليه بالجمع غير انه لا يجوز ويقع عن الامر ان  
 الفاعل في الصحيح انتهى **قوله** والجواب انه ثبت بالنقص على خلاف  
 القياس الحديث الختعية وغيره من الآثار الواردة عليه **قوله** عيب  
 البيل العيب بفتح التاء القوقانية وسكون الباء القوقانية  
 والسين المملة ما يقال له بالفارسي ينز **قوله** ويجب المستأجر  
 من الجار يكلف عليه له الحسن به **قوله** **قوله** وعلى الخلوة المرونة  
 اي المعروفة كالشروط والخلوة بفتح الحاء المملة هي لغة استخلا  
 ايلا مادرا والزم مع انفع المستأجر في وقوعها على العمل الى العمل المحفظة  
 اذ لا يحق الاجر الا به **قوله** ونفع الاجرة في وقوعها على المنفعة  
 لانه يستحق الاجر بعبء الحق لان المعقود حصول ذلك العمل  
 واكماله وفي الثاني الانتفاع بنفسه من هذه الخبثية سواء لم  
 العمل او لم يتم وبما ذكرنا يعلم الفرق بين العمل والمنفعة في  
 هذه المسئلة **قوله** فهو غير مقدور عادة بل في نفس الامر ايضا لان  
 الاستحقاق بمجرد تسليم النفس لا يجامع للاستحقاق في مقابلة



العل وبهذا التقدير يعلم ما في تقدير الشارح من الضعف **قوله** ان  
بشيء ما اي يكره بامر من او يكره انكارا اي بغيره او يسرقا اي يجعل  
عليها السر بين لان اثر هذه الافعال يبقى الى آخره بشيء الى انه اذا  
لم يبق لا يفسد واعترض عليه بان الكلام في موضع يخرج الارض الخ  
بالكرب مرة فعلى هذا ينبغي ان يفسد العقد شرط التثنية العقد  
ولا يخفى ما فيه نفع لاحد المتعاقدين وهما ليس كذلك **قوله**  
الا بالسعي والكرب وهو بالراء المزملة والباء الموصدة قلب الاض  
للحزب الارترقاع الجمالة بالزراعة قبل تمام العقد لان تمامه تمام  
مدة اذ تمام القبض به **قوله** ان الجمالة ارتفعت اي بتعيين  
الحمل المعتاد **قوله** والاجر والضمان لا يجتمعان لان يد الغاصب  
يضمنان فلا يلزم الاجر ولا يلزم اجتماعهما **قوله** عن بيع الكال  
بالكال النسبة من كلاء التمن اذا تاجر والله اعلم **باب**  
**الاجارة** **قوله** او موقتا بلا تخصيص يعمل نفسه على ما يشي **قوله**  
وهي اقامة العمل اي المنفعة اقامة العمل في العين لما لك **قوله**  
كالمودع واجبر الوعد اي الاجر الخاص **قوله** لانه يقتضيه العقد  
عندهما لان المحقق الحق عليه اذ لا يمكنه الالة **قوله** وعنده يفسد  
كما ذكرنا من ان العين امانة عنده لانه قبضه باذن المالك بمنفعة  
**قوله** من ترك التوثيق اي من ترك احكام **قوله** لان ضمان الا  
لا يجب بالعقد بل الغيانة وما يجب على العاقلة لا يخفى ما

في هذا التحريم من التشويش والمراد ان ضمان الادمي لا يكون بالعقد  
لصروا لادن فيما ان الادن في المرور بالسفينة لا في فعل يرتب  
عليه الهلاك ووجوب الدية في القتل اخطاء ترك التثنية  
وهذا المعنى موجود في التفسير ايضا **قوله** لم يجر المعتاد اي لم يتجاوز  
قصر الفساد المعتاد ولا يعرف ذلك بنفسه اي لا يعرف الطبع  
نفسه ولا يتجمل من الجرح **قوله** كافي البيع اي كافي خيار التعيين في  
البيع فانه لا يجوز فيما فوق الثلاثة **قوله** وذكر الغير للزقبة  
وهو من الرقابية الباقية الى النقصان اي لا يضر الباقية لوقال  
على وجه لا يخالف المعتاد لكان اظهر **قوله** ووجوب له الجرح  
معطوف على الصحة وصبره راجع الى المعنى في حق المتلف ان الغاصب  
لان يديه يد الضمان في العبد وبضمانه لا يلزم ضمان ما تلفه **قوله**  
تحتيا ليجوز ان طلبا لصفة العقد وتصحيح الكلام **قوله** ولا  
صانع موقوف معطوف على رتب الثوب **قوله** لانه منكر العقد  
ووجوب الاجرة ويقوم عليه اي منكره الامور والقول النكر  
مع يمينه والله اعلم **باب** **فسخ الاجارة** عيب يفوت النفع  
اي عيب يفوت النفع او يفوت هو النفع واما التقويت  
فلم يوجد في الكتب المشهور **قوله** صابط للجماعة اي كسر الدار  
لا لغيرها المقصود منها **قوله** استوفى حردا اي من يعالج ومنه مقال  
للسحان حردا ايضا لانه يعالج الحرد في المصر اي عند الاطلاق في ماله



العمدة قوله وبرامكن الدابة البراء بالمدة ظهور الراي يقال بكونه في هذا  
الامر يرد المدة اي شال فيه راى كذا في الصحاح قوله بعمل في الصرف  
اي ليس الثمن قوله لغز العاقدة متعلق للملك المذكورة مرتين مستحقة  
بالعمدة خير بغير قوله لا انتقالا الى الوارث متعلق بمضمون الجملة  
التي بعده اي استحقاق غير المعقولة وهو الموكل الكفى بذكر احوال العاقدين  
حتى لو مات كلاهما فالباقي الاول قوله كالشهادة في النكاح فان  
بقاء الشاهدين ليس شرط في بقاء النكاح وان كان وجودهما شرط  
لحروته والله اعلم **مسائل مستنى** قوله اي اداه الجمل المحال هو الجيم  
صاحب الجيم فصيغة فقال بمعنى المشبه قوله ومنعاه من الامر ولا  
فان منعاه ان كان الحق فظاهر وان كان لا يجوز الحق فيكون غافيا  
فالاخر محلا **قوله** لا يرجع على الامر لان التجهيل كان برأى الوكيل  
فلا يلزم الموكل وزج بالمنع بد الوكيل من ان يكون بد نيابة **قوله**  
قدما يجوز لغز اي يجوز اصداره الكتابية للقاضي والله اعلم بالصواب  
**كتاب العارية** تملك النفع بلا عوض هذا غير معروف معناه  
الشرعي على سبيل البهية لكن كان عليه اي يزير على هذا قيد آخر  
وهو بئره من الغريب وهي العطية وقيل سميت بالعارية  
عن العوض ويرد الغريب وهي العطية وقيل معتل للام يقال  
اعار واستعار الا ان يقال اشتقاقه كاشتقاق جبر من الجبر  
قوله وهو مستعمل فيه ايضا اي ليس قبيل الحقيقة المجردة **قوله** وان

لم يكن له نية حمل على الادنى وهو الاركاب **قوله** تملك العين في العارية  
اي كتاب العارية **قوله** فيكون تملك العين مجاز لغة ضرورة فلا  
مناقاة وفيه ان كلام صاحب الهداية ليس بالنسبة الى الوارثين  
بل بالنسبة الى اهل التمسك فقط فان كان الحمل عندهم حقيقة  
في تملك العين لا يجوز مجازا فيه كذلك **قوله** فلان الحقيقة انما شرارة باللفظ  
بلا قرينة هذا كلام مسلم فان الحقيقة من حيث انما حقيقة لا تحتاج  
الى قرينة كما ان المجاز يحتاج اليها على ما هو المشهور **قوله** فقصر الام  
في قوله كذا عن افادة الملك لا تماثل مشترك بين معان متعددة غير التملك  
**قوله** لان النافع تملك شيئا بشيئا بحسب صوته فاما نوصف تلك  
ففتح الرجوع هذا التقدير شرعا لا يفتح الرجوع اذا وجد الملك  
ان في الرهبة اذا وجد الملك وفتح الرجوع ما لم يمنع مانع **قوله**  
ولا يضمن اذا يملك ولو شرط الضمان يمل يفتح والمشا على  
الاختلاف فيه كذا في التحفة قال في الخلاصة رجل قال لا اؤخر  
توبك فان صاع فانه ضامن لا يضمن وتقل عن المتبقي **قوله**  
ولا يرجع اي السعي على احد هذا بشرا بالبرج المستعير على  
المستأجر مع كون الهلاك بصنع المستأجر ولا يخفى ما فيه **قوله**  
لانه لم يرضه يقال عترة اذا اذنته **قوله** اي سواء اختلف استقلاله  
كالقدوم والنشاز ولا كالعبد والارض ان لم يعين مستغنيا  
اي من يتفق **قوله** عارية الثمن والكيل الى المستعمل من هذه الاشياء



فرض فلا يحتاج الى جعلها بحسب الاعادة كما قلنا **قوله** ليعبر بها الميراث الى  
 ليسوى هذه عبارة اشتركت بين الفقهاء وردة الجوهري في كتابه حيث  
 قال عابروا بين ملكيكم ومواريتكم وهو فاعلوا من العيار ولا نقل  
 غيره **قوله** لا يجوز الترك بانفاقها اي لا يقرر ومن رتب الارض فانفق  
 ان يقرر المستعير بالقطع قبل وقتها رتب الارض قال صاحب  
 العناية اي ينظركم فيما اذا ابقيا الى المدة المفروضة فيضمن ما تنفق منها فبقا  
 يعني اذا كانت قيمة الفرس واليتركوا الى تلك المدة عشرة دنانير مثلاً  
 واذا وقع في الحال يكون قيمة النقص دينارين يارجح بهما ولعوض  
 عليه بان بالقطع ما تنقص دينارين بل نقص ثمانية دنانير فيستريح ان  
 يرجع بها الى انتهى اقول لانه ظنه بالنفاذ المجع بحسب المنقوض ليس كذلك  
 بل هو بالنفاذ المجع المملة وقيمة النقص بحسب بول النقص لان القيمة  
 من القيام اريد بها البذل لقيام البذل منه كذا في الصحاح اذا عرفت هذا  
 فقد عرفت ان الحاجة الى ما قبل في دفعه من قبيل اضافة الموصوف  
 الى الصفة الى القيمة المنقوضة **قوله** لانه معروض حيث وقت له ما  
 فيه اشارة الى دفع ما يقال من الوجوب للمضمان عقد المعاوضة والاعادة  
 ليست بعقد المعاوضة وحاصل الدفع ان الرضا الزام معنى لقيمة الفرس  
 ان اخذه قبل المدة فكانه قال اعزس قلنا لم اتركها في يدك الى مدة كذا  
 فانما ضامن **قوله** ولو توكل اي صار وكيله الا ان يحجى التوكل بهذا المعنى  
 لم يوجد في اللغات الموجودة على ما ترقى **قوله** لا يجبر عليه لانه مترتب

في علمه **قوله** مساندة اي سقوا او مشاورة اي شربا لا ميا وماء اي يؤمنا  
 لانه في حكم الاجتناب **قوله** فكانه درهما اي الدابة والعبد **قوله** ضمن الثاني  
 للحال لان المحجور يضمن الحق فكان الكا والظاهر ان يكون حكم  
 العبد الثاني كالاقل لان المستعير عليك الاعادة مطلقا فيكون  
 شيطا من قبل الملك **قوله** على المستعير المودع بكس الراء **قوله**  
 لان المنفعة لكن الحاصل للموخر عين والمنفعة تابعة للمعين فاصل  
 النفع للموخر ومن هنا يعلم ان قول صدر الشريعة لان الرد واجب  
 على يؤوله عند طلب الملك يحول على التغليب ولكن نقول على  
 المؤخر ايضا الرد ان لم يكن المالك هو لان الموجبة غير مستلزم للمالك  
 والله اعلم **كتاب الوديعة** قوله امانة تركت للحفظ وقال  
 صاحب الكفاية الفرق بين الوديعة والامانة عموم وخصوص  
 فالوديعة خاصة والامانة عامة وحمل العام على الخاص صحيح  
 دون العكس فالوديعة على الاستحقاق قصد والامانة ما يقع  
 في يده بغير قصد بان يلقبه الزج مثلاً وفي الوديعة يراء عن الظاهر  
 بالعقد الى الوفاة وفي الامانة لا يراء بعد الخلاف واعترض عليه  
 بان اذا عبروا في احدهما القصد وفي الاخر عبه يكون بينهما تباين  
 لا عموم وخصوص انت خبر بان نفسه هذا تفسير للمادة الاخرى  
 بعد تحقق معنى العموم على ما يشهد به سوق كلامه لا تفسير معناه  
 مطلقا ان يعلم من مجموع تفسير الوديعة وتفسير الامانة ان الامانة



مال شخص في شخص فمقتضى حفظه **اولا قوله** وركنا الا يجاب صريح هنا بركن  
 العقد ونما تقدم من العقود الماضية ليكون توطئة لقوله او عرفا قدبر  
**قوله** ويحفظ بنفسه وعياله وعن غيره لانه لا ضمان فيما دفع الى امين من  
 ايتامه ممن يتوبه في ملكه وليس عياله كغيره العتال وعنده المأذون  
 وعليه الفتوى كما في الزاوية قوله وله اي للمودع وقال صاحب الغنائم ان  
 كان الطريق مخوفاً فمن بالاتفاق او تناوله بدين السوف فكذا وكذا  
 فان سائر ما يلزم يضمن او نفقه ضمن لا مكان ان يتركه في ايديهم وقال  
 صاحب الزاوية اذا كان مخوفاً وله بدين السوف ضمن بالاتفاق وكذا  
 والودي والام فان سافر بدينه لا يضمن ولا يلحق ان عبارة الزاوية  
 احضروا ولي يعني اذا طلب صاحبها فحقه وعنده انما قال اذا طلبه لانه  
 لو لم يطلبه فمحمود لا يلزم الضمان مثل ان يقول مال حال وديعه  
 عنك فقال ليس لك عنك وديعة لا يضمن كذا في البسط وقال  
 فمحمود وعنده لانه لو وجد عند اجنبي لم يضمن على ما ذكره الشارع في الخلاصة  
 اذا حذر بحضرة المالك وحضرة من يخالف عنه وعدمه لا الى حضرة  
 المالك وخيبته كذا قيل وفيه ان يضمن ان يجد عند اجنبي اذا خفي  
 من يخالف منه مع فان يضمن ان يجد **قوله** فان الخط لم يستملك عند  
 ايه حنيفة رج مطلقا الى آخره قبل المذكور في الهداية ان هذا التفصيل  
 عند الاماميين في خلط المال بجنس وذكر قبل ان خلط المودع الوديعة  
 بجنس تركه ان شاء ومثل ان يخلط الدراهم البيضاء والسود بالسد

والحظنة بالحظنة والشعر فالكل بينهما لانه لا يمكن الوصول الى معنى القيمة  
 فانه استعملها من وجه فيميل الى ايتها مشكوك وانت خبر بان هذا المعنى  
 في المايح ايضا ووجه التفصيل فيه غير ظاهر انتهى قول الظاهر ان المراد  
 بالتفصيل وجوب الضمان او الشركة وهذا مقتضى في المايح ايضا عند محمد  
 الا ان صاحب الهداية مستلزم صورة ومعنى فتعين الضمان نعم قول  
 صدر الشريعة وكذا عند ابي يوسف الا اذا خلط بما هو اقل منه فانه لا يقطع  
 حق المالك بل يثبت الشركة لا بآية على اطلاقه بل تخفى بما هو غير  
 مایح **قوله** فان الفعل كالحفظ اي فان كان فعل كالحفظ مثلا اذا انصف  
 الى اثنين في شئ قائل للرجل لا يكون المراد به الا البعض وامكنهما  
 المماثلة من الترتيب ويحضر الحضور اي المناوذة ان يثبت بحجة بين المماثل  
 فصار من خفا لا اصل اي المناوذة فصار الشط منافقا لاصل الشط  
 وهو الحفظ لانه قبل **قوله** لانه الدارين مختلفان قال صاحب الخلاصة  
 لو كانت مثلا او اهراب لا يضمن وتعل من جواز رابطة انه يضمن  
 مطلقا **قوله** وقال لا يضمن ايتها مشكوك وديعهما يعلم من المسئلة الآتية  
**قوله** فالاول له بدينه عند ايه حنيفة رج او اقراره عندهما لان النكول  
 اقراره عندهما لان النكول اقراره على قولها **قوله** وعليه الفاضل  
 بينهما لو قصر المسافة وقيل لكل منهما الف لان منهما ادعى الف  
 مستقلا وهو اقرار لكل منهما به عند تكون له من الدين لكل استعمل  
 واعلم ان النكول بهما ينافي الاقرار فانه اذا اقر لا حدهما بغيره



ولا يخلف الاخر لان الاول راجح بنقل النكول انما يصير حجة بقضاء القاض  
فجاءت بخير القضاء وخلف الثاني حتى اذا الكل صحت اذا الكل لاحد هما و  
قضاء القاض به فعلى رواية غير الاسلام البزدي يخلف الثاني فان  
كل يقضيه بينهما لان القضاء الاول ولا يبطل حق الثاني وعلى رواية  
المخالف لا يخلف الثاني لان القضاء وقع في جهته فيه لان بعض  
العلماء قال اذا نكل لاحد هما يقضيه ولا يوجد ليخلف الثاني لان  
النكول كالاقرار وفي الاقرار لا يؤخر كذا في شرح الوقاية **قوله**  
وضاع المودع كذا في عبارة الشيخ لكن لو قال وضاع الوديعة **قوله**  
لما كان بعد عن التمس **قوله** وشروط عليه الضمان اي بعد الوديعة **قوله**  
اذا جنى وقد وجد الجناية بدفعه الى الثالث بلارضاء ملكه وفي هذه  
المسئلة اختلاف الامامين ففضل شارح المجمع فان شئت فراجع اليه  
والله اعلم **كتاب الرهن قوله** فان اسحق او وجد  
حرافة الى ما قبل من قوله بمن عبد الجلف وشدة على الترتيب وتقبل  
للدين ظاهرا فقط **قوله** وسبابة تخفيف وجه التسمية في او اسطة  
باب ما يبيع رهنه بعد قوله اعلم ان الاعيان **قوله** يجوز ان يملك المملوك  
والزوا والجمعة اي يجوز ان يملكها وقدر تقبيل في كتاب الرهن  
**قوله** لان المرثين لم يجرى بالجماء المملوك والراء المجبة اي لم يجرى ولم يقض  
من يجوز بمجته المجمع احتراز عن رهن الشارع والثالث عن رهن ثم  
على شجر يطارده على صدر الشريعة وكان نظرا الى القوة في المانعة

الى الشهور ان الوديعة  
رهن من غنائه لا يفسد  
رهن الوديعة  
فيه

وضعه فاسيوع اقول من الاتصال الخلق بين الشين فذلك  
اعني تقدمه في الذكر والاتصال الفع بالاصل وان كان اقول عكس الا ان  
اصاله الاصل ومحلته اقتضت تقدما في الذكر مكرمه زيادة مبنية  
ذكر التوقيع بالمحل وانما لفظ المحوز فهو في الاصل مع مجته المجمع ولما  
كان في قيمة الشيء مع مجته المجمع حمله عليها وبالجملة الاعتبار في هذا  
المقام الى حسن الترتيب فاذا كان في اللفظ مسامحة في الجملة  
حمله صدر الشريعة كلام المصنف على ما حمل عليه رعاية بجانب الترتيب  
**قوله** في زمان يكن فيه يسر ان الحاصل المعنى قبض لي في حكم القبض  
لما كان القبض مع التسليم وكان التسليم مطاوعا للتسليم ولا يقال  
قال القليلة قبل اي مستلزم للقبض ولم يقل القليلة تسليم لان التمس  
في ترتيب كلام القبض المرثين دون تسليم الرهن كما في الرهن **قوله**  
والاصل ان النصوص سليمة وجوده على اكمل الجهات لقائل ان يقول  
في التسليم الى الحقيقي والحكمي ايضا رعاية بجانب القبض المنصوص  
عليه مرها امكن كما ان في تعميم التسمية عند الرجح الى الحكمي في حق  
الناس رعاية لما بقدر الامكان وهذا الجواب يعلم ما في جواب الشارح  
من الحل فان ذكر التسمية في النفس مستقلا في مع ان الحكمي فيه معز فزير **قوله**  
والاستيفاء بالعين كما في رهن الشافعي الى ان الرهن شئ  
الاستيفاء بالرهن كالكفالة وانما يتحقق اذا استوفى المرثين الرهن  
من ثمنه كما استيفاء الرهن من ذمة الكفيل **قوله** وانما يحصل الاستيفاء



بحسب حق الضبط في قوله بحسب النسخ هنا بالياء لكن الصحيح ان يكون بالنون  
 على ما يشهد به السياق والبيان **قوله** فكان يروا ابننا في العين اي عافيا  
 لصورة الدين كالنكيس فيها لا بالنظر الى حقيقة الاستيعاء **قوله** ويرد معنى قوله  
 حتى الله عليه ولم عنه اي على الرايين عرامة الرئين من النفقة في حياته وكيفية  
 بعد مائة والثاني رضى القدره يقول الغرض بحسب الهلاك اي على الرئين  
 يهلك الرئين لا يغير مضمونا بالدين واول الحديث لا يعطف قوله الرئين  
**قوله** لئلا يتوهم كون من الى آفقه لان افعل يستعمل الا بالاشياء الثلاثة  
 لام التعريف ومن والاضافة وان كان اعادة من قوله ومن الدين وافها  
 لهذا التوهم وان فرض الشيء الثالث الاقل من القيمة ومن الدين بعد  
**جدا قوله** ان لم يعم البينة الظاهر اي كلمة ان هنا وصلية وان كان من  
 استعمالا بالواو لان كلمة الواو في مثل هذا الزنيت للعطف على المقدر  
 مثل اذا قيل زيد يكرهه وان لم يكرهه كون التقدير زيد يكرهه ان اكرهه وان  
 تكرهه وله جسد به اي للرئين ان يحس الرئين لاداء الدين **قوله** لان صفة  
 اي حق المرئين باق بعد اخذ الرئين والحس جزاء الظلم وهو ابطال الدين  
 ما بقى القبض والدين اي قبض الرئين في يد المرئين والدين في ذمة الرئين  
 لقيام البدل ويؤمن الرئين **قوله** مقام البدل وهو الرئين المبيع اي  
 لا يجب تسليم المبيع ما بقى من الثمن درهم في ذمة المشتري قوله حتى ان  
 ان المرافة اذا كانت المرأة مسرقة ودفعته الى زوجها المحقق لا يضمن  
 وان يلزم عليها النفقة **قوله** فان كان بمن يتحمل بالجميع **قوله** فان قلنا

إشارة الى ان قوله في حقيقة  
 الاستيعاء لا يخلو  
 بغيره

تمام الحفظ على المرئين **قوله** وساداه لزوج بين جمع قرصه بفتح القاف  
 والقاف والحاء المهملة والمراد من استغفون نظيره في البرق **قوله** وموتة  
 بفتح من البقاء **قوله** فكان صاحبه اي صاحب الدين امر الاخر بالاداء  
 ويجعل ان يكون ضمير صاحبه راجعا الى احوطهما فيكون المصاحب بمعنى المصاحب  
 والداعلم **باب ما يقع ربه** والمرئين به اولى **قوله** يهلك بمثلها  
 من الرئين استعمل بعض الشارحين في ان لا من ربه لا يكون للتعريف لهم  
 صفة في صورة يكون الرئين مساويا للرئين ولا للبيان لعدم صحة صورة  
 يكون الرئين اكثر من الرئين ولا للاعم منها اذ لا عموم للمشي ولكن  
 الاشكال في كونه لبيان لانه يكون بيا تالمثل والدين كما يطلق على  
 الكل يطلق على البعض فالمثل سواء كان عبارة عن مجموع الدين  
 او بعضه يقع بيانه بالدين **قوله** لان حكم الرئين كما عرفت بثبوت  
 يد الاستيعاء لان القبض في الرئين يثبت بالنقص وتام القبض لا يكون  
 في المبيع **قوله** لان المبيع غير مضمون على المشتري بل الضمان على البائع  
**قوله** فكله من قبيل المشاكلة فيه ان المشاكلة على ما مر ان يكره الشيء  
 يقظ غيره لو وقع في محبة فاعتبار **قوله** في الالفاظ الاصطلاحية  
 مضمونا عند عدم ما بصحة بعد جماع ان اعتبار معنى الاصل لكن  
 بان اخلق الضمان على سقوط ملكه في مقابلة يملك ملك الآخر في يده  
 فانهم اذا سمو العين المضمونة بالمثل والقيمة بالمضمونة نفرا سموها  
 ملكون مضمونة بما سموها بالمضمونة **قوله** بغير **قوله** ويقع ايضا

وان مثل الشيء وقبضه بغيره  
 الاول حفظ والظاهر فكله  
 قبضه الشيء بغير الضمان  
 تقدم مقامه



عبدان يكون الرتين مضمونا في يد المرتين قوله انه من عبده اي قال انوطا  
اي فلان مرتين لي عبده هذا وقبضه وقال الاو كذا كذا قوله المذكور وفي بعض  
النسخ عنه بانون والاول اولى والله اعلم **باب مرتين بوضع عنوان**  
**قوله** خلا فاما لك لان يده يد المالك ولهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فان عدم  
القبض قاله في الكافي قوله فان عدم بشير ما بشرط القبض عند المالك وقد مر في  
اول كتاب المرتين انه يلزم بنفس العقد ونقض على عدم بشرط القبض في  
الزوم لا يثبت في اشتراط في ترتيب الاحكام من كون المالك في ضمان  
المرتين انتهى وفيه ان جعل عدم القبض علة لعدم صحة وضع المرتين عند  
العدل فهذا يوجب اشتراط القبض كما قال صاحب الكافي **قوله** لتعلق حق  
الرايين اي لتعلق حقه به من جهة المحض وتعلق حق المرتين بتميز جهة  
الاستيفاء **قوله** ضمن المسحق الرايين قيل لا يخفى انه ينبغي ان يكون له  
تضمنين المشترين ايضا لان المشترى بالاختار يصير غافيا ويمكن دفعه  
بانهم يتعرض اليه لان حكمه حكم تضمن العدل فذكره بعض عن ذكره في  
**قوله** فلا يرجع المرتين عن العدل بدنه ميزان لا يحتاج اليه قال القوي  
في اول المسئلة على انهاء نعم العبد للمرتين فبعد استيفاء المرتين  
حقه كيف يناسب الرجوع على العدل حتى يحتاج الى نفيه **قوله** وقد  
سلمه ذلك ان سلم للمرتين حقه والله اعلم **باب التصرف و**  
**الجنانية في الدين** لا تارة التوفيق مع القس في التقاد ويوصدوره من ايم  
محله قوله ان المرتين فائقة في بابيع بل الفائقة للمرتين فان الرتين

ايضا

شهادة بعض دون النص والاقرار شهادة والمقر على نفسه وفي بعض  
النسخ وقبل الشيخ **قوله** وليطرح ابطال ملكه لا يقال بل فيه ذلك فانه  
رضي به حين اذن السكاح **قوله** فان اقرت حال تفرغ على قوله واقاره في  
حق نفسه فهو نفي لشدة على الترتيب **قوله** بخلاف الاحتباب اعترض عليه  
بان الاحتباب وكذا الطلاق والعناق يخرج بقوله عقد انتم وانتم خبر  
بان الاحتباب قبول الرتبة وذلك لا يكون بلا عقد وكذا الطلاق العناق  
فانما قد بحثا جان الى العقد اذا كان على مال **قوله** بل معنت ما جرت  
يخرج معنت ما جرت **قوله** ومنسق ودين ان طلب الدين تجر المديون  
**قوله** بمعيه يمنع معلق لقوله بجر وبيان المروءة من المجره بها وعند  
الشافعي في الدين ايضا اي هو الرتبة الدين حتى يخرج عليه لعنة وتخصيص  
الشافعي رضي الله عنه بالذكر بها بخالف ما سبق من قوله وعندهما وعند  
الشافعي يخرج على القاسد زجره **قوله** ينهي لب الرجل اي يوصل عقله  
اي الكمال وايضا لا الحق اي الدين الى رب الدين **قوله** وبسبب الدين  
ولاية الاخذ اي يمنع الدين عند الاخذ ما لم يستدل برأي القاضي احداهما  
بالآخر والله اعلم **فصل** بلوغ الغلام بالاضلاع والاحبال ما كان  
القائم مقام بيان علامة البلوغ والعلامة ما يكون ظاهرا في نفسه الاعلى  
غيره قدم الاضلاع الذي هو عبارة عن الرؤيا المخصوصة والاحبال على  
الانزال لظهورها في حد ذاتها وكونها وسيلة الى العلم بالانزال  
فلا يرد عليه ان البلوغ حقيقة بالانزال سواء كان بطريق الاضلاع او



او بطريق الاجال فلان السابق ان يقتصر عليه او يتم عليه ما هو  
بالفتحين بمعنى الحمل قوله لا يحكم الفصل الثاني وقال فلا يحكم بالتلويح  
منه يتم لان احسن وقدر امثاله قوله ولا تنس سبب التفاوت في الحد  
الاكثر بسنة فلان المناسب في الاقل ايضا كذا الا ان القادر الشرعية  
لا تعرف بالري واما قوله الا ان الجارية اسرع ادراكا من العلام فتعقبت  
منه فلهذا بيان حكمه بقضا ثمانية بعد ثبوتها من جانب الشرح قوله قبل  
اقرارها به ضرورة قال في غاية البيان يستلزم ان لا يكون  
بحال لا يحكم مثله فتدبر **كتاب الماذون قوله** وشرعا فكل المحر لو قال شرعا  
الاعلام بفكر المحر لكان انسب من جهة العلاقة المعين اللغوي  
والاصطلاحي قوله وكيل بطلبه من الموكل انصرف العبد ليس بطريق الوكالة  
كما هو قوله الشارح بل بطريق لا صلة فيما ذكره الشارح يكون عمدة الخلاف  
ومنا ان الاذن بنوع يكون ادنا بجميع الانواع عندنا خلافا له واليه  
استار بقوله ولا يتوقف بنوع قوله بخلاف ما اذا اذن وشرع شي معيني  
اذا امره فان الامر استخدام لا يلزم الاستقلال فلا يرد عليه ان سكوت  
عند استئذنه شيء معيني يكون ادنا والامر به لا يكون ادنا مع ان  
المرح اقول من الدلالة يبيع عبده ملك الاجنبي وفي الهداية لا فرق بين  
ان يبيع عبدا بملوك للمولى الاجنبي باذنه او بغير اذنه معينا او فاسدا  
فهذا عينا بخلاف ما نقل الشارح عن الحاشية هذا الفرق للناس في دفع  
الغور عنهم قوله ولا يكون ادنا في بيع ذلك الشيء الذي رأى بغير اولى

الابراء من انه اعدام اصل الدين فلا يتصور هلاك الدين عليه حتى يكون  
مضمونا بالدين والله اعلم **كتاب الغصب** لان في الاول حيث شرعا  
ولان البدن في كل منهما يد ضمان قوله بلا تفاوت بين اجرائه يعنى في الجملة  
الفعلية صفة تفاوت قوله لانه مطالب بالقيمة حين غصب امرئ  
عليه لان منسوب له حصة ربح بكل بعث الاصل فانه ينبغي عليه اصل  
ان يعثر قيمة يوم الغصب كالمثلي والانتقال الى القيمة ثم الغضا ايضا  
واجب عنه بانه غصب غير المثلي اتلاف من وفى الغصب لعدم المثلي بخلاف  
المثلي اذا بقا مثله كبقائه اخراقاته وفيه ان اعتبار قيمة يوم الغصب  
ليس مقصودا على ما يترك فيه الغصب فاعتبار الكائن مع قيام  
عنه مشكل فالاولى ان يقال ان يعثر وقت حدوث السب وهو يوم  
الغصب حتى لا يميز الغصب منه وفي المثلي لا يتضرر ما لم ينقطع المثال  
لان المثلي في حكم العين بخلاف العين فان المقصود فيه القيمة وبطل  
يتضرر الغصب منه اولى الحكم فيه على الاصل دفعا للضرر وهو اذا  
كان الغصب بالثمن عند بقاءه فالعبرة تسليم عينه اذ لا اعتبار لبدل  
الاسعار في الغصب قال في الهداية ان نفعنا في الشرعيات اللذان  
وذلك لا يعثر فيه وقد مر مثله بهذا الكتاب في باب المنفعة والحماية في  
الدين وسبب ايضا مثله قوله انما يتحقق فيما ينقل ويحول يعنى ان  
ان ازالة اليد عن العين انما يكون بالتحويل عن مكانه فالحال يحول عينه  
كالجوارح على سائر الجوارح فلا يرد ما قيل اذا نزع في الاصل الجوارح



دراره الغايبة يكون الان لا التزم فعل في العين كان ضامنا بالاتفاق لان وجوب  
 الضمان في هذه الصورة لوجود النقل والتحويل في اصل الملك **قوله** ويجوز صاحب  
 الوقاية بهذه العبارة اخت جيبه بان تغير صاحب الوقاية في موقعه فان الفعل  
 في حد ذاته اعم من السكنى فابراده على طريق العطف ولو كان عطف الخاص  
 على العام يؤلم الغايبة واما اراد الخاص على وجه التمثيل فحال عن ذلك  
 المحذور فنعج عبارة فمن ما تقتضي بفعله كما ضمن سكناه المورثة مثلا  
 فلم عليه ان السكنى ان قبضت بالعمل المورث لم يبق سببا للضمان  
 اقول بهذا وارد على ما احزنتم ايضا فما يكون جوابا لكم يكون جوابا  
 لصاحب الوقاية وخلاصة الجواب قد علم مما ذكرناه فتدبر **قوله** فلو انقبض  
 يبطل البيع بخلاف ما لا يتعين فان بهلكه لا يبطل على ما ترى الفرق  
**قوله** فظاهر من هذه العبارة يدل على ارادته اذا اشار اليه وبعد منها فيه  
 بحث فان دلالة هذه العبارة على العقد منها ظاهر واما كون الاشارة  
 اليها ماحوطة معها فغير ظاهر فانه يقال اشترى شيئا بالدرهم الخلفي  
 اذا اشتراه بالعقد منها وان لم يكن اشار اليه حال العقد قوله في  
 الجامعين والمضاربة قال فيما نقل عنه المراد المضاربة كناية للمضاربة  
 من الميسر **قوله** لان العاقد الذي جعل المنفعة مالا بعقده بطلنا  
 وشبهنا الشيء بفتح السين البعثة وتشديد الياء بالفارسي برهان فيكون  
 المراد بالطح ما يقابل لانه اعم **قوله** الصلابة بفتح الميم وسكون الصاد  
 المرهلة وتشديد الياء بفتح السوية **قوله** حسا لانه الفاد الجسم

بل انما قبل الرفع بالفعل فاعلم ان  
 في ضرب ريدج عداوات  
 اذا قبل ريدج غضب  
 ريدج لا يغضب  
 ريدج

بفتح الحاء وشكون السين المرهلتين بالفارسي دل على كونه قول كما قبل ان يكون  
 حاملة **قوله** وسئل ان سلم ما غضب الغاصب والله اعلم **فصل**  
 غيب ان الغاصب المغضوب عن مشابهة المغضوب منه الظاهر ان ذكره  
 التغيب اتفاق بناء على المعتاد لان مراد الحكم الضمان فقط **قوله** فلا يكون  
 موجبا للملك ويمكن ان يقال موجب ليس نفس الغصب بل الضمان اللازم  
 من الغصب والضمان امر مشروع **قوله** لان رضاه بهذا القدر لم يتم اعترفي  
 عليه بانه على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان يتجبر الغاصب اذا ظهر قيمته  
 اقل لانه رضاه الغاصب فان تعلم ما فيه فان المراد ما اقره باقراره  
 وان اراد رضاه المغضوب منه فمقتضى رضاه لا يجب تجبر الغاصب  
 مع ان رضاه محقق فيما اقر به الغاصب مع زيادة **قوله** وفيه يلى  
 بضمان النقصان **قوله** ورد ما وفيه ذلك فكان لم يرد ويملك عند  
 الغاصب واعترف عليه بانه اذ لم يفتح الرد وصارت كانه استلكت  
 عند الغاصب ينبغي ان يضمن قيمته يوم الغصب لا يوم العلوق  
 كما لو ملكته عنده حقيقة لا زنا غير مثل فلا وجه لقوله من قيمته يوم  
 علفن واجيب عنه بانه لما سلم لم يبق من امر الغاصب الا انجيل  
 فجعل كان غصبه يوم العلوق وزيد بهذا الجواب بانه بنا فيه  
 ما ذكره في القبر الدليل من ان الرد لم يفتح فكاننا يملك عند  
 الغاصب فصار كما لو حلت عند الغاصب فان الهاك عند الغاصب  
 والحاجي يجب قيمته يوم غصب فينبغي ان يكون الولادة كذلك انتق



ويمكن دفعه بان المراد من عدم صحة الرد عدم تمام الرد ومن يملكه  
 عنه حالة العلق فحاصل المعنى فكانه لم يرتد بتمامه وبذلك عنده حل حرج  
 والجناية ويحذف صوت العلق وذلك ظاهر **قوله** بعد ارضاء  
 المالك سواء كان بعد النكاح بعد الولادة او بطريق او بطريق  
 آخر والولد رقيق الى ان يملك **قوله** صورته غصب النافع ويجعل ان يكون  
 عطف الاتلاف على الغاصب للبيان لا اثبات اليد في النافع ويجعل  
 ان يكون الا بالاتلاف والاتلاف بهما منع منفعه الشيء واحاطة  
 سواء انتفع به الغاصب او عطف **قوله** ولا شيء للمالك عليه يضاعف القيمة  
 وعند ما اخذه المالك واعطى ما اراد المالك اعترض عليه بانه يشكل عاقر  
 من اصلها ويوانه اذا غيره بفعله حتى زال اسمه واعظم منافعه مملكه و  
 ويتعين الضمان والحق كترك لزوال اسم المزرع وعظم ما يقصد به من  
 الاعتراض بفعله وهو الغاء المالك ونحوه فينبغي ان لا ينافى ويمكن ان  
 يتكلف ويقال كانه كحل بنفسه او في طبيعته ان يتحلل بنفسه المالك امر  
 بالكل لا يستتبع بخلاف الحل هذا ما قيل وقيل وفيه ان مثل هذا  
 الاعتراض يرتد على التحليل بالنقل من الطل الى الشئ بضامع ان الملك  
 باخذ فيه بلا شيء الا ان يقال ايضا طبيعة المزرع ان يتحلل فكانت تخلت  
 من غير منفع ثم اتم قالوا الحلق والمزج بان مختلفان وحط الجنبين  
 المختلفين استهلاك لكنه في التقدير كانه غلظا باخل نظر الى المال  
 وايضا قالوا اذا تخلت بالقاء شيء فيها وان تخلت من ساعته

خلط المزرع

ملك للمالك الطلاد صار بتمام ملكه فاضيف تحللها الى ذلك وان تخلت بعد  
 زمان بضاف تحللها الى طبيعتها عللا بالريسين فصار كما خلط الحلق الحلق  
 في التقدير وقال صاحب الهداية وبعض الشايع آخر واجوب الكتاب على  
 اطلاقه ان للمالك ان ياخذ الحلق في الوجود كذا بغرضه لان الملق فيه  
 يصير مستهلكا في المزرع فلم يبق مستقما وقد كثر فيه اقوال الشايع  
 وقد بينا في كفاية المشتري **قوله** كالقرض والعنف يمكن في النسخ للثبات  
 ولكن الصحيح ان القرض بالنقاء المجهه بفتح القاف والراء المهملة ثم  
 يرد به ويقال له بالفارسي ماره **قوله** ورد ما زاد الوديع كالنفس مصدر  
**قوله** لا يملك بغير مال الغير لو قال لم يتلف بالمتقومات لان الظاهر فان  
 قلت هذا المعنى بنحوا في جلد دية بالا قيمة له قلت اذا تقوم بالوديع  
 في ملكه فعند اتلافه اتلف بالامتقومات فيضن **قوله** من بكر الموقوف  
 هو بكر الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء المجهه والغاء بالفتحة  
 رد فاكه يرتد وللدبر هنا الة اللو مطلقا **قوله** يضمن الخشب  
 المنحوت بالبحث بالنون وبالحاء المهملة والتاء المشاه بالفارسي  
 اي يضمن الخشب الذي يصلح للاستعمال في غير اللو **قوله** باوارة السكر  
 والمصنف بفتح السين المهملة والكاف في الاول وبضم الميم وفتح  
 الصاد المهملة وتشديد ط في الثاني قد تر تفسير **قوله** موعليه  
 الى الصليب لانهم انما يذلو الجنية ليكون دماؤهم كدمائنا و  
 واموالهم كاموالنا **قوله** يساج ضربه في الغرس هو ضم العين

مستقوما



المهلة وسكون الراء المهلة وبالفارسي مهلة براد زن کردن **قوله**  
 كالكيس النطوع النطع بالطاء والياء المثلين بالفارسي سبر زن **قوله** غير صالح  
 له الامور اي الافعال المزمومة حال من الضمير المجرى والله اعلم **كتاب**  
**الاكراه قوله** فان فيه جعل قسم الشئ في كماله ويكون دفعه بان القسم  
 الاقل الرضا فقط والقسم الثاني الرضا مع الاختيار فقدر كلام  
 صاحب الوقاية وهو فعل بوقعه بغيره فيفوت به رضا فقط  
 اورضاه مع اختياره فلا يتأمله على صاحب المتن كما لا تصور تحقيق  
 الشارح **قوله** او الحق الشئ اشارة الى ان في امتناع الفاسق  
 بغير شرب الخمر لا الحق الشئ اشارة الى ان في امتناع بل لعله ان  
 لا توجد الاكراه **قوله** يعني فرض وسط ورحمة الوضو كالمية  
 فان مبر على القتل ولم يأكل اثم والحضر كقتل مسلم فانه لو صبر على  
 قتل نفسه ثياب ولو فعل ما كره عليه من قتل مسلم ثابته **قوله**  
 وفي حالة الضرورة مبقاة هي من الابقاء **قوله** واضطر الى المفهوم  
 من قوله تعالى الامام الاضطرر اليه **قوله** ولا يرضى بالاول  
 يعني الاكراه الملبى **قوله** ولكن لا يجزئ استحسنانا قال في الوقاية  
 ولو تاجد الا اذا كره سلطان قال الشارح في شرح هذا الاطلاق  
 انما هو في تحقق الاكراه من غير السلطان فان عند ابي حنيفة من حلال  
 الاكراه لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الاكراه فتحد  
 فاذا كره السلطان قربة لا يجزئ لوجوه الاكراه وعند هذا الاكراه

يتحقق

يتحقق من السلطان وغيره فلا يجزئ انتهى هذا الذي ذكره في الاكراه بالبيع  
 واما في الاكراه بغيره فالرجل بجمته على سبيل واعترض عليه على ما قال  
 شارح الوقاية بان هذه المسئلة متعلق عليها في جميع الروايات  
 واختصاص الاكراه بالسلطان في رواية عن ابي حنيفة فلا يباح  
 عليه **قوله** هذا التوجيه منقول من صاحب النهاية ايضا حيث قال  
 ابو حنيفة رحمه الله المكره ان كان غير السلطان بحسب الجملة فان الامم لا  
 يكره غير السلطان لا مكان دفعه السلطان فان اتفق في موضع  
 التمكن من ذكره فهو نادر والحكم وانما يدبر على اصل السبب دون  
 الاحوال انتهى فالظاهر من هذا الفعل ان يكون بهذه الرواية متقنا  
 عليها ايضا كما يفهم من اطلاق قاض خا حيث قال الاكراه لا يتحقق  
 الا من السلطان في قول ابي حنيفة رحمه **قوله** لم يسقط الحد في زناه  
 بهذا الخالف اطلاق كسب راينا لا نعلم قال في الحاشية اكرهت المرأة  
 على الزنا بعيد او جسد عليها ولم يوجد فيها القبح بالرجل فان  
 فهم بطريق الموهوم **قوله** كما في سائر البيوع الفاسدة فان قبل  
 لو كان بيع المكره فاسدا لم يقع باجازه المالك قتل بالبيع المكره  
 شبه بان شبه بالبيع الوقوف وشبه بالبيع الفاسد في حيث  
 انه يشبه الوقوف ببيع اجارة المالك ومن حيث انه يشبه الفاسد  
 ببيع المالك عللا بالشبهتين **قوله** فان قبضه مكره لا ينفذ **قوله**  
 رجع الى الفاعل على الحامل بنصف بنصف المستحق اعترض عليه بان



المهر يجب بالعقد والطلاق شرط والحكم لا يضاف اليه وايضا يستوفى  
بالفوق مجرد وسم فلا اعتبار له **قوله** الشرط اذا كان في حكم العمل  
يضاف اليه الحكم كخوف البئر وشق الزرق فان الارض والزرق كانتا  
مانعتين من السقوط والخروج فكان الخوف والشق ازالة للمانع  
وكذلك بقاء النكاح كان مانعا من طلب المهر المؤجل فكان الطلاق  
ازالة له وبهذا التقدير يعلم ان قوله المهر قبل الرضول في الشرح السقوط  
للفوق بين الطلاق قبل الرضول وبين الطلاق بعده الاجاب الحكم متى يتوقف  
عليه ان هذا مجرد وهم فتدبر **قوله** وهو من اللات يذلل حتى قال عليه  
الصلوة والسلام ثلاث مجزئتين جد ويذلل حتى حد النكاح والطلاق  
والطلاق واليهي والنز من جنس اليقين **كتاب الحج** **قوله** لان الحج  
لا يتحقق في فعال الجوارح اذا اتمرت للافعال لوجوده صادر لا بفعل  
الافعال ايضا موجوده صادر فله شرط فيه المقصد لانا نقول الاقول للوجود  
صادر لا بل على ما لا انا وتختلف الدليل عن مرلوله يمكن بخلاف الافعال  
فان الواقع فيه بمنزلة فلا يحتمل التخلل **قوله** والا كان مستطعة اي  
يلزم كون الاشياء غير ثابتة في الخارج بل اموار اعتبارية واواما  
صرفة **قوله** ومجنون مغلوب اعترض بان طلاق المجنون واعتاق مطلقا  
غير صحيح سواء كان مغلوبا او معتوبا فلا وجه لتغييره المغلوب بهنا  
انقضى ويمكن ان يقال المراد بالمغلوب الذي لم يفتق اما ان كان نارة  
مجنونا ونارة عا فلا فقره جابر زمان افاقة **قوله** قبل الشرح

ايضا يبدل البيع بخلص من ورطة الدين فوز لعموم ما بسقط الفهم  
للزيادة بتأويل الفصل **قوله** وان بقي الرتين اي رتبة الرتين فلا يتخذ  
باجارة غيره وهو الغاصب **قوله** بخلاف ما اذا ملك في يد المرتين  
اي الرتين الصحيح **قوله** واختار المالكة يفتين الرتين المرتين ويقال  
كذلك لان عنده تجب قيمة الرتين ولا يكون مضمونا بالدين على ما  
**قوله** فلا يجبر المرتين على تسليم الدين لان الزيادة امانة من جانب  
الرتين فهو بمنزلة الوديعة اذا تلفها بهذا قد علم من المسائل السابقة  
فيكون تقصيله بهنا ونسبة الى غاية البيان بحصول الاستتمام **قوله**  
لان نقصان الثمن لا يوجب سقوط الدين حتى لو كان الرتين  
على حاله فنقص ثمنه فالرتين يطلب جميع الدين عند الرتين  
الرتين اليه **قوله** لان الرتين اذا لم يبع اي اذن يبيعه **قوله** بقيمة  
درهم او اقل بالرفع معطوف على الخيارات قيمة العبد اولف اقل منه  
وانما بالرفع معطوف على قلنا كذلك ليهج تقصيلة الا في من ان العبد  
كله مضمون فتدبر **قوله** رتين الوقي مبتدأ خبره توقف على صيغة المجرول  
**قوله** يعقسم الدين على قيمة اي قيمة انما صورته اي رتين رجل من آخر  
جارية تساوي الفا بالف فقلت ولولا ايساوي الفا فالدين يعقسم  
عليها وعلى الولد نصفين ونصفه في مقابلة الجارية ونصفه ومقابله  
والولو بشرط معا الولد الى وقت الفكاك حتى لو ملكت بقى الولد  
بشرط معا الولد الى وقت الفكاك يملك بما فيها من الدين و



وذلك وخمسائة ويبقى الولد منها بخمسة بالشرط الذي ذكرنا قوله  
 يوم الفكاك بالغنم والكساي الكفاك بفتح الفاء وكسر طاء فاذ  
 قبضه المشتري فصار موقوفًا صار له حصته من الثمن حتى اذا وجد به عيب  
 يمكن من رده بخصته منه واذا استحقه مستحق يرجع على البائع بخصته  
**قوله** اذا كان الزيادة في المقصود عليه كالمبيع او المقصود بالغنم  
 ولو قال ولا يبقى انتفاعه لكان اظهر **قوله** يد الرأين بدستغفار وحل  
 يمكن في الفسخ التي رايناها ولكن الصحيح وبد الرتين بلا الف على  
 ما يشهد به انسياق الكلام **قوله** والحكم الثابت بعلته ذاته وصفين  
 العلة بينهما الارتبان والمحلون وجوب الضمان والوصفان العتق يكون  
 في مقابلة الرتين **قوله** اشرا بعتنا قبل او شرأه المرتهن ولو استعمل الشراء  
 في المعنى البيع ورجع الضمير الى الراين كما في ساير النماير لكان اولى  
 الارتجاع تكفيل الضمير انتمى ويمكن ان يقال المراد وشراء الراين فذكر  
**قوله** لانه نفس الرتين لا يسلط بالاستغفار وتعالى على انه اذا ابراء  
 الراين المديون بعد اداية سيرة المديون ما اداؤه به على ما نقل عن  
 البسوط **قوله** لانه يعقب مطالبه مثل معنى كلما طلب المديون ما اداؤه  
 الرتين فلا تنقطع المطالبة من الجانبين **قوله** كما في عين ماله بالدين  
 في الدين الموعود مثلاً اذا ارين رجل شيئاً عند آخر ليعطيه له قدر النسخ  
 في الدين الموجود وهو من تحريف الناسخين **قوله** بخلاف الابراء  
 متعلق بقوله وقد بقيت الجهة ويتوهم وجه مغايرة المسائل السابقة

مرة فانه وسيلة الاذن ووسيلة الشيء خارج من ذلك الشيء قدر خلاف  
 العبد مطلقاً بان يعطى له لا يقال في هذا شأينة التكرار فان قوله  
 فيما سبق ولا يتوقف بنوع فان قوله اذن بنوع عنه اذنه الانواع كلها  
 يدل عليه بطريق الاولى لان ذكره هناك بيان مرة بخلاف دون البيان  
 الحكم بقى منها شيء وهو ان قوله مطلقاً منها بوجه ان لا يكون اذن عاماً  
 اذ لم يكن مطلقاً فان تخصيص الشيء بالذكر في الروايات يدل على نفي  
 الحكم على ملأه مع ان الاذن على قول ايتناهم سواء قيد شيء او اطلاقاً  
 على ما مر ولذا ذكر قيد صدر الشريعة في شرح الوقاية بقوله اجمالاً ليكون  
 نفي الحكم مفروضاً الى الاجماع اي ان وصفاً لا يطلق في الاذن بعم بالجهة  
 ولا يعم على قول ايتناهم ولكن كلام صدر الشريعة مضطرب في هذا المقام  
 فانه قال منها ان التخصيص بالذكر في الروايات ان ادل على نفي الحكم  
 التي قدر **قوله** ياخذ ما قبالة اي بالقبالة وهو بفتح القاف بمعنى المحبة  
 والمراد الاستقلال في التصرف **قوله** وشارك عنا اي شركة عنا اي  
 نفسه في كتاب الشركة واحترز به عن شركة المعاوضة لانه لا تنفذ  
 على الوكالة والكفالة لا تدخل فيجب الاذن ولو فصل ذلك كان عنا  
 لان في المعاوضة عنا وزيادة فصحت بقدر ما يملك المادون وهو  
 الوكالة ولا يزوج **قوله** ولا يزوج رقيقه وعند ابو يوسف بزواج  
 الامة لانه تخصيص المال لما انه ليس من التجارة ولهذا لا يملك تزويج  
 العبد كذا في الرقابة لا يقال تزوج العبد لا يتضمن قابلية بل يستبح



فمن كوجب النفقة والمهر وليس من الامور الامة كذا نقول  
لو صح عدمها ولا تملك تزويجه ايضا فعلم ان مطيح النظر عدم كونه  
من باب التجارة قوله ولا يكاتب لان بدل الكتابة مقابل تلك الحج  
لا مبادلة المال بالمال حتى يكون من باب التجارة الا ان يحسب ولا  
يكون العبد مبدون اصله لان الكتب المأذون خالص ملك المولى وبغير  
المأذون نايبا عنه ووكيله لا يقال لو كان وهو كبله لما توقف على اجلاء  
لانا نقول وكالة ليست ابتداء استئارا فلا محذور قوله ولا تشرى  
وان افنى له لعدم البيع له والملك قوله ولا يركب كذا في عامة النسخ ولكن  
الظاهر ان يكتب الزمعة على صورة الية **قوله** وعزم ودبعة قوله  
كل شهر عشرة دراهم وكان غلة مثله ذلك وكسبه من عشرهما باخذ  
الغوما ما زاد على العشرة فقط **قوله** بمعرفة يتجوز في مقدم  
العامل **قوله** اي بحج الامة المأذونة به وما في صدر الكتاب من قوله  
المأذون برون اللاتم وما سئل من قوله اي اذا استذنت الامة  
المأذون قوله فهو مأذون لها باللاتم بوجب ان يحمل العائد عن اللاتم  
عن الخذف والابصال **قوله** والمحيط به الدين مشغول بها اي المال  
احاط به الدين مشغول بحاجته العبد **قوله** والبيع منه بنقصان  
يذا قول ابن حنيفة وعندهما بيع ولكن تجزى المولى بين اذالة الجاه  
ونقص البيع لان الفرع عن الغوما يندفع بذلك صدر الشريعة  
آخيه دليل ابن حنيفة دليلهما واعتبر عليه بان دليلهما جوبس دليل

فكان الاولى تأخيرها انتهى وانت خبر باب نظر ابن حنيفة رحمهم الله الى وقع الفرع  
قبل حصوله فانه ربما لا يندفع كما روى عنه في النكاح بلاولى حيث قال لا يندفع  
اذا اليس كل ولي بحسب المرافعة الى القاضي ولا كل فانه بدل فلا يكون  
دليلهما جوابا عن دليله من يرد عليه ذلك ولو باع المولى منه بالاكثرة فخط الزنا  
او فسخ العقد كذا قبل في الردية ايضا والظاهر من الردية هذا عدم الخلاف  
الخلاف في هذا المسئلة لكن وجه فرق ابن حنيفة رحمه الله ليس بظاهر انتهى  
يحمل ان يكون هذا على قولها فانه قال اشترى المبيع في نسخ قوله وجب  
المولى بالقتل او قتل حارقه بل للقتل او بالقتل لولائه باع بالاكثرة لا يجوز  
عند ابن حنيفة رحمه الله ويجوز عندهما وكذا قال في بعض حواشي الردية  
اذا باع من عنه المأذون شيئا بغيره بغيره فاسد وقابل يجوز  
ويبطل المحاباة **قوله** وما لزم المولى الا بقدر ما تلف ضمان منه كسب على  
الغنية من نسبة لزم قوله بعد ما ضمن البائع وهو المولى **قوله** على مولا  
الذي هو البائع **قوله** فيبيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه وفي بعض النسخ  
اذ لم يصل اليه واللوكل اشبه على ان يكون اذ تعليل البيع **قوله** وان  
باعه معلما دينه لئلا يتوهم ان عدم النفاذ لعدم على المشتري  
**قوله** وان وحى يضمنه دينه ولا محاباة في البيع فيه ان الثمن اذا  
وفي بالدين لا يكون الشرط عدم المحاباة وجه نعم عدم المحاباة  
في عبارة الردية وصدر الشريعة مذكور لان كلامنا في وصول  
الثلث وعدم وصوله الى الغرما حيث قال لا للغوما ولا يرد البيع



اذ لا يصل الثمن اليهم وان وصل فان لم يكن في البيع مجابة فلا وان  
كانت فانما ان يرجع المجابة او ينقض لان دفع الثمن بالدين  
وعدم وقاية والوقوف واضح **قوله** لان الظاهر انه ما زول الى حق  
نقله في حق المولى ولو استدل بهنا بما ذكره الامام من تعامل كان  
وجها وان امكن جعله عليه بانه عناية **قوله** وحكم العبا في بعض  
النسخ حكم الصبي فعلى التقدير الاول الضمير للمعبر وعلى التقدير الثاني  
للمعبر **قوله** ثم القاض اعرض عليه بانه مخالف لما في الخلاصة من  
ان القاض اذا اذن للمعبر وانما ابوه يصير ما زونا فانه يستلزم  
مستقربة على الاب انتهى ويمكن التوفيق بانما ذكر في الخلاصة اذا كان  
في الاب يفت وقصور الا فهو يكون مخالفا في عامة الكتب  
**كتاب الحكمة قوله** وهي لغة الحفظ ولا يخفى ان المعنى المتبادر  
للمعنى الاصطلاحي وهو المعنى الالهي وهو تقويض الامر الى الغير  
**قوله** ويعرف العين البسب من العين القاض اعرض عليه بانهم  
اتفقوا على توكيل الصبي العاقل صحيح وقرق العين البسب  
بما لا يطلع احد الا بعد الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لاستثناط في حق  
التوكيل انتهى ولا يخفى دفعه على من له ادلة كثيرة فان الفرق بين  
البسب والقاض لا يحتاج الى تفصيل موهوما وتوفيق حقيقة  
بل يحتاج الى تبيين احداهما من الاخر وهذا بقدر عليه على التجار بلا  
اشتغال بعلم الفقه انتهى ان كل صبي متين يعرف زيدا من عمرو

مع انه لا يعرف حقيقة شخصه **قوله** بكل ما يعقده بنفسه لان  
التوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على  
شيء كيف يقدر عليه غيره فهذا على قوله له يوسف ومحمد على قولنا  
لشروط ان يكون التوكيل اصلا بما ملكه التوكيل وانما كون التوكيل مالا  
للتصرف فليس شرط حتى يجوز عنه توكيل المسلم الذي بشرط الحر و  
الخبث وتوكيل محرم الخلل بيع الصبي وقيل للرد به ان يكون  
مالا للتصرف منظر الى اصل التصرف وان امتنع بعارض وبيع الحر  
يجوز للمسلم في الاصل وان امتنع بعارض الذي ولا يرد الا بشروط  
حيث جاز للانسان ان سأل ان يستقرض بنفسه والتوكيل به  
باطل لان محل العقد من شروطه وليس يجوز في التوكيل بالاستقراض  
لان الدراهم التي يستقرضها التوكيل ملك الموص والامر بالتصرف  
في ملك الغير باطل وهذا من باب التخليف لا بيع وقيد عدم الاعلام  
الكلمة غير لازم انتهى فلكل ما نقول كل مله يجوز فيه التوكيل بتصرف  
الموكل فيه بنفسه لا يلزم منه كلما يجوز فيه تصرف الموكل يجوز فيه التوكيل  
وعن ابي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى هذا لا يعفى به على  
منزبه **قوله** بالخصوص هذا عندنا في صيغة ومحمد وعنده ابي يوسف لا يجوز التوكيل  
بالنيات المحذرة في حق العجز العقاص وكذا بالجواب عنهما وانما التوكيل  
بالنيات المحذرة لا حق فيه لاحد لا يصح اتفاقا **قوله** ولم يلزم ان التوكيل  
بالخصوص عندنا في صيغة رحمه الله صلى لا يلزم الخصوص والحواجز خصوصية



وعندها وعندنا الشافعي قبل الاختلاف في الصحة والبطلان عندنا صحة  
باطل وعندنا صحيح وفي الرواية اختيار الاول والعقبة ابو الليث كان يفتي  
بقولهما وهو الشافعي ايضا وقال في نسخة الحواشي المغني بحسنه  
المسند ان سائدا في بقوله المجزئ مسئلة كان الشافعي معهما هذا وقال  
في فتاوى قاضيه خان ان المغني في مسئلة بخالفه صاحبنا بخلاف قوله ان  
كان اختلافهم اختلاف عمر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة باخذ  
بقول صاحب لغير احوال الناس في المراجعة والمعاملة بخلاف قوله لا يفتي  
المتأخرين عن ذلك وفيما سوي ذلك بنحو المجزئ ويعمل بما وافقه به غير  
القدمين المبارك فافهم بقوله ابي حنيفة رحم هذا السلام لا يدل على شرط  
كون الشافعي معهما في تحريم المغني **قوله** لا لو كل مريض لا يمكن حضور  
مجلس الحكم يلزم منه التوكيل ايضا بلارض الخصم وان لم يستدبره  
بالركوب في الاصح **قوله** لم يجز عاده من الجربان وهذا يؤيد بان حضور  
المحرم مرة بمجال الحكم لا ينافي كوننا محذور **قوله** يفتي بهما صحتين  
خلافة ان صحت بتفويضه **قوله** او رجوع وهو الظاهر المجزئ  
راجع الى التوكيل والمرفوع تأكيد من محله لان المصدر مضاف الى قال  
**قوله** والمالك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافا عن التوكيل فان قيل  
بين ثبوت المالك ابتداء للموكل وخلافية تناقض فان الخلافة لا يكون  
الا بعد ثبوته للاصل وهو التوكيل هنا قلنا معنى خلافة عن التوكيل  
كونه حاصل بالسلطة تصرف التوكيل قلنا في بوضعية مسئلة بهية العبد كان

لرفع هذا المحذور قبل التوكيل يثبت للتوكيل ابتداء لكن لا ينعز **قوله**  
فالتوكيل امانة او من اى امان من جانب المراءة ومن جانب المراء  
**قوله** لانه لراد بقوله يثبت الصلح الخ اقول هذا يرتد بدقيق وكلام ناشئ  
عن عدم فهم مراد صاحب صدر الشريعة اما الاول فلان قوله فلا  
فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار في الاضافة صريح في اعتبار  
الاضافة كيف ومصدر اضافة ذلك فلا ينسب هذا التبرير واما  
الثاني فلانه يقول انتم اقلتم حقوق عقد يضيف الى موكل يعلق  
بالموكل لانه مع ان التوكيل في الصلح عن اقرار يضيف العقد الى  
مؤكده يعلق بالموكل لانه مع ان التوكيل في الصلح عن اقرار يضيف  
العقد الى الموكل كاضافة في الصلح عن انكار ويختلف حقوق  
الى التوكيل فتوكله حقوق عقد يضيف الى مؤكده يعلق بالموكل  
غير صحيح على اطلاقه الا ان يمنع وجوب الاضافة في الصلح عن  
اقرار لعدم كونه سغيرا محضا فتدبر **قوله** لا تقويض النصر في ملك الغير  
الخ يلزم منه ان لا يصح التوكيل في قبض الهبة لا لا يكون ملكا  
ما لم يقبض كذا في قبض العارية والوديعة فتدبر **باب**  
**الوكالة بالبيع واشتراء** **قوله** ليس فيه الفعل المؤكل معلوما يمكنه  
لا يمارر اللام في ليس فيه يعلق بفلا يد في يمكنه يعلق بليس فيه  
فوض الامر الى رايه اشارة الى ان رايه من الراس لامن الروية  
**قوله** فاستداه صح فان البائع يصير شيئا وكبلا يقبض الدين



فبفتح عليك الدين بخلاف ما اذا طلاق العبد فان البايع حينئذ  
لا يتعين فلا يمكن توكيل البايع فلا يصح عليك الدين **قوله** لانه  
كسبه له في صورتين ويجب على المعتق فيما اذا وقع الشراء  
الفاش كذا في الزانية **قوله** وان كان العبد مغيبا فلو كان قبل  
لا يعطف لهذا الزيد بعد ما قال فانت انت الذي قول يمكن توهمه  
بان قوله فانت بالنسبة الى زعم القابل وقوله فلو كان حيا بالنسبة  
الى نفس الامر **قوله** والمخرج بفتح الباء اي المخرج استيفاء فالمراد بالامر  
الرجوع بالثمن وبهلا يتا في الاشياء فالمضاف محذوف اي بملك  
استيفاء سببه وهو العقد فالعبد ان كان يمكن انشاء العقد فيه  
وان مبتلا لا يمكن **قوله** لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا للثمن  
ويمكن ان يقال الامانة فيه مثبت بطريق الاقتضاء فان قوله  
الوكيل اشترى هذا العبد بالف بلا نفذ الثمن اليه او فرض من مالك  
الفاء والمشتبه به هذا العبد لا يلحق فيكون الالف عنه امانة معني  
كما قالوا في اعتق جديك عنه بالف فتدبر **قوله** لما تقدر من  
انتقار مبادلة حكمية علة لقوله جسد المسيح منه لي الوكيل  
الموكل فيه كالبايع والمشتري معني حتى يحوي النخالف ولقد  
بالعيب بينهما لا يقال بهذا يؤيد قول من قال المالك يثبت للتوكيل  
ابتداء لكن لا يتقرر لان المبادلة الحلية تقتضي بثوت المالك  
للتوكيل في الحلية وينافي قول من قال المالك يثبت للموكل ابتداء

9  
لانا نقول المراد بان عقاد المبادلة الحكمية من حيث ترتب آثارها لا  
من حيث تحقق حقيقة الملك فلا منافاة **قوله** وسقط الى الثمن  
فانه اراد جبر عن الامر لقبض الثمن فملكه في يد الوكيل يكون  
مضمونا على الوكيل ثم اختلف فعند ابي يوسف يضمن ضمان الزمان  
وعند محمد وهو قول ابي حنيفة رحمه الله يضمن ضمان المبيع وعند  
زكريا يضمن ضمان الغصب اذ عنده ليس حق الجبر عند ابي يوسف  
يعتبر الاقل من قيمة ومن الثمن وعند زكريا كمثل او قيمة بالغة  
ما بلغت وعندهما سقط الثمن قليلا او كثيرا لانه مضمون  
بالجبر للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه ولا منع لغير  
حق على ما ترو ولانه بمنزلة البايع منه للمبادلة الحكمية واعتضا  
عليه بان لو كان لذلك ربح جسد لم يجز لان البيع مضمون على  
البايع وان لم يجس واجاب عنه تاج الشريعة بان الوكيل  
بايع في حق الحقوق ورسول في حق الملك فمن حيث انه بايع لدا  
جسد يملك مضمونا بالثمن ومن حيث انه رسول يملك امانة  
اذا يملك قبل الجسد واعتض عليه بانه على تقدير القول بالمبادلة  
الحكمية لا يكون رسولا في حق الملك كما لا يخفى وانتم في الجواب ما  
عرفت من المبادلة الحكمية لانتافي شبه الرسالة لانها من حيث  
ترتب الآثار في حكم المبادلة يعقده بنفسه لان الوكيل يستفيد لاية  
التصرف منه ويقرر عليه من قبله ومن لا يقرر على شيء كيف يقرر



ولا يلزم منه حقيقة التملك حتى ينافي شبه الرسالة **قوله** وليس الوكيل شرا  
شيئاً من نفسه فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا اوكله  
بشيء من امره بعينه جاز له ان تصرف بها قلنا هو ان التملك  
الذي اتي به الوكيل غير الذي اتي به لان المأمور به التملك الذي يضاف  
الى الامر وهذا اضيف الى الوكيل فكان مخالف ومثلان فالمأمور  
مطلقا الشراء غير مقيد بالاضافة الى احد مكنه قبل ولا يخفى  
ان قوله وفي مسئلتان المأمور مطلقا الشراء ممنوع فان المأمور  
فيه ايضا البيع الذي اضيف الى الامر فانه قال اشترى هذا  
كيف يكون هذا امر المطلق الشراء **قوله** او شراء غيره بامر  
بغية اي شراء غير الوكيل بامر الوكيل عند غيبة الوكيل  
**قوله** لانه خالف امر الموكل علة للجمع واما المخالف في الاولين  
فظاهر واما الثالث فان كان وكيل والوكيل ليس بوكيل  
وانما قال بغية لانه لو كان كحضرة يكون العاقبة فلا يستلزم  
عقد الوكيل ليلما صرح به بقوله فان حضرته **قوله** فان قيل بالطلاق  
والعتاق لو وكل رجلا آخر فطلق اعتق لا يجوز وان كان  
بحضرة الاول فما الفرق قلت هو ان اوكيل بالطلاق والعتاق  
اذ لم يكن على مال كالرسول في انه لا يحتاج فيه الى التصرف بل مجرد  
تبليغ الكلام من الموكل فاذا تصرف فقد خالف فلا ينفذ والوكيل  
بالباع والشراء بمنزلة المالك فله ان يتصرف **قوله** او يفعل معطوف

على قوله **قوله** اي لا يصح التوكيد بقول السلم لانه توكيد بيع الكرهي بعد  
السلم الخ لو قال اي لا يصح الوكيل بالمبيع في عقد السلم اذا الوكيل يبيع  
طعاما في ذمة آخيه لكان احسن واحضرن قول السلم يشتمل لقول  
المشتري اذا كان الايجاب من جانب البائع مع الوكالة بالائتمان  
في السلم صحيح وبهذا يعلم فصور ما قبل من انه لا يقال ان قول السلم  
عقد بملك الموكل فالواجب ان يملك الوكيل خط القاعدة ويملك السلم  
فيه ذمة الموكل والمال له كما في صورة الشراء لان ملك الموكل ضرورة  
دفع الحاجة وبالنظر على خلاف القيل فيقتصر على مورد النص وهو  
حبيب القبول لا الامر به انتهى لان مقتضى الاقتصار على المورد  
ان لا يصح التوكيد بالشراء في السلم ايضا مع انه صحيح على ما مر آنفا  
**قوله** لانه ليس بعقد بهذا اذا لم يحضر الموكل بل كفى في النهاية **قوله**  
فيصح قبضه وان لم يتعلق به حقوق كالقبض والعقد المحجور **قوله**  
لان الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه الى المرسل  
فصار قبض الرسول قبل غير المعاقبة فلم يصح قبض الرسول  
**قوله** الآية فضاء قال في بعض قولش صدر الشريعة في هذا النفا  
قوله الا ان سلم المشتري اليه فيه كلام وهو ان صحة التمسك  
مع لفظ جبر البست بظاهرة وبكفي احدهما انتهى اقول هذا الاشياء  
لم يوجد في نسخ صدر الشريعة فان قوله هذا لا ينافيه جبر اي ان صرف  
رئيس المشتري انه لم يملكه لا ينافيه جبر لان اقرار المشتري لرئيسه



بردة **ولما قال** جزا ان المشتري الى سلة الى اخره وعلى تقدير وجود الاستثناء  
يكون استثناء منقطعاً على ان يكون الابعث لكن اي لافظه جبراً لكن يافز  
عند تسليم برضاه فيكون تقدير الماسبق وبياناً للصحة بالاعطاء على وجه  
التعاطي **قله** لان المشتري لا يفتح الرأى الزنا **شترى** قوله فذا سلم واحد  
ناظر الى قوله **الابرض** قوله لزم الامر من بنصف هذا عندنا جسيمة رجم وموطأ  
لزمه منوان بدمهم لان الوكيل امره بصرف الدرهم الى اقيم اللحم فصرفه وزادته خذ  
وله انه امر بشرا من شراؤ زيادة قبل التيم من دوات الامثال كما يجوز  
عند صاحب المحيط والافتاوت فيتم اذا كانت من جنس واحد وصفة  
واحدة والكلام فيجوز الوكيل ان يجعل للموكل اي عشرة بشرا بخلاف  
دوات القيم فان البيع فيما لا يجوز في هذه الصورة عند جسيمة لعدم  
تعيين حق الموكل الخ انتهى ملخصاً ولكن ينبغي ان يكون عشرة قوله ان  
عشرة شرا قبل لا يمين لا الكلام في التن دون العشرة ونوسون الناسخ  
**فتدبر قوله** لغة الى الطاء الباقى يقال لغة من الباب الثاني كفا في المصادر  
**قوله** لي صدق الامر بلا يمين اقول ما ذكره الشارح من قوله بلا يمين مخان  
للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا يوجب كمالاً يزوج  
العبد على المأمور فبهذا الحكم يجوز قول الخصم بلا يمينه بعينه جبراً  
واما النقل فلانه قال في الهداية ولو امره ان يشترى له هذا العبد ولم  
يسم ثمنه فاشتراه فقال الامر استثنى به بحسب ما في وقال المأمور مع  
يمينه انتهى على ان تقدير البايح اذا اخرج الى تخليف المأمور فبدونه يكون

الى فان قيل سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر اليمين في الصورة  
يشعر بان لا يجب اليمين فيما كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في  
الصورة المذكورة بناء على ظهوره واما تعرضهم بالملوطة لبيان الاختلاف  
الا انه يلح يجب اليمين فقط او تخاف الجانبيين لا يقال اذا كان الغيبين  
فاش لا يلزم العبد على الامر سواء خلف او لم يخلف فلا يكون اليمين  
فائضة ويكون قول الشارح بلا يمين في موقعه لانا نقول فائضة لان  
ان المأمور قد يتضرر ببقاء العبد فلا يستخلف الامر كحتمل ان يفر  
باشترائه باكثر من حسنة بما يتخاف فيه الناس ويتصادقاه  
عليه ولا بد في تصديقه من يمين ليلا يفوت عنه مثل العوض  
ما فيه من رعاية حق خفي وهو كون مقدار العيني الهير موضوعاً على الوكلاء  
ومن مثل هذا الاعراض يرد على صدر الشريعة ايضا فانه قال واعلم ان هذه  
العبارة الواقعة في كلامه ولكن كحتمل ان يكون كلمة بغية في كلامه فحتمل  
عن بعدى التصديق في جميع ما ذكر لا يكون قبل التحليف بل بعده  
وكيف لا ووجوب اليمين في بعض الصور المذكورة في التن مما لا سرة  
فيه هذا توجيه تورد به اضعف العبادة والله الهادي الى سبيل الرشاد  
فينفع اي يتحقق الاشتراء ويلزم الوكيل قوله كذا معين لم سلم له  
ثمننا وان سمي الثمن ثم احتلنا فقال المأمور اشترى بالثمن الذي  
غيت وقال الامر لا بل بنصفه فالخالف ان لم يعط الثمن الذي عليه  
وان اعطاه فتصدق الوكيل لكونه اميناً به قبل فصل وزوج



وعرس نكرا ولم يات الضيف فيها جزاء عن لزوم اختلاف الضيفين ولكن  
لو قال كاصل الوكيل وفرعه وزوجه وعرسه وعبدته ومكاتبته وشركائه كان  
احسن واظهر **قوله** وان كان بمنزلة القيمة لا يجوز عنده وعندهما وقال صدر  
الشرعية هذا عند ابي حنيفة وعندهما يجوز ان كان بمنزلة القيمة انتهى فكما  
ان يحمل مثل القيمة على ما يتناول الغايين السيرة فانه ملحق به قال في الزيف  
البيع البسيط يجوز عندهما فانه ملحق بمثل القيمة فلا تنافي بين ما قال  
الشراح وبين ما ذكره صدر الشريعة كما توهم **قوله** والفرض ان بيعت بين  
هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يصح الا بما يتعارف الناس لا يصح الا  
بالدراهم والدنانير لان المطلق يصرف المتعارف لا يقال كم لم يعتبر  
الانعام بالمتعارف والمتعارف كالشرط لانا نقول البيع بالعين  
الفاضة متعارف ايضا عند شدة الاحتياج وكذا البيع بغير الدراهم  
فتدبر **قوله** او نوى ما على الكفيل وصورة النوى ان ترفع الحادثة  
الى قاضي يرى براءة الاصيل بنفس الكفيل كما هو منسوب ما حكم بحكم براه  
الاصيل ثم مات الكفيل مغلطا ومن هنا قيل المراد بالكفالة وقيل بالكفالة  
على حقيقة فان النوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والمكفول عنه مغلطا  
كما في شروح الهداية وانت خبير بان المقام باي التوجيه لا بغيره فان الله في بيان  
صحة تصرف الوكيل وان كان يلزم منه ملك المكفول عنه مغلطا لا يحصل  
هذا المقصود فانه ليس قيل تصرف الوكيل قوله لا يجوز شراء ومبايعته  
الفاضة بالاجل والفوق لابي حنيفة ثم ان الوكيل بالشرع لا ضمان له

ولما رأى الصفة فاسد نسبة اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتم ويمكن  
ان يقال في الفوق ايضا الاشتراك ايضا ان يكون بالدرهم غالبا ورغبة  
الناس الى الدراهم لعموم نفعها اغلب فالحق في الاشتراك يكون اربابا  
الى البيع **قوله** ثم هذا التعديل فيما لم يكن له قيمة معلومة وقيل ايضا اذا كان  
وكبلا بشرا وشي معين قال عامة النسخ ينفع على الامر لا تنفع القيمة  
لان لا يمكن ان يشتري لنفسه وقال بعضهم يحمل فيه العين اليسيرة الفاض  
وقال لا يتحمل فيه اليسيرة ايضا **قوله** يمينه او نكوله او اقراره قال الاول بما  
وقع في الهداية بقلنا والقاضي ينكول الاقرار لان الرد بغير قضاء القاضي  
لا يكون ردة على المؤكل ولا يكون للوكيل ان يجاطم المؤكل وانت خبير  
ان ذكر البيعة والنكول يبنى عن كون يمينه الاشياء في مجلس القضاء  
فلا يحتاج الى التبرع به **قوله** وباقراره فيما يحدث بلا وعادة الوفا  
رد على امره الا وكيلا آخر يعجب يحدث منه واعتض عليه بانه لا  
موجب فالمشني ولجب النصب انتهى ويمكن تاويله بان قوله  
رد على امره يعني لا يغير عن الرد على الامر الا وكيلا ولا يحدث  
مثله في يمينه المدة وفي بعض النسخ اذا لا يحدث والاول اولى على  
ما لا يخفى **قوله** او الاقرار في غيب لا يحدث مثله كذا في عامة النسخ  
ولكن قوله في غيب لا يحدث مثله تكرر مستغنى عنه لان قوله فان  
كان مما لا يحدث مثله يغني عنه ثم انه قيل الاحتياج الى يمين الحجج  
اذ لم يعلم القاضي تاريخ البيع في غيب لا يحدث الا اذا عاين



العيب او كان العيب مما لا يحدث بعد الولادة كالاصبع الزيادة  
فلا يحتاج اليها **قوله** وفي اختيار البيع والمشتري اذا الوقظ ظاهر بين  
شخص وشخص في البيع والشراء **قوله** لم يكن توكيلا بل حفظ واحدا  
النسخ ولكن الصواب وكان توكيلا لان المقصود بيان موافق  
صحة التصرف في توكيل لم يكن بل حفظ واحدا صحيح على ما سبقت عليه  
فتدبر **قوله** ورد ودبحة وقضاء دين ولو كانت بعقبش الودبحة  
فقبض احداهما بغير اذن صاحبه ضمن لا شرط اجتماعهم على القبض هو  
يمكن ولو كل فيه فائدة لان حفظ اثنين انفع فاذا قبض احدهما  
كان قابضا بغير اذن الملك فيضمن لانه ما مور بعقبش النصف  
اذا كان مع صاحبه ولما منقوا بغير ما مور بعقبش بشئ منه كذا في  
القناية واعترض عليه بان هذا انما يتم فيما سبق بقسم عند حصة  
على ما سيجي في الودبحة انتهى والجواب ان خلاصة الدليل المذكور  
ان الامر لا يردى الا بعقبشها فان راى الاثنين في القبض والحفظ  
ليس كراى واحد وكما سيجي في الودبحة عدم جواز حفظ احد الوديين  
الكل فيما بقى عند حصة ربح وجواره وعندهما برأى الآخر على  
كلا القولين لا يلزم المحذور اما على الاول فظاهر واما على الثاني  
فلان اجتماع الرايين لم يوجد في ابتداء القبض فتدبر **قوله** بعزل  
مؤكله وهو الوكيل الاول اعترض عليه بانه ينبغي ان يملك في صورة  
ان يقول اعمل مراثل لتناول العمل بالراى العزل كما لا يخفى انتهى

تعلم ان متناول اعل الاعمال المناسبة المؤكلة وعزل وكيل مثل ليس  
من اعمال الوكالة الا ترى اذا وكل رجلين وقال اعلما باستثنى لا بغير  
احدهما على العزل الاخر نعم لو لم ياذن الآخر وكان الوكيل الثاني والوكيل  
والوكيل قبل له اعمل مرا بكم بغير عزل **قوله** اي عند المؤكل وهو الوكيل  
الاول **قوله** في الزيادة الثمن **قوله** واختيار المشتري فوق بينا من شرط  
في الماطلة في اداء الثمن وعدمها **قوله** لان صحة التصرف بيته على الولاية  
ولا يتقضى هو ابصحة وكالة ذى او عند محرم مسلم فان صحة تصرفها  
نشأت من توكيله اياها فيما في الحقيقة ترجع الى ولايته على نفسه  
**قوله** لكن العرف بخلافه اي ليس العرف غالبا على الوضع لان الاعتقاد  
للمعنى المتبادر الادمان اذ المقصود من وضع الالفاظ فهم المعاني **قوله**  
الوكيل بعقبش الدين بملكه لان في قبض الدين التملك اذ الدين انما يقبض  
بامثلة فاشبه الوكيل الوكيل باخذ الشفعة فان الوكيل باخذ الشفعة  
وكيل التملك ملك الغرض بخلاف قبض العين فان الوكيل فيه ايمنا محض شبه  
الرسول هنا عند حصة و عندهما لا فرق بين قبض الدين وقبض  
العين وعدم الاستلزام **قوله** ثم اراد الخصم ولزوم اخذ حق المؤكل  
والمؤكل والنوم مما سبق سماع البينة في قصر اليد فتدبر **قوله** فتدبر  
به سائر ان عند القاضي فاقره ايضا لا يكون الا مقصورا على مجلس  
**قوله** وان العزل به لا عزل تولايل دفع الخصم **قوله** لا توكيل كغيبال  
يقبضه الباء يقبضه متعلق بتوكيل **قوله** فانهم الركن الى ركن الوكالة



وهو العمل للغير **قوله** وبطل الوكالة وفي بعض النسخ الكفالة بدل الوكالة و  
الصحيح هو الاول على ما لا يخفى **قوله** وهو مظلوم اي المديون المصدق مظلوم في امر  
الدين ثانيا **قوله** المظلوم لا ينظم غيره اي لا ينظم المديون المظلوم الوكيل الحق  
باعتباره قال في الهداية في الوجوه كذا ليس ان يسترد المدفوع منه يحضر العاقل  
لان الموطن خارجا للعاقل اما ظاهر او محتملا فصار كما اذا دفع الى غفل  
على رياء الاجارة بمثل كاسترداد لاحتال الاجارة وذكر في الفصول ان لا اثر  
من الغفول لانه وكيل المديون فله ان يعزله فينتهي ان يكون في المسئلة  
واستبان انتهى ويمكن التوفيق ايضا بالنزق بين افضولي وفصولي  
**فتدبر قوله** وامر به اي بالدفع بهذه المسئلة ذكر بتظاير قبلها من قوله  
موود عالم يؤمر بالدفع كما ان قوله كذا الوادي الشواء الى آخره كذا وهو  
ان الدفع لا يلزم بتقدير الموضع الوكيل كما توصف المشتري حيث لا يكون  
بالدفع بخلاف ما لو صرف الوارث من حيث انه يؤمر فالاول يكون تظايرا  
بالمثل والثاني بالنقض فلا يرد ما قيل ان هذه المسئلة مذكورة في  
في مسائل شي من كتاب القضاة وهرنا باعتبار الدعوى مع كونه وجها  
صغيفا كالتدبير ولا بد ايضا انه لا مانع من ايرادها في باب الوكالة  
بالخصو والقبض لانه يكون من التظاير لا من المسائل واعترض عليه  
ايضا على اصل المسئلة بان فيه اقرار على الغير بالموت فينتهي ان لا يؤمر بالدفع  
منه يثبت موته عند القاضي انتهى وانما تعلم بان هذا من دفع بان  
الامتنان اذا صدق وراثة يكون بتقديره هذا اقرار بان ليس حق غيره بخلاف

صورة الاستدلال والابراج فان النصير فيهما يفتن اقراره وجوده  
حق قبله فلا يؤمر بالدفع بمجرد اقراره **قوله** لان الوكالة يثبت بقوله افتره رب  
المال فيه فاذا دعوا افتره المال لا موجب اقراره وكالته ولما قول الضب  
الهداية لان الوكالة قد يثبت ولا يستلزم يثبت فبالنظر الى فرض التصديق  
من الجانبين كما في السائل السابقة لا بالنظر الى استلزام دعوى افتره  
المال اقرار الوكالة **فتدبر قوله** اذ لا تجوز النيابة في اليمين فلا ضرورة  
اقول ان دعوى المديون انك تعلم ان الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم  
ينبغي ان لا يخلف لانه ادعى امر الواقع به امر اقراره الوكيل به ولم يبق له  
طلب الدين فان انكر خلفا انتهى قبل قال زفر خلفه على العلم فان نكل  
خرج عن الوكالة **والجواب** ان الغريم يدعي حقا على الموكل لا على الوكيل فخلن  
الوكيل يكون نيابة قريب الى الصحيح ومذكوره الشارح لا يجاب بهذا  
الجواب فان الخصم اذا انكر وكالة الوكيل وعجز عن اثباته لا يكون  
له حق الخصومة فكذا فيما مسخ في فيه فان حاصله فان صحته ولا تنكره حق  
وحضو منكم هي موقوفة على بناء الدين وانت تعلم اذ اياه فوكالتك  
في هذه الاما طلة فان انكرت ادعى فاخلف بالله ما تعلم وبهذا التقدير  
ينظر ما في قوله ان الغريم يدعي حقا على الموكل دون الوكيل من الخلل  
فان الغريم يدعي بطلان وكالة الوكيل وهو ينكره فينتج عليه اليمين  
**قوله** وليس مسئلة الدين فضايل امر بالسليم وفيه ان القضاء على يميني  
في كتاب القضاء الرام على الغير بينة او اوطا ونكون ولا يخفى ان الامر بالسليم



بين الالزام قول فانفق عليهم عشرة اخر من ماله ولم ينفق العشرة التي  
هي من مال الموكل قول في باب العشرة التي انفقها تكون بمقابلة العشرة  
التي للموكل قول احد التوكل قبل حق قبله يعني جانبه منصوب على الطرفية  
بحق وهو مبتدأ مؤخر خبره للموكل والمجمل صفة اخر قوله صفا جامدا  
ذلك ان التوكيل او موافقه اي بالتوكيل وفيه ان الاقرار حجة فافرة فانما  
الاجتاج الى البيعة بعده مع ان المبادر من قوله فحينئذ يسمع ويؤثر  
الوكالة فان احضر بعد ذلك لم يعم الاجتاج الى البيعة بعد هذا الاثر  
والله اعلم **كتاب عزل الوكيل** قوله لم يكن لذكر الوكيل بهذا فائدة  
لان ابطال موت الوكيل ظاهر فلا فائدة له الدفع تؤم برهان الارث  
في الوكالة وان كان في غاية البعد يمكن ان يقال فائدة  
تظهر في تعليق الوكيل مثلا اذا قال لعبد الموكل ان جاء زيد فانت حر  
الوكيل قبل مجيئه فانه لا ينفق في الظاهر لبطالان التعليق بموت قبل حلول  
الشرط فتدبر قوله لا يثبت الا بحكم الحاكم اي لا يوجب حكم الابعقاء  
مال الحقوق قوله فبوقوفة عند اليد صيغة رحم كابر امواله وكسبه قال صاحب  
الوقاية والخافه بردار الحوب واعترض عليه بان المفهوم ما ذكره كتاب  
السير ان المراد اذا الحق بردار الحوب تكون تصرفاته موقوفه عند البيوت  
فان عاود سارا كان لم يزل مسلما وتصح تصرفاته وان ملك او حكم  
بالحق استوفى فبطل تصرفاته وعند ما تصرفاته نافذة الا ان يموت  
او يحكم بالحق والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه للحكم فيها بطلانها

510  
للحق عند اليد صيغة رحم انتهى اقول لا يمكن انهم قد يتأخرون ويكتفون  
بالحقوق بدون تقييده بحكم الحاكم لكون اصل السبب للحاق وكون القضاء  
لتقرره في قال في الهداية في كتاب السيد وما باعه واشتراه الى قوله مات  
او قتل او لحق بردار الحوب بطلبه يؤيد ما قلنا قول صاحب الهداية ثم  
يعتبر كونه ولو ان عندنا في قول محمد لان للحاق به السبب والعقد التوريث  
وقطع الاحتمال قوله وبقى اثره فيه شيان الاول انه معطوف على قوله  
عاد في اذا عاد اليه ويوظف العودة في صورة بقاء الاثر والثاني انه  
التكرار بما سبق من قوله ويتفرقه بنفسه بحيث يجوز الوكيل عن الامثال  
الى قوله في ان الموكل اذا طلقها واحدة والعنة قائمة الى آخره الا ان يكون  
الثاني نصرا بما علم منها ولو كان قوله ونفود الوكالة بالقضاء ويدر  
الواو نوبعا على قوله ويتفرقه بنفسه لكان اظهر قوله وان لم يعلم الشريك  
لان هذا حكمي والعلم شرط للقول القصد به لا القول الحكمي على ما عرفت ونعترض  
عليه بانهم عللوا شرط العلم في القول القصد بان في انزاله بغير علمه  
تفرض الوكيل لانه يميز موورا فيتصرف علم زعم الوكالة فيتفرقه الظاهر  
لا فرق في هذه العلة بين القصد والحكم ويجوز عدم الاعتبار في الحكمي  
لعدم كونه مقصودا جدا انتهى قوله في مادة يكون القول يفسح الموكل  
يكون العدة عليه فيجب ان يعلم من يخرج عن عمدة الاقرار وانما ان لم يكن  
بصفة لا يكون الاقرار من الموكل فلا يلزم الاعلام قوله وقد بطل بالجران  
بطل امر الخائب بالجران بقاء ما ليس الحق قوله وله مطالبة الى مطالبة



الشي لا يستغنى عن وجوبه اي مطالبة الخضم المذموم من فحول الكلام **قوله**  
لا يملك نبيه عن ذلك اي عن الوكيل **قوله** الا عموم الافعال فلا يكون وكلا  
بكل عز عن الوكالة المتجزة فالحاصلة من لفظ كلاً ولو كلاً المراد بالوكالة  
المعلقة الحاصلة من لفظ كلاً بالوكالة للجهة الحاصلة بقوله اولاً وكان  
بكذا الكاف اوجبه والله اعلم **كتاب الكفالة قوله** لاصحة للاول  
فضلاً كونه اصح يكاد في اكثر النسخ ولكن العوالب ان يكون غير كونه  
راجعاً الى الاول اي لاصحة للثاني فضلاً عن كون الاول اصح منه وبؤثره  
راجعاً الى الاول اي لاصحة للثاني فضلاً عن كون الاول اصح منه وبؤثره  
ما وقع في بعض النسخ من انه لاصحة للثاني ليكون الاول اصح ثم انه قيل  
بهذا مذكور في العناية ايها ويجاب عنه بان قولهم في الترتيب استعمل مجازاً  
بعضه في الضمان والضمان كالعموم يوجد في معنى الكفالة متعلقاً بالوجه  
جوابه كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم وفيه ان تناول الضمان والعموم  
للكفالة بالنفس غير ظاهر كون المجاز مجزواً في تعريفات بخروج  
الكفالة بالنفس واجبة بالمطالبة اعم من ان يكون مطالبة بالدين  
او بالنفس فخرج الكفالة بالنفس انتهى **قوله** وقد صرح به صاحب الرمدانية حيث  
قال وقد امكن تحقيق معنى الكفالة بالنفس كان الشارح اعلم ببلغت الى  
ما قال صاحب الرمدانية لان المتبادر من ضم دفة في مطالبة ان يكون المطالبة  
من جنس وجه ان المطالبة من الكفيل النفس من الاصل الترتيب في الكفالة بالنفس  
وبالجملة جمع الكفالتين في تعريف واحد وهو غير مناسب فكذلك اورد الشارح

النونية فقال ضم دفة في مطالبة النفس او المال اخره نعم في اعتبار النونية في  
الكفالة بالنفس نوع بعد لان النونية محل الدين لا محل العين **قوله** وهو  
الكفالة بتسليم المال كما سيأتي وهو تسليم الامانات وسبباً بعد  
الوقتين ان شكوا الله تعالى **قوله** صريحاً انما قال صريحاً لاحتمال ان يقال  
الكفالة بتسليم المال بايج الكفالة به فذكره مخف عن ذكره وانما كان بعد  
كذا فيما نقل عنه **قوله** وحكم لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصل  
وهذا بظاهره ويعتض ان اتحاد المطالبة من كل منهما مع ان في الكفالة بالنفس  
ليس كذلك فان ما على الكفيل فريضة احضار النفس وعلى الاصل احضار المال  
الا ان يقال احضار المال معنى ولا يخفى بعده **قوله** اذ فائضة الكفالة يرجع  
اليه القائل ان يقول معنى الفائضة غير ملحوظة في اللام بهذا لو كان  
كذلك لعقل وقربة مكفول عليه كما قالوا في الشهادة والمشهد عليه  
**قوله** وان تعددنا كان الاول ان يقول ويجوز التعدد في كل من الكفيل  
والكفول عنه وبه ليلا يومهم التحفيف بالذكر اختصاراً جواز التعدد  
بالكفالة بالنفس **قوله** وبما يعبر عنها اي عن النفس كالرأس والوجه  
كما يقال فان الرأس القوم ووجه الوجه واعترض عليه في بعض النسخ  
بان الرأس الوجه هناك بمعنى السيد لا بمعنى الذات واجبه بان سيد  
القوم ذات الشخص للرأس او وجه انتهى ويمكن ان يقال مراد استدل  
ان الرأس في رأس القوم والوجه في وجه الوجه استقارة تشبيهاً  
بالعضو الشريف من البدن والمقصود انه شريف القوم وسيدهم



وفي تلك من رآه وعن وجهه المقصود هذا المعنى على ما لا يخفى قوله  
ككفالت بنصفه او ثلث لان ذكر الجزء السابع يقتضيه ذكر الكائن  
في الكفالة لعدم احتمال تجزئ النفس واحدة فيها قوله وبغلي والى بتقدير  
الياء فيها قال ان يستعمل بمعنى على قال النبي صلى الله عليه وسلم  
من ترك ما لا فلور شته ومن ترك كلاً وعيالا قال واليتم والعيال  
من يقول ان يتفق عليه ويجوز ان يكون عطف تغيير فيكون المراد بهما  
العيال كذا في العنابة والعنزة عليه بان هذا مخالف لما سيجب به في  
بحث الكفالة بالفوائت والعنزة من ان المستعمل في التغليب هو او انتهي  
ويمكن التوفيق بان كلامه هنا مبني على الكثرة والشيخ على ما يدل عليه  
سوق كلامه مع ان او ان اوقيد يعني بمعنى الواو كما صرح به في التيسير  
فهذا الاعتبار يجوز ان نفع للتغليب فيها ولو قال فلان استنا سنا وانا  
منست يكون كفيلة بنف للفق وقيل لا كذا في الحالية وكذا في  
اذا قال انا ضامن لمعروفه او قال استنالي يمين وصرح في غاية البيان بوقوع  
الفتوى على كل من القولين فمنه الرواية كالف ما ذكره الشارح على ما لا يخفى  
فانه قال لا باننا ضامن لمعروفه بلا تعرض للخلاف بل قوله عني وخلفه في  
انا ضامن لتعريفه بشعر الاتفاق فيما على ما لا يخفى قوله وكذا المعنى عليه  
معروفا وهذا اذا كان المعنى علي بن ابي المصروع لو كان غير با لا يجب  
قوله فان عين وقت التسليم اضيفه واذا صاح على مال على ان يترمه  
عظمه بجزءه لان معاوضة مال بغيره مال كذا في الخاصة قوله ولكن

لا يجب اول ما دعي لان الجسدية فتوجه على الظالم ولا يظهر ظلمه في  
اول الويله فعليه ما دام بما زاد يمين قوله لانه عاجز قبل فعله هذا انما يحل  
الى باب الظالم اليوم ينبغي ان يطلب الكفيل به كذا في شرح الفتاوى  
للزاهد في قوله فلان رايه رفتم تا بكم سال هذا في النسخ المنقولة بخط  
المصنف ولكن المطلوب بالياء لي يبره فتم قوله ان الكفيل في الصورة  
تسليم المأثور نفسه يمكن في النسخ المتداولة ولكن الصحيح ان يقال تسليم  
المطلوب بدل المأثور على ما يشهد به السياق والسباق قوله المكفول  
اذا سلم نفسه اتم اذا سلم الاجنبي متبع والطالب لا يري بمسئمة المنع  
بخلاف المطلوب فانه مطالب بالتحقق فلا يكون متبعا في تسليم نفسه كذا  
خلاصة ما في النهاية ولا يخفى مقصود صاحب النهاية الفرق بين الاجنبي  
والمطلوب في وقوع البراءة في تسليم احدهما عن الكفيل دون الآخر فلا يرد  
عليه انه لا يلزم انتفاء البيع وقوعه عن الكفيل لبراءة لانه يحتمل  
ان يكون التسليم من جهة نفسه لانه يلزم على هذا ان براء الكفيل وان لم يعل  
عن كفاية فلان اذ لم يقصد الاستدلال بالبيع النسخ على وقوع  
البراءة حتى يرد عليه ما ذكر قوله وهذا التطبيق صحيح لتعامل الناس  
اتم هذا جواب عن استدلال الشافعي بانيجاب المال بالشرط فلا يجوز  
كالبيع فلا يحتاج الى الجواب عنه بان الكفالة عندنا التزام المطالبة للمال  
مع انه يرد عليه انه لو لم تكن الكفالة التزام المال لما جاز تضمين الكفيل لا يقال  
يمكن دفعه بان الزام المطالب بغير الكفالة بالذات والزام المال بالوطنة



لانا نقول باعتبار المطالبة في الكفالة لاجل التعويم للكفالة بالنفس لا يكون  
المطالبة اصلا لان المقصود الاصل من تخصيص المال للغير لا يتم الا بالمال  
الشافي من الدين الكفالة بل المال فالحجب باعتبار المطالبة ليس ينفع في  
واذا لم يوافق حصة الزم المال قال صدر الشريعة وانما يبرأ اذ آبه المال لانه  
لم يبق المطالب على المكفول عنه شيء فلا فائدة في الكفالة بالنفس وان  
عليه بانه لا يبرأ اذا ادى المال ايضا لا يلزم من البراءة احد الضمانين البراءة  
من الآخر فليزمن احضاره لجوار ان يبيع عليه دنيا آخر وصرح بهذا في غاية  
البيان والعناية وسائر الشرح انتهى والجواب لي كلامه على تقدير عدم  
بقاء شيء عليه على ما يشهره سوق كلامه فكيف يرد عليه بهذا على الفكن نفس  
شخص لاجل مال مخصوص عليه فمن اين يلزم ان يكون كفيل بالاجل كل  
حق عليه **قوله** وان مات المطلوب ضمن الكفيل لان الشرط عدم المواقاة  
الممكنة حتى يقال مات المطلوب ولم يوجد عدم المعاقاة الممكنة واعترض  
عليه قد مر في كتاب الايمان بان تصور البر شرط صحة المختلف  
عندهما لا عند ابي يوسف وقال الواو قال ان لم اشرب ما يشرب الكون  
فكذا فكان فيه ما قارب في اليوم وكجبت عنده فعلى هذا ينبغي في  
صورة موت المكفول عنه ان لم يات المال عند ابي يوسف لا عندهما وان  
ولا يخفى ان المعبر في الدين البر وفي الكفالة صيانة المال في صورة الكفالة  
في صورة الكفالة ممكنة يحصل من الكفيل لان المعنى الكفالة ان فاق التحصيل  
من مال المكفول عنه فعلى الكفيل تحصيل مال نفسه **قوله** ادعى على

مطالبة صورة المطلوب

رجل مائة دينار لم يبرأ قال صاحب الوقاية ادعى على رجل مالا بينه  
اولا قال صدر الشريعة صورة المسئلة ادعى رجل على آخر مائة دينار فكيف  
بنفس رجل على انه مات لم يوافق بهذا فعليه المائة ما قوله مالا معتبرا او  
اعتبر عليه بانه فائدة في تعبير المال بانه مالا معتبرا المسئلة بحال اذا  
قال لي عليك حق ولم يبيع عليه مالا معتبرا كما صرح به الزيلعي انتهى **قوله** انما  
قال كذلك استغاثا بان الجملة في الوصف كما فيه في الاختلاف بينهما في  
تحد وان كانت الجملة في المقدار والاصل معا فالبطريق الاول نعم الموقوف  
من كلام صدر الشريعة في استثناء تقدير دليل تحد وهو قوله فعلى هذا ان بين  
تكون الكفالة صحيحة ان صح الكفالة على قوله بعد البيان ولكن المفهوم  
من عبارة للمدعية انه كان البيان قبل الكفالة يصح وان كان بعد  
لا يصح فيكون في كلامه نفع مسامحة او مقصودة فعلى هذا يكون الكفالة  
صحيحة لو بين المال قبل الكفالة **قوله** ولما المال من المائة وفيه فائدة  
التعريف انما يكون اذا كان المعروف مفروفا بين المتكلم والمخاطب ومنها  
ليس كذلك فان العوض فيه انه لم يبين بعد **قوله** لانه يدعى الصحة في  
المكفول له يدعى صحة الكفالة والكفيل ينكره فلا يخفى فصور الشافعي  
في الاداء **قوله** ان مبنى الكل على الدر فلا يجب فيها الاستئناف  
فيل في الجملة مسئلة تنا في هذا التعليل وهي انه لو رضى على قن  
بخصه مولا بعد فقه فالحكم عند ابي حنيفة ومالك الى التسمية للثقة  
واخذ الكفيل بنى الولي فالحكم بقوله على عبده وهو ماله فلا بد من تصور



مولاه لا قامت الحق فيدفعنا الكفيل الاحضارة ايضا قلنا في الهداية من آثره  
 كتاب الوصية ان القصاص يجوز بثوبة بشبهة وانتهى **قوله** ولو اعطى جاز  
 قبل كان الاول تقييدا لحد ما يكون للعبد فيه حتى كحد القذف والسرقة  
 لان الحق الذي لا يصدق فيه للعبد بوجوب ما لا يفتح الكفالة فيه اصلا وان لم تحت  
 به تفكاه صرح به في شرح الهداية انتهى **قوله** او عدل يعرفه القاض كذا في الهداية  
 انما قال كذلك ليلا ينوهم الاحتياج الى ثبات عدالة بالعدلين الآخرين  
 فان موفقه القاضي تكفي وتصح المقابلة وبين قوله مستورين لان مقابل  
 المستور الموقوف على العدل فهو موفقه القاضي تحصيل المقابلة في الجملة فلا  
 يرد ما قيل للاجتهاد الى هذا التقييد لانه في مقابلة المستور فيفهم منه كونه  
 معروفا بالعدالة **قوله** ولا حس فيها وعند طحاوي في رواية اخرى  
 عكر في حصول الاستيثاق باحد طحاوي في الهداية **قوله** لان الجنس ههنا  
 للزمة يعني ان الجنس لزمه الدعارة والفساد والاستيثاق ولزمه ان  
 لا يزداد على ثلاثة ايام ولو كان للاستيثاق لا يتم الجنس حتى يتم الحجة  
 فلا يرد السؤال ان الجنس من التكفيل وبهذا التقدير يرفع ما قاله  
 صاحب ان الجنس للزمة ينافي الدر الثانية بالحد والاجماع ولا يحتاج  
 بان يجاب عنه بان تحمل الزمة على زمة القاضي بالزنا وان اذالم يجب  
 لوجود احد شرطى الشهادة اما العدد او لعدالة يتم بالزنا وان في  
 رفع الفساد فيجب انتهى على ان الزمة لو حلت على هذا المعنى لتقبل  
 لان الجنس من دفع الزمة على ما لا يخفى **قوله** اي يضمن المشتري في الغنم

**قوله** وما في هذه الصورة يكذب في النسخ الموجودة ولكن الصحيح ان يكون  
 بدل الصورة الصورة ثلثا على صبغة الجمع كما لا يخفى **قوله** الذين الصحيح دين  
 لا سقط اليه اعتدض عليه في المسئلة على صاحب الكفاية بانه قال وتصح الكفاية  
 بالمال معلوما كان او مجهولا ان كان ديننا صحيحا مثل ان يقول كفلت  
 بمالك عليه وكذا لو قال كفلت بكذا اياك من هذه السجدة التي سجدت لفلان  
 وهي خطأ تصح بالعلمت النفاذ بل يبلغ قد صرح في نسخة كتاب الزكوة  
 بالدية كيدل ليست بدو حفيضة حتى لا يستوفي من تركه من مات العاقلة  
 انتهى ويمكن التوفيق بينهما بان المراد بالدية المذكورة اولا الدية التي  
 تحت على الحامي قال نفسه وبالدية المذكورة ثانيا ما يجب على العاقلة  
 على ما صرح به لما كان مبيثا على النقرة صيانة لمال القاتل عن الاستيصال  
 كان فيه سايبة التبع فلم تجب بعد الموت **قوله** علفت بنحو او قال  
 شرط غير ملائم كحوال يثبت الزرع على ان يكون الباع شرط من المتى لكان  
 احسن الخلو عن التكرار **قوله** قال في الهداية لا يفتح التعليق بمجرد الشرط  
 كقوله ان يثبت الزرع او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما رجلا الا انه  
 يفتح الكفالة ويجب المال انتهى المراد من مجرد الشرط الغير الملائم وغير  
 منها راجع الى يوجب ويحيط **قوله** يوثقه ان المصدر الشديد نقل مسئلة  
**قوله** في هذا التأكيد نظر لان مرادهم من الشرط الغير المتعارف في محل  
 النزاع الشرط الذي لا يلائم مع الكفالة مثل التعليق بقدر اجتناب او  
 يوجب منع لا الشرط الواقع على سبيل النذرة والصورة التي نقلها



صدر الشريعة من قبيل الشك في الاول ثم ان بعض المحققين يرد ما ذكره  
الزيلعي بان قولهم الكفالة بالمال شبه النذر ابتداء باعتبار التزام ونسب  
باعتبار المعاوضة انتهى اذا الكفيل يرجع على الاصيل بما ادى عنه فقلنا لا  
تعلية بطلق الشرط كسبب الزجر وكسبه ونحوه بل لا بد من عللا بالشبهة  
يقبض صحة الرواية المنعولة عن الميسر ثم قلنا وايضا ان الكفيل لم يلزم  
الكفالة الا معلقة فلو جعل كفلا في الحال يلزم ان يكلف عالم بلزمة انق  
وفي كل من التاييد من نظر ما في الاول فلانة لا يتقيد في مطلق الكفالة  
فان الحالة بالنفس لا معنى لشبهة بالبيع ان اللازم منه على تقدير صحة  
لا الزمان لان صاحب السمانه وبغيره سهدوا بالطلاق والعناق في عدم  
فاداة بالشروط وغيرهم شهروا تارة بالبيع فمن ان يلزم الزمان  
صحة حكم بصحة هذا دون ذلك وامامنا في الثاني فانه منصوص في العقود  
التي لا تبطل بالشروط مع ان العاقبة فيها لا يلزم الا بالشروط كما اذا  
وصب بشرط ان ينفق عليه المورث له من مال نفقة ما دام حيا  
فان الربية في هذه صورة صحيحة والشرط باطل فتدبر **قوله** مستثناة  
له اي الحمل **قوله** لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة اي يستحق على  
الكفيل قوله والكفيل او اعطى يكون من قبيل وضع الظاهر موضع  
الضميمة انه كان الظاهر ان يقول ايضا املوكه للغير فيخرج عن تسليمها  
صحة يتم الدليل واعتض عليه بانه قد صرح في جميع الكتب بان  
الكفالة بتسليم الدابة المعنية المستثناة صحيحة ومقتضى الدليل

المذكور

المذكور عدم جوازها الا ان يقال الجواز في صورة الكفيل على بقدرها  
وعلى بعض الشاغلين بان الدابة المعنية ولو يملك لغير الكفيل  
من الحمل عليها واعتض عليه بان هذا لا يمنع الصحة كالكفالة بالنفس  
تسليم المبيع او العارية لانه لا يتطل بالموت والهلاك انتهى ويمكن  
ان يقال الاعتبار في العقود في المعانة فالتسليم من حيث انه تسليم  
لا ينافي في الموت بخلاف الحمل والكفالة بالتسليم وتب منها **قوله** فصار  
عبار ضرورية بتجده لقوله للغير عن التسليم لانه **قوله** فلو صح الضمان  
صار ضمانا لنفسه قال صدر الشريعة لان الثمن امانة عند الضارب  
والكفيل والضمان يصير حكم الشئ لا يقال ان الوكالة بان تولد الكفالة  
مشروعة والكفالة كذلك فيكون هذا نحو لا حكم الشئ لا يقال  
ان الوكالة بان تولد الكفالة هو الكفالة لانا نقول الكفالة بهذا  
بمقتضى النوع للوكالة لانه كفيل باوجب با فلا يجوز ان يقع على  
وجه يبطل اصلا انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب لا ينافي مع المقام لان  
حاصل الاستدلال لزوم تغيير المشروع وحاصل الاعتراض عدم  
لزوم كونه انتقالا من امر مشروع والجبيل عنه بلزوم ابطال  
الاصل لتصحح النوع يكون تغيير الدليل لا جوابا عن اصل الاعتراض  
فالاول ان يجب عنه بان الانتقال من امر مشروع انما يصح اذا  
كان ذلك الانتقال نفسه مشروعاً وفيما نحن فيه ليس كذلك فافاً  
اعتبره الشارع بامانة لا يجوز ان يجعله العبد ضمان فتدبر **قوله**



والشريك ولا للشريك **قوله** ولا عن ميت مغل قال في العناية والحق  
ان من قال بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة لزمت القول ببطلان الكفالة  
عن الميت والمغل لعدم ما يضم اليه وحاجة متابع حيث ثبت  
من الشرح جعل الزمة العدمية موجودة واعتراضه بان يكون الزمة  
بالموت معدومة بالكلية ممنوع بل انما تكون ضعيفة كما يشير  
اليه قول الشارح انتهى اقول كون الزمة بالموت رابا مسطورا  
في عامة الكتب خصوصها في الكتب الفوائض ولذلك قالوا يستعمل  
الحلق الى عيني الزمة نعم يراد على صاحب العناية ان قوله ان قال  
يكون الكفالة ضم الزمة الى الزمة يكون لزاما عن آخره ويؤيد مشرو  
**فان** الاشتراك الا في ان ضم الزمة الى الزمة هل في الدين بينهما الاحتياج  
او في المطالبة **قوله** وان لم يسم المريض الدين وغيره ذكر الدين بينهما  
لاحتياج اليه فان جهالة غير مانعة لصحة الكفالة على ما مر آنفا  
ولهذا قالوا لا يصلح الا اذا ترك غلة لما يضمن من قوله لا يمنع صحة  
الوصية اعني كونه في معنى الوصي الا ان الظاهر ان يكون هذا عن قوله  
ولهذا الثاني معطوف على قوله ولهذا الاول فيكون غلة لقوله وجه  
الاحتياط ان يرد منه وصية لا بالمبيع لا يقال الكفالة بالتسليم صحة  
مطلقا على ما يبيح فله لا يتجوز الكفالة بتسليم المبيع لانا نقول الكلام  
في الكفالة بللالم فالمراد ان الكفالة بالمالينة المبيع غير صحيحة قال  
صدر الشريعة الكفالة بتسليم المبيع تصحح لكن لو يترك لا يجب على

الكفيل شيء وقال بعض المحققين على هذا ينبغي ان تصح الكفالة باليمين  
في المتأخر وقال المضاربة والشركة ولكن لم يصرحوا بذلك بالكلية  
ان كان الكفالة بالتسليم لا يتجوز قوله لكن لم يصرحوا بذلك وان كان  
غيره يبرز زيادة قسم آخر في الكفالة غير الكفالة بللالم والنفس التسليم  
**قوله** لتحقيق معنى الضم لا يقال بهذا الكلام يشترط ان يكون الكفالة ضم  
ذمة الى ذمة في الدين مع انه قال فيما سبق انه ضم ذمة في المطالبة لانا  
نقول كان هذا الاجل التسليم للكفالة بللالم فلا يحتاج ذلك الاعتبار قوله فوجب  
منع معطوف على ما قبل **قوله** الاموال الظاهرة والباطنة المراد بالاموال  
الظاهرة ما يكون على ظهور في احوال الاوقات كالسوايم والباطنة خلاف  
على ما مر في الزكاة **قوله** لانه الواجب فيها فعل ما موربه اعني ابتداء  
ولهذا لا تؤخذ من ركنه بعد موته وبهذا ظهر ما قيل ولذا اذا ادعى اداه  
الى فقير في مصرف مع اليمين لانه يحتمل ان يكون حاصل اليمين فيه  
راجعا الى انكار الدين ولهذا قيد بعضهم الى الاجراء الزكاة مثلا لمطالبة  
في قوله لانه دين مطالب من جهة العباد بالاطلاق اي دين يطالب مطلقا  
سواء كان في الحياة او بعد الممات **قوله** الا ان القسم يكون راتبا  
لازما كالمقايضات الزائنة في كل شهر او ثلاثة اشهر او ستة فيكون عن  
عطف الخاص على العام وقيل القسم هو اجرة الفل في راتبا وفي بعض  
النسخ ما يكون راتبا فعلى هذا لا يحتاج الى التأويل لا يقال فتشبه معنى  
القسم فلا يتجوز فيها الكفالة كما لا يتجوز في العهدة لانا نقول المقام



معنى الفسقة بل الفسقة التي من التواهب ام الفسقة الشرعية والعمدة  
ليست كذلك اذا الواجب ح اي حين كون الموصوب **دبة قوله** يقتضي قيام  
الزمنة الاولى لا البراءة عنها كما قاله مالك رحمه الله وهذا كلام حقيقي  
بناء على قول اجتنا وتوهم الكفالة يضم ذمة الى ذمة والاذا الخصم  
لا يقول بهذا لا يعرف الكفالة بما ذكر **قوله** اذا قضى به فعلى هذا كان الظاهر  
ان يقول فيما سبق بدل قوله بعد مطالبة الآخر بعد قضاء القاضي على  
آخر حتى يظهر الفرق بينهما **قوله** وبرونه معطوف على قوله بامره اي ان كانت  
كفالة الكفيل بامره برجع الكفيل بما دأ على المكفول عنه والا فلا يقال  
بهذا منقوض بامره المتي والعبد فان الكفيل اذا ادنى للبرج على الصبي  
اصلا وعلى العبد ان يعتق وبامره من يجب عليه الزكوة فانه لا يرجع  
عليه لم يقل الامر على ان ضمان لان المراد بالامر والدين للصبي  
منها فان المجهور غير صحيح كذا ان الدين الزكوة كذلك **قوله** لان رجوع  
الكفيل حكم الكفالة الى آخره لو قال بدله لان الضمان واجب عليه فملكه  
بالاداء لكان قوله فيما سبقت فانه يرجع بامره اذا لا يجب عليه الشيء حتى  
ملكه بالاداء احسن ارتباطا بما قبله ووضح بياننا **قوله** بلا عكس فيها  
لاستلزام بتعينة الاصل للزوج وعجالة الهداية يمكن وان اشراه  
الكفيل لم يبرأ الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل  
برونه جائز واعترض عليه بانه اذا كان على الكفيل دين ايضا كما هو  
قول بعض المشايخ لا يجب برأته براءة الاصيل لانه فرع وسقوط

الفرع

الفرع لا يجب سقوط الاصل بخلاف عكس انتهى والجواب الدين واحد بين الكفيل  
والاصل والمطالبة عن هذا يجب هو مطاع عن ذلك بلامرته بخلاف المطالبة  
فتدبر **قوله** ان يقول في يكذا النسخ الموجود بالالف ولكن الصحيح من الرسم  
يرى بالياء على ما هو الظاهر **قوله** وهي سقط بالبراءة لا بقول قوله لانه اذا  
الصلح الى الف الدين وهو على الاصيل عبارة شريفة الهداية يمكن لان  
الاضافة الصلح الى الف اضافة الصلح الى الف اضافة الى ما الاصيل  
حيث لم يكن على الكفيل سوى المطالبة واعترض عليه بانه على مقتضى هذا  
الكفيل ينبغي ان يبرأ الاصيل على القول بثبوت الدين في ذمة الكفيل ايضا  
كما هو قول بعض المشايخ ولم يتغير خلاف ذلك البعض انتهى والجواب ان مراد  
من قال بثبوت الدين على الكفيل ليس الغرض بتكثير الدين بل يجوز ان يحصل  
من ايها شاء الا ترى ان قال به لا يقوم بعدم برآه الكفيل عند الاصل  
فان كان الدين واما وكان تعلقه بالمكفول عنه بالاصالة بالكفيل بالزمنة  
لزم من الصلح المضاف الى ما على الاصيل الصلح على الكفيل على هذا القول  
ايضا **قوله** فملكك الكفيل لان تملك الدين من غير من عليه الدين لا يقع قلنا  
اما عند من جعل الكفالة ضم ذمة في الدين فظاهر واما عند الآخرين فان  
المكفول له اذا ملك الدين من الكفيل اما بالرهبة او لها وضمة فالدين يجعل  
ثانيا في ذمة الكفيل فزوجة مصة التملك كذا قالوا وقيل تملك الدين  
من غير من عليه بالدين يجوز بتوكلك ذلك الغير البعض فيجوز ان يعتد بها  
التوكل الضمة لفروضة مصة التملك بل هذا الاعتبار اقرب كما لا يخفى انتهى



والدين ذكره المحقق اقرب مما مر في هذا الشرح نقلنا من الكافي ان رتبة الدين بغير  
من عليه الدين تنجح اذا سلب عليه والكفيل سلب على الدين في الجملة فاذا كان  
سلب الكفيل موجودا في الكفالة فالحالة الى اعتبار التوكيل التقديري والرتب  
**قوله** صالح الكفيل على موجب الكفالة حتى لو صالح الكفيل على عشرة دراهم على  
ان يبرأ من الباقي ان شاء اخذ جميع الدين من الاصيل ونشأ اخذ من  
الكفيل عشرة ومن الاصيل ما بقي ورجح الكفيل على الاصيل بعشرة ان كان الصالح  
بلمره **قوله** اختلاف في برهنة في عامة النسخ في صورة الالف وكذا فيما بعده من  
قوله برئت ولكن مقتضى الرسم ان مكتبة صورة الباء على ما مر مثلا والعجب  
ان في بعض نسخ الرسم وفي بعضها على خلافها وكأنه من عدم ما لا ملكة  
**قوله** هو ابرأ عند محمد ان البراءة يكون بالاداء والابراء فثبت الاداء  
ويؤايل **قوله** هذا كله مجموع السائل الثلاث **قوله** لصدور الاجتماع  
عنه اي سائل عنه بالكل قبضت المال او لم تقبض قبل المراء الاجتماع  
هو الجمل الاصطلاحي وهو ما اردت فيه المحلة ويجعل ان يراد به الاجتماع  
المعنى وهو امر اداء الامور المتعددة جملة يقال اعمل المحاسب فيما سقا ربان  
معنى وهو اكثر من المؤجل في المالبة الى الجمل من حيث انه مجهول اكثر واعلى  
في المالبة من المؤجل فيلزم الربوا انتهى وفي شرح الجمع لان بموت الكفيل  
يتعلق حق الثمن بعين الزكاة فيجوز ما في المكفول عنه مخوقم  
يتعلق بالدين فيكون هو مؤجلا على ما كان انتهى ولا يخفى ان هذا التعليل  
اظهر ما اورده الشارح لانهم الكفيل يتبع في ابن يلزم الربوا من رجوع

ورثة ولو لم ان لم يرجعوا ايضا فانهم اداوا دين المطلوب مجلدا بالرجوع  
المؤجل ويؤيد ما قلنا صحة الطلب في الوض المؤجل فانه لكونه عقد شرا  
لا يلزم الربوا استعمال المؤض بعد ما اقرض على اجل ثم ان قوله فلورجعوا  
يحتاج الى اعتبار معنى الجماعة في الوارث فانه متعلق به حق على احتمال  
قضاء الدين قال صدر الشريعة لان الكفالة بامر المكفول عنه انقضت سببا  
لدينين دين الطالبين الكفيل عن المكفول عن مؤجلا الى وقت  
ادائه واذا وجد السبب بمجل مع الاداء ومالك الكفيل ما لا فلا يسترد  
المكفول عنه وهذا بخلاف ما اداه على وجه الرسالة لانها لم تحصل لها في  
يده واعترض عليه بان هذا بخلاف لما سبق من ان الكفالة فم دنة  
في المطالبة وليس ضرورة تفصيل تعرف الاداء اعتبار بثبوت الدين  
للتطلب على الكفيل حتى يعتبر لاجل الضرورة انتهى اقول لا يخفى ان المعقود  
انبات وجود السبب حتى يثبت صحة تعجيل الاداء كما قالوا في اداء الزكوة  
بعد انعقاد سببه وهذا اولى في الدين والكفالة بالنفس يؤيده قوله  
في الحوائج نقل الدين من دنة الى دنة فانه تقابل الكفالة و  
الشيء يعرف بمقابله فاذا امكن اعتبار حقيقة الدين لا يكون ليس في  
المعنى الا مع من يحتاج الى اعتبار المطالبة والى ما ذكرناه اشار في كلام  
الشارح حيث اعتبر تعلق الحق من جهة قضاء الدين دون المطالبة  
ثم ان ذكره صدر الشريعة من قوله بخلاف ما اداه على وجه الرسالة  
الحق موافق لما نقله صاحب الكفالة عن ابي الليث وقال صاحب الكافي



وبتبع صاحب العناية ان الرفع اذا كان على وجه الرسالة لا يفي المولى ملل  
 للكفيل بل هو امانة في يده لكن لا يكون للمطلوب ان يسره لانه يتعلق  
 بالمولى حق الطالب والمطلوب بالاسترداد ويرى ايهما لا يقدر عليه  
 قل بعض المحققين الظاهر ما قال صاحب العناية لانه محضه ولا يتول  
 يد المراسل كانه لم يقبض فلا يعتبر بخلق حق الطالب انتهى اقول ما قال  
 صاحب الحاشي موافق ما قوام ان المقاضى اذا وجد من مال المديون ما  
 يجانس الدين باخذه بلا رضاه ويدفعه الى صاحب بل الدين نفاذاً  
 بجنس من مال المديون لا بدفعه اليه وكان اختلا فم هذا يرجع  
 الى اختلا فم هذا يرجع في ان حق الكفيل في الدين لم في المطالبة **قوله**  
 وهذا اذا قضى الاصل الدين وهو قول ابي حنيفة يذامع كونه وطا  
 لما هو ليس بقصد ويوكون الزبح الغير الطيب له خصوصاً قضاء  
 الاصل بنفسه **ليس** لك قاصر في تقريره بل ابي حنيفة رحمه الله فان قال  
 على ما ذكره صاحب الهداية يمكن الجنب مع الملك واما لانه بسبيل  
 من الاسترداد بان يقضيه نفراً او بانه رضى به اعتبار قضاء الكفيل  
 فعلى تقدير قضاء بنفسه لم يكن راضياً به **قوله** وقال لا يطيب الزبح  
 لانه زبح في ملكه فانه ملكه يقضيه اياً قبض على وجه الرسالة فتصدق في  
 قولها وعندنا لا يوجب الاصل المودع اذا انصرف في المودع يرجع فانه  
 على اختلاف **قوله** بيع العينة هي بك العائى المملة السلف يقال  
 اعتبار الرجل الى استئجاره شئته وقيل وهو اختراع كماله بالاعراض

عن ثبوت الاغراض وانما سمي بالعينة لان فيه ميلاً من الدين الى بيع العائى  
**قوله** وضربته الى ضربت منه فهو على الحذف والا يصال هذا اذا كان من ضرب  
 البيع بك السمين ولذا كان من ضيقه التين بمعنى نقض فلا يحتاج الى ذكر  
 ولكن الاول اظهر **قوله** وهو يائى الكفيل الى تأخر **قوله** فيبيعه هو الى الكفيل  
**قوله** فيبقى عليه الحقة عن قرضه وعلى تقدير اداء العينة يبقى الثوب  
 ببق الحرة وان في حقه **قوله** لانه اما ضامن يمكنه في النسخ الشائعة لكن  
 الظاهر ان يقول اما ضامن ليحعل حسن المقابلة بقوله واما توكيل  
 بالشاء الا ان يكون التوكيل بمعنى الموكل **قوله** لان شرط وجوب المالك على الكفيل  
 القضاء بالمال قال صاحب العناية بهذا ظاهراً اذ ابقى لفظ الماض على  
 حاله وان جعل بمعنى المستقبل وان كان بعد كقولنا حال الله تعالى وان  
 القضاء على الغائب ليس صحيح فلا يمكن ان يوجد قضاء القاضى واعرض  
 عليه بان القضاء على الغائب صحيح في مثل هذه المسئلة قال في القول  
 العادية اذا ادعى على رجل انه كفيل عن فلان بما يذوب له عليه فاقول القاضى  
 عليه الكفيل وانكر الحق فاقام المعنى بينانه واستل على فلان كذا  
 فانه يقضى بما في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر  
 الغائب وانكر لا يستغنى الى انكاره انتهى ودفعه ظاهر فان كلامه محال  
 العناية بتقيد الكفالة بحق وجب بقضاء القاضى وهذا المعنى كقوله  
 بانا قضى به ضمن القضاء بالكفالة والفرق واضح عبارة الهداية  
 لان المكفول به مال يقضى به صريح فيما قلنا لم يؤم قال والله اعلم **قوله**

٧٣  
 ٧٣  
 ٧٣



وفي الكفالة بالار يرجع الكفيل الى كلام مورد لزيادة الكسوف اذا لا توقف  
 في تمام الاستدلال عليه صدر الشريعة عندنا وعند زفر لا يرجع عليه لانه  
 قلنا لما انكر كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل المعنى ظلم فلا يكون  
 ان يظلم فلا يكون له ان يظلم غيره قلنا الشرح كونه فارتفع انكاره  
 قبل اعلم ان دعوى الخصم في الامور التي ثبتت اولاً بالبينه التي كونه  
 الشرح بذلك صحيحة لا يعبر فيها التناقض بتكذيب الشرح كما فيها كنه  
 فيه ولما في الامور التي يحتاج فيها ثباتاً الى الدعوى واقامة على اقراره  
 المستدعي منه اثبتت بقول ليست انا بابعك قط فبرهن عليه المظن  
 فوجد عينا فيرسم النبايع انه بلاء ويرى من كل عيب لا يقبل منه البراءة  
 للتناقض ووجه هذا الاظهار مقدم من وجه موجود من وجه فعل بالوجهين  
 فاجترعه فيما لا يحتاج الى الدعوى ثانياً ولغير وجوده فيما يحتاج  
 اليها انتهى وبالجمل ان لزوم التناقض من قبول الشرح بينة الخصم هو  
 ان لا يكون بنفسه واختباره فلا يكون مفعولاً ولا فلا **قوله**  
 ليحفظ الواقعة اي واقعة البيع المطلق ولا يلزم منه الاقرار  
 بان حقه في البيع **قوله** والمقر اقر بالدين ثم ادعى لتأويل ان يقال كذا  
 في الصورة السابقة اقراراً للمطالب بحق المطالبة ثم ادعى حقاً لنفسه  
 وهو تاتية المطالبة اي ثم فتنه **قوله** واجيب عنه بان الكفالة نوعان  
 حالة مؤجلة وقد اقر الكفيل بنوع معين فالقول قول انتهى ويرد  
 عليه النقص بالدين فانه ايضاً حال ومؤجل مع ان ظلمه فيه ليس كذا فالاول

يجب

ان يقال عقد الكفالة البيع والاصل فيه الوسعة والتراخي كما انه الاصيل  
 في الدين الحلول في الاولى ينكر الحلول والثاني يبقى الاجل فافترقا **قوله**  
 فلا يجب على الكفيل اي صح على الكفيل **قوله** اجعل المحفظة في الدراهم  
 في النسخ الكنبية وفي بعضها بالولو وهو الاصح **فصل في الادلة**  
 بعقد فاسدية للاستدلال والعقد الفاسد عقد الكفالة على  
 الوجه المذكور بصيرته عيناً بفعله اي الاداء والتسليم على وجه البيع  
**قوله** ولانه وقع في النصف على صاحبه لكان اظهر ولما وقع  
 في المتن من قوله لم يرجع على شريكه او **قوله** الكفالة بالكفيل  
 جائزة كما ان حواله المحال عليه المحال عليه على مريون آخر جائزة  
**قوله** واما اذا كفل كل منهما بالنصف ثم كفل الى قال صدر الشريعة  
 وقال صاحب الرهابة الصحيح ان صورة السيلة على هذا الوجه  
 احرازها اذا كفلا بالالف منفساً عليهما ثم كفل كل منهما عن صاحبه  
 بآمره ففي هذه الصورة لا يرجع الى شريكه الا بما زاد على النصف  
 اقول في هذه الصورة كل ما راه ينبغي ان على شريكه لانه لما لم يكن  
 لاصري الكفالتين رجحان على الاخرى فكان ماداه يكون عناءه  
 فيجب ان يرجع بنصف ماداه بلافق بين هذه الصورة و  
 الصورة التي تقابلها لى هنا كلامه ويمكن ان يقال اذا  
 كان الدين منقسماً بان يكون هذا كفيل عن خمسين مثلاً عن العبد  
 الجارية مثلاً والجميع الف على المكفول عنه فهذا الاعتبار يكون



لكل نوع اصاله فيما كفل به بالنسبه الى صاحبه فيكون كالمسئله  
الاولى لا يقال قول صاحب الهدايه ليس اصرازا كما ذكرنا قال صدر  
الشريعه بل هي لتفصيل التفريع صرح به في النهاية لانا نقول كذا  
لتفصيل لا ينافي الاعتراض عن الوجه المذكور فتأمل **قوله** اي للشريك  
شركة معاوضه ويبقى تفسير المعاوضه في كتاب الشركة **قوله** ولا يرجع  
حتى يؤدي اكثر من النصف قال صدر الشريعه في هذه المسئله اشكال  
وهو ان احد المعاوضين اذا اشترى شيئا فسخا المعاوضه فالبايع  
ان طلب الثمن من مشركه فلا تعلق له منه المسئله لمسئله الكفاله  
بل المشتري في النصف اصيل وفي النصف الثاني وكيل فكل ما اذا  
ينبغي ان يرجع بنصفه على شريكه لانه اشترى صفقه واحده  
فصل الثمن ديناً عليه وان طالب البايع الثمن من الشريك يكون  
ذلك سبب ان المعاوضه وتضمن الكفاله فلا يكون كفيلاً في الكل  
الا ان الكفاله في النصف الذي هو ملك العاقد تخففت ككفاله  
في النصف الذي هو ملكه فبالنظر الى ان حقوق العقد راجعه  
الى الوكيل يكون الشريك كفيلاً للثمن فطالبة الثمن بتوجه اليه حكم  
الكفاله الثمن الى ان الملك في هذه النصف وقيل له يكون  
في اداء نصف الثمن اصيلاً فما اداه يكون راجعاً الى هذه النصف  
وقيل له يكون في اخلاص يرجع الى العاقد فيما زاد على النصف  
يرجع انتهى فحاصل الاشكال ان الكلام في كفاله الرقبين

وفي هذه

وفي هذه الصور ليست كذلك فان بعضا لا تعلق لها بمسئله الكفاله  
وبعضا لزم الكفاله من جانب واحد فقط اذا عرفت هذه فقد  
عرفت انه لا بد عليه ما قبل من انه يجوز ان يشترى الشريك من  
صفقة واحدة وفيه الاشكال انتهى فانه اذا طلب البايع الثمن  
منها ما لا يكون من الكفاله في شيء على ما قال في الشفا الاول  
وان طلب من احدهما فقط يرجع الى الشف الثاني في انشاء  
الكفاله من احد الجانبين ولمن لم يفهم هذا المقام على هذا النوال قال والله  
يعلم بحقيقة الحال **قوله** ولو رجع بالكل او لم يرجع بشئ انتق المشاواه  
فيلزم خلاف المعروض وتحقق المشاواه بينهما **قوله** ما لا يجب مبتدأ خبره  
حال بشئ اللام **قوله** وكل منهما بانزاده باطل اما كفاله المكاتب فلان  
لكفاله من البرعات وبتزج المكاتب غير صحيح والمكاتب اما الكفاله  
لبدل الكتابة فلعلم كونها ديناً صحيحاً على ما مر والله اعلم **كتاب**  
**الحواله** **قوله** نقل الدين من ذمة فائده بخلاف نظيره في الرأين اذا حال للمدين  
بالدين بل يسره الرهن فعند ابيه يوسف سرده كما لو ابراء عن الدين  
وعند محمد لا يسره كما لو اجل الدين بعد الرهن هكذا قيل لكن قول صاحب  
الهدايه صحيح في ان الخلاف مع زفر حيث قال واذ اتم الحواله بر المجل  
من الدين وقال زفر لا يبرأ ويؤيده قول صاحب المنظومه في باب سر **قوله**  
والاصل لا يبرأ بالحواله **قوله** حكما لا حكم في الكفاله **قوله** ولما خفت بالدين  
دون العين تطلق عليه هذه الالفاظ الاربعه هكذا في عامة النسخ الا ان



الذكور فيها ثلاثة الفاظ الاربعة هكذا في عامة النسخة وهو مع هذا غير  
مطردة فان ما وجد في نسخة لا يوافق نسخة اخرى والظاهر ان مجموعها  
المحتمل والمحتال والمحال له المحال والمحال له اثنان من الافعال باللام  
وبدونها اثنان من الافعال كذا **قوله** يعني بطلوا عليه ميزان اللغزان  
احدهما من افعال والثاني من الافعال **قوله** قد بانقون اي يحسبون  
من تحمل الغرض عليهم وقد سيجون من المديون الديون في احالة الغير  
عليه قد يكون في بقاء حق المطالبة لهم على المديون **قوله** والمجمل لا يتقرر  
بل فيه نفقة قبل هذا اذ لم يكن للمجمل على المحتال عليه دين فقد يتقرر للمجمل  
باسقاط حق المطالبة منه كما اشار اليه بعض المحققين قال موضع ما ذكر  
في القدر ان يكون للمجمل على المحتال عليه دين بقدر ما يقبل الحوالة  
فانما حينئذ يكون اسقاط المطالبة للمجمل على المحتال عليه فلا يصح الا  
برضا **قوله** فبان يقول رجل هو يزير ان يحتاج عليه دين المديون **قوله**  
بهذا الا قول الى الوديعة لا يقال بهما يزيد قسم آخر في جواز الرجوع غير  
ما ذكر من التوى بموت المحتال عليه مخلص او بخلفه منكرا او بحكم الحاكم  
بافلاس لا نقول ذلك في الحوالة الوديعة الحقيقة وهي الحوالة بالدين  
لاننا نقل الدين من دفة الى دفة على ما مر في الوديعة ليس كذلك فان  
الحوالة فيها توكيل في الحقيقة وبما ذكر ما يعلم فصور ما قبل ان يتكسب  
في الحوالة المطلقة وهذا في الحقيقة فلا يلزم بطلان **الحق** **قوله** لان  
ما وصفت للتوكيل وقبله لان يلزم توكيل الدين من غير من عليه الدين

وفيه ان توكيل الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا وجب التسليم كما قالوا  
في توكيل المكفول له من الكفيل بالدين بل تسليم فيما نحن فيه صحيح هناك  
**ضمة** **قوله** اذا طلب الى رجل المحتال عليه بعد اداء الدين على المجمل بمثل  
ما اداه **قوله** على الا يلاكو والاحسن قضاء اي على من هو اكثر مالا لوصف  
اداء **قوله** تقرب سفته هي بفتح السين وسكون الفاء والشاء  
المتناه ثم ان المصنف اورد من المسئلة بهذا لانه سفتا الحوالة  
من جهة انه يفرض تأخر اتم بحيل ما عليه ليعلم له بل ذكره الصديق له غالبا  
وهذا يعلم عدم الاحتياج الى يقال اورد هذه المسئلة في هذه الموضع  
لانها معاملة في الديون لا كفالة والحوالة فانها معاملة ايقان  
في الديون **فوكنا المضاربة** **قوله** وفيه المناسبة بين الكتابين  
ظاهرا وجود نقل المال في الحوالة من دفة الى دفة وفي المضاربة **قوله**  
من يدرب المال الى يد المضارب او من يلد على بينى عنه لفظ  
المضاربة **قوله** وكذلك المستبصع وقدر تفسيره في كتاب البيع  
وسيج ايضا في مسلك الابواب وغيره من التوكيل والشركة والغصب  
ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الزرع فكيف يكون بضاعة لقال  
ان يقول فاذا كانت عقد شركة كيف يكون غصبا فان قلت كونه  
غصبا بالنسبة المخالفة وكونه الى الموافقة قلت ففيما نحن فيه  
يجوز ان تكون مضاربة بالنسبة الى اول العقد بضاعة آخرا بان  
اعطى جميع الزرع لرب المال وفرضا بان اعطى رب المال جميعه



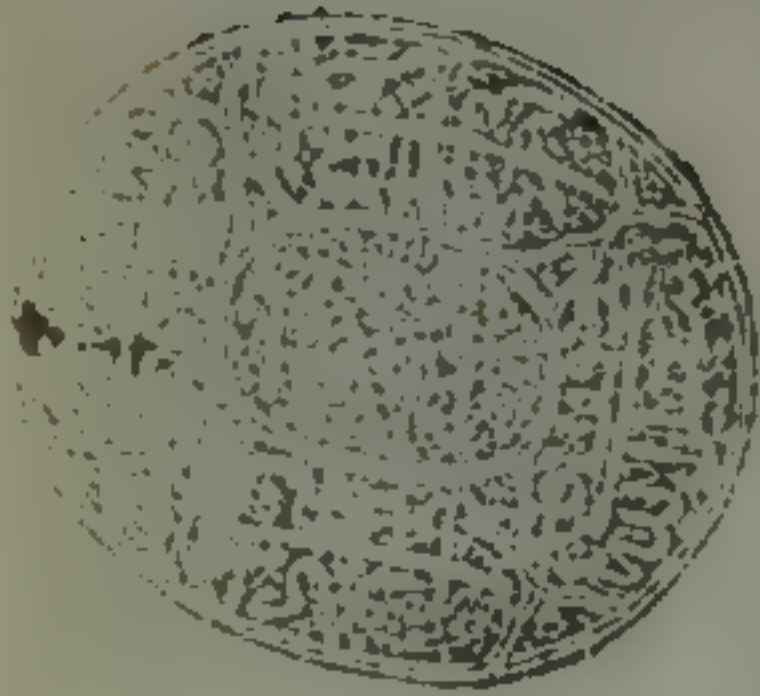
المضاربة فتدبر قوله والبر والتقرة ان تعامل الناس بما عليه من الدين  
 الظاهر ان الضمير يرجع الى المضارب فيلزم ان يكون الدليل قاطعا عن  
 الحق لان المقصود بيان شرط عدم كونه دينيا مطلقا وان كان راجعا  
 الى الدين مطلقا وان كان راجعا الى المدين مطلقا يحصل عموم الدليل  
 ولكن لا يخلو عن كلف قوله والثالث تسليمه الى المضاربة المتبادرة من  
 تسليم مال المضاربة الى المضارب بعد عقد المضاربة فهذا يستلزم  
 كونه عينا فلا يحتاج الى الشرط التسليم والتخلية على قدر معين من  
 مال يصح به الشركة في هذا التوصيف اعامة لما سبق للايهام قوله كل شرط  
 يوجب جهالة الزرع كما لو قال كل نصف الزرع او ثلثه او ربعه في سنة  
 الاثنية نظر لاننا تطابقا لما نحن فيه من وجهين الاول ان ليس في كل شرط  
 موجب والثاني ان هذه الامور ما يقتضي فساد المضاربة فلا حسن ان  
 يقال كما لو شرط المضاربة ان سكن رتب المال واره سنة لانه جعل  
 نصف الزرع عوضا عن عمل واجرة المار فصار حصته العمل بمجمله فلم  
 يفتح قوله اي غير ذلك من اي الشروط الفاسدة لان فساد المضاربة ذلك  
 ان نقول في هذه الشرط ايضا ليس فساد المضاربة لمخارطة شرط فاسد  
 بل لانعدام شرط صحته وهو معلومية الزرع وبهذا التقدير يرفع  
 ما قبل ان من شرط العمل على رتب المال مع المضارب مفسد للعقد ايضا مع  
 انه شرط لا يوجب جهالة الزرع فلا يفتح المحضر قوله وغيره لان افساد  
 شرط العمل على ارب المال ليس لكونه شرطا فاسدا بل لتضمنه استقالة

شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال الى المضاربة وهو عقد شركة في الزرع  
 بمال من رجل وعمل من آخر وعلى استنفاذ العمل على رتب المال مع المضارب لا يوجب  
 معنى المضاربة انتهى مع انه بعد تسليم استقالة معنى المضاربة تجري مثل  
 هذا الجواب في الشرط الموجب للجهالة ايضا لانه المضاربة تجري مثلا الجواب  
 في الشرط الموجب للجهالة ايضا لان المضاربة تجري مثلا الجواب في الشرط  
 الموجب عقد شركة صحبة في الزرع بمال من رجل وعمل من آخر وبجهالة  
 الزرع سقي صحة الشركة والحق ان جهالة وعمل رتب المال مشتركان في هذا  
 المعنى سواء اعتدلتا معين لتحقيق معنى المضاربة او موجبين لاستقالة  
 شرط صحته فينتج ان يذكر مقالا ان يقال فساد على شرط  
 موجب للجهالة في الزرع اضافي بابينة الى ما عداها من الشروط الخارجية  
 الفاسدة وتحقير الذكر به لكونه محتاجا الى البيان قوله لان الشيء لا ينتج  
 اذا كان متضمنا لمكبره وان لم يتضمن فلا يرد جوار الكتابة للمالكات  
 واذن المأذون لعبد والاجارة للمتاجر والاعادة للمستعير كذا قل  
 ولكن عدم تضمن اذن العبد المأذون ملك العبد محل بابل وقيل الشيء لا  
 يستج مثله اذا كان محالفا لغرض المالك لم يرد الاشكال قوله  
 نحو ان يشتري باكثر من مال المضاربة بان يكون مالا الفا ويشتري  
 بالف وخمسة المظار ان الممنوع الاستدانة على وجه يستج  
 الضرر لرب المال قوله فيه خل تحت هذا القول اي قوله عمل براك  
 قوله وقصر المال بلا زيادة شئ في الثوب فانه اذا كان به زيادة شئ



يكون كصيفة احر وسيجي وجه تقييده في الشرح ايضا ولكن قدماه دفعا  
 للتوطين من اول الوهلة لان الشراء من وجه نقاد منسوب على المعنوية  
 اي الشراء من وجه منفرد **قوله** بزيادة قيمة العبد قوله الف النصف  
 اي الف شرط تنصيف **قوله** اذ اصابته اجناسا مختلفة فظاهر  
 مخالف لاطلاق صاحب الهداية وصدر الشريعة فانها قالوا ان مال المضارب  
 اذا كان لعياننا مل واحدا وى رأس المال باب اي هذا باب من  
 المضاربة وطن الترخ اي قوله صار بلام اذن من عنوان الباب  
 حتى كتبه بالاحمر وليس كذلك **قوله** فان كانت فاسدة لا يفي الا اول  
 وكذا اذا كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جارية بان الشرط  
 للاول نصف الربح وهو مائة مثلا والثانية نصف الفضل على واحد  
 من المضاربين لان للاول اوجب المال لا حق له في الربح فلم ينفذ شرط  
 للثانية ولا يوجب الضمان لان الضمان لما يجب باثبات الشركة ولم  
 يكون الربح كله لرب المال والمضاربة الاولى ابرم مثلا لان عمل الثانية  
 وقع له وللثانية على الاول مثل ما شرط لان المضاربة الثانية  
 صحيحة وقد سمي لها شيئا وهو مستحق للغير فيضمن كذا قبل ولا  
 يخفى ما في قوله لان المضاربة تما في قوله لان المضاربة الثانية صحيحة  
 من المناقشة **قوله** بل ما اوجبه للثانية وهو ثلث الربح ينصرف  
 الى نصيبه فان قلت فمن اين يلزم الستين للمضارب الاول  
 قلت لان المسئلة تكون من ستة لاشتمالها على النصف والثالث

فلما شرط الاول للثانية الثالث فقد سوى السهام بينهم فلما بطل  
 الستة في حق رب المال واخذ النصف من الثلاثة من الستة وثلاث  
 الستة اثنان للمضارب الثلاثة على ما شرط فيبقى الستين للاول  
 ويطلب بذكر وان لم يعمل في مال المضاربة لانه يكون كسلة الخ  
 المذكورة في الشرح **قوله** لانه جعل ما كان له للاول يمكنه في عامة النسخ  
 ولكن الصحيح ان يقال للثانية بول الاول على ما لا يخفى ممن يتامل في  
 سياق الكلام **قوله** اي عند المالك فيدبر مع ان الحكم في المضاربة  
 وبعد الاجتناب كذا في دفعها لما يتوهم من كون عمل المالك مانعا للمضاربة  
 كعمله على ما **قوله** ولحق المالك بدلا من الحب اما اذا علم مستمرا قبل  
 القضاء او بعده فكانت اما قبل القضاء قطا او اما بعده فمحا  
 المضاربة كذا قبل وكران تقول بطلان المضاربة كان كاستفائمه  
 عنها لكونه في حكم الميت واذا علم مستمرا ظهر احتياجه اليه على ما ذكرنا  
 في اخذ ماله من الورثة مجبى مسلما مع تعلق حق المضارب بآياه  
 لانه وكيل محض ومبرع ولا جبر على المبيع اشارة الى دفع ما يتعلق  
 ان لرد رأس المال على الوجه الذي قبضه واجب عليه وذكره لانه لا  
 بالقبض ولا يتم الواجب اللبنة فواجب وانه اذا كان مبرعا محض لا يكون  
 الواجب عليه الا رفع اليد لا وجوب القبض **قوله** على ان يجعل صاحب المال  
 اي يؤكله فان حقيقة الحوالة يحتاج الى رضا المحتال عليه ورضا الجاهل  
 وهرنا ليس كذلك **قوله** كدوايه وعن لجيفة رحمة الله ان الدوايه كالنقعة





في المحض من ماله ومن في السفين مال المضاربة **قوله** لأنه يجب على المضاف  
غلة بقوله نفقة مضارب من ماله وركونه بفتح الراء ويكمل الضم فرب  
التفقه في ماله للجل للاحتباس مقتضى هذا التعليق ان يكون الدواء  
ايضا كالنفقة على مادون عن له حصة **قوله** من اجرة الحمل واجرة  
القصار والحمل والستار يمكن في عامة النسخ ولكنه لا يجوز التكرار  
على ما ترى ولكن ان تحمل على التذكير والايهام بان يكون تقديره من  
اجرة الحمل واجر القصار واجرة الحمل واجر الستار حتى يكون شيئا  
على ان اجرة الى القصار واجرة الحمل الى الستار شيان مستقلان  
في حساب المراجعة لا ابتداء فلان في اقر القصار وفي اقر الستار  
**قوله** اي بحقيقة نفقة نفسه يعني لا بحقيقة المراجعة ذلك وان كانت  
محسوبة في المضاربة **قوله** وتغلبانه في المال الى اجابة المخافاة  
بقية المتابع فلا يجوز بناء المراجعة عليه **قوله** فيستى على ما يشراه  
به المالك ويؤصف الاول **قوله** اذا صار عينا واحدا قيد العين  
بالواحد لان الاعيان المتعددة لا يعتد بها في المضاربة على  
ما مر ان كان في عين قيمة لا يزيد على رأس المال **قوله** واما في الاخير  
كنا في النسخ الموجودة ولكن الظاهر ان يقال واما في الاخرى كما  
قال فيما سبق اما في الاولى لانه يكره دعوى التملك اي تملك  
العين والرجح او تملك العين فقط **قوله** ولو وصفا اي عينا **قوله**  
لان خير نسخ الاول ذلك ان نقول لان صاحب الاول سبق زيادة

رج في زمان طويل وصاحب الاخر ينكره والقول للمكره **قوله** اعلم  
**كتاب الشركة** **قوله** حيا له القايير بكسلحاء الملة والباء الموحدة  
ما يقال له بالفارسي **قوله** ثم طلفت على العقد مجازا لبيت شعري  
ماء الاجتياح الى بيان اطلاقه على العقد مجازا قبل صيرورة حقيقة جريده  
فان النقل من معناه للتحويل الى معناه العرفي كاف وان كان هذا المعنى  
بالنسبة الى اهل اللغة مجازا وبالنسبة الى اهل الاصطلاح حقيقة بلا  
بذن شريكه اي شريكه الاخر وانما قلنا كذلك ليكون قيد المجموع الآتي صورة  
الخط والاختلاط اعترض عليه بأنه ينبغي ان يشير الى استثناء صورة  
الشفعة ايضا فانها لو دوننا ايضا لا يجوز ان يبيع احد الوارثي حصته  
من الارض من غير شريكه الا بادن شريكه انتهى ولا يخفى ان هذه الصورة  
ايضا غير خارجة عن صورة الاختلاط ووجود مانع آخر لا يعبر **قوله** بمحض  
المساواة الى آخره قبيل اشتقاقها من التقويض فان كل واحد منهما ينفذ  
الامر الى صاحبه في جميع مال التجارة وقيل اشتقاقا بمعنى الاستثناء يقال  
قاضي الماء اذا انتشر واستفاض الجز من الاجوف الباني والمفاوضة  
واوى فكيف يصح اشتقاقه منه وتاى الشريك ان معطوف على  
**قوله** تضمنت قبل الاولى ان يكره التساوى في النسخ ايضا قال في الكافي  
الا ان يراد من المال اعم من الاصل والرجح لكن قول الشارح وصاحب الدرر  
المراد المساواة في المال الذي تفتح فيه الشركة باى هذا الحمل انتهى اقول  
شركة المعاوضة عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق به الشركة وهذا



يقتضى المساواة في الربح فلهذا لم يعرضوا به وسيجي ما يؤيد هذا المعنى في شرح  
قوله فمشتري كل ربحا على ان الربح ايضا يكون في مال يفتح فيه الشركة غالباً  
قوله وان لا يمكن من التمكن اي لا يمكن من تحصيل اسباب معاشه بالاباء  
قوله وكل من لزم احداهما مستمرا فلهذا منه قوله والخلع صورة ما اذا عطل  
المراءه عقد مغاوضة ثم فالعقد مع روجها قوله والنفقة ويزن معطوف  
على قوله والخلع لى ولو جوب النفقة وظن بعضهم انها معطوفة على عدم  
عقد بناء على ان النفقة ليست بسبب الدين بل بعين الدين انتهى وقد علمت  
ما فيه من المراد وجوب النفقة لانفسهما مع ان النفقة بمعنى الاتفاق  
ليس عين الدين يؤيده ما قال صاحب الزبارة من ان النفقة اسم بمعنى الاتفاق  
وهو عبارة عن الاداء على الشيء كما هو بقاء ذلك الشيء به قوله الوضعية  
على قدر المالين الوضعية بلاك جزاء من المال قوله ولنا ان الشركة عقد  
توكيل لا يخفى ما في هذا التقدير من شايبة التشوش فلو قال ولنا ان  
الشركة عقد توكيل لا يخفى في هذا التقدير مستندة الى العقد مع جليز  
شركة الوجوه والتقبل بل هي نفس العقد اذا قد سمي العقد شركة والربح  
يسحق بالعقد كما يسحق للمال فاذا استندت الى العقد بشرط  
في المساواة والاتحاد والخلط كان احسن قوله الا بالنقد  
اي الدراهم والرواين لا لعروض لان الشركة في العروض يودي الى الربح  
مالم يضمن لان رأس المال اذا كان عرفيا صار لكل واحد وكبلا عن  
صاحبه يسع متاعه على ان يكون له بعض ربحه والتوكيل باسبغ امين

فاذا

فاذا شرط له جزء من الربح كان ربح ما يضمن بخلاف التقديرين لان ما يشترط  
احدهما يرضى في ملكه ومنه في ذمته يرجح على صاحبه بحسبه اذ هو لا  
يتعين فكان ربح ما يضمن واما وكيل والوزون والعقد المتقارب  
فلا يفتح الشركة بها اتفاقا قليل الخلط والخلطان بحسبه فكله كرك عندا به  
صنعة ويكون الخلط بينهما شركة ملك وعند محمد شركة ملك وعند فائقة  
الخلافي يظهر فيها اذا شرط الربح لاحدهما زيادة على نصيبه لا يثبت  
لا يثبت تلك الزيادة بل الربح لكل منهما بقدر ماله وعند محمد الربح  
بينهما على ما شرط قوله في شركة الاصل الى مسائل الشركة من المنسوط  
قوله فلا يعلقان الرأس مال الشركة كان الظاهر ان يقول فلا يعلق على  
صنعة الاواد الا انه قصد الاستدلال بما وقع في الكتابين من سئلة  
بالشعاع عدم صلاحية المذكورين للشركة فذكر قوله ولا يصح ان لا  
والعنان قوله نصفه بنصف الآخر اعترض عليه بان الظاهر من كلامه  
حمل ما في المتن مع بيع النصف على ما اذا كانت قيمة المتاع متساوية  
واما اذا كانت متفاوتة فيبيع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به الشركة  
ومرج بهذا الحمل والهداية ونزوحها ولا يخفى ان هذا الحمل غير محتاج اليه  
لانه يجوز ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف الآخر وان تفاوتت  
فيمتحن بصير المال بينهما نصفين كما بالعكس وهو ما اذا كانت  
قيمته متساوية فباعا مع التفاوت بان يبيع احدهما ربح ماله بثلاثة  
ارباع مال الآخر حتى يكون المال بينهما ارباعا فبعضه بذكر قوله باع كل



نصف عرضة بنصف عرض الآخر انما وقع اتفاقا وقصد ليكون متساويا  
للمفاوضة والعناد انتهى قول اذا كان مقصوده التناول للمفاوضة و  
الظاهر هو هذا كيف يصح بيع نصف المتاع مع تفاوت القيمة كان السواة  
في المال بل المساواة في الرخ شرط في المفاوضة وليس في كلام صاحب الردية  
ما ينافي في الغوم حتى ترد عليه ما ذكر قال بعض من تلح الردية لان من  
الشركة شركة ملك وما فيه من العقد فلا عقد فالظاهر من هذا الكلام  
عدم صحة المفاوضة قسم من شركة العقد وما يفهم من هذا الشرح ومن  
سائر الكتب ان يكون منه حصة في العروض في تصحيح شركة العقد  
مفاوضة كانت او عتانا وبالجمل كلام القوم بهذا لا يخلو اصطلاح  
**قوله** لا شركة اي شرك صاحبه اياه من الاشراك والشرك **قوله**  
لان الشركة قد عنت في المشتري فلا يتحقق بهلاك المال بعد تمامه الا  
يخفى ان هذا التعليق قد فهم من قوله لان الملك حين وقع الى آفة  
فالاول يفهم عن الثاني **قوله** ان يبيع ان يعطى المتاع الغير ليس به  
ويرد عنه كالب **قوله** لانه من عادة التجار ولانه يصح ان يستأجر  
للعياونة والتجارة فبدون الاجرة الى سبيل يتخذ تقبل عليه اي سبب  
نفوذ قبل اعد الشريكين على الآخر وبسبب نفوذ هذا القول يستحق الآخر  
الاجر **قوله** من قالوا اذا اقر الى آفة غابتا يفهم من قوله مروي في الخبر  
من كونها مفاوضة حقيقة **قوله** ولا يخفى بغير ما معطوف على قوله لا يخفى  
الا بالعمل بالتركيد وبوطئة لقوله الا ترى الى آفة **فصل** في الشركة النافذة

لان الموكل لا يملكه وقبل لان الشركة تقتضي التوكيل والتوكيل اثبات والديه  
التصرف فيما تملكه الموكل ولا يمكن تحقق هذا المعنى بهذا لان التوكيل يملكه بلاه  
اذن الموكل فتوكيل باطل واذا بطل التوكيل بطلت الشركة ولعترض  
عليه بعض الافاضل بان هذا يستلزم التوكيل بالاستعارة فانه يصح مع ان التوكيل  
ملك الاستعارة بلا اذن موكله انتهى وانت غير بوجه انقضاء ويؤاخذ  
ان اراد بقرينة على الاستعارة قدرة قبل التوكيل فسلم ولكنه غير مقيد لان  
الحال في سائر التوكيلات كذلك الا ترى ان التوكيل بالشراء يقدر على التوكيل  
لنفسه قبل التوكيل وان اراد قدرة على ما بعد التوكيل فهو ممنوع كما علم  
في التوكيل بشراء بشي بعينه فتدبر قوله بالبيع الرخ بفتح الراء المسطحة  
وسكون اليا والعين ما يحصل من الارض من الغلات قوله فيكون فيه اي  
في شرط التغافل **قوله** ويؤاخذ الغلاد واجب فعه **قوله** وان جهل اداء الاول  
فكان الثمن واجبا عليه وقداؤه من مال وهذا الاداء اولى من اداء غيره  
الشريعة حيث قال وعند ما يبيع الشرك على المشتري بنصف الثمن  
لان المشتري ادى نصفه منه من مال الشركة فان ذكر النصف في العقد  
الدليل بما لا احتياج اليه فانه لو قال المشتري ادى دينه من مال الشركة  
لكان احسن والله اعلم **كتاب المزارعة** **قوله** وهي مزارعة الارض  
على الثلث والربع حصصها بالذكر بتركها بلفظ الحديث فانه صلى الله  
عليه وسلم لما سئل عن المزارعة قال المزارعة بالثلث او الربع وخصها  
في الحديث بان المعتاد في المزارعة قبل الزرع غنا كان بهذا العقد **قوله**



وهو الاركان ان المواركة بحاجية الجناهي بفتح الحاء الميم وتخفيف التاء  
 الواحدة ما يقال له بالفارسي رين **ست** **قوله** والخصا حول الى يومنا  
 هذا كفا في النسخ الموجودة ولكن المناسب المصالحون بالميم **قوله** لان العقد  
 يرد على النسخة الارض ان كان البذر من قبل العامل حاصل الدليل  
 العقد يرد على منفعة الارض على المنفعة العاملة والمنفعة لا تصرف  
 اليه فاطبتان لا دخل لهما في الاستدلال بل لمجرد الكشف والتوضيح  
 اي بيان من لا يرد اي بيان من لا يرد اي بيان نصيب المضاف  
 الخوف **قوله** بين صاحب الارض والعامل انما قال كذلك مع ان الظاهر  
 ان يقال بين الارض والعامل ليتم صورة البذر مع الارض ايضا  
 فالمعنى والشايع التحلية بين صاحب الارض والعامل سواء كان من  
 جهة الارض والبذر معا **قوله** والرقاع بفتح الراء الملهة والفاء و  
 بحمل المحصاد الى البذر **قوله** والدروس بفتح الدال والسين الملهة  
 بالفارسي حراد وان يقال ذهبت الحيط اي طيرتها واذ بهبت تنزها  
**قوله** فينفذ كانت الارض الخ وبنى الجواز والفساد ان  
 المزارعة تعقد اجارة وتتم شركة وانعقادا اجارة انما هو  
 على منفعة الارض والعامل دون غيرها لانه استيجار لبعض  
 الخارج فلا يجوز الا فيما ورد فيه نص وهو الاول ان كان مابا  
 من الصور فهو قبيل استيجار الارض والعامل ببعض الخارج وان  
 كان المشروط على احد ما شئني غير متجاسين ولكن المنقول فيه

وهو استيجار الارض او العامل بنفسك لكونه مورد الاثر وكل ما فسد من  
 الا الصور فهو من قبيل استيجار الاخرين او كان المشروط على احد ما  
 شئني غير متجاسين وقد ضبط شرط ابطار بيت فارسي وهو هذا  
 رمين تنارين باخم اي عاقل وراي ابن سنة صوت وان قيمة  
 با جابر و باطل لان منفعة التبريت من جنس منفعة الارض والفاط  
 في معرفة لجاسع انما صدر فعله من القوة الجوانية فهو جنس ما صدر  
 من غير جنس آخر او شرط كون نفقة الزرع **قوله** يعني ان كان رب البذر  
 صاحب الارض فله العامل اجل مثله ارضه يكفيا في عامة النسخ ولكن اکتفى بالخروج  
 الالة من قوله فلو كان رب البذر الى قوله فله صاحب الارض اجر مثله ارضه  
 سلم كلامه عن التكرار والحق انه من مباحثات الساج فان ربت  
 اعلى من هذا **قوله** وفي القطع ابطا لا حق العامل كان ان يقول الحق  
 المزارع الا انه عدل منه اشعارا بوجه بطلان صحة **قوله** ولا شئني على  
 المزارع اي العامل من اجر مثل الارض كما في المسئلة التي بقية فلا ياتي  
 سيانته من قوله فامكن استمرار العامل او وارثه على ما كان عليه من عمله  
**قوله** وسوى من قوله السامه في فهم الميم وفتح السين الملهة وتنزيه  
 النون ما يقال له بالفارسي نيزاب والله اعلم **المسألة قوله**  
 اذ لا دراك الثروة معين فلا يتفاوت فيه تأمل **قوله** على قول  
 جزمه في بالميم والراي المجهمة المشددة بمعنى القطع كما ذكره الشارح  
**قوله** حتى يخرج برزء الزاي المجهمة المشددة اسم جماعت الخشيش كما هو



كان البذر بالمال المجرة اسم لجباب الغلة كالخطة قوله وان لم يخرج فيه  
 بل تاجر عنه هذا يعني قوله فيما سبق من انه لا ادراك التزويج معني  
 فلو افانه افا حمار التفاوت والخروج يجوز التفاوت في الادراك بلا  
 محاله **قوله** فلم يقابل وان لم يترك التزويج وقت سمي فليعمل القابل الى  
 ادراكه فان له اجر المثل وطين بعض المحبين انما للعله وقال وفيه نظر لان  
 اجر المثل انما يجب للعمل السابق لفد العقل لا يعمل لا ادراك التزويج غاية  
 التكلف اي يحمل على الاستمرار فتناول العمل السابق ويجعل الادراك يخرج  
 الخروج فانه قبل الخروج لا يعطى اجر المثل لاحتمال ان يكون عدم الخروج  
 لافته ولا اجر حيث انتم وانتم تعرف ما فيه من الخروج عن سمت السداد  
 على ان حمل الادراك على معنى الخروج يستلزم ان يحمل الى على معنى من  
 الامة اي بوجوب ان لا يكون له اجر المثل قبل الخروج التزويج عدم  
 الامة وكل ذلك من قلة التأمل اذ من عدم التدب في التركيب  
 العربية **قوله** الا التحيل واحد ويو بالفارسي وما بين قوله وللغاري  
 عليه اي على صاحب الارض **قوله** على ان يزسه اي يزسه في فو من قبيل  
 الحذف والايضاح **قوله** على ان يكون اجره نصف البستان الذي يظهر  
 بعلمته والآية والاضافة اجرة الى النصف بيانية والنظر فاعنه  
 خبر يكون **قوله** والتزويج والاضافة الى النصف بيانية والنظر فاعنه  
 النبي بنج النون وسكون الهاء والهمزة في آخره صرح **قوله**  
 لان صاحب الدفن استأجر الى اجرة دليل فيه تصور النظر الى عموم

المدعى فتأمل قوله واذا انتفى العقد بطل الدليل على قوله لان في تناقض  
 العقد بطله **قوله** تكلف الجاد يمكنه في عامة النسخ بالمال المجرة  
 وفيما سبق من قوله انتم جرادك بالالى المجرة والاصح ما يكون بالالى  
 لان المال بطلق القطع كما في قوله تعالى عطاء غير محدود الى غير مخطو ع  
 وبالالى مخصوص بقطع مثل البر والتجمل والصوف وغيره **قوله**  
 ويكون بينهما على السواء فيه بناقض لما قال اولاً من انه يبطل المساقاة  
 وجوب اجر المثل لا يكون التزويجها على السواء فتدبر **كن الدعوى**  
**قوله** مطالبة حق من حقوق العباد سواء كانت رضائية او وكالة  
**قوله** في المدعى من اذا ترك والمناسبات بالنسبة الى تعريف الدعوى ان  
 يقال المدعى من اذا ترك والمناسبات بالنسبة الى تعريف الدعوى ان يقال  
 المدعى من يطالب حق من حقوق العباد بعد من الاخلاص اذا ثبت **قوله**  
 الحال في تعريف المدعى عليه الا ان الشايع عرفوها ببعض جوابها  
 افاده لبعض احكامها يتميز بها عن الآخر **قوله** اذا ادعى رد الوضوء  
 ويؤاذا لم يتضمن الدعوى سقوط حق سوى براءة الزانية ضمان  
 فان من تدعى الاقالة بعد الاقرار بشراعه لا يصدق كخلفه لان  
 الاقالة تضمن احكاماً اخرى سواء ابراءة من وجوب النكاح **قوله**  
 وشرط جواره بجل القاضيه فيه مناقشة بان شرط الشيء خارج عن ذلك  
 الشيء وصحور بجل القاضيه مأخوذ من مفهوم الدعوى حيث قال فيها  
 سبق الى مطالبة حق عندنا للمخلاف **قوله** فانه مدعى صورة منكر



منكر للضمان معني والاصل عدم الضمان وهو الظاهر واعترض عليه بان رد الوديعة  
 ليس بظاهر لان الزاع ليس بمرء اشتغال ولهذا قلنا اذا ادعى المديون براءة ذمة  
 برفع الدين الى الوكيل رب المال وهو ينكر الوكالة فالقول لرب الدين لان المديون  
 يزعم براءة بعد الشغل فكانت عارضة والشغل اصلا ارتقوا والجواب ان قولكم  
 الزاع ليس بمرء اشتغال مسلم ولكن ليس بمرء اشتغال حقيقة في الوديعة فاذن  
 لا يتعلق بذمة المودع شي ليعتول الوديعة بخلاف مسئلة المديون فانه ذمة مشغولة  
 بالدين كما قيل ويمكن ان يقال مراده بالاشتغال اشتغال ذمته بموجب الرفع  
 عند طلب المودع لا اشتغال ذمة بالدين وايراد مسئلة الدين للتبديل والتأجيل فاعلم  
 ان في ثبوت اليد العقار شبهة لكونه غير مشاع فيه بحث فان ثبوت اليد في  
 العقار ليس محل تردد بل محل الزدازالة اليد عنه الارسل لان محمدا وشافعي  
 رضى الله عنهما ذهبوا الى جوار الغصب فيحقق التحقق اثبات اليد المطلقة عليه قوله  
 حتى قالوا في المنقولات التي تغرز نقلها كالحرج مثلا مصرحا حكم عندنا الى اقره اي  
 على رواية والآقوله او ذكر قيمة ان تغرز يغز عنه ثم انه قد مر في الكفاية  
 بان في دعوى العين الغائب ويكنى التوضيح لان به تعرف القيمة فلا يكون  
 ذكر القيمة لازما عند تغرز الا مضافا الى ان يغزل اي لا يكتفى بذكر الثالث  
 عند الغلط في الرابع لان الغلط فيه يورث الشبهة في التعيين بخلاف عدم  
 الذكر كمن ذكر بعض اوصاف زير وسكت عن بعضا فانه معين له بخلاف  
 ذكر وصف ليس فيه اذ هو يورث الشبهة فيه قوله كانت واقعة القوت اي  
 من المسائل التي تورد الفتوى قوله ثم بعد ذلك اي بوجهه يستماعه وقضائه

وانما جمع قوله بعد ذلك مع كلمة ثم ليول على ان استماعه وقضائه وقع في  
 موقعه **قوله** بوجهه قضاء اي ينفذ القاضي الاصيل **قوله** اذ الحكم بالبينة  
 يخالف الحكم بالاقرار على ما سببه **قوله** بخلاف البينة فان موجب البينة  
 الغيول او موجب الاقرار بالسليم وبما ذكرنا يعلم ما في تقليل بقوله لان الاصيل  
 في فصل الحكومة البينة على ما لا يخفى قوله بحرف اللام اي بحرف الاختصاص  
 والتقديم الدال عليه **قوله** على نعمه اي نعم المدعي **قوله** من اتوا نفسي نفس المدعي  
 عليه **قوله** باليمين الكاذبة لو قال من اتوا نفسي باليمين ان كان كاذبا لانه  
 محسوس كما برغم وهو اعظم من اتوا المال وانما ان كان صادقا محصل للحاق  
 الثواب بذكر اسم الله تعالى على وجه التعظيم لكان احسن ومن التكرار اسم **قوله**  
 من طرسل او خرسل طرسل يفتح للملتمدين الى عون القم والحريس بالفتحين بالفتح  
 ككسر شدة **قوله** ياذل اي ياذل المال فذال يمين او موع على اختلاف القولين **قوله**  
 فيخرج هذا الجانب جانب التورج في النكول يمكن في النسخ المتداولة لكن  
 الصحيح ان يقال على جانب الرفع بدل النودج على ما يشهد به السياق  
**قوله** لا ينزوح جانب البدل والاقرار على جانب الرفع اذ لا ترفع عن  
 اليمين الصادقة **قوله** ينكول اي ينكول المدعي عليه وصريح الشافعي واليمين  
 عريب العريب ما يكون اسناده منفصلا اي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولكن يرويه واحدا ما التابعين او من اتباع التابعين او اتباع اتباع  
 التابعين **قوله** فان التحليف عن غير القاضي لا يعجز اي بمنزلة العزم وانما  
 فرنا بذكره لانه لو حمل عدم الاعتبار على عدم التأييد على عدم في قطع الحفوة



تأثم المصادره بقوله لان المعبرين قاطعة للخصومة **قوله** ولا تخلف  
في شكاخ هذا وما بعده من السائل الآتية قول ابي حنيفة رحمه الله على غيره  
اليه فان قلت فيلزم منه ترك الحديث المشهور بالري وهو قوله صلى  
الله عليه وسلم اليه من علي من انكر فقلت قوله هذا ليس بناء على ترك العمل  
به بناء على عدم حصول المقصود به كسقوط الصلوة عند عدم القدرة باده  
اركانها **قوله** في ابي الله التي ابغى الغاء ويكون اليا ابرج على ما ترى باب  
الابلاء **قوله** او ولدت ولد او قدمات قال صدر الشريعة او ادعت الامنة  
على مولاه انا ولدت من والدا او ادعانا وقدمات الولد واعترضا علي  
بانه قال في الهداية قالت الحارثية انا ام ولد لولاي وهذا ابن من فظاير  
يشير الى حياه الولد فيعلم ان موت الولد ليس بلازم انتهى اقول نخل  
موت الولد لرفع الاستشاه بدعوى النسب فان الولد اذا كان حيا  
بحسب الى ثبوت النسب فيكون تخلف العمل في هذه المسئلة راجعا  
الى التخلف للنسب الظاهر مع ان المقصود بيان التخلف للاستبلا **قوله**  
انه معتقة او مولاه اي بينه وبين ذلك ولا العتاق سواء كان معتق  
اقربا له او معتق معتقة فيكون من قبيل عطف العام على الخاص **قوله**  
في ولا بالمولاه قد مر تفسيره في كتاب الولاء **قوله** لان فائضة الخلف  
ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار كان كان الظاهر ان يقول فائضة  
الخلف ظهور الحق بظهور بالنكول اقرار لان الخلف الى آخره **قوله**  
وهذه حقوق لا يجزى فيها البذل قال صدر الشريعة يمكن ان يكون لما

لم يجز البذل في هذه الاشياء لا يجعل النكول بدلا فيجعل على الاقرار واجب  
عنه بانه يجوز ان يقصد بالنكول البذل وان لم يجوز بالشع اذا المقصود  
اظهار الشكر في وقوع الاقرار وهذه المنة كما فيه ويمكن دفعه بان ظلم  
يجوز بالشع لا يعقد به في نفسه ما لا يعقد به شرعا لا يجب الشكر واجب  
الحمد لا بما هو الشكر بخلاف ما يجب التقدير فانه اذا انكر الخضم فيه بخله فان  
فان نكل غرضه على ما سيجي وبخلاف قود الطرف فانه حق العبد ينبت  
بالشبهة **قوله** اذا ادعت طلاقا الدخول لقا قال قبل الدخول لسانا  
ما قبل من مسئلة الرقة اخذ المال من صاحبه بلا عوض فان ادعى عليه  
يستخلف على ما يدعى بالنسب لا بجمع تخصيص هذه المسئلة بمسئلة النفقة  
بذكر الاجماع يوجب الاختلاف فيما بينها **قوله** فعلى الخلاف يعني يستخلف  
في النسب المجرد كان الظاهر ان يقول يعني على خلاف الذي وقع في النسب  
المجرد حيث يستخلف عندهما اذا كان نسباً ثبت باقراره **قوله**  
فلو ادعى رجل انه ابوه تزوج على قوله بانه ان اقرار الرجل **قوله** بخلاف  
الاقتضائ فان قيل ينبغي لا يخلف فيه عنده بناء على اصله وهو ان البيهين  
لا يجزى فيها لا يجزى فيه البذل قلنا ان القياس هذا لكنه ترك بهناه  
بدلالة القامة وفيه لو امتنع احد من البيهين بحسبته بواء وخلف  
اذا البيهين حق مستحق فيما تعظيما لامر الدم وقد يجاب بان اصله  
البيهين لا يحكم بالنكول والدم ليس كذلك ولا يخفى ما فيه يمكن ان قيل ويمكن  
جملة على حاصل الجواب الاول بان معناه ان الاصل عنده وان كان



ان لا يخلف في كل موضع لا يكف فيه بالتكول لكن الدم ليس كغيره لان الخلف في كل موضع في مثل يثبت من قبل الشئ وهو القامة اتفاقا فثبت الاتفاق يقتضي الخلاف في السئلة السابقة مع انه لم يتعرض له قوله ولا بد للتكفيل انما يصح اذا قال لي بينة الى آخرة **قوله** ولا بالطواغيت مع طاعوت وهي ما يقال لها بالفارسي جاد وود يود برحه بدى سر باشد كفا في المذهب **قوله** تغاد بامن شريك مع التغاوي بالغوا والال الماملة النحالة والازوا يقال تغادى فلان من كذا اي تخاها **قوله** لا على السبب عند ابي حنيفة ومحمد رحم الله فلا يكون على الاصل فيه عند ائمتي اقول بهذا الورد على الشارح فانه فصل الكلام عما قبله وقال الاصل الدعوى وقعت الى آخرة فانما يرد على صدر الشريعة ولكنه مدفوع عنه ايضا بان المقصود بيان الاصل الحكمي الثابت عند هذا البيان الاحكام الجزئية فحاصل قولها انما يجري الخلف فيه بخلف على المحاصل لا على النسب نعم يحتاج قوله كذا التكاليف الى التخصيص بقول محمد واعترض صدر الشريعة بهذا جاء حاصله ان اللايق ان يخلف على السبب ويطلب من المدعي البينة ان ادعى الاقالة فان المدعي عليه يكون مدعيا ورد بان يكتمل ان تقع الاقالة بلا شهود والخضم من يقيم على اليمين الكادية فيه توى حق المسئلة انتهى وفيه ان هذا الافعال جازفة لكل مادة فيلزم ان يسد بالتخليف وان لا يعمل بموجب **قوله** صلى الله عليه وسلم اليمين على ما انكر الا ان يقال العمل بموجب حصل بالتخليف على المحاصل وبه يحصل الغنى عن

تخليف الآخر فتأمل قوله اذ لو خلف على المحاصل بالدم ما يستحق بالشفعة يصدر قافي عينية في اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعي لا يقال في الخلف على السبب ينفوت النظر في حق المدعي لا يقال في الخلف على السبب ينفوت النظر في حق المدعي عليه لانه يكتمل ان يسقط الشفعة او يوجب طلبه لانا نقول ما يدعيه المدعي معذور واصل فرعنا جازم اولى وما يوجب حصره عارض فلا بد من دليل يدل على الحووض **قوله** يدعي عتق اي يدعي عتق في اسلا و اشار اليه الشارح بقوله اذ لا يجوز ان يعود العتق **قوله** والسي معطوف على قوله الرق **قوله** اي اراد تخليف المدعي بانه ما تخلف في هذا الدعوى عند قلبي بل كذا **قوله** ان وفق واخا قاي ان وفق بين كلاميه توفيقا **قوله** ووقع على الاول اعترض عليه بان الاول بسقاط لفظ الاول بان يقال ووقع عليه انتهى ولكن لا يخفى ان كلام الشارح من قبيل التكتفاء فانه ذكر الاستخلاف والخلف او لا ووقع على الاول بقوله فالوكيل الى آخرة وعلى الثاني بقوله ولا يخلف الا ان صح الى آخرة ولم يتعرض بكون الله توفيقا على الثاني بناء على انهما من الاول **قوله** الى ما ضمن الباني نفسه وهو سلامة البيع **قوله** واذا ادعى سبق الشراء معطوف على ما سبقه قوله واذا ادعى فيكون لغا شرا لا على الترتيب فانه يكونا توحيها على وعلى فعل غيره الى آخرة على ما مر به الشارح **قوله** اذا علم القاض كونه ميراثا يعنى التخليف على العلم بعد ثبوت الوارثة باخذ ميراثه الاشياء الثلاثة وان لم يكن واحدا من الخلف على الهبات **قوله** بغض عليه اذا



اذا تخلف الى آخره فيبحث فان اختلف على الثبات اتم تحقيقا من اختلف  
 على العلم من استغناء الاعم يلزم الاستغناء الاخصى بدون العكس فكيف  
 بعض بالنكول عن الخلف بالثبات في موضع يجب عليه الخلف على العلم  
 فانه بعد هذا النكول يحتمل ان يخلف على العلم **قوله** في دعواه عليه في دعوى  
 له الدين عليه في بعض النسخ في دعوى بك عليه ويوطاير ولكن المشهور  
 في اضافة الالف المقصودة ان تبقى على قصره مثل نفوة وفي نسخ  
 الشرح بالالف الممدودة والله اعلم **باب التخالف قوله** لانه يفرز  
 دعواه بالحق الى آخره هنا شرقة البينة وهي هنا فيكون قوله البينة  
 اقول شايه التكرار فنذكر **قوله** ولن لم ير ضيا اشارة الى انه معطوف على  
 قوله وان جز او يحتمل ان يكون الواو في ولم رضىا للحال **قوله** لان المبيع  
 سلم للمشتري فلا يكون مرتعا على البايح شيئا فيه انه لا يلزم من تسليم  
 المبيع عدم صحة دعوى بقيقه على رضى **قوله** لا سواها في قابضة ايكول  
 كان الظاهر ان يكون لكون كل منهما في معنى المشتري في وجوب الثمن  
 عليه **قوله** فبقى بيضا بلين مجهول او مبيع مجهول **قوله** على ملكه ثم اختلفا  
 في الثمن هنا عند البينة حنفية رحم لما ذكر ان التخالف بعد القبض يثبت  
 بالنقص على خلاف القيلس فنقص على مورد هو حال قيام التسعة  
 والتسعة اسم بجان فان عليها وبفتح العقد ويرد النقص في قيمة الرمالك  
 ابو يوسف بجان فان في الحق وبفتح العقد فيه فلا يثبت بجان في الرمالك  
 ويكون القول في ثمنه للمشتري **قوله** لان الاقالة استقاط الدين الذي

هو يدل رأس المال في رتبة من اخذه **قوله** وبفتح الغاض قطعاً للمنازعة فان  
 قلت اذا بلغ العقد بلا تسمية وفسد ولا يوجد تمام الانقضاء النسخ  
 بالقضاء يكون بعد الاتمام قلت نعم وذلك يحتاج الى النسخ لا تقاوما  
 في مطلقا التسمية واختلفا فيما في كيفية بل يحكم من المثل من التحكيم **قوله**  
 ان يجعل حكما بالفضلين اي حكم بين الخصمين **قوله** وحلف المستأجر او لاء  
 كان الاختلاف في الاجرة او في المنفعة لانه المشتري حنفية وقد مر انه يخلف  
 المشتري ابتداء واختلافا في الثمن او في المبيع فتدبر **قوله** كالعامه بكسر  
 العين المهملة ما يقال لها بالفارسي ستار **قوله** والقباء هو بفتح القاف  
 ما يقال له بالفارسي جامه والجمع الاقيه **قوله** والقلسوة هي بفتح  
 القاف والقلسبة باباء ما يقال لها بالفارسي كلاه **قوله** والطيلس  
 بفتح الطاء والسين المهملة بالفارسي ان كاي م حروكة يتوسه **قوله**  
 والمنطقة بكسر الميم وبالطاء المهملة والقاف ما يقال له بالفارسي  
 بكر **قوله** والزرع بكسر الراء المهملة ما يقال له بالفارسي زره ويلين  
 زن المراد به هنا الاول كما ان المراد من قوله كالدرع الثاني **قوله** والخمارا  
 يقال له سريوش رتبان **قوله** كالغوش بالضمين جمع فراسش وهو القارسي  
 مروي له بلسيه **قوله** لان لاء ظاهر آخر **قوله** هذا اذا كانا اي الزوجان  
**قوله** وقع في بعض النسخ للمحى منها وهو سهو وفي رواية محمد والرخواذ  
 المحرمات بالراء لقابل ان يقول فيكون التعليل بقوله اذ لا بد للثبت  
 ببقية يداني بالامعارض لغو كالنعيم السابق عليه وعبارة الدابة



يكملنا وأن أحدهما مأكلا فالشئ المحترق حال الحياة لأن بد الخ اقول  
 والحق بعد المات لأنه لا بد للميت فحلت بد المحي عن المعارض انتهى  
 والمراد بالاول المحي والثاني المحي بلا شبهة لا يقال ليس الكلام بالظن  
 الى هذا الوضع والتعليل بل بالنظر الى ما نفا عن شئ الاثني ووقع  
 هذا التعليل والتعجب هناك غير معلوم لانا نقول فيكون ايرادها  
 المحترق بيان اختلاف النسخ او في كتاب آخر في وضع آخر فيصير كلاما  
 حالها عن التعليل والضعيف وان المراد بيان مدار الحكم فالمفهوم من  
 عامة الكتب ان المراد الحكم الحياه مطلقا اذا مات احد هما سواء  
 كانا حيين او احدهما حيا والاخر مملوكا والمفهوم من كلام شئ الاثني ان  
 مدار الحكم ليس الحياة مطلقا بل اعتبار مدار بينهما اذا كانا حيين واما  
 اذا كان احدهما حيا والاخر مملوكا فاعتبار للحية فان جانب الحية  
 على هذه الرواية يكون اقوى فان هذا المورث لكون الوارث خلاف  
 وبهذا يعلم وجه تقديم ما نقل عن شئ الاثني على المسئلة الاثنية ونصوص  
 من حالف الشارح بآراءه بعد **فصل** خصم بيده اي من جهة بيده  
 فان بيده يشعر بظلال ما يدينه **قوله** يخرج من اي من الخصم **قوله** حيث  
 يتوقع به الخصم فيه مسحة لا يخفى فان المراد حيث تتوقع الخصومة  
 في مقابلته هذا القول بان برهن ذو اليد على ابراء والله اعلم بالصواب  
**باب دعوى الرقيلين** لا ستوايهما في الدعوى والجهة على القول  
 ان شئ اخذ الى آخره يرجع على البايع بنصف شئ فان نصفه موقوف

مع العبد **قوله** اي ما مع العبد بعدية رمانية فهو بعد كلمة ما بهنا عبا  
 عن القبض ولكن استعمال بعد سماء بلا ظرفية غير مشهور فلو قال  
 ان ما مع المتأخير ارباينا فهو متأخر لكان احسن يعني اذا ذكر بينه  
 الخارج بتفسيرهم من قوله بلا يد بينهما ولكن مساس بهذا المسئلة  
 السابقة كان **اشد قوله** وان صدقت غير ذى بر طراى ان يبرهن  
 واحد منهما فصدق احدهما **قوله** ثبت للملك بنفسه اي بلا توقف  
 على قبض **قوله** كما ترون قوله بر ساء اي الخارج على ما في بد آخر قضى به لهما  
**قوله** والمرى عن بكر الجيم وسكون الراء وكسر العين المهملتين وشديد  
 الرأى المجع وقصر الالف الشعر الخفيف الذي ينتف من ظهر المفرد يعمل  
 منه الائمة الرفيعة **قوله** اذ لم يدعى الخارج على ذى اليد الى آخره  
 مربوط بقوله انما يتبع ومصب **قوله** وانما قال في روايته هي عبارة  
 التثني يتعلق بمعنى الاستثناء في قوله الا اذا ادعى الخارج عليه فلا  
 وان لم يكتب في اكثر النسخ بالآخر **قوله** وكذا الحديث اي بلا يتبع  
 الحديث بحديث آخر **قوله** فمدعى الجميع بافد سريين ومدعى النصف  
 سريما واحدا لان مدعى اول كان في سريين ووجوع الركوع ومدعى الثاني  
 سريما واحدا فيقسم بينهما اثلاثا ونصوب الخلافات تحقق في اثني عشر  
 فانه على القول المدعى الجميع منه تسعة ومدعى النصف ثلاثة وعلى  
 القول الثلثة بجموع الجميع ثمانية ومدعى النصف اربعة وان خالف  
 بينهما الوقتين بطلت البيعتان جوب هذا الشرط ليس قول بطلت البيعتان



فان ليس من عبارة المصنف قوله بعد ثمة اسطر كانت لهما وانما اورد  
 بطلت البتتان في خير الجواب بالنظر الى ما وقع في سائر الكتب على  
 ما اشار اليه **قوله** يعني بهما من المتن مكتوبا بالاحمر لكن الظاهر انه من شئ  
 كتب هو بالاحمر انتهى قول يميل ان يكون من المتن بان يكون محالا  
 او استثناء فالبيان ان الاستثناء لا يكون الا بعد قضاء الغايه  
**قوله** فبرين اورد على بالغضب اي قال غضبية من زيود وقال الآخر اورد في  
 زيود **قوله** لا سوترا في النصف مقتضى الدليلات بق ان يكون مقدم الشرح  
 احق لكنه سبق في النصف ان الركوب **قوله** لا بطريق القضاء الى بطريق  
 الالتزام بل بطريق الشككة والغنة بينهما **قوله** لا يردية الردية بضم  
 الهمزة وسكون الدال المهملة والتاء الموحدة ما يقال لها بالفارسية  
 رينه **قوله** لان الجواب لا يدل على الملك فيكون بين الجلوس على البساط  
 وبين الجلوس في الدار فرق مع التزامها وبيان في عدم لزوم غضب  
 بهما **قوله** هو اي ما وقع له الحابط وضع الجردع عليه **قوله** لا من عليه  
 يراد به جمع يردى بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الدال المهملة  
 وقصر الالف نوع من النيت وقيل غضب يوضع فوق الحائط **قوله**  
 صتي يعني اي يتكلم ويعلم بالقول اي يحجب عما في ضمير القول وانما قال  
 صتي يعني فانه اذا لم يعتد لا يكون في يد نفسه فيكون عبدا لصاحب  
 اليد قال صدر الشريعة اليد على الانسان ليس لظاهره على الملك فان  
 من راي انسانا في بداخر يتصرف فيه تصرف الملك ويجوز ان يشهد

انه ملك

انه ملك فان الاصل في الانسان الحية فكون الصبي الذي لا يعبر عن نفسه  
 عبدا لصاحب اليد مشكلا ويمكن دفعه بان قولهم اليد على الانسان ليس  
 دليلا ظاهرا على الملك ليس على اطلاقه بل بالنظر الى ان ليس حكم  
 التسعة والصبي الذي لا يعبر عن نفسه حكما فاليد فيه يدل على الملك وانما  
 قيل في دفعه من اتم صقوا في الكتب بان الرقل اذا راي صبي لا يعبر عن  
 نفسه في يد رجل يجوز ان يشهد انه له وعلقوا بان لا يدل على نفسه بحسب  
 الشرح فيكون البذل لصاحب اليد فغير صريح في الشراة على الملكية فلان  
 اليد اعم على ما لا يخفى والاعلم **باب دعوى النسب قوله** اعلم ان  
 الدعوى نوعان هي بفتح التال تنحل في الطعام وبكسر التال في النسب  
**قوله** وهي ان لا يكون العلوق في ملك المدعي كقوله للعبد الذي في ملكه  
 هو ابني **قوله** ويسر المشتري كالمثمن يذاعن ابيه حنيفة رحم وعندها  
 يرد حصته لان ام الولد غير متقومة عنده في العقد الغضبي بخلاف القتل  
 وعندها متقومة **قوله** وصدقة المشتري يكذب في اكثر الشخ وفي بعضها  
 وصدقة بطلمة الشرط ملحقه من عبارة الشرح وهو الاصح فان الجواب  
 الولد صار قوله لم يفتح دعوة الباي **قوله** لو كانت الولد اوردته  
 واجه اعلم ان عبارة الرهداية كذلك ومن باع عبدا وله عنده وباعه المشتري  
 من آخر ثم ادعاه الباي الاول فهو ابني وبطل البيع لان البيع يحتمل  
 النقص والمال من صف الدعوة لا يحتمل فيستقص البيع لاجل وكذلك لو كانت  
 الولد ورينه او اوجه او كانت الام اوردته او زوجها ثم كانت الدعوة

فانه قد يطلق على ما  
 قاله في النسب  
 اعلم ان



لأن هذه العوارض يحتمل فيقتضيه كماله ويصح التمسك بالاعتاق  
والتبدير في قوله على ما مر قال صدر الشريعة عليه السلام ان كاتب ان كان راجعا  
الى المشتري وكذا في قوله او كاتب الام بغير تقدير الكلام ومن باع عبدا اولد  
عنده وكاتب المشتري الام وهذا غير صحيح لأن المعطوف عليه بيع الولد  
الام فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى من قوله  
باع عبدا فالمسئلة ان رجلا كاتب من ولد عبده او ربه او اجرة ثم كانت  
الدعوة في الجنس قوله بخلاف الاعتاق لان مسئلة الاعتاق التي  
مرت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق الصحيح ان يكون بين اعتاق  
المشتري وكاتبه لا بين اعتاق المشتري وكاتبه البايع اذا عرفت  
هذا فخرج الضيف كتابت الولد المشتري وفي كاتب الامر في مباح انما قول  
الاظهر ان المرجع فيها المشتري قوله لان المعطوف عليه بيع الام موقوف  
بان المبتدأ ربيع مع انه بقرينة سوق الكلام دليل كونه التوقيف  
محدث سيرة الانام عليه الصلوة والسلام نعم كان معقفا ظاهرا عبارات الوقا  
ان يقال بالنظر الى قوله بعد بيع مشتريه كذا بعد كتابة الولد اوربته  
الخ ولكنه سهل ثم روجها كلمة ثم التراجي في الرتبة فان الترويج  
ليس قبيل المباح وان لا يما يعلق بقوله بخلاف الاعتاق فان  
اعتاق المشتري لا يرد وكذا تبديره قوله وبطل اعتق المشتري لا يقال  
بهذا بخلاف قوله فيما سبق من عدم جواز دعوة البايع لعدم استغنا  
بهنا فان الانتقاض يكون بعد تعلق حق المعقوق وتقدر العتق

وليس الامر في هذا المقام كذلك فان تحية احد القوايين تظهر حريرة الآخر  
وينعدم تأثير الاعتاق فيه فان قيل فالامر في مادة النقص ايضا  
كذلك قلنا لان المقصود من دعوة البايع حصول اصل الحرية نظرا  
للولد وقد حصل باعتاق المشتري والمقصود هنا تسوية الدين لمصو  
لها من ماء واحد حكما لا يجوز ان يكون امدها او الآخر عبدا كذلك لا يجوز  
امدها جزاء اصلها والآخر عارضا وبالجملة المقصود في كل من الصور  
حصول العتق للولد في صورة الافراد حصل هذا المقصود باعتاق  
المشتري ولم يجز الى اعتبار دعوة البايع بخلاف صورة الاشتراك  
فان اتحاد الماء اقتضى فيما تحویل اعتبار العتق من العارضية الى الالهية  
صورة فتبديره قوله فانه جرى بطلان في عامة النسخ ومعقفا رسم المخط  
ان يكتب الرهنة على صورة الباء يقال جرى قوله لصبي هو ابن زيدا  
اي لصبي لا يعبر عن نفسه اما قد نابه ان كان يعبر عن نفسه فالقول  
ايها صدق وبثبت شبه بتصديقه صرح بهذا في الكفالة قوله  
هو ابن للولي هكذا في عامة النسخ وان الظاهر ان يقال هو ابن  
قوله حق المولى وهو زيدا وفي العكس في الحكم بكونه عبدا ومثلا  
بان حصل له الاسلام بالنسخ يتقرر الصبي الا حصول الاسلام بكونه  
امرا اختيارا مع قيام الدليل المستدعية للتوجد اسهل من حصول الحرية  
لان تحصيلها في يد الآخر لا ينال اليها بالقصد والاختيار قوله لا سؤاها  
في دعوة البينة ونسج للمسلم بالاسلام للصبي فلو قدر الدليل وقال



لاستورهما في دعوة البيوت وتبرج حصول الاسلام للصبي حال الكمال  
 احسن **قوله** غير مجتزأ بشعربان لا يكون عدم التعبير شرطاً في المسائل  
 السابقة مع انه ليس كذلك على نقل عن الكفالة **قوله** لا سواء ايديهما  
 في الصبي من جهة الدين لا يعني اي هذا معنى عن عطف عليه اعني قوله قيام  
 ايديهما عليه **قوله** وقيام الواش بينهما دليل ظاهر انه منهما فيه ان ظاهر  
 هذا الكلام كون الصبي بينهما على التام مع ان المقصود ليس كذلك  
 وعبرة الهداية في هذا المقام هي ان الظاهر ان الولد منهما انما يقيم ايديهما  
 او لقيام الواش بينهما انتهى بمعنى ان نسبة الولد اليهما على السواء او  
 القيام اليه الحقيقي منها بان كان الولد منهما او لقيام اليه الحكمي وهو  
 الواش الثابت بينهما ويعلم منه انه على تقدير توجيه كلام الشارح  
 وحمله على ما في الهداية الانسب ان يكون كلمة او الولد في القيام الواش  
 مع ان النسخ منفعته على الولد **قوله** اي كما ثبت في الاقرار الرجل  
 بالنسخ **قوله** لانه في الاصل في حق ابيه لا يقال انه وان كان را  
 في حق الاب لكنه رقي في حق المسحق لا يقول سلمنا انه كذلك لكنه  
 لما علق على ابيه بالقيمة صار رتبة لابي له للتعصب النسبة اقدم  
 من السببية فان كان الامر في الحية العارضة كذلك ففي الاصلية اولى  
 فلا يفركونه را بالقيمة وما قيل من ان اعتبار الرقية كانت لاجل الضرورة  
 تتقدم بقدرها فلا تتجاوز الى منع الارث من الاب فيرد عليه ان هذا المكان  
 نظر للجانبين فان كان الامر في هذا الجانب ضروريا يلزم ان يكون في الجانب

الاخر كذلك فينبغي قوله واذا اى ابوه دية وانما قيد بالاذل لانه لو لم يافض بالايض  
 شيئا لعدم صدور النسخ منه وان اخذ اقل من قيمة يضمن بقدره قوله باستيفاء منا  
 اي استيفاء خفصة البضع والله اعلم **فصل** لان القضاء ينلو الوجوب  
 الى اداء الدين يكون بعد تحقق الدين وكذا الايراد عن الدين يكون بعد تحقق الدين  
 قوله هو رواية دعوى الاصل الى رواية البسوط في كتاب الدعوى **قوله** بخلاف  
 الاول وهو ما يكون قبل القضاء **قوله** فدفعه ان يدعى مبتدأ وفيه الجملة  
 جوبب الشرط ولذا لم يحد في اي لواءى ميراثا **قوله** هذا الولد مني ثم قال هذا  
 الولد الى اخيه هذه المسئلة وفقت مكرهه هذا لذكر ما قبله ورفقه ويمكن  
 توجيهها بوجوبين الاول ان ذكرها فيما سبق لبيان ان النسب لا ينبغي له  
 بثوته وبهنا لبيان ان الناقض لا يعتد عند قوم ابطال حق الغير كما اعتبر  
 في المسئلة السابقة لعدم لزوم ذلك بغيره التباقي المسائل الواردة في هذا  
 الفصل والثاني ان يكون توطئة لبيان التحلل الواقع في نسخ الفكاك  
 الاستدلال وشبهه والعمادية قوله ولو عكس الحق قال هذا الولد مني فيكون  
 العكس بالنظر لبعض الكلام السابق لا كلمة على ما لا يخفى قوله منافية الضمان  
 لو قال منافية لتعاد التصرف لكان احسن الا ان يراد بالضمان الفرق  
 المستبح للضرر مطلقا **قوله** ورجع الموصى ولم يعلم انما اورده العلم  
 بالرجوع يستلزم العلم بالوصية مع انه انكره قوله لان الاب يستقبل  
 بالشاء للصغير الى آخيه ولو اقر وقال الاب يستقبل بالشاء للصغير  
 والصغير لان علم له كفى قوله انت كفييل على عنه بامره الباء الاولى للصلة



والثانية للسببية فلا يصح نقلها واحدا وقد مر نظايره والله اعلم **كتاب**  
**الاقرار** قوله وكذب احتمال عظمي ليقع في هذا كان المناسب ان يقول في  
 الجواب بدل على الصدق مع احتمال الكذب انهم قالوا لما جعل المصدق والكذب  
 على ما هو المشهور قوله وكذا اذا اقر بهي الاعلام المجهول التسمية او  
 مجهولة النسب بالوالدين المجهول النسب قوله اقل سره ان الاقرار اجبا  
 يحتمل الكذب فيجوز تخلف مولود فيه لانه لا يناسب قبله من قوله لانه ليس  
 بناقل الملك الموقر على ما لا يخفى بل المناسب ان يقال ان الاقرار اجبار فقضا  
 ان يكون كشفا عما وقع لا استحقاقا لما لم يقع فكل اقرار لا يقارنه ما بنا  
 فيه فهو مؤثر لكونه احتمال للوقوع فيه غالبا والا فلا فكذا لا يصح الاقرار  
 بالخمس لاسم الاقرار بطلاق وعناق مكره فتدبر قوله جاز ذلك ان  
 يصدق في ذلك على نفسه ماله قوله واعلام ما صادقه ذلك كلمة ما عباد من  
 المعقود عليه كالسبح والستائر قوله على المحمل بكسيم قوله ولم يبين  
 معطوف على قوله ويقال له بين قوله للزينة وقصور الحجية ان يكون اقرار  
 للمولى واقرا عليه قوله وقد انصاف مرفوع معطوف على نصب قوله  
 وقال قاض خان وينهم منه ان ان اللزيم في كذا درهما ايضا درهما  
 على ما صح به في الرخية وفي سائر المختار قبل يلزم العشرون بهذا  
 القياس لان كذا يذكر للعود عرفا واقل عدد غير مركب يذكر بعد  
 الدرهم بالنصب عشرون ولو ذكره بالخفض روى عن محمد بن بلزيم  
 مائة قوله واقل عدد بين كذا من الغيبة الستين قوله ان قال المعمر

بلا نزاج وهو ودبعة ويجعل ان يكون انصافا بما قبلها على وجه التبيين  
 الحالة عن من المال كذا ودبعة لكنه اشكال انه على تقدير كونه كلاما مستقلا  
 لا يصح كونه بيانا اذا وجد الوصل قوله لان المضمون عليه الحفظ لو قال لان  
 الضمان قد يكون من جهة الحفظ والمال محله الى آخره لكان اوضح قوله  
 او احلتكم به على زيد من المواله قوله لا يحتاج الى الربط الى تكرار ما سبق  
 معه مثل نعم على كذا قوله صدق بيمينه اي صدق الموقر في قوله حال يمينه  
 لكنه منكر اللاجل لزعم مائة دراهم ودرهم يكن في عانة السخ وككن  
 الصواب مائة درهم بلا الف لكون يمينه مؤدعا على ما هو المشهور  
 قوله لان التأسيس تغلوا الى عدوا فقبلا تكرار ذكر الدرهم لكنه لم يقل  
 فيما بينهم قوله لا يصلح مية المائة لان مية فامود على ما مر اتفاقا قوله  
 لانها لما اقتصت جوابا لا يقال قوله لان الاسم يشملها هذا على قول محمد بن  
 فان عنده الخاتم اسم للجمع كما ان الدرهم اسم للوحدة والبناء معا  
 وعندنا صيغة واحدية الخاتم للملحقة كما ان الدار اسم للوحدة ولهذا يبنى  
 اسم الدار بعد زوال البناء واسم الخاتم بعد الزوال القفص وفيما لا يلزم من ان  
 لا يكون الدار اسما للجمع نعم يلزم منه كون الوحدة ذرا غاليا لما لا يترك  
 ان لفظ زيدا اسم للجسم المستحق من جميع اعضاءه مع ان زيدا يطلق عليه  
 بعد قطع يده او رجله ثم انه مجازا ذكرنا يندفع ما قبل من ان بين كل اى نصب  
 الهداية منا فاه حيث قال بهذا اسم الخاتم يشتمل الكل ثم قال في مسألة  
 الاستثناء ان الفض يدخل بها فلا يصح الاستثناء انتهى قوله جديدة بالوقت



إذا دخل على ذات الأفراد يرد فردنا وإذا دخل الأفراد يرد بعض منها فلما أراد  
هنا جديده التي يولد بعض من الجديدين في بعض النسخ جديده قوله وأما في  
الجملة بفتح الحاء المهملة وفتح الجيم أيضا يقال لها بالفارسي فاذ عروسي قوله  
والأسرة جميع قلته لتبرير قوله والسود جميع ستر بك السنين يقال له بالفارسي  
مردة قوله ويستمرح لي بينه القابل مع كلمة مع قوله لو غابناه بفتح النون  
أي لو رايناه معانية قوله فلا بد من وجود الموقر عند الاقرار بكونه في النسخ  
المتداولة ولكن للصوت بان يقال لقوله باللام لأن المراد به الحمل على غيره  
السابق فوجوده أما صفي وذلك بأن وضع لا قل من سنة اشهدوا  
حكى وذلك بأن وضع لا كثر من واشار الى الثاني بقوله او محتملا وهو  
بمعنى فلا بد من وجوده بغيرنا او محتملا لقوله لأن هذا الاقرار الى الموقر يكون  
المصدر عن المفعول لقوله لأن الاقرار الى الموقر فيكون المصدر عن  
لا يولي عليه من القولية أي لا يجري عليه ولاية الولى قوله او المتفاوتين  
أي في شركة المفاوضة **قوله** لا اشهد على البنا للجمول قوله ويشترط عدم  
مغايرتهما له في ارضي اذ بهذا الاشهاد ينهم مغايرة هذا الالف للالف  
السابق والآ يلزم تفصيل الحاصل قوله بل المراد بان الامر بكتابة القول  
اقتضا لقوله فيه من المعوم ظاهر على رواية لزوم اذا جميع الذين في جميع  
حصة والاعلم **باب** الاستثناء وما عناه **قوله** بعد  
التي اثنى بضم التاء المختلفة وسكون النون وقصر الالف اسم من الاستثناء  
**قوله** فان استثنى زيادة لجزء التفصيل والا فقد فهم ذلك على سابق قوله

ولو استثنى غيرها أي غيره ونه بكذا في عامة النسخ والصواب لي غيره ونه  
وكيل على وفق الضمير قوله لأن التعليق بمعية الله تعالى ابطال عند غيره  
عليه بانه ينبغي ان لا يعمل ابطاله في اقاربه لانه ارجح واجيبه بان الرجوع  
من الاقرار بعد تمامه لا يصح وقوله ان شاء الله موصولا ابطال ليس صحيح  
وبالجملة فرق بين قولنا رجعت وبين قولنا ان شاء الله عقيب قولنا  
على الف فان الاول لا يورثه تغير الكلام والثاني يورثه تغييره فاقوله  
لوجود الصيغة الزمنية وصح كلمة على هنا **قوله** وان لم يكن لو قلنا ان كان حقا  
فهو واجب العمل وان كان كذا فهو واجب الرد سواء خرا ولم يخبر فلا يثبت  
باختياره وعدم اختياره لكان اظهر قوله والخروج بالنظر الى التبعية  
صحيحة فان الاقرار تابع بالنظر الى حقيقة التصديق قوله الاثنى بالواو  
ثلاثا او في بعض النسخ الاستثناء والظاهر هو الاول فان الثمن  
وهو المناسب لذكر الثالث بالاضافة والثمن بمن إشارة جواز  
التغيير بها وانما خص الاضافة الاول ومن بالثاني لكون معنى  
التبعية فيه قوله او ستوفه وهي حرب سه تو بمعني ثلاث  
طلاقات وهي درهم خوفه بخاسم جانباه قصة وقد ترجمت في  
**قوله** لاية لم يقر بسب الضمان فانه قال اعطيتي بخلاف المسئلة السابقة  
فانه قال فيها حدث والاصح بسبب الضمان بخلاف الاعطاء **قوله** لو  
استحقاق فيه ونشأ على الترتيب حيث قدم الاخذ منه لكونه داخل  
تحت الاقرار **قوله** بل الغرض والتوب لي او التوب لي قوله واقرتها



اي اخذت هذا او ذاك **قوله** ضمان مثلا الى مثل الالف بتاؤيل الوديعه  
 والله اعلم **باب اقرار المريض قوله** دين صحة مبتداء ودين مرضه  
 معطوف عليه بقرمان **قوله** باقراره فيما في الصحة **قوله** وعند الشافعي  
 رضي الله عنه هذا يساوي الاولين لا سواء السبيل كذا في الهداية ثم  
 اعترض عليه بان هذا الدليل لا يغيد مسلمة للدين الثابت بالاقرار في  
 الصحة فلا يطابق **قوله** للمدعي كما لا يخفى انتهى وفيه كلام من وجهين الاول  
 ان عبارة الهداية هكذا وقال الشافعي دين الصحة ودين المريض سويان  
 لا سواء سيما وهو الاقرار وليس فيه عوض الاقرار العلوم السبب  
 والثاني ان المتبادر من مسيئة الاقرار ان يكون الاقرار سببا مستقلا  
 وليس له في الاسباب كذلك **قوله** اي بقية الغملة الورثة قبل الاولى ان  
 تغيب البقية ببقية الورثة فقط فان التصديق لثا يكون في الاجبا  
 وقضاء الدين ليس قبل الاخبار انتهى ويمكن دفعه بان المراد با  
 بالتصديق الادعاء والقبول فاذا كان المراد بتصديق الغملة فيعلم  
 تخصيص الكلام بخلاف على التعوض لتحيز بعض الورثة دون بعض الغملة  
 فلا تجلو عن ركاه ايضا **قوله** فلان المانع من الجواز كان الارث وقد  
 انتهى وفيه **قوله** ان الاقرار للوارث اذا لم يكن لكونه الوصية في غير ايقا  
 كان المناسب ان يكون في حكم الوصية وان لا يجوز فيما زاد على الثالث  
 مع انه ليس كذلك فتأمل فيه فانه سيجي ما يدفعه ان شاء الله تعالى **قوله**  
 وباب الاقرار كان مستندا للبقاء الزوجية والظالم مكانا في بعض

٥١٢  
 النسخ وفي بعضه وبقية الاقرار كان مفسدا للبقاء الزوجية والظاهر ان كلامها  
 تضعيف النساء والصحيح وباب الاقرار كان مفسدا للبقاء الزوجية شهادة  
 عبارة الهداية وان شئت فراجع اليها **قوله** جهل نسبه في مولده وقد مر  
 بيان فائدة هذا القيد اقول وقد مر ما فيه ايضا وكان خلافا لما اختاره  
 الشارع بخلع في خلاصته صحت به في تعليقا تنا على الشرح الشريفي  
 على الشراعية وانما رابت في بعض الحواشي ما يوافقه حديث الامام  
 المصوب ومنه المبدأ واليه المآب حيث قال بحول النسب من لا يعلم  
 اب في بلد على ما ذكره شرح تلميح الجاهل لكل الدين والظاهر ان المراد  
 به بلد هو فيه كما ذكره في القبة لا يسقط راسه كما ذكر البعض لان القوم  
 اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه عادة بلزم ان يقضي من نسبه  
 في المغرب وفيه من الجح ما لا يخفى فليحفظ هذا انتهى **قوله** لانه المسئلة  
 في كلام يعبر عنه لا يخفى انه لو قلت الكلام وقال لانه في يدك  
 اذ المسئلة في كلام يعبر عن نف الكلام اظهر فان المقصود اثبات  
 شرطية التصديق والدليل عليه كون الكلام في يدك على ما لا يخفى  
**قوله** لا يعبر بقية اي يثبت النسب بدون التصديق على ما سيجي  
**قوله** وعدم القدم في غير ما معطوف على قوله تصديق الزوج اي  
 الشرط عدم القبة في اقرار امراة غير ذات الزوج لعدم تعلق حق  
 القربة **قوله** لا يتا لما مات زال النكاح وهو الارث باق بعد الموت  
 له ان الموت يستند الى اقرار الارث جيز معدوم ولغايل ان



ان يعارض ويقول لا يفتح التصديق على اعتبار العدة لانها معدومة حالة  
الاقرار وانما يثبت بعد الموت واجاب عنه بعضهم بان العدة لا تشرى  
لموت عن نكاح بالاجماع فجار ان يعبر النكاح للغايب قائما باعتبار  
فكنا الموت واما الارث فليس يلزم له لجواز ان تكون المرأة كذا  
فلم يعبر قايما باعتبار انتمى اقول حاصلة ان العدة مستثناة من شئ  
موجود حال الحياة وهو النكاح وليس الارث مما يعبر وجوده حال الحياة  
على ان الارث ليس يلزم للتصديق كما في زوجته بالكتابة فلا يرد  
ما قبل ان السؤال اقول من الجواب فالظاهر ان يقال التصديق  
يستثنى حالة الاقرار وفي تلك الحالة لا يجب الارث ابتداء فيكون  
التصديق واقعا في شئ هو للمحال معدوم من كل وجه وهو النكاح  
واستزايه في الزانية فلا يرد المعاضضة اصلا لان وجود العدة  
ثابت قبل الموت فلا يكون للتصديق واقعا في النكاح معدوم  
من كل وجه انتهى وانت خبير بان حاصل ما يقال المعضض الخارج  
عما قال المحجب غير انه ظن ان ما اورده المحجب على حدة حاصل الجواب  
وليكن قال والله اعلم **فصل** في فروع على قوله وصحة من لا يبطل  
الى آخيه هكذا في النسخ المتداولة ولكن الظاهر ان يقال فروع على  
قوله لصحة على ما لا يخفى لانه للمعقول للمعقول ان يقر برفقة  
نفسه للمعقولة قوله او انكر او صدقا او بعينا هكذا في  
عامة النسخ والظاهر ان يقال او تكرر التكبير على بشره ياتي

السلام والله اعلم **كتاب الشهادات قول** ويجب ان تعرض لقوله تعالى ولا  
يأتم الشهادة اذا ما دعوا وقوله تعالى ولا تكونوا الشهادة ومن يلمها فانه  
اتم قلبه غير انما يكون فرض كفاية اذا كانوا جماعة فادعى بعض قيل  
شهادتهم لا يجب على الباقيين والاي يجب على الباقيين والاي يجب  
اليه الشارح وسره في الحدود وافصل عقلا ونقلا اما الاول فلا  
الشرا والكتان انما يحرم لحوق فوات حق المحتاج الى الاموال وذكر  
في حقوق العباد واما الحدود فحق الله تعالى غني عن العالمين ليس  
ثم حقوق فوات فبقى صيانة عرض اخيه المسلم ولا شك في فصل  
ذلك كما في شروح الهداية واعترض عليه بان هذا لا يتم في الحدود  
الغالب جرحا حق العبد كالتقصاص وحد القذف انتهى ويمكن  
دفعه بان المقصود من السرة السرية بحيث يندرك الحد ولا يصح  
في الحق اما باخذ الانتقام بالتعزير وكخوه يشهد به قولهم  
في السرة بقول الشاهد اذ دون سرف او كلامهم هذا محض  
بما لا يصح فيه حق العبد على ما يشهد به قولهم فلا ان السرة والكتان وانما  
بحرف فوات الحق اليه واما الثاني فلعله صلى الله عليه وسلم لما شهد عنه على  
ما سيجي من الاحاديث الواردة في ذلك قبل الاخبار معارضة لا لطلاق الكتاب  
واعمال النسخ لا لطلافة وهو لا يجوز بخلاف الواحد والجواب ان الفرق الشريكة  
نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه في السرة والدر متوازن المعنى فجازت  
الزيادة به كذا في العنابة وقد اجيب بان الآية فيما اذا وجد الدعوى وطلب



من المدعى بعقوبة قوله تعالى اذا باعوا والمدعى في الحدود فلا يوجد الدعوى وطلب  
واعترض عليه بان الدعوى وطلب موجودان فيما فيه حق العبد فلا يتم الجواب انتهى  
ويمكن ان يقال ان العتق المدعى في السرقه والغزو مثلا تحصيل ماله وتكميل  
عرضه وهذا لا يوجد ان الطلب في اقامة الحد بخصوصه مع ان الحد العقوبة  
المقدرة حق الله تعالى على ما صح به صاحب الهداية من لاسي الغصا من هذا  
انه حق العباد ولا التقدير لعدم التقدير اذا كان الحدود عبادة عن حق تعالى  
لا يوجد فيها المدعى من حيث انما حدود فغير قوله ورعاية بحال السرمع  
ان لم يستطع حق المالك لانه القطع والضم لا يجتمعان قوله في موضع  
لا يقطع عليه الرقاب لقوله صلى الله عليه وسلم بشهادة النساء جائز فيما لا يستلزم  
الرقاب النظر اليه قوله فيراد به الاقل لتبغنه الا ان الاثنين والثلاث احوط  
لما فيه من معنى الالتزام وعند الشافعي بشهادة الاربعة وعند مالك رحمه الله  
بشهادة الاثنان وبغيره في الولادة بشهادة رجل واحد ايضا لانه اذا جاز  
شهادة امرأة واحدة فالاولى ان تقبل شهادة رجل واحد في المأخوذ واختلفوا  
فيما اذا تعدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الرثا كما ذكر الزيلعي قوله  
كافي الاموال وتوابعها قال صدر الشيعة انما قاله مالا او غيره لان فيه خلاف  
الشافعي فان غير المال لا تقبل فيه شهادة رجل وامرأتين عنده بل هذا محقق  
بالا ان انتهى لان الاصل فيما عدم القول الا انما قبلت في الاموال الضرورة  
بكثرة وجودها واعتبر عليه بان هذا بشكل بما صح به في بعض الشروح  
من ان شهادة الاربعة من النساء وحدهن تقبل في الرقاب لما يدل عليه تنبيه

المتن وسائر الكتب انتهى وفيه انه كان المتناهي لبقا ان يقول ولي القضاء  
من قبيل الاموال بل ليس كما لا يطلع عليه الرقاب قوله الصور الاربعة المذكورة  
وهي شهادة امرأة واحدة وشهادة رجلين وشهادة رجل وامرأتين  
قوله لفظ اشهاد لفظ الشهادة وما يشق منها والواقبون بشروطه  
لفظ الشهادة في شهادة التاب فيما لا يقطع عليه الرقاب فيجعلون  
من باب الاخبار لان باب الشهادة والقبض ما في الكتاب لانه من  
باب الشهادة ولهذا يشترط فيه شرائط الشهادة من الحيثية في  
مجلس الحكم وغيرهما قوله فخره والى قبيله مخصوصه به قوله لانه يحتاج الى  
اي اسقاطا لحدود وما في معناه في كونه عقوبة قوله فلا بد من قوله  
جائز الشهادة ويمكن التوفيق بان الاكتفاء فيما يكون السؤال  
عن عدالتهم فقط قوله واما اذا كان السؤال عن العدالة وجوابه  
الشهادة متاخر فيجب حثيث الغرض بها قوله والمراد بتعديله اي تعجيل  
المدعى عليه الشهادة قوله وعند محمد لا بد من فهم آفته اليه لان ترتيب الزكوة  
عنده على مراتب الشهادة كما صح به التبعي حيث قال قال محمد يشترط  
في الزكوة الزنا الاربعة ركوز انتهى فينهم انه لا فرق عند محمد في الزنا  
بين الامور بين تركية للستر وبين تركية العلانية فغير قوله  
او عدول صدقة جمع صار في كتابه وكتبه او راى يكره في عامة  
النسخ ولكن كان الظاهر ان يكتب بلايا كغضه وكانه اعترفت  
الباء تعذيب الظهيرة في الوقف قوله حكم قاض في مطابقة المثال للنقل



له كلام فان الحكم من قبيل الاقوال دون الافعال ان لا يراد بالحكم اثره  
فما مل قوله ان شهد فاعل قوله يجوز المذرو ولا يبدان بجعل مبتدأ مؤخر  
وما قبله خبر مقدم عليه قوله لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبل اذا فسر وفي  
بعض المحاشي لكن ينبغي ان يقبل القاضي اذا فسر بهذا الوجه ووجه  
ظاهر لكنه مخالف لما في الكتب **قوله** ولا ينقد حتى يتركه هذا عند ابي حنيفة  
وعندهما يجوز بلا يكر لان ما يكون تحت ضمة يؤمن عليه للنفق كذا  
في الهداية وشروحا واعترض عليه بان هذا التعليل ينبغي ان يجوز  
عندهما الشهادة فيما اذا وجد الشاهد في ديوان القاضي ولم يذكر  
شهادة الا ان يبين الفرق انتهى اقول لا حاجة الى الفرق فان كلامه  
في المحرم دون المخطئ يرد التقص عليه بالشهود ولين سلم فيمن ثم  
الحاكم وضم الشهود فرق ظاهر في الحفظ والصيانة عادة **قوله**  
ان يثبت الامور يختص بمغاينة اسبابها خواص هذا غير جائز في اللوفا  
الا ان يكون على طريق اللغز والتريان ان يكون الاختصاص بالخواص  
بالنظر ما علاه الاوقاف والبقاع في الاعصار بالنظر اليها وعن ابي يوسف  
ان الشهادة جائزة بالسامع في الولاء ايضا وكان ككون الولاء في  
في حكم التنبه فكما يجوز الشهادة بالسامع في التنبه يجوز في الولاء  
ايضا لان في الابتداء حدوث التنبه دون الولاء خبر **قوله**  
انه يشهد بالسامع منقول فسر اي لو قال انه اشهد بموت فلان مثلا  
بالسامع لا يقبل القاضي وذكر في النهاية انه لو لم يحضر الموت الشخص

واحد ولما دان يشهد بموت عند الحاكم اجزه ذلك جلا عدلا ثم يشهد ان  
بذلك الحاكم ويؤمن اعجاب ائيل قوله سؤل للرفيق العبد اذا المعبر  
في يد ينفلان الآدمي له يد على نفسه وهذا اذا لم يعرف انه رقيق وان عفى  
فلجوا الآدمي وعن ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد انه يحل ان يشهد فيه  
ايضا فجعلوا اليد دليل على الملك في كل فان فسر القاضي شهادة بالتع  
او حكم اليد بطلت قال صدر الشريعة هذا بؤكد قول ابي يوسف ان يجوز  
اليد لا يحل الشهادة بل يشترط ان يقطع في قلبه ان ملكه واعترض عليه باعلى  
معتق وجه التأييد الذي ذكره لا تبطل شهادة اذا قال اشهد بحكم اليد  
التي اوقعت في قلبه انه له والظاهر من الكتب بطلانه انتهى اقول الكمال  
في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت كالشجر والافرع فاعبر  
في مجلس الاداء الشهادة على وجه القطع رعاية لمضمون هذا الحديث  
وان جاز للشاهد بلا روية للمصرورة في بعض المواد وبما ذكرنا  
يندفع ما قال بعض المحققين في هذا المقام من قيل وقال الله اعلم قوله  
اذ لا بد من الالمية ولا يثبت الا عليه لا يخفى عليك ما في هذا التعليل  
من القصور اذا كان الظاهر ان يقال لان معانية لا يثبت لكل احد  
فخصم الدفن والصلوة بمنزلة المعانية **قوله** الشهادة بالاجابة  
بالقبول ان قيل قد يوجد الايجاب ولا يوجد القبول فكيف يمكن الشهادة  
بأحدهما دون الآخر قلنا مقصودة اذا عبر الشاهد عني الاداء عن احد  
وسكت عن الآخر في مجامع الفتوى ويكون بمنزلة الشهادة



بأثر أيضا لأن وقوع العلم بأمرهما والشهادة به كافية في الشهادة على الآخر  
 في نفس الأمر والداعية **باب القول بالشهادة وعدم قوله** فصاروا اثنين  
 وسبعين فرقة على بين في الكتب الكلامية **قوله** من علاه الزوا فض الغل  
 بضم الغين الميم جمع عال يقال علا في الأمر اجاوز فيه الحد **قوله** فمنكن  
 الشبهة في شهادتهم لا يقال ينبغي ان تقبل شهادتهم اذا بينوا شهادتهم  
 سيما من الاسباب المصححة للشهادة عندنا الارفع التهمة حينئذ  
 والمذكور في الكتب اختلاف عدم القول لانا نقول مقتضى كونهم من بين  
 على الاطلاق ان لا تقبل شهادتهم كسائر العقاق **قوله** وتقبل  
 من الذي على مثله ما روى انه صلى الله عليه وسلم رحم اليهوديين بشهادة  
 اربع وان اختلفا ملّة كاليهود والنصارى والمزاد من الملّة الذين فلا  
 ينافي قوله الكفر كل ملّة واحدة ثم انه قال في المحيط وشهود الكفار  
 بعدلهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون بالاسلمين عدول  
 الشككين ثم يال او قيل عن الشهود لان التركيبة احدى شطري  
 ما توقف عليه الشهادة وعن الفتوى الكبرى نضارة شهود في حادثة  
 فتركيبة اى يركب بالامانة في حالة ولادة ويده ويكون مع ذلك مطلب  
 حفظ ولهذا لا يجري التوارث اعترض عليه بالعلم بهذا لا تقبل شهادة  
 الذي على المستأمن لان الارث لا يجري بينهما بان كان الاب ذميا  
 والابن مستائما ومات احدهما في دار الاسلام فانه لا يرث احداهما من  
 الآخر انتهى والجواب ان مبنى الشهادة وجود الولاية بين الشاهدين

والشهود عليه لان الشهادة تنفي الالتزام ومبنى التوارث التام فكل من  
 جاز شهادته المسلم على الكافر مع عدم جريان الارث لتناهي انقطاع  
 الولاية باختلاف المنفعة لا يكون عدم جريان الارث دليلا على عدم قبول  
 الشهادة فتأمل **قوله** ان اجبت الكبار وذكر في بعض الشروح ان  
 الاوجه ما قيل ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان  
 بذاتهما وانما يعرفان بالاضافة وكل ذنب اذا نسبت الى مادونه  
 فهو كبيرة فاذا نسبت الى ما فوقه فهو صغيرة لا يخفى ان هذا لا يوافق  
 عرضهم في هذا المقام فانه يلزم منه ان لا يوجد عادل باعتبار غير عادل  
 باعتبار آخر **قوله** ولم يقدرا به حنيفة رحمه الله الى المختار وفتا معت  
**قوله** وشهادة الخنثيين مقبولة بكذا في اكثر النسخ وفي بعضها  
 وشهادة الحسين والثلاثة هو الاصح **قوله** فجعل المرأة في صف  
 شهادة حتى لا يجوز مع رجل مالم يفهم اليه امر او ولا مع الثلثاء  
 بلا رجل معهن **قوله** مولد مبتدأ او مؤكل معطوف عليه سلم خبره  
**قوله** وان مسل وكل بكسر الهمزة معطوف على قوله فان مسل **قوله**  
 وفيه شبهة يمكن التخرج عنها بحسب الشهود ان النخبة بتا ويل الصوت  
 اولى بيمين النخبة شبهة يمكن الاحتراز عنها بساير الشهود من الرجال  
 والنساء كما يرد شهادة الاصول للزوج لانه قاع الضرورة بساير  
 الشهود ولكن اذا قيل القاضيه شهادة الاعمي وحكم بما يصح حكم لانه  
 محتمل فيه حيث قال مالك فقبل شهادة مطلقا كالصغير وصح به في



في الكتب في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقبل فيما يجري فيه التامع وهو قوله  
زفر وعند ابي يوسف الشافعي يقبل اذا كان يصير عند الجمل فان عني بعد الله  
قبل العطاء لا يقبل القاض عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا في قوله  
ومملوك ويجزم به وان حكم به لا يصح لانه غير مجتهد فيه ومحمود في قوله اي  
لا تقبل شهادة ايضا اما اذا قيل وحكم به يصح لانه مجتهد فيه واذا حث  
الى الشهادة بتاويل ان يشهد وفي بعض النسخ فاذا حث والاول اظهر  
قوله واصلة وفرعه ولو حكم بها الحاكم يتعد لانه ليس بمجتهد فيه بخلاف بقول  
شهادة الرقيق والعوسل لانه مجتهد فيه وفي المحيط تقبل شهادة لولده من  
الرضاع قوله واستبد لعبد ومكاتبه الخ لا يصح للقاضي قبول هذه الشهادات  
لانها ليست بمجتهديات **قوله** ومحت يفعل الرقن الا اراه على العسق  
وقيل المراد من فعل الرقن التمكن من اللواط كذا في شروح الهداية ويصح  
للقاضي قبول شهادة لان للقاضي ان يقبل شهادتهما فنزحه لكونه  
مجتهدا فيه **قوله** لم يكره ما لم يكن الايمان على طريق الكفر على الله  
قبل المراد من الشرب على مجرد الشرب لا للشفاوى على الطريق كان  
انتهى وفيه ان يزعم من الكتب انه اذا شرب ولم يظهر لم يكن بذلك خارجا  
عن العدالة وان كان شربا كبيرا على صرح به الشارع لكن كلامهم  
يؤيدنا في قوله ويقبل من مسلم ان اجنب الكبار وقد قرئ في الشارع  
فيما سبق بانه يومئذ العدالة فان شرب الخمر اذا كان كبيرة كيف يوجد  
يوجد الاجتناب عن الكبار والعدالة عند شربا بشرا وكان تخصيص صاحب

القبيل الشرب على الله بالشرب لا للشفاوى من بينه المجرى قوله وعذب  
الدين قيل لان المعادة لاجل الدين احرام فمن ارتكبه لا بائس من القول  
عليه ولا يصح للقاضي قبول شهادة من عاد يعاديه لانه ليس بمجتهد فيه  
انتهى وفيما يشهد انه مخالف لما يستصح به الشارع من قوله واما الرواية  
النصوصية فمخالفة فانه اذا كان عدلا تقبل شهادته قال وهو الصحيح وعليه  
لا اعتماد انتهى الا ان يؤل بان كلام صاحب النسبة الى الشهادة على ما  
يعاديه والرواية النصوصية بالنسبة الى من يعادى بعض الناس في امر  
الدين او يشهد على من لا يعاديه ولكنه بعيد عن الحق ظاهر كلامهم **قوله**  
ومن يلعب بالطيور ولو قيل القاض شهادة ما وحكم بها نقض قوله او يخفى  
للتأنيس لانه شرطه هنا في جانب الرجل الرجل ولم يشترط في الغيبة  
لانها هي المحذوفة بالنسبة بين الناس فاعني عن ذكر هذا الشرط كذا في  
بعض شروح الهداية ولهذا الفرق ذكر حكم المرأة مستغلا والابتنى  
ان يكفى بذكر حكم الرجل كما لا يخفى وذكر في بعض شروح المتن ان وجه  
اطلاق المعينة والتاخير في من المرأة والقيد بالنسبة للناس في الرجال  
يعان نفس رفع المستحرام في حقها بخلاف الرجل وهذا مخالف لما ذكره  
الذخيرة من المرأة بالنسبة التي تنوع في مصيبة غير ما واخذت ذلك  
كسنة لانه تنوع في مصيبة لا تنال سقط عدالتها انتهى وفيه تحت  
اما اول فلان الحضر المعلوم من قوله لانها هي المحذوفة بالنسبة بين  
الناس منوع واما ثانيا فلان بالمخالفة كما ذكر في الذخيرة غير ظاهرة



قائم يجوز ان يكون دفع الصلوة بغير مسقط للعدالة فيمن تنوح في مصيبتها  
 لكونها معذورة فيما فعلت لزيادة اضطرارها وابلا بصرها واذا  
 لعدم حرمه رفع الصورة فيكون في معنى الشرب للسند **قوله** اي يائنه  
 نوعا عن الكبار الى قوله او ترك به الصلوة يئنه كذا فسق فلو قيل  
 الحكم وحكم بما نفذ حكمه على ما تر نظايرها او يبول او ياكل عن الطريق  
 لان فيه ترك المروءة قبل الطاهر انه لا يمتنع للقاضي قبول شهادته لانه  
 لم ينقل فيه خلاف حتى يكون مجزئا فيه ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل  
 في حكمه انتهي وانت خير بان الاكل على الا طريق والبول فيه ليس بشئ  
 شرب الخمر والزنا وكان قلته المروءة لكونها اذن مراتب النفس لم  
 يتوضوا بنفوذ الحكم في قبول الشهادة معها الا ترى انهم جوزوا  
 نفوذ الحكم في الشرب على وجه التلويح بحيث يلعب بالصبيان فانه  
 مع اشتماله على قلته المروءة وكونه كيرة محضه اذا لم يمنع نفوذ الحكم  
 فقباحتها فيه اولى **قوله** على قصور علقه ومروءة المروءة على وزن العقلة  
 بالفارسي مردى كرون دربر موجب عقل رفق **قوله** لم يستع عننا اي من تركها  
 لا يمنع عما كذب بخلاف من لا يتركها فاقبل قوله بخلاف من تركها  
 مستترك فان الحال في جميع الاوصاف المذكورة كذا ذكر قبلنا معنا فكل  
 من لم يظهر سب السلف فخصيبتنا راجع الى الاظهار بها وبلي  
 الابانة ويؤيدها قلنا قول صاحب الهداية بخلاف من يكتنه لكنه يشتر  
 السب السلف اذا لم يظهر لا يكون مسقطا للعدالة مع انهم قالوا مطلقا

من طعن في علمه الا انه لا يكون من الامم **قوله** على الا يصرح الى طعن في التكون قبل  
 الشئ **قوله** مستوفيان حقهما اي من مال الميت بواسطة الوصي ان كانا اثنين  
 او يدا من بالدفع اليه ان كانا مريوين فيكون الغريم اعم الدين والمريون  
 والموثق لهما قصدا في دفع شئ لا على الترتيب **قوله** والموت معروف  
 انما قال كذا لك لانه اذا لم يكن موقفا لا يملك القاضي نصب الوصي  
 الا بهيئة الشهادة فيصير الشهادة موجبة على القاضي فيبطل معنى التهمة  
 ويوجب المنفعة الا في الغيب بين الميت وعليهما دين فانه تقبل شهادتهما  
 وان لم يكن الموت ظاهرا الا انهما يقران على انفسهما فيثبت الموت **قوله**  
 يمكنه قبل واقبته فاعلم ما سبق البراءة بالدفع اليه من باب خبره  
 المنفعة ايضا فكيف تقبل هذه الشهادة قتائل فيه **قوله** لانهم كفوه  
 اي الشهود صاروا كافين للقاضي في موته تعيين الوصيين لان نقله في  
 الغد فعت عنه بشهادتهم فصاروا في حكم الوفاة في عدم كونهم حجة  
**قوله** بل دافعه مؤنة التعيين من الدفع وفي بعض النسخ بل واقعة  
 بالواو والقاف مع الضمير الاول هو الصحيح **قوله** وقد بطلانهم ان  
 النوع للاصول غير مائزة وفيه ان المعجزة الشهادة على الوكيل نفس  
 لا الموكل الا ان السام اذا وكل ذنب في بيع شئ او شراء شئ يجوز  
 شهادته الكافر عليه وكذا اذا وكل ذنب مسالا يجوز شهادته الكافر عليه  
 فتأمل في فاضل بيان الشهود فاق نسخ الشئ منها ما رتبة والموث  
 ان المجز في قوله فاجز مؤدوفي قوله لاسيما اذا اخبر ان يتبين على شهادته



سوق الكلام **قوله** فاحمل هذا التحقيق ما اعترض بعض المتألفين ويمكن  
دفعه بان مراد هذا البعض ان الشهادة على جرح مجرد لعدم دخول  
الشهود به تحت الحكم ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعويل  
او بعده بل هو اخبار يخص ويؤيد كونه اخبارا اعتبار قول الواحد فيه فلا  
يمكن شهادة لا تكون بما نحن فيه فان كلامنا في قبول الشهادة وعدم  
قبولها لا في الاعم منها فلما لم يرد من قوله اذا النفي ان مثل هذه الشهادة  
لا تقبل لا تعد شهادة فقبل التعليل شهادة ايضا وبما ذكرنا يندفع  
ايضا ما قيل اذا كان تقبل جرح المزمع للشاهد بعد تعويل آفائه فليت  
شعره لم يقبل بينة المدعى على الجرح المجرد لانه اذا لم يكن يطل التماسه  
لا يكون في التزكية بل اشارة بالمفارقة **قوله** فقبلت على  
اقرار المدعى بنوعهم لان الاقرار بما يدخل تحت الحكم وليس بينك السر  
بل حكاية التمسك بخلاف الشهادة على اولى الشهود انهم شهدوا  
بالزور فلما لا تقبل مع اننا شهادة على الاقرار الداخل تحت الحكم لان  
فيه بينك التزوية يثبت الفسق والشهود به لا يثبت بشهادة القاضي  
وكذا قبل وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود يكون حكاية للمتهم عن  
قبلهم ايضا فيكون التمسك بتكادون الاول غير ظاهر الا ان يقال التمسك  
اقساما معايب الغير بدون رضاه ففي اقرار الشهود على انفسهم لا يوجد  
التمسك **قوله** بان لم يزل الراجح او التمسك بالاول لا يستلزم الثاني  
آياه في اغلب **قوله** لانهم ربما سمعوا اقراره فظنوا ان ذلك تعلق

الشهادة اي يجوز مع ان يجوز البديل لجواز الشهادة بل يترجم ذكر من  
البيان هو متصوف تصرف المالك ام لا ويجوز ان يكون المراد سماع  
الاقرار سماعا من الغير يوجب النقل لانه بالذات ويجوز السماع  
لا يجوز الشهادة الا في صور متعددة على ما **قوله** او كان مجنونا معقولا  
على قوله ثم اقام الزوج اذا جامع امرأته وكان ومجنونا وقت  
الخصومة على آفته **قوله** لانها يثبت خلاف الظاهر والاقران خلاف  
الظاهر لان الاصل هو الطوع والله **باب الاختلاف في الشهادة**  
**قوله** حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين  
لفظا ومعنى ويمكن توجيهه بان معناه شرط موافقة الشهادة الدعوى  
في الجملة كما شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فالنسبة في الشرط  
الموافقة في الجملة لا في تمام الموافقة **قوله** له اذ يثبت العقود  
العقود فيه لفون غير مرتب **قوله** بين بثوث العقود  
رفوالة اي بين كون العقد مقصودا اتصاله بين كونه مقصودا  
اتباعا فلا يشهد من علمه يشهد بالالف شاهدا علم بقضا الرتبة  
خمسائة **قوله** والتوفيق يمكن هكذا ان كان لبيان ان الاختلاف  
ليس من صلت الشهادة فحسب ولكن يؤل الى ما ذكرنا اولاً فلا يكون  
لهذا التوفيق فائقة اذا لم يكن للودع بوجه ملونة بلونين فتمكن  
الشاهدين القريب من الغاصب من الاولى صلة التمسك كما ان  
الثانية صلة للتوب **قوله** او وذا ملكه او يقول مات وذلك الشيء



ملكه قوله ان كاتبة الاقادة فائدت اي فائدة الحق قبل هذا بشعر  
 ان لا يكون قوله كان لا يبعد اعادة من قبيل الحسح انه قال فيمكن  
 او قال مات ونا في ملكه او في يده في صلة بيان الحق والجواب ان المقصود  
 بالحق الاضافة صريحا وذكر انما يكون بالاضافة الى يد صريحا في صورة  
 الابراج والاعادة وان وجد الاضافة الى ملكه الا انه ليس صريحا في  
**قوله** وان اقر المدعي عليه ان ايراد هذه المسائل كقولنا في مقابلة  
 قوله حتى لو يرين الى آخره مع اشتمال القول او قوله بملكه بشعر بانه  
 لو اقام البرهان به هذا الرفع لا يسمع مع ان الغرض باليد لا يستلزم  
 الاقرار بالملك فتدبر **باب الشهادة عن الرجوع** قوله لا يسمع  
 للشهود مرفوع معطوف على قوله عبارة بدينه لاي عبارة بدينه  
 وليست حق للشهود حتى يحكي الاجابة في الاداء الاثباتة وللتوكيد  
 وعلم ذلك عدم الحقيقة بدينه عدم الاجبار **قوله** ولنا لا يقبل  
 اي لوجود شبهة البرلية لا يقبل فيما يسقط بالبرهان كالوجود  
 مثلا **قوله** اصل الشاهد الاضافة ببيانته **قوله** والثاني ارفق وثنا  
 محمد انه يجوز كيف ما كان حتى روى عند اذا كان الاصل في رواية  
 المسج وشهد النوع في رواية اخرى من ذلك المسج تقبل **قوله** بل يكفي  
 شهادة شاهدين عن كل اصل فيكون واحدهما بدلا عن اصل  
 لا مطلقا بل بالزمان شهادة الآخر اليه تقوية له فلا يرد اننا نعني  
 بخبره اصل واحد والاصل الواحد اذا شهد عن اصل آخر لا يجوز فان الاحتمال

الواحدة لا يحتمل الشك ولا ان يكون تقوية بنفسه فتدبر **قوله** وقال في تفسيره  
 استدلنا **قوله** ولعل من غلط قولهم لا ان التحيل الى آخره لقائل ان  
 يقول ليس من غلط بل معقود النعيم فلان قول شهود الاصل لم يشهد على  
 شادتنا يحتمل المعاني سلب الشهادة فقط وسلب الاشهاد في  
 والشهادة معا فلما كان كل من يدين من المعينين مبطلا الشهادة في  
 النعيم احسن ثبلا يتوهم اختصاص البطلان بالصورة الواحدة ثم ان المراد من  
 ابطالان شهادة عدم قبولها واما انما الحكم الواقع قبل الاشهاد فلا يبطل على ما ينبغي  
 كما قبل قوله واحضر المدعي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المراد ان  
 هذا احسن مما قبل فاحضر المدعي فلانه في مجلس القاضي المكتوب اليه  
 الكتاب باليد يقول القاضي المكتوب اليه للمدعي مات شاهدين ان اليمين  
 احضرت بطريق فلانه ثبت فلا فان طلب البينة انما يكون بعد انكار  
 الخصم قوله لان الفخذ الذي هو عبارة عن اسم مخصوص لشخص هو ابو  
 طائفة مخصوص من القبيلة قوله كذا اشهادتها الى شهادة الكافرين  
 على القضاء كما فر على كافر لان المشهور عينه بهذا القاضي من جرمته  
 المتفاد قوله وتكيد اي غيره بغيره يقال بكلية تكيد اذا جعل كالا  
 لغيره فزوجه وجهه السحرة بغير التبين وسكون الحاء المثلين السواد  
 والله اعلم **باب الرجوع عن الشهادة** وشهادة الزور خيانة في مجلس الحكم  
 فالنقطة عنها بتقديره لا يخفى ما في هذا الوجه من الضعف فكان الاول  
 ان يقال الرجوع عن الشهادة فسخ للشهادة فيختص بما يختص به



الشهادة من مجلس اقرارنا عند غير القاض حيث يصح اقرارهما وان اقر  
 برجوع باطل لان اقرارهما وان اقر بجعل رجوعا فيها والحال كذا في  
 شرح الزيلعي وقيل ان جلقا لانه مفيد خصوصاً على قولهم قالان التكلوا  
 اقرار واجيب عنه بان عدم التحليل ليس لعدم كونه مفيداً بل لان دعوى  
 الرجوع في غير مجلس الحكم باطلة والتخليف يثبت على دعوى صحيحة  
 فلا وجه للقبول على الاقرار بالاختيار انتهى وفيه ان لصاحب القبول  
 ان يقول اذا كان التكلول اقراراً وكان الاقرار في هذا المقام مفيداً كيف  
 يقال ان الرجوع فيه غير صحيحة فورد الاشكال من هذا المعنى لان القبول  
 المذكور قوله وان رجعت ثمان سنوة من مجموع احدى عشرة واحد منهم رجل  
 والبواقي سنوة وبقى رجل وامرأتان **قوله** صفت الشيخ ان السنوة  
 الباقية ثلاثة ارباع نصف للرجل وربع للمرأة وفي بعض الشروع نقل  
 عن المحيط انه لو رجع الرجل وثمان سنوة فعلى الرجل نصف المحقق ولا  
 شيء على السنوة قبل وهذا سهو بل يجب ان يكون النصف اجماعاً  
 عنده وعندهما ايها فاوذكر الاستحباب انه لو رجع وامرأة كان النصف  
 بينهما اثلاثاً ولو كان كما قال لما وجب على المرأة شيء انتهى وفيه انه اذا  
 كان امرأتان وما فوقتهما في حكم رجل على اصلهما لا يطر على شهادة  
 النساء نعمان ما بقيت منهن امرأتان فذكر قال ولا شيء على  
 السنوة وانما اذا ذكره الاستحباب فلعلة في صورة رجل وامرأتين فاذا  
 رجع رجل وامرأة واحدة لا ينبغي ما حكمه واحد سنة يلزم قسمة النصف

اثلاثاً وما نحن فيه ليس كذلك الباقية في حكم رجل واحد وامرأتان فتدبر  
**قوله** وهو خمسة الاسدس يكمن في الفسخ ولكن الظاهر كان ان يقول  
 خمسة اسدس بالتكليف فتدبر قوله على المتلف وهو الشاهد كما ان المتكسر  
 الزوج والمرد بالمتكسر المتصرف القاض مطلقاً سواء كان القبض على وجه  
 التملك او لا فلا يرد ما قبل ان من قال الامرأة ان وطأك فانت طالق  
 ثلاثاً ثم وطئ فافسخ واوجب يجب العوض انه لا يكسر ولا يحتاج ان يقال  
 العوض فيما ذكر ليس للفقهاء بل لان الوطئ لا يخلو عن الحد او المال ولا منه  
 الشبهة وجوب الحد عين الخط فتدبر **قوله** وهو البضع اي العوض  
 البضع **قوله** الا ما زاد على ما مر مثلاً اي اذا كان الشهادة على الرجوع  
 قائماً اذا كانت على المرأة يكون الزوج راضياً قل المهر او اكثر  
 يكون الاستثناء راجعاً الى قوله او عليه **قوله** بضمان للبايع لانها  
 اتلفاه عليه يكمن في عامة الشيخ والظاهر ان لفظة القاس قسمة  
 من اصل الشيخ بقرينة ما سيحى والصورة الثانية من قوله بضمان للمشتري  
 ايضاً لانها اتلفاه عليه ثم قبل سواء كان البيع بائناً او فيه خيار  
 البايع واعتضض عليه باز البيع بشرط الخيار لا يزيل ملكه عن  
 البيع وقد كان ملكاً من دفع الضر عن نفسه بفسخ البيع في السنة  
 فاذا لم يفعل كان راضياً بهذا البيع فينبغي ان لا يضمن الشاهدان  
 شيئاً واجيب عنه بان روال المالك وان تأخر الى سقوط الخيار فالتب  
 هو البيع المشهود به واذا اشق المشتري البيع به واثبت مكان



الاتلاف حاصل بشراهم انتهى وفيه ان شهادة الشهود ان كانت قبل  
انقضاء مدة الخيار فانكار البيع فيه عين الفسخ وان كانت  
بعده لا يكون لقوله وقد كانت متمكنا من دفع الضرر وجبه خلاف  
ما اذا شهد بطلان بعد الدخول كان مقتضى سياق الكلام ان يقول  
بعد الوطئ الا ان الدخول لكونه اعم من الوطئ والخلوة الصبيحة واختلاف  
**قوله** يعني ادا شهد على عتق عبد بكذا في اكثر النسخ ولكن المناسب  
الافراد حتى يناسب لقوله ثم رجع ضمن ثم ان الولاء المولى لان العتق  
لا يحول الى الشاهدين بضمها فلا يحول الولاء والاعلم بالصواب  
**كتاب الصلح قوله** اما يضار اليه المحض بناء على الاغلب اذا الصلح  
قد يكون بعد اقامة البينة **قوله** وان آخر الدين ان اجعله الاجل  
معلوم **قوله** في حقه اي حق الصلح **قوله** في خانوته بالحاء المهملة  
والنون والتاء الشاه الغواقية الدكان **قوله** لان كلامهما في  
المدعى والبدل **قوله** فابهما خذ منه اي من المصالح سولو كان متعبا او  
مدعى عليه **قوله** فشر التوقيت اي بيان الوقت المعلوم حتى لو قال  
الى ستين او ابدا لا يجوز لانه يشترط معلوم على قوله يستبقى الاول  
**قوله** وزعم المدعى لا يلزمه جواب دخل مقرر **قوله** والاقرار بهذا المكان  
اظهر على معنى ان الصلح عن انكار مثل الصلح عن اقرار اذا كان زعم  
المدعى كذلك **قوله** رجع البدل الى يدعى البدل وهذا اذا كان بدل  
الصلح عينا ولم يجز السفق بالصلح اما اجاز او كان غير عيني بان يكون

مثليا

مثليا لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع لانه بالاستحقاق بطل الاستيفاء  
فصار كانه لم يستوف بعد كذا في الكفاية **قوله** رجع الهلاك الى المدعى  
بنفع العين ولا يخفى وجهه بتبدل الصلوة ورجع حيث استعمل تارة بعلى و  
تارة باني وتارة بالتاء **قوله** فيراء بكذا في اكثر النسخ وفي بعضها  
قاراء بعض الورثة عن نفسه بعض الورثة وماله واحد ولكن  
نقل عن النهاية في تصوير هذه المسئلة انه ان قال بيئت من هذه الار  
او بيئت من دعوى هذه الار بيعت وان قال ابراءت عن دعوى في هذه  
الار بيعت وان قال امرأتي عن دعوى او خصومي يكون باطلا  
وله ان يخاصم فيما بعد ذكره والوق ان الشاه ابراء من الضمان لكنا  
الدعوى والاول براءة من الدعوى انتق وتعلق عن غاية البيان لانه  
خطاب لواحد فله ان يخاصم غيره واما الاول فاضافة البراءة الى نفسه فكون  
هو بري ولا يخفى ما في بينين الزقين من الخسارة اما الاول فلا يخصص  
الابراء بالضمان انما يلزم من النسبة الى ضمير الخطا بما اذا قال ابراءت نفسي  
من هذه الدعوى فلا يلزم فالفرق لا يكون بين بعسى الرأه والابراء مع ان  
المقصود نكرا بل في الاضافة واما الثاني فلانه اذا اضاف الابراء الى  
مجموع من يصلح للخصومة بان يقول ابراءت نفسي عن خصومي لا يظن الفرق  
ايضا ثم انه قيل لو ادعى شاه فصول على صوغا بقطعة للمال يجوز  
عند البينة وعندهما لا يجوز الموصول على البناء او ولدا على صوف  
شاه اوب لانه ليس بعض حقه كذا في شح الجمع لا يجوز اتفاقا

فانه كان بعض الرسم في قوله ان يكتب  
السفحة على البناء وان كان  
في علة النسخ  
على صورة  
البر

اما بخلاف المضاف الى من دعوى  
بينة الدار بدول حذق  
فلا بد ان عن البراءة  
عن العيني غير  
صحيح



لها انه صلح على بعض الشيء فلا يجوز كالمصالح على انما ولد انه صلح على  
 بعض صلح صفة وهو معلوم ظاهر وترك الثلثة فيجوز بخلاف البن والولد  
 فانهم باطنان غير معلومين وبخلاف صوف شاة اخرى لانه ليس بعض  
 صفة كذا في شرح الجمع واعترض عليه بانه يرد على انه يوجب مسئلة الارار  
 حيث لم يخرج عنه ايضا انتهى ويمكن الجواب عنه بان الصوف الثلثيات  
 فيكون كالنقود عنه في صوب اخذ البعض وترك الباقي بخلاف الارار  
 ويشير اليه قوله بعض صفة حيث لم يقل بعض ملكه **قوله** اما اذا اخذت منها  
 كما اذا صالح على السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز كذا في شرح الجمع  
 لابن الملك وقال في شرح الوقاية اذا اوصى الرجل بخدمة عبده سنة  
 ويخرج من الثلث فضائه الورثة من خدمة على دراهم او خدمة عبده  
 آخر سبعة اشهر فهو جائز ولا يخفى ان بين كتابيه مخالفة ظاهرة انتهى  
 ويمكن التوفيق بين بالفوق بين السكنى نوع واحد فالصلح عن السكنى  
 على السكنى يكون باطلا على الاطلاق بخلاف خدمة العتق فانما جنسهما  
 انواع مختلفة كرمي الغنم وقطع الشجر وغيرها فان كان الخدمة التي  
 هي البذل يكون باطلا والآ فلا **قوله** ويثبت الولاء ولا يكون رقيقا  
 وكذا في كل موضع اقيم البينة بعد الصلح لا يستحق المدعى فلا عوض  
 على الزوج في الرقة لقائل ان يقول هذا ليس عرضا عن محرر الفرق  
 بل عن دعوى المهر وغيره من توابع مستلزم **لما** **قوله** وقيل يجوز لانه  
 يجعل كانه راسخي وفيه اشكال فانه على التردد في السابق ان كان

لان متعة السكنى الانتفاع  
 من المهر والرد وغيره  
 الانتفاع فرع  
 واحد  
 منه

فرقة فالعوض فيه لم يشترط وان لم يكن فرقة فكيف ينصهر ان يكون فلتا  
 صفة يجب فيه اعتبار اصل المهر وفرقة **قوله** لان صفة في القيمة التي صفة لولاه  
 بالقيمة يجب على القول لا يقال فليقدر القيمة بنقد بخلاف المدفوع صفة ينفع  
 احتمال الربو لان اخذ النقرين انما يتعين في القيمة الاداء كصلوة الجمعة  
 والظهر فان الواجب فيها لا يتعين الا بالاعاء **قوله** على احد مقادير الرتبة  
 وهي مائة من الابل او الف وبنار او عشرة الف درهم **قوله** وانما اذا كان  
 عن اشكار فلا يجب البذل عن التوكيل بهذا مشكل على اصلها فلان الانكاح  
 ان كان مقارنا بالسكرول عن اليمين يكون في حكم الاقرار على ما مر الا  
 ان يكون الصلح مخصوصا بما لا يتوجه اليه حكم الحكم **قوله** فلان دلالة  
 التسليم رضى المدعى بذلك في علانية النسخ وكان كلمة على من على رضى المدعى  
 سقطت عن قلم النسخ بدل عليه آخر كلامه **قوله** وان رده بطل هذا اختيار  
 بعض المشايخ وقال بعضهم بل ينفع على الصلح وانما توقف في  
 قوله صالح فلانا اي في صحة الرجوع على المدعى بقارئة امره بالصالح حيث  
 يصح الرجوع ان قال صالح فلانا والآ فلا **قوله** الذين به مبتداء وجري  
 الدين وقع سبب ذلك العقد **قوله** فلان يخرج حبيبة له حبيبة  
 المتأولة بتأويل ان يبادل **قوله** وجهالة البذل بطل القابل ان يقول  
 لا حاجة لي ذكر منه المسئلة لان معلومية البذل شرط صحة الصلح على  
 ما مر **قوله** وانما يصلح عرضا عذرا فلا سبب ان يصلح ان يكون الشك  
 عرضا صريحا خوفه كونه مغشا فلا يثبت الاطلاق بالشك



وبالحجة اذا غلب جانب التقيد بان قدم ذكر ادائه حتمية يكون الشك  
في وقوع الامر المطلق فلا يقع الاطلاق الشك واذا غلب جانب الاطلاق  
بان قدم ذكر الاداء يكون الشك في نقيده فلا يقع التقيد بالشك  
وبهذا يعلم ان العلة هي ما تقدم ذكر المطلق لعدم صلاحية على القوة  
فمن عطل هذه المسئلة بتعليل ذكره ابي يوسف في المسئلة الاولى من عدم  
صلاحية الاداء لم يصح كالم يصب من قال طاعنا على صدر الشريعة وما  
هذا يعلم ان قول الشارح وهذا عجيب انتهى نعم الجواب المفعول عنه  
الواقع في بعض النسخ وهو ان هذا انما جاز من لفظ عدا لان اللب  
في الحال لا يمكن ان يكون مقبدا عطفاً الخمسة غير اليس من كلام بل  
هو من للمحقات **قوله** ولو جوب اذا في اذالم يوقت وبكذا في النسخ الواردة  
ولكن برك من الباب الرابع والذي هو من الثالث بمعنى البراءة  
على لغة اهل الجمار كما انتهى به في الصحاح **قوله** الذي المشتري ان يكون  
اي اشتراك الدين ان يكون مخرجه وهذه المسئلة وان لم يكن مما  
وان لم يكن مما نحن فيه لكنها ذكرت توطية للمسئلة الآتية **قوله** لا يملك  
بيعه مباحة فذكر تفسير المراجعة في كتاب البيع ومنه يفهم ان  
في الوطن الاول بيعه مباحة **قوله** فاذا الرضا دفع ربح الدين ناه  
الى قوله الا ان يضمن ربح الدين الى الواجب شريك من صالح من يضمنه  
على ثوب او الامرين اما اخذ نصيبه من غيره واخذ نصف الثوب  
لاخذ ربح الربح من المصالح لزوم بقوله لان مبنى الصلح على

713  
واعترض عليه بان التضرر ممنوع لان مقدار ما دفعه تحول الى ما في  
دنة المديون من الدين واجبيته بان التضرر في ان ما استوفاه  
يكون انقضى مما استوفاه الشريك الضمن انتهى وفي هذا الجواب تأمل  
الانقضية ثابتة على كل حال اذا مبنى الصلح على المباح بل التضرر  
من حيث ان في دفع ربح الدين يكمل ان يضطر الى بيع الثوب باقل  
من قيمته بان لا يكون له مال غيره مع ان مقصود المصالح تحليض  
ماله ورطه الدين فان تحول الى الدين فان هذا الفرض عليه فيضرب  
ايضا لا يقل في اخذ نصف الثوب يغوت هذا الفرض ايضا مع انه  
جائز لانا نقول نعم الا ان فيه محل ضرر المصالح من المصالح وليس في  
دفع ربح الدين ذلك فتر **قوله** والمشاركة انما ثبتت في الاقفا  
المشاركة بين الشريكين عند القبض ولم يوجد ذلك **قوله** اقضوا  
المصالح منه وعبارة صدر الشريعة بهذا والثناء ان بقية الورثة  
يؤدوا الى المصالح عليه نقد ويجعل سهمه حصته من الدين على  
الغرماء وفي هذا الوجه يتضرر بقية دين الغرماء ان كان على وجه  
البيع لا يبيح الاحالة بعد الاداء وان كان اعطاء اياهم على وجه  
اللدانة لا على وجه اداء الديون يؤول الى الوجه الثالث من الاقراض  
مع ان قضية من النسبة يجري في الغرض ايضا لا يقال ذاك في الملك  
والغرض اعمدة على ما تروها مناصلة اخرى وهي ان باعوا كفا من ثمر مثلاً  
بمقدار نصيب المصالح من الديون فاحال بالثمن على الغرماء اياهم **قوله**



قيام المصالح من الدين فاحال بالثمن على الغنم اياهم عنه في بديهة  
الورثة فان ما لا يحتاج فيه الى التسليم يجوز بيعه وان لم يعلم مقدارها  
قالوا ان اقرانه غضب من فلان شيئا او اقران فلانا او عدة شيئا  
ثم ان اشترى ذلك الشيء المقله جاز وان كان لا يعرفون مقدارها والله اعلم  
**كتاب القضاء** **قوله** فاشترط لا يهية الشراة بشرط لا يهية  
القضاء وشرط ايهية التي يمكن في عامة النسخ ولكن لو قال فلان قال  
وشرط ايهية بشرط ايهية لكان اولى وعن شايبة التكرار **قوله**  
فلم يرضى بقضاءه بدونهما حاصله ان تغليب الفاسق انما يجوز اذا قلده  
المقلده رضى به مع على بنفسه فن تغلبه على وصف العدالة  
لا يلزم رضاه به مع فسقه وبما ذكرناه بدفع ما يقال ان قول الفقهاء  
البتوا اسهل من الابطاء التغليب مع الفسق ابتداء والول بالفسق  
الطاري **قوله** والاجتهاد بشرط الاولوية وهو موفقة الكتاب وجوه  
معانية وموفقة السنة بطريقها ومتونها وجوه معانية والاصابة  
في القياس موفقة الناس وقيل ان يكون صاحب فقه موفقة بالحديث  
ليلا يستقل بالقياس في المنصوص عليه وكل الى نفسه بالتخفيف على صيغة  
المجهول الى فرض امره الى نفسه ومن فرض امره الى نفسه محذورا لان النفس  
اتارة بالسوء **قوله** فطاول غلبا الغط الغلب فيكون ما بعده تكرير له  
وبيانا **قوله** وخان جماعة المسلمين اعدا الفعل بهما لكون الخيانة  
في حق المسلمين من جهة الضرر من اموالهم وانفسهم وفي الله تعالى

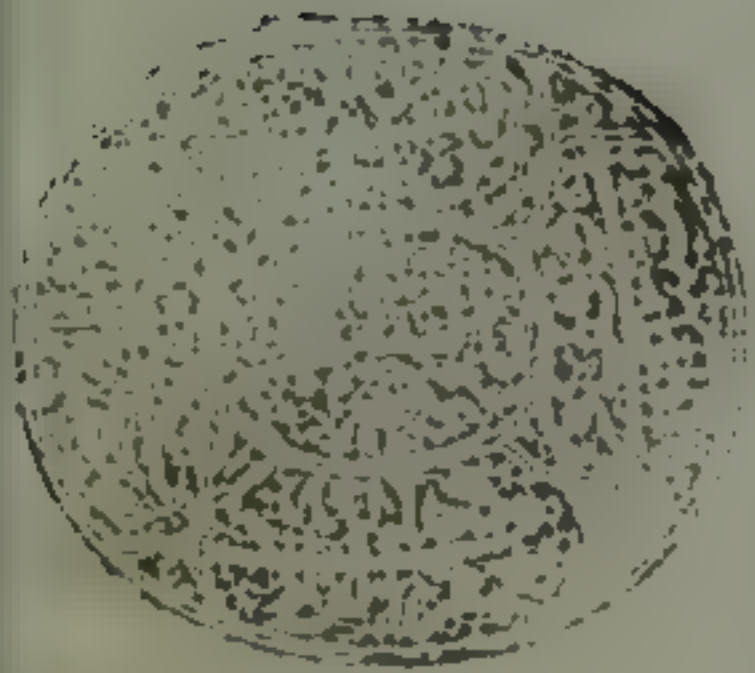
وكروا

ورسوله صلى الله عليه وسلم من جهة عدم الطاعة لما اورد **قوله** وقراره راه  
بعض القضاء اي استحوه **قوله** من يستوى بشوهه يكذا في عامة النسخ  
وكنى لو كان بدله بن يوسف شوهه من اوسى رايته اذا حلقه لكان  
انصب **قوله** واصاب المسمى يوم ما يقال له بالفارسي **قوله**  
من المجاز من الجوز وهو الظلم **قوله** واذا لم يظهر خصم اخذ منه كغيبلا  
بنفسه قال في العناية وان قال لا كغيبلا او اعطى كغيبلا فانه لم يجز  
شيئا واولى عليه ثم راعى خلا لا طلب الكفيل كان احتياطا فلذا اشترط  
احباط بوجه آخر فهو يحصل بالنزاه عليه وانت خبير بان هذا مخالف  
لما في الشرح فانه النزاه يترتب بعد فخران الكفيل وفي الشرح النزاه  
ثم الكفيل والاول او فوق على ما لا يخفى **قوله** لان في بيده مال اذا  
اقر به لانه يقبل فباقرار ذي اليد بالتسليم من القاضي يصير  
القاضي بمنزلة ذي اليد **قوله** وجلس للحكم في مسجل وفيه خلاف للفقهاء  
رضي الله عنه فان قال بكرة الجلوس في المجلس مسجد القضاء لانه  
يخضع للمشيئة وهو مجلس بالنقض ومن منعه عن دخولنا  
**قوله** صلى الله عليه وسلم انما يثبت الساجد لذكر الله والحكم وكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض الحكومات في معتكف والخلفاء  
الراشدون كانوا يجلسون في الساجد بفصل الحكومات كذا في  
الهداية واعترض عليه بان الحكم كتمل ان يكون بعينه العلم قال  
الله تعالى آتيناها الحكمة وفصل الخطاب اي العلم والعقضاء وقال



وأبناء الحكم والنبوة إلى العلم على أنه جزء واحد مجهول الخارج فيكون مشوقا  
 سابقا ولا متغايرا انتهى وأما قوله عن الأول أن المقصود بيان عدم اختصاص  
 المساجد بالعبادات المحصورة فعلى تقدير كونه بمعنى العلم يحصل بهذا  
 المقصود على أن حكم النبي صلى الله عليه وسلم في معتكفه يكون قرينة  
 لهذا المعنى وعن الثاني أنه لو كان فيه شائبة النسخ لما صدر من الخلفاء  
 الراشدين القضاء من جلأ به واجباؤه وقيل معناه يجلس من  
 كان يجلسه لو جلس في المسجد ولا يخفى بعده إذ لو كانت المكان المألا  
 بقبضائه وعبرة الهداية يكثر لأنه لأجل القضاء فيقضى ما فيه **قوله**  
 لا الدعوة الخافعة سواء كانت من اجنبي أو من رحم وقيل لا يجوز  
 إلا من من رحم محرم ووقف بينهما بأن المراد من الأول من رحم محرم  
 الدعوة قبل القضاء عادة ومن الثاني من كانت الدعوة عادة  
 وفيه أن الاجنبي أيضا ساو به في هذا المعنى فلا يكون تخصيص  
 من الرحم بالذكر وجه إلا أن يكون الدعوة التي لا يدخل القضاء تكون  
 الصلة والصلة يكون بين المحارم غالباً **قوله** ولا يسار احد طاهي  
 لا يتكلم سراً **قوله** لما قال في الكافي متعلقاً بقوله احسن فان التعميم  
 الواقع في عبارة الكافي يدل على حضور ما في الواقعة **قوله** قد  
 يحضر على البناء للمجهول أن يجلس من التكلم واداء المقصود **قوله**  
 يجسه كما ثبت الكافي كما للمفاجات وقد مر بطلانه **قوله** فيجسه  
 قد ركنه فيجسه لثبت بهنا بالآخرة والظاهر أنه من الشرح

والآل يرم التكرار بما سيجي **قوله** لا نسا بينة على النفي فيه إذا شهد  
 الشهود يقولون أنه مضيف الحال كثير العيال وهذا ليس بنفي  
**قوله** وما لم يتايد بمؤيد وقبول الجسر والتحمل على آداء يؤيد الفقير  
 وعدم الاستطاعة على الآداء **قوله** فلا يجلس جليبا **قوله** بل يجلس  
 في الاتفاق عليهما إذا إلى اعترض عليه بأن الظاهر المفهوم من الرواية  
 وشرطها أن الزوج إذا ادعى الفقر فالقول قول باتفاق الرواية  
 ولا يجلس نفقة زوجته إلا إذا قامت البينة بعينه فيمن بهذا  
 وما ذكر في الكتابة مخالفة ظاهرة كما لا يخفى انتهى وفيه أن المفهوم  
 من الرواية جنس الزوج لنفقة عرسه بل أن القول الزوج في  
 الاعسار في تقدير نفقة الاعسار كما أن القول المعتق في عدم  
 وجوب الضمان إذا اعتق احد الشريكين وكان معراً وهذا لا يمتنع  
 عدم الجنس إذا إلى عن النفقة وما يدل عليه بيع العتق في النفقة  
 عرسه فانه نبي عن الجبسي ظهور الرقيق **قوله** لما مر أن القضاء  
 يستفي من الشهادة أن يافذ التائب منها فان القضاء والرام على  
 المحكوم عليه كما أن الشهادة الزام على القاضى والاعتناء بالقبول  
 ابارجاية اوردن **قوله** كما فيها من شربة البدر قال الله تعالى فان  
 لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان الآية **قوله** الا ما حالف الكتاب السنة  
 الخ يعني أن يجوز خلاف بعض العلماء في صدر الاول ولا يغير  
 المحل الاجتهاد بل ان لم يسوغه الاجتهاد فذكر يكون خلافاً





لا يعسر به ويكون مخالفا للاجماع ولا يفي حكم حاكم حكم به بخلاف  
ابن عيسى رضي الله عنهما مع كونه من فقهاء الصحابة في حل الشافعي  
اموال الرتوا فان العلماء لم يسوغوا ذلك الاجتهاد حتى لو قضى  
قاضي بجواز ذلك لم ينفذ قضاؤه **قوله** اذ لا مزية الاصل الاجتهاد  
من حيث انه اجتهاد **قوله** شايد ويبين الدعي اعترض بان في صورة  
الحكم شايد ويبين بنفس القضاء مختلف فيه فلا يناسب القليل  
انتهى وفيه تأمل كان الكلام فيما لا ينفذ بحكم قاضي آخر فيعد كون  
الاختلاف في نفس القضاء كونه اختلافا غير معتبر لا ينفذه حكم آد  
**قوله** بشهادة المحرود في القذف في النكاح قالوا بعد النكاح  
والشراء بفحشها قال الشيخ كما الذين في خاشية على الهداية يعني بفتح  
النكاح على القضاء بطريق الاقتضاء كانه قال انكحك آياه حكمت  
سما بدلك قطعاً للمنازعة فيجعل له ان يطأها ليلاً بنارعة في طلب  
الوطئ ثانياً ولما اعترض الاذكي بان قطع المنازعة لا يتخصر  
في الوطئ اذ بالتطبيق يتخلص عن المنازعة مع البراءة عن  
واطن لم بسبعة محلل اجاب عنه الشيخ بانك ان تعني بالطلاق  
الغير الشروع فلا اعتداده وان تعني بالطلاق الشروع ونحو  
لا يكون كالمحقق النكاح وزيق بعض الافاضل بهذا الجواب بما نقله  
عن شيخه ويحتمل له ان يريد بالطلاق الغير الشروع وكونه لا غير  
في كونه طلاق صحيحاً لا يضره اذ لا يثبت بذلك ان قطع

النارعة لا يتوقف على التنفيذ باطناً بل بتحقيق طريق آخر وهو التلغظ  
بلفظ الطلاق انتهى اقول مراد الشيخ انه اراد بالطلاق المشروع المسبوق  
بالنكاح يثبت المدعي وان كان طلاقاً غير مسبوق بالنكاح يكون لغوا  
كما قالوا في طاعتك قبل ان تزوجك واللفظ لا يقطع النزاع خصوصاً  
بالنظر الى العلم بالسبيل **قوله** لما امتنع من تجديد النكاح لا يقال امتناع  
امر المؤمنين عن التجديد بحمل ان يكون رعاية لجانب القضاء كمن لا يكون  
كالنقض بقول امرائه نافضة واعراضاً على اسلامها في صيانة امر  
الدين الدين واخيراً والتزوج من الجانبين بعد رعتها البه لا تعم  
للاحتياج اليه في الحقيقة لانا نقول قوله سادس اكل زوجاك وعدم اشارة  
الى التدارك بان يقول وذكر فيما بينك وبين زوجك مثلاً يدل على تحقيق  
النكاح بينهما ونقاد القضاة باطنائهم ان بعض الشارحين قال هذه اللفظة  
مشككة جداً فان الحرام المحض كيف يكون سبباً للحلل واجاب عنه بانهم يجعل  
الحرام المحض من الشهادة الكاذبة من حيث انه اجباراً كاذب سبباً للحل  
بل هو واجب لان القاض غير حكم القاض صار كانه انشاء عقدة صوبه على ما ذكر  
وهو ليس حراماً بل هو واجب لان القاض غير عالم بكذب الشهود واعترض  
عليه بعض المحققين بان هذا الكلام ان افاد فاقا فينبغي كون القاض  
معذوراً في حكمه وانما جعل الاستماع المقضي للدين هو ثمرة بتعبد  
الاحكام باطناً فلا يفيه هذا الكلام انتهى وهذا ايضا غير موصوف فان  
الحمل متعين ليس استكمال المعترض وهو قد ثبت فيما سبق

في قوله انما لا ينفذ  
فيما سئل عن سبب النكاح  
في قوله انما لا ينفذ  
في قوله انما لا ينفذ  
في قوله انما لا ينفذ



بدليل على ونقل استكمال في وقوع الحرام سببا لحدوثه وقد اندفع بيان  
 كون السبب القريب له حكم القاضى نعم يرد عليه ان قضاء القاضى ايضا  
 امر مشروع فما هو حرام غير مشروع كيف يكون سببا فالاولى ان يقال  
 مرتبة القضاء على ظاهر الشريعة بناء على المحل على الصلح ومرتبة  
 الحل على انشاء عقد لازم من القضاء على ما قالوا نحن بالطوائف والله  
 يعلم بالسريرة هذا ولكن بشكل ما ذهب الامام بقوله تعالى ولا تأكلوا  
 اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من اموال  
 الناس بالاثم اى ما يجب الاثم بشهادة الرور واليمين الحاذية على ما مر  
 به ائمة التفسير بقوله صلى الله عليه وسلم للخصمين اثما انما بشرا وانتم تحضون  
 الله وحل احكام الحسن يتجه فاقضه له على ما سمع منه من قضيت  
 له بشي من حق اخيه فلا يأخذ من بشي فاما افضله قطعه من النار الا  
 ان يقال بهذا كله يخرج الناس عن طريق التبيين والبيان ولما اخذه  
 بهذا الطريق لا يكون طبيبا لهم كما قالوا في الاستدراج بالمال المغشوب  
 قوله وبالنفاد باطنا ان يحل له وطيفا ويجل له التكين فيما بينها و  
 بين الله تعالى لان الرجال عبد الله والنساء اماؤه والمولى ولا ينة  
 بالتح على النكاح لرقايم كذا قال في المصنف قوله وكان المشهور  
 في نفس الامر غير مفيد فيما نحن فيه قوله المراد بخلاف الراى خلاف  
 اصل المذهب علم ان الخلاف المذكور في صورة كون القاضى مجتهدا ولما  
 اذا لم يكن كقضاء وما اتنا وحكم على خلاف مذهبنا سببا او عللا

نقية ما نقل عن ابي الوضوح  
 على كونه ائمة  
 ووجه

حكم القاضى المحقق مثلا بقول الشافعي ينفذ عنده حيفه وله يوفى عند  
 محمد ايضا ويدل على هذا التفصيل كلام صاحب الخلاصة حيث قال  
 المجتهد اذا قضى على خلاف مذهبنا سببا ينفذ عنده حيفه رحمه الله  
 ولا ينفذ عن ابيه كلف ولا رواية عن محمد ثم قال المجتهد اذا حكم على خلاف  
 مذهب ينفذ وعليه الفتوى وقول ابي يوسف معه ونقل في جامع الفتوى  
 عن الكتب المتقدمة من ان القاضى لو لم يكون مجتهدا وقضى بتقيد  
 ففيه ثم يتبين له انه خلاف مذهب ينفذ ولا نقضه لا غيره كذا اخبر  
 وقال ابو يوسف لنقض ما ليس به نقضه ولو كان مجتهدا حكمه برأى  
 غيره ناسبا قال ابو حنيفة نفذ وكذا عامة عنه الصحيح ولم ينفذ  
 اه لرغم خطأه وبقولها ينفذ وقبل بقوله هذا ما قبل ولكن نفوذ احكام  
 قضاء زماننا على خلاف مذهبنا ما يصح اذا كان به رخصة من جانب  
 المقلد انما اذا لم يكن فلا قوله كوصى القاضى قبل اعتزال عن السخر وهو ان  
 ينصب القاضى وكذا عن الغائب يسر الحفوة عليه فان فيه اختلاف  
 الروايتين فانه ذكر في الخبر انه اذا نصب القاضى مسخرا عن الغائب لا يجوز  
 ولو حكم عليه لا يجوز حكمه كذا في النهاية والاول ان يحل على التمثيل لا على  
 الاعتزال لان الفتوى على صحة الحكم على السخر كما صح به في الكتب قوله  
 بان يكون ما يدعى الغائب سببا لا يدعى على الحاضر ان يكون سببا موفوفا  
 لا محالة وانما فانه كذا اعتزال انما اذا كان سببا في وقت دون وقت  
 فان فيه لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب كما اذا قال رجل لامرأة



رجلي غايبار و جعل الغايب كالمثني ان اتمك اليه فغالت كان روضي قد  
 طلعت ثلاثا واقات على ذكر بيته قبلت بينهما في قصر يد الوكيل  
 لا في حق اثبات الطلاق على الغايب لا في الطلاق ليس بلاثم لثوب  
 ما يتي على الخاف وهو قد يريه فان لم يكن وكبلا بالجل قبل الطلاق  
 وقد يوجب ان كان فعلنا بالوجهرين فعلنا بثبوت القصر وعلم ثبوت  
 الطلاق **قوله** مصلحتهم ان مصلحة الغايب واليتيم والوقف من جهة  
 بقائه اموالهم محقوظة ومضمومة الاقراض **قوله** حكما من التحكيم وهو  
 جعل شخص حاله للقضاء حكما **قوله** من صلح مفعول حكما **قوله** معنى الحكم  
 بالبيته رفع نزاع بينهما **ومعنى** الحكم بالاقرار الا لزام على المقدم عليه  
 فيه ان الظاهر من كلامهم ان لا يكون بين البيته والاقرار فرق في وجوب  
 الحكم بوجبه فان قيل في البيته الزام العدلين كاف فلا حاجة الى الزام  
 قلنا الزام العدلين على الحاكم بالحكم لا على المدعي عليه بايقار الخاف  
 على ان في اقراره ايضا الزام الموقر على نفسه **قوله** ورضيا بكه فيه انه اراد  
 به الرضا وبجسته قبل الحكم فذكر قد فهم من قوله حكما من صلح الخ وان الرضا  
 الرضا بحكمة قبل بعد قطع النزاع فذكر غير لازم **قوله** لا يوجد معنى  
 الرضا والالزام في طلب اخي المحكوم عليه **قوله** ولا يفتي به ان يفتي  
 في غير ما ذكر لئلا يتجاسر العوام هذا يوم لم جواز افتنا بفتح حكم الحاكم  
 مطلقا وليس كذلك فلا بد من ذكر سائل مخصوص حتى يتطهر بقوله ولا يفتي  
 به دفعا لتجاسر العوام وكذا في عبارة الرمدانية حيث قال وقالوا او

المحدود والعناصر والقصاص ندل على صواب التحكيم في سائر المجتهدات  
 كالطلاق والنكاح وهو الصحيح الآية لا يفتي به ويقال يحتاج الى حكم  
 المولى دفعا لتجاسر العوام ثم ان المقصود بالمحدود الواجب فالتد  
 فعلى لان الامام وهو المتعين استغنايا وتا في حد العتق والعناصر  
 فقد اختلفت الروايات قال شمس الدين من اصحابنا من يجوز التحكيم فيها قوله  
 كالقاضي المعزول فانه يقبل قوله باقرار احد الخصمين وبعدالة شامد ولا يقبل  
 اذا قال قضيت عليك بكذا **قوله** لا يجب ان يكون لجميع اجزائه شطرا لبقائه  
 ذلك الشيء كذا في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقول شرط وجود الشيء  
**قوله** اذ لا فائدة في نفسه ثم في احكامه كمن الفعل عينيا في اعدام الشيء  
 ايجاده **قوله** فائدة ان يهتد فائدة فليكن وكذا لو غاب المدعي عليه كذا في  
 كذا النسخ ولكن الصحيح وكذا لو مات المدعي عليه على ما يشهد به سوق  
 الكلام على نائيب القضاة وصيته والله اعلم **كتاب القاض**  
 لان حكم القاض قديم على الاول ان الاصل وهو المدعي عليه بقوله ولتأويل  
 ان يقول وعلى تقدير كون المراد بالخصم الوكيل لا يحتاج الى كتاب  
 قاض الى آتوه بل يلغى ثبوت مضمون هذا السجل على وجه المدعي عليه  
 الغايب **قوله** سئلة انه اي كتاب القاض **قوله** لان فيه شبهة البدلية  
 اي بدلية الكاتب عن شهادة الشاهد قاض فسر في ذلك السجل  
 الارض ارسال الكتاب تسمية الناس **قوله** او قد يكون ان الشاهد للمرأ  
 على خصمه وفي بعض النسخ على حقه والاول اقر **قوله** لان شهادتهم

ان الطلاق المطلق وفتح الطلاق  
 بعده بلا وفتح الطلاق  
 كما في بعض النسخ  
 الشافعي

ان السجل انما يفتي به على كل حال في النكاح  
 في كتاب القاض اذ لا يفتي به الا في النكاح  
 في غير النكاح لا يفتي به الا في النكاح  
 في غير النكاح لا يفتي به الا في النكاح



ملازمة للحكم على القاض فان قيل في اسماء الدعوى شهادة الزور ايضا ملازمة  
 انما بزة قلنا بثبوت نقل الشهادة مخالف للقبول فيه ضعف فلا يؤثر  
 شهادة النقي فيه بوثيقة عدم جوازها الا من قاض مولى يملك الجمع على  
 طريقته اي على طريق الشهادة فان قلنا استند على ان الكتاب المشتمل على  
 كتاب القاض الخلاف وان استند بذكر فائده اي ما كتب بدلها  
 ما كتب نقيب القضاة بدلها فاعل انتفى **قوله** اي من انتفى اي قصد الانتفاء  
 اليه الشهود لا موصول **قوله** او روال ابراهيمية القضاء عنه بان يزيد والعباد  
 بالله تعالى او بصير اعمي مثلا **قوله** ليست يخرج مؤذ فان هذه الاصل  
 صفات زايدة على الجرح يدخل تحت الحكم على ما في كتاب الشهادة **قوله**  
 وبشراد هناك جان كلمة جاز جواب اذا **قوله** وبيان الصك معطوف على  
 قوله في بيان المحضر **قوله** ان الاشارة اي ايراد اسم الاشارة بان يقول  
 فادنى هذا الذي حضره اخوه على كسبي **قوله** مغرب اي منقول من  
 الفارسي وان لم يوجب الصاد الاصل في اللسان الفارسي على ما قالوا  
 والله اعلم **مسائل شني** قوله لا تبين الوثور ويومئذ الواد وكون  
 التاء المشاه بالفارسي منه رده **قوله** ولا ينقب كون الكوة بفتح  
 الكاف وصمنا وتشديد الواو ما يقال لها بالفارسي او ذن **قوله**  
 لرف ظفرا اي انفل والمراد بظفرها راية سحرنا وهذا اذا كانت  
 مثل نصف دأبو او اقل من لو كانت اكثر من ذلك لا يفتي فيها الجب  
 والوقف ان الاولى بغير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان

داخلها او سح من مدخلها بغير موضع آخر غير تابع الاول كما قيل قوله  
 فلا يحقق التناقض لا يقال ينبغي ان يقبل في هذه الصورة ايضا  
 لانه احسن شرا ملكا بالربة وهو باطل لانه لما جحد الربة فقد فسخها من اصل  
 ووقف الفسخ في حق المدعي على رضاه فاذا قدر على الشراء منه فوض  
 بذلك الفسخ فيما بينهما فانفسخت الربة تراها فيهما ولا يملكها  
 صحيحا انتهى وفيه ان الربة ما لم يثبت لا يثبت الملك لا يكون الا  
 باطلا وايضا الاقدام على الشراء لا يدل على الرضا في كل موضع فان  
 الشراء قد يكون الاضطرار وهذا كذا **قوله** كمن اقر بقبض الحال وحقه  
 اولئ ان او بغير استيفاء اعادة الباء في الاستيفاء كيلا يتوهم عطف على المنفرد  
 اليه ثم ان في هذه الثلاثة انما يصدق اذا قال ذلك مفصلا لا واما اذا قال  
 مفصلا لصدق بخلاف الاول وهو الاقرار بقبض الحيلة فيه لا يصدق <sup>مفعولا</sup>  
 كان او موصولا والوقف ظاهر فان الحودة اذا صح بها لا يبقى للتقديرات  
 في دعوى صدق مسلم بخلاف انها البواقي وقال وانكر المدعي عليه البيع  
 فيمن المشتري عليه ثم وجد براء عيبا قديما ونقصا سافه قال ادعى على  
 رجل انه اشترى منه منه الجارية وبراء عيبا قديما فانكر البيع فاذا  
 اثبت برهين البايح انه بري من كل عيب كان احسن **قوله** برئ اليه  
 من كل عيب يمكن في عامة النسخ والظاهر ان لفظ اليه مالا يحتاج  
 اليه الا ان يكون المراد في العيب التسليم اليه من كل عيب **قوله**  
 اعتبار بفصل الدين يعني اذا قال المدعي عليه عقيب دعوى مال ما كان



على شيء قط فاقام المدعى بيته على الف و هو على القضاء والابراء قبل  
 بهن خلافا لغير لان القضاء يقتضى سبق حق وكذا ابراء فان المدعى  
 قد يبرأ من حق ثابت في رغبة وان لم يكن ثابتا في الحقيقة **قوله** لان الذكر  
 الى الضحك للاستثناء الى الكل بفوت هذا المقصود فيصرف الى ما يليه  
 وبهذا التفسير يعلم ما في قوله لان الاصل ان يصرح بالاستثناء الى ما يليه  
 من الركاكة فتدبر **قوله** ثم ان في اكثر النسخ لان الذكر للاستثناء و  
 الاول والصحيح **قوله** والاصل في الحوادث ان يضاف حدوثها الى اقر  
 الاوقات لا يقال لا فلم لم يعتبروا بهذا الاصل في المسئلة الاولى لان  
 العمل بالرفع اولى والورثة في ما بين المستلهمين المدافعون للمرأة  
 عن استحقاق الارث **قوله** ناظر للغيب جميع غائب **قوله** مبالغته  
 في الاحياء اي احياء الحقوق واحتراز عن اهلاكها **قوله** ان جهالة  
 المكفول له تبطل الكفالة ولان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا  
 فلا يؤثر لحق موهوم اذا تأخير بعد ثبوت الحق ظلم قبل دليل  
 على ان المجتهد يخطئ ونصيب وعلى ان ابا حنيفة يرى عن  
 مذهب الاعتزال كذا في الكافي ووجه براءة عن الاعتزال ان  
 الاصلح للعباد واجب على الله تعالى عندهم فكان صيانة الله تعالى  
 المجتهدين عن الخطاء وتقديرهم على الصواب واجبا وعليه فيلزم  
 من هذا ضرورة ان يقال ان كل مجتهد مصيب فمن نسبة الحقيقة  
 الى هذا الاجتهاد الى الظلم يعلم عدم قوله به وهذا ظاهر على تقدير

صد وطلاق الظلم عنه رضي الله ثم اعترض على قوله ان جهالة المكفول  
 له تبطل الكفالة بانه اذا اقر به لم يبق له فيه ملك ولم يثبت للمكفول بحقه  
 كاملة فلان مطبقة ان ثمة مالها و اقل ذلك يثبت المال وهو معلوم  
 فكان التكفيل له ونقل الرياس فيه خلافا ان ثبت فلا يشكل  
 كذا في العناية وفيه ان تعيين المال للمالكه ان كان مغيبة فلا يكون  
 المكفول له مجهولا في المسئلة السابقة ايضا **قوله** ولنا ان يجاب العبد  
 معتلى آخره ولان الظاهر من حاله اننا در التزام الصدقة من فاصل  
 ماله لانه احياة مظنة الاحتياج بخلاف الوصية **قوله** فكذلك اما يوصيه  
 العبد على نفسه سواء كان الايجاب بقوله مالي صدقة او ما ملكه  
 صدقة فلا يرد ان الدليل انما يدل على الاول دون الثاني **قوله**  
 لا التوكيل فلا يثبت الا بعد العلم كذا قالوا **قوله** من حيث بلا علم  
 التوكيل والاذن بالتجارة للعبد والصغير بمنزلة التوكيل فلا يثبت  
 الا بعد العلم كذا قالوا **قوله** من حيث منفعة على التصرف اما المنع  
 في التوكيل فظاهر واما في علم السيد فلا يمنع عبده للزوم اختيار  
 الغداء واما في النفع فلا يمنع اذا عن التصرفات المخالفة  
 لحق الرفح واما ابكر فانه يمنع اذا عن التصرفات المخالفة  
 لحق الزوج واما المسك فلا يمنع عن افعال احكام الشح  
 وهذا الذي ذكر من اشتراط العدد والعدالة عند ابا حنيفة  
 وقال لا يشترط شيء من ذلك التمييز في الخبر العدالة عند



ابد صيغة **قوله** توكلنا عن غير هذا التوكل بهذا المعنى لم يجز في كتب  
 اللغة الموجودة على ما مر مثله **قوله** الثمن سكتاني وعن الانبياس  
 اسلم **قوله** الآ في كتاب القاضى الى القاضى استثناء مرفوع بقوله  
 وكثير من مشايخنا اخذوا به **قوله** استثناء الظاهر للقاضى الجار  
 متعلق بالشرارة **قوله** وقضاه الحزم لا يتقد فان قيل  
 توجه اليه في حالة العزل قلنا القضاة في امر يؤول الى الحقوة  
 كالقضاة مع الخصومة وفيه لا يخفى فيما قال صاحب الهداية  
 هو الاظهر وهو **قوله** لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق  
 ولا يثبت على القاضى والله اعلم **كتاب القسم قوله**  
 لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسم من  
 جنس عمل القضاء ولعل قطع المناخلة بما على شئ **قوله**  
 يتميز بين الحقوق التابعة فتكون القسم في معناه كاللواحق  
 صفة للشكاه وفي معناه الشئ صفة القسم **قوله** رفعه  
 ملكه يرفع الاول لكونه بدلا من الثاني ونصبه خبر كانه الواو في  
 ولم يستغنى الحال **قوله** ويجب كونه عدلا لما با قبل ولم يعك  
 عدلا مؤمونا عالما بما كان وقع في الهداية لان الامانة من  
 لوازم العدالة انتهى اقول احتياج القسم الى الامانة والديانة  
 استدعى بهذا الوصف وان لم يكن طمنا او لئلا يستغنى عن العدل  
 لانه وان يكون مؤمنا على عدالة غير قابل للتحويل **قوله** ولا يشترط

القسم لئلا يتواضعوا على معن لان الآخر مبنى بالعين المجردة **قوله**  
 ويوان العقار معهم قيل عبارة الهداية والارادة ايدريهم هو  
 هو والصواب في ايدريهما حتى لو كان في ايدريهم لكان في ايدريهم لكان البعض  
 في يد الطفل والغائب وسبب ان كان كذا لا يفهم وقال المحقق في  
 هذا الصواب في المتن وهو معهما انتهى وفيه انه لا يجوز ان يرجع الخبر  
 الى الورثة الى غير الطفل والغائب ويكون العقار معهم بغيره **قوله**  
 ونصف قابض لها فانه صريح في الطفل والغائب **قوله** بغيره  
 للعقار قبل القسم فيعتمد التراضي على التراضي اما عند ما فظاهر  
 فان عند ما يقيم الرقيق للاتحاد والجنس كما في الابل والغنم وعند ما  
 صفة رحمه الله يقسم لتقلوته كالجوار **قوله** ههنا امور ثلاثة الدور  
 والبيوت المنازل اعلم ان البيت اسم مسقف واحد له ديليز **قوله**  
 اسم لما يشغل على بيوت ومنازل ومصحح غير مسقف فكان المنزل  
 فوق البيت دون الدار كذا ذكر شمس الاثرية السرخسي في كتاب الشفعة  
 والضبعة بالفاستى رمين خاسنة والمخافوت الدكان وقد مر  
 الفرق بين الامور الثلاثة المتقدمة بزيادة **قوله** قوم كل واحدة  
 وقسم بها قوم من التقويم والضيعة راجع الى القسم التي في ضمن  
 قوم **قوله** عند ظهور الحق كان الاول الاقفا على قوله فلا يوافق  
 بذلك الاقرار لان الكلام في اثبات جواز استماع الدعوى وظهور  
 الحق انما يكون بعد الاستماع **قوله** لان نفيه مقيد بالعدل على ما يجزى



ولعمري الزاني حقيقة **قوله** قبل يفسخ ذكر في الثاني هذا مخالف لما اختاره  
 قبل من قوله اشتغا في تقديم لم يلتفت اليه مع ما فيه نوع من التكرار  
**قوله** لان كلامهم رضي برأيه واحدة يختارها يمكن في الفسخ الموجودة ولكن  
 ولو كانت المأبأة في المكان بلان يسكن هذا في بيت وهذا في بيت  
 آخر وفي المأبأة بالزمان بان يسكن في بيت هذا في بيت والاخر في  
 بيت آخر **قوله** وفي المأبأة بالزمان يسكن في بيت معين هذا يومنا وذاك  
 يومنا والله اعلم **كتاب الوصايا** **قوله** ولا تمنع تعريفا للفظ  
 المشترك بين المعنيين الخ وكانه قصد جمعها في تعريف واحد قال  
 الايضاء ايجاب بعد الموت **قوله** حتى وجب الاستبراء عليه للجارية  
 الموصى بها في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقال للجارية الموصى بها **قوله**  
 ففصولة امر من الوضوح ويوجب باقل منه لو من الثلث وانما كانت منه  
 مندوبة لان فيما صلة للورثة ونقصها على الاجانب ولو كانت  
 بتمام الثلث لم يبق الورثة منه لكونه ما عدا الثلث تمام صوم ولو  
 لا طما الى ولو لا غناهم الى كتب الفقه بالامر في عامة النسخ ولكن  
 الصحيح انه مع ما بعده من قوله فالتركة اولى ان تكون من الشئ لئلا  
 يلزم التكرار بما سيجي من قوله لتكرارها لا مع احدلها ولما اورد  
 في الشرح من التبريح به في المتن ليكون كالتحليل للكلام السابق  
 فحصل المعنى مندوبة الوصية بالاقل انما هي عند كونهم اغنياء  
 اذ لو لم يكونوا اغنياء يكون الاولى تكرارها بالكلية لاجتماع معنى

الملة والصدقة فيهم **قوله** كالترحم الكاسح الى العدو الذي تعرض ولاك  
 كسوة قبل هو الذي اصغر العداوة في كسوة **قوله** كسوة مع احدلها يمكن  
 في النسخ المتأولة ولكن الاظهر ان كلمة لا ساكطة عن الاصل فلان  
 المعنى كسوة لا مع احدلها بقربة تفسيره بقوله ان لم يكن الورثة  
 اغنياء متحاشين به سباق الكلام لعبد العن وصفه به لئلا يتوهم  
 ان المراد بالعبد العبد المستبرأ والمكاتب **قوله** فيتعارضان ويترادفان  
 بـ الفصل اي العن والعنة يعرضان للثلاث الباقية ويرد ان فاضل  
 من قيمتها **قوله** وما يصح استثناء ولا يقال يرد عليه الاشكال بصورة  
 استثناء الخدمة كما اوصى بقن الاضمية بطل الاستثناء لا الوصية  
 لا نأقول بهذه القاعدة معينة بعدم منع المانع والمانع فيما ان  
 استثناء الخدمة لوصية كانت ارثا للورثة ولا يجري الارث بالخدمة  
 حتى يكون الامة للموصى وتكون الخدمة للوارث لو انه اوصى بها فاثبت له  
 لا يرثها ورثة الموصى انتهى ويرد عليه الاشكال بالمكاتب على السنة  
 فانه اذا مات مولاه قبل الانقضاء وموته يحرم للورثة الى ان يتم  
 موته او يسعي في بدله فالاولى ان يقال الوصية حبة وصدقة  
 واستثناء الخدمة يمنع الهبة لكونه مانعا عن تمام التسليم وقدر  
 مثله في كتاب الهبة **قوله** والمراد فيما ذكر في السيرة وهذا التوفيق  
 انما يتم لو لم يكن السيد يرد على هذا التعيد اعني كونه في دارهم  
 ولكنه محل كلام **قوله** اذا مات الفعلة اي الاعتقال وفي بعض



النسخ العقلية باليمين **قوله** ولا يملك احد اثبات الملك التي مروط بقول لان  
 الوصية اثبات ملك صبر ورد على زفر فانه يقول الوصية احسن اليه  
 اذا كل منهما خلافة لما ان نتقال ثم الارث يثبت من غير قبول فكذلك الوصية  
**قوله** لولاية عليه اي الولاية الشارعية الوارثة **قوله** فصار كسنة قبل قبول  
 كما في بيع شرط فيه الخيار فيه ان البيع بالخيار بعد القبول وفيما  
 نحن فيه قبل فيكون قياسه على البيع بالخيار قياسا مع الفارق  
 الا ان يقال فيه ايضا قبول تقديري يظهر بقبول حليقة **قوله** او زير معطوف  
 على قوله بقطع **قوله** كذلك كل وصية التي اي هذا القبول ليس بروج **قوله**  
 وقوله كل وصية اي وكذا قوله التي **قوله** فيكون العبد مشتركا بينهما  
 يكذا في النسخ المتداولة ولكن لو لم يكن لفظ العبد لكان اظهر لاداء  
 المسئلة ساكت عن التعرض به **قوله** بعينه فان قوله لجواز متعلق  
 بعينه يوم الموت لا يوم الوصية في حق جواز الوصية وعدتها كالبيع  
 والزكوة والكفارات اي اذا اجتمع واحد منها بشي من التبرعات  
**قوله** لانه اوصى بالجمع بصفة اي بصفة وصيت عليه من الجمع من بلبه  
 راكبا **قوله** وقالوا وهو قول زفر يجمع عنه من حيث يبلغ يكذا قام  
 عن بيان الخلاف فان عندنا يجمع من حيث مات وان يبلغ  
 النفقة ذلك فمن حيث يبلغ كما صح به صدر الشريعة والله اعلم  
**باب الوصية بالناس** **قوله** قال في العناية اي لا يجعل بعينه فسر لا يفسر  
 يرثنا يكون محذونا اي لا يضر شيئا لجواز ان يكون له مالا آخر وانه

جواب لو قيل ويمنه المسئلة تنزل على ان احد الواقف مجهول كقوله ان  
 لعلان على دين ولم يبين قدره فمات بمجهول لا تجوز رثته على البيان  
 وكذا الواقف المسئلة على الاقرار مجهول ينبغي ان يقبل وتجوز رثته على  
 البيان الى الورثة وهو المذكور فيها كما لا يخفى **قوله** وهو المذكور في الوقاية  
 لي كون البيان الى الورثة هو المذكور فيها **قوله** واجبر جملة معوضة بين  
 الشرط والخيار اعني له ثلث **قوله** اورده هذا السؤال ولم يجبه اقول  
 كان مراده ليس كوصية عن الجواب لاذ كان كذلك كما قلنا قلنا في اثبات  
 جواب ولو يورد اداة الشرط في ابتداء الاعتراض بل مقصود الجواب  
 بظن يبلغ ولسوب بديع وهو لي يجعل قول المصنف ولو قلنا سكر  
 مالي سكر الى آخره بقوله قلنا وجوبا لسؤال المذكور قبل لكون السرا  
 المندرج في ضمن الثلث كالسرا المذكور صريحا وفي الصحيح يلزم السرا  
 الواحد فكذا **قوله** يقرب من هذا قول اهل المعقول وفيه ان  
 الكلام في دخول الشايخ في الشايخ والظاهر ان في ضم الكلمة  
 ليس كذلك ان يقول المقصود عدم افادة شيئا زائلا ولا يخفى  
 ما فيه وايضا يفهم من الذي ذكره ان يلزم ستر من من ان الظاهر  
 انه ليس كذلك **قوله** بلا يحسن بالياء الموجودة والحاء البعوض بلا ينقص  
**قوله** لان العين اولى من الدين كما ان النفقة خير من النسبة **قوله** يتم  
 اي الموصي **قوله** نصف بينهما لان الجمع في المورد عندنا على ما مر انفا  
 يقسم الثالث اثلاثا لكون الجمع في معنى الاثنين عنده **قوله** عز



الى الثلث اي للموصي له على ما وقع في عبارة النهاية وغيره ويشهد به  
 سياق الكلام ايضا **قوله** لا يشاركهم فيه صاحب الدين وكما ما بقي من  
 الثلثين للورثة لا يشاركهم فيه الدين ايضا **قوله** فاذا علمنا قلنا علمنا  
 انه هذا موطوعه لعل لكل صدقوه في ترتيب كلامه نوع ركاه  
 فلو ذكر قوله وفي العزل فائدة الى قوله اذا ادعاه الخضم عقيب قوله  
 فيقدم عزل المعلوم كما وقع في الهداية لكان الحسن انتظاما وانته  
 اساق **قوله** لانه يخلف تعليق للتخفيف على العلم دون الثبات **قوله**  
 وفي المحي والميت كان لزيد الا انه اعاد يريها ليشير الى الفرق بين  
 انضمام الوارث والميت الى المولى له **قوله** يسقط مقام التناظر  
 لا يقبل الرجوع لان التناظر لا يعود لانه يدخل تحت الوصية فحقا  
 اذا تعلقت حق الحي له انما يكون بعد الموت والله اعلم **باب الوصية**  
**بالعتق في المرض قوله** يبطل اي الوصية بعق عبدا فيه مشارة  
 الى الباء يعتق بعلق بالضم المستتر في يبطل الرجوع الى الوصية  
**قوله** يعني اذا اوصى بعق عبده لوقال اذا اوصى بان يعتق الورثة  
 عبده بعد موته لكان اظهر فان ما ذكره يتناول من يعتق بموته بلا  
 شراخ بان علق عتقه بموته مثلا فلا يكون مما نحن فيه **قوله** لانه يعلق  
 الملك من جانب الموصي ومملكه يبقى الى ان يدفع فحقه بتقدم على  
 حق الموصي وهو الاعتاق بعد موته وحق الموصي له وهو العتق فلا  
 يكون لرعاية يدين الحيين محال للزوم انتقال من ملك الى ملك

قبل الوديعة اول لان في الوديعة يعلق الحق بالعين وفي الدين يعلق  
 بالذمة ثم يعلق بالعين فما بالذات اقول ما بالوطية والله اعلم **باب**  
**الوصية للاقارب وغيرهم** وولد الولد او ولد الولد يرث في الاقارب لما  
 ذكر ان الغريب من يتقرب الى غيره بوطية غيره وولد الولد كذلك **قوله** وقد فرغ  
 على قوله الاقرب فلا قرب فلو قال وقد فرغ على المذكورين قوله واقرابه  
 محتمل ان الاقرب لكان احسن حتى يكون ترتيب السلسلة الثانية على ظاهر  
 اعني قوله وفي غم وحال بين نصف بينه وبينها **قوله** اخرج كل ذي رحم محرم  
 منها يكمل في النسخ الموجودة ولكن الظاهر اعتق كل ذي رحم محرم من ارفع  
 عبارة الهداية الا ان يادل الاخراج بالاخراج من الرتبة الى الحبة **قوله** وسوى  
 فيه الحر والعبد الظاهر ان هذا التعميم يجري في الحر ايضا لعموم العلة **قوله**  
 اعتبار للعرف بهذا الجاهل المحض المفهوم من قوله لانه المراد لغة و عرفا الا  
 ان يراد باللفظ العرف الخاص وبالنسبة العرف العام ولو كان يدل قوله و  
 عرفا وحقيقة لكان اظهر **قوله** والاقراب والا بعد بالحق بدل ورفناهم و  
 اذا ملهم الزمة بفتح الزاي جيب رمن والارامل مع ارملة بفتح الهم لعل الامة  
 فقيرة فارحمها دفعا بالموت او الطلاق ما خود من الرقعة ويري الركب  
 قبل المراد ما هو اعلم من الذكر وانني لقوله ذكرهم وانما هم انتهى وفيه ان يراد  
 لا يكون دليلا على التعميم والا يلزم الارامل انهم من الفقير والغني ايضا لقوله  
 فقهم وغيرهم ان الارامل لا يطلق على الغني فالاولى ان يترك الكلام  
 على الظاهر بجمل قوله ذكرهم وانما هم على التقلب لان معنى الوصية على



السهم ويحل السهم المرأة المخارقة عن زوجها لا الرجل المخارقة عن زوجته  
 مع دخوله في الفقه **قوله** اولاد ابى بنى فلان من جميع ايم بفتح الهزة وكسبية  
 المشقة وهو ما يقال له بالفارسي بيوه يطلق على الذكر والانثى **قوله** الكلام  
 موضوع لعناه الحقيقي **قوله** اقول لم يظهر اختيار صاحب الوفاية اقول لعل آسرة  
 ان لفظ بنى فلان على نوعين نوع يكون اسم قبيلة كبنى نعيم مثلاً ونوع يكون  
 كذلك كبنى زيد وبنى عمر بمعنى اولاد كور زيد واما اختاره صاحب الوفاية من  
 دخول الانثى فيه النوع الاول كما قال صاحب الهداية بخلاف ما اذا كان بنو فلان  
 اسم قبيلة او مخد حيث يتناول الذكر والانثى لانه ليس بحد اعياضهم اذ هو  
 مجرد انتساب كبنى آدم ولهم نسل يدخل فيهما على العنافة والموالاة ويسمى  
 في كلامه ايضاً ما يورثه ولا قطع في كلام صاحب الوفاية على الرادة  
 الثانية حتى يرد عليه الاشكال والجواب الشارح غفل عن هذا المعنى الواضح  
 على انه يرد النقص على القول بعدم الشمول بالوصية لانيام بنى فلان  
 مامر الى آخره حيث يشمل الذكور والاناث مع ان كلامهم فيها مطلق  
 يتناول للنوعين اذ لم يقتروا بكونه اسم قبيلة **قوله** وخلقهم المراد بها  
 معتقد مولى العنافة واولادهم **قوله** اوصى من معتقون بطلت بكنا  
 في عامة النسخ ومى من لم معتقون لموا اليه ليصح ما يرتب عليه من قوله لان  
 المولى لفظ مشترك بين معينين الى آخره والله اعلم **باب الوصية**  
**بالخدمة والسكنى والتمرة** **قوله** ويكون مجوساً على ملكه اي ملك  
 المولى **قوله** ان المولى له بالخدمة اذ اقامت لا يورث عنه وقد ما يعلق

به من الكلام **قوله** حتى ينفذت سبع سنين لان خدمة تكون في السنة اربعة اشهر في  
 سنة يتم لهم صوما وهو ثلاث سنين **قوله** بعرضه الوجود وهو بضم العين  
 ما يتعين للشئ **قوله** لا ينفذ بعقد ما بادغام التوفيق في يتم من الزايد  
 للتأكد ان لا ينفذ هذه الاشياء المردومة بعقد من العقود **قوله** وعندنا  
 يجوز ان الى قول المنقول ووصية **قوله** لقيادهم مقامه اي مقام الوصي له وكان  
 حياً كان له التعيين فكما ان يقوم مقام واعلم **فصل** في وصايا  
 الذمى لانها الى الوصية معصية **قوله** والجهة مشهور اي الجهة مشهور  
 اي الجهة التي عين مثل بناء المسجد او شراحي المسجد مفوض الى راي ذلك  
 القوم المعين ان ارادوا صرفوا الى تلك الجهة وان لم يريدوا لم ينفذوا  
 كجعل داره بيعه فان قبل اصحاب البيعة ممنوع فكيف يجوز منه  
 الوصية قلنا الكلام في الجواز في نفسه بالنظر الى اعتقادهم مع  
 ان احداً في الوصية جازية وان لم يجر في الاضمار **قوله** واما لو امكن  
 للفقهاء فيه نوع مخالف للمشهور لان التأييد في الوقف لا رزم  
 ويراد انما يكون بان يجعل ثمنه للفقراء وجه ظاهر والله اعلم بالصواب  
**باب الوصية الثالث في الايضاء** **قوله** بعنه جعل الفوصية  
 اشارة الى ان للايضاء تسليم المال بعد الموت معنه آخر وهو  
 انشاء الوصية بالمال على مامر ولكن ان يقول الايضاء تسليم المال  
 بعد الموت الى شخص فان كان ذلك التسليم بطريق المكمل  
 يقال له المولى له وان كان بطريق التوكيل والاختلاف يقال له



الوصى والموصى اليه **قوله** كاتبات الملك بطريق البيع والريسة فان  
الملك فيها لا يحصل بلا علم من يثبت عليه **قوله** ووصى اى وان  
اوصى لانه معطوف على شرطية قبله **قوله** وان وجد اهل النظر  
فيكون كشادة الفاسق فانه وان كان اهلا للشهادة لا يقبل  
القاضى **قوله** ولا يجوز على اى الطريق من جهة من جهة مولاه  
الذى يتصرف عليه وهذه المقدمة مما يحتاج اليها في بيان ثبوت  
الايالة والكلام فيه **قوله** ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا اى او علم  
انه لا يقدر عليهم اصلا لا استقلال ولا بعينه **قوله** لفرق بين تشييد  
الباء لى بين الرايين وبين راي واحد الا ان يكون عدلا غير  
كافصم اليه كافيا للنسخ بهنا مضطربة والاطهر ما نقلناه  
**قوله** العدل المكاني اى الوصى العدل للميت الى اخيه ولا يفر  
كون الكلام لانه مختار للميت علة لقوله مقدم وقوله فلما الغرل  
مربوط بقوله وينعزل به **قوله** فكيف وصى القاضى فمن  
هذا النسخ نفهم ان اوصى القاضى لا ينعزل اذا كان عدلا كافيا  
كما هو المقصود **قوله** كالحمد فان الحمد اذا قام مقام الاصل  
اليه ولاية **قوله** عن ورثة غيب بضم الغين وتشديد الياء جمع  
غائب قومت **قوله** واحد الوصى المال لا يقال كان المناسب  
اذا يذكر القاضى بدل الوصى حتى يظهر قاطبة اقراره بهذه المسئلة  
بالذكر فان وجع الوصى وصية الوصى مقرر على كل حال لا نانا نقول

ايرادها في ساير الكتب بيان الخلاف فان عندنا يوسف ان كان  
مستقفا للثالث لم يرجح شئ وان يرجح بتمام الثلث وقال محمد  
لا يرجح شئ نعم كان على الشارع ان يشير الى هذا الخلاف ايضا  
**قوله** كوصى باع حصته الصغير ينافى النسخ الموجودة وكفى الكتاب  
ان يكون يدل حصته الصغير عن الصغير لناسب قوله فيما  
بعد ما يستحق اى العبد **قوله** لا انتقاض القصة يستحق ما  
اصابه فيه ان استحقاق شئ معين لا يوجب بعض القصة على  
ما مر في كتاب القصة وهرنا العبد معين وعلى تقدير حصته  
الحصنة لا يخلو عن اشكال ايضا فان استحقاق بعض شئ  
من نصيبه لا يوجب الفسخ عندنا بصفة رجح ايضا يكون له الرجوع  
نصيب شريكه واما احتمال ان يكون الانتقاض من النقصان  
فيجعله اضافة الى القصة اذ لو كان كذلك لقبيل الانتقاض  
**قوله** وبضاعة ولى ان يعطى السلعة الى الغير ليسعها ويرد  
ثمها على ما مر **قوله** لا قوة لكنه ضرر الصغير **قوله** لا لنفسه به  
اى بما لا يتم **قوله** اذ لا يملكه الاب بل ما سواه **قوله** اذا لم يكن  
دين اذا ظفر للمعنى الفعل المعلوم من الاستثناء **قوله** اذا كان  
في المال اذا لم يود الثلث الا يبيعه **قوله** اوصى الى زيد معوما  
اى جعله وصيا معنا **قوله** بقضاء دين احد هما اى لو يتبع رجل  
بقضاء دين على الميت لاحد الدائنين لم يكن للدائنين الاثر في تركه



فيه قوله لان الشراة توجب شركة في المشهود به اذ التثنية جرد  
شايع يوجد في العبد ايضا **قوله** لان وصيته قائم مقام قوله  
كافي التركة اي لتركية المشهود **قوله** اذا لم يشغل الوقت وقتا  
مولا للاستقلال وان كان تعليقا بالخطا بامر غير معلوم  
ويوصدق الوصي بهذا **قوله** فيلزم الوصي ان يكون الوصي كالشخص

منه بالنظر الى الوصي له فان الاقالة يبع في حق الثالث

هذا اثر ما يسته الله تعالى بطفه الرباى لا يخف

تحت الوان من التعليقات المتعلقة بمرور الكلام

في شرح غرر الاحكام الواقع في غرة المحرم الحرام

سنة ١٢٨٥ من الهجرة النبوية

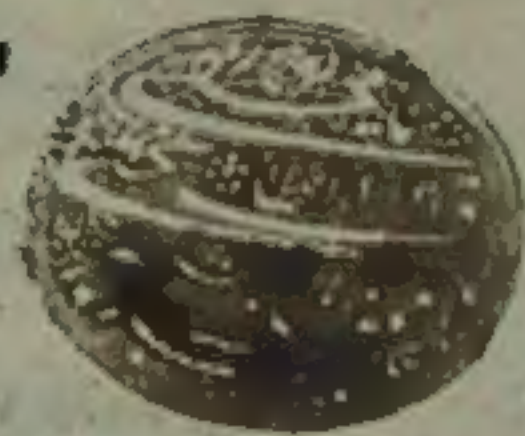
على صاحبها افضل الصلوة ولم

السلام والمحمد لله أولا وآخرا

باطنا وظاهرا لا اله الا هو

بسم الله الرحمن الرحيم

الوهاب



Soleymaniye Kütüphanesi	
Kayıt No	Hacı Beşir Ağa
Yazma No	
Eski Kayıt No	222

٢٩